

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة/كلية الآداب

المباحث النحوية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت656هـ)

رسالة قدمها
إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة
سجاد عباس حمزة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
أ.م.د. محمد عبد الزهره غافل الشريفي

University of Kufa
College of Arts
Department of Arabic Language

The Grammatical Topics in the Book of Explanation of Nahjul – Belagha of Ibn Abi Al-Hadeed(D.656 A.H.)

A thesis Submitted to
The Council of the College of Arts/ University of Kufa
by :-

Sejjad Abbas Hamza

In Partial Fulfilment for the Requirements of
Master Degree in Arabic Language and its Literatures

Supervised by :-
Assistan .Prof. Dr. Mohammad Abdul-Zehra Ghafil Al-Shareefi

2007 A.D

1428 A.H

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ
وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ
وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ
الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَاسٍ إِلَّا فِي
كِتَابٍ مُبِينٍ

صدق الله العلي العظيم
سورة الأنعام: 59

الإهداء

إلى
مَنْ نَهَلْتُ مِنْ فيضه فرويت ، وتعلمت منه فحييت،
إلى من تعلمت على يديه الكتابة، ووجدت لديه عن
أسئلتى الإجابة، إلى من غَدَّاني بالحب، وأرشفني
العذب، وأحاطني بالرعاية، وجعلني أتنفس الولاية،
والذي Σ، تجديداً لذكره ووفاء لحقه .

شكر ودعاء

لكل من مد لي يد العون، وقدم تسهيلا، أو مهد طريقا، أو أزال عائقا، أقدم شكري
محفوا بالعرفان وأخص بالذكر:

* أسرتي بكل أفرادها فقد عانوا معي أزمة البحث حتى أوان الخلاص بلغهم الله ما
يتمنون.

*أساتذتي الأجلاء ولاسيما الدكتور عبد الكاظم الياسري فهو من اقترح علي
الموضوع، وفقه الله لما يروم.

* أصحاب المكتبات الخاصة ولاسيما الأخ باقر حسن عليوي والأخ ضرغام باقر ،
وكذلك العاملين في مكتبات النجف الأشرف المكتبة الحيدرية، والمكتبة الأدبية، ومكتبة
الحكيم، ومكتبة أمير المؤمنين Δ ، ومكتبة آل كاشف الغطاء، ومكتبة كلية الآداب،
وغيرها من المكتبات، جزى الله الجميع خيرا.

* كل من كان عوناً ولم يحضرني اسمه في لحظتي هذه . والله ولي الإثابة.

المحتويات

4-1	المقدمة
35-5	التمهيد: منهج الشارح في عرض المادة النحوية:
5	المطلب الأول: موضوعه النحوي، وموضع المباحث النحوية في كتابه:
6	المطلب الثاني: نقله عن العلماء وكتبهم
18	المطلب الثالث: أصول النحو
18	1: السماع
19	شواهد
27	2: القياس
29	3: الإجماع
29	4: استصحاب الحال
30	المطلب الرابع: مذهبه النحوي:
30	1: متابعته للبصريين
31	2: متابعته للكوفيين
33	المطلب الخامس: مصطلحه النحوي:
129-35	الفصل الأول: المرفوعات من الأسماء
56-35	المبحث الأول: المبتدأ والخبر
35	المطلب الأول: المبتدأ:
	1: عامل الرفع في المبتدأ. 2: الابتداء بالنكرة. 3: حذف المبتدأ.
45	المطلب الثاني: الخبر:
	1: الخبر جملة طلبية 2: الخبر الظرف 3: تقديم الخبر
	4 - تعدد الخبر 5 - حذف الخبر.
110-57	المبحث الثاني: نواسخ الابتداء
57	المطلب الأول: الأفعال الناسخة
57	1: كان وأخواتها.
	أ: كان بمعنى ما زال ب: كان بمعنى صار ج: كان التامة.
	د: كان الزائدة هـ: اسم كان ضمير مستتر. و: تقديم خبر كان عليها.
	ز: توسط خبر كان. ح: مجيء خبر كان جارا ومجرورا. ط: مجيء خبر كان

	ظرفاً. ي. أصبح التامة. ك. ما انفك التامة. ل. ما زال الناقصة.
	م. حذف خبر ما زال ن. ظل التامة. س. اسم ليس النكرة.
	ع. اسمها نكرة وحذف خبرها.
77	2: ظن وأخواتها.
	أ. ظن بمعنى علم. ب. الظن بمعنى التهمة. ج. العلم بمعنى الظن.
	د. معنى حسب. هـ. رأى بمعنى علم. و. رأى بمعنى اعتقد.
	ز. أفعال التحويل. ح. حذف المفعول الثالث من أرى.
88	المطلب الثاني: الحروف الناسخة.....
88	1: المشبهات بـ(ليس)
	أ. (ما) الحجازية. ب. لات.
93	2: إن وأخواتها:
	أ. (إن) المخففة. ب. (أن) المخففة. ج. خبر (أن) الظرف. د. معاني (كأن).
105	3: لا النافية للجنس:
	أ. إقحام اللام بين اسم (لا) وما أضيف إليه. ب. اسم (لا) المعرفة المؤول بنكرة.
129-111	المبحث الثالث: الفاعل ونائبه.
111	المطلب الأول: الفاعل:
	1. إضممار الفاعل. 2. الفاعل لا يكون جملة.
	3. حذف عامل الفاعل. 4. العامل فيه اسم فاعل.
121	المطلب الثاني: نائب الفاعل:
	1. أسباب حذف الفاعل. 2. الأفعال الملازمة للبناء للمجهول.
	3. بناء الفعل المعتل العين للمجهول. 4. بناء الفعل الثلاثي المضعف للمجهول.
	5. نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل.
221-130	الفصل الثاني: المنصوبات من الأسماء
178-130	المبحث الأول: المفعولات
130	المطلب الأول: المفعول به
	1- تقديم احد المفعولين على الآخر. 2- حذف المفعول به.
	3- نصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ و خبراً. 4- حذف عامل المفعول به.
	5- المفعول به المؤول بمصدر. 6- قيام الجار والمجرور مقام المفعول به.

	7-نزع الخافض
139	المطلب الثاني: المفعول المطلق 1-المصدر المؤكد لعامله 2-اختصاص المصدر بالألف واللام 3-المصدر النائب عن فعله 4-ما ينوب عن المصدر
151	المطلب الثالث: المفعول لأجله 1-اشتراط أن يكون معللا 2-اشتراط اتحاده مع فعله في الفاعل 3-دخول الألف واللام على المفعول لأجله 4-جره باللام 5-حذف عامله
158	المطلب الرابع: المفعول فيه 1-الظرف المتصرف 2-العامل في الظرف 3-اسم الزمان المشتق 4-نيابة المصدر عن الظرف 5-التوسع في الظرف 6-ظرف المكان المبهم 7- أول 8- إذ 9- بينا
173	المطلب الخامس: المفعول معه 1-وجوب النصب على المفعول معه 2-وجوب العطف 3-مجيئ الاسم بعد الواو منصوبا ولم يسبقه فعل وتأويل ذلك
221-179	المبحث الثاني: المشبهات بالمفعول
179	المطلب الأول: المستثنى 1-الاستثناء المنقطع 2-حاشا
185	المطلب الثاني: الحال 1-وقوع المصدر النكرة حالا 2-الحال لا تكون إلا نكرة 3-وقوع صاحب الحال نكرة 4-مجيئ الحال من المضاف إليه 5-توسط فعل التفضيل بين حالين 6-الحال جملة اسمية 7-تقديم حال المجرور عليه 8-دخول واو الحال على الفعل المضارع 9-تعدد الحال 10-تنبيه الحال وجمعه 11-حذف الحال وتعلق الجار والمجرور به 12-الفصل بين الحال وصاحبه
201	المطلب الثالث: التمييز 1-قد يأتي التمييز مشتقا وقد يجر بـ(من) 2-التمييز لا يكون إلا نكرة 3-الإفراد والجمع في تمييز الجملة
209	المطلب الرابع: المنادى

	1-المنادى المضاف. 2-المنادى المضاف إلى ياء المتكلم. 3-حذف المنادى. 4- النداء المجازي. 5-الاستغاثة. 6-الاختصاص. 7-الإغراء والتحذير.
287-222	الفصل الثالث : المجرورات والتوابع
256-222	المبحث الأول: المجرورات
222	المطلب الأول: الجر بالحرف
	1: تعلق الجار والمجرور 2: حذف متعلق الجار والمجرور.
	3: حذف الجار والمجرور 4: زيادة حرف الجر
233	المطلب الثاني: الجر بالإضافة
	1: الإضافة تفيد الاختصاص وقد لا تفيد الملك. 2: الإضافة غير المحضة.
	3: إضافة الشيء إلى نفسه. 4: إضافة الصفة إلى الموصوف. 5: حكم الظروف
	المضافة إلى الجمل. 6: إضافة (بين). 7: إضافة المصدر الذي هو بمعنى
	الفاعل. 8: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه. 9: إقامة الإضافة مقام التاء
	في (إقامة). 10: حذف المضاف. 11: حذف المضاف إليه
253	المطلب الثالث: الممنوع من الصرف
	1: أسماء البقاع والأماكن. أ: هجر ب: صفين ج: منى
	2: جر الممنوع من الصرف بالكسرة عند إضافته.
287-257	المبحث الثاني: التوابع
257	المطلب الأول: النعت
	1: تقديم الصفة على الموصوف. 2: الفصل بين الصفة والموصوف.
	3 النعت بالجملة. 4 : مطابقة الصفة للموصوف في التعريف. 5: مطابقتهما
	بالتأنيث. 6: تعدد النعوت.
	7: النعت بـ(كلا ولا) مؤولة بالمشترك. 8: حذف الموصوف.
270	المطلب الثاني : التوكيد
272	المطلب الثالث: عطف النسق
	1: العطف على الضمير المستتر المرفوع. 2: عطف الجمع على المفرد.
	3: عطف الجملة على الجملة. 4: الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه.
	5: العطف على البعيد. 6: عطف الخاص على العام. 7: العطف على المحل.
	8: العطف هل يقتضي التغاير؟

281	المطلب الرابع : البذل:
	1: بدل البعض من الكل. 2: بدل الاشتمال. 3: حذف الضمير من بدل الاشتمال.
	4: المصدر المؤول بدلا. 5: إبدال المعرفة من النكرة.
370-288	الفصل الرابع: الأفعال والأدوات.
315-288	المبحث الأول: الأفعال
288	المطلب الأول: إعراب الفعل.
	1: رفع الفعل المضارع.
	2: نصب الفعل المضارع:
	أ: نصبه بعد لام التعليل. ب: حذف لام التعليل. ج: نصبه بعد الفاء السببية في جواب النفي. د: نصبه بعدها في جواب الطلب. هـ: نصبه بعد (حتى).
	3: جزم الفعل المضارع:
	أ: من علامات جزمه حذف حرف العلة. ب: جزمه بلام الأمر. ج: حذف أو إثبات النون في المعطوف على جواب الشرط. د: الجزم باسم الشرط وحكم المعطوف على فعل الشرط بالفاء. هـ: الفرق بين معنى الشرط والخبر. و: الفرق بين (إن) و(إذا) الشرطيتين. ز: الجزم ب(إذا). ح: جزم جواب الأمر. ط: حذف النون من الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم. ي: حذف جواب (لو)
301	المطلب الثاني: الفعل اللازم والمتعدي
	1: : الفعل اللازم. 2: صيغة (فعل) فعلها لازم. 3: الفعل الذي يتعدى ولا يتعدى.
	4: التعدية بالهمزة.
307	المطلب الثالث: الأمر بصيغة الماضي.
308	المطلب الرابع: من أفعال المدح (حبذا).
309	المطلب الخامس: اسم الفعل.
	1: محله من الإعراب. 2: : اسم الفعل الماضي. 3: اسم فعل الأمر. أ: هلم. ب: إيه.
367-315	المبحث الثاني: الأدوات.
315	أل التعريف.
	1: أل الجنس. 2: أل الجنس وإفادة العموم. 3: أل العهد. 4: أل الزائدة.
319	إلى:

320	أم:
321	إما:
322	أو:
323	الباء:
	1: باء القسم. 2: الباء السببية. 3: الباء للمجازاة. 4: الباء بمعنى من.
	5: الباء بمعنى في.
328	ثم :
	1: ثم للجمع المطلق. 2: ثم للتراخي.
332	عن:
	1: (عن) بمعنى (على). 2: (عن) بمعنى (بعد).
333	الفاء:
	1: الفاء للترتيب والتعقيب. 2: الفاء للتفصيل.
335	في:
	1: (في) بمعنى (على). 2: (في) بمعنى اللام.
336	قد:
	1: (قد) تقرب الماضي من الحال. 2: الفصل بينها وبين الفعل.
338	الكاف:
338	كلا:
339	اللام:
	1: لام الملك. 2: لام العاقبة. 3: اللام بمعنى (في). 4: اللام بمعنى (على).
	5: اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه. 6: لام التعجب.
343	لما:
	1: (لما) بمعنى إلا. 2: (لما) الداخلة على الفعل الماضي.
345	لولا:
346	ما:
	1: (ما) بمعنى أي. 2: مجيء (ما) الموصولة لغير العاقل. 3: (ما) الإبهامية.
	4: (ما) المصدرية. 5: (ما) الزائدة. 6: (ما) النافية.
354	من:

	1: (من) للتعليل. 2: (من) بمعنى (عن) 3: (من) بمعنى (مذ)
	4: (من) للتبعيض. 5: (من) بمعنى الباء. 6: (من) لابتداء الغاية.
	7: (من) للبدل والعوض.
360	منذ:
361	الواو:
	1: هل تفيد الواو العاطفة تفضيل المعطوف على المعطوف عليه؟
	2: الواو زائدة. 3: الواو للتراخي 4: الواو بمعنى (أو).
370-368	الخاتمة:
386-371	المصادر:
A-E	ملخص باللغة الإنكليزية

The Grammatical Topics in the Book of Explanation of Nahjul – Belagha of Ibn Abi Al-Hadeed

By: Sejjad Abbas Hamza

Summary

This thesis studies the grammatical topics in the book of Explanation of Nahjul – Belagha of Ibn Abi Al-Hadeed . It is as great book of twenty parts containing a great amount of the grammatical topics that came in an Explanation framework of Imam Ale's (Pease be upon him) statement.

This book was not new for me as I have read it almost three times when I was young. It leads the wise men and educationists to read it as they considered it the most important Explanation books of of Nahjul – Belagha at all, due to the scientific position of its author and his objectivity and encyclopedism

In spite of the relativity of those grammatical rules to Ibn Abi Al-Hadeed , the subject matter to which these rules are applied is Imam Ale's (Pease be upon him) statement and a holiness, belief, and salvation way do he represents

these grammatical topics show up great benefits and respectable opinion that deserve consideration and serve research and study, together with other elements they encouraged, study and urged to meet their goals and to know the truth of their aims so as to know how did Ibn Abi Al-Hadeed use the grammar in this book, how did he employ it to show the meaning, did this include all the subjects or was restricted to one aspect of them ? did he elaborate and expatiate upon them or Summarize and abridge? How did the handle his grammatical subject and set its rules and in which place did he put it? rather , how did he distribute it the parts of his book and partition it of its pages ? was he Basri as the other scientists throughout ages or Kufi? Or was beneficiary of the tow schools?

The study comprises an introduction ,four chapters and a conclusion. The introduction was content with the ancestors study to deal with the explainer life and details , so it reviewed his grammatical method of discussion, subject, citing from the scientists and books, quotations, principles grammatical schools, and terms.

The first chapter deals with the nominatives of inchoative and predicate then the inchoation abrogatives of verbs and particles that abrogated nominating the inchoative the predicate by inchoation , so they substituted then by the nominative or the accusative case of these abrogatives basing on the famous of the grammarians' opinions . Then it

trued to deal with the subject and the deputy agent arriving at the passive voice due to the intimate relation between the two subjects and the close connection between the regent and the regimen

The second chapter studied the accusative: the objects then the assimilated to the object. The vocative is listed with these counterparts as there is no regent for it.

Then, there was the third chapter that studied the genitives and the appositives with reference to the dip tote as the main idea of its subject is the indeclinability of the appearing of the original genitive mark of the word. While the appositives were allotted a separate topic this chapter, after the manner of many grammarians who allocated them a special chapter dealing with matters and rules they were distinguished by. So I decided to act according and not annex them with their counterparts in the inflectional vowel because the explainer has reviewed some matters that required some elaboration where of no bondage to their inflectional vowel could be seen.

While the fourth chapter dealt with the verbs articles .It includes verb passing, transitivity and intransitivity of the verb and other concerns such as present participles due to their common relation with the verb and the decision of being verbs by one of the two grammatical schools, the Kufi one. Then there were the articles. The explainer has examined a group of them, so I decided to set them in an alphabetic order.

After plunging into the grammatical aspects of the book, the conclusion presented what the researcher had understood and assumed of the results that shed the light on the grammatical topics of the book, their relation with the Imam(peace be upon him) sayings and the explainers selected pieces , his grammatical position among his colleges, the others' profitability of him.

Through this thesis, I discovered some things and explained some characteristics should be summarized in the following:

- ❖ The subject matter of the explainer's grammatical rules is what the Commander of the Faithful talked about in the book of (Nahjul- Belagha) , and may turn to deal with a Quranic verse, a line of poetry or Al- Radhi's opinion in(Nahjul- Belagha) and the like.
- ❖ The explainer has classified his book according to the speeches and messages mentioned in (Nahjul- Belagha), then classified the speech into

display the different explanation for them, of which are the grammatical ones.

- ❖ The explainer pledged that he would not study the details of the sciences that grammar would be one of them, but the study has discovered that he involved some details even when there is no urgent need calling for them.
- ❖ The explainer has believed that Al- Rawendi was the only figure who preceded him to explain (Nahjul- Belagha), and did not know that Al-Sarkhasi and Al-Beihaqi and Al- Beihaqi Alk-Khurasani were prior to Al-Rawendi. Then he began to refute Al-Rawendi's opinions such the grammatical ones .He did well in many of the position, paid no attention in the others' and wronged in some of them stimulating some explainer. To inform about, but this study discovered that he had made use of Al-Rawendi in many positions.
- ❖ The explainer has mentioned many of the grammarians and the linguists , but his rules were often free from ascription to whom did he derived . But it was clear later that, in some cases, he had followed on opinion of a specific grammarian due to the individuality of that grammarian by that opinion, for example his following to Al- Akfash's opinion concerning the increment of(man) in the affirmative and ascribing it to him, and his following to Al-Zejjag opinion in parsing the action is with out ascription. While ascribing to Al-Akhfash what was another grammarian declare.
- ❖ He mentioned the other scientists' opinions with showing his own one such as when he displayed the scientists opinions in(late), and the others' opinions in the specification and the possibility of being definite.
- ❖ In many of the grammatical matters , the explainer depended on Al-Jewaheri's paper. Which seems that he had put it between his hands and began to interpret the Imam's(peace be upon him) sayings on its basis, and when there is a case containing some grammatical details , at time he cites it as it is ,and paraphrases it at the other time , summarizes it sometimes and studies it in details it in details the other time, or mates it with others' opinions once, and comments on it later, and there many examples of such diversity that the thesis took into consideration

- ❖ When dealing with a specific subject matter, the explainer often quote a Quranic verse or a poetic line. The less of that quotation is the Prophetic Tradition or Imam Ali's((peace be upon him) speech as he is one of his temporaries who allow the Hadith citation including Ibn Kharoof, Ibn Kalek, then Al- Raghi Al- Isterabadhi. His poetic citations included lines belonging to modernist poets such as Abi Temmam, in addition to the prosaic ones derived from a proverb or a saying of Arab.

Most of his citations belonged to Sybeweih and the other grammarians. He many also use a citation to prove an opinion used by another one as a citation to what disagree with him, or has many points of view set by the other grammarians.

- ❖ In many cases, the explainer used analogy and causation and deduced the information by common. His analogy is often applied to commonly used examples, in addition , he was as excellent skilled figure and an artist in the causation, in other word, he could construe what was opposed to his tendency through employing the clever proves and the beautiful enallanges.
- ❖ The explainer is Basri- schooled and his opinions were those of the Basri persons, but sometimes he adopts the Kufi opinions. Of that his belief in the alteration among letters, and his admitting the addition of something to itself.
- ❖ He is Basri- termed also in spite of some Kufi terms in his speech such as depression, connection, metonymy ,the future tense, and the interpret red.
- ❖ There would be some talk of the Commander of the Faithful to be by the explainer in one place, But when that piece of talk is repeated in another place, it endowed with tow inflectional aspects as in the following example(I was, and was not threaded by war, or to be terrorized by beating) in which the meaning of(was) is (still), then allowed it to be perfect in another place.
- ❖ The explainer many mention two recitation of certain saying of the Imam((peace be upon him), then parse the saying in accordance with of the recitations and that was happened many of the situations.
- ❖ The explainer may lead to the other than intended purpose due to the inattentiveness such as(He felt safe of termaths for hope longevity and

improbability. He said that the hope longevity is a causative object, and if I say in the causative object the verb should be the cause in the infinitive, and here(safety) is not the cause of hope longevity, rather the reverse is true. I said :as it is permitted for the hope longevity to be cause of(safety): it is for the(safety)to be the cause of the hope longevity. It is well- known that one of the causative object's condition is to be a cause and an excuse for the verb, not for what the explainer said.

- ❖ The explainer may ascribe the opinion to the most of the Arabic language speakers, which is an opinion that the minority represent, for example when he say: Most of the Arabic language speakers do not allow mentioning(Idh) and (Idha)after(bein) and(beinema), which is an ascribed to Al-Asma'l alone.
- ❖ The explainer may preponderate the preponderant, so in a case like(They and the fire were as the one who has seen it) he preponderates putting the noun(the fire) in the accusative, while the most preponderant for the grammarians is sydesis.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وبالله نستعين وعليه نتوكل وبحبله نعتصم وبعروته الوثقى نستمسك والصلاة والسلام على خيرته من خلقه محمد وآله الطاهرين.

أما بعد فقد قال ابن أبي الحديد في عينيته الشهيرة مخاطباً علياً X:

ورأيتُ دينَ الاعتزال وإنني أهوى لأجلك كلَّ مَنْ يتشيعُ

فحري بي أن أبادله هذا الهوى فأجعله غرضاً لدراستي هذه، مجدداً ذكره فما إن عرفت أن الجانب النحوي من كتابه شرح نهج البلاغة لم يدرس بعد حتى بادرت إلى تسجيله فأقرّ موضوعاً للدراسة، ولكن مبادلة الشارح الود لا تقتضي النظر إليه وإلى كتابه هذا وأفكاره بتلك العين بل ينبغي أن تحل محلها عين الإنصاف والموضوعية، ولم تكن علاقتي بهذا الكتاب جديدة فقد قرأته في سني عمري المبكرة ما يقارب ثلاث مرات إذ هو مما يرشد إلى قراءته ذوو الرأي والحكمة وأرباب الثقافة إذ عدوه أهم شروح نهج البلاغة على الإطلاق لمكانة مؤلفه العلمية وموضوعيته وموسوعيته ولكنني ككل الشباب استهوئني فيه الموضوعات التاريخية الواسعة ثم ما دار منها حول أمور تخص العقائد ثم النوادر والمُلح والأشعار فصرفني كل هذا عن موضوعات النحو التي هي أمور تجريدية لا يهواها إلا من يريد دراستها لا من يسعى للقراءة والإطلاع ثم جاء وقتها هنا لنقرأ ثم تدرس فإن كانت الأحكام النحوية في هذا الكتاب هي أحكام ابن أبي الحديد فالموضوع الذي تطبق عليه تلك الأحكام هو كلام علي X وناهيك به قدسية ومستمسكا وحبل نجاة ثم بلاغة واستقامة ومعاني ثم أولية وسبقا وعربية فهو مما تتوق النفس إلى معرفته وتترك بتجلياته وتأنس بآياته فهو دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق⁽¹⁾، ثم إن في الكتاب كما من المباحث النحوية فيها فوائد جلية وآراء جلية تستحق العناية وتصلح للبحث والدراسة، كل هذا وغيره يشجع على الدراسة ويحث على بلوغ المرام فيه وكشف حقيقة مراميهِ؛ لأتعرّف النحو كيف استعمله ابن أبي الحديد في هذا الكتاب؟ وكيف وظفه لبيان المعنى؟. أشمل في إشاراته كل الموضوعات النحوية أم اقتصر على جانب واحد منها؟ أتوسع فيها وأطنب أم أجمل واختصر؟ وكيف عرض موضوعه النحوي وأطلق أحكامه وفي أي زوايا الكتاب وضعه؟ بل كيف نثره على أجزاء كتابه وفرقه بين صفحاته. ولأتحقق أهو بصري كغالبية العلماء على مر العصور أم كوفي؟ أم هو مستفيد من المدرستين؟.

وعهدي بهذا الموضوع لم يدرس وإن درست حياة الشارح وآثاره الأدبية في رسالة ماجستير للأستاذ علي جواد محيي الدين وهي بإشراف الدكتور شوقي ضيف وعنوانها (ابن أبي الحديد سيرته وآثاره الأدبية والنقدية)، ورسالة ماجستير لـ(حامد ناصر عبود) من آداب البصرة عنوانها

(1) ظ: دراسات في نهج البلاغة، محمد مهدي شمس الدين: 10.

(ابن أبي الحديد وجهوده النقدية والبلاغية)، وأقربها عهدا وموضوعا هي رسالة الدكتور هادي عبد علي هويدي وهي (المباحث اللغوية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد) والحقيقة ان هذه الرسائل أغنتني عن الخوض في حياته وآثاره وعلومه، ولكن شرح نهج البلاغة المتأخرين عن الشارح قد ذكروا الكثير من أفكار الشارح وشروحه وتعليقاته على نهج البلاغة ولاسيما الجانب النحوي فيها واستفادوا منها بل اكتفوا بها في مواطن كثيرة من كتبهم لكنهم في الوقت نفسه اعترضوا عليه في مواطن كثيرة أيضا وستكون موافقاتهم واعتراضاتهم موضع النظر في هذه الدراسة لنتبين كم استفادوا منه؟ وكم كانوا محقين أو متعصبين في اعتراضاتهم تلك؟ ثم سأحاول في هذه الدراسة موازنة أقوال الشارح ووقفاته النحوية بآراء شرح النهج من سبقه منهم ومن تأخر عنه فإن في ذلك وحده فائدة كبيرة أتوخاها لأن جميع هؤلاء الشراح من العلماء الأفاضل؛ فاختيارهم لوجوه تخالف الشارح يهيئ للدارس أن ينتقي من هذه الآراء وجها قد يراه أظهر من غيره أو أقرب للواقع وهو كما أرى أجل فائدة من وقوف الدارس بمفرده ليحلل آراء هذا الطود الشامخ والشارح الجليل فيغمطه حقه أو يتجنى عليه أو لا يفهمه فيوجه كلامه على غير قصده وقد أكتفي بعرض المسألة التي يعرض لها الشارح معقبا إياها بأقوال هؤلاء الشراح أو بعضهم من دون ترجيح لتعادل الحجج مرة ولوضوح المسألة أخرى.

وسيتوخى البحث كتب النحو المشهورة ككتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج وكتب ابن جني وأبي البركات الأنباري والعكبري وشروح الألفية وكتب ابن هشام والسيوطي وما تيسر من كتب المحدثين ليعرض أحكام الشارح عليها.

وسأحاول الإلمام بكل المادة النحوية في هذا الكتاب إلا ما كان مكررا وكان حكمه متشابها أو ما ليس فيه فائدة كبيرة لوضوحه ولانعدام الخلاف فيه، ولأن الشارح تعرض في الغالب إلى المشكل من إعراب نهج البلاغة، ولأن هذا البحث يتناول هذا المشكل ويعرضه على آراء الشراح فقد يصلح أن يسمى: مشكل إعراب نهج البلاغة.

وشرح النهج قد واكبوا في مباحثهم النحوية خطب النهج ورسائله وحكمه فتأتي ممزوجة بالمباحث اللغوية غالبا وقد تتخللها المباحث الكلامية والتاريخية وغير ذلك وإن كان بعضهم قد عزل المباحث الإعرابية كالخوئي ومحمد جواد مغنية وبعض الشراح بالفارسية إذ جعلوا مباحثهم مع كل خطبة أو مقطوعة تشتمل أقساما هي اللغة ثم الإعراب ثم المعنى، أما هذا البحث فقد اخترت أن أجعله على الغالب من مناهج النحاة فأبويه في مباحث أسماء ومباحث أفعال وأدوات ولما كانت مباحث الأسماء هي الأكثر وتعرض الشارح لها أوفر وإن كثيرا من مباحث الأفعال متلازمة معها لا تكاد تنفصل عنها وفي فصلها عنها إخلال بالدرس النحوي وتشتيت لعلاقاتها، وتذويب لصلاتها،

وتعسير لفهمه لأن غالبية النحاة فعلوا ذلك فقد أبقيتها على صلاتها، وزاوجت بين موضوعاتها؛ فجاء البحث من تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، ثلاثة من فصوله في الأسماء لما تقدم.

فالتمهيد قد استغنى بدراسة السابقين عن التطرق إلى حياة الشارح وتفاصيلها فعني بمنهجه النحوي من موضوع يصدر عليه أحكامه، ومواضع النحو من كتابه، ونقل عن العلماء والكتب، وشواهد، وأصول، ومذهب نحوي، ومصطلح.

ثم يأتي الفصل الأول في مرفوعات الأسماء: من مبتدأ وخبر ثم من نواسخ للابتداء من أفعال وحروف نقضت رفع المبتدأ بالابتداء ورفع الخبر بالمبتدأ فأبدلتها برفع أو نصب بهذه النواسخ على المشهور من أقوال النحاة ثم الفاعل ونائبه ويدخل مع نائب الفاعل بناء الفعل للمجهول للعلاقة الحميمة بين الموضوعين والصلة الوثيقة بين العامل والمعمول في هذا الباب.

ثم يأتي الفصل الثاني في منصوبات الأسماء: المفعولات ثم المشبهات بها ويدخل المنادى مع هذه المشبهات لأنه لا يظهر له عامل.

ثم يأتي الفصل الثالث: في المجرورات والتوابع ويدخل مع المجرورات الممنوع من الصرف لأن لب موضوعه أن تمنع الكلمة من ظهور علامة الجر الأصلية ثم تأتي التوابع في مبحث لوحدها في هذا الفصل على دأب كثير من النحاة إذ أفردوها في باب لوحدها متعرضين لأمر تخصصها وأحكام انفردت بها فرأيت أن أفعل فعلهم ولا ألحقها بنظيراتها في الحركة الإعرابية لأن الشارح قد عرض لأمر تقتضي بعض التوسع فيها مما لا يرتبط بحركتها الإعرابية ويشملها في كل حالاتها تلك.

ثم يأتي الفصل الرابع في الأفعال والأدوات؛ فيشمل إعراب الفعل وتعدي الفعل ولزومه وأمورا أخرى منها أسماء الأفعال لصلتها المعروفة بالفعل ولأن إحدى المدرستين النحويتين وهي مدرسة الكوفة قد قضت أنها أفعال، ثم تأتي الأدوات وقد عرض الشارح إلى طائفة منها فرأيت أن أرتبها بحسب حروفها الألفبائية .

وبعد هذه الرحلة النحوية في غمار هذا الكتاب تأتي الخاتمة بما فهمه الباحث وبما يظن أنه استنتجه مما يلقي الضوء على هذه المباحث النحوية في هذا الكتاب وشأنها مع كلام الإمام X واختيارات الشارح، ومكانته في الجانب النحوي واستفادته من غيره واستفادة غيره منه .

ولا يفوتني أن أوجه شكري لأستاذي المشرف الدكتور محمد عبد الزهرة وأسأل الله له التوفيق في عمله وحياته.

واللجنة المناقشة شكري الجزيل لتجشّمهم عناء الطريق يحملون، آراءهم، وإرشاداتهم، وأفكارهم، وتجاربهم وفقهم الله ونفع بهم.

ومن الله تعالى نستمد العون والهدى وبه يتحقق ما يرجى، فهو المسدد المؤيد، والنافع الرافع،
والحامي الدافع، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الباحث

التمهيد:

منهج الشارح في عرض المادة النحوية:

يحسن هنا أن نحدد الإطار العام لحركة الشارح النحوية في كتابه مع الاكتفاء بأمثلة من الكتاب على أن يوكل الخوض في تفاصيله ودراسة مسائله إلى فصول البحث .

المطلب الأول: موضوعه النحوي، وموضع المباحث النحوية في كتابه:

1: موضوع أحكام الشارح النحوية هو كلام أمير المؤمنينؑ في نهج البلاغة أو رواياته المتعددة وفي حالات قليلة تكون تلك المادة وذلك الموضوع كلامهؑ من غير نهج البلاغة، أو آية قرآنية، أو قراءة، أو بيتا من الشعر، أو كلاما لأحد الصحابة، أو كلاما للشريف الرضي فيطلق أحكامه على ما يحتاج من كل ذلك إلى إعراب يؤدي إلى بيان وجه المعنى أو ما يحب الشارح أن ينبه عليه أو يناقشه.

2: منهج الشارح في كتابه ذكره في مقدمته وبين فيه أنه قد التزم فيه أن يقسم الكلام فصولا، فيشرح كلمات كل فصل ويبسط القول في شرحه بسطا اشتمل على الغريب والمعاني وعلم البيان، وما عساه يشتهه ويشكل من الإعراب والتصريف، وأورد في كل موضع ما يطابقه من النظائر والأشباه، نثرا ونظما، وذكر ما يتضمنه من السير والوقائع والأحداث فصلا فصلا، وأشار إلى ما ينطوي عليه من دقائق علم التوحيد والعدل إشارة خفيفة، ولوّح إلى ما يستدعي الشرح ذكره من الأنساب والأمثال والنكت تلويحات لطيفة، ورصّعه من المواعظ الزهدية، والزواجر الدينية، والحكم النفسية، والآداب الخلقية... وأوضح ما يومئ إليه من المسائل الفقهية⁽¹⁾. وقد توضح من كلامه مواقع الإعراب والنحو في كتابه فبعد أن يذكر الفصل من كلام الإمامX ويشرح الغريب منه والمعنى ويذكر ما يتعلق ببلاغته وفق علم البيان، يذكر الإعراب والتصريف، وكل هذا طبعا عندما يحتاج الكلام إلى هذه العلوم.

3: أوضح الشارح منهجه النحوي في هذا الكتاب بقوله: «اعلم أنني لا أتعرض في هذا الشرح للكلام فيما قد فرغ منه أئمة العربية، ولا لتفسير ما هو ظاهر مكشوف، كما فعل القطب الراوندي، فإنه شرع أولا في تفسير قوله: (أما بعد)، ثم قال: هذا هو فصل الخطاب... وهذا كله إطالة وتضييع للزمان من غير فائدة، ولو أخذنا بشرح مثل ذلك لوجب أن نشرح لفظه (أما) المفتوحة، وأن نذكر الفصل بينها وبين (إما) المكسورة، ونذكر: هل المكسورة من حروف العطف أو لا؟ ففيه خلاف، ونذكر هل المفتوحة مركبة أو مفردة؟ ومهملة أو عاملة؟ ونفسر معنى قول الشاعر:

أبا خراشة أما كنتَ ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبُعُ

(1) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: 4/1 و5.

بالفتح، ونذكر بعد لم ضمت إذا قطعت عن الإضافة؟ ولم فتحت هاهنا حيث أضيفت؟ ونخرج عن المعنى الذي قصدناه من موضوع الكتاب، إلى فنون أخرى قد أحكمها أربابها⁽¹⁾.

4: ألى الشارح على نفسه أن يرد على الراوندي في كتابه، ومما رده عليه مسائل نحوية كثيرة وقد بيّن ذلك بقوله: μ وقد تعرضت في هذا الشرح لمناقضته في مواضع يسيره اقتضت الحال ذكرها، وأعرضت عن كثير مما قاله إذ لم أر في ذكره ونقضه كبير فائدة⁽²⁾ لكنني وجدت الشارح تعقب الراوندي كثيرا ورد عليه الكثير من آرائه.

المطلب الثاني: نقله عن العلماء وكتبهم:

نقل الشارح من مصادر كثيرة وعن علماء كثر، وما يهمننا هنا علماء النحو واللغة وما اتصل بهما، ويحسن هنا ذكر أسماء أغلب هؤلاء مع الإشارة إلى بعض ما نقله الشارح من مؤلفاتهم أو من غيرها مما أثر عنهم.

أبو الأسود الدؤلي⁽³⁾ (ت 69 هـ): ذكر أن الإمام علي □ أملى النحو على أبي الأسود قال: μ ومن العلوم علم النحو والعربية، وقد علم الناس كافة انه هو الذي ابتدعه وأنشأه، وأملى على أبي الأسود الدؤلي جوامعه وأصوله، ومن جملتها الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف ومن جملتها: تقسيم الكلمة إلى معرفة ونكرة، وتقسيم وجوه الإعراب إلى الرفع والنصب والجر والجزم، وهذا يكاد يلحق بالمعجزات، لأن القوة البشرية لا تفي بهذا الحصر، ولا تنهض بهذا الاستنباط⁽⁴⁾.

عيسى بن عمر⁽⁵⁾ (ت 149 هـ): روى عنه بعض المسائل اللغوية، والقراءات⁽⁶⁾.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 43/1 و 42/1.

(2) المصدر نفسه: 6/1 و 5/1.

(3) ظالم بن عمرو بن سفيان وقيل عمر بن ظالم أبو الأسود الدؤلي مبتكر النحو ثقة فاضل مخضرم كان من وجوه شيعة علي □ توفي 69 هـ. ظ: الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت 203 هـ): 99/7؛ وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 681 هـ): 535/2؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت 744 هـ): 37/33؛ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748 هـ): 59/1.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 20/1.

(5) عيسى بن عمرو النحوي البصري، وكان يستعمل الغريب في كلامه وقراءاته وله الكتاب المسمى (الجامع) في النحو ويقال إن سيبويه بسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، ونسب إليه أيضا كتاب (الإكمال) توفي سنة 149 هـ. ظ: الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم (ت 385 هـ): 62؛ وفيات الأعيان: 488-486/3.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 4/7 و 118 و 382/19.

أبو عمرو بن العلاء⁽¹⁾ (ت157هـ): ذكره في مسائل لغوية وأدبية، وفي القراءات أيضا ولم يذكره في قضايا نحوية⁽²⁾.

الخليل (ت170هـ)⁽³⁾: ذكره الشارح عند شرحه قوله □: لم وهلم الخطيب⁽⁴⁾ فقال: لم قال الخليل: أصله (لم) من قولهم: (لم الله شعثه) أي جمعه كأنه أراد (لم نفسك إلينا) أي اجمعها واقرب منا⁽⁵⁾. وهذا الكلام نقله الشارح من الصحاح⁽⁶⁾ إذ لم أجده في العين في مادة (هلم)⁽⁷⁾ ولكن نسبه إلى الخليل كثيرون⁽⁸⁾ وذكره أيضا في مسائل نحوية ولغوية أخرى⁽⁹⁾.

سيبويه (ت180هـ)⁽¹⁰⁾: ذكر الشارح سيبويه عند شرحه قوله □: لم واكفف عليهن من أبصارهن⁽¹¹⁾، فقال: لم من هاهنا زائدة، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش في زيادة من في الموجب، ويجوز أن يحمل على مذهب سيبويه، فيعني به: فاكفف عليهن بعض أبصارهن⁽¹²⁾ فأخذ بمذهب الأخفش وجوز الأخذ بمذهب سيبويه أيضا، ومذهب سيبويه هذا يتضح في انه مثل لـ(من) الزائدة في جملة منفية وهو قوله: (ما أتاني من رجل) ولم يمثل لها في جملة موجبة⁽¹³⁾

(1) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني البصري شيخ القراء والعربية واسمه زبان وقيل العريان وهو أحد القراء السبعة قرأ على سعيد بن جبير ويحيى بن يعمر وابن كثير برز في الحروف وفي النحو تلا عليه اليزيدي ويونس وأبو زيد الأنصاري وحدث عنه الأصمعي وأبو عبيدة توفي (157هـ) ظ: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله (ت748هـ): 410-407/6؛ معرفة القراء الكبار: 106-100/1.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 27/1 و131/9 و153/13 و92/18 و434/18 و160/20 و165 و170.

(3) الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي ويقال الباهلي أبو عبد الرحمن البصري النحوي صاحب العروض وكتاب العين، ولعل كتاب سيبويه هو إملأوه، أخذ عنه جل العلماء ومن كتبه (العين، الإيقاع، والجمل، والشواهد، والعروض) وغير ذلك توفي (160 أو 170هـ). ظ: الفهرست: 63؛ معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ): 301/3 و302.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 241/9.

(5) المصدر نفسه: 246/9.

(6) ظ: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ): 2060/5.

(7) ظ: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ): 56/4.

(8) ظ: الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ): 529/3 و332؛ كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ): 74؛ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ): 230 و53/3.

(9) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 230/9 و101/10 و183/13.

(10) عمر بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ويقال كنيته أبو الحسن اخذ عن الخليل ويونس وعمل كتابه الذي لم يسبق إلى مثله أحد ولم يلحق به بعده توفي (177 أو 180هـ) في فارس. ظ: الفهرست: 76؛ معجم الأدباء: 499/4.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 122/16.

(12) المصدر نفسه: 124/16.

(13) ظ: الكتاب: 225/4.

واستشهد بكثير من أبيات الكتاب⁽¹⁾، ونقل كثيرا من آرائه عنه من دون أن ينسبها إليه، وذكر له آراء لغوية أخرى أيضا⁽²⁾.

مؤرج⁽³⁾ (ت195هـ): ذكره في قضية واحدة فقال: μ وقال المؤرج زبدت التاء في (لات) كما زبدت في (ربت) و(ثمت)⁽⁴⁾.

الكسائي (ت189هـ)⁽⁵⁾. ذكر الشارح بعض آرائه وقد نسبها إليه منها قوله: μ ، يقال: أزمنت الأمر، ولا يقال: أزمنت على الأمر، هكذا يقول الكسائي، وأجازته الخليل والفراء⁽⁶⁾.

وقد نقل هذا الكلام عن الكسائي أبو عبيد وأنكره غير الكسائي⁽⁷⁾، وقد ذكر قول الكسائي هذا أصحاب المعجمات⁽⁸⁾، وذكر صاحب الصحاح أن الخليل يجيزه⁽⁹⁾. وذكر الشارح للكسائي آراء أخرى⁽¹⁰⁾.

النضر بن شميل⁽¹¹⁾ (ت204هـ): نقل عنه بعض القضايا اللغوية والتاريخية⁽¹²⁾.

(1) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 255/7.

(2) ظ: المصدر نفسه: 21/7 و230/9.

(3) هو أبو فيد مؤرج بن عمرو بن الحارث بن منيع بن ثور بن سعد بن حرملة بن علقمة بن عمرو بن سدوس البصري النحوي الإخباري من أعيان أصحاب الخليل قيل كان الأصمعي يحفظ ثلث اللغة والخليل ثلثا وكان مؤرج يحفظ الثلثين، وصنف مؤرج غريب القرآن، الأنواء، المعاني، جماهير القبائل توفي (195هـ). ظ: تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت463هـ): 258/13؛ الفهرست: 71؛ معجم الادباء: 537/5.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 125/13؛ وظ: هذا البحث: 90.

(5) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي كوفي اخذ عن الرؤاسي الكوفي وقدم بغداد فضمه الرشيد إلى ولديه المأمون والأمين من كتبه معاني القرآن، مختصر النحو، القراءات، والعدد، وغيرها توفي 189هـ أو 197هـ؛ ظ: الفهرست: 97؛ تاريخ بغداد: 414/11.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 101/10.

(7) ظ: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ): 92/2.

(8) ظ: تهذيب اللغة: 92/2؛ الصحاح: 1225/3؛ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت711هـ): 144/8؛ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت1205هـ): 160/21.

(9) ظ: الصحاح: 1225/3.

(10) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 267/1 و141/6 و4/7 و146/9 و262 و126/13.

(11) النضر بن شميل بن خرشه بن يزيد بن كلثوم بن عنتر بن زهير المازني البصري الأصل النحوي وكنيته أبو الحسن، أخذ عن الخليل وعن فصحاء الأعراب، وله من الكتب: (الصفات، السلاح، وخلق الفرس، الأنواء، المعاني، غريب الحديث، الجيم وغيرها، توفي (204 أو 203هـ). ظ: الفهرست: 77، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا (ت487هـ): 20/5؛ وفيات الاعيان: 404-397/5.

(12) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 56/2 و48/6 و385/19 و386.

الفراء (ت207هـ)⁽¹⁾: نقل الشارح قول الفراء في نصبه المعرفة تمييزاً فقال: μ وقال الفراء: لما حول الفعل إلى الرجل خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفاهة فيه، وكان حكمه أن يكون: سفه زيد نفساً، لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته، ونصب كنصب النكرة، تشبيهاً بها⁽²⁾. وقد ذكر الشارح له أقوالاً أخرى في مواضع أخرى من كتابه⁽³⁾.

أبو عبيدة معمر بن المثنى⁽⁴⁾ (ت213هـ): نقل عنه قضايا تاريخية ولغوية من كتبه القبائل، والأنساب، ومقاتل الفرسان والتاج⁽⁵⁾.

الأصمعي⁽⁶⁾ (ت216هـ): نقل عنه أموراً لغوية ونحوية⁽⁷⁾ منها قول الشارح: μ وكان الأصمعي يخفض بـ (بيناً) إذا صلح في موضعه (بين)، وينشد بيت أبي ذؤيب بالجر:

بَيْنَا نَعَفِيهِ الْكُمَاةَ وَرَوَّغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفُ⁽⁸⁾

وغيره يرفع ما بعد (بيناً) و(بينما) على الابتداء والخبر...⁽⁹⁾.

(1) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء مولى بني منقر، له من الكتب معاني القرآن، المصادر في القرآن، الجمع والتثنية في القرآن، النوادر، اللغات، توفي 207هـ، ظ: الفهرست: 98 و99.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 267/1؛ ظ: معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ): 79/1.

(3) ظ: المصدر نفسه: 333/3 و64/5 و68 و25/7 و110 و101/10 و119/19.

(4) معمر بن المثنى التميمي مولاهم البصري أبو عبيدة النحوي العلامة، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه، وتصانيفه تقرب المانئين منها مجاز القرآن، وغريب الحديث، الديباج، التاج، الحدود، القبائل، العقارب، النواكح، المثالب.. وكان يميل إلى مذهب الخوارج توفي في (213هـ). ظ: وفيات الأعيان: 243-235/5.

(5) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 275/1 و336 و282/2 و254/3 و62/4 و76/5 و284/6 و272/7 و131/9 و112/12 و118 و126 و126/15 و56/18 و292/18 و393/19.

(6) عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الباهلي الأصمعي البصري اللغوي الشهير توفي (215 أو 216هـ). ظ: الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (ت327هـ): 663/5؛ تاريخ بغداد: 410/1؛ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي (ت748هـ): 668/1؛ تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ): 364.

(7) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 237/1 و317 و201/3 و89/4 و144/5 و194/6 و236 و443 و449 و450 و118/7 و105/9 و88/10 و107 و83/11 و27/12 و124 و126 و178/13 و133/15 و134 و150/16 و8/17 و245 و47/18 و213 و385 و117/19 و126 و128 و132 و186 و343 و350 و377 و382 و383 و404 و415 و52/20 و160.

(8) من قصيدة من 69 بيتاً. ظ: ديوان الهذليين: 18/1؛ المفضليات، الفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت168هـ): 428؛ جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي (ت170هـ): 209.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 144/5.

أبو زيد الأنصاري⁽¹⁾ (ت215هـ): ذكره الشارح في مسألة غير نحوية⁽²⁾.

الأخفش الأوسط (ت215هـ)⁽³⁾: ذكره الشارح عند ذكره (لات) وآراء النحويين فيها فقال: μ قال الأخفش شهبوا (لات) بليس، وأضمروا فيها اسم الفاعل؛ قال ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، وقد جاء حذف (حين) في الشعر، ومنه المثل (حنت ولات هنت)⁽⁴⁾ أي ولات حين حنت، والهاء بدل من الحاء، فحذف الحين وهو يريد. قال وقرأ بعضهم μ {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ⁽⁵⁾ بالرفع⁽⁶⁾ وأضمر الخبر⁽⁷⁾ وسيوضح من خلال البحث أن هذا القول ليس للأخفش وإنما نقله الشارح من الجوهري⁽⁸⁾ نصاً، وإن للأخفش قولين في هذه المسألة ليس هذا واحداً منهما، وقد ذكر الشارح للأخفش أيضاً قوله بزيادة (من) في الإيجاب⁽⁹⁾.

أبو عبيد القاسم بن سلام⁽¹⁰⁾ (ت224هـ): نقل عنه عدداً من المسائل اللغوية⁽¹¹⁾، ومنها ما يتعلق بموضوع نحوي فمثلاً: قال الشارح: في (لات) μ وقال أبو عبيد هي لا؛ والتاء إنما زيدت في (حين)، لا في (لا)، وإن كتبت مفردة، والأصل (تحين) كما قال في (الآن) (تلان) فزادوا التاء⁽¹²⁾، ν ونقل كثيراً من كتابه غريب الحديث.

(1) سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري النحوي البصري حدث عن أبي عمر بن العلاء وروي عنه القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني. توفي (215هـ) بالبصرة. ظ: تاريخ بغداد: 77/9 و79؛ الكاشف: 432/1؛ لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ): 227/7. ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 125/10.

(2) أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم من مشهري نحويي البصرة أخذ عن سيبويه قرأ عليه الجرمي والمازني كتاب سيبويه من كتبه: (الأوسط في النحو، وتفسير معاني القرآن، والمقاييس، والاشتقاق، والعروض)، وغيرها توفي (221هـ) وقيل (215هـ). ظ: الفهرست: 77.

(3) قال هذا المثل مازن بن مالك بن عمرو بن تميم في الهيجمانه بنت العنبر بن عمرو بن تميم في قصة لها إذ أخبرتهم أنها رأت معشوقها عبد شمس بن سعد مائة بن تميم ويسمى مقروع الذي منع عنها وقوتل، فغزاهم ليلاً فعرفته وأخبرتهم فلم يصد قراها وقال: (مازن) هذا المثل وبعده: وأتى لك مقروع أي اشتاقت إليه وليس وقت اشتياقها. ظ: مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت518هـ): 192/1 و193 و194 المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ): 385/1.

(4) سورة ص/ 3. (5) هذه القراءة لم أجد لها في كتب القراءات المعروفة وذكرها سيبويه فقال: وزعموا أن بعضهم قرأ بالرفع وقال ابن السراج هو عيسى بن عمر. ظ: الكتاب: 58/1؛ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ): 96/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 125/13. (7) ظ: الصحاح: 265/1.

(8) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 124/16 و53/17.

(9) القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي مولى بني أمية أحد أئمة الإسلام فقهياً ولغة وأدباً، أخذ عن الشافعي، والكساني، وله كلام في الشيعة لا يليق، وله مصنفات كثيرة أهمها غريب الحديث توفي (224هـ). ظ: الطبقات الكبرى: 355/7؛ النقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354هـ): 16/9؛ معرفة القراء الكبار: 173/1؛ الكاشف: 128/2؛ طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي

شهبية (ت851هـ): 69-67/1؛ تقريب التهذيب: 450/1.

(10) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 54/7 و20/12 و135-124 و125/3 و124-108/19.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 125/13.

ابن السكيت⁽¹⁾ (ت244هـ): نقل الشارح من كتابه إصلاح المنطق مسائل لغوية⁽²⁾، وقد ورد له ذكر في نهج البلاغة نفسه إذ قال الشريف الرضي قوله: يُبْقَال: أشنق الناقة إذا جذب رأسها بالزمام فرفعه، وشنقها أيضا ذكر ذلك ابن السكيت في (إصلاح المنطق)⁽³⁾.

المازني⁽⁴⁾ (ت249هـ): روى الشارح قصته المعروفة مع الواثق⁽⁵⁾ حينما اختلف جلaseه في إعراب قول الشاعر:

أُظْلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ⁽⁶⁾

فأرسل الواثق إلى المازني من البصرة فأجابه بعد أن أنشد البيت بنصب (رجلا) فسأله عن خبر (إن) (7) فقال: (ظلم)، فجعل (رجلا) منصوبا بـ(مصابكم) وهو اسم مصدر ميمي⁽⁸⁾.

الرياشي⁽⁹⁾ (ت257هـ): ذكره الشارح في قضايا لغوية وأدبية⁽¹⁰⁾.

(1) يعقوب بن إسحاق السكيت أبو يوسف النحوي اللغوي صاحب كتاب إصلاح المنطق كان فاضلا عالما قال المبرد: قتله المتوكل بعد أن استدعاه لتأديب ولديه فسأله أهما أحب إليك أم الحسن والحسين فقال قنبر وكان ذلك عام 244هـ. ظ: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج (ت597هـ): 311/11؛ تاريخ الخلفاء: 348/1.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة: 47/5 و248/6 و167/13 و397/19 و427.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 204/1.

(4) بكر بن محمد بن بني مازن من بكر وائل من من كتبه ما يلحن فيه العامة، الألف ولام التعريف، العروض، القوافي، الديباج، أخذ عن الأخفش وقيل عن الجرمي توفي (249 وقيل 248 وقيل 230هـ). ظ: الفهرست: 84؛ معجم الأدباء: 346-345/2.

(5) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 96/18.

(6) هذا البيت للعرجي عبد الله بن عمر بن عمر بن عثمان. ديوان العرجي: 193؛ ديوان الحماسة، شرح أبي زكريا: يحيى بن علي الشهير: بالخطيب التبريزي (ت502هـ): 92/2، وفي الأغاني والحماسة البصرية منسوب للحارث بن خالد بن العاصي المخزومي وبدايته (أظلم). ظ: الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني (ت356هـ): 260/9؛ الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري (ت656هـ): 216/2.

(7) ذكر هذه القصة كثيرون. ظ: المنتظم: 13/12؛ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك

الصفدي (ت764هـ): 133/10؛ امرأة الجنان وعبرة البقطن، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت768هـ): 109/2 البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (ت774هـ): 352/10؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي (ت1089هـ): 113/2.

(8) ظ: الأصول في النحو 139/1؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري

(ت761هـ): 210-209/3؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ): 527-526؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ): 66/3.

(9) عباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي كان أبوه مولى رجل اسمه رياش بصري علامة في العربية والشعر أخذ عن الأصمعي وحفظ كتبه وكتب أبي زيد وقرأ على المازني وأخذ عنه المبرد من كتبه: (الخيال، الإبل)، مات مقتولا في واقعة الزنج بالبصرة (257هـ).. ظ: تاريخ بغداد: 138/12؛ معجم الأدباء: 444-443/3.

(10) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 168/15 و5/16 و62.

ابن قتيبة⁽¹⁾ (ت276هـ): أفاد الشارح من كتبه ومنها أدب الكاتب وغريب الحديث ومما نقل من أدب الكاتب جعله (من) بمعنى (عن) في قوله □ μ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَأَ⁽²⁾ قال الشارح: μ (من) هاهنا بمعنى (عن)، وقد جاءت في كثير من كلامهم كذلك، قال ابن قتيبة في (أدب الكاتب): قالوا: حدثني فلان من فلان، أي عن فلان، ولهيت من كذا، أي عنه⁽³⁾، ويصير ترتيب الكلام وتقديره: فما صرفك عما بدا منك⁽⁴⁾، ونقل كثيرا من كتابه غريب الحديث، من غريب كلام الإمام □ وتعليق ابن قتيبة عليه، وأغلبها من المسائل اللغوية⁽⁵⁾ وفيها لمحات نحوية، ونقل من كتبه الأخرى كالمعارف وعيون الأخبار قضايا تاريخية⁽⁶⁾.

المبرد⁽⁷⁾ (ت286هـ): معظم القضايا التي نقلها عنه الشارح تتعلق بأمور تاريخية ولم يذكره في قضية نحوية، وأكثر ما نقل عنه من كتابه الكامل في اللغة والأدب⁽⁸⁾.

ابن كيسان⁽⁹⁾ (ت299هـ): ذكره ابن أبي الحديد في مسائل لغوية قليلة منها مسألة تتعلق

(1) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد وقيل المروزي النحوي صاحب كتاب أدب الكاتب، والمعارف، كان فاضلا ثقة سكن بغداد وتصانيفه مفيدة منها غريب القرآن، ومشكل القرآن، وغريب الحديث، والشعر والشعراء توفي (276 وقيل 296هـ). ظ: تاريخ بغداد: 170/10؛ طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت945هـ): 44.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 162/2.

(3) ظ: أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري: 397.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 163/2.

(5) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 139-124/19.

(6) ظ: المصدر نفسه: 133/19 و137.

(7) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد كان فصيحا بليغا وثقة عارفا أخذ العربية عن الكسائي والسجستاني وله من الكتب الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن توفي سنة (285 أو 286). ظ: الفهرست: 87/1؛ لسان الميزان: 71/7 و165؛ طبقات المفسرين: 41 و42.

(8) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 45/2 و67 و75 و78 و79 و272 و88/3 و89 و57/4 و25/5 و27 و33 و56 و77 و80 و134/6 و284 و361 و50/7 و108 و127 و142 و147 و304/8 و14/9 و143 و121/10 و125 و288 و3/11 و28/12 و91 و133/15 و168 و108/16 و273/17 و152/18 و204 و207 و278 و309 و414 و187/19 و356 و83/20 و186 و189 و203 و208.

(9) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن البغدادي النحوي أخذ عن البصري والكوفي وبرع في العربية وصنف التصانيف صنف من الكتب غريب الحديث، والقراءات، والوقف والابتداء، والمهذب في النحو وغير ذلك توفي (299هـ). ظ: الفهرست: 120؛ تاريخ الإسلام: 248/22؛ الوافي بالوفيات: 24/2.

بموضوع نحوي سيمر بحثها إن شاء الله⁽¹⁾.

الزجاج (ت310هـ)⁽²⁾: لم يصرح الشارح باسمه في شرحه لكنه تابعه في إعرابه (هيهات) مبتدأ ومرفوعها خبرا لها⁽³⁾ فقال: «هيهات اسم للفعل ومعناه بعد، يقال هيهات زيد فهو مبتدأ وخبر، والمعنى يعطي الفعلية»⁽⁴⁾.

ابن دريد⁽⁵⁾: (ت321هـ): نقل عنه في مواضع مختلفة من كتابه مسائل لغوية ذكرها كتابه (الأمالي)⁽⁶⁾.

ابن درستويه⁽⁷⁾ (ت347هـ): ذكره الشارح في مسألة لغوية تتعلق بقضية نحوية ستمر خلال البحث⁽⁸⁾.

أبو الفرج الإصفهاني⁽⁹⁾ (ت360هـ): نقل عنه أمورا تاريخية وأدبية من كتابيه مقاتل الطالبين، والأغاني⁽¹⁰⁾.

(1) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 47/7 و54 و101؛ وهذا البحث: 50.
(2) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه نادم المعتضد وعلم أولاده من مصنفاته: جامع النطق، ومعاني القرآن، والاشتقاق والقوافي، والعروض، خلق الإنسان، مختصر نحو، كتاب شرح أبيات سيبويه، النوادر، وغيرها توفي (310هـ). ظ: الفهرست: 90.
(3) ظ: تهذيب اللغة: 256/6؛ الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ): 189/3؛ البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت794هـ): 434/4؛ الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ): 523/1؛ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ): 483/3.
(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 126/3.
(5) محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي البصري نزيل بغداد صاحب التصانيف في اللغة كالجمهرة والأمالي كان رأسا في اللغة وأشعار العرب توفي (321هـ). ظ: تاريخ بغداد: 195/2؛ طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت643هـ): 131-123/1.
(6) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 24/5 و47 و56 و267/6 و445 و450 و26/7 و207 و127/8 و93/11 و225/18 و369/19 و153/20 و199 و212.
(7) عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي النحوي سمع المبرد وابن قتيبة وسمع منه الدار قطني وله مصنفات كثيرة منها الإرشاد في النحو، وشرح كتاب الجرمي وشرح الفصيح وغريب الحديث وغيرها توفي (347هـ). ظ: الفهرست: 93 سير أعلام النبلاء: 531-532.
(8) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 54/7.
(9) علي بن الحسين بن الهيثم القرشي من ولد هشام بن عبد الملك وكان شاعرا مصنفا أدبيا وله رواية يسيرة ومن كتبه الأغاني الكبير، ومقاتل الطالبين، وكتاب تقصيل ذي الحجة، والأخبار والنوادر وأخبار الطفيلين وغيرها توفي 356 هـ وقيل بعد 360هـ؛ ظ: الفهرست: 166؛ معجم الأدباء: 55-56/4؛ لسان الميزان: 421/4؛ أجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي (ت1307 هـ): 122/2.
(10) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 14/1 و16 و121/3 و122 و298 و307 و308 و143/4 و169 و170 و214 و216 و43/5.... الخ.

السيرافي⁽¹⁾ (ت368هـ): نقل عنه الشارح انه رأى متكلماً ببغداد في مجلس مشهور يقول إن من قال: الله مضطر بفتح الطاء كافر لأن الله تعالى مضطر بكسرهما والعبد مضطر بفتحها، فبلغ به الجهل المبلغ⁽²⁾ ولم يشر إلى كتبه.

ابن جني⁽³⁾ (ت392هـ): نقل عنه الشارح من كتابه *الدمشقيات*⁽⁴⁾ فقال: *وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي (الدمشقيات) اسْتَدَلَّ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى صَرْفِ (مَنْ) لِلْمَوْضِعِ الْمَخْصُوصِ، بِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ (مَنْ) يَمْنَى، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَتُسْتَدَلُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ مُذَكَّرٌ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ إِلَى التَّذْكِيرِ: فَقَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ، فَمَا تَنْكُرُ أَلَّا يَكُونَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا يَنْكُرُ أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا سَمِيَ بِهِ الْبِقْعَةُ الْمُؤَنَّثَةُ فَلَا يَصْرَفُ، كَامْرَأَةٍ سَمِيَتْهَا بِحَجَرٍ وَجَبِلَ وَشَبِعَ وَمَعَى، فَقَالَ: إِنَّمَا ذَهَبْتَ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ جَعَلَ كَأَنَّهُ الْمَصْدَرُ بَعِيْنُهُ، لَكثْرَةِ مَا يِعَانِي فِيهِ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: الْآنَ نَعَمْ⁽⁵⁾.*

الجوهري⁽⁶⁾ (ت393هـ): اعتمد عليه الشارح في مسائله اللغوية والنحوية، فهو مواكب له في شرحه للمفردات ومعانيها وإعرابها وأصولها واشتقاقاتها وشواهدا وقد ذكره الشارح في مواطن كثيرة من كتابه⁽⁷⁾، وما أفاده منه ولم يشر إليه أكثر بكثير⁽⁸⁾ وهو إذ ينتقد الراوندي فيقول: *وَقَدْ كَانَ - سَامَحَهُ اللَّهُ - وَاقْتِصَافُهُ الشَّرْحَ يَنْظُرُ فِي (صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ) وَيَنْقُلُ مِنْهَا فَيَنْقُلُ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّ⁽⁹⁾ وَقَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاِفْتَتَانُ مُتَعَدِيًا كَمَا ذَكَرَهُ الرَّائِدِيُّ وَلَكِنَّهُ قَرَأَ فِي (الصَّحَاحِ) لِلْجَوْهَرِيِّ (وَالْفَتُونَ الْاِفْتَتَانُ يَتَعَدَى وَلَا يَتَعَدَى) فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ لِلْاِفْتَتَانِ وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّ وَإِنَّمَا ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْفَتُونِ⁽¹⁰⁾ لَكِنَّهُ فَعَلَ مِثْلَهُ فَفَتَحَ الصَّحَاحَ عَلَى مَصْرَاعِيهِ وَأَخَذَ يَنْقُلُ*

(1) الحسن بن عبد الله بن المرزبان اللغوي النحوي القاضي أبوسعيد السيرافي وكان أبوه مجوسيا اسمه بهزاد فسماه هو عبد الله قرأ على ابن مجاهد القرآن وعلى ابن دريد اللغة ودرسا عليه النحو، ودرس على ابن السراج النحو من كتبه شرح كتاب سيبويه، توفي (368هـ). ظ: تاريخ بغداد: 341/7؛ معجم الأدباء: 548-505/2.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 164/18.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي كان أبوه مملوكا روميا، كان من أحذق الناس بالأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، أبرز كتبه المتقدمين وأعجز المتأخرين وكان متفوقا في التصريف فلم يضاهه أحد في دقته في هذا العلم توفي (392هـ). ظ: تاريخ بغداد: 311/11؛ معجم الادباء: 461/3 وما بعدها.

(4) لم اعثر على هذا الكتاب لابن جني.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 199/7.

(6) إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي ابن أخت أبي إسحاق الفارابي صاحب ديوان الأدب، وكان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماء دخل العراق فقرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، وألف كتاب الصحاح، والعروض توفي (393) وقيل 398 وقيل في حدود (400هـ). ظ: معجم الأدباء: 213-205/2؛ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ): 283/2 البليغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت817هـ) 67/1.

(7) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 49/1 و90 و131 و223 و36/2 و173 و322/9 و76/10 و87/11 و147/13 و183 و265/18.

(8) ظ: الصحاح: 265/1 و266 و158/1؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: 87/11 و106/7.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 223/1.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 87/11.

منه، حتى قال الشوشتری⁽¹⁾: لم ينظر في شرحه من المعجمات غير الصحاح⁽²⁾، وقد نقل عن الصحاح فقرات طويلة بنصها أو بتغيير طفيف، أو ينقلها بالمعنى سيُعرض لها خلال البحث إن شاء الله وهي مما لم يشر الشارح فيها إلى الجوهرى ولا إلى كتابه.

الشریف الرضى⁽³⁾ (ت406هـ): أما الشریف الرضى: فإنما الشارح يشرح كتابه الذي جمعه وعلق عليه، فقد شرح حتى خطبته في بداية الكتاب⁽⁴⁾، فضلا عن تعليقاته على كلام الإمام □ فكان الشارح مبينا كلام الرضى مرة ومعترضا أخرى، ومستفيدا ومستشهدا بل مكثفيا به ثالثة⁽⁵⁾ وذكر من شعره أبياتا كثيرة⁽⁶⁾ وقد قدم الشارح في مقدمته عن حياة الرضى شرحا مفيدا⁽⁷⁾ لكن الموضوعات التي ذكرها الشارح عن الرضى ليست نحوية لذا لا داعي للخوض فيها.

الشریف المرتضى⁽⁸⁾ (ت436هـ): نقل عنه الشارح في مواضع كثيرة من كتابه خصوصا من كتاب (الشافى في الإمامة) ولكن المواضيع التي نقلها عقائدية⁽⁹⁾. ومما يتعلق بالنحو نقل قول المرتضى وهو يرد على القاضي عبد الجبار: □ فأما استدلاله على أن حجر أزواج النبي □ كانت لهن بقوله تعالى (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)⁽¹⁰⁾ فمن عجيب الاستدلال لان هذه الإضافة لا تقتضى الملك بل العادة جارية فيها أن تستعمل من جهة السكنى ولهذا يقال: هذا بيت فلان ومسكنه ولا يراد بذلك الملك وقد قال تعالى: (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ)⁽¹¹⁾ ولا شبهة في أنه تعالى أراد منازل الرجال التي يسكنون فيها زوجاتهم ولم يرد بهذه

(1) العلامة محمد تقي الشوشتری أو التستری عالم معاصر له كتب كثيرة منها (تحقيق المسائل، قضاء أمير المؤمنين، رسالة في سهو النبي، بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة في 14 جزءا) ظ: الذريعة: 267/12؛ النفى والتغريب في مصادر التشريع الإسلامى، الشيخ نجم الدين الطبسى: 534.

(2) ظ: بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الشيخ محمد تقي الشوشتری: 187/12.

(3) هو محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر □ أبو الحسن الرضى نقيب العلويين ببغداد كان شاعرا مبرزاً له كتب منها حقائق التأويل، ومجاز القرآن وخصائص الأئمة ونهج

البلاغة وغير ذلك توفي (406 هـ) ظ: تاريخ بغداد 243/2 ومعجم رجال الحديث 23/17

(4) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 42/1.

(5) ظ: المصدر نفسه: 60/19 و229/20.

(6) ظ: المصدر نفسه: 255/3 و280 و300 و305 و345 و60/4 و41/5 و65 و45/6 و239 و234/7 و249 و285/8 و157/11 و261 و57/19 و251 و360 و407.

(7) ظ: المصدر نفسه: 41-31/1.

(8) هو علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم أبو القاسم من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو نقيب الطالبين، وله مؤلفات كثيرة على مذهب الإمامية وكان إماما علم الكلام والأدب (ت436هـ). ظ: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت429هـ): 69/5 وفيات الأعيان: 313/3.

(9) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 305/1 و27/2 و644/3 و64/4 و13/7 و195/12-289... الخ فالمواضع التي ذكر فيها الشارح المرتضى كثيرة جدا من بداية كتابة وحتى نهايته.

(10) سورة الأحزاب: 33.

(11) سورة الطلاق: 1.

الإضافة الملك⁽¹⁾. ثم رجح الشارح رأي المرتضى في هذه المسألة⁽²⁾، وذكر من كتبه: الذريعة إلى أصول الشريعة، وتكملة الغرر والدرر، والشافعي، وتنزيه الأنبياء والأئمة⁽³⁾.

الراوندي⁽⁴⁾ (ت573هـ): المتصفح لهذا الكتاب يتبين له أن الشارح لم يطلع على شرح لنهج البلاغة غير شرح الراوندي، فقد شغل الشارح نفسه في الرد على الراوندي، في مسألة عقائدية هنا ولغوية هناك، وأخرى منهجية، وكان عنيفا ومتحاملا عليه في بعض المواضع، ومصوبا موضوعيا ناطقا عن دليل في مواضع أخرى هي الغالبة، وناقلا مستفيدا في مواضع أخرى بالإشارة إليه مرة وبإغفالها أخرى، وسيحاول هذا البحث، أن يناقش كثيرا من هذه الانتقادات، وإن يعود إلى كتاب الراوندي لينقل آراءه ليقارن بها آراء الشارح.

ويلاحظ على الشارح مع الراوندي أمور:

الأول: قوله: إنه لم يسبقه أحد بشرح النهج سوى الراوندي⁽⁵⁾.

الثاني: أنه قال أنه تعرض في شرحه إلى ما ناقض فيه الراوندي في مواضع يسيرة، وأنه أعرض عن كثير مما قاله⁽⁶⁾ لكن هذه المواضع فيما يبدو لي ليست بقليلة⁽⁷⁾.

الثالث: أنه أوضح أن منهجه يخالف منهج الراوندي في أنه لا يتعرض إلى علوم قد فرغ العلماء من البحث فيها وأنه لا يفسر الواضحات⁽⁸⁾، فهو يتهمه أنه يفسر المفسر، ويدخل إلى علوم ليس شرح نهج البلاغة محلها.

الرابع: قد يختلط على قارئ الكتاب ابن الراوندي⁽¹⁾ بالراوندي هذا وهو غيره وقد ذكر الشارح ابن الراوندي في مواضع من كتابه ورد على بعض أقواله في مسائل تخص التوحيد إذ ينسب إلى الزندقة⁽²⁾.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 279/16.

(2) ظ: المصدر نفسه: 217/17.

(3) ظ: المصدر نفسه: 290/1 و34/20 و305/1 و27/2 و41 و64/4.

(4) هو سعد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، أحد فقهاء الشيعة، وتصانيفه كثيرة متنوعة، أسمى كتابه في شرح النهج (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) وتوفي سنة (573هـ). ظ: لسان الميزان: 35/7؛ مستدرک سفينة البحار، الشيخ علي النمازي (ت1405هـ): 550/8؛ معجم رجال الحديث: 98-97/9.

(5) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 5/1.

(6) ظ: المصدر نفسه: 6 و5/1.

(7) ظ: المصدر نفسه: 5/1 و42 و48 و50 و64 و65 و69 و70 و76 و82 و89 و93.

111 و112 و115 و121 و123 و137 و189 و200 و201 و268 و223 و302 و304 و305 و348 و77/2 و162 و163 و164 و191 و223 و242 و323 و169/5 و141/6 و242/9 و310 و77/10 و87 و85/11 و124 و146 و240 و244 و248 و482 و10/13 و104 و119 و120 و123 و138 و141 و143 و147 و148 و161 و164 و182 و8/14 و49 و51 و94/15 و161 و166 و197 و6/16 و77 و144 و151 و152 و172 و107/17 و137 و31/18 و276/19 و56/20.

(8) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 43-42/1.

الخامس: نسب الشارح الراوندي إلى عدم التحقيق في النقل⁽³⁾.

السادس: نسبه إلى انه يقرأ في الصحاح ثم لا يفهم⁽⁴⁾.

السابع: أنه نقل كلامه في بعض المواضع مستفيدا منه ولم يعلق عليه⁽⁵⁾.

الثامن: انه أحكم الرد عليه ووجد لديه هفوات أوجبت أن يقول: لمكان يجب أن يحجر عليه ولا يمكن من تفسير هذا الكتاب، ويؤخذ عليه أيما البيعة ألا يتعرض له⁽⁶⁾.

التاسع: انه خطأه في روايته لبعض المفردات من نهج البلاغة⁽⁷⁾.

أبو البقاء العكبري⁽⁸⁾ (ت616هـ): نقل عنه مسألة واحدة وهي قولهم: (لا أبالك) فقال: لم وقال الشيخ أبو البقاء رحمه الله: يجوز فيها وجهان آخران: أحدهما أنه أشبع فتحة الباء، فنشأت الألف والاسم باق على تنكيره، والثاني أن يكون استعمل (أبا) على لغة من قالها (أبا) في جميع أحوالها مثل (عصا)، ومنه: إن أباه وأبا أباه⁽⁹⁾.

(1) هو احمد بن عيسى بن إسحاق الراوندي ألف كتباً كثيرة يرد فيها على الإسلام منها (الزمردة، التاج، ونعت الحكمة، الدامغ) وقيل تاب عن ذلك كله، وقيل وضعه ليس لأنه مؤمن به بل لمجادلة المعتزلة (ت298). ظ: سير أعلام النبلاء: 59/14.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 219/3 و234 و239 و272/16.

(3) ظ: المصدر نفسه: 243/9.

(4) ظ: المصدر نفسه: 87/11.

(5) ظ: المصدر نفسه: 169/5 و141/6 و110/11.

(6) المصدر نفسه: 152/16.

(7) ظ: المصدر نفسه: 59/18.

(8) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد أبو البقاء الفقيه الحنبلي النحوي الضرير له من المؤلفات شرح كتاب الإيضاح وشرح ديوان المتنبي، واللباب في النحو، وإعراب شرح الحماسة وغيرها توفي 616هـ ظ: طبقات المفسرين: 219؛ أبجد العلوم: 80/2.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/10.

المطلب الثالث: أصول النحو:

وهي السماع، والقياس وبضمنه التعليل، وزادوا عليها الإجماع⁽¹⁾، واستصحاب الحال⁽²⁾؛ والشارح اعتمد هذه الأصول في الوصول إلى غايته في بيان القواعد النحوية، أما السماع ففي الشواهد التي حفل بها كتابه دلالة على اهتمامه به واعتماده عليه في تجويز أمور هي على خلاف الحكم النحوي العام، فهو وإن لم يكن في عصر سماع إذ أغلق النحاة هذا الباب بإبراهيم بن هرمة (ت176هـ)⁽³⁾ من الشعراء فقد كان يعتمد رواية اللغويين ويؤسس عليها أحكامه.

1: السماع: مجال الشارح النحوي هو كلام أمير المؤمنين □: ولم يقل الشارح عن شيء منه أنه جاء على غير قاعدة العرب أو أنه سُمع أو روي هكذا ويحفظ ولا يقاس عليه، ولكنه ذكر في مواضع من كتابه أنه جاء على المستعمل القليل، وهذا ما سيذكر في القياس؛ فيما رد السماع في مواضع منها:

قول أمير المؤمنين X: μ فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ الدُّلِّ، وَشَمِلَهُ الْبَلَاءُ، وَدَيَّتْ بِالصَّغَارِ وَالْقَمَاءَةِ، وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْأَسْهَابِ، وَأَدِيلَ الْحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الْجِهَادِ، وَسِيمَ الْخَسْفِ، وَمُنِعَ النَّصْفُ⁽⁴⁾، قال الشارح ناقلا عن المبرد قوله: μ (وسيم الخسف) هكذا حدثونا به وأظنه (سيم الخسف) من قوله تعالى: (يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ)⁽⁵⁾ وقال: فان نصرنا ما سمعناه (فسيما الخسف) تأويله علامة الخسف قال الله تعالى: (سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ)⁽⁶⁾، وقال تعالى: (يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسَيِّمَاهُمْ)⁽⁷⁾ وسيما مقصور وفي معناه (سيما) ممدود... ونحن نقول السماع الذي حكاه أبو العباس غير مرضي والصحيح ما يتضمنه نهج البلاغة وهو (سيم الخسف) فعل ما لم يسم فاعله: الذل والمشقة. وأيضا فان في نهج البلاغة لا يمكن أن يكون إلا كما اخترناه لأنه بين أفعال متعددة بنيت للمفعول به، وهي: (ديث) و(ضرب) و(أدبل) و(منع)⁽⁸⁾.

ورد بعض الوجوه لأنها مما لم يسمع ومنها قول للراوندي في قول أمير المؤمنين X: μ فَإِنَّ الْغَايَةَ أَمَامَكُمْ، وَإِنَّ وَرَاءَكُمْ السَّاعَةَ تَحْدُوكُمْ، تَخَفُّوْا تَلْحَقُوا⁽⁹⁾ قال الشارح: μ وأما القطب

(1) ظ: الخصائص: 189- 193

(2) ظ: الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (ت926هـ): 81؛
التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1030هـ): 57؛ الكليات معجم في المصطلحات
والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي (ت1094هـ): 106.

(3) ظ: خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ): 31/1

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 74/2.

(5) سورة البقرة: 49.

(6) سورة الفتح: 29.

(7) سورة الرحمن: 41.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 76/2.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 301 / 1

الراوندي فإنه قال: معنى قوله: (فإن الغاية أمامكم) يعني أن الجنة والنار خلفكم . ومعنى قوله: (وراءكم الساعة)، أي قدامكم. ولقائل أن يقول: أما الورااء بمعنى القدام فقد ورد، ولكن ما ورد (أمام) بمعنى (خلف) ولا سمعنا بذلك⁽¹⁾

لكن أصدق ما ينطبق عليه أن الشارح اهتم بالسماع شواهد التي حفل به كتابه والتي يحسن إفرادها هنا ببعض التفصيل على أن فصول البحث ستتناها بالاهتمام والبيان الشامل إن شاء الله .

شواهد:

اعتمد العلماء على الشواهد في وضع النحو وقواعده واحتج كل منهم لرأيه بالمأثور من الكلام العربي، قرآنا وقرآات وشعرا ونثرا، ودرج شارحنا على نهجهم فغالبا ما يستدل للوجه الذي يذهب إليه بشاهد أو أكثر من مختلف هذه الشواهد، ويلاحظ على شواهد أن للنحاة في بعضها وجوها أخرى فعند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ مَا كُنْتُ تَصْنَعُ بَسِيعَةً هَذِهِ الدَّارِ فِي الدُّنْيَا⁽²⁾، قال الشارح: μ (كنت) هاهنا زائدة مثل قوله تعالى: (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)⁽³⁾ ν ⁽⁴⁾ فهذه الآية التي استشهد بها الشارح غير مسلم بزيادة (كان) فيها وإن رجحه جماعة من المفسرين⁽⁵⁾ فقد رجح آخرون أن (كان) فيها تامة بمعنى وجد وحدث⁽⁶⁾، وقال آخرون بأنها بمعنى صار⁽⁷⁾ ونقل هذا القول الشارح نفسه في موضع آخر من كتابه⁽⁸⁾، وقال غيرهم: إنها بمعنى مازال⁽⁹⁾ وقيل الإخبار من الله تعالى في الماضي والمستقبل واحد⁽¹⁰⁾، ولكن الشارح ركن إلى الرأي القائل بزيادتها في الآية ثم استشهد به على زيادتها في كلام أمير المؤمنين □ وهو الراجح والمفهوم من السياق فهي مثل قول الشاعر:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيران لنا كانوا كرام⁽¹¹⁾

وستمر شواهد كثيرة فيها خلاف ووجوه ينالها البحث بشيء من التفصيل.

(1) المصدر نفسه: 302 / 1

(2) المصدر نفسه: 32/11.

(3) سورة مريم/29.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 33/11.

(5) ط: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله

العكبري (ت616هـ): 113/2؛ تفسير البيضاوي (المسمى أنوار التنزيل)، القاضي أبوسعيد عبد الله بن عمر

البيضاوي (ت685هـ): 13/4؛ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد

العمادي (ت982هـ): 263/5.

(6) ط: أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري (ت577هـ): 134؛ تفسير أبي السعود: 263/5.

(7) ط: أسرار العربية: 134/1؛ إملاء ما من به الرحمن: 113/2.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 435/6.

(9) ط: معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ): 32/2؛ تفسير أبي السعود:

263.

(10) ط: معاني القرآن، النحاس: 33/2.

(11) ديوان الفرزدق: 290/2؛ وط: خزانة الأدب: 299/9.

وانفرد الشارح بتوجيه بعض الشواهد فلم يوافق أحد عليها منها ما ذكره من أن (إلى) تأتي بمعنى الباء عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ مَا أَنْتُمْ بِوَثِيقَةٍ يُعْلَقُ بِهَا، وَلَا زَوَافِرَ عَزَّ يُعْتَصِمُ إِلَيْهَا⁽¹⁾، قال الشارح: μ وقوله: (يعتصم إليها) أي بها، فأنا ب (إلى) مناب الباء كقول طرفة:

وإن يلتق الحيُّ الجميع تلاقني إلى ذروة البيت الرفيع المصم⁽²⁾ ν ⁽³⁾

فالبيت الذي استشهد به الشارح قال ابن قتيبة عنه: إن (إلى) فيه بمعنى (في) μ أي في ذروة البيت الكريم الذي يصمد إليه ويقصد⁽⁴⁾ ν ، وكذلك هو قول ابن السكيت والثعلبي في تفسيره والأعلم الشنتمري، وقال النحاس والتبريزي هي بمعنى (مع)⁽⁵⁾. ولكن ابن السراج رفض أن تكون إلا على أصلها فقال: لا يجوز أن تكون إلى هنا بمعنى (من)⁽⁶⁾ وكذلك الرضي في شرح الكافية⁽⁷⁾. وأما ما ذكره الشارح فلا أصل له عند غيره ولعله توهم أنها بمعنى الباء فاستشهد بالبيت سهواً.

وقد استشهد الشارح بشواهد النحاة قبله ومنها مثلاً: عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ وَأَحَاطَ بِكُمُ الْإِحْصَاءُ⁽⁸⁾ قال الشارح: μ ويمكن فيه وجه آخر، وهو أن يكون الإحصاء مفعولاً له، ويكون في الكلام محذوف، تقديره: وأحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء، ودخول اللام في المفعول له كثير، كقوله:

والهول من تهول الهبور⁽⁹⁾ ν ⁽¹⁰⁾.

وهو من شواهد سيبويه، واستشهد به على جواز اتصال المفعول له بـ(أل) وهو ما قصده الشارح بقوله: (ودخول اللام...) واستشهد به أيضاً الزمخشري وأبو البركات الأنباري والعكبري⁽¹¹⁾ وقد استشهد في مواضع كثيرة بشواهد لسيبويه⁽¹²⁾، وسيمر خلال البحث الكثير من

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 104/8.

(2) ديوان طرفة: 32؛ وظ: جمهرة أشعار العرب: 130.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 107/8.

(4) أدب الكاتب: 395.

(5) ظ: الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت427هـ):

76/3؛ خزنة الأدب: 472/9.

(6) ظ: الأصول في النحو: 415/1.

(7) ظ: شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت686هـ): 272/4.

(8) شرح نهج البلاغة/الشارح 244/6.

(9) البيت للعجاج، وقيل: (يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور) ظ ديوانه 48 وخزانة الأدب 110/3.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 244/6 و245.

(11) ظ: الكتاب: 269/1 المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ): 87

وأسرار العربية 174؛ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ): 1/

277.

(12) ظ: الكتاب: 85/1 و175 و176 و178 و269 و279 و289/2 وشرح نهج البلاغة، الشارح: 245/6

و29/10 و255/15 و142/17

شواهد التي احتج بها النحاة قبله وبعده مع الإشارة إلى بعضها.

وكانت شواهد الشارح متنوعة من قرآن وقراءات وحديث شريف وشعر ونثر يمكن أن يشار إليها على الوجه الآتي:

أولاً: القرآن الكريم: كثيراً ما يستشهد الشارح بالقرآن الكريم، فهو أصح نص عربي وصل إلينا، ومن ذلك استشهاده على جواز حذف لام التعليل قبل (أن) وصلتها، فعند شرحه قول أمير المؤمنين □: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ اصْطَنَعَ عِندَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ نَشْكُرَهُ بِجُهْدِنَا، وَأَنْ نَنْصُرَهُ بِمَا بَلَّغَتْ قُوَّتُنَا﴾⁽¹⁾. قال الشارح: μ أي لان نشكره، بلام التعليل وحذفها، أي أحسن إلينا لنشكره، وحذفها أكثر نحو قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^{(2) v(3)}. واستشهد بالقرآن أيضاً لمجيء الباء للسببية، عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ لئن كان ذلك حقاً لتجدن بك عليّ هواناً، ولتخفن عني ميزاناً⁽⁴⁾. قال الشارح: μ وروى: (ولتجدن بك عندي هواناً) بالباء، ومعناها اللام، ولتجدن بسبب فعلك هوانك عندي، والباء ترد للسببية: كقوله تعالى: (فَبَطَلْ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ)^{(5) v(6)}. واستشهد أيضاً على جواز حذف الفاعل فقال: μ ويجوز أن يحذف الفاعل كقوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)⁽⁷⁾، و(فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتْ الْخُلُوفُ)^{(8) v(9)}.

ثانياً: القراءات القرآنية: واستشهد بالقراءات القرآنية، وهي مما عول النحاة على الاستشهاد بها⁽¹⁰⁾؛ ومنه قوله عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ⁽¹¹⁾، قال الشارح: μ أحد جزأى الصلة محذوف وهو المبتدأ، والتقدير: بتصديق الذي هو بين يديه وهو ضمير القرآن، أي بتصديق الذي القرآن بين يديه، وحذف أحد جزأى الصلة هاهنا كما حذفه في قوله تعالى: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً)⁽¹²⁾ في قراءة من جعله اسماً

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 19/17.

(2) سورة المائدة: 80.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 21/17.

(4) المصدر نفسه: 175/16.

(5) سورة النساء: 160.

(6) شرح نهج البلاغة: 176/16.

(7) سورة ص/ 32.

(8) سورة الواقعة: 83.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 377/6.

(10) ظ: الكتاب: 51/1 و83/2 و520/3؛ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت286هـ): 364/2 و11/3؛

الأصول في النحو: 336/1؛ الخصائص: 221/3؛ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن

جني (ت392هـ): 506/2؛ شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام

الأنصاري (ت761هـ): 287؛ شرح شنور الذهب: 116

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 217/9؛ وظ: صفوة شروح نهج البلاغة، جمعه ونسقه: أركان التميمي: 369.

(12) سورة الأنعام/ 154.

مرفوعاً⁽¹⁾ v⁽²⁾ ومنه أيضا ما قاله عند شرحه قوله □: μ فَأَتَى اللَّهَ يَابْنَ حُنَيْفٍ، وَلَتَكْفُفُ أَفْرَاصُكَ، لِيَكُونَ مِنَ النَّارِ خَلَاصُكَ⁽³⁾ v، قال الشارح: μ والتاء هاهنا للأمر عوض الياء وهي لغة لا بأس بها وقد قيل: إن رسول الله □ قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾⁽⁴⁾، بالتاء⁽⁵⁾ v.

ثالثا: الحديث النبوي الشريف وكلام الإمام علي X:

الشارح ممن يستشهد بالحديث، على خلاف أئمة اللغة الأقدمين الذين قليلا ما استشهدوا به ربما لأنه نقل بالمعنى أو لأن رواته الذين دونوه من العجم فبدخله اللحن من هذه الجهة، فهو على شاكلة معاصريه ابن خروف (ت610هـ) وابن مالك (ت672هـ) والرضي الاسترأبادي (ت686هـ) الذين استشهدوا بالحديث كثير⁽⁶⁾؛ فعند شرحه قوله □ μ فَإِنَّهُمْ جَمَاعٌ مِنَ الْكِرَمِ، وَشُعَبٌ مِنَ الْعُرْفِ⁽⁷⁾ v، قال الشارح: μ من هاهنا زائدة، وإن كانت في الإيجاب على مذهب أبى الحسن الأخفش، أي جماع الكرم، أي يجمعه كقول النبي 1: (الخرم جماع الإثم)⁽⁸⁾ v⁽⁹⁾؛ واستشهد بالحديث أيضا عند قول X μ ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات، وأوص بهم خيرا⁽¹⁰⁾ فقال: μ واستوص بمعنى (أوص) نحو قر في المكان واستقر، وعلا قرنه واستعلاه. وقوله: (استوص بالتجار خيرا)، أي أوص نفسك بذلك، ومنه قول النبي □: (استوصوا بالنساء خيرا)⁽¹¹⁾، ومفعولا (استوص وأوص) هاهنا محذوفان للعلم بهما، ويجوز أن يكون (استوص) أي اقبل الوصية مني بهم، وأوص بهم أنت غيرك⁽¹²⁾ v.

وأما كلام الإمام علي □ فقد استشهد الرضي الاسترأبادي (ت686هـ) في شرح الكافية به

(1) لم تذكرها كتب القراءات المشهورة كالسبعة، والحجة، والتيسير، وحرز الأمان، وأصول القراءات، وإتحاف فضلاء البشر ولكن ذكرها المفسرون ونسبوا إلى يحيى بن عمر. ظ: جامع البيان: 91/8؛ تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت489هـ): 158/2؛ الكشف: 77/2؛ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت606هـ): 4/14.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 217/9.

(3) المصدر نفسه: 295/16.

(4) في سورة يونس: 58 ﴿وَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾، وروي عن النبي 1 ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾، وقرأ بها يعقوب في رواية رويس، ووافقه الحسن والمطوعي في قراءة أنس وأبي. ظ: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت370هـ): 182؛ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة: 333؛ إتحاف فضلاء البشر: 316/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 296/16.

(6) ظ: مع الهوامع: 393/1؛ خزنة الأدب: 35-32/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 51/17.

(8) روى الحديث هكذا: (والخرم جماع الإثم) ظ: سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت385هـ): 247/4؛ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت957هـ): 388/15.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 53/17.

(10) المصدر نفسه: 83/17.

(11) ظ: صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت261هـ): 1091/2؛ الجمع بين

الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن قنوح الحميدي (ت488هـ): 179/3.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 83/17.

كثيراً⁽¹⁾ وهو معاصر للشارح والشارح يرى صحة الاستشهاد به، فقد استشهد بكلام روي عن أمير المؤمنين ع عند شرحه قوله □: μ فَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهَا كَسَفَرٍ سَلَكَوا سَبِيلًا فَكَأَنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوهُ، وَأُمُّوا عِلْمًا فَكَأَنَّهُمْ قَدْ بَلَغُوهُ⁽²⁾ فقال: قال الشارح: μو (كأن) في هذه المواضع كهي في قوله: (كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل ما أقرب ذلك وأسرعه!)⁽³⁾، وتقدير الكلام هاهنا: كأنهم في حال كونهم غير قاطعين له قاطعون له، وكأنهم في حال كونهم غير بالغين له بالغون له، لأنه لما قرب زمان إحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحال الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانية⁽⁴⁾.

رابعاً: كلام العرب: يعد كلام العرب المنبع الأول للاستشهاد لأن اللغة إنما وضعت قواعدها للحفاظ على القرآن والدفاع عنه فإذا كان العلماء قد أكثروا من الاستشهاد بكلام العرب وخصوصاً الشعر وفاق ذلك الاستشهاد بالقرآن نفسه، فلأنهم إنما يستشهدون للقرآن ويدافعون عن لغته وفصاحتها، وقد ذكر الشارح شواهد كثيرة من كلام العرب من شعر ونثر وهي على الوجه الآتي:

الشعر: يمتلك الشارح خزينا كبيرا من الشعر العربي قديمه ومحدثه، وفي ذاكرته الكثير من شواهد النحاة، فلا يكاد ينطق بحكم نحوي إلا وقال: هي مثل كذا، أو على شاكلة كذا، أو قال الشاعر كذا.

وقد يكتفي الشارح بشرط البيت، نحو قوله: وهو ينقل رأياً للعكبري في قولهم: (لا أبا لك): μوالثاني أن يكون استعمل (أبا) على لغة من قالها (أبا) في جميع أحوالها مثل (عصا)، ومنه:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا⁽⁵⁾ μ⁽⁶⁾

واستشهد أيضاً بشرط البيت على التوسع في الظرف قال: μمن باب الاتساع الذي يجرون فيه الظروف مجرى المفعول به قال:

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: 283/1 و511 و38/2 و60 و189 و302 و3 و27/3 و52 و196 و406 و455 و282/284

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 80/7.

(3) روي الشاهد عن النبي 1، ظ: البحار: 187/74؛ وروي عن الإمام علي X، ظ: التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ): 488/6؛ مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ): 259/6؛ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت571هـ): 182/22.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 82/7.

(5) البيت منسوب لرجل من بني الحارث ظ: خزنة الأدب: 425/7 و427.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/10.

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وَعَامِرًا⁽¹⁾

أي شهدنا فيه سليما، وقد اتسعوا فأضافوا إلى الظروف فقالوا:

يا سارقَ الليلة أهلَ الدار^{(2) v(3)}.

والأكثر كسائر النحاة أن يستشهد الشارح بالبيت كاملا، نحو قوله في إعرابه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ لَا لُتْهِيمَهُمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾: μ من قرأ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ بفتح الباء ارتفع رجال عنده بوجهين أحدهما: أن يضمّر له فعل يكون هو فاعله تقديره (يسبح رجال) وعلى (يسبحه) يسبح كما قال الشاعر:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ⁽⁵⁾

أي: يبيكه ضارع ودل على (بيكه) لـ (بيك) v⁽⁶⁾.

وقد استشهد على الفصل بين (قد) والفعل إذ عده مستهجنا فقال: μ وقد يأتي الاعتراض على غاية من القبح والاستهجان، وهو على سبيل التقديم والتأخير، نحو قول الشاعر:

فقد والشكُّ بين لي عناءً بوشكٍ فراقهم صردٌ يصيحُ

تقديره: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء، فلأجل قوله: (والشك عناء) بين (قد) والفعل الماضي، وهو (بين) عد اعتراضا مستهجنا v⁽⁷⁾.

واستشهد الشارح بشعر كل الطبقات الأربعة التي ذكرها العلماء فأجاز أغلبهم الطبقات الثلاث الأولى وتوقفوا عن الاستشهاد بشعر الطبقة الرابعة وهم المولدون⁽⁸⁾.

فمن استشهاده بشعر الجاهليين احتججه ببيت عنتره العبسي، على تعدي (صبر) في قول أمير المؤمنين □: μ وَأَصْبِرُوا لَهَا أَنْفُسُكُمْ⁽⁹⁾، قال الشارح: μ يقال: (صبر فلان نفسه على كذا) أي حبسها عليه. يتعدى فينصب، قال عنتره:

(1) وعجزه: قليل سوى الطعن النحال نوافله؛ نسبه سيبويه لرجل من بني عامر لم يسمه ظ: الكتاب: 178/1؛ المقتضب 331/4

(2) من شواهد سيبويه وهو لم ينسب لأحد ظ: الكتاب: 175/1؛ إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ) 374/4.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح 255/7

(4) سور النور 36 و37

(5) البيت للشاعر نهشل بن حري الدارمي وهو شاعر مخضرم ظ: الحماسة البصرية 269/1؛ خزنة الأدب 305 و297/1

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 77/11

(7) المصدر نفسه: 46/9.

(8) ظ: خزنة الادب 31/1 و32

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 353/6.

فصبرت عارفة لذلك حُرَّةً ترسو إذا نفسُ الجبان تَطْلُعُ⁽¹⁾

أي حبست نفساً عارفة^{v(2)}، واستشهد أيضاً ببيت لطرفة بعد أن ذكر أن (إلى) تأتي بمعنى (الباء) عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ مَا أَنْتُمْ بَوَثِيقَةٌ يُعْلَقُ بِهَا، وَلَا زَوَافِرَ عَزِ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا^{v(3)}، قال الشارح: μ وقوله: (يعتصم إليها) أي بها، فأنا ب (إلى) مناب الباء كقول لطرفة:

وإن يلتق الحَيُّ الجميع تلاقني إلى ذروة البيت الرفيع المصمِد^{v(4)} (5).

ومن استشهاده بشعر المخضرمين ما ذكره من شعر الحرقة بنت النعمان إذ قال: μ فأما إذ وإذا فان أكثر أهل العربية يمنعون من مجيئهما بعد بينا وبينما، ومنهم من يجيزه، وعليه جاء كلام أمير المؤمنين □... وقالت الحرقة بنت النعمان بن المنذر:

وَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوْقَةٌ نَنْتَصِفُ^{v(6)} (7).

وسيتبين خلال البحث توهم الشارح وأن أكثر أهل العربية يجيزونه.

ومن استشهاده بشعر الإسلاميين ما ذكره عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ لا أبا غيركم^{v(8)}، قال الشارح: μ الأفصح (لا أب)، بحذف الألف، كما قال الشاعر:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم^{v(9)} (10).

ومن استشهاده بشعر المحدثين عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَسَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِمَّنْ ظَلَمَ، مَأْكَلًا بِمَأْكَلٍ، وَمَشْرَبًا بِمَشْرَبٍ^{v(11)}، قال الشارح: μ والباء هاهنا للمجازاة الدالة على الصلة، كقوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)⁽¹²⁾ وكقول أبي تمام:

(1) ديوان عنتره: 29؛ غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد (ت224هـ): 255/1؛ أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت538هـ): 416.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 354/6.

(3) المصدر نفسه: 104/8.

(4) ديوان لطرفة: 32؛ وظ: جمهرة أشعار العرب: 130.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 107/8.

(6) رواية البيت: فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوْقَةٌ نَنْتَصِفُ ظ: لسان العرب 9/330؛ 10/166 و 13/62؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ): 1/410؛ تاج

العروس 368/40.

(7) شرح نهج البلاغة الشارح 20/53.

(8) المصدر نفسه: 68/10.

(9) البيت لنهار بن توسعه اليشكري شاعر من العصر الأموي، وهو من شواهد سيبويه ظ: الكتاب: 282/2؛

المفصل: 107؛ همع الهوامع: 525/1.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/10.

(11) المصدر نفسه: 218/9.

(12) سورة النساء: 155.

فبما قد أراه ريان مكسوء المعاني من كل حسن وطيب⁽¹⁾ v⁽²⁾

فاستشهد بشعره ربما موافقة للزمخشري الذي يرى أن أبا تمام يصح الاستشهاد بشعره⁽³⁾

النثر: ويمكن أن يلحظ أنه استشهد بنوعين من أنواع النثر وعلى الوجه الآتي:

المثل العربي: واستشهد الشارح بالمثل في مواضع من كتابه فعند شرحه قول أمير المؤمنين

□: μ فَأَمَّا الْآنَ وَقَدْ اتَّسَعَ نِطَاقُهُ، وَضَرَبَ بِجِرَانِهِ، فَأَمْرُؤٌ وَمَا اخْتَارَ⁽⁴⁾ v قال الشارح: μ وامرؤ

مبتدأ وإن كان نكرة كقولهم (شرُّ أهرَّ ذا ناب) v⁽⁵⁾ v⁽⁶⁾، وهو مثل معروف. وعند شرحه قوله □: μ

قَدْ كُنْتُ وَمَا أَهْدَدُ بِالْحَرْبِ، وَلَا أَرْهَبُ بِالضَّرْبِ v⁽⁷⁾ قال الشارح: μ يجوز أن تكون الواو زائدة

وتكون (كان) ناقصة وخبرها (ما أهدد)، وكما في المثل: (لقد كنت وما أخشى بالذنب) v⁽⁸⁾ v⁽⁹⁾.

أقوال العرب: عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ إِنَّ تَقْوَى اللَّهِ حَمَتُ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ مَحَارِمَهُ،

وَأَلَزَمَتْ قُلُوبَهُمْ مَخَافَتُهُ، حَتَّى أَسْهَرَتْ لَيَالِيَهُمْ، وَأَظْمَأَتْ هَوَاجِرَهُمْ⁽¹⁰⁾ v قال الشارح: μ من قول

العرب (نهاره صائم، وليلة قائم)⁽¹¹⁾ نقلوا الفعل إلى الظرف، وهو من باب الاتساع الذي يجرون

فيه الظروف مجرى المفعول به⁽¹²⁾ v. ويستخلص مما تقدم:

أولاً: أن الشارح كثيراً ما يحتج بشاهد أو أكثر لإثبات حكم نحوي أو بيانه وتوضيحه.

ثانياً: يستشهد الشارح كثيراً بالقرآن الكريم وأحياناً بالقراءات القرآنية وهو دأب النحاة قبله

وبعده.

ثالثاً: يستشهد الشارح بالحديث النبوي الشريف وأقوال أمير المؤمنين □ وربما تعد هذه

الظاهرة ميزة عصره إذ تبنى الاستشهاد بالحديث ابن خروف وابن مالك، في حين تعداهما

الرضي الاسترأبادي إلى كلام أمير المؤمنين □ فاستشهد به.

رابعاً: يستشهد الشارح بالشعر لشعراء من عصر الاستشهاد ومن غيره فاستشهد مثلاً بشعر

أبي تمام وهو محدث ولكن شواهد في الغالب من شعر الجاهليين والمخضرمين.

(1) ديوان أبي تمام: 119/1 وفيه (وبما) بدل (فبما).

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 219/9

(3) ط: أساس البلاغة: 611/1؛ المزهري في علوم اللغة والأدب، جلال الدين السيوطي (ت911هـ): 48/1؛ خزانة

الأدب: 30/1

(4) شرح نهج البلاغة / الشارح 122 / 18

(5) ط: مجمع الأمثال: 370/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 123/18.

(7) المصدر نفسه: 3/10.

(8) ط: مجمع الأمثال: 180/2

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 4/10

(10) المصدر نفسه: 250 / 7

(11) ط: الأصول: 255/2.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 255 / 7

خامسا: استشهد بالمنثور من كلام العرب من أمثالهم وأقوالهم.

سادسا: بعض شواهد مما لم يوافقه عليه أحد.

سابعا: قلد الشارح النحاة في شواهد كثيرة.

2: القياس: هو μ الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني

فساد الأول⁽¹⁾ أو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه⁽²⁾ أو هو حمل فرع على أصل لعل بينهما⁽³⁾، أو حمل ما لم يسمع على ما سمع⁽⁴⁾، وأركانه أربعة: أصل وفرع وعلّة وحكم فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، والعلّة هي المعنى الجالب للحكم، والإسناد والحكم هو الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والذكر وغيرها⁽⁵⁾.

وقد قاس الشارح على القليل أحيانا ومنه ما ذكره في قوله \square : μ ألق دَوَاتَكَ، وأطل جلفة قلمك⁽⁶⁾ فقال: لاق الحبر بالكاغد يليق، أي التصق، ولقته أنا يتعدى ولا يتعدى، وهذه دواة مليقة: أي قد أصلح مدادها، وجاء ألق الدواة الافة فهي مليقة، وهى لغة قليلة وعليها وردت كلمة أمير المؤمنين \square ⁽⁷⁾ فحملة على هذه اللغة القليلة. وتعدية الفعل بنفسه إن كان قليلا أو مختصا بنوع من المفاعيل فهو لازم حذف منه حرف الجر⁽⁸⁾ والحذف له فوائد بلاغية ولا سيما في كلامه Δ .

ومنه أيضا قوله في قول أمير المؤمنين μ : X وَإِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا كَرَكَبٌ بَيْنَنَا هُمْ حَلُّوا إِذْ صَاحَ بِهِمْ سَاقِفُهُمْ فَأَرْتَحَلُّوا⁽⁹⁾ قال μ : فأما إذ وإذا فإن أكثر أهل العربية يمنعون من مجيئهما بعد بينا وبينما، ومنهم من يجيزه، وعليه جاء كلام أمير المؤمنين، وأنشدوا:

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيَّائِهَا إِذْ هَوَّأَ فِي هَوَّةٍ فِيهَا فَعَارُوا⁽¹⁰⁾

وقالت الحرقة بنت النعمان بن المنذر:

(1) رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت384هـ): 66.
(2) ظ: الإغراب في جدل الأعراب، لكمال الدين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت328هـ): 45.
(3) ظ: رسالة في أصول الفقه، أبو علي الحسن بن شهاب الحسني الحنبلّي (ت428هـ): 65؛ المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين (ت463هـ): 444/2؛ روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت620هـ): 276؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي: 300.
(4) ظ: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: 20.
(5) ظ: رسالة في أصول الفقه: 66 و67 و68؛ لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري (ت577هـ): 93؛ المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 377.
(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 223/19.
(7) المصدر نفسه: 223/19.
(8) ظ: شرح الرضي على الكافية: 136/4 و137.
(9) شرح نهج البلاغة / الشارح 52/20.
(10) البيت للأفوه الأودي وهو شاعر جاهلي ظ: الحماسة البصرية 49/1؛ خزنة الأدب: 385/11.

وَبَيْنَا نُسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَنْتَصِفُ⁽¹⁾ v⁽²⁾

وسيتضح خلال البحث أن أكثر أهل العربية يجيزونه وليس كما قال الشارح.

وعلى الأكثر فالشارح يقيس على الكثير المستعمل في لغة العرب ومنه قوله μ X لا مَلِيٍّ - وَاللَّهِ - بِإِصْدَارِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ، وَلَا هُوَ أَهْلٌ لِمَا فُوضَ إِلَيْهِ⁽³⁾ v قال الشارح: μ وفي كتاب ابن قتيبة تنمة هذا الكلام: (ولا أهل لما قرظ به)⁽⁴⁾، قال: أي ليس بمستحق للمدح الذي مدح به. والذي رواه ابن قتيبة من تمام كلام أمير المؤمنين X هو الصحيح الجيد، لأنه يستقبح في العربية أن تقول: لا زيد قائم، حتى تقول: ولا عمرو. أو تقول: ولا قاعد، فقوله X: (لا ملئ) أي لا هو ملئ، وهذا يستدعي (لا) ثانية، ولا يحسن الاقتصار على الأولى⁽⁵⁾ v⁽⁶⁾ فهو هنا عدل إلى رواية ابن قتيبة لأن الرواية الأخرى قبيحة جاءت على القليل .

وقد ذكر الشارح القياس مصرحا باسمه فقال: μ ومصائر الأمور: جمع مصير، وهو مصدر (صار) إلى كذا، ومعناه المرجع، قال تعالى: (وإلى الله المصير) فأما المصدر من (صار الشيء كذا) فمصير وصيرورة، والقياس في مصدر (صار إليه) أي رجع (مصارا)، كمعاش، وإنما جمع المصدر هاهنا لان الخلائق يرجعون إلى الله تعالى في أحوال مختلفة في الدنيا وفي الدار الآخرة، فجمع المصدر، وإن كان يقع بلفظه على القليل والكثير، لاختلاف وجوهه، كقوله تعالى: {وَتَطَّئُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} v⁽⁶⁾ v⁽⁷⁾.

التعليل: وهو فرع من القياس ولأنه الركن الأساس فيه وأن النحو قائم عليه فقد أفرد هنا بالذكر فالشارح من المعتزلة وهم أهل علم الكلام وأهل التعليل فهو لا يطلق كلاما إلا بعلته وقد لا يكتفي بها بل يردفها بعلتها وعلتها ومثال علته ما قاله عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ أَلَا وَإِنَّ الْيَوْمَ الْمِضْمَارَ، وَغَدَا السَّبَّاقُ⁽⁸⁾ v قال الشارح: μ والمضمار، منصوب، لأنه اسم (إن). واليوم ظرف، وموضعه رفع، لأنه خبر (إن)، وظرف الزمان يجوز أن يكون خبرا عن الحدث، والمضمار: حدث، وهو الزمان الذي تضرع فيه الخيل للسباق، والضمير: الهزال وخفة اللحم. وإعراب قوله: (وغدا السباق)، على هذا الوجه أيضا. ويجوز الرفع في الموضعين على أن

(1) ديوان الحماسة: 53/2 وظ: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت476هـ): 25/3؛ المنتظم: 335/2؛ لسان العرب 9/330 و 10/166؛ مغني اللبيب 1/410.

(2) شرح نهج البلاغة الشارح 20/52 و 53.

(3) المصدر نفسه: 283/1.

(4) غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد (ت276هـ): 120/2.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 285/1.

(6) سورة الأحزاب: 10.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 80/10.

(8) المصدر نفسه: 91/2.

تجعلهما خبر (ان) بأنفسهما⁽¹⁾ فـ(اليوم) مرفوع الموضع لأنه خبر (إن) وإذ هو ظرف زمان ولا يكون خبرا عن جثة، فقد سوغه بجعله (المضمار) حدثا وهو مما يجوز أن يكون خبرا.

ومن علله أيضا قوله: μ ثم قال X: (ومباين بين محارمه) الواجب أن يكون (ومباين) بالرفع لا بالجر، فإنه ليس معطوفا على ما قبله، ألا ترى أن جميع ما قبله يستدعي الشيء وضده، أو الشيء ونقيضه؟. وقوله: (ومباين بين محارمه) لا نقيض ولا ضد له. لأنه ليس القرآن العزيز على قسمين: أحدهما مباين بين محارمه والآخر غير مباين، فإن ذلك لا يجوز فوجب رفع (مباين)، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف⁽²⁾ فحكم على (مباين) بالرفع ونفى أن يكون مجرورا وجعله خبرا لمبتدأ محذوف، وجاء بالعلة الأولى لذلك وهي لأنه غير معطوف على المجرورات قبله ثم جاء بعلتها وهي لأنه ليس مثل المجرورات قبله في سياق الكلام فكلها مما يستدعي الشيء وضده، ثم جاء بعلة ذلك وهي الثالثة وهي لأن القرآن الكريم ليس على قسمين: مباين وغير مباين.

3: الإجماع: ويقصد به إجماع الأمة على أمر أو حكم⁽³⁾ معين سواء أكان الأمر نحويا أم لغويا؛ وقد ذكر الشارح الإجماع أو الاتفاق مستدلا به في مواضع من كتابه منها: بعد أن ذكر أن الراوندي يقول في قول الإمام □: μ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَأَ⁽⁴⁾: μ يكون المفعول الثاني لـ (عدا) محذوفا، يدل عليه الكلام⁽⁵⁾، قال الشارح: μ وهذا غير صحيح، لان (عدا) ليس من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بإجماع النحاة⁽⁶⁾.

وذكر الشارح الاتفاق على جواز قولهم: (أخذته نفسه) أو (عينه) مستدلا بها على جواز قولك (ذاته) فقال: μ ولفظة (ذات) لفظة قد طال فيها كلام كثير من أهل العربية، فأنكر قوم إطلاقها على الله تعالى وإضافتها إليه، أما إطلاقها فلأنها لفظة تأنيث، والباري سبحانه منزّه عن الأسماء والصفات المؤنثة، وأما إضافتها فلأنها عين الشيء، والشيء لا يضاف إلى نفسه.... وأما منعهم إضافتها إليه تعالى، وأنه لا يقال: (ذاته)، لان الشيء لا يضاف إلى نفسه فباطل بقولهم: أخذته نفسه وأخذته عينه، فإنه بالاتفاق جائز، وفيه إضافة الشيء إلى نفسه⁽⁷⁾.

4: استصحاب الحال: وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 93/2.

(2) المصدر نفسه: 122/1.

(3) ظ: الحدود الأنيفة: 81؛ التوقيف (التعاريف): 37؛ الكليات: 42.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 162/2.

(5) المصدر نفسه: 163/2.

(6) المصدر نفسه: 163/2 و164.

(7) المصدر نفسه: 408/6.

عن الأصل⁽¹⁾؛ وقد استعان الشارح بالاستصحاب عند شرحه قوله □: «وبنا انفجرتم عن السرار⁽²⁾» قال الشارح: «وَأما (عن) في قوله: (عن السرار) فهي للمجازة على حقيقة معناها الأصلي، أي منتقلين عن السرار ومتجاوزين له⁽³⁾» فحمل (عن) على أصلها إذ لم ترد قرينة على معنى آخر. ومثله قوله شارحا قوله □: «الحمد لله الذي لم يصبح بي ميتا⁽⁴⁾» قال: «قوله (كثيرا) منصوب بأنه صفة مصدر محذوف أي دعاء كثيرا وميتا منصوب على الحال أي لم يفلق الصباح على ميتا ولا يجوز أن تكون (يصبح) ناقصة ويكون (ميتا) خبرها كما قال الراوندي لأن خبر (كان) وأخواتها يجب أن يكون هو الاسم ألا ترى أنهما مبتدأ وخبر في الأصل واسم (يصبح) ضمير (الله) تعالى و(ميتا) ليس هو الله سبحانه⁽⁵⁾» فرد قول الراوندي لأن أصل اسم (يصبح) وخبرها مبتدأ وخبر والخبر هو المبتدأ وهنا ليس كذلك.

المطلب الرابع: مذهب النحوي:

الشارح بصري المذهب فأفكاره النحوية بصرية بغالبيتها العظمى وهذا ما سيتضح خلال البحث لكنه قال بقول الكوفيين في مسائل قليلة؛ وسأعرض هنا لبعض المسائل التي تابع فيها البصريين على سبيل المثال لا الحصر ثم ما تابع فيه الكوفيين:

1: متابعته للبصريين:

مما تابع فيه البصريين قولهم إن الاسم المرفوع بعد (إن وإذا) فاعل لفعل مقدر وهو عند الكوفيين مرفوع بالظاهر⁽⁶⁾. ففي قول أمير المؤمنين □: «وَحَرِيٌّ إِذَا أَصْبَحَتْ لَهُ مُنْتَصِرَةٌ أَنْ تُمْسِيَ لَهُ مُنْتَكِرَةٌ، وَإِنْ جَانِبٌ مِنْهَا اِعْدُوْدٌبَ وَاحِلُوْلَى، أَمَرَّ مِنْهَا جَانِبٌ فَأَوْبَى⁽⁷⁾»؛ قال الشارح: «وارتفع (جانب) المذكور بعد (إن) لأنه فاعل فعل مقدر يفسره الظاهر، أي وإن اعدوذب جانب منها، لان (إن) تقتضي الفعل وتطلبه فهي: كـ (إذا) في قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)⁽⁸⁾» ومن ذلك قول البصريين إنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل ومنه الضمير المستتر

(1) ظ: الإغراب في جمل الإعراب: 46؛ الحدود الأنيفة: 81؛ الكليات: 106.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 207/1

(3) المصدر نفسه: 208/1

(4) المصدر نفسه: 84/11

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 85/11

(6) ظ: معاني القرآن، الفراء: 422/1؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ): 615-616؛ شرح الرضي على الكافية: 419-418/1؛ مغني اللبيب: 582/2؛ شرح شذور الذهب: 167؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت769هـ): 474/1؛ منحة الجليل: 474-475.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 226/7

(8) المصدر نفسه: 230/7

أيضا وجب أن تفصل بالضمير المنفصل للتأكيد أو بفواصل غيره ⁽¹⁾، وأجازه الكوفيون بلا شرط. ولكل من المدرستين ما يحتج به لكن رأي البصريين فيه أرجح لأن ما استشهد به الكوفيون إما قابل لوجه آخر من الإعراب، أو لضرورة الشعر ⁽²⁾، أو لشذوذ ⁽³⁾ وقد ذكر الشارح الحاجة إلى الفاصل شرحه قوله □: μ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَتَنَاوَلُ الْمَرْأَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالْفَهْرِ أَوْ الْهَرَاوَةِ فَيُعَيَّرُ بِهَا وَعَقْبُهُ مِنْ بَعْدِهِ ⁽⁴⁾ v. قال الشارح: μ وعطف (وعقبه) على الضمير المستكن المرفوع في (في) (فيغير) ولم يؤكد للفصل بقوله: بها، كقوله تعالى: (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) ⁽⁵⁾ لما فصل بلا عطف ولم يحتج إلى تأكيد ⁽⁶⁾ v.

ومن ذلك أيضا قولهم: عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء ⁽⁷⁾ وقد ذكره عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ فَعَلَى مُبْلِلِ أَجْسَامِ الْمُلُوكِ، وَسَلَابِ نُفُوسِ الْجَبَابِرَةِ... إِشْخَاصُهُمْ جَمِيعاً إِلَى مَوْقِفِ الْعَرَضِ وَالْحِسَابِ ⁽⁸⁾ v. قال الشارح: μ و (إشخاصهم) مرفوع بالابتداء وخبره الجار والمجرور المقدم، وهو قوله: (فعلى مبلبل أجسام الملوك) ⁽⁹⁾ v.

ومن رأي البصريين انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ⁽¹⁰⁾، وقد ذكر الشارح تقديم الخبر في قول أمير المؤمنين □: μ مَسْكِينٌ ابْنُ آدَمَ ⁽¹¹⁾ v. قال: μ قد تقدم هاهنا خبر المبتدأ عليه، والتقدير: (ابن آدم مسكين) ⁽¹²⁾ v.

2: متابعته الكوفيين:

تابع الشارح الكوفيين في مسائل منها قولهم إن كان تفيد التقريب فقد ذكر أن لـ (كأن) معنى ذكر له شاهدا فيه إشارة إلى أنه يقول بقول الكوفيين إنها تأتي للتقريب ⁽¹³⁾، فعند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ فَإِنَّمَا مَتَلُكُمُ وَمَتَلَّهَا كَسَفَرِ سَلَكَوْا سَبِيلًا فَكَأَنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوهُ، وَأُمُّوْا عِلْمًا فَكَأَنَّهُمْ قَدْ بَلَّغُوهُ ⁽¹⁴⁾ v. قال الشارح: μ و (كأن) في هذه المواضع كهي في قوله: (كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك

(1) ظ: الكتاب: 338/2؛ واللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ): 96؛ المفصل: 161؛ الإنصاف: 477-475/2؛ اللباب: 431/1؛ همع الهوامع: 220/3.

(2) ظ: الكتاب: 379/2؛ الخصائص: 386/2؛ المفصل: 162؛ الإنصاف: 477/2؛ اللباب: 432/1.

(3) ظ: الإنصاف: 477-475/2؛ اللباب: 432/1.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 104/15.

(5) سورة الأنعام: 148.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 105/15.

(7) ظ: الكتاب: 127/2؛ اللمع في العربية: 65.

(8) المصدر نفسه: 28/14.

(9) المصدر نفسه: 30/14 وظ: 144/5 و 54/7 و 216/12 و 164/13 و 260/16 و 52/20.

(10) ظ: اللمع في العربية: 30؛ المفصل: 44؛ أسرار العربية: 81؛ الإنصاف: 65/1؛ اللباب: 142/1.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 62/20.

(12) المصدر نفسه: 62/20.

(13) ظ: مغني اللبيب: 254/1؛ همع الهوامع: 486/1.

(14) تشرح نهج البلاغة، الشارح: 80/7.

بالآخرة لم تزل ما أقرب ذلك وأسرعه!⁽¹⁾، وتقدير الكلام هاهنا: كأنهم في حال كونهم غير قاطعين له قاطعون له، وكأنهم في حال كونهم غير بالغين له بالغون له، لأنه لما قرب زمان إحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحال الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانية⁽²⁾ v.

وتابعهم أيضا في تجويز إضافة الشيء إلى نفسه فقد صرح الشارح بأن العرب تفعل ذلك أخذا بقول الكوفيين⁽³⁾ فعند شرحه قوله □: μ إِنْهَا عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ كَفَيَّ الظِّلِّ...⁽⁴⁾ v قال الشارح: μ وإنما قال: (كفيء الظل) لان العرب تضيف الشيء إلى نفسه، قال تأبط شرا:

إذا حاصَ عَيْنِيهِ كَرَى النُّومَ لَمْ يَزَلْ لَهُ كَالِيٍّ مِنْ قَلْبِ شَيْحَانَ فَاتَكِيَّ⁽⁵⁾ v.

وأجاز الشارح التناوب بين الحروف وقد أنكره البصريون وما جاء منه عندهم يوهم ذلك فعلى تضمين الفعل معنى غيره أو على المجاز أو الشذوذ، وأقره الكوفيون⁽⁷⁾، فعند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَعَلِّمُوا أَنَّ دَارَ الْهَجْرَةِ قَدْ قُلِّعَتْ بِأَهْلِهَا وَقُلِّعُوا بِهَا⁽⁸⁾ v قال الشارح: μ الباء هاهنا زائدة في احد الموضوعين، وهو الأول، وبمعنى من في الثاني، يقول فارقت أهلها وفارقوها، ومنه قولهم (هذا منزل قلعة) أي ليس بمستوطن⁽⁹⁾ v، وعند شرحه قول أمير المؤمنين X μ جَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعًا لِيُعَيَّ مَا عَنَّاها، وَأَبْصَارًا لِيَجْلُوَ عَنْ عَشَاهَا⁽¹⁰⁾ v قال الشارح: μ ولتجلو، أي لتكشف. وعن هاهنا زائدة، ويجوز أن تكون بمعنى (بعد) كما قال: لقحت حرباً وائلٍ عن حيال، أي بعد حيال، فيكون قد حذف المفعول، وحذفه جائز، لأنه فضلة، ويكون التقدير: لتجلو الأذى بعد عشاها⁽¹¹⁾ v وقد أشار إلى التناوب بين الحروف في مواضع أخرى⁽¹²⁾.

(1) روي الشاهد عن النبي □، ظ: البحار: 187/74؛ وروي عن الإمام علي X، ظ: التبيان في تفسير القرآن: 488/6؛ مجمع البيان: 259/6؛ تاريخ دمشق: 182/22.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 82/7.

(3) ظ: معاني القرآن، الفراء: 330/1 و56/2 و168؛ لسان العرب: 307/15.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 140/5.

(5) ومطلع القصيدة: واني لمهد من بناء فقاصد به لابن عم الصدق شمس بن مالك وفي الديوان (خاط) بدل (حاص) والشبحان: الحازم. ظ: ديوان تأبط شرا: 53؛ ديوان الحماسة: 23/1؛ وروي (حاط) بدل (حاص) ظ:

الأمال في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت356هـ) 140/2.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 144/5.

(7) ظ: معاني القرآن، الفراء: 205/2؛ أدب الكاتب: 394؛ الإنصاف: 481/2؛ مغني اللبيب: 111/1؛ البرهان في علوم القرآن: 338/3؛ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي: 283 و284.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 6/14.

(9) المصدر نفسه: 7/14.

(10) المصدر نفسه: 257/6.

(11) المصدر نفسه: 258/6.

(12) ظ: المصدر نفسه: 163/2 و395/6 و206/7 و270/8 و150/10 و151/14 و69/16.

المطلب الخامس: مصطلحه النحوي:

استعمل الشارح جل المصطلحات البصرية فهو بصري المصطلح وإن كانت المصطلحات النحوية أغلبها مشترك بين المدرستين ولا حاجة لذكر هذه المصطلحات لأنها معروفة ومتداولة وستبين خلال البحث، ولكن نذكر هنا بعض المصطلحات الكوفية التي استعملها الشارح وإن كانت هي أيضا مما استعمله البصريون على قلة، وقد استعمل الشارح ما يقابلها عند البصريين أيضا: فمما ورد من المصطلحات الكوفية في كتابه مصطلح (الخفض)⁽¹⁾: ويقابل (الجر) عند البصريين⁽²⁾ وقد ذكره الشارح إذ قال: μ وكان الأصمعي يخفض بـ(بينا) إذا صلح في موضعه (بين) ν ⁽³⁾ وذكره في مواضع أخرى أيضا⁽⁴⁾.

ومنها مصطلح (الصلة)⁽⁵⁾: ويقابله (الزائد) عند البصريين⁽⁶⁾ فعند ذكره قول الشاعر:

دَغْ عَنكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَّاحِلِ⁽⁷⁾

قال الشارح: μ وما هاهنا، يحتمل أن تكون إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته إبهاما وشياعا، كقولك: أعطني كتابا ما، تريد أي كتاب كان، ويحتمل أن تكون صلة مؤكدة كالتى في قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرَهُمْ بآيَاتِ اللَّهِ)⁽⁸⁾ ν ⁽⁹⁾.

ومنها مصطلح (الكناية)⁽¹⁰⁾: ويقابله (الضمير) عند البصريين⁽¹¹⁾ وقد ورد هذا المصطلح عند الشارح وهو يرد على الراوندي ويقول: μ فأما تأويله قول أمير المؤمنين X: (قتله الله وأنا معه)، على أن المراد به، الله أماته وسيميتنى، فبعيد من الصواب، لان لفظة (أنا) لا تكون كناية عن المفعول، وإنما تكون كناية عن الفاعل⁽¹²⁾ ν .

ومنها مصطلح (ما لم يسم فاعله)⁽¹³⁾: ويقابله (نائب الفاعل) عند البصريين⁽¹⁴⁾ فعند شرحه

(1) ظ: معاني القرآن، الفراء: 20/2 وقد استعمله البصريون أيضا ظ: المقتضب: 332/4؛ الأصول: 351/1.

(2) ظ: مكانة الخليل بن أحمد في النحو، د. جعفر عباينة: 158.

(3) شرح نهج البلاغة الشارح 52/20.

(4) ظ: المصدر نفسه: 241/11 و143/13.

(5) ظ: معاني القرآن، الفراء: 244/1 واستعمله سيبويه أيضا ظ: الكتاب: 523/3.

(6) ظ: المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي: 179؛ المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 167.

(7) ظ: ديوان أمراء القيس: 171؛ تهذيب اللغة: 8301؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: 245/9؛ لسان العرب: 522/2.

(8) سورة النساء: 155.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 245/9.

(10) ظ: معاني القرآن، الفراء: 19/1 و82/2 وقد استعمله البصريون أيضا المقتضب: 123/3.

(11) ظ: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 167.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 67/3.

(13) ظ: معاني القرآن، الفراء: 301/1 وقد استعمله البصريون أيضا، ظ: المقتضب: 203/2؛ الأصول في النحو: 228/2 و349؛ الخصائص: 219/2.

(14) ظ: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 167.

قول أمير المؤمنين □: μ اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُودُ بِكَ أَنْ نَذْهَبَ عَنْ قَوْلِكَ، أَوْ نُفَنِّتَنَ عَنْ دِينِكَ⁽¹⁾، قال الشارح: μ ونفنتن على ما لم يسم فاعله نصاب بفتنة تضلنا عن الدين⁽²⁾، وقد كرر الشارح ذكر هذا المصطلح في مواضع أخرى⁽³⁾.

ومنها مصطلح المستقبل⁽⁴⁾: ويقابله (المضارع) عند البصريين⁽⁵⁾ فعند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَاللَّهُ لَا يَزَالُونَ حَتَّى لَا يَدْعُوا اللَّهَ مُحَرَّمًا إِلَّا اسْتَحْلَوْهُ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ ولا يصح ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن (زال) بمعنى تحرك وانتقل، فلا تكون محتاجة إلى خبر، بل تكون تامة في نفسها، لان تلك مستقبلها يزول بالواو، وهاهنا بالألف لا يزالون، فهي الناقصة التي لم تأت تامة قط⁽⁷⁾.

وقد ذكر أيضا مصطلح (المفسر)⁽⁸⁾: ويقابل (التمييز) عند البصريين⁽⁹⁾ وقد نقل الشارح قول الفراء وفيه هذا المصطلح فقال: μ وقال الفراء: لما حول الفعل إلى الرجل خرج ما بعده مفسرا⁽¹⁰⁾.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 84/11.

(2) المصدر نفسه: 87/11.

(3) ظ: المصدر نفسه: 76/2 و147/5 و347/6 و414 و445 و68/7 و106 و271/8 و140/9 و116/11 و133/13 و244/17.

(4) ظ: معاني القرآن، الفراء: 165 /1 وقد استعمله البصريون، ظ: المقتضب: 149/1 و175/2؛ الأصول في النحو: 426/1.

(5) ظ: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 167.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 78/7.

(7) المصدر نفسه: 78/7.

(8) ظ: معاني القرآن، الفراء: 79/1 و225.

(9) ظ: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 167.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 267/ 1.

الفصل الأول: المرفوعات من الأسماء:

المبحث الأول: المبتدأ والخبر:

قال سيبويه: **المبتدأ** والمبني عليه رفع... فهو مسند ومسند إليه⁽¹⁾. ويقصد بالمبنى على المبتدأ الخبر، والمسند والمسند إليه لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بدا⁽²⁾ وإذ يسميهما النحاة المبتدأ والخبر يسميهما المنطقة الموضوع والمحمول⁽³⁾ ويسميهما المتكلمون الوصف والموصوف⁽⁴⁾.

المطلب الأول: المبتدأ:

يعرف المبتدأ بأنه: **كل اسم ابتدئ به ليبني عليه الكلام**⁽⁵⁾ وقيل هو: **كل ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به**⁽⁶⁾ وعرفه أبو البقاء العكبري بأنه: **الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً المسند إليه خبر أو ما يسد مسده**⁽⁷⁾ والمبتدأ هو المسند إليه وهو موضوع الكلام المتحدث عنه⁽⁸⁾ وقد ذكر الشارح بعض موضوعات المبتدأ سنعرض لها بالشكل الآتي:

1: عامل الرفع في المبتدأ:

اختلف في عامل الرفع في المبتدأ على خمسة أوجه⁽⁹⁾.
الأول: أنه الابتداء⁽¹⁰⁾ وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً وهو قول المحققين وإليه ذهب جمهور البصريين.

الثاني: أن العامل فيه تجرده من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه⁽¹¹⁾.

الثالث: أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار⁽¹²⁾.

الرابع: وهو قول الكوفيين إن العامل فيه الخبر لأنهم قالوا: ترفعوا⁽¹⁾.

(1) الكتاب: 126/2.

(2) ظ: المصدر نفسه: 23/1.

(3) ظ: رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت384هـ): 68؛ إجابة السائل شرح بغية الأمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت1182هـ): 141.

(4) ظ: المستقصى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت505هـ): 29.

(5) الكتاب: 126/2.

(6) الأصول في النحو: 58/1.

(7) الباب 1: 223 وظ: شرح قطر الندى 116.

(8) ظ: رسالتان في اللغة: 68.

(9) ظ: الباب: 126-125/1.

(10) ظ: الكتاب 127/2؛ اللع في العربية: 65.

(11) ظ: المفصل: 43؛ أسرار العربية: 79، 80؛ الإنصاف: 46/1؛ أوضح المسالك: 194/1.

(12) ظ: الباب: 126/1.

الخامس: وينسب: أيضا إلى الكوفيين أن العامل فيه العائد من الخبر. والشارح يذهب إلى القول الأول وقد ذكره عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **وَإِيْمُ الله لَتَجِدَنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءٍ بَعْدِي**⁽²⁾. قال الشارح: **μ(وأيْم الله)، مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير ليمن الله قسمي**⁽³⁾ وسيأتي الكلام عليه عند بحث حذف الخبر.

ومثله قول أمير المؤمنين □: **μفَعَلَى مُبْلِلِ أَجْسَامِ الْمُلُوكِ، وَسَلَالِبِ نُفُوسِ الْجَبَابِرَةِ... إِنْخَاصُهُمْ جَمِيعاً إِلَى مَوْقِفِ الْعَرَضِ وَالْحِسَابِ**⁽⁴⁾. قال الشارح: **μو(إشخاصهم) مرفوع بالابتداء وخبره الجار والمجرور المقدم، وهو قوله: (فعلى مبلىل أجسام الملوك)**⁽⁵⁾ وسيأتي الحديث في هذه المسألة عند الكلام على تقديم الخبر.

والملاحظ أن دأب علماء النحو واللغة بغالبيتهم العظمى أن يذكروا أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء تبعاً لرأي البصريين⁽⁶⁾، لكن ابن مضاء عد الاختلاف في رافع المبتدأ مما لا يفيد نطقاً⁽⁷⁾، وذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أن الضمة علامة الإسناد وكل مسند إليه مرفوع وتظهر عليه الضمة ومنها المبتدأ فلا حاجة إلى عامل آخر⁽⁸⁾.

فالمبتدأ مرفوع هكذا هو في استعمالات اللغة وفي القرآن الكريم والشعر وعند كل من يعتد بعربيته فقيم البحث عن رافعه؟ هكذا هو فلنستعمله كما هو، فليس في كونه مرفوعاً بالابتداء أو بالخبر أو بأي سبب آخر. ما يفيد الناطق أو السامع شيئاً.

2: الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرة بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأمر ومسوغات أجملها بعض النحاة، وفصلها آخرون حتى أوصلها بعضهم إلى ما يزيد على ثلاثين موضعاً⁽⁹⁾، وأرجع بعضهم كل هذه المسوغات إلى الخصوص والعموم⁽¹⁰⁾ ولعل السبب في عدم

(1) ظ: المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، الإمام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام المصري (ت761هـ): 34؛ أوضح المسالك: 194/1؛ شرح ابن عقيل: 201/1.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 44/7.

(3) المصدر نفسه: 54/7.

(4) المصدر نفسه: 28/14.

(5) المصدر نفسه: 30/14 وظ: 144/5 و54/7 و216/12 و164/13 و260/16 و52/20..

(6) ظ: الخصائص: 18/1؛ شرح الرضي على الكافية: 227/1.

(7) ظ: الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت592هـ): 164.

(8) ظ: إحياء النحو العربي، إبراهيم مصطفى: 53-42؛ إنصاف الأصناف وبعده النحو المختزل، حميد الخالصي: 50.

(9) ظ: الخصائص: 319/1؛ المفصل: 43؛ اللباب: 131/1؛ شرح قطر الندى: 118؛ شرح ابن عقيل: 118/1؛

معني اللبيب: 608.

(10) ظ: شرح شذور الذهب: 235؛ شرح قطر الندى: 118.

جواز الابتداء بالنكرة كونها مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد⁽¹⁾ وقد ذكر الشارح أحد مسوغات الابتداء بالنكرة عند شرحه قوله □: μ فأما الآن وَقَدْ اتَّسَعَ نِطَاقُهُ، وَضَرَبَ بِجِرَانِهِ، فَأَمْرُؤُ وَمَا اخْتَارَ⁽²⁾ قال الشارح: μ وأمرؤ مبتدأ وإن كان نكرة، كقولهم: (شرُّ أهر ذا ناب)، لحصول الفائدة، والواو بمعنى (مع)، وهى وما بعدها الخبر، وما مصدرية، أي أمرؤ مع اختياره⁽³⁾. ولم يختلف الشراح أن (أمرؤ) مبتدأ⁽⁴⁾، إلا البيهقي الخراساني⁽⁵⁾؛ فإنه قال: μ ويروى دع امرأ وما اختار⁽⁶⁾، وعرض بعضهم إلى مسوغ هذا الابتداء فلفظة (أمرؤ) نكرة، فقالوا إنها مرادٌ بها العموم⁽⁷⁾، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة، أي (كل امرئ)، أما الشارح فقد اكتفى بتشبيه الأمر بـ(شرُّ أهر ذا ناب)⁽⁸⁾، وهو مثل مشهور عند النحويين وفيه تأويلان: الأول: أن (شر) في معنى المحصور، أو فيه معنى النفي والتقدير: (ما أهر ذا ناب إلا شر)⁽⁹⁾، فلذلك ساغ الابتداء به، وهذا لا ينسجم مع الكلام الذي نحن بصدده ويتعذر تقديره خصوصا مع قول الشارح: الواو وما بعدها خبر المبتدأ. والثاني: أن (شر) موصوف تقديرًا والتقدير: (شرُّ عظيمٌ أهرٌ ذا ناب)، وعلى هذا فتقدير (أمرؤ وما اختار)، (أمرؤ عظيم واختياره)⁽¹⁰⁾، أو يقدر بدل عظيم أي لفظ مناسب للمعنى لأن المقام ليس مقام المدح، والظاهر وجود أكثر من مسوغ واحد في هذا الكلام، فـ(أمرؤ) يفهم منها العموم، لأنها نكرة في سياق الشرط⁽¹¹⁾، وكذلك يمكن أن يقدر لها وصف محذوف كما مثل له الشارح، ولما كان في التقدير بعض التكلف، فقد انتفت الحاجة إليه، لأن هذه النكرة دالة على العموم ويكفي ذلك في تسويغ الابتداء بها، فلا حاجة إلى ما ذهب إليه الشارح من استشهاده بالمثل المذكور.

3: حذف المبتدأ:

لا بد من المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية معا لتحصل الفائدة، ولكن قرينة لفظية أو حالية قد

(1) ظ: شرح قطر الندى: 117.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 122/18.

(3) المصدر نفسه: 123/18.

(4) ظ: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي (قطب الدين الكيدري) (فرغ منه 576 هـ): 656/2؛ مصباح السالكين (الكبير)، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت 679 هـ): 247/5؛ منهاج البراعة، الخوئي: 33/21.

(5) هو الوزير العلامة أبو الحسن علي بن أبي القاسم زيد بن أميرك محمد البيهقي النيسابوري فريد خراسان، يتصل نسبه بخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، له مؤلفات كثيرة منها (معارج نهج البلاغة) الذي قال فيه أنه أول من ألف في شرح النهج، ت 565 هـ. ظ: سير أعلام النبلاء: 585/20؛ الغدير: 186/4.

(6) معارج نهج البلاغة، ظهير الدين أبو الحسن علي بن زيد البيهقي فريد خراسان: 403.

(7) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها؛ منهاج البراعة، الخوئي، 33/21.

(8) مجمع الأمثال: 370/1.

(9) ظ: الأصول في النحو: 99/1؛ الخصائص: 319/1؛ اللباب: 131/1.

(10) ظ: المفصل: 43؛ شرح قطر الندى: 322؛ مغني اللبيب: 609.

(11) ظ: قضايا لغوية قرآنية، د. عبد الأمير زاهد: 118.

تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالاتها عليه؛ فما اللفظ إلا وسيلة لإبلاغ المعنى للمتلقى فإذا وصل المعنى بأية دلالة أخرى جاز حذف اللفظ ويكون مراداً حكماً وتقديراً⁽¹⁾ قال ابن مالك:

وحذف ما يُعلم جائزٌ، كما تقول (زيدٌ) بعدَ (منْ عندكما)⁽²⁾

وقد فصل النحاة مواطن حذف المبتدأ وجوباً⁽³⁾ وجوازاً⁽⁴⁾. واختلف فيما إذا دار الأمر بين حذف المبتدأ أو الخبر، فقليل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة اسمية وفعلية وظرفية، ولأن الحذف أليق بالإعجاز⁽⁵⁾، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة⁽⁶⁾.

وقد عرض الشارح لحذف المبتدأ عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **م** إن تُؤمَّلَ فخيرُ مأمولٍ، وإن تُرَجَّ فأكْرمُ مَرْجُوٌّ⁽⁷⁾. قال الشارح: **م** وخير: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فأنت خير مأمول⁽⁸⁾ **و** فوافقه على إعرابه المجلسي (ت 1111 هـ)⁽⁹⁾ في بحاره⁽¹⁰⁾ والخوئي (ت 1325 هـ)⁽¹¹⁾ في منهاجه⁽¹²⁾ ومغنيه في ظلاله⁽¹³⁾.

وحذف المبتدأ جائز إذا دل عليه دليل⁽¹⁴⁾ فنائب الفاعل المستتر في (تؤمل) تقديره: أنت هو المبتدأ المحذوف ذاته ومثله قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)⁽¹⁵⁾ وكما ترى فالحذف في الموضعين بعد فاء الجزاء وهو كثير⁽¹⁶⁾ ومستحسن هنا لدلالة ما قبله عليه. وقد يقال لم لا يكون (فخير) مبتدأ وخبره محذوف لأن فاء الجزاء حقها أن تدخل على المبتدأ ظاهراً ولاسيما أن (خير) مخصصة بالإضافة ثم قد اتصلت بها فاء الجزاء فساغ الابتداء بها نكرة؛ والجواب إن المقدر بدلالة ما قبله عليه معرفة وهي أولى أن تكون مبتدأ من نكرة مسوغة، ثم إن

(1) ظ: الخصائص: 360/2؛ اللمع في العربية: 30؛ المفصل: 44؛ شرح ابن عقيل: 244/1؛ شرح قطر الندى: 126-125.

(2) شرح ابن عقيل: 243/1.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 256-244/1؛ أوضح المسالك: 218/1 و219.

(4) ظ: مغني اللبيب: 822/1.

(5) ظ: الخصائص: 362/2.

(6) ظ: مغني اللبيب: 805/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 44/7.

(8) المصدر نفسه: 54/7.

(9) هو الشيخ محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الشهير بالمجلسي كان إماماً في الحديث له كتب كثيرة أهمها كتاب بحار الأنوار من 110 أجزاء، ت 1111 هـ.

(10) ظ: البحار: 157/54.

(11) هو الميرزا حبيب الله بن محمد بن هاشم الخوئي، درس في النجف الأشرف، وله كتب كثيرة منها، حاشية على القوانين، والجنة الواقية، ومنهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حمله إلى السلطان مظفر الدين شاه، ت 1325 هـ. ظ: مرآة الكتب، ثقة الإسلام التبريزي (ت 1330 هـ): 483.

(12) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 95/7.

(13) ظ في ظلال نهج البلاغة، الشيخ محمد جواد مغنية: 89/2.

(14) ظ: شرح ابن عقيل: 244/1.

(15) سورة فصلت: 46.

(16) ظ: مغني اللبيب: 822/1.

مذهب بعض العلماء أن المبتدأ هو الأعراف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر؛ فكيف به مع نكرة؟ وقد راجعت مسوغات الابتداء في بعض المصادر⁽¹⁾ فلم أجد نكرة ابتداء بها وخبرها معرفة، فيشترط عند الابتداء بالنكرة أن لا يكون خبرها معرفة⁽²⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: **μ** فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْضَحَ سَبِيلَ الْحَقِّ وَأَنَارَ طُرُقَهُ، فَشِقْوَةٌ لَّازِمَةٌ، أَوْ سَعَادَةٌ دَائِمَةٌ! ⁽³⁾ قال الشارح: **μ** (فشقوة لازمة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فغايتكم أو فجزاؤكم، أو فشأنكم⁽⁴⁾. لكن الخوئي أورد وجهين آخرين زيادة على قول الشارح فقد جوز أن تكون (شقوة وسعادة) مبتدأين محذوفي الخبر إذ هما موصوفتان فيجوز الابتداء بهما على الرغم من تنكيرهما فيكون التقدير: فشقوة لازمة لمن نكب عنها أو سعادة دائمة لمن سلكها وجوز أن يكونا فاعلين لفعل محذوف⁽⁵⁾. ورفض الشوشتري الرأي الأخير وبين أن تقدير الفعل للفاعل إنما يكون في مثل: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ⁽⁶⁾ ومثل: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ⁽⁷⁾ أي: مع وجود أداة مختصة بالأفعال دخلت على اسم لا في كل موضع، وأجاز الوجهين الآخرين وقال: إن شقوة في الإعراب كقوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) ⁽⁸⁾ إما مبتدأ يقدر له خبر أو خبر يقدر له مبتدأ⁽⁹⁾. ورجح محمد جواد مغنية الوجه الذي ذكره ابن أبي الحديد⁽¹⁰⁾، وهو الأرجح؛ لاستقامة المعنى به واتزانة وجماله، ثم أن الوجه الآخر خروج عن أصل الابتداء بالمعرفة إلى الابتداء بالنكرة فإذا اجتمع مع الخروج عن أصل الذكر إلى الحذف كان الوجه الأول أقرب لخروجه عن أصل واحد فقط.

ومما ذكره ابن أبي الحديد من حذف المبتدأ أيضا قول أمير المؤمنين □: **μ** مُقَسَّرًا جُمْلُهُ، وَمُبَيَّنًا غَوَامِضَهُ. بَيَّنَ مَأْخُذَ مِيثَاقِ عِلْمِهِ، وَمَوْسَعَ عَلَى الْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ، وَبَيَّنَ مُثَبَّتٍ فِي الْكِتَابِ قَرُصُهُ، وَمَعْلُومٍ فِي السُّنَّةِ نَسْخُهُ، وَوَاجِبٍ فِي السُّنَّةِ أَخْذُهُ، وَمُرَخَّصٍ فِي الْكِتَابِ تَرْكُهُ، وَبَيَّنَ وَاجِبَ بَوَاقِيهِ، وَزَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، وَمُبَايِنٌ بَيْنَ مَحَارِمِهِ، مِنْ كَبِيرٍ أَوْ عَدَ عَلَيْهِ نِيرَانَهُ، أَوْ صَغِيرٍ أَرَصَدَ لَهُ غُفْرَانَهُ، وَبَيَّنَ مَقْبُولٍ فِي أَذْنَاهُ، وَمَوْسَعَ فِي أَقْصَاهُ⁽¹¹⁾، إذ قال: **μ** (ومباين بين محارمه)، الواجب أن يكون (ومباين) بالرفع لا بالجر، فإنه ليس معطوفا على ما قبله، ألا ترى

(1) ظ: مغني اللبيب: 217/1-227؛ أوضح المسالك: 203/1-205.

(2) ظ: الأصول في النحو: 67/1.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 209/9.

(4) المصدر نفسه: 214/9.

(5) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 315/9.

(6) التوبة/6.

(7) الانشقاق/1.

(8) يوسف/18؛ ظ: المفصل: 46؛ إملاء ما من به الرحمن 50/2؛ مغني اللبيب: 725/1 و806 و826.

(9) ظ: بهج الصباغة: 172/12.

(10) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 415/2.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 117/1.

أن جميع ما قبله يستدعي الشيء وضده، أو الشيء ونقيضه؟ وقوله: (ومباين بين محارمه) لا نقيض ولا ضد له . لأنه ليس القرآن العزيز على قسمين: أحدهما مباين بين محارمه والآخر غير مباين، فإن ذلك لا يجوز فوجب رفع (مباين)، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف⁽¹⁾.

ووافقه على رأيه هذا جملة من الشراح منهم محمد عبده⁽²⁾ والشيخ محمد جواد مغنية⁽³⁾ والشوشنري⁽⁴⁾، في حين ذهب ابن ميثم (ت679هـ)⁽⁵⁾، إلى أن (مباين) عطف على المجرورات السابقة وأن في معنى الكلام وتقديره لطفاً لأن المحارم هي محال الحكم المسمى بالحرمة، فصار المعنى: وبين حكم مباين بين محالة⁽⁶⁾. وذهب إلى هذا الرأي أيضا الخوئي⁽⁷⁾، ورد على الشراح المعتزلي إعراب الرفع وتعليقاته فقال: إن أراد أن (بين) لا تضاف إلا إلى نقيضين أو ضدين فقد ورد أنها تضاف إلى شيء واحد يقوم مقام شيئين كما في قوله تعالى: (عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ)⁽⁸⁾ وإن أراد لزوم أن يكون لـ (مباين) ضد أو نقيض كسابقاته فما الذي أوجب ذلك وقد قال بعده (بين محارمه) إذ لم يذكر له ضد ولا نقيض؛ فإن قيل: المحارم ليس شيئاً واحداً بل بين أنها كبيرة وصغيرة فيجاب: بأن (المباين) ليس شيئاً واحداً شخصياً، بل هو مثل المحارم، يعني أن الحرمة المباينة بين المحارم تابعة في تعدد الأفراد. ثم رد عليه زعمه أن القرآن العزيز ليس على قسمين: مباين وغير مباين؛ فقال: إن الكتاب ليس منحصراً في المباين، بل فيه جدل، وقصص، ومثل، وأحكام، وترغيب وترهيب وغيرها؛ ثم احتج أيضاً بالسياق في تأييد رواية الجر⁽⁹⁾.

وقد ردّ الشوشنري رواية الجر ونسب قول ابن ميثم إلى التكلف الذي لا ينبغي أن يحمل معنى كلام أمير المؤمنين □ على مثله كما نسب تعليقات الخوئي إلى الخلط؛ بعد أن انتصر لرأي ابن أبي الحديد ورواية الرفع، ثم أبدى ظنه أنه وقع في الكلام تبدل وإن قوله: (مباين... الخ) كان بعد قوله: (وبين مقبول في أدناه)⁽¹⁰⁾.

ويبدو أن رواية الرفع أرجح وأيسر في الفهم وأقل تعسفاً في التقدير وأليق ببلاغة كلام أمير المؤمنين □. فالمقدر: والكتاب مباين بين محارمه فيستقيم الكلام ثم يعود إلى تقسيمه الأول تقسيم

(1) المصدر نفسه: 122/1.

(2) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 32/1.

(3) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 65/1.

(4) ظ: بهج الصباغة: 17/13.

(5) هوكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني الفيلسوف المحقق، تبادل العلم والإجازة مع الخواجة نصير الدين الطوسي، له كتب كثيرة، منها، شرح نهج البلاغة، المسمى مصباح السالكين، واختصره أيضاً في كتاب أصغر منه، ت679هـ، ظ: طرائف المقال، العلامة السيد علي أصغر الجابلق (ت1313هـ): 453-449/2.

(6) مصباح السالكين (الوسيط)، ابن ميثم البحراني: 82؛ بهج الصباغة: 17/13.

(7) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 177/2.

(8) سورة البقرة/68.

(9) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 177/2.

(10) ظ: بهج الصباغة: 17/13-18.

الأضداد والنقائض فيقول: (وبين مقبول في أدناه وموسع في أقصاه).

ومثله قول أمير المؤمنين: μ أدحضُ مسؤولَ حُجَّةٍ، وأقطعُ مُعْتَرٍّ مَعْرِهً⁽¹⁾. قال الشارح:

μ (أدحض مسؤول حجة) المبتدأ محذوف والحجة الداحضة الباطلة⁽²⁾.

وكلام أمير المؤمنين □ هذا قاله عند تلاوته: (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)⁽³⁾⁽⁴⁾ ولم يختلف شارحو النهج في هذا الموضع فالكيدري البيهقي⁽⁵⁾ قبل ابن أبي الحديد ذكر أن (أدحض) خبر مبتدأ محذوف أي هو أدحض والضمير عائد إلى المخاطب في الآية⁽⁶⁾، ولم يباينه ابن ميثم البحراني إلا أنه قال: التقدير: الإنسان عند سؤال ربه له ما غرك بربك الكريم أدحض مسؤول حجة⁽⁷⁾ وباقي الشراح كالخوئي ومحمد جواد مغنية في وجهه ومحمد أبو الفضل إبراهيم في وجهه⁽⁸⁾ اختاروا تقدير: هو أدحض مسؤول حجة ووافقوا الكيدري في تقديره، أما محمد عبده والشوشنري ومحمد أبو الفضل إبراهيم في وجه آخر ومغنية في وجه آخر أيضا فقد قدروا المبتدأ المحذوف كما قدره ابن ميثم: الإنسان أدحض مسؤول حجة⁽⁹⁾. ويبدو لي أن تقدير مبتدأ محذوف في هذه المسألة مما لا حياد عنه ويعضد هذا التقدير دلالة الآية الكريمة قبله عليه، أما تقدير: (الإنسان) أو الضمير (هو) العائد عليه فليس ثمة فرق ذو بال فالمعنى واحد فان قيل: الضمير أكثر اختصارا من تكرار اللفظ قيل: لما كان هذا مقدرا عن المحذوف فلا اختصار ولا إطناب.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ تجارةً مربحةً، يَسْرَهَا لَهُمْ رَبُّهُمْ⁽¹⁰⁾. قال الشارح: μ تجارة مربحة، أي تجارتهم تجارة مربحة، فحذف المبتدأ. وروى: (تجارة مربحة)، بالنصب على أنه مصدر محذوف الفعل⁽¹¹⁾. فنحن أمام روايتين ورواية الرفع هي المقدمة كما يبدو فقد قدمها الشارح في إعرابه وبها جاء كتابه، وكذلك قدمها الخوئي في

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 238/11.

(2) المصدر نفسه: 240/11.

(3) سورة الانفطار/6.

(4) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 238/11.

(5) الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي الشهير بقطب الدين الكيدري، عالم جليل له مؤلفات كثيرة، منها (حدايق الحقائق) في شرح نهج البلاغة، فرغ منه في سنة 576 هـ. ظ: الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم)، السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت1212 هـ): 242/3؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أغا بزرك الطهراني (ت1389 هـ): 46/18.

(6) ظ: حدايق الحقائق: 240/2.

(7) ظ: مصباح السالكين (الشرح الكبير): 77/4.

(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 271/14؛ في ظلال نهج البلاغة: 306/3؛ نهج البلاغة، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم: 45/2.

(9) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 476/1؛ بهج الصباغة: 186/12؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم:

45/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 306/3.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 133/10.

(11) المصدر نفسه: 142/10.

الإعراب ووافق الشارح فيه⁽¹⁾، واكتفى بها محمد جواد مغنية وأعرب في ضوئها ولم يختلف مع الشارح في الإعراب لكنه قال في تقدير المبتدأ المحذوف: أي تلك أو تجارتهم تجارة مربحة⁽²⁾.

أما رواية النصب فقد تبناها الراوندي والكيدري والمجلسي ولم يذكروا رواية الرفع، وذكروا وجوها في إعرابها منها البدلية من (راحة) قبلها أو النصب على المدح أو على الحال أو على تقدير فعل: اتجروا تجارة⁽³⁾، أو على المصدر إما لفعل محذوف كما ذهب إليه الشارح والخوئي، والكيدري⁽⁴⁾ في أحد الوجوه التي ذكرها، أو على المصدر ولكن من معنى الكلام السابق لأن معنى صبروا أياما قليلة أعقبهم راحة طويلة يدل على أنهم اتجروا بذلك⁽⁵⁾.

والذي نحن بصدده رواية الرفع والتي لم يختلف الشارح في إعرابها وان (تجارة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: تجارتهم تجارة مربحة، وهو رأي سديد لدلالة ما قبله عليه ودلالة لفظ التجارة في الخبر عليه أيضا، وهو المفهوم من السياق، وفيه من الجمال والاختصار وحسن الدلالة الذي أسهم الحذف في إبرازه الشيء الكثير. ولولا سياق الكلام وما فهم منه لأمكن أن تكون جملة (يسرها لهم) خبرا لـ(تجارة) ولاسيما أنها وصفت بـ(مربحة)، وصلحت للابتداء بها ولكن السياق يابأه فأصبحت جملة (يسرها لهم) صفة لـ(تجارة)، وتكون صفة بعد صفة.

ومثله قول أمير المؤمنين □: **فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالنُّورَ الْمُقْتَدَى بِهِ ذَلِكَ الْقُرْآنَ فَاسْتَنْطَقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلَكِنْ أَخْبَرُكُمْ عَنْهُ**⁽⁶⁾، قال الشارح: **فان قلت**: التوراة والإنجيل قبله، فكيف جعلهما بين يديه؟ قلت أحد جزأي الصلة محذوف وهو المبتدأ، والتقدير بتصديق الذي هو بين يديه وهو ضمير القرآن، أي بتصديق الذي القرآن بين يديه، وحذف أحد جزأي الصلة هاهنا كما حذفه في قوله تعالى: (ثَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا)⁽⁷⁾ في قراءة من جعله اسما مرفوعا⁽⁸⁾، وأيضا فان العرب تستعمل (بين يديه) بمعنى (قبل) قال تعالى: (بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ)⁽⁹⁾، أي قبله⁽¹⁰⁾ وعلى المعنى الأخير فلا مشكلة أي بتصديق القرآن الذي التوراة والإنجيل

(1) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 113/12.

(2) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 164/3.

(3) ظ: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت573هـ):

277/2؛ حدائق الحقائق: 133/2؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للمجلسي: 351/2.

(4) ظ: حدائق الحقائق: 133/2؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: 142/10؛ منهاج البراعة، الخوئي: 113/12؛

(5) ظ: حدائق الحقائق: 133/2.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 217/9؛ وظ: صفوة شروح نهج البلاغة: 369.

(7) سورة الأنعام/154.

(8) لم تذكرها كتب القراءات المشهورة كالسبعة، والحجة، والتيسير، وحرز الأمان، وأصول القراءات، وإتحاف فضلاء البشر ولكن ذكرها المفسرون ونسبوا إلى يحيى بن عمر: ظ: جامع البيان: 91/8؛ تفسير السمعاني:

158/2؛ الكشف: 77/2؛ التفسير الكبير: 4/14

(9) سورة سبأ: 46

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 217/9 و218

بين يديه (قبله) وإلى هذا المعنى ذهب ابن ميثم⁽¹⁾ والثعالبي⁽²⁾ والجلالان⁽³⁾ والشوشثري⁽⁴⁾ وفسره الزجاج بالبعث والنشور⁽⁵⁾ ليكون المعنى على رسله أي: بتصديق البعث الذي وراءه. فيما ذهب النسفي إلى أنه قيل لما قبل الشيء هو بين يديه لأن ما تأخر منه يكون وراءه وخلفه⁽⁶⁾ وأما الرأي الأول الذي ذهب إليه الشارح فقد أشار إليه النحاس⁽⁷⁾، وهو تقدير مبتدأ محذوف هو ضمير القرآن وهو مصدر الصلة. لكن الآية التي استشهد بها الشارح قد أشبهت ما نحن فيه من حذف صدر الصلة، واختلفت في أن صدر صلتها عائد ولا يجوز حذفه عند البصريين إلا إذا كان الموصول (أيا)، أو طالت الصلة وليس في الآية شيء منهما⁽⁸⁾، وذهب ابن مالك وابن عقيل إلى جوازه على قلّة⁽⁹⁾، وأجازوه الكوفيون على الإطلاق وقاسوا عليه⁽¹⁰⁾.

ومثله ما ذكره في بيان قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)⁽¹¹⁾. قال الشارح بعد أن رجح الوقوف على العلم، وقال ما الفائدة إذن من المتشابه إذا لم يفهمه المكلفون، وشبهه بخطاب العربي بالزنجية قال: **م** فإن قلت: فما الذي يكون موضع (يقولون) من الإعراب؟ قلت: يمكن أن يكون نصبا على أنه حال من الراسخين، ويمكن أن يكون كلاما مستأنفا، أي هؤلاء العالمون بالتأويل، يقولون آمنا به⁽¹²⁾. وقد اختلف المفسرون أشد الاختلاف في هذه الآية فمن وقف على كلمة (الله) مستأنفا الكلام بعده جاعلا الواو للاستئناف، قد حصر العلم بالمتشابه بالله تعالى والمتشابه عندهم مثل وقت قيام الساعة، وانقضاء مدة أجل محمد¹ وأمه، وما هو كائن وغير ذلك مما لا يعلمه إلا الله دون سواه⁽¹³⁾، وهو قول الأكثرين كابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وهو مذهب الكسائي والأخفش والفراء وأبي عبيد وغيرهم⁽¹⁴⁾ وهو قول

(1) ظ: مصباح السالكين (الوسيط): 133.

(2) ظ: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت875هـ): 493/2.

(3) ظ: تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: 177.

(4) ظ: بهج الصباغة: 73/13.

(5) ظ: زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ): 29/4.

(6) ظ: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت710هـ): 285/1.

(7) ظ: معاني القرآن، النحاس: 393/3.

(8) ظ: منحة الجليل في تحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد: 165/1.

(9) ظ: شرح ابن عقيل: 165-164/1.

(10) ظ: شرح ابن عقيل: 165/1؛ منحة الجليل: 165/1.

(11) سورة آل عمران/ 7.

(12) شرح نهج البلاغة: الشارح: 404/6.

(13) ظ: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر (ت310هـ):

248/3؛ مجمع البيان: 241/2.

(14) ظ: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ): 16/4.

الحنفية⁽¹⁾ وعليه مالك والطبري⁽²⁾ وذهب إليه أيضا الطباطبائي وقال: والمعنى أن الناس قسمان في الأخذ بكتاب الله: فمنهم من يتبع ما تشابه منه ومنهم من يقول إذا تشابه عليه شيء منه: آمنا به كل من عند ربنا وإنما اختلفا لاختلافهم من جهة زيغ القلب ورسوخ العلم. وقال أيضا: لو كان الواو للعطف وتشريك الراسخين في العلم بالتأويل كان أحقهم رسول الله وكان حق الكلام أن يقال: وما يعلم تأويله إلا الله ورسوله والراسخون في العلم⁽³⁾ وذهب إلى هذا الرأي السيد مير محمدي وقال: الراسخون يعلمون بالتأويل، لكن لا لأن آية آل عمران تدل على ذلك بنفسها بل لدلالة الروايات والأخبار⁽⁴⁾.

وأما الرأي الذي ذهب إليه الشارح فقد نسبته هو لابن عباس وهو أيضا قول الشافعية، ومعظم مفسري الشيعة⁽⁵⁾ ومكي⁽⁶⁾ ورد عليهم خصومهم إعرابهم (يقولون) حالا بأن العرب لا تضمّر الفعل والمفعول معا ولا تذكر حالا إلا مع ظهور الفعل ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: عبد الله راكبا بمعنى أقبل عبد الله راكبا⁽⁷⁾.

وأجابوا: بأن الفعل موجود وهو قوله (وما يعلم تأويله) ولكنه جاء الحال من المعطوف وهو قوله: (والراسخون) دون المعطوف عليه وهو قوله: (الله) وذلك جائز في العربية⁽⁸⁾.

وتخلصا من هذا الأشكال فقد ذكر الشارح في (يقولون) وجهين من الإعراب الأول: كونه حالا والثاني: كونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هؤلاء العالمون بالتأويل يقولون آمنا به. وفي هذا أيضا إشكال فما الدليل على أن هناك محذوفا وأن المحذوف تقديره: العالمون بالتأويل؛ لكن ظاهر الآية يقول بالاستئناف كما ذهب إليه السيد الطباطبائي وأن العلم بالتأويل مقصور على الله تعالى. وورود الاستثناء عليه جائز كما أن الآيات الدالة على انحصار علم الغيب عليه تعالى⁽⁹⁾ ورد عليها الاستثناء في قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)⁽¹⁰⁾.

وفي الاستئناف حمل على الظاهر والشائع في لغة العرب، وتجنب للتقدير وتيسير للإعراب وما ذكره الشارح من عدم الاستفادة من المتشابه مع عدم وجود من يفهمه لا يستقيم مع جواز

(1) ظ: الميزان في تفسير القرآن، العلامة محمد حسين الطباطبائي (ت1402هـ): 49/3.

(2) ظ: فتح القدير: 315/1.

(3) ظ: الميزان: 49/3.

(4) ظ: بحوث في تاريخ القرآن، أبو الفضل مير محمدي الزرندي: 263.

(5) ظ: الميزان: 49/3.

(6) ظ: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (ت437هـ): 149/1.

(7) ظ: الجامع لأحكام القرآن: 16/4.

(8) ظ: فتح القدير: 315/1.

(9) ظ: سورة الأعراف/188؛ يونس/20؛ الطور/41.

(10) سورة الجن/26.

الاستثناء عليه بالأحاديث والأخبار الواردة ومع تفسير المتشابه بعلم الساعة وأمر الروح وخروج الشمس من المغرب وغيرها.

المطلب الثاني: الخبر:

الخبر: μ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً⁽¹⁾ وعرفه ابن جني بأنه: μ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه⁽²⁾ وقال ابن هشام: μ هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف⁽³⁾ ويقصد بالوصف الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر على الشروط التي ذكرها النحاة، وهو المسند⁽⁴⁾ وهو المحمول عند المناطقة، وهو الوصف عند المتكلمين⁽⁵⁾، والخبر على إطلاقه هو خبر المبتدأ، فإذا قيدته بأنه خبر (كان) أو (إن) أو غير ذلك كان خبراً لتلك النواسخ وقد عرض الشارح لبعض موضوعات الخبر أصنفها على الوجه الآتي.

1: الخبر جملة طلبية:

يأتي الخبر جملة اسمية أو فعلية، ولكن ابن الأنباري وبعض الكوفيين قالوا: لا يصح أن تكون الجملة الطلبية خبراً؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، ونسبهم الرضي الاستراباذي إلى الوهم وقال: ليس المقصود بالخبر الذي لا يحتمل الصدق والكذب عند النحاة خبر المبتدأ، بل خبر المبتدأ هو المجرّد المسند⁽⁶⁾ المغاير للصفة المذكورة واستدل على جوازها بقوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ)⁽⁷⁾ واستدل آخرون بقول الشاعر:

وَجَدُ الْفَرَزْدَقَ أَتَعَسُ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِمَهُ الْجَنْدَلُ⁽⁸⁾

ويستدل له أيضاً باتفاق النحويين على جواز الرفع في نحو قولهم: أما زيد فاضربه⁽⁹⁾، واتفاقهم على جواز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة (نعم) وفاعلها وهي إنشائية⁽¹⁰⁾؛ لكن ابن هشام قال: هو خلاف القياس⁽¹¹⁾، وقال هو قليل⁽¹²⁾ وقد أعرب الشارح الجملة الطلبية خبراً عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ قَالَ اللَّهُ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَمُحَمَّدًا فَلَا

(1) الأصول في النحو: 139/1.

(2) اللمع في العربية: 26.

(3) أوضح المسالك: 194/1.

(4) ظ: الكتاب: 23/1؛ المقتضب: 126/4؛ أوضح المسالك: 83/2.

(5) ظ: المستقصى: 29؛ شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله

التفتازاني (ت792هـ): 142/1.

(6) ظ: شرح الرضي على الكافية: 237/1.

(7) سورة ص/60.

(8) البيت لرجل من بني عذرة يهجو الفرزدق، ظ: منحة الجليل: 203/1.

(9) ظ: شرح الرضي على الكافية: 237/1.

(10) ظ: منحة الجليل: 203/1.

(11) ظ: شرح قطر الندى: 193.

(12) ظ: مغني اللبيب: 496/1.

تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ⁽¹⁾، قال الشارح: **م**قوله: (فالله لا تشركوا به شيئاً) الرواية المشهورة (فالله) بالنصب، وكذلك (محمدًا) بتقدير فعل، لأن الوصية تستدعي الفعل بعدها، أي وحدوا الله، وقد روي بالرفع، وهو جائز على المبتدأ والخبر⁽²⁾؛ والإعراب كما ترى تبعاً للرواية لكن الراوندي ذكر الروایتين وقال: **م**والرفع أحسن⁽³⁾. وخالفه الخوئي الرأي فرجح النصب وذكر أن الرفع يستلزم كون الجملة الطلبية خبراً⁽⁴⁾؛ ولا أعرف علة ترجيح الراوندي للرفع إذ المعروف عند النحويين أن النصب في مثل هذه الحالة أرجح قال ابن مالك:

واختيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طلبٍ وبعد ما يلاؤه الفعلُ غلب⁽⁵⁾

فالاسم المشغول عنه (الله) تلاه فعل طلبي (لا تشركوا) فيجوز الرفع والنصب لكن النصب أرجح هنا، لأن الإخبار بالجملة الطلبية عند الجمهور خلاف الأصل لكونها لا تحتل الصدق والكذب⁽⁶⁾. وإن رده الرضي الاسترأباضي فيما تقدم⁽⁷⁾.

2: الخبر الظرف:

قد يأتي الخبر محذوفاً يدل عليه ظرف أو جار ومجرور متعلق به وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أم سلمة 9 لعائشة: **م**حتى تلقينه وأنت على تلك، أطوع ما تكونين لله إذا لزمته⁽⁸⁾ قال الشارح: **م**أي: على تلك الحال... قولها: (أطوع ما تكونين لله إذا لزمته) (أطوع) مبتدأ و(إذا لزمته): خبر المبتدأ، والضمير في (لزمته) راجع إلى العهد والأمر الذي أمرت به⁽⁹⁾. فر(إذا) ظرف زمان وتلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية وهي هنا متعلقة بمحذوف واجب الحذف، إما بمعنى (كائن) أو (مستقر) كما قرره الأخفش⁽¹⁰⁾ فهو من قبيل الإخبار بالمفرد⁽¹¹⁾، أو بمعنى (استقر، أو يستقر) كما عليه الأكثر⁽¹²⁾ وإما جواز الأمرين في التقدير كما عليه ابن مالك إذ قال:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرٍّ نلويْن معنى كائنٍ أو استقر⁽¹³⁾

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 116/9.

(2) المصدر نفسه: 120/9.

(3) منهاج البراعة، الراوندي: 76/2.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 114/9.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 525/1.

(6) ظ: شرح قطر الندى: 193.

(7) ظ: شرح الرضي على الكافية: 237/1.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 220/6.

(9) المصدر نفسه: 224/6.

(10) ظ: شرح ابن عقيل: 211/1.

(11) ظ: اللع في العربية 29؛ أوضح المسالك: 201/1.

(12) ظ: أسرار العربية: 83؛ مغني اللبيب: 83/1.

(13) ظ: شرح ابن عقيل: 209/1.

ودأب على هذا التقدير كثير من النحاة قبله وبعده بإباحة الأمرين⁽¹⁾. أما الكوفيون فلا يعلقون الظرف هنا بشيء وينصبونه على الخلاف لأنه ليس هو المبتدأ ولا كأنه هو⁽²⁾؛ وابن السراج يقول إن الإخبار بالظروف أو بالجار والمجرور قسم بذاته وليس من قبيل الجملة ولا المفرد⁽³⁾، وأما ابن مضاء فقد عد هذا من مفرزات قضية العامل وإنما هما اسمان مكون منهما كلام مركب بينهما نسبة وعد حرف الجر هو النسبة بين المبتدأ والمجرور بعده⁽⁴⁾. وهذا أيسر للفهم، وأبعد عن وعورة الفكر، وأهدى من ركوب التقدير عن الغيب فما هذا الكون العام الحتمي الذي حتم هذا التعسف وجر بالنحاة إلى هذا التكلف ثم أن المعربين في الغالب يكتفون بالإشارة إلى الظرف أو الجار والمجرور في مثل هذه الحالة بأنه خبر المبتدأ فحسب ولا يزيدون ذلك التفصيل الذي يزيد في المعنى ما ليس مقصودا.

3: تقديم الخبر:

رأي البصريين انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز⁽⁵⁾، وله مواضع لا يجوز أن يتقدم فيها ومواضع أخرى يجب تقديمه فيها ذكرها النحاة⁽⁶⁾. وعلل ابن جني جواز تقديمه على المبتدأ بأنه ليس مرفوعا به فحسب كما قال الأخفش بل بالابتداء والمبتدأ معا كما هو قول البصريين⁽⁷⁾ ولكن الأصل تقديم المبتدأ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير وقد ذكر الشارح تقديم الخبر ومنه:

تقديم الخبر جوازا: في قول أمير المؤمنين □: **مُسْكِينُ ابْنِ آدَمَ**⁽⁸⁾، إذ قال: **مُ** قد تقدم هاهنا خبر المبتدأ عليه، والتقدير: (ابن آدم مسكين)⁽⁹⁾.

ولم يختلف شراح النهج في إعراب هذا الكلام من سبق الشارح منهم⁽¹⁰⁾، ومن تأخر عنه⁽¹¹⁾، وعلل ابن ميثم تقديم الخبر هنا بأن ذكره أهم⁽¹²⁾، وتابعه الشوشتري وقال: انه في مقام بيان مسكنته فتقديم الخبر أهم، ثم ذكر أن تقديم الخبر للحصر لاختصاصه دون سائر الحيوانات

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: 243/1؛ شرح ابن عقيل: 211/1.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 243/1.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 211/1 ولم أجد هذا في كتابه الأصول.

(4) ظ: الرد على النحاة: 99.

(5) ظ: اللمع في العربية: 30؛ المفصل: 44؛ أسرار العربية: 81؛ الإنصاف: 65/1؛ اللباب: 142/1.

(6) ظ: الكتاب 2/ 128؛ الخصائص: 299/1؛ اللباب: 144-145؛ المفصل: 46-44؛ شرح قطر الندى: 124؛ شرح ابن عقيل: 227/1 وما بعدها.

(7) ظ: الخصائص: 385/2.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 62/20.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 62/20.

(10) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 437/3؛ حدائق الحقائق: 698/2.

(11) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 446/5؛ منهاج البراعة، الخوني: 498/21؛ بهج الصباغة: 337/11.

(12) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 446/5.

بمجموع هذه الصفات⁽¹⁾، ويقصد ما بعد هذا الكلام فانه □ قال: **μ** مِسْكِينُ ابْنُ آدَمَ: مَكْنُومُ الْأَجَلِ، مَكْنُونُ الْعِلَالِ، مَحْفُوظُ الْعَمَلِ، تَوَلَّمَةُ الْبَقَّةِ، وَتَقَلُّهُ الشَّرْقَةُ، وَتَنْتِنُهُ الْعَرَقَةُ⁽²⁾.

وهنا يشار إلى أمور:

الأول: من الواضح أن المبتدأ في الأصل معرفة فإذا وجدت المعرفة فلا ابتداء بالانكسار⁽³⁾ ف(ابن آدم) مبتدأ تقدم أو تأخر، ومسكين خبر في الحاليين أيضاً، فكان هذا المورد مما لا خلاف فيه بين الشراح.

الثاني: هذا المقام من موارد جواز تقديم الخبر وليس من موارد الوجوب ولذا التمسست إليه الدواعي⁽⁴⁾، فقل: للأهمية وقيل للحصر والتخصيص، والدلالة على الحصر بالتقديم بطريق الذوق السليم لا بالوضع اللغوي⁽⁵⁾، وهو ما اهتدى إليه الشوشترى كما تقدم والتقدير: ما ابن آدم إلا مسكين.

ومن المسائل التي يقدم الخبر فيها وجوباً التي ذكرها الشارح: قول أمير المؤمنين □: **μ** الله أَنْتُمْ! أَنْتَوَقْعُونَ إِمَاماً غَيْرِي يَطَأُ بِكُمْ الطَّرِيقَ⁽⁶⁾. قال الشارح: **μ** (الله أنتم الله)، الله في موضع رفع، لأنه خبر عن المبتدأ الذي هو (أنتم)، ومثله: الله در فلان! والله بلاد فلان! والله أبوك! واللام هاهنا فيها معنى التعجب، والمراد بقوله: (الله أنتم) الله سعيكم، أو الله علمكم، كما قالوا: (الله درك!) أي عملك، فحذف المضاف وأقيم الضمير المنفصل المضاف إليه مقامه. فإن قلت: أفجأت هذه اللام بمعنى التعجب في غير لفظ (الله)؟ قلت: لا، كما أن تاء القسم لم تأت إلا في اسم الله تعالى⁽⁷⁾. وهذه الصيغة من صيغ التعجب غير المبوبة بباب، ذكر هذا العكبري وابن ميثم⁽⁸⁾ وذهب بعضهم إلى أنها في هذا الموضع جاءت للذم وقد تأتي للمدح⁽⁹⁾؛ وقال السيوطي في مثل هذا: أنه دال على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير فلو أخر (الله) لم يفهم منه معنى التعجب فهو من أسباب تقديم الخبر وجوباً⁽¹⁰⁾.

ومن تقديم الخبر وجوباً أيضاً قول أمير المؤمنين □: **μ** فَعَلَى مُبْلِلِ أَجْسَامِ الْمُلُوكِ، وَسَالِبِ

(1) ظ: بهج الصباغة: 337/11.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 62/20.

(3) ظ: الأصول في النحو: 67/1.

(4) ظ: جواهر البلاغة في المعاني والبيان: السيد أحمد الهاشمي: 144.

(5) ظ: المصدر نفسه: 182.

(6) شرح نهج البلاغة الشارح: 67/10؛ ظ: صفوة شروح نهج البلاغة: 434.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 70/10.

(8) ظ: اللباب: 365/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 377/3.

(9) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 183/2؛ توضيح نهج البلاغة: السيد محمد الحسيني الشيرازي: 84/3.

(10) ظ: همع الهوامع: 388/1.

نُفُوسَ الْجَبَابِرَةِ... إِنْخَاصُهُمْ جَمِيعاً إِلَى مَوْقِفِ الْعَرَضِ وَالْحِسَابِ⁽¹⁾. قال الشارح:
μ (إشخاصهم) مرفوع بالابتداء وخبره الجار والمجرور المقدم، وهو قوله: (فعلى مبلبل أجسام
الملوك)^{v(2)}. ولم أجد خلافاً بين شراح نهج البلاغة في هذا الإعراب فقد تضافروا عليه⁽³⁾.

وهو من مواضع تقديم الخبر وجوباً وذلك لوجود ضمير في المبتدأ عائد على ملابس الخبر⁽⁴⁾
فالهاء في (إشخاصهم) تعود على الملوك والجبابرة والفراغة.. وغيرهم، الملابس للخبر
ف(الملوك) مضاف إليه (أجسام) وهو بدوره مضاف إليه (مبلبل) المجرور بحرف الجر المتعلق
بالمقدر: كائن أو استقر على ما تعارفه النحاة⁽⁵⁾.

أما اتفاق الشراح على هذا الإعراب فقد اهتموا إليه بدلالة السياق، على الرغم من التباعد بين
الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر بمقدار تسع وعشرين كلمة تقريباً، فالاسناد بين والدلالة واضحة
والإعراب في ضوء ذلك لازم على هذه الكيفية.

4: تعدد الخبر:

قد يجيء الخبر متعدد فيأتي المبتدأ وله خبران أو أكثر⁽⁶⁾ على خلاف الأصل إذ الأصل أن
يخبر عن المبتدأ بخبر واحد⁽⁷⁾، ومنعه ابن عصفور مطلقاً، ومنعه أبو علي مختلفاً بالإفراد أو
الجملة⁽⁸⁾ وقسمه بعضهم على قسمين⁽⁹⁾: متعدد بالعطف ومتعدد بغير العطف، وهو المقصود
بالتعدد هنا، وقسم هذا الأخير على⁽¹⁰⁾:

أولاً: متعدد باللفظ والمعنى نحو: (وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)⁽¹¹⁾
وقدر بعضهم لكل خبر منها مبتدأ آخر وأدعى بعضهم أنه جامع للصفتين⁽¹²⁾.

ثانياً: متعدد في اللفظ وهو في المعنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض وهو جائز عند الجميع
لكن الرضي الاسترأبادي وابن هشام قالوا: هذا ليس تعدداً⁽¹³⁾ إذ الخبر واحد وقد ذهب الشارح إلى

(1) شرح نهج البلاغة الشارح: 28/14.

(2) المصدر نفسه: 30/14.

(3) ظ: نهج البلاغة: محمد عبده: 5/2؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 131/2؛ توضيح نهج البلاغة:
432/3؛ في ظلال نهج البلاغة: 383/3؛ صفوة شروح نهج البلاغة: 591.

(4) ظ: شرح ابن عقيل: 241/1.

(5) ظ: الألفية في النحو، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ): 13.

(6) ظ: المفصل: 46؛ شرح الرضي على الكافية: 263/1؛ أوضح المسالك: 228/1؛ شرح قطر الندى: 124.

(7) ظ: شرح قطر الندى: 124.

(8) ظ: مغني اللبيب: 43/2.

(9) ظ: شرح الرضي على الكافية: 263/1؛ همع الهوامع: 401/1؛ في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي
المخزومي: 151-152.

(10) ظ: شرح ابن عقيل: 257/1؛ همع الهوامع: 402/1؛ منحة الجليل: 257/1.

(11) سورة البروج: 14 و15.

(12) ظ: همع الهوامع: 402/1.

(13) ظ: شرح الرضي على الكافية: 263/1؛ شرح قطر الندى: 164.

جواز تعدد الخبر .

فما ذكره من تعدد الخبر قول أمير المؤمنين □: **μ** وَأَنْتَ مِنْ وَرَاءَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَلِيُّ الْأَعْطَاءِ وَالْمَنْعِ⁽¹⁾. قال الشارح: **μ** وولى مرفوع بأنه خبر المبتدأ ويكون خبرا بعد خبر ويجوز أن يكون (ولي) هو الخبر ويكون (من وراء ذلك) جملة مركبة من جار ومجرور منصوبة الموضع لانه حال⁽²⁾. وذهب الخوئي إلى الوجه الأول الذي ذكره الشارح وهو أن يكون (من وراء) خبر (أنت)، و(ولي) خبرا ثانيا، وجوز أيضا وجهها آخر وهو أن يكون (ولي) هو الخبر كما ذكر الشارح في الوجه الثاني من إعرابه ولكن جعل (من وراء) متعلقا بـ(ولي) متقدما عليه للتوسع فيكون لغوا⁽³⁾. وإلى هذا الرأي ذهب الشوشتري⁽⁴⁾ ومحمد جواد مغنية⁽⁵⁾.

وهناك من لم يجز تعدد الخبر إلا إذا كان الخبران أو الأكثر في معنى خبر واحد، مثل: هذا طوَّ حامض⁽⁶⁾ ومنهم من لم يجزه إلا إذا كان الخبران من جنس واحد، كأن يكونا مفردين أو جملتين⁽⁷⁾ كما تقدم. ولا ينطبق شرط المجموعة الأولى من العلماء على هذا الكلام فليس هذان الخبران في معنى خبر واحد وأيضا لا ينطبق شرط المجموعة الثانية أيضا، فالخبر الأول جار ومجرور والثاني مفرد لكن ابن مالك وآخرون جوزوا تعدد الخبر من دون هذين الشرطين⁽⁸⁾ وعليه رأي الشارح - لما اتضح من إعرابه - وغيره من شراح النهج أيضا. قد يقدر متعلق الجار والمجرور مفردا. فيوافق المجموعة الثانية بـ(ولي)، وهو ظرف لغو كما قال الخوئي⁽⁹⁾.

وأما قول الشارح: يكون (من وراء ذلك) جملة مركبة من جار ومجرور منصوبة الموضع على الحال فربما يقصد أن للجار والمجرور متعلقا محذوفاً، والمتعلق فعل، وهذه الجملة الفعلية حالية، والعامل فيها (ولي) المتأخر عنها لفظاً. وإن صح فهمي لمراد الشارح ففيه من التكلف ما لا يخفى.

5- حذف الخبر:

يحذف الخبر جوازا أو وجوبا⁽¹⁰⁾ وعقد له سيبويه بابا أسماه: **μ** باب من الابتداء يضم فيه ما

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 255/11.

(2) المصدر نفسه: 256/11.

(3) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 309/14.

(4) ظ: بهج الصباغة: 18/7.

(5) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 235/3.

(6) ظ: مغني اللبيب: 43/2؛ شرح ابن عقيل: 257/1.

(7) ظ: شرح ابن عقيل: 260/1؛

(8) ظ: الألفية في النحو: 15؛ شرح ابن عقيل: 256/1.

(9) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 309/14.

(10) ظ: الأصول في النحو: 63/1؛ الخصائص: 362/2؛ اللمع في العربية: 30؛ المفصل: 46-44؛ أوضح المسالك: 227-220/1؛ شرح قطر الندى: 125-126.

يبني على الابتداء⁽¹⁾.

فمن موارد حذف الخبر وجوبا التي عرض لها الشارح قوله عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **وَوَكَّدَتْ فِيهِ فَنَرَاتُ عِلَلٌ، أَنَسَ مَا كَانَ بِصِحَّتِهِ**⁽²⁾ قال الشارح: **وَأَنَسَ مَا كَانَ بِصِحَّتِهِ** منصوب على الحال وقال الراوندي في الشرح هذا من باب (أخطب ما يكون الأمير قائما) ثم ذكر أن العامل في الحال (فترات) قال تقديره (فترات أنس ما كان) وما ذكره الراوندي فاسد فانه ليس هذا من باب (أخطب ما يكون الأمير قائما) لان ذلك حال سد مسد خبر المبتدأ وليس هاهنا مبتدأ⁽³⁾، وباب (أخطب ما يكون الأمير قائما) من مواضع حذف الخبر وجوبا لأن حالا سدت مسد خبر المبتدأ المضاف إلى مصدر مؤول⁽⁴⁾، ومثله مما أضيف إلى المصدر الصريح: (أكثر شربي السويق ملتوتا)⁽⁵⁾، و(أتم تبيني الحق منوطا بالحكم)⁽⁶⁾ ويقدر بـ(أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما) أي وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت (ما) المصدرية عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو (إذا) وتبعها (كان) التامة وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت إذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة، إذا نصبت اليوم لأن الزمان لا يكون محلا للزمان⁽⁷⁾. فـ(إذا كان) هنا ظرف زمان نائب عن الخبر و(كان) تامة و(قائما) حال من فاعلها ولا يمكن أن تكون (كان) الناقصة لأن (قائما) لم تقع في مثل هذا إلا نكرة وخبر كان يجوز أن يكون معرفة، وإن الغرض من كان الناقصة تعيين زمان الخبر فإذا حذفت لم يبق على زمانه دليل⁽⁸⁾. وقد أعرض شراح نهج البلاغة عن الإشارة إلى تخطئة الراوندي في نسبته هذا الموضع من كلام أمير المؤمنين □ إلى باب (أخطب ما يكون الأمير قائما)، ولو كان للراوندي وجه من الصحة في هذه النسبة لبادر شراح نهج البلاغة وجلهم من الشيعة إلى إثباته أو التأول له⁽⁹⁾ لأنه على مذهبهم وعقيدتهم لكن الشبه بين المقامين في وجود (كان) التامة بعد (ما) المصدرية الزمانية⁽¹⁰⁾، بعد اسم تفضيل فيتشابه التقدير لكن اسم التفضيل هنا (أنس) وهو منصوب على الحال وفي المثال (أخطب) وهو

(1) الكتاب: 129/2.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 152/11.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 165/11؛ ظ: منهاج البراعة، للراوندي: 375/2.

(4) ظ: المقتضب: 252/3.

(5) ظ: الأصول في النحو: 360/2؛ اللباب: 126/1.

(6) الألفية في النحو: 15.

(7) ظ: الأصول في النحو: 360/2؛ مغني اللبيب: 128/1؛ أوضح المسالك: 27/1.

(8) ظ: اللباب: 146/1.

(9) ظ: حقائق الحقائق: 226/2؛ مصباح السالكين (الكبير): 64/4؛ منهاج البراعة، الخوئي: 14/236؛ نهج

البلاغة، محمد عبده: 471/1؛ توضيح نهج البلاغة: 362/3؛ في ظلال نهج البلاغة: 295/3.

(10) وقيل أنها نكرة في كلام أمير المؤمنين □ نكرة موصوفة أو بمعنى الزمان، ظ: مصباح السالكين (الكبير): 4/64؛ منهاج البراعة، الخوئي: 236/14؛ في ظلال نهج البلاغة: 295/3.

مبتدأ فلا وجه ولا تشابه في الإعراب.

ومن موارد حذف الخبر وجوبا أيضا: قول أمير المؤمنين □ μ وَأَيْمُ اللَّهِ لَتَجِدَنَّ بَنِي أُمِّيَّةٍ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءٍ بَعْدِي⁽¹⁾. قال الشارح: μ (وأيم الله)، وأصله: وأيمن الله، واختلف النحويون في هذه الكلمة فعند الأكثرين منهم أن ألفها ألف وصل، وأن (أيمن) اسم وضع للقسم هكذا بألف وصل، وبضم الميم والنون، قالوا: ولم يأت في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وتدخل عليها اللام لتأكيد الابتدء، فتقول: ليمن الله فتذهب الألف، قال الشاعر:

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نشدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيُؤْمِنُ اللَّهُ ما نَدْرِي⁽²⁾

وهذا الاسم مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير ليمن الله قسمي، فإذا خاطبت قلت (ليمنك)... وربما حذفوا الياء، فقالوا (أم الله) وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة، فقالوا (مُ الله) وقد يكسرونها لما صارت حرفا شبهوها بالياء، وربما قالوا (مُنُ الله) بضم الميم والنون: و(من الله) بكسرها: (ومن الله) بفتحهما وذهب أبو عبيد وابن كيسان وابن درستويه⁽³⁾ إلى أن (أيمن) جمع يمين، والألف همزة قطع، وإنما خفت وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال... ثم حذفوا منه النون كما حذفوا في قوله (لم يكن) فقالوا: (لم يك) ν ⁽⁴⁾ وهذا من الموضوعات التي عد النحاة حذف الخبر واجبا فيها⁽⁵⁾ لأن المبتدأ نص في اليمين قال ابن مالك:

وبعد لولا غالبا حذفُ الخبرِ حتمٌ وفي نصٍّ يمينٌ ذا استقر⁽⁶⁾

وقيل: لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا فيجوز أن يكون مبتدأ⁽⁷⁾ والتقدير: (قسمي يمين الله) بخلاف (لعمرك) فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا، لدخول لام الابتدء عليه⁽⁸⁾ والصحيح انه يجب حذف الخبر إن أعربت (أيمن) مبتدأ ولا يجوز ذكره وهو وجه لم يقل أحد بجواز ذكر الخبر معه⁽⁹⁾، أما الخوئي فقد بين أن اشتقاقه عند البصريين من اليمين وهمزته همزة وصل وأما الكوفيون فهمزته عندهم همزة قطع لأنه جمع يمين وأشار إلى انه التزم رفعه⁽¹⁰⁾ ولم يبين هل ارتفع مبتدأ أم خبرا؟ لكن محمد جواد مغنية قال: μ (أيمن الله) مبتدأ، والخبر محذوف أي

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 44/7

(2) ظ: الأصول في النحو: 44/1؛ لسان العرب: 462/3

(3) ظ: لسان العرب: 463/13؛ تاج العروس: 306/36

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 55-54/7

(5) ظ: أوضح المسالك: 224/1؛ شرح ابن عقيل: 253-252/1؛ منحة الجليل: 253-252/1

(6) الألفية في النحو: 14

(7) ظ: مغني اللبيب: 127/1 ونسبه لابن عصفور

(8) ظ: شرح ابن عقيل: 253/1

(9) ظ: منحة الخليل: 253-252/1

(10) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 141/3

قسمي⁽¹⁾ v. والظاهر أن جعله مبتدأ وتقدير خبر محذوف أرجح لأن المبتدأ نص في اليمين أولاً ولأن جواب القسم عوض عن الخبر المحذوف فلا يجوز ذكره لأنه لا يصح الجمع بين العوض والمعوض منه ثانياً⁽²⁾. ثم أن الأصل في اليمين أقسم وأحلف إلا أن الفعل حذف لدلالة الجواب عليه⁽³⁾ وهل يصح أقسم وأحلف في الجملة الاسمية إلا أن يكون خبراً.

وقد حذف الخبر جوازا في: قول أمير المؤمنين □: **مُأَلَا حُرٌّ يَدْعُ هَذِهِ التَّمَاظَةَ لِأَهْلِهَا؟** v⁽⁴⁾ قال الشارح: **مُ(ألا حر)**، مبتدأ، وخبره محذوف أي في الوجود⁽⁵⁾.

لم أجد من يخالف الشارح في إعرابه، بل طابقه الخوئي حتى في ألفاظه⁽⁶⁾، والحقيقة أن المعنى يحتاج إلى تقدير محذوف وهو كما قدره الشارح، وإذ لم يشر غالبية الشراح إلى هذا الإعراب واكتفوا بتقدير المعنى: ألا يوجد شخص حر⁽⁷⁾، أو ألا يوجد منكم من يترك هذه الدنيا⁽⁸⁾، وكأنهم قدروا المحذوف فعلاً مبنياً للمجهول وكلمة (حر) المرفوعة إما نائباً عن الفاعل أو صفة لنائب عن الفاعل محذوف أيضاً، والظاهر أن المعنى ينسجم مع هذا التقدير أيضاً إذ المعنى واحد، وتقدير خبر محذوف أولى وأيسر من تقدير فعل قبل مرفوع، فهو كثير في الاستعمال، وإنما يقدر الفعل قبل المرفوع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين⁽⁹⁾.

ومثله قول الإمام علي □: مِ كُنْ فِي الْفِتْنَةِ كَابْنِ اللَّبُونِ، لَا ظَهْرٌ فَيُرْكَبُ، وَلَا ضَرْعٌ فَيُحْلَبُ v⁽¹⁰⁾ قال الشارح: **مِ** وفي الكلام محذوف تقديره: (له)، وهو يستحق الرفع، لأنه خبر المبتدأ، مثل قولك: لا إله إلا الله، تقديره (لنا)، أو (في الوجود) v⁽¹¹⁾، وقد اتفق شراح النهج على أن هناك خبراً محذوفاً لكنهم اختلفوا في أمرين:

الأمر الأول: هل الخبر المحذوف خبر (ظهر) بجعله مبتدأ، أم هو خبر (لا) كونها عاملة عمل ليس على مذهب الحجازيين؟ فقد ذهب إلى الأول الراوندي، والكيدري البيهقي، والشارح كما تقدم وابن ميثم؛ وذهب إلى الثاني الخوئي، ومحمد جواد مغنية⁽¹²⁾.

(1) في ظلال نهج البلاغة: 119/1.

(2) ظ: منحة الجليل: 253/1.

(3) ظ: اللباب: 373/1.

(4) شرح نهج البلاغة الشارح: 173/20.

(5) المصدر نفسه: 173/20.

(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 524/21.

(7) ظ: توضيح نهج البلاغة: 476/4.

(8) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 409/2.

(9) ظ: شرح ابن عقيل: 474/1.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 82/18.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 83/18.

(12) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 368/3؛ حقائق الحقائق: 599/2؛ مصباح السالكين (الكبير): 238/5؛ منهاج البراعة، الخوئي: 7/21؛ في ظلال نهج البلاغة: 213/4.

والأمر الثاني: اختلفوا في تقدير الخبر، فذهب الراوندي والكيدري البيهقي والشارح، وابن ميثم، والخوئي إلى أن المقدر: (له)⁽¹⁾ وقد قال الخوئي: إن ذلك متعين لأن الجملة الحالية لـ(ابن اللبون) والهاء في (له) هي الرابط⁽²⁾.

وذهب قوم كما قال الخوئي إلى أن المقدر: (موجود). فيما ذهب محمد جواد مغنية إلى أن المقدر: (لا ظهر صالحا للركوب، ولا ضرع صالحا للحليب)⁽³⁾.

والظاهر أن إعمال (لا) عمل ليس وإن كان قليلا⁽⁴⁾ ومن مختصات الحجازيين⁽⁵⁾، لكنه جار على المحذوف كما هو جار على الظاهر كما هو شأن (ما) الحجازية، فغالبا ما يكون خبرها مجرورا بالباء ولكنهم يعربونه خبرا في محل نصب على الرغم من أن ظهوره منصوبا قليل ولم يرد في القرآن الكريم إلا مرتين فقط⁽⁶⁾. فالأولى إذن أن يعرب خبرا لـ(لا) وأن يكون محله النصب، لا الرفع كما ذهب إليه الشارح. وإن تقدير الخبر بـ(له) أولى لحاجة الجملة الحالية إلى رابط وهو رأي الشارح وأوجبه الخوئي كما تقدم، أما ما ذهب إليه مغنية فانه ربما جعل (ظهر) بمعنى جمل إذ قد يعبر عن الجمل وغيره من المركوبات بـ(الظهر)⁽⁷⁾ لذلك أخبر عنه بـ(صالحا للركوب) و(صالحا للحليب) وغيره قدر الظهر على حقيقته والضرع كذلك فاحتاجوا إلى أن يقدروا: (له) وهو الأولى لأن الكلام ظاهر في الحقيقة ولا قرينة تصرفه إلى ما صرفه إليه مغنية، ولو جعلت (لا) مهملة و(ظهر) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، و(ظهر) على معناها المجازي المتقدم وكذلك (ضرع) لاستقام المعنى على أجمل صورة.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ وَنَاطِرُ قَلْبِ الْأَيْبِ بِهِ يُبْصِرُ أَمَدَهُ، وَيَعْرِفُ غَوْرَهُ وَنَجْدَهُ. دَاعِ دَعَا، وَرَاعَ رَعَى، فَاسْتَجِيبُوا لِلدَّاعِي، وَاتَّبِعُوا الرَّاعِي⁽⁸⁾. قال الشارح: μ موضع (داع) رفع، لأنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: (في الوجود داع دعا، وراع رعى)⁽⁹⁾. وذهب الخوئي إلى أن (داع) مرفوع تقديرا وهو خبر (ناظر) المتقدم⁽¹⁰⁾ كأنه جعل جملة (به يبصر) صفة لـ(ناظر) أو صلة لموصول محذوف ولم أجد من يؤيده أو يذهب مذهبه فالراوندي قبله قال: μ (وناظر قلب)

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 3/ 368 ؛ مصباح السالكين (الكبير): 238/5؛ منهاج البراعة، الخوئي: 7/21.

(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 7/21.

(3) ظ: ظلال نهج البلاغة: 213/4.

(4) ظ: الكتاب: 296-295/2.

(5) ظ: المصدر نفسه: 59-57/1.

(6) قوله تعالى: { مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ } سورة المجادلة: 2؛ وقوله: { مَا هَذَا بَشَرًا } سورة يوسف: 31.

(7) ظ: الصحاح: 730/2؛ أساس البلاغة: 405.

(8) شرح نهج البلاغة الشارح: 164/9.

(9) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

(10) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 235/9.

مبتدأ وخبره (يبصر أمده) ⁽¹⁾ وكذلك أعربها محمد جواد مغنية وذكر في إعراب (داع) وجهين: الأول: انه مبتدأ محذوف الخبر وقدره بـ(هنا داع) والثاني: أن يكون فاعلا لفعل محذوف أي جاءكم داع ⁽²⁾، وطبعا الخلاف في هذه المسألة تبعا للتفسير فالشارح قال: إنه يعني بالداعي رسول الله ﷺ وبالراعي نفسه ⁽³⁾ وبناء عليه فالجملة مستأنفة والكلام قبلها تام، أما الخوئي فقد ربط بينهما واسند (داع) إلى (ناظر قلب اللبيب) وهو ممكن، لكن الراجح أن يكون الكلام مستأنفا لأنه قال بعدها: (استجيبوا للداعي واتبعوا الراعي)؛ فهل الداعي والراعي ناظر قلب اللبيب أم هما شيء آخر هو ما فصله الشارح؟ وهو الغالب على الظن والأقرب إلى المعنى المفيد والرأي السديد.

أما تقدير خبر محذوف فهو الأولى ولا سيما أنه قد قدره (في الوجود) أو موجود وهو مما لا يضيف إلى المعنى شيئا خاصا إذ هو كون عام، والسكوت عنه لأن السامع يفهمه من سياق الكلام. أما تقدير الفعل فهو وارد أيضا لكن مغنيه قيده بـ(جاءكم) وهو مما لا دليل عليه، ثم كما ترى قد قدر معه مفعوله مضطرا وهو أيضا قيد آخر للكلام لا دليل عليه بهذا التحديد.

ومثله قوله: μ : μ إذ لا سماء ذات أبراج، ولا حُجب ذات إرتاج ⁽⁴⁾ قال الشارح μ وارتفع (سماء) لأنه مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره (في الوجود) ⁽⁵⁾.

وذكر الخوئي وجها آخر وهو أن (لا) بمعنى ليس، و(سماء) أسمها وخبرها محذوف على الأعمال كما هو مذهب الحجازيين ثم رجح هذا الرأي بعد أن ذكر الوجه الذي ذكره الشارح أيضا ⁽⁶⁾، وذكر الوجهين محمد جواد مغنية ولم يفاضل بينهما ⁽⁷⁾.

والوجه الذي ذكره الشارح هو على لغة تميم في الإهمال ⁽⁸⁾، ولغة تميم في هذا أقيس لأن (لا) حرف غير مختص ⁽⁹⁾ فحقه أن لا يعمل، ثم إن (لا) لم تأت بمعنى ليس إلا على الأقل في لغة العرب ⁽¹⁰⁾، وإن ظهر الرفع على (سماء) فممكن حمله على أصل الابتداء، إذ الخبر محذوف لا دلالة فيه على النصب أو الرفع، وعمل الناسخ إذ لم يظهر لفظا ولم يكن ظهوره بالأكثر فليس بملوم من جعل الإعراب على أصل الابتداء والخبر، وهو ما ذهب إليه الشارح، لكن استعمالات

(1) منهاج البراعة، الراوندي: 93/2.

(2) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 387/2.

(3) ظ: شرح نهج البلاغة الشارح: 164/9.

(4) المصدر نفسه: 392/6.

(5) المصدر نفسه: 393/6.

(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 393/6.

(7) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 453/1.

(8) ظ: شرح شذور الذهب: 258.

(9) ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلي العلاني (ت761هـ): 58؛ سر صناعة

الإعراب: 129/1؛ مغني اللبيب: 576/1؛ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 78.

(10) ظ: الكتاب: 304/2؛ المفصل: 52.

(لا) تؤكد عملها في أكثر من موضع وشكل، وما تقدم من القول في شأن (ما) الحجازية، إذ غالبا ما يكون خبرها مجرورا بالباء ولكنهم يعربونه خبرا في محل نصب على الرغم من أن ظهوره منصوبا قليل ولم يرد في القرآن الكريم إلا مرتين فقط؛ فالأولى أن تكون (لا) مثلها ويكون الخبر لها في محل نصب فهما متشابهتان في هذا المورد.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ أَكَلَّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ؟⁽¹⁾ قال الشارح: μ ومن رواه (أكل) ذلك) بالرفع أجاز في (كراهية) الرفع والنصب، أما الرفع فإنه يجعل (كل) مبتدأ، وكراهية خبره، وأما النصب فيجعلها مفعولا له كما قلنا في الرواية الأولى، ويجعل خبر المبتدأ محذوفاً، وتقديره: أكل هذا مفعول! أو تفعله كراهية للموت! ν ⁽²⁾ وفي هذا المورد الرواية هي التي تحكم فقد روي (أكل) و(كراهية) كلتاها بالنصب، وروي (أكل) بالرفع فجاءت (كراهية) بعده بروايتين بالرفع خبرا لـ(كل) وبالنصب فاحتيج إلى تقدير خبر محذوف.

وهكذا تعامل معها الشراح فأعربوا وفق كل رواية بما يناسبها من الإعراب ولم أجد اختلافا ذا بال⁽³⁾ لكن ابن ميثم البحراني ذكر أن (كراهية) بالنصب على المفعول وسد مسد الخبر⁽⁴⁾ ولم أتبين مقصوده في هذا فكيف يسد المفعول مسد الخبر؟ وهل يقصد بإطلاقه كلمة المفعول، المفعول به؟ كما هو الشائع عند إطلاقه أم يقصد المفعول لأجله؟ كما هو إعرابه بالفعل. ثم أتساءل هل في رفع كراهية خروج عن معنى التعليل الواضح من معناه؟ أم هو على شاكلة نهاره صائم، وليله قائم ولكن بإسناد العلة إلى المعلول.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 12/4.

(2) المصدر نفسه: 12/4.

(3) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 176/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 327/4.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 145/3.

المبحث الثاني: نواسخ الابتداء

نواسخ الابتداء من الموضوعات التي تتصل بالمبتدأ والخبر، إذ تدخل عليهما محدثة تغييرا في إعرابهما، وعادة ما يدرسها النحاة بعد موضوع المبتدأ والخبر فاتبعت هذا المنهج في هذه الدراسة وقسمتها على أفعال وحروف وعلى الوجه الآتي:

المطلب الأول: الأفعال الناسخة:

1: كان وأخواتها:

وقد أفرد لها سيبويه بابا سماه μ باب الفعل الذي يتعدى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد⁽¹⁾ وأخوات (كان) صار، وأصبح، وليس، وبات، وأمسى، وظل، وأضحى، وما دام، وما برح، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما أشبه ذلك مما يجئ عبارة عن الزمان فقط، فهي مخالفة للفعل الحقيقي الذي يدل على حدث وزمان، وتدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول⁽²⁾، وذهب بعضهم إلى أنها ليست أفعالا بل حروفا لأنها لا تدل على المصدر والصحيح أنها أفعال لأنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواؤه وتاء التانيث الساكنة، وهي أيضا تتصرف تصرف الأفعال ولا تدل على المصدر لأنها أفعال لفظية⁽³⁾، ومن خصائص هذه الأفعال، أنها قد يأتي بعضها تاما، وقد يجعل فيها ضمير الشأن⁽⁴⁾، وقد ذكر الشارح من مباحث (كان) وأخواتها:

أ: كان بمعنى مازال:

وتأتي (كان) بمعنى (ما زال) فتبقى ناقصة وتحتاج إلى خبر يكون تاما لها⁽⁵⁾ وقد عرض له الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَمَنْ الْعَجَبُ بَعَثُهُمْ إِلَيَّ أَنْ أُبْرِزَ لِلطَّعَانِ! وَأَنْ أَصْبِرَ لِلْجِلَادِ! هَبْلَثُهُمُ الْهَبُولُ! لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَهْدَدُ بِالْحَرْبِ، وَلَا أَرْهَبُ بِالضَّرْبِ! ν ⁽⁶⁾. قال الشارح: μ ، معناه: ما زلت لا أهدد بالحرب، والواو زائدة. وهذه كلمة فصيحة كثيرا ما تستعملها العرب. وقد ورد في القرآن العزيز (كان) بمعنى (ما زال) في قوله: (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)⁽⁷⁾ ونحو ذلك من الآي، معنى ذلك: لم يزل الله عليما حكيمًا⁽⁸⁾ ووردت العبارة نفسها في كلام أمير المؤمنين

(1) الكتاب: 45/1.

(2) ظ: الأصول في النحو: 82/1؛ اللمع في العربية: 36؛ اللباب: 107/1؛ شرح شذور الذهب: 239.

(3) ظ: أسرار العربية: 130-131؛ اللباب: 164/1.

(4) ظ: أسرار العربية: 131-134.

(5) ظ: جامع البيان: 333/30.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 303/1.

(7) سورة النساء: 17.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 305/1.

□: في خطبة أخرى إذ قال: **μ** قَدْ كُنْتُ وَمَا أَهْدَدُ بِالْحَرْبِ، وَلَا أَرْهَبُ بِالضَّرْبِ⁽¹⁾ فقال الشارح: **μ** كان هاهنا تامة، والواو واو الحال، أي خلقت ووجدت وأنا بهذه الصفة، كما تقول: خلقتي الله وأنا شجاع. ويجوز أن تكون الواو زائدة، وتكون (كان) ناقصة، وخبرها (ما أهدد)، كما في المثل: (لقد كنت وما أخشى بالذئب). فإن قلت: إذا كانت ناقصة، لزم أن تكون الآن بخلاف ما مضى، فيكون الآن يهدد ويرهب. قلت: لا يلزم ذلك، لان (كان) الناقصة للماضي من حيث هو ماض، وليس يشترط في ذلك أن يكون منقطعاً، بل قد يكون دائماً، كقوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً)⁽²⁾ وينبغي أن ينظر في أمور:

الأول: لا فرق بين كلام أمير المؤمنين □ في الموضعين فهو متطابق في اللفظ والمعنى، وإن أورد الشارح للموضع الأول وجهاً واحداً من الإعراب وللموضع الثاني وجهين ثانيهما موافق لرأيه في الموضع الأول ولعله لم يترجح عنده أحدهما، ويؤيد ذلك أنه اكتفى في الموضع الأول باعتباره (كان) بمعنى (ما زال)، وفي الموضع الثاني ابتداءً باعتبارها تامة ثم جوز أن تكون بمعنى (ما زال)، فاكتفاه به في موضع البدء بغيره في آخر دليل على عدم رجحان أحد الوجهين عنده. الثاني: الآية الكريمة التي استشهد بها الشارح: (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً)⁽⁴⁾ وإن كان الراجح أن (كان) فيها بمعنى ما زال⁽⁵⁾ فقد قيل أن الإخبار من الله تعالى في الماضي والمستقبل واحد لأنه عنده معلوم⁽⁶⁾.

الثالث: المثل الذي استشهد به الشارح: (كنت وما أخشى بالذئب) استشهد به على أن (كان) ناقصة، وعد عبد القاهر الجرجاني (كان) فيه تامة⁽⁷⁾، والراجح فيه أن (كان) الناقصة بمعناها الأصلي أي الماضي المنقطع، لأن المثل كما يقول الأصمعي: أصله أن الرجل يطول عمره فيخرف إلى أن يخوف بمجيء الذئب، وقد قاله القباث بن أشيم الكناني، وهو شيخ قد خرف وخوفوه بالذئب مراراً وفي أحد لحظات عودة عقله قال هذا المثل⁽⁸⁾، وهذا المعنى يؤكد أن (كان) بمعناها الأصلي، فاستشهد الشارح به غير مناسب، لأنه خلص إلى أن (كان) بمعنى ما زال، فإن كان استشهاده به لمجرد أنها ناقصة فصحيح وهو المظنون فيه وقد استشهد به البيهقي الخراساني

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 3/10.

(2) سورة النساء: 17.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 4/10.

(4) سورة النساء: 17.

(5) ظ: جامع البيان: 282/4؛ معاني القرآن، النحاس: 33/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 113/2؛ البرهان في

علوم القرآن: 127-125/4؛ تفسير أبي السعود: 563/5.

(6) ظ: معاني القرآن، النحاس: 33/4.

(7) ظ: دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ): 164-165.

(8) ظ: مجمع الأمثال: 180/2.

أيضا من دون ذكر إعراب⁽¹⁾.

الرابع: عند استقرار آراء شراح النهج يتلخص من إعرابهم ثلاثة وجوه .

أولها: أن (كان) الناقصة بمعناها الأصلي وهو ما يستشف من ضرب البيهقي الخراساني المثل المتقدم⁽²⁾ ومن كلام الراوندي إذ قال: **لقد كنت غير جبان في الحروب قبل هذا**⁽³⁾ ومن قول الشيرازي⁽⁴⁾: **أي كنت سابقا يخشى بطشي**⁽⁵⁾، وقد يفهم من كلام الشارح أيضا بضربه المثل المنصرم.

ثانيها: ما ذهب إليه ابن ميثم، وأحد الشراح، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جواد مغنية⁽⁶⁾، والشارح في الوجه الأول من الموضع الثاني كما تقدم من أن (كان) تامة ويترتب عليه كون الواو للحال والجملة بعده حالا .

ثالثها: أن (كان) بمعنى (ما زال) في دلالتها على دوام اتصاف المسند إليه بالمسند، ويترتب عليه وعلى الرأي الأول كون الواو زائدة والجملة بعده خبر كان.

ولكل من هذه الآراء وجه من الصحة مبني على وجه من الحسن، ولكن الرأي الأول أقرب للصواب وحمل على الشائع، وأخذ بالظاهر، وجري على الحقيقة فالإمام **يخبر عن ماضيه، بان أعداءه في ما سبق لا يهددونه بالحرب والطعان لأنهم يعرفون شجاعته، أما أعداؤه في حينها فبعثوا إليه كما يقول: أن يبرز للطعان وأن يصبر للجلاد، وهم في الموضع الأول معاوية ومن تبعه، وفي الموضع الثاني طلحة والزبير فهم قد فعلوها وهددوه، ولم يكن قبلها يهدد، فالمثل ينطبق على هذا الموضع بان ذلك الشيخ لم يكن يخوف بالذنب والآن هم يخوفونه به.**

ب: كان بمعنى (صار):

وتأتي كان بمعنى (صار) ومنه قوله تعالى: **(فَكَانَ مِنَ الْمُعْرِقِينَ)**⁽⁷⁾ وقوله تعالى: **(فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا)**⁽⁸⁾⁽⁹⁾، وقول الشاعر:

بَنِيَّاهَ قَفَرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قُطَا الْحَزَنُ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبُوضُّهَا⁽¹⁰⁾

(1) ظ: معارج نهج البلاغة: 110.

(2) ظ: المصدر نفسه: 110.

(3) منهاج البراعة، الراوندي: 189/1.

(4) هو السيد محمد الحسيني الشيرازي تجاوزت مؤلفاته 1300 كتاب، ومنها: توضيح نهج البلاغة، في 4 مجلدات، وهو عالم معاصر ت1422هـ.ظ: رؤى عن نهضة الحسين، تأليفه: الغلاف.

(5) ظ: توضيح نهج البلاغة: 128/1.

(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 359/1 و345/3؛ شرح نهج البلاغة/ من علماء (ق8هـ): 273؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: 412/1؛ في ظلال نهج البلاغة: 517/2.

(7) سورة هود/43.

(8) سورة الواقعة/6.

(9) ظ: أسرار العربية: 134؛ شرح قطر الندى: 134.

(10) ظ: المفصل: 351-352؛ أسرار العربية: 134.

ذكر الشارح (كان) بهذا المعنى عند شرحه قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)⁽¹⁾ قال الشارح: **و**وقال قوم: إنه كان من الملائكة بدلالة هذه الآية، لكن الله مسخه حيث خالف الأمر، فهو بعد المسخ خارج عن الملائكة، وقد كان قبل ذلك ملكا، قالوا: ومعنى قوله: (كان من الجن) أي من خزان الجنة. وروى ذلك عن ابن عباس، قالوا: ويحمل على معناه أنه صار من الجن، فيكون (كان) بمعنى (صار) كقوله تعالى (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)⁽²⁾: أي من صار، لأنها لو كانت (كان) على حقيقتها، لوجب ألا يكلم بعضهم بعضا، لأنهم كانوا صبيانا في المهد **و**⁽³⁾.

ذكر الشارح عدة آراء في إبليس أهو من الملائكة أم من الجن؟ ولم يتبين رأيا وإن كان ذيل الآراء بقوله: **و**وقال معظم أصحابنا: إن إبليس ليس من الملائكة، ولا كان منها، وإنما استثناه الله تعالى منهم، لأنه كان مأمورا بالسجود معهم، فهو مستثنى من عموم المأمورين بالسجود لا من خصوص الملائكة **و**⁽⁴⁾. فيستشف منه أنه رأي هو رأي وجيه روي عن أئمة أهل البيت **□** وعن الحسن البصري وقاله الشيخ المفيد⁽⁵⁾ وقدمه العكبري⁽⁶⁾ على غيره وتبناه صاحب الميزان⁽⁷⁾. أما الرأي بان (كان) بمعنى صار فقد ذكره الطوسي⁽⁸⁾ وابن الجوزي⁽⁹⁾ والقرطبي⁽¹⁰⁾ والشوكاني⁽¹¹⁾ ولم يتبينه منهم أحد، وفيه:

أولا: أن الاستثناء المنقطع موجود ولا ضير فيه، ثم إن المناسبة في استثنائه كونه من المأمورين بالسجود واستثنى منهم لا من خصوص الملائكة.

ثانيا: إن (كان) تحمل على معناها ولا تصرف عنه إلا بدليل قوي، والحمل على الظاهر مع عدم وجود القرينة على غيره هو المأخوذ به عند العلماء.

ثالثا: إن كان لا بد من معنى آخر لـ(كان) فهي بمعنى مازال أولى لأنه من جنس الجن من قبل ومن بعد، وإن كان الرأي أنها على معناها وهذه الدلالات الأخرى تستشف من مقتضيات السياق لا من (كان) بالتحديد.

(1) سورة الكهف/50.

(2) سورة مريم/29.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 435/6.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) ظ: مجمع البيان الطبرسي: 162/1.

(6) ظ: إملأ ما من به الرحمن: 104/2.

(7) ظ: الميزان: 162/1.

(8) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 56/7.

(9) ظ: زاد المسير: 52/1.

(10) ظ: الجامع لأحكام القرآن: 296/1.

(11) ظ: فتح القدير: 66/1.

ج: كان التامة:

قال سيبويه: μ وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه⁽¹⁾ وتأتي (كان) تامة بمعنى ثبت كان الله ولا شيء معه. وبمعنى حدث: نحو: إذا كان الشتاء فأدقنوني، وبمعنى حضر: نحو: {وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٌ} ⁽²⁾ وبمعنى وقع: ما شاء الله كان⁽³⁾، وبمعنى وجد⁽⁴⁾؛ وكان التامة تكفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر ومما عرض له الشارح في هذا الموضوع قول أمير المؤمنين □: μ كَائِنْ لَا عَنْ حَدَثٍ، مَوْجُودٌ لَا عَنْ عَدَمٍ⁽⁵⁾ قال الشارح μ (كائن) وإن كان في الاصطلاح العرفي مقولا على ما ينزه الباري عنه فمراده به المفهوم اللغوي، وهو اسم فاعل من (كان) بمعنى وجد: كأنه قال: موجود غير محدث⁽⁶⁾، وأطبق شراح النهج على أن (كائن) هنا من كان التامة لا الناقصة⁽⁷⁾ لأن كان الناقصة تدل على الزمان وحده وتحتاج في الدلالة على الحدث إلى خبر يتم به. ولما كان مفهوم (كائن): ماله كون، وكان ذلك الشيء هو ذات الله تعالى المقدسة عن الزمن استحالة وصفه بالكون الدال على الزمان. واحتترز بقوله (لا عن حدث) من أن يدل كونه على الحدث وهو المسبوقية بالعدم أيضا⁽⁸⁾؛ وهذا من المباحث العقائدية والكلامية فقد اتفقوا على تنزيه الإله تعالى عن الزمان فاقتضى أن يجعلوا (كان) تامة. ولكن (كان) التامة دالة على الزمان⁽⁹⁾ أيضا فهي فعل كسائر الأفعال دال بصيغته على الزمان والحدث، إذا دلت الناقصة على الزمان فحسب، ويصرفها عن الدلالة على الزمان استعمالها مع لفظ الجلالة فهي قرينة حالية تصرفها عن الدلالة على الزمان ناقصة كانت أو تامة.

فيقال إن (كائن) هنا من كان التامة وفيه ضمير مستتر هو مرفوعه، ولا دليل من السياق على خبر محذوف، فتتعين أن تكون تامة، وليست دلالة الزمان هي الموجب لهذا كما تقدم. والجدير بالذكر أن الشارح قال بأنها بمعنى وجد ولم يعلل ذلك كما علله بعض الشارحين فيما ذكرناه.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتَيْتِي⁽¹⁰⁾ قال الشارح: μ فتكون (كان) هاهنا تامة، أي إذا حدث ووجد، وتقول: إذا كان غدا فأنتي فيكون النصب باعتبار آخر، أي إذا كان

(1) الكتاب: 46/1.

(2) سورة البقرة: 280.

(3) ظ: الكتاب: 46/1؛ الأصول في النحو: 91/1؛ القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ):

1585؛ تاج العروس: 325/9.

(4) ظ: أسرار العربية: 132.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 78/1.

(6) المصدر نفسه: 78/1.

(7) ظ: حقائق الحقائق: 125/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 127/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 344/1؛ توضيح

نهج البلاغة: 16/1.

(8) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 127/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 344/1.

(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 127/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 342/1.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 154/19.

الزمان غدا، أي موصوفا بأنه من الغد، ومن النحويين من يقدره: إذا كان الكون غداً، لأن الفعل يدل على المصدر، والكون هو التجدد والحدوث وقائل هذا القول يرجحه على القول الآخر، لأن الفاعل عندهم لا يحذف إلا إذا كان في الكلام دليل عليه⁽¹⁾. ومن تعرض لإعراب هذا الكلام كالخوئي والشوشتری قطع بأن (كان) هاهنا تامة، ورد الشوشتری احتمال الشارح أن تكون (كان) ناقصة بأنها لا اسم لها هنا ولا خبر⁽²⁾. والظاهر أن هذا هو الراجح فـ(كان) بمعنى حدث أو وجد أو حلَّ و(غدٌ) فاعلها والمعنى واضح بيّن والتعبير جميل ليّن، أما الرأي الثاني الذي حاول أن يخرج به الشارح بجعل (غدا) منصوباً خبراً لـ(كان) بوصفها ناقصة ثم طفق يقدر الاسم المحذوف فقدره بـ(الزمان) ثم قال: يقدره بعض النحويين بـ(الكون) لأن الفعل يدل عليه لكونه مصدراً و(الزمان) لا دليل عليه، فاخترار هؤلاء النحويين تقدير محذوف يدل عليه الفعل والعدول عن غيره مما لا دليل عليه، ولكن الأولى مع إمكان أن تكون (كان) تامة وإن يكون (غدٌ) فاعلها وشيوع مثل هذا الاستعمال أن نعدل عن تقدير المحذوف إلى عدم التقدير ثم الظاهر من كلام الشارح أن الرواية (غدٌ) بالرفع، ولعل قوله: (وتقول إذا كان غدا) أن هذا ممكن أو وارد مثله وتأويله هكذا وهذا مما لا حاجة له.

د: كان الزائدة:

وقد تزايد كان مؤكدة للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب، وتفيد التوكيد تقول مررت برجل كان قائم أي مررت برجل قائم وتقول: زيد كان قائم قال الشاعر:

سُرَّاهُ بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب

أي على المسومة العراب وألغى (كان)⁽³⁾، وتزايد (كان) بين الشيئين المتلازمين، ولا تنقاس إلا بين (ما) وفعل التعجب⁽⁴⁾ وقال الرضي الاسترأباضي إن (كان) المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الحدوث المطلق، ونقل عن السيرافي قوله: إن فاعلها: مصدرها، أي كان الكون وقال عنه: هذا هوس إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت⁽⁵⁾ وتعرض الشارح لـ(كان) الزائدة في قول أمير المؤمنين □: مَا كُنْتُ تَصْنَعُ بِسَعَةِ هَذِهِ الدَّارِ فِي الدُّنْيَا⁽⁶⁾، قال الشارح: μ(كنت) هاهنا زائدة مثل قوله تعالى: (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)⁽⁷⁾⁽⁸⁾. من تعرض لإعراب هذا الكلام من

(1) المصدر نفسه: 154/19.

(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 351/21؛ بهج الصباغة: 362/6.

(3) ظ: اللمع في العربية: 38؛ شرح الرضي على الكافية: 190/4.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 191/4؛ شرح ابن عقيل: 289/1.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية: 192/4.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 32/11.

(7) سورة مريم/29.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 33/11.

شرح النهج كالخوئي ومحمد جواد مغنية وافقوا الشارح في إعرابه هذا وشاطروه الرأي⁽¹⁾.
ويلاحظ أمور:

الأول: (كان) الزائدة هنا وقعت بين المفعول به المتقدم والفعل لأن (تصنع) لم يستوف مفعوله ولذلك فر (ما) مفعول به لا مبتدأ كما أعربه محمد جواد مغنية⁽²⁾، وقد وجدت العلماء شرطوا لزيادتها أن تكون ماضيه إلا ما شذ، وأن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والصلة والموصول، والصفة والموصوف، ولم يذكروا ورودها بين الفعل ومفعوله، ولم يمثلوا له⁽³⁾، ولكن التلازم بين الفعل والمفعول موجود، ولذلك يجوز أن تقع (كان) الزائدة بينهما، والأمر مبني على السماع، وإنما ينقاس زيادة كان بين (ما) وفعل التعجب فحسب⁽⁴⁾.

الثاني: قول الشارح: **μ**(كنت) هاهنا زائدة v يعني أن (كان) زائدة مع ضميرها المرفوع بها وهو التاء وهو موافق لرأي سيبويه الذي عزاه إلى الخليل في قول الفرزدق:
كيف إذا رأيت ديار قوم وحيران لنا كانوا كرام⁽⁵⁾

(كان) فيه زائدة⁽⁶⁾، مع كونها رافعة للضمير الذي هو الواو، ورده ابن هشام⁽⁷⁾ متبعا للمبرد، بأنها تزداد مفردة لا اسم لها ولا خبر⁽⁸⁾، وإن (كان) في البيت ناقصة و(لنا) خبرها والواو اسمها، وإن ذلك تبعاً لرأي الجمهور بأن الزائد لا يعمل شيئاً⁽⁹⁾ وقال العكبري: ولا يظهر ضمير فاعلها لأن الضمير يرجع إلى مذكور فيلزم أن يكون لها اسم وإذا كان لها اسم كان لها خبر ورد البيت⁽¹⁰⁾ كما رده ابن هشام، ولكن ممن قال بزيادتها في هذا البيت أبو البركات الأنباري ومحمد محيي عبد الحميد⁽¹¹⁾ وقاسوا زيادتها على إسناد ظن إلى الفاعل على الرغم من إلغائها عند توسطها أو تأخرها مثل (زيد ظننت عالم)⁽¹²⁾ وهذا الكلام أرجح من سابقه وعليه لا مانع من كون (كنت) في كلام أمير المؤمنين □ هاهنا زائدة كما ذهب إليه الشارح وغيره ممن تبعه.
الثالث: الآية التي استشهد بها الشارح: (كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)⁽¹³⁾ غير مسلم عند

(1) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 122/13، في ظلال نهج البلاغة: 239/3.

(2) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 239/3.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 292-288/1؛ أوضح المسالك: 255/1؛ شرح قطر الندى: 138.

(4) ظ: شرح ابن عقيل: 292-288/1.

(5) ديوان الفرزدق: 290/2؛ وظ: خزنة الأدب: 299/9.

(6) ظ: الكتاب: 153/2؛ أسرار العربية: 133؛ مغني اللبيب: 378/1؛ أوضح المسالك: 258/1؛ اللباب: 172/1؛ منحة الجليل: 290/1.

(7) ظ: مغني اللبيب: 378/1؛ أوضح المسالك: 258/1.

(8) ظ: المقتضب: 117/4؛ منحة الجليل: 290/1.

(9) ظ: مغني اللبيب: 378/1؛ أوضح المسالك: 255/1.

(10) ظ: اللباب: 172/1.

(11) ظ: أسرار العربية: 133؛ منحة الجليل: 290/1.

(12) ظ: مغني اللبيب: 387/1؛ منحة الجليل: 290/1.

(13) سورة مريم/29.

المفسرين زيادة (كان) فيها، وإن رجحه جماعة منهم ⁽¹⁾ فقد رجح آخرون أن (كان) فيها تامة بمعنى وجد وحدث ⁽²⁾، وقال آخرون بأنها بمعنى صار ⁽³⁾، وقال غيرهم إنها بمعنى مازال ⁽⁴⁾ وقيل الإخبار من الله في الماضي والمستقبل واحد ⁽⁵⁾، ولكن الشارح ركن إلى الرأي القائل بزيادتها في الآية ثم استشهد به على زيادتها في كلام أمير المؤمنين □ وهو الراجح والمفهوم من السياق فهي مثل قول الفرزدق المتقدم.

هـ: اسم كان ضمير مستتر:

ويضم اسم (كان) كإضمار الفاعل ⁽⁶⁾ وذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **م** قَمَا كَانَ إِلَّا أَنْ خَارَتْ أَرْضُهُمْ بِالْخَسْفَةِ خَوَارِ السَّكَّةِ الْمُحَمَّاةِ فِي الْأَرْضِ الْخَوَّارَةِ ⁽⁷⁾. قال الشارح: **م** واسم (كان) مضمرة فيها، أي ما كان الانتقام منهم إلا كذا ⁽⁸⁾، وجعل الخوئي لـ(كان) هاهنا وجهين من الإعراب أحدهما ما ذكره الشارح من أن (كان) ناقصة واسمها مضمرة فيها. والثاني: أن (كان) تامة بمعنى وقع ⁽⁹⁾، واكتفى محمد جواد مغنية بالوجه الذي ذكره الشارح من أن (كان) ناقصة، واسمها مضمرة فيها، والمصدر من (أن) والفعل خبرها وقدر الكلام بقوله: فما كان عذابهم إلا خوار أرضهم ⁽¹⁰⁾.

وعلى الوجه الثاني الذي ذكره الخوئي يكون المصدر من (أن) وما بعدها فاعل (كان) التامة. والظاهر أنها الناقصة، وإن تقدير اسمها بـ(الانتقام) أو (العذاب) مناسب للمعنى، ويفهم من السياق، ولقائل أن يقول إن المقدر ضمير الشأن أي فما كان الأمر إلا أن خارت أرضهم، ولعله أظهر لانسجام الكلام وصيرورته أجمل.

و: تقدم خبر (كان) عليها:

قول أمير المؤمنين □: **م** وَالنَّاظِرُ بِالْقَلْبِ الْعَامِلُ، بِالْبَصَرِ يَكُونُ مُبْتَدَأً عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ: أَعْمَلُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَهُ؟ ⁽¹¹⁾.

قال الشارح: **م** وروى: (أن العالم بالبصر) أي بالبصيرة، فيكون هو وقوله: (فالنّاظر بالقلب)،

(1) ظ: تفسير البيضاوي: 13/4؛ إملاء ما من به الرحمن: 113/2؛ تفسير أبي السعود: 263/5.

(2) ظ: أسرار العربية: 132؛ تفسير أبي السعود: 263/5.

(3) ظ: أسرار العربية: 134؛ إملاء ما من به الرحمن: 113/2.

(4) ظ: معاني القرآن، النحاس: 32/2؛ تفسير أبي السعود: 263/5.

(5) ظ: معاني القرآن، النحاس: 33/2.

(6) ظ: الأصول في النحو: 86/1؛ سر صناعة الإعراب: 289/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 262/10.

(8) المصدر نفسه: 262/10.

(9) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 383/12.

(10) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 214/3.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 175/9.

سواء، وإنما قاله تأكيدا، وعلى هذا الوجه لا يحتاج إلى تفسير وتأويل، فأما الرواية المشهورة فالوجه في تفسيرها أن يكون قوله: (فالناظر) مبتدأ و(العامل) صفة له، وقوله: (بالبصر) يكون مبتدأ عمله) جملة مركبة من مبتدأ وخبر، موضعها رفع لأنها خبر المبتدأ الذي هو (فالناظر) وهذه الجملة المذكورة قد دخلت عليها (كان) فالجار والمجرور وهو الكلمة الأولى منها منصوبة الموضع، لأنها خبر (كان)، ويكون قوله فيما بعد: (أن يعلم) منصوب الموضع، لأنه بدل من (البصر) الذي هو خبر (يكون). والمراد بالبصر هاهنا البصيرة، فيصير تقدير الكلام: فالناظر بقلبه، العامل بجوارحه يكون مبتدأ عمله بالفكر والبصيرة، بأن يعلم أعمله له أم عليه! ⁽¹⁾ ولم يوافقه شارحو النهج في أن (بالبصر) خبر (يكون) متقدم عليه بل قال الشوشثري: μ (بالبصر) متعلق بالعامل مثل القلب بالناظر و(مبتدأ) منصوب خبر (يكون)، و(أن يعلم) في موضع الرفع اسمه، وتقدير الكلام الذي ينظر بالقلب والذي يعمل بالبصيرة يكون علمه بكيفية عمله مبتدأ عمله؛ وذهب محمد جواد مغنية إلى أن اسم (يكون) مبتدأ وخبرها (أن يعلم) ⁽²⁾.

وما يفهم من كلام المجلسي أيضا: أن (بالبصر) متعلق بـ(العامل) وبهذا فلا يكون خبرا لـ(يكون) ⁽³⁾. وهنا ينبغي النظر في أمرين:

الأول: لئن كان تقديم الجار والمجرور على (كان) جائزا، فالحال يفيد تعلق (بالبصر) بـ(العامل) كما تعلق (القلب) بـ(الناظر) ليستقيم اللفظ بجرسه ووزنه كما عليه كلام أمير المؤمنين □: في الغالب، وإلا تطلب أن يكون هناك وقف على (العامل) ليفهم المعنى من المتكلم، ثم إن المعنى يستقيم مع جعل (البصر) متعلقا بـ(العامل)، فأى ضمير أن يكون المعنى: فالناظر بعمق العامل بموجب بصيرته وسببها يكون مبتدأ عمله علمه بكيفية عمله، بل المعنى أليق وأوضح كما أن اللفظ أكثر اتزاناً، وأدل بيانا فلا أدري ما الذي يخشاه الشارح من هذا التعلق مع أن الباء من معانيها السببية ⁽⁴⁾.

الثاني: جعل (أن يعلم) اسما لـ(يكون) و(مبتدأ) خبرا لها كما ذهب إليه الشوشثري ⁽⁵⁾ أولى لأن (أن، وأن) المقدرتين بمصدر بحكم الضمير، لأنه لا يوصف، كما أن الضمير لا يوصف، والإخبار بالضمير عما دونه في التعريف ضعيف ⁽⁶⁾ ولهذا قرأ السبعة {مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ

(1) المصدر نفسه: 177/9.

(2) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 153/2.

(3) ظ: البحار: 601/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 83/2.

(4) ظ: الباب: 361/1؛ مغني اللبيب: 103/1؛ همع الهوامع: 417/2؛ المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين: 169.

(5) ظ: بهج الصباغة: 399/3.

(6) ظ: مغني اللبيب: 453/2.

قَالُوا { (1) وَفَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ } (2).

ز: توسط خبر كان:

قول الإمام علي □ : μ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَانَ أَكْبَرُ مَكِيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ الْقَوْمَ سُبَّتَهُ (3). قال الشارح: μ ويجوز رفع (أكبر) ونصبه، فإذا رفعت فهو الاسم، وإن نصبت فهو الخبر (4) وهو في هذا مجوز لوجهين من الإعراب غير مفاضل بينهما. لكن الراوندي: رجع نصب (أكبر) وجعل المصدر المؤول في محل رفع اسما لـ (كان) اقتداء بالآية الكريمة: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) (5)، لكنه استدرك فقال: وعلى عكس هذا حسن أيضاً، وأشار إلى قراءة هذه الآية برفع (البر) (6). وتابعه الكيدري البيهقي على أن نصب (أكبر) أحسن (7)، وهنا ينبغي النظر في أمور:

الأول: الآية الكريمة التي رجع بموجبها الراوندي نصب (أكبر)، لم ينصب (البر) فيها إلا حمزة، وحفص عن عاصم، فقط ورفع الباقر (8)، والعمل بقراءة الاكثرين أولى ثم أن اسم (ليس) بمنزلة الفاعل وخبرها بمنزلة المفعول وتقديم الفاعل هو الأصل (9)، وقد عدّ الطوسي القراءة برفع (البر) أجود (10).

الثاني: الآية الكريمة جاءت بـ (ليس) وكلام أمير المؤمنين بـ (كان)، ومنع الكوفيون وغيرهم تقديم خبر (ليس) على اسمها، وإن كان الغالبية يجوزونه، ولا معترض على تقدم خبر (كان) على أسمها (11)، وهذا يؤيد جواز نصب (أكبر) على الإطلاق ووجود من يمنع نصب (البر) في الآية.

الثالث: ما ذهب إليه الراوندي وتابعه عليه الكيدري البيهقي من أن الأحسن نصب (أكبر) (12) حسن لأن العلماء حكموا لـ (أن) وأنّ) المقدرتين بمصدر معروف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة (مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (13) و (وَمَا كَانَ

(1) سورة الجاثية: 25 وهذه هي قراءة السبعة وقرأ الحسن بالرفع ظ: إتحاف فضلاء البشر: 502/1

(2) سورة العنكبوت: 24 وهي قراءة السبعة ظ: الحجة في القراءات السبع 137

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 280/6؛ ظ: الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ): 151/1.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 281/6.

(5) سورة البقرة: 177.

(6) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 355/1.

(7) ظ: حدائق الحقائق: 406/1

(8) ظ: كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت334هـ): 176 ؛

التبيان في تفسير القرآن: 94/2؛ زاد المسير: 161/1؛ إملاء ما من به الرحمن: 77/1.

(9) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 77/1.

(10) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 94/2.

(11) ظ: شرح الرضي على الكافية: 201/4؛ شرح ابن عقيل: 273/1.

(12) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 355/1؛ حدائق الحقائق: 406/1.

(13) سورة الجاثية: 25 وهذه هي قراءة السبعة وقرأ الحسن بالرفع ظ: إتحاف فضلاء البشر: 502/1.

جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا⁽¹⁾ والرفع ضعيف كما ان الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف ضعيف⁽²⁾، ولو احتج الراوندي بهاتين الآيتين لكان أحسن والخلاصة أن نصب (أكبر) بوصفه خبرا مقدما أحسن، ولا خلاف في جواز الأمرين فانحصر الأمر بالاستحسان ولم يدخل فيه الشارح ولم يبين موقفه منه.

ومثله قول أمير المؤمنين □: **μ** وَحَتَّى يَكُونَ أَعْظَمُكُمْ فِيهَا غَنَاءً أَحْسَنُكُمْ بِاللَّهِ ظَنًّا⁽³⁾، قال الشارح: **μ** ويروي برفع (أعظمكم) ونصب (أحسنكم) والأول أليق⁽⁴⁾. وقد وافقه الخوئي فذكر الروايتين ثم جعل الرواية الأولى أنسب مثله⁽⁵⁾، واكتفى محمد جواد مغنية بالرواية الأولى وأعرب (أعظمكم) خبرا مقدما لـ(يكون)، و(أحسنكم) اسما مؤخرا لها⁽⁶⁾، وقديما قال ابن مالك: وفي جميعها توسط الخبر أجزء وكل سبقه دام حظر⁽⁷⁾

وإذا بحثنا عن قول الشارح: أن توسط الخبر هنا أليق لم نجد الحل عند النحويين، بل إن اسم (كان) أصله مبتدأ وتقديم المبتدأ هو الأصل، والأصل في الأخبار أن تؤخر⁽⁸⁾، ثم إن (كان) فعل واسمها بمنزلة الفاعل، والأصل تقديم الفاعل على المفعول⁽⁹⁾. لكن نظرة إلى تمييز (أعظمكم) وهو (غناء) الدال على عمل وفعل، والى تمييز (أحسنكم) وهو (ظنا) الذي هو نية وقصد، إذ النية تسبق العمل عند العقلاء، ويترتب العمل عليها، فالخبر هو ما تعلق به العمل، والمخبر عنه (الاسم) ما تعلقت به النية وهو السابق زمنا كأن الكلام: حتى يكون أحسنكم نية وظنا بالله أعظمكم إنجازا وعملا وغناء، فاتصف الشخص الحسن النية بأنه الأعظم إنجازا، وهكذا فقد اتصف اسمها بخبرها كما هو معروف.

ح: مجيء خبر كان جارا ومجرورا:

قول أمير المؤمنين □: **μ** وَلَا يَكُنْ لَكَ إِلَى النَّاسِ سَفِيرٌ إِلَّا لِسَانُكَ، وَلَا حَاجِبٌ إِلَّا وَجْهُكَ⁽¹⁰⁾ قال الشارح: **μ** وروي (ولا يكن إلا لسانك سفيرا لك إلى الناس) بجعل (لسانك) اسم كان مثل قوله: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا)⁽¹¹⁾، والرواية الأولى هي المشهورة، وهو أن يكون (سفيرا) اسم كان، ولك خبرها، ولا يصح ما قاله الراوندي: إن خبرها (إلى الناس)، لان (إلى) هاهنا متعلقة

(1) سورة الاعراف: 82 وهي قراءة السبعة ظ: الحجة في القراءات السبع: 137

(2) ظ: مغني اللبيب: 453/2.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 78/7.

(4) المصدر نفسه: 79/7.

(5) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 135/7.

(6) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 82/2.

(7) الألفية (في النحو) 15؛ وظ: مغني اللبيب: 453/2.

(8) الألفية في النحو: 14.

(9) ظ: اللمع في العربية: 36؛ الإنصاف: 826/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 77/1.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 30/18.

(11) سورة النمل: 56.

بنفس (سفير) فلا يجوز أن تكون الخبر عن (سفير) تقول: سمرت إلى بنى فلان في الصلح، وإذا تعلق حرف الجر بالكلمة صار كالشيء الواحد⁽¹⁾ وعلى الرواية المشهورة برفع سفير هنالك ثلاثة وجوه.

الأول: ما ذكره الشارح هو أن (سفير) اسم كان و (لك) خبرها، وهكذا أعربها الكيدري البيهقي قبله، والخوئي، ومحمد جواد مغنية⁽²⁾، وعليه فـ (إلى الناس) تعلق بـ (سفير)، و (إلا لسانك) مستثنى في كلام تام منفي يجوز فيه النصب والإتباع للمستثنى منه وهو قوله: (سفير)، فانه نكرة في سياق النفي وقد أفاد العموم، ويحتمل أن يكون منقطعا بدعوى عدم دخول اللسان والوجه في مفهوم السفير والحاجب⁽³⁾، وأختلف في (إلا لسانك) لمن رواها بالرفع فقال الراوندي والكيدري صفة لـ (سفير) وقال مغنية هو بدل منه⁽⁴⁾.

الثاني: ما رآه الراوندي من أن (سفير) اسم كان و (إلا لسانك) صفته، و (إلى الناس) خبر⁽⁵⁾، وقد تقدم إنكار الشارح عليه، لجعله (إلى الناس) خبرا مع تعلقه بـ (سفير) وقبله أنكر ذلك الكيدري البيهقي للعلّة المتقدمة نفسها⁽⁶⁾.

الثالث: ما قاله ابن ميثم من أن (إلا) للحصر و (لسانك) خبر (كان)⁽⁷⁾ وقد قال الخوئي: هذا أضعف مما ذكره الراوندي لأن الاستثناء تام وليس مفرغا، ولا يستقيم هذا الرأي على الرواية غير المشهورة أيضا وإن كان استثناءؤها مفرغا، لأن (لسانك) سيعرب حينها اسم كان لا خبرها⁽⁸⁾.

أما على الرواية غير المشهورة أي: لا ولا يكن إلا لسانك سفيرا لك إلى الناس فلا خلاف في إعرابه، بل قال الراوندي: إعرابه على هذا أحسن⁽⁹⁾، ربما يقصد أوضح لخلوه من التقدير، وحساب أيهما الخبر (لك) أم (إلى الناس)، وتوهم هو في الرواية المشهورة فأعرب (إلى الناس) خبرا لـ (كان). وأما قول ابن أبي الحديد مثل قوله: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا)⁽¹⁰⁾، فإنه يقصد أنه مثله في أن اسم (كان) وقع بعد (إلا)، ويخالفه في أن اسم (كان) مصدر مؤول في الآية، وقد تأخر عن الخبر وهو في كلام أمير المؤمنين □ مفرد ولم يتأخر عن خبره. وفي هذه

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 31 / 18.

(2) ظ: حدائق الحقائق: 280/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 285/20؛ في ظلال نهج البلاغة: 172/4.

(3) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 285/20.

(4) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 172/4.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 245/3.

(6) ظ: حدائق الحقائق: 280/2.

(7) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 217/5.

(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 385/20.

(9) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 245/3.

(10) سورة النمل: 56 وهي قراءة السبعة ظ: الحجة في القراءات السبع: 137.

الرواية إشكال أيضا وهو تقدم اسم (كان) وهو محصور على خبرها، و(إلا) لا تتقدم في الاستثناء المفرغ على الحكم⁽¹⁾، وقال ابن مالك:

وخبر المحصور قدّم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمد⁽²⁾

أما الآراء المتقدمة في الرواية المشهورة برفع (سفير) ونصب (لسانك) فأرجحها الأول الذي ذهب إليه الشارح والكيدري والخنوي ومغنية كما تقدم وذلك لأنه لا بد من خبر لـ(كان) وإذ تقرر أن (سفير) اسمها فوجب أن يكون الخبر إما (لك) وإما (إلى الناس) والثاني متعلق بـ(سفير) فلا يخبر به عنه وأما (لك) فالظاهر عدم تعلقه بسفير وأنه متعلق بمحذوف تقديره (كائن أو مستقر) وأنه هو المراد بالإخبار به عن سفير.

والظاهر أن (سفير) مستثنى منه لأنه قد استوفى خبره، ولأن (لسانك) أحد السفراء وقد أخرج منهم بالاستثناء فهو خارج من عموم (سفير) الذي دل عليه كونه نكرة في سياق النهي، وإن كان (اللسان) سفيرا مجازيا؛ فالاستثناء تام ولا مجال لجعل (لسانك) خبرا عن (كان) كما قرره ابن ميثم⁽³⁾. وإن الأرجح أن يكون (لسانك) بالرفع على الإتيان، وإن يكون بدلا⁽⁴⁾، لا صفة كما ذهب إليه الراوندي والكيدري⁽⁵⁾.

ط: مجيء خبر كان ظرفا:

قول أمير المؤمنين □: μ أَلَسْتُمْ فِي مَسَاكِنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَطُولَ أَعْمَارًا، وَأَبْقَى آثَارًا⁽⁶⁾. قال الشارح: μ نصب (أطول) بأنه خبر كان⁽⁷⁾، واعترضه الشوشتري فقال: خبر كان: (قبلكم)، لا (أطول) كما توهمه ابن أبي الحديد، وإنما هو حال⁽⁸⁾، وهو المفهوم من كلام الشيرازي أيضا فقد قدر الكلام بهـ أَلَسْتُمْ أيها الناس في مساكن من كان قبلكم من الأمم في حال كونهم أطول منكم أعمارًا⁽⁹⁾. وهو الراجح ويمكن أن يستدل له بالآتي:

أولاً: (قبلكم) ظرف متعلق بمحذوف تقديره (كائن، أو استقر)⁽¹⁰⁾ هو خبر كان، ولا يمكن أن يكون متعلقا بـ(أطول) لأن المعنى لا يستقيم، وبجعل (أطول) خبرا لـ(كان) لا يبقى لـ(قبلكم) متعلق.

(1) ط: الإنصاف: 278-273/1؛ شرح الرضي على الكافية 103/2 و 263/1.

(2) ط: شرح ابن عقيل: 240/1.

(3) ط: مصباح السالكين (الكبير): 217/5.

(4) ط: الكتاب: 311/1؛ اللع في العربية: 66؛ اللباب: 305/1.

(5) ط: منهاج البراعة، الراوندي: 245/3؛ حقائق الحقائق: 280/2.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 227/7.

(7) المصدر نفسه: 231/7.

(8) ط: بهج الصباغة: 467/11.

(9) توضيح نهج البلاغة: 227/7.

(10) ط: شرح الرضي على الكافية: 243/1؛ شرح ابن عقيل: 211/1.

ثانياً: (أطول) حال من الضمير المستكن في (قبلكم) والعامل فيه الظرف على رأي أبي علي، ومن تابعه لأن الضمير على رأيهم انتقل إلى الظرف⁽¹⁾. وقيل بل الحال من الضمير المستتر المحذوف مع العامل الذي عمل أيضاً في الظرف والحال معا وهو ما نسب إلى السيرافي⁽²⁾.

ي: أصبح التامة:

قد تستعمل (أصبح) تامة نحو قوله تعالى: (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)⁽³⁾ أي: حين تدخلون في الصباح⁽⁴⁾ فهي بمعنى استيقظ⁽⁵⁾ وقد ذكر الشارح (أصبح) تامة عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **مُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يُصْبِحْ بِي مَيْتًا وَلَا سَقِيمًا**...⁽⁶⁾ قال الشارح **م**و (ميتا) منصوب على الحال أي: لم يفلق الصباح علي ميتا ولا يجوز أن تكون (يصبح) ناقصة ويكون (ميتا) خبرها كما قال الراوندي لأن خبر (كان) وأخواتها يجب أن يكون هو الاسم ألا ترى أنهما مبتدأ وخبر في الأصل واسم (يصبح) ضمير (الله) تعالى و (ميتا) ليس هو الله سبحانه⁽⁷⁾.

ولم يختلف شراح النهج في إعراب (يصبح) تامة و (ميتا) حالا⁽⁸⁾ من ياء المتكلم المجرورة بالباء، ولكن الراوندي جوز وجها آخر بجعل (يصبح) ناقصة و (ميتا) خبرها⁽⁹⁾، ورده الشارح بما تقدم. وقال الخوئي: أن مراد الراوندي بكون (ميتا) خبر (أصبح) أنه في الأصل خبرها والمخبر به ياء المتكلم فان (أصبح) على كونها ناقصة بمعنى (صار)، فلما عديت بالباء صارت بمعنى (صير) تكون من أفعال التصيير فيكون المعنى لم يصيرني ميتا كما يقال: صيرني الله فداك⁽¹⁰⁾. ولسائل أن يسأل إذا كانت (أصبح) بمعنى (صير) أ تكون ناقصة؟ فقد قال الراوندي في إعراب (ميتا): **م**وأن يكون خبر (يصبح) إذا كان ناقصا⁽¹¹⁾، فمراده واضح بأنها الناقصة وأن لها خبرا، و (أصبح) إذا كانت بمعنى (صير) تنصب مفعولين ولا تنصب خبرا، ثم لا تنصب حالا إلا بعد استيفائهما. فالأرجح ما ذهب إليه الشارح وتضافر عليه الشراح من أن (يصبح) تامة و (ميتا) حال فإن المعنى يستقيم معه ويستحسن وهو كما قدره الشارح.

ك: ما انفك التامة:

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: 246/1؛ منحة الجليل: 648/2.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 246/1.

(3) سورة الروم/17.

(4) ظ: أوضح المسالك: 253/1؛ شرح ابن عقيل: 279/1.

(5) ظ: المقتضب: 96/4؛ الأصول في النحو: 92/1؛ المفصل: 352؛ شرح الرضي على الكافية: 194/4.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 84/11.

(7) المصدر نفسه: 85/11.

(8) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 347/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 113/14؛ نهج البلاغة، محمد عبده:

458/1؛ بهج الصباغة: 7/7؛ في ظلال نهج البلاغة: 263/3.

(9) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 347/2.

(10) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 113/14.

(11) منهاج البراعة، الراوندي: 347/2.

وتأتي (مانفك) تامة وقد عرض الشارح لذلك عند ذكره قول ذي الرمة:

حدايبرُ ما تنفكُ إلا مُناخَةً على الخسف أو نرْمِي بها بلداً قفراً⁽¹⁾

قال الشارح: μ لا أعرفه إلا (حراجيج)، وهكذا رأيته بخط ابن الخشاب رحمه الله، والخرجوج: الناقة الضامرة في طول. وفيه مسألة نحوية، وهي أنه كيف نقض النفي من ما (تنفك) وهو غير جائز، كما لا يجوز ما زال زيد إلا قائماً؟ وجوابها أن تنفك هاهنا تامة، أي ما تنفصل، ومناخة منصوب على الحال⁽²⁾. وإنما لم يجز دخول (إلا) في خبر (ما زال) وأخواتها لأن معناها الإثبات⁽³⁾ لأنها دالة على النفي بوضعها وقد سبقها النفي ونفي النفي إثبات فجرت مجرى (كان) في دلالتها على الإثبات⁽⁴⁾. وظاهر هذا البيت ورود (إلا) في خبر ما تنفك وقد رده النحويون بأساليب مختلفة منها.

أولاً: أنهم خطأوا ذا الرمة في هذا البيت كما نقل الزمخشري وابن هشام⁽⁵⁾، ونسب ذلك إلى الأصمعي⁽⁶⁾.

ثانياً: وأنهم خطأوا الرواة في هذه الرواية، وقالوا الرواية الصحيحة (ما تنفك ألا مناخة) والآل: الشخص، يقال هذا آل قد بدا أي: شخص⁽⁷⁾.

ثالثاً: أنهم خطأوا الرواة وعدّوا الرواية الصحيحة برفع (مناخة)⁽⁸⁾ على أنه خبر مبتدأ محذوف وموضع الجملة حال⁽⁹⁾. وقال أبو البركات الأنباري لا مزية في هذه الرواية⁽¹⁰⁾، وقصده أنه لا يمكن أن تكون (تنفك) هنا ناقصة وتدخل (إلا) في خبرها سواء كان الخبر مفرداً أو جملة، لذلك قال العكبري وموضع الجملة حال⁽¹¹⁾، إذ عدّ (ما تنفك) تامة.

رابعاً: أن خبرها قوله (على الخسف) وتقديره: على الخسف إلا أن تناخ أو نرْمِي به بلداً قفراً كما قال أبو البركات الأنباري⁽¹²⁾ وعليه الكثيرون، لكن ابن هشام قال: هذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً⁽¹³⁾، يعني بقاء الإشكال بوقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب وهو غير

(1) في الديوان (حراجيج) كما ذكر الشارح ظ: ديوان ذي الرمة: 153/2؛ الكتاب: 48/3؛ أسرار العربية: 138؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: 263/7.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 265/7.

(3) ظ: اللباب: 170/1.

(4) ظ: المفصل: 253؛ الإنصاف: 156/1.

(5) ظ: المفصل: 254؛ مغني اللبيب: 101/1.

(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 76/8.

(7) ظ: الإنصاف: 158/1؛ مغني اللبيب: 101/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 76/8.

(8) ظ: الإنصاف: 158/1.

(9) ظ: اللباب: 170/1.

(10) ظ: أسرار العربية: 138.

(11) ظ: اللباب: 170/1.

(12) ظ: أسرار العربية: 138.

(13) ظ: مغني اللبيب: 73/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 76/8.

جائز على مذهب الجمهور واختيار ابن مالك وابن عقيل⁽¹⁾، لكن ابن الحاجب جوزه بشرطين أحدهما أن يكون المستثنى فضلة. والثاني أن تحصل به الفائدة فلا نقول: ضربت إلا زيدا إذ من المستحيل أن يضرب جميع الناس إلا زيدا، ويجوز: قرأت إلا يوم كذا: الجواز أن يقرأ في جميع الأيام إلا في ذلك اليوم وعليه يرتفع الإشكال لان (مناخة) إذا كان خبرا كان عمدة وأما إذا كان حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا⁽²⁾.

خامسا: أن (تنفك) تامة أي: ما تنفك، و(مناخة) منصوب على الحال⁽³⁾، ولأنك تقول: انفكت يده، فتوهم فيها التمام ثم استثنى وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي⁽⁴⁾ واقتصر عليه الراوندي⁽⁵⁾، والكيدري البيهقي⁽⁶⁾، والشارح كما تقدم؛ ولعله الوجه الراجح لعدم الخلاف في ورود (ما تنفك) تامة بمعنى تنفصل أي لا تفارق أوطانها إلا مناخة على الخسف والذل، وهذا معنى مستقيم لا بأس به، والوجه الذي سبقه فيه خلاف كما تقدم، وأما تخطئة الشاعر أو الرواة مع وجود مجال جيد للتأويل فلا داعي له.

ل: حذف خبر مازال:

قول أمير المؤمنين □: **μ** وَاللّٰهُ لَا يَزَالُونَ حَتَّى لَا يَدْعُوا اللَّهَ مُحَرَّمًا إِلَّا اسْتَحْلَوْهُ، وَلَا عَقْدًا إِلَّا حَلُّوهُ⁽⁷⁾، قال الشارح: **μ** تقدير الكلام: لا يزالون ظالمين فحذف الخبر وهو مراد، وسدت (حتى) وما بعدها مسد الخبر⁽⁸⁾.

ومن تعرض لإعراب هذا الموضع من كلام أمير المؤمنين □ من الشراح لم يخالف الشارح فيه ف(ما زال) ناقصة، والواو اسمها، وخبرها محذوف⁽⁹⁾ وسدت حتى وما بعدها مسده⁽¹⁰⁾.

م: ما زال الناقصة أو التامة:

-
- (1) ظ: شرح ابن عقيل: 603/2-604؛ منحة الجليل: 604/2.
(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 76/8؛ منحة الجليل: 604/2.
(3) ظ: الإنصاف: 159/1؛ اللباب: 170/1؛ مغني اللبيب: 73/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 76/8.
(4) ظ: الإنصاف: 159/1.
(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 21/2.
(6) ظ: حدائق الحقائق: 556/1.
(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 78/7.
(8) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 409/2؛ وظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 331/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 135/7؛ نهج البلاغة، أبو الفضل إبراهيم: 235/1.
(10) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار 331/1؛ توضيح نهج البلاغة: 82/2.

لا تستعمل (ما زال) التي مضارعها (يزال) إلا ناقصة⁽¹⁾ وقد ذكرها الشارح في شرحه قول أمير المؤمنين □: **μ** وَاللّٰهُ لَا يَزَالُونَ حَتَّى لَا يَدْعُوا اللَّهَ مُحَرَّمًا إِلَّا اسْتَحْلَوْهُ⁽²⁾، قال الشارح: **μ** ولا يصح ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن (زال) بمعنى تحرك وانتقل، فلا تكون محتاجة إلى خبر، بل تكون تامة في نفسها، لأن تلك مستقبلها يزول بالواو، وهاهنا بالألف لا يزالون، فهي الناقصة التي لم تأت تامة قط⁽³⁾.

ولم يخالفه شراح النهج في كونها ناقصة⁽⁴⁾، ولم أجد المفسر الذي نسب إليه القول بأنها بمعنى تحرك وانتقل، وأنها تامة، وعادة ما تكون اعتراضاته على الراوندي السابق له في شرح نهج البلاغة، ولم أجده يتعرض لشارح آخر ممن سبقه كالبيهقي الخراساني (ت565هـ) والكيدري البيهقي، فهل يقصد بالمفسر أحد مفسري القرآن الكريم؟ فالموضوع من كلام أمير المؤمنين □ لا من آيات القرآن الكريم. والحقيقة أن (زال) التامة تأتي ماضيا لـ(يزول) الذي مصدره (الزول)، كما تأتي ماضيا لـ(يزيل) بفتح أوله والذي مصدره (الزيل) ومعناه: ماز أما الناقصة فلا مصدر لها⁽⁵⁾، وقد جاءت بصيغة المضارع فأغنت عن التفكير فيها، ودلت بصيغتها على نقصانها، إذ لو جاءت بصيغة الماضي، لكانت مشتركة بين التامة بمعنييها، وبين الناقصة، ولكنها جاءت مضارعة فدللت حصرا على الناقصة.

ن: ظل التامة:

تأتي (ظل) تامة وناقصة⁽⁶⁾، وقيل لا تأتي (ظل) إلا ناقصة⁽⁷⁾ والشارح ممن يرى ذلك إذ قال وهو يتحدث عن ما زال: **μ** ومثلها في أنها لا تزال ناقصة: ظل وما فتىء وليس⁽⁸⁾. والذي عليه أكثر النحويين أن (ظل) تأتي تامة كما تأتي ناقصة لذلك لم يعدها الكثيرون مع الأفعال التي لا تأتي إلا ناقصة⁽⁹⁾ قال ابن مالك.

وما سواه ناقصٌ والنقصُ في فتىء ليسَ زالَ دائما فتىء⁽¹⁰⁾

(1) ظ: أسرار العربية: 135؛ شرح ابن عقيل: 279/1.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 78/7.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 409/2 شرح نهج البلاغة، المقتطف من بحار الانوار: 331/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 135/7؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 235/1؛ توضيح نهج البلاغة: 118/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 82/2.

(5) ظ: أوضح المسالك: 237/1؛ همع الهوامع: 412/1.

(6) ظ: أوضح المسالك: 255/1؛ شرح قطر الندى: 136.

(7) ظ: أسرار العربية: 135؛ همع الهوامع: 424/1.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 78/7.

(9) ظ: المفصل: 353؛ أوضح المسالك: 255/1؛ شرح ابن عقيل: 279/1.

(10) الألفية في النحو: 15.

ونقل عنه قوله: تكون (ظل) تامة بمعنى طال ودام⁽¹⁾، ومثلوا لها بـ(ظلّ اليوم) أي دام ظله⁽²⁾. وقال الرضي الاسترأباضي: **م** وقالوا ولم تستعمل ظل إلا ناقصة⁽³⁾ وعندما نقل قول ابن مالك بأنها تأتي تامة قال الرضي: **م** والعهد عليه⁽⁴⁾ وكأنه لا يؤيده في أنها تأتي تامة. وهو رأي أبي البركات الأنباري أيضا الذي قال: تستعمل ناقصة وتامة إلا ظل وليس وما زال وما فتئ⁽⁵⁾. وهذا الكلام موافق لكلام الشارح. والظاهر أنها تأتي تامة، كما تأتي ناقصة بمعناها الأصلي الدال على وقت النهار، وبمعنى صار أيضا ولكن ورودها تامة قليل بل نادر، إذ لم أطلع على شاهد لها إلا المثال المتقدم، وهذا ما دعا الشارح وغيره إلى إنكار ورودها تامة.

س: اسم (ليس) النكرة:

قول الإمام □: **م** فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً، مَعَ تَفْرِيقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشْتِيتِ آرَائِهِمْ، مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ⁽⁶⁾. قال الشارح: **م** وقال الراوندي: الناس مبتدأ وأشد مبتدأ ثان، ومن تعظيم الوفاء خبره، وهذا المبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول، ومحل الجملة نصب لأنها خبر ليس، ومحل ليس مع اسمه وخبره رفع، لأنه خبر، فإنه وشيء اسم ليس، ومن فرائض الله حال، ولو تأخر لكان صفة لشيء⁽⁷⁾. والصواب أن (شيء) اسم ليس، وجاز ذلك وإن كان نكرة لاعتماده على النفي، ولأن الجار والمجرور قبله في موضع الحال كالصفة، فتخصص بذلك وقرب من المعرفة، والناس: مبتدأ، وأشد: خبره، وهذه الجملة المركبة من مبتدأ وخبر في موضع رفع لأنها صفة (شيء) وأما خبر المبتدأ الذي هو (شيء) فمحذوف، وتقديره (في الوجود) كما حذف الخبر في قولنا: لا إله إلا الله، أي في الوجود. وليس يصح ما قال الراوندي من أن (أشد) مبتدأ ثان، و(من تعظيم الوفاء) خبره، لأن حرف الجر إذا كان خبرا لمبتدأ تعلق بمحذوف، وها هنا هو متعلق بأشد نفسه، فكيف يكون خبرا عنه! وأيضا فإنه لا يجوز أن يكون أشد من تعظيم الوفاء خبرا عن الناس، كما زعم الراوندي، لأن ذلك كلام غير مفيد، ألا ترى أنك إذا أردت أن تخبر بهذا الكلام عن المبتدأ الذي هو (الناس) لم يبق من ذلك صورة محصلة تفيدك شيئا، بل يكون كلاما مضطربا! ويمكن أيضا أن يكون (من فرائض الله) في موضع رفع، لأنه خبر المبتدأ، وقد قدم عليه، ويكون موضع (الناس) وما بعده رفع، لأنه خبر

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: 194/4؛ تاج العروس: 427/7.

(2) ظ: أوضح المسالك: 255/1.

(3) شرح الرضي على الكافية: 194/4؛ تاج العروس: 427/7.

(4) شرح الرضي على الكافية: 194/4.

(5) ظ: أسرار العربية/ 135.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 106 / 17.

(7) ظ: منهاج البراعة، الراوندي/ 200/3.

المبتدأ الذي هو (شيء) كما قلناه أولاً، وليس يمتنع أيضاً أن يكون: (من فرائض الله) منصوب
الموضع، لأنه حال، ويكون موضع (الناس أشد) رفعا، لأنه خبر المبتدأ، الذي هو (شيء) (1)،
وتلاحظ أمور:

أولاً: سمى الشارح اسم ليس مبتدأ ثلاث مرات، تبعا لأصله فأصله مبتدأ.
ثانياً: لا شك أن الراوندي أخطأ في إعرابه (أشد) مبتدأ ثانياً، و(من تعظيم الوفاء) خبراً له،
وقد تقدم رد الشارح عليه ورده الكيدري البيهقي وقال هذا خطأ فاحش (2)، ورد الشارح عليه كان
جيداً وحبته رصينة، إذ كيف يتعلق الجار والمجرور بالمبتدأ وإنما يتعلق بخبره المحذوف
وجوباً (3)، وأما خبر (الناس) (فأشد) وحده وليس (أشد من تعظيم الوفاء) بوصفها جملة، فليس
ثمة جملة؛ لأن كل ما بعد أشد متعلق بها (فأشد) و(اجتماعاً) و(من تعظيم) كلها متعلقة بـ(أشد)
ولا يصلح أي منها أن يكون خبراً، لا حكماً ولا معنى.

ثالثاً: الوجه الأول من الإعراب الذي ذكره الشارح فيه أن (شيء) اسم ليس وهذا رأي جميع
شراح النهج الذين اطلعت عليهم (4)، بضمنهم الشارح، وتسويغ الشارح جعله اسماً مع كونه نكرة
لتنقذ النفي عليه لأن (ليس) نافية بنفسها، فهو مسوغ ملازم لاسم (ليس)، فلا نحتاج بعدها إلى
مسوغ ثانٍ، وقد ذكر الشارح أن (أشد) موصوف بـ(من فرائض الله) لأنه في موضع الحال، وقد
تخصص بهذا الوصف، وبهذا فقد ذكر مسوغين للابتداء به نكرة، وإن نسخ الابتداء بـ(ليس). أما
خبر (ليس) فلم يوافق الشارح عليه أحد من الشراح أنه محذوف وتقديره (في الوجود)، وإنما
ذهب جلهم إلى أن جملة (الناس أشد) من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر (ليس) (5)، فيما ذهب
الخوئي إلى أن (من فرائض الله) ظرف مستقر وهو خبر (ليس) وإن تقدمه وهو ظرف من
مصححات الابتداء بالنكرة (6).

وأما جعله جملة (الناس أشد) صفة اسم (ليس) الذي هو (شيء)، فلم ير رأي هذا إلا الخوئي إذ
قال: إن الجملة حال أو صفة لقوله (شيء) (7) وأما جعله (من فرائض الله) في موضع الحال فهو

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 107/17.

(2) ظ: حقائق الحقائق: 2:546.

(3) ظ: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 82.

(4) ظ: منهاج البراعة والراوندي: 200/3، حقائق الحقائق: 546/2؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 110/2؛ منهاج
البراعة، الخوئي: 200/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 110/4؛ شرح نهج البلاغة (فارسي)، ميرزا أحمد مدرس
وحيد: 82/20.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 200/3؛ حقائق الحقائق: 546/2؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 110/2؛ في ظلال
نهج البلاغة: 110/4؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 82/20.

(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 200/20.

(7) ظ: المصدر نفسه: 200/20.

رأي الراوندي والكيدري قبله ومحمد جواد مغنية بعده⁽¹⁾. وقد تقدم أن الخوئي عده ظرفا وانه خبر ليس⁽²⁾.

رابعاً: الوجه الثاني الذي ذكره الشارح فيه إشكالان:

الأول: قوله: (من فرائض الله) في موضع رفع لأنه خبر المبتدأ، وإذ لا وجود لمبتدأ ليكون له خبراً في محل رفع، فهو إذن يقصد أنه خبر اسم (ليس) فإن كان هذا قصده فوجب أن يكون في محل نصب لا رفع كما ذكر الشارح والغريب أن العلماء نقلوا هذا الرأي ولم يعلقوا عليه بشيء⁽³⁾.

الثاني: قوله: (ويكون موضع (الناس) وما بعده رفعاً، لأنه خبر المبتدأ الذي هو (شيء) كما قلناه أولاً) فيه أنه لم يقل أولاً: إنه خبر (شيء) وإنما قال: هو صفة (شيء) كما تقدم فهو على الأرجح سهو من المطابع أو من النساخ إذ دقت نسختين من الشرح وكلاهما على الخطأ نفسه⁽⁴⁾، ولكن المجلسي نقل الصحيح وهو هكذا: ويكون موضع الناس وما بعده رفعاً لأنه صفة المبتدأ الذي هو (شيء)⁽⁵⁾، فلعله نقله من نسخة صحيحة أو لعله وجد خطأ واضحاً فصححه.

فإذا كان ما صححته من الإشكاليين صحيحاً فقد اتحد معه رأي الخوئي تقريباً إذ عدّ (من فرائض الله) خبر (ليس) وجملة (الناس أشد) حالاً أو صفة⁽⁶⁾.

خامساً: الوجه الثالث الذي ذكره الشارح فيه إشكال أيضاً فقوله: يكون موضع (الناس أشد) رفعاً، لأنه خبر المبتدأ، الذي هو (شيء)⁽⁷⁾. فيه أن (شيء) ليس مبتدأ وإنما اسم (ليس) ولا بأس بتعبيره هذا لأن أصله مبتدأ، ولكن إذا كان موضع (الناس أشد) خبر (ليس) فينبغي أن يكون في محل نصب لا رفع كما ذكر الشارح، وإذا صح التصحيح فقد اتحد رأيهم هذا مع رأي غالبية الشراح بأن (شيء) اسم ليس، و(الناس أشد): خبره، و(من فرائض) في موضع حال⁽⁸⁾.

والظاهر أن الإشكال واقع في أيهما الخبر وأيهما الوصف فهل جملة (الناس أشد) هو الخبر وهو المتم للفائدة وهو ما يريد الإمام □ أن ينفي الحكم به عن (شيء)، ويكون (من فرائض الله) مجرد بيان لحال هذا الشيء ووصفاً له، أي: ليس شيء موصوف أو حاله بأنه من فرائض الله،

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 200/3؛ حقائق الحقائق: 546/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 110/4.

(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 200/2.

(3) ظ: البحار: 635/33؛ منهاج البراعة، الخوئي: 200/20؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 245/3.

(4) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 107/17؛ شرح نهج البلاغة، الشارح، مؤسسة الاعلمي بيروت: 78/17.

(5) البحار: 635/33.

(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 200/20.

(7) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 200/17؛ والمصدر نفسه، مطبعة الاعلمي 78/17؛ والبحار: 635/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 245/3؛ منهاج البراعة، الخوئي: 200/20.

(8) ظ: حقائق الحقائق: 246/2؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 110/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 110/4؛

الناس أشد اجتماعا عليه من تعظيم الوفاء، أو العكس والتقدير ليس شيء صفته الناس أشد عليه اجتماعا من تعظيم الوفاء كائن من فرائض الله أو يريد الوصف بكليهما وحدد الخبر لأنه قد دل عليه الحال أي: ليس شيء صفته انه من فرائض الله الناس أشد عليه اجتماعا من تعظيم الوفاء موجود وكل هذه الآراء ممكنة وفيها وجه من الجمال وصحة المعنى، ولكن الرأي الأول وجيه ومقبول وفيه أخذ بالظاهر، وهو ما يتبادر إلى الذهن من انه الحكم والخبر، ولكن طول الجملة هو الذي يوهم بغيره.

ع: اسم ليس النكرة وحذف خبرها:

قول أمير المؤمنين □: μ وَلَيْسَ رَجُلٌ - فاعلم - أَحْرَصَ عَلَى جَمَاعَةِ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ □ وَأَلْفَتْهَا مِئَتِي⁽¹⁾. قال الشارح: μ وأدخل قوله: (فاعلم) بين اسم ليس وخبرها فصاحة، ويجوز رفع (أحرص) بجعله صفة لاسم (ليس)، ويكون الخبر محذوفا - أي ليس في الوجود رجل⁽²⁾. كل من تعرض لإعراب هذا الكلام من الشراح أعربها على الوجه الأول الذي ذكره الشراح أي: (رجل) اسم (ليس) و(فاعلم) جملة معترضة بين اسمها وخبرها، و(أحرص) خبر ليس⁽³⁾، وذكر ابن ميثم أن (رجل) يفيد العموم لكونه في سياق النفي ولذلك ساغ جعله اسما للـ (4) والظاهر أن الرواية بنصب (أحرص) فاتفق الشراح على أنها خبر (ليس) وإن ما احتمله الشراح من جواز رفع (أحرص) وكونه صفة لـ (رجل) هو من باب الإمكان، وفيه أن (أحرص) بالنصب خبر مستقيم المعنى خالٍ من التقدير فعلام هذا الإجحاف؟ وإن كان قد فهم من المعنى هذا أي: (ليس رجل أحرص مني في الوجود) فصحيح، ولكن (رجل) نكرة في سياق النفي وهي دالة على العموم⁽⁵⁾ يعني: (ليس أي رجل أحرص مني) وفي السياق دلالة على ما أراد الشراح من دون الحاجة إلى تقدير.

2: ظن وأخواتها:

وهو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهي أفعال تتعدى إلى فعلين أصلهما مبتدأ وخبر⁽⁶⁾ أي تدخل على الجملة الاسمية فقط⁽⁷⁾. ولذا عدها النحاة من نواسخ الابتداء⁽¹⁾ وهي أفعال

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 74/18.

(2) المصدر نفسه: 18/15.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 536/5؛ البحار: 75/18؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 309/3؛ توضيح نهج البلاغة: 256/4؛ في ظلال نهج البلاغة: 204/4.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 536/5.

(5) ظ: منتهى المطلب، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلي (ت726هـ): 5/1؛ إيضاح الفوائد، فخر المحققين محمد بن الحسن يوسف بن المطهر الحلي (ت770هـ): 43/3؛ الذكري: الشهيد الأول محمد بن مكي (ت786هـ): 232.

(6) ظ: الكتاب: 39/1؛ الأصول في النحو: 177/1.

(7) ظ: شرح الرضي على الكافية: 147/4.

القلوب وأفعال التحويل، وتنقسم الأولى إلى أفعال الرجحان (الظن)، وأفعال اليقين وقد يحل بعضها مكان بعض وينوب بعضها عن الآخر في المعنى⁽²⁾. وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر⁽³⁾ وأشار النحاة إلى أحكامها بالتفصيل في مواضعها، ومنها الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب⁽⁴⁾. وقد تعرض الشارح إلى هذه الأفعال في مواطن من شرحه منها:

أ: ظن بمعنى علم:

تأتي (ظن) بمعناها الشائع الدال على الرجحان، وقد تأتي دالة على اليقين⁽⁵⁾. كقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ لَنَا مَلَكًا مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)⁽⁶⁾ ولكن يقينها ليس يقين العيان وإنما يقين تدبر فأما يقين العيان فلا يقال إلا (علم)⁽⁷⁾ وتأتي أيضا بمعنى الكذب كما تأتي بمعنى التهمة⁽⁸⁾ ومن الموارد التي ذكر فيها الشارح (ظن) التي هي بمعنى (علم) قول أمير المؤمنين □: **م** وَظَنُّوا أَنَّهَا نُصِبَ أَعْيُنُهُمْ⁽⁹⁾ قال الشارح: **م** والظن هاهنا يمكن أن يكون على حقيقته، ويمكن أن يكون بمعنى العلم، كقوله تعالى: (أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ)⁽¹⁰⁾ **ص**⁽¹¹⁾. قال الراوندي: **م** أي وأيقنوا أن الجنة معدة لهم بين أيديهم والظن يجيء بمعنى العلم⁽¹²⁾ واستشهد بالآية التي استشهد بها الشارح. وأورد المجلسي الوجهين ساردا قول الشارحين الراوندي والمعتزلي⁽¹³⁾، وقال الشيرازي: من كثرة اشتياقهم فان الإنسان إذا اشتاق إلى شيء تفكر فيه كثيرا، وذلك مما يوجب ارتسامه في ذهنه. والظاهر أنها دالة على العلم كما قال الراوندي واحتمل الشارح فان الإمام علي □ يقول في وصف المتقين: **م** فإذا مروا بآية فيها تشويق ركنوا إليها طمعا، وتطلعت نفوسهم إليها شوقا، وظنوا أنها نصب أعينهم⁽¹⁴⁾ **ص**، فالمؤمن يعلم أن القرآن حق على سبيل اليقين لا على سبيل الظن، علما أن الآية التي استشهد بها الشارح قيل في معناها أنهم لا يخطر ببالهم أنهم مبعوثون

(1) ظ: شرح قطر الندى: 170؛ شرح ابن عقيل: 416/1.
(2) ظ: الكتاب: 40/1؛ الأصول في النحو: 52/2؛ الخصائص: 111/3؛ اللع في العربية: 52.
(3) ظ: الكتاب: 39/1؛ الأصول في النحو: 177/1-180؛ سر صناعة الإعراب: 311/1.
(4) ظ: الكتاب: 40-39/1؛ الأصول في النحو: 177-197/1؛ اللع في العربية: 52-55؛ المفصل: 345-348؛
شرح شذور الذهب: 455-490؛ شرح ابن عقيل: 416/1-461.
(5) ظ: غريب الحديث، ابن سلام: 383/4؛ أوضح المسالك: 48-41/2.
(6) سورة التوبة/118.
(7) ظ: لسان العرب: 272/13؛ وظ: تاج العروس: 365/35.
(8) ظ: مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحي (ت1085هـ): 97/3.
(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 143/10.
(10) سورة المطففين: 4.
(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 143/10.
(12) منهاج البراعة، الراوندي: 278/2.
(13) ظ: البحار: 324/64؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 354/2.
(14) شرح نهج البلاغة، الشارح: 133/10.

فمسؤولون عما يفعلون⁽¹⁾ وقيل أن من ظن ذلك لم يتجاسر على أمثال هذه القبائح فكيف بمن تيقنه⁽²⁾ وقيل الظن هنا بمعنى التردد⁽³⁾، وقيل كما قال الشارح هي بمعنى اليقين⁽⁴⁾ وهو الأولى فاستشهاد الشارح بالآية يعني انه يذهب بها هذا المذهب.

ومفعولا ظن هنا سدت (أن) واسمها وخبرها مسدهما⁽⁵⁾. ومن الجدير بالذكر أن صاحب مجمع البحرين عدّ (ظن) في كلام أمير المؤمنين □ هذا بمعنى اليقين وقال: **μ** يعني أيقنوا أن الجنة معدة لهم بين أيديهم⁽⁶⁾.

ومن ذلك أيضا: قوله: **μ**: □ وَلَا أَظُنُّ اللَّهَ يَعْرِفُهُ⁽⁷⁾ قال الشارح: **μ** فالظن هاهنا بمعنى العلم، كقوله تعالى: (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُهَا)⁽⁸⁾، وأخرج هذه الكلمة مخرج قوله تعالى: (قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ)⁽⁹⁾ وليس المراد سلب العلم بل العلم بالسلب، كذلك ليس مراده عليه السلام سلب الظن الذي هو بمعنى العلم، بل ظن السلب، أي علم السلب، أي واعلم أن الله سبحانه يعرف انتفاءه، وكل ما يعلم الله انتفاءه فليس بثابت. وقال الراوندي: قوله X: (وَلَا أَظُنُّ اللَّهَ يَعْرِفُهُ)، مثل قوله تعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ)⁽¹⁰⁾ والله يعلم كل شيء قبل وجوده، وإنما معناه حتى نعلم جهادهم موجودا، وليست هذه الكلمة من الآية بسبيل لتجعل مثالا لها، ولكن الراوندي يتكلم بكل ما يخطر له من غير أن يميز ما يقول⁽¹¹⁾. وقد أشار الشراح إلى هذا فقال: البيهقي الخراساني: يعني هو خلاف ما ادعاه وأخبر به⁽¹²⁾، وأما الراوندي فقد تقدم نقل الشارح لكلامه⁽¹³⁾. وقال الكيدري البيهقي: يعني انه بخلاف ما ادعاه وأخبر به يعني انه لم يكن، إذ لو كان لعرفه⁽¹⁴⁾.

وقال ابن ميثم: **μ** نفى ظن معرفة الله لذلك المدعى لأنه لما نفى لذلك المدعى فضيلة يعرفها نفى أيضا عن نفسه طريق معرفة الله لها، وهو إشارة إلى انه لا وجود لتلك الفضيلة وما لا وجود

(1) ظ: فتح القدير: 563/5.

(2) ظ: تفسير البيضاوي: 464/1؛ وظ: جامع البيان: 484/12.

(3) ظ: الجامع لأحكام القرآن: 222/19.

(4) ظ: جامع البيان: 484/12؛ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن (ت468هـ):

1182/1 الجامع لأحكام القرآن: 222/19؛ تفسير البيضاوي: 464/1؛ فتح القدير: 563/5.

(5) ظ: الكتاب: 126-125/1.

(6) مجمع البحرين: 97/3.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 47/14.

(8) سورة الكهف/ 53.

(9) سورة يونس/ 18.

(10) سورة محمد/ 31.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 50/14.

(12) ظ: معارج نهج البلاغة: 394.

(13) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 30/3.

(14) ظ: معارج نهج البلاغة: 394.

له امتنع أن يعرف الله تعالى وجوده⁽¹⁾ وقال الخوئي: **الظن** بمعنى العلم والعرض العلم بالسلب⁽²⁾، وقال محمد أبو الفضل إبراهيم: **الظن** هنا بمعنى العلم⁽³⁾ ومؤدى كلامهم جميعاً أن **الظن** بمعنى العلم وتقدم النفي عليه لا يدل على نفي العلم وإنما سيؤدي إلى العلم بالعدم والسلب ولذلك قال الشيرازي: سالبة بانتفاء الموضوع، ولفظة **الظن** من باب التواضع⁽⁴⁾، وقال الموسوي⁽⁵⁾: **أي** إن الله يعرف انتفائها وعدم صحتها وكل ما يعلم الله انتفاءه فليس بثابت⁽⁶⁾ واكتفى مغنية بكلام الشارح⁽⁷⁾ والآية التي استشهد بها الشارح هي قوله تعالى: (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا)⁽⁸⁾. يكاد المفسرون يجمعون على أن (**الظن**) فيها بمعنى العلم واليقين⁽⁹⁾، والآية الأخرى: (قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ)⁽¹⁰⁾ قال المفسرون أتخبرون الله بما لا يكون وهو أن له شريكا⁽¹¹⁾ أي الله لا يعلم صحته⁽¹²⁾ فهي كما قال الشارح من باب العلم بالسلب. وأما قول الراوندي واستشهاده بقوله تعالى: (وَلَنُبَلِّغُكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ)⁽¹³⁾ فليس من باب كلام الإمام □ ولكن ما فسر به الآية هو قول المفسرين فيها بعينه⁽¹⁴⁾.
وملخص الكلام أن الإمام □ يريد أن يقول انه يعلم أن لا وجود لهذا الأمر وأما مفعولا (**ظن**) التي بمعنى (علم) فالأول (الله) والثاني جملة (يعرفه).

ب: **الظن** بمعنى التهمة:

قد تأتي (**ظن**) بمعنى اتهم. فلا تتعدى إلا إلى مفعول واحد قال سيبويه: **أي** وقد يجوز أن تقول: ظننت زيدا إذا قال من تظن؟ أي من تتهم؟ فتقول: ظننت زيدا كأنه قال: اتهمت زيدا، وعلى هذا قيل ظنين أي: متهم. ولم يجعلوا ذاك في حسبت وخلت وأرى؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله⁽¹⁵⁾، وقال ابن مالك:

(1) مصباح السالكين: 368/4؛ ظ: مصباح السالكين (الوسيط): 479.

(2) منهاج البراعة الخوئي: 392 / 17.

(3) نهج البلاغة، أبو الفضل إبراهيم: 138/2.

(4) ظ: توضيح نهج البلاغة: 442/3.

(5) هو عباس علي الموسوي عالم معاصر.

(6) شرح نهج البلاغة، السيد عباس علي الموسوي: 150/4.

(7) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 401/3.

(8) سورة الكهف: 53.

(9) ظ: جامع البيان: 242/8؛ تفسير البيضاوي: 505/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 7/11؛ الجلالين: 388.

(10) سورة يونس: 18.

(11) ظ: جامع البيان: 542/6؛ الجامع لأحكام القرآن: 29/8؛ تفسير البيضاوي: 190/1.

(12) ظ: تفسير البغوي (المسمى معالم التنزيل)، أبو محمد حسين بن مسعود البغوي (ت516هـ): 126/1.

(13) سورة محمد: 31.

(14) ظ: جامع البيان: 325/11؛ الجامع لأحكام القرآن: 215/16؛ فتح القدير: 57/5.

(15) الكتاب: 126/1.

لعلم عرفان وظنُّ تُهمَّه تعديَّة لوأحدٍ ملتزمه⁽¹⁾

ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)⁽²⁾ على قراءة (ظنين) بالطاء⁽³⁾ أي بمتهم⁽⁴⁾ وذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ فَأَقْبِلْ غَيْرَ ظَنِينٍ، وَلَا مَلُومٍ، وَلَا مُتَّهَمٍ⁽⁵⁾. قال الشارح: μ والظنين: المتهم، والظنة التهمة والجمع الظن، يقول: قد اظنَّ زيد عمرا، والألف ألف وصل، والطاء مشددة، والنون مشددة أيضا، وجاء بالطاء المهملة أيضا، أي اتهمه. وفي حديث ابن سيرين: لم يكن على عليه السلام يظن في قتل عثمان، الحرفان مشددان وهو يفتعل من (يظنن) وأدغم قال، الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يَظُنُّنِي أَنَا مُعْتَبٌ وَلَا كُلُّ مَا يُرَوِّى عَلَيَّ أَقُولُ⁽⁶⁾ ν ⁽⁷⁾.

قال الراوندي: μ الظنين أخص من المتهم⁽⁸⁾ ν ، وقال الشوشترى: μ والفرق بين الظنين والمتهم الفرق بين الظن والوهم، فالظنين من الظن، والمتهم من الوهم⁽⁹⁾ ν وفسر باقي شراح نهج البلاغة الظنين بالمتهم⁽¹⁰⁾. والوهم الغلط والسهو⁽¹¹⁾ والظاهر أن ثمة فرقا بينهما فالظنين ليس كالمتهم تماما فالظنين الذي هو في بداية التهمة وربما غير المصرح بتهمته والمتهم شمل هذا وغيره فهو أعم من الظنين كما يفهم من كلام الراوندي المتقدم.

ج: العلم بمعنى الظن:

قد تأتي (علم) بمعنى (ظن) ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ)⁽¹²⁾ وهو ليس الغالب في ورودها بل الغالب ورودها لليقين⁽¹³⁾، ومما جاء في كلام الشارح من ذلك قوله: μ قلت: هذا مشكل، لان الحديث الأول يتضمن أن عمر أقسم على جماعة فيهم عثمان، فقال نشدتمك الله، أستم تعلمون أن رسول الله □

(1) شرح ابن عقيل: 440/1.

(2) سورة التكوين: 24.

(3) ظ: وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي؛ ظ: السبعة في القراءات: 673.

(4) ظ: العين: 10/7؛ تهذيب اللغة: 260/14؛ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده

المرسي (ت458هـ): 9/10؛ شرح ابن عقيل: 440/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 173/16.

(6) لم ينسب لقائل ظ: غريب الحديث، ابن سلام: 465/4؛ معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن

زكريا (ت395هـ): 463/3.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 174/16.

(8) منهاج البراعة، الراوندي: 140/3.

(9) بهج الصباغة: 593/7.

(10) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 147/3؛ ظ: منهاج البراعة الخوئي: 79/20؛ نهج البلاغة محمد

عبده: 70/2؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 217/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 564/3؛ شرح نهج

البلاغة الموسوي: 452/4.

(11) ظ: الصحاح: 2054/5.

(12) سورة الممتحنة/ 10.

(13) ظ: أوضح المسالك: 41/2.

قال: μ لا نورث ما تركناه صدقة⁽¹⁾ يعني نفسه! فقالوا: نعم، ومن جملتهم عثمان، فكيف يعلم بذلك فيكون مترسلا لأزواج النبي □: يسأله أن يعطيهم الميراث! اللهم إلا أن يكون عثمان وسعد وعبد الرحمن والزبير صدقوا عمر على سبيل التقليد لأبي بكر فيما رواه وحسن الظن، وسموا ذلك علما، لأنه قد يطلق على الظن اسم العلم⁽²⁾.

لا أريد الإطالة في سرد هذا الحديث الذي أشار إليه الشارح وتأويلاته التي لا تغني وملخص هذه القصة أن عثمان جاء يطلب الميراث من عمر لأزواج النبي □ بعد أن أرسله لذلك، وتتضارب هذه مع رواية أخرى بان عمر استشهد عثمان وجماعة غيره إذ قال: أستم تعلمون أن رسول الله □ قال: (لا نورث ما تركناه صدقة) يعني نفسه فأجابوا بنعم يعني كيف يعلم عثمان أن النبي لا يورث؟ ثم يطلب الميراث لزوجاته وأجاب الشارح بأنه ربما أن علمهم بذلك الذي أقروا به نابع من ثقتهم بأبي بكر فصار قوله مسلما لديهم. وما ذلك إلا الظن الراجح والعلم يأتي بمعنى الظن والجواب أن عمر استشهدهم في حديث عن رسول الله □ فأقروه عليه، وسألهم عن علمهم، لا عن ظنهم فلا يسال عن ظن من مثل هذا إذ الظن لا يغني في الفصل في مثل هذه الخصومات، فأما إذا أجابوا بظنهم وقد سألهم عن علمهم فهو تساهل في الدين، لأنه من الثابت أن هذا الحديث لم يروه إلا أبو بكر وحده، ثم أن عمل عثمان بخلافه، والظاهر أن الحديث المروي عن عمر باستنطاقهم ضعيف وإن ذكره مسلم في صحيحه⁽³⁾، وإلا فهو ما ذكرت وليس العلم الذي طلبه منهم عمر إلا العلم بعينه لا الظن وشبهه.

د: معنى حسب ونصبها مفعولين:

قول أمير المؤمنين □: μ وَلَا يُحْصِي نِعْمَاءَهُ الْعَادُّونَ⁽⁴⁾، قال الشارح: μ قال الراوندي: إنه لو قال أمير المؤمنين X: (الذي لا يعد نعمه الحاسبون) لم تحصل المبالغة التي أرادها بعبارته، لان اشتقاق الحساب من الجسبان، وهو الظن. قال: وأما اشتقاق العدد فمن العد، وهو الماء الذي له مادة، والإحصاء: الاطاقة، أحصيته، أي أطقته، فتقدير الكلام: لا يطيق عد نعمائه العادون، ومعنى ذلك أن مدائحه تعالى لا يشرف على ذكرها الأنبياء والمرسلون، لأنها أكثر من أن تعدها الملائكة المقربون، والكرام الكاتبون⁽⁵⁾. ولقائل أن يقول: أما الحساب فليس مشتقا من الجسبان بمعنى الظن، كما توهمه، بل هو أصل برأسه، ألا ترى أن أحدهما حسبت أحسب، والآخر حسبت

(1) صحيح مسلم: 1378/3

(2) شرح نهج البلاغة: 223/16.

(3) ظ: صحيح مسلم: 1378/3 ؛ الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي الحسيني (ت1120هـ): 92؛ تاريخ مدينة دمشق: 363/56.

(4) شرح نهج البلاغة: الشارح: 66/1.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 26/1.

أحسب، وأحسب بالفتح والضم، وهو من الألفاظ الأربعة التي جاءت شاذة، وأيضاً فإن (حسبت) بمعنى ظننت يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، و(حسبت) من العدد يتعدى إلى مفعول واحد. ثم يقال له: وهب أن (الحاسبين) لو قالها مشتقة من الظن لم تحصل المبالغة، بل المبالغة كادت تكون أكثر، لأن النعم التي لا يحصرها الظان بظنونه أكثر من النعم التي لا يعدها العالم بعلومه⁽¹⁾.

وقد ذهب الكيدري البيهقي إلى ما ذهب إليه الراوندي وقال إن الحاسب من الحسبان وهو الظن⁽²⁾، وفسر الشيرازي العاد بأنه الذي يحسب أي الذي له علم بالحساب⁽³⁾. والذي يهمنا من الموضوع.

أولاً: أن مضارع حسِبَ التي بمعنى (ظن) أحسَبُ بالفتح أو احسِبُ بالكسر وهو شاذ⁽⁴⁾ واكتفى الشارح بالأول ولم يذكر الثاني وأما حسَبَ بمعنى عدَّ فمضارعها (يحسِبُ) بالضم⁽⁵⁾ وزاد الشارح (يحسِبُ) بالفتح فإنهما يختلفان في الماضي والمضارع ويسهل التفريق بينهما لفظياً وهما عند ابن فارس أصل واحد ويفرق بينهما بالحركات وجعل الأصل العدَّ⁽⁶⁾.

الثاني: ومن الأمور التي ذكرها الشارح للتفريق بينهما أن حسِبَ بمعنى (ظن) تتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ وذلك قول سيبويه: μ وليس لك أن تقتصر على احد المفعولين دون الآخر وذلك قولك حسب عبد الله زيدا بكر ν ⁽⁷⁾ وقوله: μ وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً وذكرت الأول لتعلم الذي تُضيفُ إليه ما استقر له عندك من هو فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين⁽⁸⁾ ومقتضاه أن المفعول الأول ينبغي أن يذكر للحكم عليه بالثاني الذي يقع فيه الشك أو اليقين لمكان هذه الأفعال، فهما كالمبتدأ والخبر لا بد من ذكرهما. ولا يحذفان أو يحذف أحدهما إلا إذا دل عليه دليل⁽⁹⁾.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 67-66/1.

(2) ظ: حدائق الحقائق: 114/1.

(3) ظ: توضيح نهج البلاغة: 11/1.

(4) ظ: إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت (ت246هـ): 127؛ المحكم: 207/3؛ الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت515هـ): 12/1؛ تاج العروس: 379/5.

(5) ظ: الأفعال: 215/1.

(6) ظ: معجم مقاييس اللغة: 59/2.

(7) الكتاب: 39/1.

(8) الكتاب: 40/1.

(9) ظ: الكتاب: 40-39/1؛ الأصول في النحو: 217/1؛ شرح الرضي على الكافية: 155/4؛ شرح ابن عقيل: 443/1.

هـ: رأى بمعنى علم:

وتأتي رأى بمعنى علم كما تأتي بمعنى ظن، وبمعنى حلم أي رأى في منامه وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى إلى مفعولين وتأتي بمعنى رؤية العين، وبمعنى اعتقد وبمعنى أصاب رثته⁽¹⁾. وذكره الشارح فقال: **رَأَى** فان قلت فكيف قال الله تعالى: (أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا)⁽²⁾ وهل كان الذين كفروا رائيين لذلك حتى يقول لهم (أو لم ير الذين كفروا). قلت هذا في قوله (اعلموا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما) كما يقول الإنسان لصاحبه ألم تعلم أن الأمير صرف حاجبه الليلة عن بابه؟ أي أعلم ذلك إن كنت غير عالم والرؤية هنا بمعنى العلم⁽³⁾. والمفسرون ذهبوا إلى ما ذهب إليه الشارح من أن الرؤية هنا بمعنى العلم أي الرؤية هنا قلبية⁽⁴⁾ وهو المفهوم من سياق الآية، والاستفهام هنا كما ذهب إليه الشارح بمعنى الأمر أي (ليعلموا). أما مفعولا (يرى) الذي بمعنى علم فقد سدت مسدهما (أن) واسمها وخبرها.

و: رأى بمعنى اعتقد:

وتأتي رأى بمعنى اعتقد نحو (رأى أبو حنيفة حل كذا) وتنصب مفعولا واحدا وقد تتعدى إلى اثنين⁽⁵⁾ كقول الشاعر وقد استعملها متعدية لواحد ولاتنين:

رَأَى النَّاسَ إِلَّا مِنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجَ تَرَاكِينَ قَصَدَ الْمَخَارِجَ⁽⁶⁾

قال أمير المؤمنين □: **رَأَى** فَلَمْ أَرَهُ يَسْعُنِي دَفْعُهُمْ إِلَيْكَ وَلَا إِلَى غَيْرِكَ⁽⁷⁾ قال الشارح: **رَأَى** أي لم أر أنه يحل لي دفعهم إليك والضمير إليك والضمير في (أره) ضمير الشأن والقصة، و(أره) من الرأي، لا من الرؤية، كقولك لم أر الرأي الفلاني⁽⁸⁾؛ ويلاحظ هنا أن (أرى) الذي هو بمعنى اعتقد وهو الظاهر من السياق تعدى إلى مفعولين أحدهما (الهاء) التي هي ضمير الشأن والثاني جملة (يسعني).

ز: أفعال التحويل تنصب مفعولين:

وأفعال التحويل تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهي سبعة جميعها بمعنى (صير) قال ابن مالك:

وَهَبْ تَعْلَمْ وَالتِّي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انصَبْ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرَا

(1) ظ: الكتاب: 40/1؛ شرح ابن عقيل: 417/1؛ منحة الجليل: 418-417/1.

(2) سورة الأنبياء: 30.

(3) شرح نهج البلاغة: الشارح: 55/11.

(4) ظ: جامع البيان: 19/9؛ تفسير البيضاوي: 91/1؛ فتح القدير: 580/3؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ): 34/17.

(5) ظ: الصحاح: 2347/6؛ أوضح المسالك: 48/2؛ همع الهوامع: 543/1.

(6) ظ: همع الهوامع: 543/1؛ منحة الجليل: 418/1 ولم أعثر على قائله.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 47/14.

(8) المصدر نفسه: 15/14.

وهي صَيَّرَ، جعل، وهب، تخذ، اتخذ، ترك، رد⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي وَمَنْ يَرُدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)⁽²⁾. قال الشارح: μ وقرأ (سواءً) بالنصب على أن يكون أحد مفعولي (جعلنا) أي جعلناه مستويا فيه العاكف والباد، ومن قرأ بالرفع جعل الجملة هي المفعول الثاني⁽³⁾؛ وتأتي جعل بمعان منها:

الأول: بمعنى اعتقد كقوله تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئَاءً)⁽⁴⁾ وهذه من أفعال القلوب⁽⁵⁾ وقيل هي هنا بمعنى (سموا)⁽⁶⁾.

والثاني: بمعنى (خلق) كقوله تعالى: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

والثالث: بمعنى صَيَّرَ ومنه هذه الآية التي نحن بصددتها⁽⁹⁾. واختلفت الوجوه التي أوردها المفسرون في مفعول (جعلناه) الثاني بعد أن اتفقوا أن الهاء هي المفعول الأول واختلاف الأقوال في المفعول الثاني تبعاً لنصب (سواء) أو رفعها فعلى النصب يكون (سواء) مفعولاً ثانياً لـ (جعلنا)⁽¹⁰⁾. وقيل بل (لنناس) في موضع المفعول الثاني أي جعلناه، مباحاً للناس أو معبداً لهم و(سواء) حال من الهاء، وقيل (سواء) حال و(جعلنا) لم يتعد هنا إلى مفعولين⁽¹¹⁾ وفي كل الأحوال (العاكف) مرفوع بـ(سواء) الذي هو بمعنى (مستويا) وإن كان أصله مصدراً وهذه قراءة حفص عن عاصم وهي قراءة الأعمش⁽¹²⁾ وروي (العاكف) بالجر على أنه صفة (لنناس) أي جعلناه للناس العاكف والبادي سواء⁽¹³⁾ وقال الألوسي (العاكف) بدل تفصيل من مجمل وقيل عطف بيان ونسب هذه الرواية إلى فرقة منهم الأعمش⁽¹⁴⁾ وأما الرواية برفع (سواء) وهي المثبتة في المصحف وبها قرأ الجمهور على أنه خبر مقدم و(العاكف) مبتدأ مؤخر⁽¹⁵⁾ وقيل العكس أي

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: 172/4؛ أوضح المسالك: 51/2؛ شرح ابن عقيل: 428 و 416/1.

(2) سورة الحج/ 25.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 32/18.

(4) سورة الزخرف: 19.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 427/1.

(6) ظ: لسان العرب: 111/11؛ تاج العروس: 206/28.

(7) سورة الأنعام: 1.

(8) ظ: المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502 هـ): 94؛ شرح الرضي على الكافية:

173/4.

(9) ظ: أوضح المسالك: 51/2؛ شرح ابن عقيل: 428 و 427/1.

(10) ظ: فتح القدير: 638/3؛ روح المعاني: 138/17.

(11) ظ: فتح القدير: 638/3؛ روح المعاني: 138/17.

(12) ظ: السبعة في القراءات: 435؛ إتحاف فضلاء البشر: 398/1.

(13) ظ: فتح القدير: 638/3؛ روح المعاني: 138/17.

(14) ظ: روح المعاني: 140/17.

(15) ظ: إتحاف فضلاء البشر: 398/1؛ تفسير البيضاوي: 122/1؛ فتح القدير: 638/3؛ روح المعاني: 139/17.

(سواء) مبتدأ و(العاكف) خبره، وضعفه الالوسي لما فيه من الإخبار بالمعرفة عن النكرة⁽¹⁾، وعلى الاحتمالين تكون الجملة مفعولا ثانيا لـ(جعلنا) و(للناس) حال من الهاء، أو (للناس) في موضع المفعول الثاني والجملة حال من المستكن في الناس⁽²⁾ أو الجملة تفسيرية لجعله للناس⁽³⁾. أما الشارح فلم يدخل في التفاصيل ولم يجوز أن تكون (سواء) حالا على رواية النصب ولا الجملة حالا ولا تفسيرية على رواية الرفع ولم يحتمل أن تكون (جعلنا) مقتصرة على مفعول واحد وهو الاحتمال الذي ذكره الالوسي وهو ضعيف، والوجه التي ذكرها هي الأرجح وقد قدمها المفسرون على غيرها عند عرضهم الوجوه⁽⁴⁾.

ح: حذف المفعول الثالث من أرى:

تتعدى أرى وأعلم ونبأ وأنبأ وأخبر وخبرّ وحدّث إلى ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر، ويثبت لهما ما لمفعولي (ظن) من إلغاء العامل وتعليقه، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل عليه دليل⁽⁵⁾ قال ابن مالك:

وما لمفعولي علمت مطلقا للثاني والثالث أيضا حُققا⁽⁶⁾

وقيل انه لم يسمع من العرب تعديها إلى ثلاثة صريحة، بل يكون الاول نائباً للفاعل⁽⁷⁾؛ وأشار الشارح إلى حذف المفعول الثالث لـ (أرى) في شرح قول أمير المؤمنين □: **مَا شَكَّكْتُ فِي الْحَقِّ مُذْ أَرَيْتُهُ**⁽⁸⁾ قال الشارح: **مُ** أي منذ أعلمته، ويجب أن يقدر هاهنا مفعول محذوف، أي منذ أريته حقا، لان (أرى) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، تقول: أرى الله زيدا عمرا خير الناس، فإذا بنيته للمفعول به قام واحد من الثلاثة مقام الفاعل ووجب أن يؤتى بمفعولين غيره، تقول: أريت زيدا خير الناس، وإن كان أشار بالحق إلى أمر مشاهد بالبصر لم يحتج إلى ذلك، ويجوز أن يعنى بالحق الله سبحانه وتعالى، لان الحق من أسمائه عز وجل، فيقول: منذ عرفت الله لم أشك فيه، وتكون الرؤية بمعنى المعرفة، فلا يحتاج إلى تقدير مفعول آخر، وذلك مثل قوله تعالى: (وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)⁽⁹⁾، أي لا تعرفونهم، الله يعرفهم، والمراد من هذا الكلام ذكر نعمة الله عليه في أنه منذ عرف الله سبحانه لم يشك فيه، أو منذ عرف الحق في العقائد الكلامية

(1) ظ: روح المعاني: 140-139/17؛ فتح القدير: 638/3.

(2) ظ: تفسير البيضاوي: 122/1؛ روح المعاني: 140/17.

(3) ظ: روح المعاني: 140/17.

(4) ظ: تفسير البيضاوي: 122/1؛ فتح القدير: 638/3؛ روح المعاني: 140-138/17.

(5) ظ: الكتاب: 43؛ الأصول في النحو: 180/1 و187؛ اللباب: 1/؛ شرح ابن عقيل: 461255-452/1.

(6) شرح ابن عقيل: 461255-452/1.

(7) ظ: منحة الجليل: 461/1.

(8) شرح نهج البلاغة الشارح: 374/18.

(9) سورة الأنفال: 60.

والأصولية والفقهية لم يشك في شيء منها...⁽¹⁾.

وتأتي (رأى) بمعان متعددة منها أن تأتي بمعنى علم وبمعنى ظن وبمعنى حلم وتتعدى بهذه المعاني الثلاثة إلى مفعولين فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعدت إلى ثلاثة، وتأتي أيضا بمعنى أبصر، وبمعنى اعتقد، وبمعنى أصاب رنته، متعدية إلى مفعول واحد⁽²⁾، وقال أحد الشراح من القرن الثامن: أي من أول يوم حصل لي الاراءة⁽³⁾ وواضح انه يذهب إلى أنها الرؤية البصرية وقال الخوئي: أريته مبني للمفعول من أرى يُرى، والضمير الاول نائب الفاعل والهاء مفعوله الثاني أي أبصرت به⁽⁴⁾ فهو إذن يراها الرؤية البصرية التي يتعدى فعلها بالهمزة إلى مفعولين فحسب أيضا وقال الشيرازي: أي: وقت أرانيه رسول الله ﷺ⁽⁵⁾. وقال الموسوي: رأى الإمام الحق بعينه وأدركه بحسه وعاشه في وجدانه وأحياه في قلبه⁽⁶⁾.

وهو هنا يثبت الرؤية الحسية البصرية وان لم ينف غيرها أما محمد أبو الفضل إبراهيم فقال: أي مذ أعلمته فهو على رأي ابن أبي الحديد الاول إذ هو محقق كتابه وغالبا ما يختار رأيه منه⁽⁷⁾. وعلى العموم فالشرح يرونها الرؤية البصرية فلم يسيروا إلى تقدير محذوف، وقد أشار الشارح إلى إمكانية أن تكون الرؤية بصرية حاصرا الأمر في أن يكون الإمام أشار إلى أمر مشاهد بالبصر، وقال الشارح: انه لا يحتاج في هذه الحالة إلى تقدير مفعول (محذوف) والصحيح أن في الكلام تجسيما للحق بحيث جعله يرى ويحس وان الرؤية بصرية تجوزا. أما جعلها بمعنى (أعلمته) وتقدير مفعول ثالث محذوف فقد قال الرضي الاسترأبادي: لم يستعمل (أرى) الذي هو ما لم يسم فاعله من أرى، عاملا عمل (ظن) الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى (علم) وإن كانت أريت بمعنى: أعلمت⁽⁸⁾.

أما الرأي الثالث الذي ذكره الشارح بأنها بمعنى عرفت فان التي تأتي بمعنى (عرفت) هي (علمت) وليس (رأيت)، كما ذكر هو وغيره⁽⁹⁾، وان كان المعنى ينسجم على ما ذكر، والآية الكريمة التي استشهد بها تدل على أن (علمت) بمعنى (عرفت)⁽¹⁰⁾ ولا علاقة لها بـ(رأيت).

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 374/8.

(2) ظ: شرح ابن عقيل: 417,452/1؛ منحة الجليل: 418-417/1.

(3) شرح نهج البلاغة، مؤلف من القرن 8: 104/1.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 258/21.

(5) ظ: توضيح نهج البلاغة: 356/5.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة، الموسوي: 356/5.

(7) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 346/2.

(8) شرح الرضي على الكافية: 149/4.

(9) ظ: شرح الرضي على الكافية: 150-149/4.

(10) ظ: تفسير البيضاوي: 118/1.

المطلب الثاني: الحروف الناسخة

1: المشبهات بـ(ليس)

أ: (ما) الحجازية:

(ما) على لغة تميم لا تعمل شيئاً، ويدخلونها على الاسم والفعل، وعلى لغة أهل الحجاز مشبهه بـ(ليس) فأعملوها ولم يجز أن تدخلها على الفعل⁽¹⁾ وشبهها بليس من أجل النفي⁽²⁾ فهما تنفيان الحال وتدخلان على المبتدأ والخبر⁽³⁾ وقد ذكر الشارح (ما) الحجازية عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ مَا خَيْرٌ بِخَيْرِ بَعْدَهُ النَّارُ، وَمَا شَرٌّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ⁽⁴⁾، قال الشارح: μ موضع (بعده النار) رفع لأنه صفة (خير) الذي بعد (ما)، وخير يرفع لانه اسم ما، وموضع الجار والمجرور نصب لأنه خبر ما، والباء زائدة، مثلها في قولك: ما أنت بزيد، كما تزداد في خبر ليس، والتقدير ما خير تتعقبه النار بخير، كما تقول: ما لذة تتلوها نغصة بلذة، ولا ينقدح في ما: الوجهان اللذان ذكرهما أرباب الصناعة النحوية في (لا) في قولهم: لا خير بخير بعده النار، أحدهما ما ذكرناه في (ما) والآخر أن يكون موضع (بعده النار) جراً لأنه صفة خير المجرور، ويكون معنى الباء معنى (في) كقولك: زيد بالدار وفي الدار، ويصير تقدير الكلام، لا خير في خير تعقبه النار، وذلك أن ما تستدعي خبراً موجوداً في الكلام، بخلاف لا، فإن خبرها محذوف في مثل قولك: لا إله إلا الله، ونحوه، أي في الوجود أو لنا أو ما أشبه ذلك، وإذا جعلت بعده صفة خير المجرور لم يبق معك ما تجعله خبر ما. وأيضاً فإن معنى الكلام يفسد في ما بخلاف لا، لأن لا لنفي الجنس، فكأنه نفى جنس الخير عن خير تتعقبه النار، وهذا معنى صحيح، وكلام منتظم، وما هاهنا إن كانت نافية احتاجت إلى خبر ينتظم به الكلام، وإن كانت استفهاماً فسد المعنى، لأن (ما) لفظ يطلب به معنى الاسم، كقوله: ما العنقاء؟، أو يطلب به حقيقة الذات، كقولك، ما الملك؟ ولست تطيق أن تدعى أن ما للاستفهام هاهنا عن أحد القسمين مدخلاً لأنك تكون كأنك قد قلت: أي شيء هو خير في خير تتعقبه النار؟ وهذا كلام لا معنى له⁽⁵⁾؛ اختلف شراح النهج في (ما) في هذه المسألة على رأيين:

الأول: ما ذهب إليه الشارح بأن (ما) المشبه بـ(ليس) و(خير) الأولى اسمها و(خير) الثانية في موضع نصب خبرها والباء زائدة و(بعده النار) جملة من مبتدأ مؤخر وخبر مقدم في محل رفع صفة (خير) الأول أي صفة اسم (ما) وإليه ذهب ابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل

(1) ظ: الكتاب: 57/1؛ الأصول في النحو: 56/1؛ الإنصاف: 165/1.

(2) ظ: الأصول في النحو: 94/1؛ الإنصاف: 156/1.

(3) ظ: المفصل: 53.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 335/19.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 335/19.

إبراهيم واحتمله الشيرازي⁽¹⁾ في وجهه.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية إنكارية أي لا خير فيما يسميه أهل الشهوة خيرا من الكسب بغير الحق، وإليه ركن محمد عبده واحتمله الشيرازي في وجهه⁽²⁾.

والراجع الأول لأن (ما) العاملة عمل (ليس) حرف، والاستفهامية اسم ولو كانت كذلك لأعربت مبتدأ و(خير) الأول خبرها و(بخير) صفة لـ (خير) و(بعده النار) صفة ثانية وهذا تكلف أولا وعدول عن المعنى المراد ثانيا فان قيل المراد الإنكار فيقال: جعل (ما) نافية يغني عن استفهام مؤول بإنكار، وهل الإنكار إلا النفي ثم أكون الاستفهام الإنكاري بـ(ما) التي توهم النفي، والفصل بين أنواعها عسير أحيانا؟ فيوقع مثل هذا في اللبس، وإنما يحسن الاستفهام الإنكاري عند عدم اللبس ويستفاد من قرائن حالية ولفظية. وقول الشارح: وموضع الجار والمجرور نصب لأنه خبر (ما) والباء زائدة، فيه:

أولا: أن الذي هو في موضع نصب (خير) فقط، وليس الجار والمجرور كما ذكر الشارح، لأنه لا متعلق للباء هنا فيقصد أن موضع متعلقها نصب، ولا موضع للجار والمجرور عادة وإنما الذي هو في موضع نصب خبر (ما) وهو (خير) وقد جر لفظا فحسب بباء زائدة.

ثانيا: وقوله: لأنه خبر (ما). هذا على رأي البصريين أما رأي الكوفيين فان (ما) عندهم غير عاملة، وان ظهر الخبر منصوبا كقوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)⁽³⁾ فهو عندهم منصوب على نزع الخافض⁽⁴⁾.

قول الشارح: وذلك أن (ما) تستدعي خبرا موجودا في الكلام، بخلاف (لا)... وإذا جعلت (بعده) صفة (خير) المجرور لم يبق معك ما تجعله خبر (ما)، أيضا، فان معنى الكلام يفسر في (ما) بخلاف (لا) لأن (لا) لنفي الجنس، و(ما) هاهنا إن كانت نافية احتاجت إلى خبر ينتظم به الكلام. هذا قول صحيح لا لأنه لا يجوز أن يكون (بعده النار) صفة لـ (خير) المجرورة، ولكن لأن المعنى يكون مضطربا وهو غير المراد من كلام أمير المؤمنين □ فهو يريد ما الشيء الذي يوجب دخول النار خيرا، وان سمي خيرا.

وأما الوجهان اللذان ذكرهما الشارح في (لا) وقال إن النحويين ذكروهما فقد ذكرهما ابن السراج والعكبري قبله⁽⁵⁾ ثم الرضي الاسترأبادي وابن هشام والسيوطي⁽⁶⁾ بعده.

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 436/5؛ منهاج البراعة، الخوئي: 436/21؛ نهج البلاغة، أبو الفضل إبراهيم: 395/2؛ وتوضيح نهج البلاغة: 450/4.

(2) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 238/2؛ توضيح نهج البلاغة: 450/4.

(3) سورة يوسف: 31

(4) ظ: معاني القرآن، الفراء: 42/2؛ الإنصاف: 165/1-166؛ اللباب: 175/1.

(5) ظ: الأصول في النحو: 407/1؛ اللباب: 446/1.

(6) ظ: شرح الرضي على الكافية: 189/2 و282/4؛ مغني اللبيب: 110/1؛ همع الهوامع: 465/1.

ب: لات:

وتعرض الشارح لـ(لات) المشبهة بليس عند شرحه قول الإمام علي □: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ⁽¹⁾ v⁽²⁾. فقال: هذه من ألفاظ الكتاب العزيز، قال الأخفش شبهوا (لات) بليس، واضمروا فيها اسم الفاعل؛ قال ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، وقد جاء حذف (حين) في الشعر، ومنه المثل: (حنت ولات هنت) ⁽³⁾، أي ولات حين حنت، والهاء بدل من الحاء، فحذف الحين وهو يريده. قال وقرأ بعضهم (ولات حين مناص) بالرفع، ⁽⁴⁾ واضمر الخبر. وقال أبو عبيد هي لا؛ والتاء إنما زيدت في (حين)، لا في (لا)، وان كتبت مفردة، والأصل (تحين) كما قال في (الآن) (تلان) فزادوا التاء، وانشد لأبي وجزة:

العاطفون تحين ما من عاطفٍ والمطعمون زمان أين مطعمٍ ⁽⁵⁾.

وقال المؤرج زيدت التاء في (لات) كما زيدت في (ربت) و(ثمت). والمناص المهرب... ويكون المناص أيضا بمعنى الملجأ المفزع... ⁽⁶⁾ v.

نقل الشارح أقوال ثلاثة من العلماء في هذه الآية وهم الأخفش وأبو عبيد والمؤرج والمشهور عن الأخفش أنه كان يقول: إن (لات) لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، وان وليها منصوب فمفعول لفعل مقدر والتقدير عنده في الآية (لا أرى حين مناص) وعلى قراءة الرفع: (ولا حين مناص كائن لهم) ⁽⁷⁾. وفي قول ثان له انها (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الأحيان فهي تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر ⁽⁸⁾. ولعل الشارح اعتمد على الجوهري في نقله قول الأخفش بعملها عمل (ليس) ⁽⁹⁾، كما فعل قبله الراوندي ⁽¹⁰⁾، فكل ما نقل عنه وعن أبي عبيد وعن المؤرج هو من الصحاح ⁽¹¹⁾، وقال ابن بري: هذا القول نسبه الجوهري للأخفش، وهو لسببويه لأنه يرى أنها عاملة عمل ليس، وأما الأخفش فكان لا يعملها...

(1) سورة ص/ 3.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 116/13.

(3) ظ: تمهيد البحث: 4.

(4) لم اجد هذه القراءة في كتب القراءات المعروفة لكن ذكرها غيرهم ظ: شرح قطر الندى: 147.

(5) ظ: غريب الحديث، ابن سلام: 250/4 والبيت (زمان ما من مطعم) ولكن الشارح نقله من الصحاح هكذا ظ:

الصحاح: 266/1

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 125/13.

(7) ظ: الكشف: 73/4؛ الباب: 179/1؛ تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي

(ت745هـ): 367/7؛ مغني اللبيب: 254/1؛ شرح ابن عقيل: 319/1؛ همع الهوامع: 461/1؛ تاج العروس:

583/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 223-222/11.

(8) ظ: الكشف: 73/4؛ واملأ ما من به الرحمن: 209/2؛ مغني اللبيب: 254/1.

(9) ظ: الصحاح: 265/1.

(10) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 225/2.

(11) ظ: الصحاح: 266-265/1.

(1). والصحيح أن هذا الرأي رأي سيبويه⁽²⁾ لا رأي الأخفش، وأما معمولها فسيبويه يرى أنها لا تعمل إلا في (الحين)،⁽³⁾ وعليه الطوسي وأبو البركات الأنباري أيضا وابن مالك⁽⁴⁾، وقال الخليل: لا تقع إلا على الأزمان⁽⁵⁾، وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها⁽⁶⁾ وقال ابن هشام: ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقله⁽⁷⁾، ونقل عن أبي علي الفارسي أنها تعمل في الحين وما رادفه⁽⁸⁾. والظاهر أنها تعمل فيما رادف (حين) ولكن بقله كما قال ابن هشام؛ لوروده في كلام العرب.

أما ما نقله الشارح عن الأخفش من قوله: وقد جاء حذف حين في الشعر، ومنه المثل (حنت ولات هنت وأنى لك مقروع)⁽⁹⁾، فقد نسب هذا القول إلى الصنعاني والجوهري وردّ بأنه إن أرادوا الزمان المحذوف معموله فلا يصح إذ لا يجوز حذف معموليها كما لا يجوز جمعهما وإن أرادوا أنها مهملة وإن الزمان لا بدّ منه لتصحيح استعمالها فلا يصح أيضا لأن المهملة تدخل على غير الزمان. وقال السيوطي: وقد جاءت (لات) غير مضاف إليها (حين) ولا مذكور بعدها (حين) ولا ما رادفه في قول الشاعر:

ترك الناس لنا أكتافهم وتولّوا لات لم يُغن الفرارُ

إذ لو كانت عاملة لم يحذف الجزآن بعدها كما لا يحذفان بعد (ما) و(لا) العاملتين عمل ليس⁽¹⁰⁾. فالظاهر أنها في هذا المثل مهملة ولا وجود لـ(حين) محذوفة.

وأما ما نقله الشارح أيضا على القراءة برفع (حين) فقراءة شاذة، وفي غير الآية الرفع قليل⁽¹¹⁾، وعليه يكون (حين) اسم (لات) والخبر محذوف⁽¹²⁾، وعند الأخفش مبتدأ خبره محذوف كما مر وأما ما نقل عن أبي عبيد من أن التاء زيدت في (حين) لا في (لا) فقد استدل عليه بأنه وجده في المصحف الإمام أي مصحف عثمان يعني (لا تحين)، وردّ بان كتابة المصحف ورد فيها ما يخالف القياس⁽¹³⁾ مثل قوله تعالى: (مَالِ هَذَا الْكِتَابِ)⁽¹⁾ وأشار الخليل إلى أن كتابة

(1) ظ: لسان العرب: 87/2.

(2) ظ: الكتاب: 57/1؛ وإملاء ما من به الرحمن: 209/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 222/11.

(3) ظ: الكتاب: 57/1؛ مغني اللبيب: 326/1؛ شرح ابن عقيل: 319/1.

(4) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 542/8؛ الإنصاف: 397/1؛ شرح ابن عقيل: 319/1.

(5) العين: 369/8.

(6) ظ: معاني القرآن، الفراء: 398/2؛ شرح الرضي على الكافية: 196/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 222/11؛

منحة الجليل: 321/1.

(7) ظ: شرح شذور الذهب: 251.

(8) ظ: مغني اللبيب: 254/1.

(9) ظ: لسان العرب: 184/1.

(10) ظ: همع الهوامع: 463/1 وخزانة الأدب: 162/4 وتاج العروس: 86/5.

(11) ظ: الكتاب: 58/1؛ شرح ابن عقيل: 319/1 ولم أجدّها في كتب القراءات.

(12) ظ: شرح الرضي على الكافية: 197/2.

(13) ظ: مغني اللبيب: 254/1.

المصحف (لات حين)⁽²⁾ بفصل التاء عن (حين) وإلحاقها بـ (لات) وعليه الطوسي أيضا محتجا بالمصحف، وتأويل العلماء مغلطا من قال: (لا تحين)⁽³⁾ لكن الخليل استشهد ببيت أبي وجزه المذكور على أنها (تحين)⁽⁴⁾، ولعل أبا عبيد أخذه عنه. وكان الكسائي والأحمر وغيرهما يذهبون إلى أن الرواية (العاطفونه) ويجعلون الهاء صلة وهو في وسط الكلام، وهذا ليس يوجد إلا على السكت⁽⁵⁾.

والظاهر أن (لات) بالتاء و(حين) بلا تاء لأنه الوارد في المصحف والمستعمل في اللغة والذي عليه العلماء قديما وحديثا.

وأما ما نقل عن المؤرج من أن التاء زيدت في (لات) كما في (ربت وثمت)؛ فإن الخليل قال: إنها هاء التأنيث أنثت بها (لا) ولولا أنها كتبت في القرآن الكريم بالتاء لوقف عليها بالهاء⁽⁶⁾، ووقف الكسائي عليها بالهاء فعلا، فيما وقف الفراء عليها بالتاء على قياس (ربت، وثمت)⁽⁷⁾، وقيل إن النحويين كوفيين وبصريين أجمعوا على هذا وأن أصلها هاء وصلت بلا فقالوا (لاة) لغير معنى حادث، فلما وصلوها جعلوها تاء⁽⁸⁾. ويتلخص مما تقدم:

أولا: إن ما نسبته الشارح إلى الأخفش، هو قول سيبويه، وللاخفش رأيان آخران ذكرهما العلماء كما تقدم، وأن ما نقله الشارح هو كلام الجوهري عينه الذي رفضه غيره.

ثانيا: أن عمل (لات) في حين غالبا، وقليل ما تعمل في (ساعة) و(أوان)، هكذا على المسموع من كلام العرب، وهي أيضا تنصب (حين) وخبرها محذوف، وقلما رفعت (حين) وقدر لها اسم محذوف، فهي تعمل في الأزمنة فحسب، ولا بد من حذف احد معموليها.

ثالثا: ما نسب إلى أبي عبيد وذكره قبله الخليل الشاهد فيه مختلف فيه والصحيح أن التاء زائدة في (لات) لا في (حين).

رابعا: أن التاء في (لات) زائدة للتأنيث، والمشهور الوقف عليها بالتاء وإن كان أصلها هاء، وقيل الزيادة ليقوى شبهها بالفعل أي بليس⁽⁹⁾.

خامسا: أن الشارح اكتفى بالنقل عن ثلاثة من العلماء ولم يعلق وإن تضاربت بعض آرائهم

(1) سورة الكهف: 49.

(2) ظ: العين: 369/8.

(3) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 542/8.

(4) ظ: العين: 369/8.

(5) ظ: الكنز اللغوي في اللسان العربي، عن نسخ قديمة برواية ابن السكيت (ت246هـ): 25.

(6) ظ: العين: 369/8.

(7) ظ: معاني القرآن الفراء: 398/2؛ التبيان في تفسير القرآن: 542/8.

(8) ظ: تهذيب اللغة: 303/15؛ إملاء ما من به الرحمن: 209/2؛ لسان العرب: 468/15.

(9) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 451/3؛ شرح قطر الندى: 147.

ولعله اطمأن إلى الجوهرى فنقل نص ما كتبه كما كان يعتمد عليه كثيرا في جل كتابه لإيضاح المعاني.

2: إن وأخواتها:

إن وأخواتها من نواسخ الابتداء وهي إن، وأن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، وتعمل عملين الرفع والنصب⁽¹⁾، فتنصب الاسم وترفع الخبر⁽²⁾ وذهب الكوفيون إلى أن (إن وأخواتها) لا ترفع الخبر⁽³⁾، ومعنى (إن) و(أن) التحقيق ومعنى كأن التشبيه ومعنى لكن الاستدراك ومعنى وليت التمني ومعنى لعل التوقع والرجاء⁽⁴⁾.

وحكم خبر هذه الحروف كحكم خبر المبتدأ إلا أنه لا يتقدم إلا إذا كان ظرفا⁽⁵⁾، وتقترن (ما) بهذه الحروف فتكفها عن العمل وربما بقي عملها⁽⁶⁾ وتعرض الشارح لبعض هذه الأحكام ومنها.

أ: إن المخففة:

تأتي (إن) مخففة فيقل أعمالها لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها على أصله في العمل⁽⁷⁾، وتلتزم لام الابتداء بعد المهملة لئلا تلتبس بـ (إن) النافية⁽⁸⁾، وقيل هي لام اجتلبت للفرق فحسب وليست بلام الابتداء⁽⁹⁾ وإن وليها فعل أهملت وجوبا⁽¹⁰⁾ وتعرض الشارح لهذا الموضوع في شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وليس كل أصحاب رسول الله □ من كان يسأله ويستفهمه، حتى إن كانوا ليحبون أن يجيء الأعرابي أو الطاريء، فيسأله⁽¹¹⁾. قال الشارح: μو (إن) في قوله (حتى إن كانوا ليحبون) مخففة من الثقيلة ولذلك جاءت اللام في الخبر⁽¹²⁾.

وقال الكيدري: μ (إن) هي المخففة من الثقيلة لدخول اللام على خبرها وهو (ليحبون)⁽¹³⁾، وقال محمد جواد مغنية: μ (إن) مخففة مهملة، واللام بعدها للفرق بينها وبين (إن) النافية⁽¹⁴⁾. ويلحظ ما يأتي:

أولا: اجتمعت كلمة الشراح على أن (إن) هي المخففة من الثقيلة وإن اللام في خبرها وهو

(1) ظ: الكتاب: 2:131.

(2) ظ: الأصول في النحو: 229/1؛ الإنصاف: 176/1؛ المفصل: 48؛ أسرار العربية: 145.

(3) ظ: الإنصاف: 176/1؛ شرح الرضي على الكافية: 288/1.

(4) ظ: الأصول في النحو: 230-229/1؛ اللع في العربية: 41.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية: 285/1؛ شرح ابن عقيل: 348/1.

(6) ظ: الأصول في النحو: 232/1؛ أوضح المسالك: 347/1 و174/2؛ شرح ابن عقيل: 373/1.

(7) ظ: الأصول في النحو: 237/1 و195/2؛ الإنصاف: 640/2؛ أوضح المسالك: 366/1.

(8) ظ: الكتاب: 139/2؛ أوضح المسالك: 366/1.

(9) ظ: المفصل: 449؛ همع الهوامع: 142/1.

(10) ظ: مغني اللبيب: 24/1.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 39/11.

(12) المصدر نفسه: 40/11.

(13) حدائق الحقائق: 194/2.

(14) في ظلال نهج البلاغة: 246/3.

(ليحبون) هي اللام الفارقة التي تفرق بينها وبين (إن) النافية وهي عند سيبويه لام الابتداء وتلزم في مثل هذا الموضع لئلا تلتبس بإن النافية⁽¹⁾، وعليه الأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن عصفور، وقال أبو علي الفارسي وابن أبي العافية هي لام اجتنبت للفرق بين (إن) المخففة والنافية وليست بلام الابتداء⁽²⁾. وفي الحاليين هي للفرق ولكن على قول سيبويه يظهر بها أثر لام الابتداء كتعليق ظن وأخواتها وعلى القول الآخر لا يظهر مثل هذا الاثر.

ثانياً: (إن) هنا مهملة وجوبا لأن ما بعدها فعل⁽³⁾، وهو المفهوم من كلام سيبويه لأنه لم يذكر من كلام العرب (إن) المخففة عاملة إلا في جمل اسمية⁽⁴⁾؛ وجزم ابن هشام أنها إذا وليها الفعل أهملت⁽⁵⁾، وهو صحيح لانتفاء الحاجة إلى التقدير ووضوح الكلام.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ إِنَّ كَانَتْ الرَّعَايَا قُبْلِي لَتَشْكُوا حَيْفَ رُعَاتِيهَا⁽⁶⁾. قال الشارح: μ (إن) هاهنا مخففة من الثقيلة، ولذلك دخلت اللام في جوابها⁽⁷⁾.

قال الخوئي: إن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن، و(كانت) من الافعال الناقصة، (الرعايا) اسمها وجملة (لتشكو) خبرها والجملة خبر (إن)⁽⁸⁾. واكتفى الشوشتري ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁹⁾ بالقول إنها مخففة من الثقيلة ويلاحظ الآتي.

أولاً: حكم الشارح على أنها المخففة من الثقيلة لمكان اللام في جوابها وهي اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية كما تقدم فحيث وجدت حكمنا أن (إن) مخففة لأنها تلازمها عند الإهمال مع خوف اللبس.

ثانياً: ما ذكره من أن اسمها ضمير الشأن وجملة (لتشكو) خبرها مما يعني أنه يعملها ليس بصحيح فإن سيبويه عندما ذكر انه سمع من العرب إعمالها مخففة كانت شواهد على ذلك جملا اسمية تتلو (إن) المخففة ولم يورد أي شاهد على إعمالها متلوة بفعل⁽¹⁰⁾، وصرح ابن هشام وغيره بأنه إذا تلاها الفعل لزم إهمالها⁽¹¹⁾، وهو كلام معقول إذ لا داعي لتقدير ضمير شأن مع أن الكلام واضح ومع أنها على الأكثر لا تعمل ثم إن دخولها على الأفعال جعلها غير مختصة وهو السبب في إهمالها فالقياس أن لا تعمل مع الفعل وان عملت مع الاسم قليلا كما تقدم فعلى

(1) ظ: الكتاب: 139/2.

(2) ظ: مع الهوامع: 142/1.

(3) ظ: مغني اللبيب: 24/1.

(4) ظ: الكتاب: 140/2.

(5) ظ: مغني اللبيب: 24/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 145/19.

(7) المصدر نفسه: 146/19.

(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 344/21.

(9) ظ: بهج الصباغة: 516/10؛ ونهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 368/2.

(10) ظ: الكتاب: 140/2.

(11) ظ: مغني اللبيب: 24/1.

أصلها في العمل وللسماع الذي جاء عن العرب.

ومثله قول أمير المؤمنين □: **μ** قَوْلَ اللَّهِ إِنْ لَوْ لَمْ يُصِيبُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا مُعْتَمِدِينَ لِقَتْلِهِ، بَلَا جُرْمَ جَرَّةٍ، لَحَلَّ لِي قَتْلُ ذَلِكَ الْجَيْشِ كُلِّهِ⁽¹⁾. قال الشارح: **μ** إن هاهنا زائدة ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة⁽²⁾، وقال الراوندي: **μ** روي بكسر الهمزة وفتحها، والكسر هو الصواب. وإن مخففة من الثقيلة أي: والله إن الأمر والشأن لم يقتلوا إلا رجلا لحل لي قتلهم⁽³⁾. وقال ابن ميثم: هي زائدة⁽⁴⁾، واحتمل محمد أبو الفضل إبراهيم الاحتمالين⁽⁵⁾، ويلاحظ أمور:

الأول (إن) المخففة يشترط في الفعل الذي يليها غالبا أن يكون متصرفا ناسخا، ماضيا أو مضارعاً⁽⁶⁾ ولا يتوافر هذا الشرط هنا، وقد ورد فعلها غير ناسخ في قول الشاعر:

شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا⁽⁷⁾

وغيره وقاس عليه الأخفش وابن مالك⁽⁸⁾.

الثاني: المستعمل - وإن كان قليلا - أن تأتي (أن) المفتوحة المخففة وتأتي بعدها (لو) فاصلة بينها وبين الفعل المتصرف إن لم يكن دعاءً، كقوله تعالى: (وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ...) ⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾ وأما مثل هذا الكلام فهو الأقل في لغة العرب⁽¹¹⁾، وقول الراوندي الصواب بالكسر على عكس هذا.

الثالث: المخففة من الثقيلة فيها معنى التأكيد أيضا⁽¹²⁾، والزائدة إما للتأكيد أو لربط الكلام⁽¹³⁾، فهما يؤديان الدور نفسه ولا سيما أن (إن) هنا مهمة.

الرابع: القسم يحتاج إلى جواب فإن كان الجواب جملة اسمية وجب أن تكون مصدرية بـ (إن) أو اللام أو كليهما⁽¹⁴⁾، وهنا الجملة فعلية، لأن (إن) مهمة أو زائدة، وبعدها فعل مصدر بـ (لو) التي قلبت الكلام إلى جملة شرطية ومع تقدم القسم فالأولى أن يكون الجواب للقسم،

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 309/9.

(2) المصدر نفسه: 309/9.

(3) منهاج البراعة، الراوندي: 158/2.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 337/3.

(5) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 409/1.

(6) ظ: شرح ابن عقيل: 382/1؛ همع الهوامع: 513/1.

(7) وعجزه حلت عليك عقوبة المتعمد. ظ: كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

الزجاجي (ت337هـ): 116؛ سر صناعة الإعراب: 548/2؛ همع الهوامع: 513/1.

(8) ظ: همع الهوامع: 513/1.

(9) سورة الجن: 16.

(10) ظ: شرح ابن عقيل: 388/1.

(11) ظ: منه قول النبي [**μ** أما إن لو لم تفعل لمستك النار]، ظ: الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله

البخاري الجعفي (ت256هـ): 71.

(12) ظ: حروف المعاني: 57.

(13) ظ: المعجب: 189.

(14) ظ: شرح ابن عقيل: 43/4.

واحذفُ لدى اجتماع شرطٍ وقسمُ جوابَ ما أخرتَ فهو ملْتَزَمٌ⁽¹⁾،

هكذا هو قول ابن مالك وغيره، وجملة جواب القسم هنا مصدرة بفعل ماضٍ فوجب أن تقترن
بـ(لقد)، ولكنها اقترنت باللام وهي الواقعة في جواب (لو)؛ قال الرضي في الكافية: اللام جواب
القسم لا جواب (لو) ولو كانت جواب (لو) لجاز حذفها ولا يجوز في مثله⁽²⁾.

الخامس: ما تبناه الراوندي من إعمالها مع أن الذي وليها فعل منعه ابن هشام وغيره إذ يجب
أن تهمل إذا وليها فعل كقوله تعالى: (وَإِنْ تَطُتْكَ لَمِنْ الْكَافِرِينَ)⁽³⁾⁽⁴⁾.

السادس: عدد ابن هشام الموارد التي تأتي فيها (إن) المخففة زائدة فقال: وأكثر ما زيدت بعد
(ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية أو اسمية تكفيها عن العمل⁽⁵⁾، وقد تزايد بعد (ما) الموصولة،
وبعد (ما) المصدرية، وبعد (ألا) الاستفاحية ولم يعد زيادتها في مثل هذا الموضع لكنه لم يحصر
كونها زائدة بالمواضع المتقدمة⁽⁶⁾.

ومما تقدم يتبين أن الوجهين متكافئان ولا رجحان لأحدهما على الآخر وانهما ممكنان والله
أعلم.

ب: أن المخففة:

(أن) المخففة وتأتي بعدها جملة اسمية أو فعلية وجوبا ويكون اسمها ضمير الشأن⁽⁷⁾ وقال
سيبويه: لا تخففها أبدا في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم⁽⁸⁾
وقال الكوفيون هي غير عاملة⁽⁹⁾ وقد ذكر النحاة أنها إذا وليها جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها
جامد أو متصرف وهو دعاء لم تحتج إلى فاصل يفصلها عما بعدها وأما إذا كان خبرها جملة
فعلية فعلها متصرف ولم يكن دعاء احتاجت إلى فاصل⁽¹⁰⁾ وذكر الشارح (أن) المخففة عند
شرحه قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا
تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ)⁽¹¹⁾ قال الشارح: لا وألا تخافوا (أن) بمعنى (أي)، أو تكون خفيفة من

(1) ظ: المصدر نفسه: 43/4.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 456/4.

(3) سورة الشعراء/ 186.

(4) ظ: مغني اللبيب: 124.

(5) ظ: الإنصاف: 636/2؛ أوضح المسالك: 274/1؛ شرح شذور الذهب: 251؛ شرح قطر الندى: 143.

(6) ظ: مغني اللبيب: 25/1؛ والمعجب: 189.

(7) ظ: الكتاب: 166-156/3؛ الأصول في النحو: 237/1؛ ورسالتان في اللغة: 45.

(8) الكتاب: 164-163/3؛ وظ: الأصول في النحو: 237/1.

(9) ظ: الإنصاف: 195/1.

(10) ظ: الأصول في النحو: 210/2؛ ظ: شرح الرضي على الكافية: 33/4؛ وأوضح المسالك: 372/1؛ شرح ابن

عقيل: 386/1؛ شرح قطر الندى: 154.

(11) سورة فصلت/ 30.

الثقيلة، وأصله (أنه لا تخافوا) والهاء ضمير الشأن⁽¹⁾.

معظم المفسرين ذكروا هذين الوجهين⁽²⁾، وذكر آخرون وجها آخر وهو أن تكون (أن) مصدرية ناصبة للفعل المضارع⁽³⁾، والمصدر المنسبك مجرور بباء محذوفة ويكون تقدير الكلام: تنزل الملائكة بعدم الخوف أي بالبشرى⁽⁴⁾، ثم على كل هذه الوجوه تكون (لا) ناهية، و(تخافوا) مجزوم بها⁽⁵⁾، والشوكانى يرى أن (لا) على الوجه الأخير نافية فحسب⁽⁶⁾ و(تخافوا) منصوب بـ(أن) الناصبة وهو الأرجح إذ لا معنى للنهي مع تقدير المصدر وتلحظ أمور:

الأول: ما يتعلق بـ (أن) التي بمعنى (أي) إذ شروط (أن) المفسرة متوافرة في هذا الكلام فهي مسبوقة بجملة فيها معنى القول لا حروفه، إذ (تنزل) مضمن معنى القول⁽⁷⁾ وخال من حروفه، وأن تتأخر عنها جملة⁽⁸⁾، وهي جملة (لا تخافوا)؛ ثم إنه روي عن الكوفيين أنهم أنكروا (أن) التفسيرية البتة ومال إلى هذا الرأي ابن هشام وقال: إذا قيل كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب ولهذا لوجئت بـ(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع⁽⁹⁾، وهو رأي وجيه، وإن أثبتتها سيبويه ورواها عن الخليل⁽¹⁰⁾.

الثاني: فصل بين (أن) والفعل بعدها بـ(لا) الناهية، وهي إن كانت المخففة يستقبح إلا أن يفصل بينها وبينه بنفي أو بحرف تنفيس، أو بقد، أو لو⁽¹¹⁾، لأن (تخافوا) متصرف، وليس بدعاء، ولم يذكروا (لا) الناهية كفاصل، ولا شبه النفي ليدخل النهي معه⁽¹²⁾، لكن ذلك لا يمنع⁽¹³⁾ لورود الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء⁽¹⁴⁾ بعد (أن) بدون فاصل أصلا نحو قول النابغة:

فلما رأى أن ثمر الله ماله وأثّل موجودا وسدّ مفارقة⁽¹⁵⁾

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 27/10.

(2) ظ: الكشف: 1146/1؛ تفسير النسفي: 9/4؛ تفسير أبي السعود: 13/8؛ روح المعاني: 121/24؛ في ظلال نهج البلاغة: 537/2.

(3) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 132/9؛ مجمع البيان: 19/9؛ إملأ ما من به الرحمن: 222/2؛ روح المعاني: 121/24.

(4) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 537/2.

(5) ظ: روح المعاني: 121/24.

(6) ظ: فتح القدير: 515/4.

(7) ظ: روح المعاني: 121/24.

(8) ظ: الكتاب: 163/3؛ إملأ ما من به الرحمن: 218-197/1؛ مغني اللبيب: 47/1.

(9) ظ: مغني اللبيب: 47/1.

(10) ظ: الكتاب: 163/3 وما بعدها؛ شرح ابن عقيل: 386/2.

(11) ظ: الكتاب: 165/3 و167.

(12) ظ: شرح ابن عقيل: 388/1؛ همع الهوامع: 514/1.

(13) ظ: الكتاب: 167.

(14) ظ: الكتاب: 168/3.

(15) ديوان النابغة الذبياني: 155؛ خزنة الأدب: 416/8.

وإن منعه قوم⁽¹⁾.

الثالث: الظاهر أن (تتنزل) فيه معنى العلم⁽²⁾ وعليه يتمتع أن تكون (أن) المصدرية⁽³⁾.
وخلاصة الكلام أن هذه الوجوه محتملة جميعا لكن كون (أن) بمعنى (أي) أرجح.

ج: خبر (أن) الظرف:

ظرفا الزمان والمكان متعلقين بمحذوف تقديره كائن أو مستقر⁽⁴⁾ وعند جمهور البصريين تقديره استقر⁽⁵⁾ وإذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لعدم الفائدة ويؤول ما ورد نحو: الليلة الهلال، بحذف مضاف تقديره: الليلة حدوث الهلال⁽⁶⁾ وقال الكوفيون: الظرف ينتصب إذا كان خبرا للمبتدأ على الخلاف⁽⁷⁾ ويجوز تقديم الظرف إذا كان خبرا لـ(إن) لأن (إن) غير عاملة فيه في الحقيقة، ولأنه لا يصح إضمار الظرف ولأن الظرف متعلق بالخبر لاشتماله عليه⁽⁸⁾، وتعرض الشارح لخبر (إن) و(أن) ظرفا عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **مُوظَّنُوا أَنَّهَا تُصَبَّ أَعْيُنُهُمْ**⁽⁹⁾. قال الشارح: **مُ** (ونصب أعينهم) منصوب على الظرفية، وروى بالرفع، على أنه خبر (إن)⁽¹⁰⁾. قال الراوندي: نصب على الظرف أحسن ورفع جائر⁽¹¹⁾. وقال الكيدري: وانتصاب، (نصب أعينهم) على الظرف أي في موضع يقابل أعينهم ويجوز فيه الرفع⁽¹²⁾، وقال المجلسي: **مُ** ونصب الشيء: رفعه وإن يستقبل به شيء، والكلمة منصوبة على الظرفية أي: ظنوا أنها فيما نصب بين أيديهم وفي بعض النسخ مرفوعة على أنها خبر (أن)⁽¹³⁾، وقال الخوئي: نصب على الظرفية، ويروى بالرفع على أنه خبر (أن)⁽¹⁴⁾. وقال الشوشتري: برفع (نصب)، وجوز بعضهم فيه نصب على الظرفية ونقل عن الفيروز آبادي قوله: (هذا نصب عيني) بالضم والفتح والفتح أحسن⁽¹⁵⁾، فيما قال الفيروز آبادي

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: 34/4؛ شرح ابن عقيل: 386/1؛ منحة الجليل: 386/1.

(2) ظ: روح المعاني: 24:121.

(3) ظ: الكتاب: 166/3.

(4) ظ: الأصول في النحو: 63/1؛ الإنصاف: 245/1؛ اللباب: 139/1؛ أوضح المسالك: 201/1.

(5) ظ: أسرار العربية: 83؛ والإنصاف: 245/1؛ اللباب: 139/1.

(6) ظ: الأصول في النحو: 63/1؛ أسرار العربية: 84.

(7) ظ: الإنصاف: 245/1.

(8) ظ: اللباب: 210/1.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 133/10.

(10) المصدر نفسه: 143/10.

(11) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 278/2.

(12) ظ: حقائق الحقائق: 135/2.

(13) البحار: 323/64؛ ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 353/2.

(14) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 113/12.

(15) ظ: بهج الصباغة: 433/12.

والفتح لحن⁽¹⁾، ونقل ابن منظور انه (نُصب) بالضم وليس بالفتح⁽²⁾.

ويلاحظ الآتي:

أولاً: مصدر هذين الوجهين الإعرابين روايتان مختلفتان وقد أشار إليهما الشارح معتمداً رواية النصب في كتابه وأشار إليها المجلسي والخوئي⁽³⁾.

ثانياً: فضل الراوندي النصب على الظرفية وإن جوز الرفع ولم يفاضل الآخرين لكنهم قدموا رواية النصب ربما لأنها الواردة في أكثر النسخ كما يفهم من كلام المجلسي⁽⁴⁾.

ثالثاً: قدم الشوشتري القول برفع (نصب) ثم نقل عن بعضهم القول بجواز نصبه⁽⁵⁾، مما يفهم منه ميله إلى الرفع.

رابعاً: على رواية الرفع يكون (نصب) خبر أن وعلى رواية النصب يكون ظرفاً متعلقاً بمحذوف هو خبر (أن) فهو على الظرفية يحتاج إلى تقدير محذوف يكون ناصباً للظرف و(نُصب) مصدراً نائباً عن الظرف⁽⁶⁾ أي مكان نصب أعينهم وعلى الخبرية يحتاج أن يؤول المصدر بمشتق يكون اسم المفعول والتقدير أنها منصوبة أمامهم. فـ(نصب) مصدر في الأصل بمعنى المفعول أي منصوبها أي مرئيتها رؤية ظاهرة⁽⁷⁾.

وجعله ظرفاً أحسن فقد ورد في المثل: (جعلته نُصبَ عيني)⁽⁸⁾ وهو منصوب على الظرفية، ثم إن شراح النهج معظمهم يرون ذلك وبعد فقد جاء الظرف متعلقاً بمحذوف خبراً في اللغة على نطاق واسع.

ومثله ولكن الظرف ظرف زمان قول أمير المؤمنين □: **μ** أَلَا وَإِنَّ الْيَوْمَ الْمِضْمَارَ، وَغَدَاً السَّبَّاقَ⁽⁹⁾. قال الشارح: **μ** والمضمار، منصوب، لأنه اسم (إن). واليوم ظرف، وموضعه رفع، لأنه خبر (إن)، وظرف الزمان يجوز أن يكون خبراً عن الحدث، والمضمار: حدث، وهو الزمان الذي تضمّر فيه الخيل للسباق، والضمر: الهزال وخفة اللحم. وإعراب قوله: (وغدا السباق)، على هذا الوجه أيضاً. ويجوز الرفع في الموضعين على أن تجعلهما خبر (إن) بأنفسهما⁽¹⁰⁾. نحن

(1) ظ: القاموس المحيط: 177.

(2) ظ: لسان العرب: 761/1؛ تاج العروس: 279/4.

(3) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 143/10؛ شرح نهج البلاغة (المقتطف من البحار): 353/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 113/12.

(4) ظ: البحار: 323/64؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: 353/2.

(5) ظ: بهج الصباغة: 433/12.

(6) ظ: أوضح المسالك: 232/2.

(7) ظ: تاج العروس: 279/4.

(8) ظ: جمهرة الأمثال، الشيخ الأديب أبو هلال العسكري (ت395هـ): 257/15؛ مجمع الأمثال: 163/1؛

والمستقصى في أمثال العرب: 53/2.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 91/2.

(10) المصدر نفسه: 93/2.

إذن أمام روايتين:

الأولى: بنصب (المضمار) اسما لـ(إن) ونصب (اليوم) ظرفا متعلقا بخبرها المحذوف، وفيه إشكال بأن (المضمار) اسم زمان ولو أخبرنا عنه بـ(اليوم) لكان هذا إخبارا بوقوع الزمان في الزمان فيكون الزمان محتاجا إلى زمان آخر، وذلك محال⁽¹⁾.

وجوابه أولا: أن (المضمار) قد يكون اسما للمكان فلا إشكال بالإخبار عنه⁽²⁾، قال الخليل: **المضمار موضع تضمير فيه الخيل**⁽³⁾.

ثانيا: (المضمار) ليس اسما لمجرد الزمان إذ الزمان جزؤه فهو الزمان الذي يضم فيه الخيل وهو زمان مخصوص لتقييده بوصف مخصوص، باستعماله على حدث وهو التضمير كقوله: (مصطحب القوم اليوم)، فلذلك صح الإخبار عنه⁽⁴⁾، واكتفى الشارح بأنه يجوز الإخبار عن الحدث بظرف الزمان، إذ جعل (المضمار) دالا على الحدث فجاز الإخبار عنه بظرف الزمان⁽⁵⁾.

وعلى هذه الرواية أيضا جاءت كلمة (السباق) منصوبة أيضا عطا على اسم (إن)⁽⁶⁾ ولا إشكال في ذلك إذ (السباق) حدث⁽⁷⁾. لكن الشوشثري بعد أن نقل كلام الشارح قال: مراده أن (المضمار) و(السباق) منصوبان معينا لكونهما اسمي (إن) وأما اليوم وغدا وإن كانا خبري (إن) وخبرها مرفوع، لكن يجوز نصبهما على الظرفية ثم بين أن ابن ميثم والخوئي لم يتفطنا لمراده فقالا: ورد المضمار والسباق مرفوعين ومنصوبين ثم رد قول من قال: برفع (المضمار) و(السباق): أولا: لأنهما مسند عنهما، وثانيا: لوجه إلغاء الظرفية لأن (المضمار) ليس عين (اليوم) بل فيه كما أن (السباق) ليس عين (الغد) بل فيه ثم احتج برواية بلفظ: (أن المضمار اليوم والسباق غدا)⁽⁸⁾ والتي لا مجال لاحتمال ما قالوا معها⁽⁹⁾. ولكن البيهقي الخراساني والراوندي والكيدري البيهقي قبل الشارح احتملوا رفع (المضمار)، و(السباق) قبل الشارح المعتزلي فان يكن كلام الشارح يفهم منه الأمران فما نقول في هؤلاء ومن بعده منهم كابن ميثم والخوئي

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 42/2؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 352؛ منهاج البراعة، الخوئي: 4/4.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 352.

(3) العين: 41/7؛ وظ: النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ): 210/3.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 42/2؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 351-352.

(5) ظ: اللع في العربية: 28؛ شرح الرضي على الكافية: 248/1؛ أسرار العربية: 84؛ واللباب: 140/1؛ شرح شذور الذهب: 237؛ شرح قطر الندى: 120؛ وهمع الهوامع: 99/1.

(6) ظ: معارج نهج البلاغة: 118؛ منهاج البراعة، الراوندي: 218/10؛ حقائق الحقائق: 243/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 42/2؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 195؛ منهاج لبراعة، الخوئي: 4/4.

(7) ظ: اللع في العربية: 28؛ شرح الرضي على الكافية: 448/1؛ أسرار العربية: 84؛ اللباب: 140/1؛ شرح شذور الذهب: 237؛ شرح قطر الندى: 120؛ همع الهوامع: 99/1.

(8) ظ: البيان والتبيين، الجاحظ (ت255هـ): 240/1.

(9) ظ: بهج الصباغة: 90/12.

ومغنية⁽¹⁾.

الرواية الثانية: برفع (المضمار) و(السباق) خبرين لـ(إن) أي خبر ومعطوف على خبر، وهو ما احتمله البيهقي الخراساني، والراوندي وجعله الأحسن، والكيدري البيهقي، وابن ميثم، واحد الشراح في القرن الثامن، والخوئي، واكتفى به محمد جواد مغنية⁽²⁾.

أما رفع (المضمار) فلا اعتراض عليه أن يجعل (اليوم) ليس بظرف ويكون نصبه على أنه اسم (أن) لكن الشوشثري رفض أن يكون (المضمار) و(السباق) بالرفع كما مر وحصر مراد ابن أبي الحديد في (اليوم) و(غداً) أهمما مرفوعان لفظاً أم متعلقان بالخبر المحذوف؟⁽³⁾، وكلامه معقول وحججه جيدة لكن إطباق كل هؤلاء الأعلام على وجود روايتين يجعلنا في نظر من رأيه هذا، وإن احتمل كلام الشارح الأمرين.

وأما رفع (السباق) فأشكل عليه ابن ميثم بأنه لا يجوز أن يكون خبراً لـ(إن) لأن الحكم بشيء على شيء أما بمعنى أنه هو هو كما يقال: (الإنسان هو الضحاك) وهو حمل المواطاة، أو على أن المحكوم عليه ذو المحكوم به كما يقال (الجسم ابيض) أي ذو بياض وهو حمل الاشتقاق. ولا واحد من المعنيين بحاصل في الحكم المذكور لذا يمتنع أن يكون (السباق) خبراً لـ(إن) إلا على تقدير مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه أي: وإن غدا وقت السباق؛ وعندها لا يكون (السباق) هو الخبر في الحقيقة، أو يكون مبتدأ خبره (غداً) ويكون اسم (أن) ضمير الشأن⁽⁴⁾، وذهب إلى المنع والتأويل أحد شراح النهج في القرن الثامن الهجري، والخوئي أيضاً⁽⁵⁾.

وأما (اليوم) و(غدا) فظاهر كلام الشراح أنهما على رواية نصب (المضمار) و(السباق) ظرفان متعلقان بمحذوف هو خبر (إن)، أو يكونان مرفوعين بأنفسهما خبراً لـ(إن)⁽⁶⁾. واختار الراوندي نصب (اليوم) اسماً لـ(إن) وجعل (غدا) خبراً (السباق) اسمه⁽⁷⁾، واختار الكيدري نصبهما على الظرفية⁽⁸⁾ وعلى رواية الرفع يخرجان عن الظرفية حتماً. ويلاحظ الآتي:

(1) ظ: معارج نهج البلاغة: 118؛ منهاج البراعة، الراوندي: 218/1؛ حدائق الحقائق: 243/1؛ ومصباح السالكين (الكبير): 42/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 4/4؛ وفي ظلال نهج البلاغة: 195/1.

(2) ظ: معارج نهج البلاغة: 118؛ منهاج البراعة، الراوندي: 218/6؛ حدائق الحقائق: 243/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 42/20؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 195؛ منهاج البراعة، الخوئي: 4/4؛ في ظلال نهج البلاغة: 195/1.

(3) ظ: بهج الصباغة: 90/12.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 42/2؛ مصباح السالكين (المتوسط): 133/1.

(5) ظ: شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 351-352؛ منهاج البراعة، الخوئي: 4/4.

(6) ظ: معارج نهج البلاغة: 118؛ منهاج البراعة، الراوندي: 218/1؛ حدائق الحقائق: 243/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 42/2؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 351-352؛ منهاج البراعة، الخوئي: 4/4؛ في ظلال نهج البلاغة: 195/1.

(7) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 218/1.

(8) ظ: حدائق الحقائق: 243/1.

أولاً: هناك رواية هكذا: لا إن المضمار اليوم وغدا السباق⁽¹⁾ وهذه الرواية تدل على أن (المضمار) هو اسم (إن) وهو المسند إليه.

ثانياً: الظاهر أن لا إشكال في رفع (المضمار) ورجحه الراوندي والكيدري⁽²⁾، بأن يكون خبراً لـ (إن) ويخرج (اليوم) عن الظرفية منتصباً اسماً لـ (إن) والمعتزض الوحيد من الشراح عليه هو الشوشتري كما تقدم محتجاً بأنه مسند إليه ورافضاً إلغاء الظرفية مستشهداً بالرواية السابقة⁽³⁾. كما لا اعتراض على نصب (السباق) من الجميع ورجحه الراوندي⁽⁴⁾.

ثالثاً: ينحصر الإشكال في أمرين:

الأمر الأول: في نصب (المضمار) اسماً لـ (إن) والإخبار عنه بـ (اليوم) وهو إخبار بالزمان عن الزمان، وتقدم توجيه ابن ميثم وغيره بأنه إخبار بالزمان عن بعض أجزاء الزمان، واشتمال (المضمار) على التضمير وهو حدث⁽⁵⁾، وقول أحد الشراح أنه قد يكون إخباراً باسم عن المكان⁽⁶⁾، وقول الشوشتري: المضمار ليس عين اليوم بل فيه⁽⁷⁾. ورجح نصبه الكيدري⁽⁸⁾ واكتفى به الشوشتري ورد رفعه⁽⁹⁾، والحقيقة أن لا إشكال في نصبه وهو الراجح والإخبار عنه مفيد، لأن المضمار يحدث فيه التضمير في وقت يعين فيمكن أن يحدد له الوقت بـ (اليوم) أو (غداً) أو في شهر كذا، وحجج الشراح في تجويزه وافية.

الأمر الثاني: الإشكال في رفع (السباق) وارجح بحسابات أهل المنطق بأنه لا يكون (غداً) موضوعاً يحمل عليه (السباق)؛ لأنه ليس (السباق) هو (غداً) ولا (غداً) ذو سباق⁽¹⁰⁾. ولو سأل سائل فلم جاز العكس، قيل: لأن (السباق) إذا كان اسماً وحمل عليه (غداً) فالمحمول في الحقيقة متعلق (غداً) وهو (كائن أو استقر).

رابعاً: الأرجح أن مراد الشارح بقوله: ويجوز الرفع في الموضعين على أن تجعلهما خبر (إن) بأنفسهما⁽¹¹⁾ أن (المضمار) و(السباق) يجوز رفعهما خبراً لـ (إن) ومعطوفاً عليه لا ما فسره الشوشتري بأنه أراد رفع (اليوم) و(غداً)؛ لأن الشارح إن لم يطلع على البيهقي الخراساني

(1) مصباح المتهجد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ): 661

(2) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 218/1؛ حقائق الحقائق: 243/1.

(3) ظ: بهج الصباغة: 90/12.

(4) ظ: منهاج البراعة: الراوندي: 218/1.

(5) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 42/2؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 351؛ منهاج البراعة، الخوئي:

4/4؛ مجمع البحرين: 28/3.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 351.

(7) ظ: بهج الصباغة: 90/12.

(8) ظ: حقائق الحقائق: 423/1.

(9) ظ: بهج الصباغة: 90/12.

(10) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 42/2؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 352؛ منهاج البراعة، الخوئي:

4/4.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 91/2.

وعلى الكيدري البيهقي فقد اطلع حتما على الراوندي وقد رجح رفع (المضمار)، وقد كان يتعقب كل صغيرة وكبيرة عنده فيرد عليها ويفندها فلو لم يكن رأيه مشابها لرأيه لم يسكت عنه.

د: معاني كأن:

(كأن) تفيد التشبيه⁽¹⁾ وقيل للتشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف و(أن)⁽²⁾ وتأتي للنفي كقولك: كأنك والي علينا فتشتمنا والمعنى لست واليا علينا فتشتمنا⁽³⁾ ومن معانيها الشك إذا كان خبرها مشتقا من الفعل كقولك: كان زيدا منطلقاً لأنه لا يشبه بالفعل⁽⁴⁾ وتأتي للتحقيق عند الكوفيين وانشدوا:

فأصبح بطنُ مكة مُقْسَعِراً كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشامُ⁽⁵⁾

وقالوا أيضاً تأتي للتقريب وحملوا عليه: كأنك بالشتاء مقبل⁽⁶⁾، وغيره وقد تعرض الشارح لأحد هذه المعاني عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **م** فَإِنَّمَا مَتَلَكُمُ وَمَتَلَهَا كَسَفَر سَلَكُوا سَبِيلًا فَكَأَنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوهُ، وَأَمُوا عِلْمًا فَكَأَنَّهُمْ قَدْ بَلَعُوهُ⁽⁷⁾؛ قال الشارح: **م** و(كأن) في هذه المواضع كهي في قوله: (كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك وبالأخرة لم تزل ما أقرب ذلك وأسرعه!)⁽⁸⁾، وتقدير الكلام هاهنا: كأنهم في حال كونهم غير قاطعين له قاطعون له، وكأنهم في حال كونهم غير بالغين له بالغون له، لأنه لما قرب زمان إحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحال الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانية⁽⁹⁾؛ قال ابن ميثم: **م** فائدة كأن في الموضعين تقريب الأحوال المستقبلية من الأحوال الواقعة⁽¹⁰⁾، وقال محمد عبده: **م** أي: إنكم في مسافة العمر كالمسافرين في مسافة الطريق فلا يلبثون أن يأتوا على نهايتها لأنها محدودة⁽¹¹⁾، وقال الشيرازي: **م** أي ساروا في طريق فكانهم قد قطعوه ووصلوا الغاية التي من أجلها سافروا. **م**؛ و(كأن) في

(1) ظ: المقتضب: 108/4؛ الأصول في النحو: 230/1 و 278؛ الخصائص، 317/1؛ أسرار العربية: 146؛ مغني اللبيب: 192/1؛ شرح ابن عقيل: 41/1.

(2) ظ: الأصول في النحو: 230/1؛ أوضح المسالك: 328/1.

(3) ظ: الأصول في النحو: 185/2.

(4) ظ: حروف المعاني: 29؛ مغني اللبيب: 192/1.

(5) البيت منسوب لعبد الله بن ثور الخفاجي، ظ: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن

محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت 429هـ): 298/1؛ لسان العرب: 461/12.

(6) ظ: مغني اللبيب: 254/1؛ همع الهوامع: 486/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 80/7.

(8) روي الشاهد عن النبي [، ظ: البحار: 187/74؛ وروي عن الإمام علي □، ظ: التبيان في تفسير القرآن:

488/6؛ مجمع البيان: 259/6؛ تاريخ دمشق: 182/22.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 82/7.

(10) مصباح السالكين (الكبير): 241/1.

(11) نهج البلاغة، عبده: 208/1.

(12) توضيح نهج البلاغة: 121/2.

الشاهد الذي ذكره الشارح مختلف فيها: قال الكوفيون: هي للتقريب⁽¹⁾ وقيل للتحقيق⁽²⁾، وقال الفارسي هي للتشبيه، والكاف حرف خطاب وحرف الجر زائد أي: كأن الدنيا لم تكن⁽³⁾، وقال الرضي الاسترأبادي: الأولى بقاء (كأن) على معنى التشبيه دون الحكم بزيادة شيء، والتقدير: كأنك تبصر بالدنيا، من قوله: فبصرت به عن جنب، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف⁽⁴⁾، ونقل ابن هشام عن ابن عصفور: أن الكاف زائدة كافة لـ(كأن) عن العمل كما تكفها (ما) والباء زائدة في المبتدأ⁽⁵⁾، ونقل عن غيره: بأن الكاف اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل رواية بعضهم (كأنك بالدنيا ولم تكن، وكأنك بالآخرة ولم تزل) وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: (فَمَا لَهُمْ عَنْ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)⁽⁶⁾ وكـ(حتى) وما بعدها في قولك: ما زلت بزيد حتى فعل، وعن بعضهم أن الكاف اسمها والباء بمعنى في وجملة (لم تكن) خبرها⁽⁷⁾. وكل هذه التأويلات لجعل (كأن) على معناها الأصلي وهو التشبيه.

أما رأي الشارح وتشبيهه (كأن) في هذا الموضع من كلام أمير المؤمنين □ بـ(كأن) في الشاهد المتقدم فكأنه فهم أن لـ(كأن) هنا معنى آخر غير معنى التشبيه المتفق عليه والمتبادر عند استعمالها وقوله: لما قرب زمان إحدى الحالتين من زمان الأخرى شبهوا وهم في الحالة الأولى بهم أنفسهم وهم على الحال الثانية⁽⁸⁾ ربما يدل أنه فهم منها معنى التقريب الذي قال به الكوفيون وإن كان قوله: (شبهوا) يدل على بقائها على معناها الأصلي.

3: لا النافية للجنس:

قال سيبويه: لا (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن)، لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر⁽⁹⁾، فهي لا تعمل إلا في نكرة⁽¹⁰⁾، وهي وما عملت فيه عند سيبويه في محل رفع بالابتداء

(1) ظ: اللامات: 75؛ مغني اللبيب: 193/1؛ همع الهوامع: 132.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 331/4.

(3) ظ: شرح الرضي على الكافية: 331/4؛ مغني اللبيب: 193/1.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 331/4؛ مغني اللبيب: 193/1 ونسبه إلى المطرزي.

(5) ظ: مغني اللبيب: 193/1.

(6) سورة المدثر: 49.

(7) ظ: مغني اللبيب: 193/1.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 82/7.

(9) الكتاب: 2:274؛ وظ: الأصول في النحو: 381/1؛ اللمع في العربية: 44؛

(10) ظ: الكتاب: 2:274.

والخبر في زمان أو في مكان ولكنه يضمم ويجوز فيه الإظهار⁽¹⁾.

والمنفي بها إما نكرة مفردة أو نكرة مفردة موصوفة أو نكرة مضافة أو مضارع للمضاف⁽²⁾
أما قول الشاعر: لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

فانه جعله نكرة أراد لا مثل هيثم⁽³⁾. وقد ذكر الشارح (لا) النافية للجنس في مسائل منها:

أ: إقحام اللام بين اسم (لا) وما أضيف إليه:

قول أمير المؤمنين □: لا أَبَا لَيْغَيْرِكُمْ⁽⁴⁾، قال الشارح: لا الألف (لا أب)، بحذف الألف،
كما قال الشاعر:

أبي الإسلام لا أَبَ اى سِوَاهُ إذا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أو تَمِيمٍ⁽⁵⁾.

وأما قولهم: (لا أبا لك)، بإثباته فدون الاول في الفصاحة، كأنهم قصدوا الإضافة، وأقحموا
اللام مزيدة مؤكدة، كما قالوا: (ياتيم تيم عدي)، وهو غريب لان حكم (لا) أن تعمل في النكرة
فقط، وحكم الألف أن تثبت مع الإضافة، والإضافة تعرف، فاجتمع فيها حكمان متنافيان، فصار
من الشواذ كالملاح والمذاكير ولدن غدوة. وقال الشيخ أبو البقاء رحمه الله: يجوز فيها وجهان
آخران: أحدهما أنه أشبع فتحة الباء، فنشأت الألف والاسم باق على تكثيره، والثاني أن يكون
استعمل (أبا) على لغة من قالها (أبا) في جميع أحوالها مثل (عصا)، ومنه: إن أباها وأبا
أباها⁽⁶⁾. ما قاله الشارح بخصوص: (لا أب) بأنه الألف هذا ما أفاده السيرافي فقال: هو
الأصل والقياس وعليه تكون اللام وما بعدها في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر⁽⁷⁾.
وأما قوله: كأنهم قصدوا الإضافة وأقحموا اللام مزيدة مؤكدة كما قالوا (يا تيم يا تيم عدي) فهو
قول سيبويه عنه إذ قال: لا إن العرب قد تقول لا أباك في معنى لا أبا لك فعلموا أنهم لو لم يجيئوا
باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على
حاله قبل أن تجئ اللام إذ كان المعنى واحدا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تنى به في النداء
ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجئ به، وذلك قولك: يا تيم تيم عدي⁽⁸⁾ وقال: لا جعلوه
بمنزلة ما لو حذف بعد اللام كان مضافا إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام، وذلك قولك

(1) ظ: الكتاب: 275/2؛ المقتضب: 362/4؛ الأصول في النحو: 370/1؛ إعراب القرآن، النحاس: 178/1.

(2) ظ: الأصول في النحو: 382/1؛ المفصل: 104؛ شرح شذور الذهب: 108.

(3) ظ: الأصول في النحو: 383/1؛ المفصل: 107.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/10.

(5) ظ: البيت لنهار بن توسعه اليشكري شاعر من العصر الأموي، وهو من شواهد سيبويه ظ: الكتاب: 282/2.

والمفصل: 107 وهمع الهوامع: 525/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/10.

(7) ظ: الكتاب، الهامش: 277/2؛ اللباب: 241/1.

(8) الكتاب: 277-276/2.

لا أباك⁽¹⁾ v وقال: μ وإنما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً كما أنك حين قلت: يا تيم تيم عدى فإنما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً ولم يغير الثاني المعنى كما أن اللام لم تغير معنى لا أباك⁽²⁾ v، وقال: μ قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا وقال الخليل رحمه الله هو مثل: لا أباك، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال أباك فتركه على حاله الأولى واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدى⁽³⁾ v ففي ما تقدم يرى سيبويه أن اللام زائدة مؤكدة مثل الاسم الثاني في النداء في قوله يا تيم تيم عدي فهو يرى أن (تيم) الأول مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني مقم بينهما وهو توكيد للأول ولا تأثير له في المضاف إليه.

وأما قول الشارح: μ وهو غريب لأن حكم (لا) أن تعمل في النكرة فقط وحكم الألف أن تثبت مع الإضافة والإضافة تعرف، فاجتمع فيه حكمان متنافيان، فصار من الشواذ كالملاح والمذاكير⁽⁴⁾ v، هذا ما قاله سيبويه أيضاً إذ قال: μ فإنما اختصت (لا) في الأب بهذا كما اختص لدن مع غدوة بما ذكرت لك ومن كلامهم في أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم، نحو قولهم: ملاح ومذاكير، لا يستعملون ملحة ولا مذاكار⁽⁵⁾ v، وأجاب الزجاجي عن أن (أبا) هنا معرفة بالإضافة في موضع يجب فيه التذكير بأنه وردت μ أسماء بالفاظ المعارف وهي نكرات نحو مثلك وشبهك وغيرك، وضربك، ونحوك، وهديك، وكفيك، وشرعك، وضارب إذا أردت به الحال أو الاستقبال وكذلك قولهم: لا أبالك بلفظ المعرفة وهو نكرة لأن أصله أن يقال لا أب لك⁽⁶⁾ v. وأجاب عن إقحام اللام هاهنا بين المضاف والمضاف إليه وكونها لا تفصل بينهما هي تفصل في المواضع الأخرى فقال: μ جاز ذلك في النفي لكثرة في الكلام⁽⁷⁾ v. والقول المتقدم بأن اللام زائدة مقحمة و(أبا) مضاف إلى ما بعد اللام عليه أيضاً ابن جني⁽⁸⁾ والزمخشري⁽⁹⁾ واحتمله من شراح النهج ابن ميثم⁽¹⁰⁾ ومال إليه الخوئي⁽¹¹⁾.

(1) المصدر نفسه: 278/2.

(2) المصدر نفسه: 284/2.

(3) المصدر نفسه: 206/2.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/10.

(5) الكتاب: 281-282؛ وظ: المفصل: 107.

(6) اللامات: 104؛ وظ: الباب: 242/1.

(7) اللامات: 103.

(8) ظ: سر صناعة الإعراب: 332/1؛ الخصائص: 245/1.

(9) ظ: المفصل: 107.

(10) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 376/3.

(11) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 274/10.

وعلى هذا الرأي يكون خبر (لا) محذوفاً تقديره: في الوجود، قال سيبويه ⁽¹⁾، فإذا قلت لا أبا لك فها هنا إضمار مكان، ولكنه ترك استخفاً واستغناءً ⁽²⁾، وذكر الشارح لأبي البقاء ⁽³⁾ رأيين آخرين، الأول: أنه أشبع فتحة الباء فنشأت الألف والاسم باق على تنكيره وعلله ابن ميثم بتوالي أربع حركات فأشبع الفتحة ⁽⁴⁾، واكتفى به محمد جواد مغنية واعرّض عن غيره، وعلى هذا الرأي يكون (لغيركم) خبر (لا) و(أب) اسمها ⁽⁵⁾. ويجوز أن تكون اللام وما بعدها صفة اسم (لا) ويكون (أبا) اسم (لا) شبيهاً بالمضاف والخبر محذوف.

الثاني: من الوجهين اللذين ذكرهما الشارح عن أبي البقاء أن تكون (أبا) على لغة القصر دائماً كقول الشاعر: إن أباها وأبا أباها ⁽⁶⁾، وقولهم: مكره أخاك لا بطل، فتكون اللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ⁽⁷⁾ وهو خبر (لا) والرأي الأول أرجح الآراء وعليه سيبويه ونقله عن الخليل كما تقدم وكما تبين من تعليقات سيبويه والزجاجي وورود ما يماثله من قولهم: لا غلامي لك وحذفهم النون دون وجود إضافة واضحة فاستدل به على أن الإضافة موجودة وإن اللام لم تلغ الإضافة وأنها مقحمة وأفادت التأكيد، وكذلك لأن (أبا) لم تتعرف بهذه الإضافة مثل: مثلك، وضاربك وغيرها فجاز أن تكون اسم (لا) الذي لا بدّ أن يكون نكرة. ولأبي البقاء العكبري تعليل لطيف بأن هذه اللام في حكم الزائدة من وجه فكأن الأب مضاف إلى الكاف ولام هذا الاسم ترجع في الإضافة، وهي أصل من وجه وذلك أن (لا) لا تعمل في المعارف وقد عملت هنا فوجب أن تكون مبطلّة للإضافة وهذا كما قالوا: يا بؤس للرجل ولا يجوز في غير اللام ⁽⁸⁾. وقال الزجاجي: يراد لا أب لك من الآباء والأشراف، فجرى الكلام مجرى السب وربما وضع للمدح كما يقال للرئيس الفاضل لا أبا لك: ويراد من الآباء الخاملين ⁽⁹⁾ وقال ابن جني: لا حقيقه لمعناه مطابقة للفظه وإنما هي خارجة مخرج المثل ⁽¹⁰⁾. وقال السرخسي ⁽¹¹⁾: يقال في المدح والذم والمراد هاهنا المدح لغيرهم ⁽¹²⁾، وقال ابن ميثم دعاء بالذل لغيرهم ⁽¹³⁾. وقال الشوشتری أي الرداء لغيركم ⁽¹⁴⁾

(1) الكتاب: 282/2.

(2) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ): ظ: كتابه اللباب: 241/1-242.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 376/3.

(4) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 15/3.

(5) ظ: اللباب: 241/1؛ مغني اللبيب: 286/1؛ ومنهاج البراعة، الخوئي: 274/10.

(6) ظ: مغني اللبيب: 286/1.

(7) ظ: اللباب: 242/1.

(8) ظ: اللامات: 104.

(9) ظ: الخصائص: 345/1.

(10) هو السيد العلامة علي بن الناصر السرخسي معاصر للشرّيف الرضوي ألف كتاب (أعلام نهج البلاغة) وهو أقدم الشروح وأوثقها وأتقنها. ظ: كشف الحجب والأستار، العلامة السيد إجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت1286هـ): 53؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: 240/2.

(11) ظ: أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي: 179.

(12) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 376/3.

وقال الشيرازي: تستعمل للذم بمعنى فقدت الأب حتى تكون بلا وال، والدعاء بمعنى تملك أمرك⁽²⁾. وعموما هو مجاز كما قال: ابن حني وهو كالمثل ويعرف معناه من سياقه أَللّمدح هو أم للذم؟.

ب: اسم (لا) المعرفة المؤول بنكرة:

قول أمير المؤمنين □: μ ثُمَّ لَا جَبْرَائِيلَ وَلَا مِيكَائِيلَ وَلَا مُهَاجِرِينَ وَلَا أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكَ⁽³⁾، قال الشارح: μ الرواية المشهورة هكذا بالنصب، وهو جائز على التشبيه بالنكرة، كقولهم معضلة ولا أبا حسن لها قال الراجز:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ⁽⁴⁾.

وقد روى بالرفع في الجميع⁽⁵⁾.

قال سيبويه في مثل هذه المسألة: μ (لا هيثم الليلة للمطى) فانه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرة لكم...⁽⁶⁾ وقال: μ وتقول قضية ولا أبا حسن تجعله نكرة قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا رضى الله عنه فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي وأنه قد غيب عنها فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفى كل من اسمه علي فإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم في قضيته مثل علي كأنه قال لا أمثال علي لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها⁽⁷⁾ إذن فلا بدّ من تأويله بنكرة ولتأويله بالنكرة وجهان أحدهما أن يقدر مضاف هو (مثل) فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام⁽⁸⁾ وأما أن يجعل العلم لاشتغاره بتلك الخلّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها لا فيصل لها فهو □ كان فيصلا في الحكومات⁽⁹⁾، وفي كلام أمير المؤمنين □ هذا نحن أمام روايتين:

الأولى: بنصب (جبرائيل) وما بعدها وأجازه جميع شراح النهج على قاعدة؛ قضية ولا أبا

(1) ظ: بهج الصباغة: 564/10.

(2) ظ: توضيح نهج البلاغة: 84/3.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 179/13.

(4) المستقصى في أمثال العرب: 89/2.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 182/13.

(6) الكتاب: 296/2.

(7) المصدر نفسه: 297/2.

(8) ظ: أسرار العربية: 227.

(9) ظ: الإيضاح، الفضل بن شاذان (ت 260هـ): 193؛ شرح الرضي على الكافية: 166/2؛ ومنحة الجليل:

394/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 4/12.

حسن لها المتقدمة فقد أجازها الراوندي والكيدري وابن ميثم والخوئي والشوشثري⁽¹⁾ وهو قول الشارح كما تقدم وقال بأنها الرواية الأشهر هكذا أدرجها في كتابه⁽²⁾. واكتفى بها محمد جواد مغنية⁽³⁾، وعليها (جبرائيل) مبني على الفتح و(ميكائيل) إما مبني على الفتح مثل (جبرائيل) وإما منصوب عطفًا على محل (جبرائيل) ولا يظهر عليه التنوين لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وتكون (لا) زائدة في هذه الحالة، وكذلك (مهاجرين) إما مبنية على ما كانت تنصب به، أو منصوبة عطفًا على (جبرائيل وميكائيل)، وكذلك (أنصار)⁽⁴⁾. الرواية الثانية: برفع (جبرائيل) وما بعدها وقال الراوندي: هي عند النحويين أحسن⁽⁵⁾ وقال الشوشثري هي الرواية الأشهر وبها جاءت نسخة ابن ميثم التي هي بخط الشريف الرضي نفسه⁽⁶⁾، وقال أيضًا: قوله □: (ولا مهاجرون ولا أنصار) بلا لام دون أن يقول: ولا المهاجرون ولا الأنصار، دليل على إرادة العموم بجبرائيل وميكائيل كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها دون أن يقولوا ولا أبا الحسن، ثم قال: ولا فرق بين رواية الرفع والنصب في المعنى مع تكرار (لا)⁽⁷⁾.

ومقصوده أن (مهاجرون أو مهاجرين) و(أنصار، أو أنصار!) نكرة في سياق النفي فوجب أن تدل على العموم وبعطفها على (جبرائيل وميكائيل) دل على أن (جبرائيل وميكائيل) دالة على العموم أيضًا فهما يفيضان الجنس رفعًا أو نصبًا. وعلى هذه الرواية فـ(لا) ملغاة و(جبرائيل) مرفوع بالابتداء وما بعده معطوف عليه، ويلحظ الآتي:

أولاً: رواية الرفع لا تحتاج إلى تقدير إذ إن تكرار (لا) يجوز إهمالها⁽⁸⁾ فترتفع هذه الأسماء بالابتداء.

ثانياً: رواية النصب نحتاج إلى أن نتأول هذه المعارف بنكرات، وهو وإن ورد في لغة العرب فهو قليل نحو ما ذكرنا من الشواهد.

ثالثاً: اختلف في الخبر فقال الراوندي وابن ميثم هو (ينصرونكم)⁽⁹⁾ وقال الخوئي: الخبر محذوف على الروايتين، و(ينصرونكم) صفة أو حال⁽¹⁰⁾، والأول أرجح لأن حذف الخبر إنما يجوز إذا دل عليه دليل وأوجبه التميميون عند ذاك، وهنا (ينصرونكم) واضح أنه هو ما يراد

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 266/2؛ وحقائق الحقائق: 329/2؛ ومصباح السالكين (الكبير): 304/4؛ مصباح السالكين (الوسيط): 463؛ منهاج البراعة، الخوئي: 4/12؛ بهج الصباغة: 308/2.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 179/13.

(3) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 148/3.

(4) ظ: شرح ابن عقيل: 400-399/1.

(5) ظ: منهاج البراعة: 266/2.

(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 304/4؛ بهج الصباغة: 308/2.

(7) ظ: بهج الصباغة: 308/2.

(8) ظ: الكتاب: 295/2.

(9) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 266/2؛ مصباح السالكين (الكبير): 304/4.

(10) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 4/12.

الإخبار به عن المبتدأ أو اسم (لا)، ولا نحتاج إلى تقدير محذوف وجعله وصفا للمبتدأ أو الاسم،
وان كثر في باب (لا) حذف الخبر.

المبحث الثالث: الفاعل ونائبه

المطلب الأول: الفاعل

الفاعل هو: لكل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم⁽¹⁾ وزاد ابن هشام: على جهة قيامه به أو وقوعه منه⁽²⁾، ورافعه عند الجمهور الفعل أو شبهه⁽³⁾، وقيل العامل فيه الفاعلية كما يرتفع المبتدأ بالابتداء، وقيل ارتفع بإسناد الفعل إليه⁽⁴⁾، والقولان الأخيران يقرران أن العامل فيه معنوي والقول الأول - وهو الأرجح - يقرر أن العامل لفظي. ومن أحكام الفاعل: الرفع وقد يجر لفظاً بإضافة المصدر أو بحرف جر زائد ومن أحكامه عدم جواز حذفه، ووجوب تأخيره عن رافعه عند البصريين، والكوفيون يجوزون تقديمه على فعله⁽⁵⁾.

وتناول الشارح بعض أحكام الفاعل في كتابه هذا ومنها:

1. إضمار الفاعل:

قد يحذف الفاعل ويكتفى في الدلالة عليه بذكر الفعل ومنه قول العرب (أرسلت) يريدون المطر ولا يذكرون السماء ومنه قوله تعالى: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي وَقِيلَ لَهَا مَن رَاقِي) ⁽⁶⁾ والضمير في (بلغت) للنفس ولم تذكر وقد دل عليها المقام وقول حاتم الطائي:

أماويٍّ ما يُغني الثَّراءُ عن الفتى إذا حَشَرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدر⁽⁷⁾

يريد النفس، ولم يجر لها ذكر. ومنه ما دل عليه الفعل كحديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن⁽⁸⁾ ومنه ما دل عليه الكلام كقولك: في جواب هل جاء زيد؟ (نعم جاء)، ومنه ما دلت عليه الحالة المشاهدة نحو (إن كان غدا فأتني)⁽⁹⁾، وقال ابن جني لا يحذف الفاعل ورده ابن الأثير بهذه الشواهد وقال ابن هشام لا يحذف وهو محمول على أنه ضمير مستتر وهو ما أول به الشواهد المتقدمة وأجاز حذفه الكسائي⁽¹⁰⁾ وابن

(1) اللمع في العربية: 31؛ ظ: الخصائص: 185/1؛ المفصل: 38؛ أسرار العربية: 87؛ اللباب: 148/1؛ شرح الرضي على الكافية: 185/1.

(2) شرح شذور الذهب: 204.

(3) ظ: المفصل: 38؛ اللباب: 151/1.

(4) ظ: اللباب: 152/1.

(5) ظ: اللمع في العربية: 31-32؛ أسرار العربية: 88-89؛ وأوضح المسالك: 85-87.

(6) سورة القيامة: 26-27.

(7) ديوان حاتم الطائي: 42؛ وظ: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني (ت502هـ): 664/1؛ وفي غيرهما (إذا حشرجت يوماً) ظ: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير (ت632هـ): 86/2-87؛ وخزانة الادب: 4/197؛ البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب ود. كامل حسن: 1/187.

(8) ظ: صحيح البخاري: 5/2120؛ صحيح مسلم: 1/76؛ مع بعض التقديم والتأخير في صحيح مسلم.

(9) ظ: أوضح المسالك: 89/2.

(10) ظ: شرح شذور الذهب: 214-215.

قول أمير المؤمنين □: μ وَيَبْلَى مَنْ بَلِيَ مَيًّا وَلَيْسَ بِيَالٍ⁽²⁾ قال الشارح: هذا الكلام يقتضي μ أن الأبدان تبلى وذاك الإنسان لم يبلى، فأحوج هذا الإشكال إلى تقدير فاعل محذوف، فيكون تقدير الكلام، يموت من مات حال موته وليس بميت فيما بعد ذلك من الأحوال والأوقات، ويبلى كفن من بلي منا وليس هو ببال، فحذف المضاف كقوله: (وإلى مدين)، أي وإلى أهل مدين، ولما كان الكفن كالجزء من الميت لاشتماله عليه عبر بأحدهما عن الآخر للمجاورة والاشتغال، كما عبروا عن المطر بالسماء، وعن الخارج المخصوص بالغائط، وعن الخمر بالكأس. ويجوز أن يحذف الفاعل كقوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)⁽³⁾، و(فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ)⁽⁴⁾ وقول حاتم: (إذا حشرجت) وحذف الفاعل كثير⁽⁵⁾.

قال الكيدري: يقصد (وَلَا تُحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا)⁽⁶⁾ وقوله: (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ)⁽⁷⁾ وقيل عني أن ذكرهم يبقى وآثارهم الحميدة تثبت مدى الدهر.⁽⁸⁾ وإلى الوجه الأخير ذهب محمد عبده والشيرازي.⁽⁹⁾ ورد الشارح هذا الوجه بأنه يشركهم فيه غيرهم فلا ينحصر الأمر في أهل البيت الذين يصفهم الإمام بقوله المتقدم.

والآيات التي استشهد بها الشارح قوله تعالى: (فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ)⁽¹⁰⁾ قال المفسرون إذا بلغت النفوس عند خروجها من أجسادكم الحلقوم، وترك ذكرها لدلالة الكلام عليها واستشهد بعضهم بقول حاتم الطائي المتقدم (إذا حشرجت).⁽¹¹⁾ وقالوا في قوله تعالى { حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ }⁽¹²⁾ أي الشمس ولم يتقدم لها ذكر وقال الزجاج جرى ذكر دليل الشمس وهو قوله بالعشي،⁽¹³⁾ وعلى العموم فإن تأويل الشارح وتقديره فاعلا محذوفا بعيد ولا يقبله الذوق ثم كيف يقول ويبلى من بلي منا ويقصد الكفن؟ ثم كيف يفهم هذا المقصود مع عدم وجود ذكر له متقدم ولا متأخر ولا يدل الحال عليه ولا السياق؟، ولا دلالة عليه إلا تصحيح مذهب الشارح في عدم بلاء

(1) ظ: الرد على النحلة 103-106.

(2) شرح نهج البلاغة: 373/6.

(3) سورة ص/ 32.

(4) سورة الواقعة: 83.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 377/6.

(6) سورة آل عمران/ 169.

(7) سورة البقرة: 154.

(8) ظ: حدائق الحقائق: 419/1.

(9) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 168/1؛ توضيح نهج البلاغة: 21/2.

(10) سورة الواقعة: 83.

(11) ظ: جامع البيان: 663/11؛ الجامع لأحكام القرآن: 198/17 وتفسير البيضاوي: 293/1.

(12) سورة ص: 32.

(13) ظ: زاد المسير: 130/7؛ فتح القدير: 613/4.

أجساد الأولياء فان كان لا بدّ من تقدير محذوف فيقال إنه يموت من مات منا في نظر الناس وليس بميت في الحقيقة ويبلّى من يبلّى منا في نظرهم وليس ببالٍ، لأن الناس تعتقد أنهم حين يدفنون كغيرهم يبلون في الأرض والأمر ليس كذلك بل لو فتحت قبورهم لوجدوا على حالهم حين الموت، أجسادهم غصّه سليمة وهذا ما تضافرت به الروايات عن أجساد أصحابهم وأتباعهم فكيف بهم عليهم السلام.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: **مُفَعِّدَ ذَلِكَ أَخَذَ الْبَاطِلُ مَآخِذَهُ، وَرَكِبَ الْجَهْلُ مَرَآكِبَهُ، وَعَظَمَتِ الطَّاعِيَةُ، وَقَلَّتِ الدَّاعِيَةُ**⁽¹⁾؛ قال الشارح: **مُ** وعظمت الطاغية، أي الطغيان، فاعلة بمعنى المصدر، كقوله تعالى (لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)⁽²⁾ أي: تكذيب ويجوز أن تكون الطاغية هاهنا صفة فاعل محذوف، أي عظمت الفئة الطاغية. وقلت الداعية مثله، أي الفرقة الداعية⁽³⁾.

اما الراوندي فقال بأن (الطاغية) هي الطغاة⁽⁴⁾، وكأنه يقصد جمع (طاغي) وبما انه ليس يجمع فهو يقصد أنها صفة ما يدل على جمع، وهي كما قدره الشارح (الفئة الطاغية) وقال الشوشتري: **مُ** أي طغيان الطاغين، وفي الأساس (هو طاغية جبار عنيد) و(قلت الداعية) أي من يدعوا إلى الحق⁽⁵⁾. وكأنه يقصد أن الطاغية هو الجبار العنيد فهو الفاعل المباشر وكذلك (الداعية)، وأما الشيرازي: فقال: **مُ** أي سلطة السلطان الطاغي، التأنيث باعتبار النفس، أو أن التاء للمبالغة⁽⁶⁾ فهو يرى أنها سلطة الطاغي. وأما المجلسي والخوئي: فذهبوا إلى ما ذهب إليه الشارح واحتملا الوجهين؛ أن تكون (الطاغية) بمعنى المصدر وان يقدر فاعل محذوف تكون (الطاغية) صفته وكذلك الداعية احتملا فيها الوجهين.

ويرد على كلام الشوشتري أيضا أن التاء في (عظمت) تمنع أن يكون المقصود بـ(الطاغية) الجبار العنيد فنقول (عظم الطاغية) ولا نقول (عظمت الطاغية) والظاهر أن الراجح ما ذهب إليه الشارح فاستعمال الصفة بمعنى المصدر مستعمل في اللغة كما مثل له الشارح وكذلك حذف الفاعل وتقديره بضمير مستتر إذا دل عليه دليل لفظي أو سياقي.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: **مُ حُمِّلَ كُلُّ أَمْرٍ مَجْهُودُهُ، وَخُفِّفَ عَنِ الْجَهْلَةِ، رَبُّ رَحِيمٌ، وَدِينٌ قَوِيمٌ، وَإِمَامٌ عَلِيمٌ**⁽⁷⁾، قال الشارح: **مُ**، وقد روى (حمل) على صيغة الماضي، و(مجهوده) بالنصب، و(وخفف) على صيغة الماضي أيضا، ويكون الفاعل هو الله تعالى المقدم ذكره، والرواية

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 191/7.

(2) سورة الواقعة: 2.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 192/7.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 460/1.

(5) بهج الصباغة: 6171.

(6) توضيح نهج البلاغة: 172/2.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 116/9.

الأولى أكثر وأليق. ثم قال: (رب رحيم) أي ربكم رب رحيم. ودين قويم، أي مستقيم. وإمام عليم، يعنى رسول الله 1، ومن الناس من يجعل (رب رحيم) فاعل (خفف) على رواية من رواها فعلا ماضيا وليس بمستحسن لان عطف (الدين) عليه يقتضى أن يكون الدين أيضا مخففا، وهذا لا يصح⁽¹⁾.

فالشارح يشير إلى إضمار الفاعل مرتين على رواية البناء للمعلوم والفاعل عنده هو (الله) الذي تقدم ذكره والحقيقة أن تقدم ذكره تعالى قبل عشرين كلمة تقريبا وأتبع بذكر محمد □ فالإمام يقول: أما وصيتي فالله لا تشركوا به شيئا ومحمدا □ فلا تضيعوا سنته، أقيموا هذين العمودين، وأوقدوا هذين المصباحين، وخلاكم ذم ما لم تشرودوا حمل كل...⁽²⁾، فالملاحظ أن الكلام منفصل، وان الذي دل على أن الفاعل هنا هو الله، ما يفهم من الكلام والسياق لا الذكر المنفصل المقرون بذكر محمد □. ورأي الشارح في أن الفاعل هو الله احتمله ابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽³⁾، وعليه يكون (رب رحيم) خبرا لمبتدأ محذوف. والرأي الآخر الذي أشار إليه الشارح بقوله: μ ومن الناس من يجعل (رب رحيم) فاعل (خفف) فهو رأي الراوندي الذي قال: μ رب رحيم) وما عطف عليه فاعل (حمل)⁽⁴⁾ وتابعه عليه الكيدري البيهقي⁽⁵⁾، وقد رد الشارح كما تقدم بأنه لا يمكن أن يعطف (دين قويم) على (رب رحيم) وهو فاعل، فيكون الدين أيضا مخففا لكن المجلسي أكد أن (رب رحيم) فاعل وقال: لا يضر عطف الدين والإمام عليه لشيوع التجوز في الإسناد⁽⁶⁾، والواقع أن كلام المجلسي حق وان المجاز شائع في الإسناد فإذا علمنا أن المحمل والمخفف هو الله فالدين واسطة ويمكن أن يحمل عليها التحميل والخفيف، وان كان يجوز ما ذهب إليه الشارح ويتخرج مخرجا حسنا لكن هذا أولى ومع احتمال أن المذكور فاعل وان حمل الإسناد على المجاز لا نذهب إلى تقدير فاعل مضمّر محذوف لا دليل عليه مذكور.

ومثله: □: μ حَتَّى إِذَا كُشِفَ لَهُمْ عَنْ جَزَاءِ مَعْصِيَتِهِمْ، وَاسْتُخْرِجَهُمْ مِنْ جَلَائِبِ غَفْلَتِهِمْ، اسْتَقْبَلُوا مُدْبِرًا...⁽⁷⁾ قال الشارح: μ فاعل (كشف) هو الله تعالى، وقد كان سبق ذكره في الكلام،

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 120/9.

(2) المصدر نفسه: 116/9.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 210/3؛ منهاج البراعة، الخوئي: 114/9؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: 339/1.

(4) منهاج البراعة، الراوندي: 76/2.

(5) ظ: حدائق الحقائق: 147/1.

(6) ظ: البحار: 209/42؛ منهاج البراعة، الخوئي: 114/9.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 157/9.

وإنما كشف لهم عن جزاء معصيتهم بما أراهم حال الموت من دلائل الشقوة والعذاب..v⁽¹⁾. يقول الإمام □: في بداية الخطبة: μ وهو في مهلة من الله..v وهذا هو مفاد قول الشارح: وقد سبق ذكره في الكلام، والفاعل إذا سبق له ذكر في الكلام يجوز إضماره وتقديره هنا: (هو) أي: الله المتقدم وقد أشار الشراح إلى هذا فقد ذكره محمد أبو الفضل إبراهيم والشيرازي وأثبتاه⁽²⁾.

2. الفاعل لا يكون جملة:

قال النحاة لا يكون الفاعل جملة؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل ولا يمكن جعل الجملة كالجزء منه لاستقلالها، والفاعل يكون مضمرًا ومعرفة بالألف واللام ولا يصح ذلك في الجملة، كما أن الجملة قد عمل بعضها في بعض فلا يمكن تقديرها بالمفرد هنا⁽³⁾. وقال الكوفيون يجوز ذلك مطلقًا واشترط الفراء لجوازها شروطًا⁽⁴⁾.

فقول أمير المؤمنين □: μ وَمَنْ لَجَّ وَتَمَادَى فَهُوَ الرَّاكِسُ الَّذِي رَانَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ⁽⁵⁾، قال الشارح: μ واران على قلبه، أي ران هو على قلبه، كما قلنا في الراكس، ولا يجوز أن يكون الفاعل - وهو الله - محذوفًا، لأن الفاعل لا يحذف، بل يجوز أن يكون الفاعل كالمحذوف، وليس بمحذوف، ويكون المصدر وهو الرين، ودل الفعل عليه كقوله تعالى (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ)⁽⁶⁾: أي بدالهم البداء. واران بمعنى غلب وغطى، وروى (فهو الراكس الذي رين على قلبه)⁽⁷⁾. قال تعالى: (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)⁽⁸⁾ أي غلب وغطى⁽⁹⁾، وقال أبو عبيد: كل ما غلبك فقد (ران) بك ورانك و(ران) عليك، و(رين) بالرجل إذا وقع فيما لا يستطيع الخروج منه ولا قبل له به. وقيل رين به: انقطع له⁽¹⁰⁾.

وبلاحظ ما يأتي:

أولاً: لعل الرواية التي اعتمدها الشارح هي غير ما ثبتت في كتابه ربما لأنه سهو من النساخ ونقلته المطابع على علة وإلا فكلام الشارح المتقدم يدل على أن كلام أمير المؤمنين □ (الذي ران على قلبه) وليس (الذي ران الله على قلبه) لأنه لو كان الأمر كما ثبت في الكتاب لما احتاج إلى هذه التأويلات والوجوه فالفاعل (الله) وهو ظاهر.

(1) المصدر نفسه: 158/9.

(2) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 352/1؛ توضيح نهج البلاغة: 380/2.

(3) ظ: اللباب: 152/1.

(4) ظ: مغني اللبيب: 401/2.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 141/17.

(6) سورة يوسف/35.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 141/17.

(8) سورة المطففين: 14.

(9) ظ: تفسير القرآن الكريم، السيد عبد الله شير (ت1242هـ): 551.

(10) ظ: الصحاح: 2129/5.

ثانيا: قوله: μ لا يجوز أن يكون الفاعل - وهو الله - محذوفا، لأن الفاعل لا يحذف، بل يجوز أن يكون الفاعل كالمحذوف، وليس بمحذوف...⁽¹⁾ يدل انه يذهب مذهب البصريين في عدم جواز حذف الفاعل وانه ضمير مستتر⁽²⁾ يجب أن يعود على مذكور، أو لما دل عليه المقام نحو قوله تعالى: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي)⁽³⁾ أي: الروح أو دلت عليه الحال المشاهدة نحو: قولهم أرسلت، وهم في حال انتظار المطر من السماء أي أمطرت السماء أو دل عليه الفعل نحو الحديث: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمرة حين يشربها وهو مؤمن)⁽⁴⁾ وهذا الموضع الذي أشار إليه الشارح من إضمار الفاعل لدلالة الفعل عليه لأن الفعل دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر مقرونا بزمن⁽⁵⁾، فإن لم يوجد فاعل بعينه فيقدر المصدر فاعلا.

ثالثا: التقدير الاول للفاعل المضمر الذي قدره الشارح هو (هو) وهو عائد إلى مذكور وهو (فهو) في قوله: (فهو الراكس الذي ران على قلبه). وأجد أن المعنى الثاني المتقدم وهو: ران الرين على قلبه أقرب دلالة وأجمل تعبيراً وأكثر انسجاماً وأعضد سياقاً، فأما أن يكون ران على قلب نفسه فليس بذلك الانسجام وحسن الدلالة وبلوغ المقصود.

رابعا: الآية الكريمة التي استشهد بها الشارح. الذي قاله في أن فاعل (بدا) كالمحذوف وليس بمحذوف وتقديره البداء هو قول المبرد⁽⁶⁾ وعليه المازني⁽⁷⁾، وهو يدل على أن الشارح يذهب إلى ما ذهبوا إليه وجمهور النحويين من أن الفاعل لا يكون جملة⁽⁸⁾. ونسب لسيبويه والفراء القول بأن الفاعل (ليسجننه)⁽⁹⁾، وهو المفهوم من قول ابن مالك⁽¹⁰⁾، أي: ظهر لهم أن يسجنوه. وقيل هذا الفاعل مضمر لدلالة (وليسجننه) عليه⁽¹¹⁾ وهو الرأي أي ظهر لهم رأي لم يكونوا يعرفونه⁽¹²⁾. ولعل أرجح الآراء هو الرأي الذي ذهب إليه الشارح لأن الفاعل لا يكون جملة كما عليه الأكثرون⁽¹³⁾ وقد تقدمت أسبابه.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 141/17.

(2) ظ: الإنصاف: 254 / 1؛ همع الهوامع: 159/1.

(3) سورة القيامة: 26

(4) ظ: المثل السائر: 87-86/2؛ شرح شذور الذهب: 215-214.

(5) ظ: الكتاب: 34/1؛ شرح قطر الندى: 137/1؛ همع الهوامع: 29/1.

(6) ظ: فتح القدير: 36/3 ولم أجده في المقتضب.

(7) ظ: روح المعاني: 267/12.

(8) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(9) ظ: مغني اللبيب: 2 / 428؛ فتح القدير: 36/3 ولم يتضح هذا المعنى من الكتاب، ظ: الكتاب: 110/3 ولم أجده في معاني القرآن، الفراء ظ: 44/2.

(10) ظ: روح المعاني: 267/12.

(11) ظ: تفسير البيضاوي: 287/1.

(12) ظ: مغني اللبيب: 2 / 428؛ فتح القدير: 36/3؛ روح المعاني: 236/12.

(13) ظ: مغني اللبيب: 428 / 1.

3. حذف عامل الفاعل:

أ: حذفه جوازا:

قد يحذف الفعل والفاعل المذكور لقريضة دلت عليه كأن يجاب به نفي أو استفهام وقد يكون الاستفهام مقدرا كقول الشاعر:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ⁽¹⁾

أي يبيكه ضارعٌ تقدير الاستفهام (من يبيكه؟) فقبل ضارعٌ أي ذليلٌ والمختبط من يسأل المعروف والمعنى لييك يزيذا رجلان مظلوم وطالب حاجة ومعروف⁽²⁾ وتعرض له الشارح في قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ)⁽³⁾ قال الشارح: ممن قرأ (يسبح له فيها) بفتح الباء ارتفع (رجال) عنده بوجهين أحدهما أن يضم له فعل يكون هو فاعله تقديره (يسبحه رجال) وعلى (يسبحه) يسبح، كما قال الشاعر:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

أي يبيكه ضارع ودل على (يبكيه) لـ(ييك). والثاني أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره (المسبحون رجال) ومن قرأ (يسبح له فيها) بكسر الباء فـ(رجال) فاعل⁽⁴⁾.

في (يسبح) قراءات أربع الأولى (يسبح) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر، الثانية (يسبح) وبها كتابه المصحف وهي قراءة الباقيين، الثالثة قراءة (تسبح) بتاء المضارعة وفتح الباء، الرابعة: (تسبح) بكسر الباء⁽⁵⁾.

والوجه الإعرابية تبعا لهذه القراءات تقع على كلمة (رجال) فهي مرفوعة على الدوام على جميع هذه القراءات ولكن إعرابها يختلف تبعا لكل واحدة منها فالأولى (يسبح) بفتح الباء فيكون إعراب (رجال على وجهين) الأول: أن يكون فاعلا لفعل محذوف دل عليه يسبح المتقدم، وكأنه بعدما قيل يسبح له سئل عن المسبح فقيل رجال أي يسبح له رجال على حد قول الشاعر:

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

أي يبيكه ضارع ودل عليه (ليئك) المتقدم⁽⁶⁾ والوجه الثاني: أن يكون (رجال) خبرا لمبتدأ

(1) هذا البيت لنهشل بن حري بن ضمرة الدارمي التميمي؛ ظ: الحماسة البصرية 269/1؛

التبيان في تفسير القرآن: 329/6؛ جامع البيان: 28/14؛ خزنة الأدب 297/1 و305.

(2) ظ: الخصائص: 424-353/2؛ وأوضح المسالك: 93/2؛ ومغني اللبيب: 620/2؛ ومختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني (ت792هـ): 85.

(3) سورة النور/ 36-37.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 177/11.

(5) ظ: إتحاف فضلاء البشر: 325؛ وفتح القدير: 50/4؛ تفسير البغوي: 49/1.

(6) ظ: المفصل: 41؛ وتفسير البيضاوي: 191/1؛ تفسير البغوي: 49/1؛ تفسير أبي السعود: 79/6؛ فتح القدير: 50/4؛ أوضح المسالك: 95/20؛ مغني اللبيب: 807/1؛ الجلالين: 464؛ وتفسير شبر: 342؛ منهاج البراعة، الخوئي: 12/320 و248/14.

محذوف⁽¹⁾، ونائب الفاعل على هذه القراءة احد الظروف الثلاثة (له) أو (فيها) أو (بالغدو) وربما رجع قوله (له) ليكون نائبا للفاعل⁽²⁾.

أما القراءة الثانية: (يسبح) بالكسر فالفاعل (رجال) حصرا⁽³⁾ وتأخير عن الظروف للاعتناء بالمقدم والتشويق إلى المؤخر ولأن في وضعه نوع طول فيخل تقديمه بحسن الانتظام. وأما القراءة الثالثة: (تسبح بفتح الباء فـ) (رجال) مرفوعة على توجيهات الرواية الأولى ويكون النائب عن الفاعل قوله (بالغدو) أي أوقات الغدو⁽⁴⁾ وأما الرواية الرابعة: (تُسبح) بالكسر فالفاعل (رجال) وأنت الفعل لأن جمع التكسير يعامل معاملة المؤنث في بعض الأحوال⁽⁵⁾.

ورجع الشوشتري القراءة الأولى أي (يسبح) بفتح الباء لأن الشريف الرضي نقل في بداية الخطبة: قاله عند تلاوته (رجال لا تلهيهم..) وكأنه يذهب إلى أن (رجال) كلام مستأنف كما احتمله الشارح أي خبر لمبتدأ محذوف⁽⁶⁾. والحقيقة أن القراءة الثانية هي المثبتة في المصحف وعليها الأغلبية وهي خالية من التأويلات والمعنى عليها أكثر انسجاما حتى طول الفاصل بين الفعل والفاعل جميل هنا وفيه إشعار بأهمية الظروف المتقدمة التي هي وصف للفاعل ولو تأخرت بهذا الطول لما كان الكلام مناسبا، وكذلك لما في ذلك من التشويق لانتظار الفاعل. وعلى الرواية الأولى: فجعل (رجال) فاعلا لفعل محذوف يدل عليه (يسبح) أرجح لأنه اقتصر عليه جماعة من المفسرين وأهملوا غيره⁽⁷⁾ وهو المتبادر من المعنى.

ب: حذفه وجوبا:

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كأن يكون في جواب استفهام نحو من قرأ؟ فنقول زيد. وقد يحذف الفعل وجوبا بعد (إن) أو (إذا) الشرطيتين نحو قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)⁽⁸⁾ وقوله: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)⁽⁹⁾ والتقدير وان استجارك احد من المشركين استجارك، والثانية إذا انشقت السماء انشقت، وهذا رأي جمهور البصريين أما رأي الكوفيين فملخصه أن هذا الاسم المرفوع بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين فاعل للفعل المذكور بعده نفسه وليس في الكلام محذوف، ورأي الأخفش انه يجوز دخول (إن) و(إذا) الشرطيتين على الاسم فتكون

(1) ظ: فتح القدير: 50/4.

(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 320/12.

(3) ظ: تفسير البيضاوي: 191/1؛ تفسير البغوي: 49/1؛ تفسير أبي السعود: 179/6؛ فتح القدير: 50/4؛ الجلالين: 464؛ تفسير شبر: 342؛ منهاج البراعة، الخوئي: 320/12 و 248/14.

(4) ظ: تفسير البيضاوي: 191/1؛ تفسير أبي السعود: 179/6.

(5) ظ: تفسير البيضاوي: 191/1؛ تفسير أبي السعود: 179/6؛ الفتح القدير: 50/4.

(6) ظ: بهج الصبغة: 541/12 و 542.

(7) ظ: تفسير البيضاوي: 191/1؛ تفسير البغوي: 49/1؛ تفسير أبي السعود: 179/6؛ الجلالين: 474؛ تفسير شبر: 342؛ منهاج البراعة: الخوئي: 320/2 و 248/14.

(8) سورة التوبة/ 6.

(9) سورة الانشقاق/ 1

الجملة بعدهما جملة اسمية فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير⁽¹⁾. وهذه مسألة سبب الاختلاف فيها عدم جواز دخول (إن) و(إذا) على الجملة الاسمية عند البصريين والكوفيين، وجوزه الأخفش، وأما الكوفيون فعندهم يتقدم الفاعل على فعله فلا ضير في دخولهما عليها. ومنه قول أمير المؤمنين □: μ وَحَرِيٌّ إِذَا أَصْبَحَتْ لَهُ مُنْتَصِرَةٌ أَنْ تُمْسِيَ لَهُ مُتَنَكِّرَةٌ، وَإِنْ جَانِبٌ مِنْهَا اِعْدُوْدَبَ وَاحْلُولِي، أَمَرٌ مِنْهَا جَانِبٌ فَأَوْبَى² v . قال الشارح: μ وارتفع (جانب) المذكور بعد (إن) لأنه فاعل فعل مقدر يفسره الظاهر، أي وإن اعدوذب جانب منها، لان (إن) تقتضي الفعل وتطلبه فهي: كـ(إذا) في قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) v ⁽³⁾ فرأي الشارح رأي البصريين في هذه المسألة وعلى هذا الرأي دأب شراح النهج قبله وبعده فقال الراوندي والكيدري (وإن جانب) رفع بإسناد فعل مقدر يفسره ما بعده لأن (إن) تقتضي الفعل⁽⁴⁾. وعلى هذا الرأي الخوئي أيضا⁽⁵⁾ ويبدو أن هذا هو الرأي الصواب لا رأي الكوفيين ولا رأي الأخفش فقد اتفق الطرفان البصريون والكوفيون على أن أداة الشرط مختصة بالأفعال ولكنهم اختلفوا في جواز تقديم الفاعل على الفعل، والصواب أن الاسم إذا تقدم على الفعل أعرب مبتدأ والفعل بعده فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ وهو محض رأي البصريين في المسألة، لأن الفاعل مع فعله كالجزيين من كلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا فهل يتقدم عجز الكلمة على صدرها؟ واستدل على ذلك بأدلة كثيرة منها تسكين آخر الفعل من أجل الفاعل إذا كان ضميرا متحركا لكرهية توالي أربع متحركات وغيره. وكذلك لا يمكن أن يتقدم الفاعل لكي لا يقع اللبس بينه وبين المبتدأ فالفرق بين الجملة الابتدائية والجملة الفعلية معروف إذا الأولى دلت على الثبوت والثانية تدل على الحدوث⁽⁶⁾.

ومنه أيضا حذف الفعل بعد (أما)، فهي على قول المالقي⁽⁷⁾ من الأدوات المختصة بالأفعال من أدوات العرض التي شأنها شأن (ألا) فإن جاء بعدها اسم قدر قبله فعل عامل فيه وقيل (أما) في هذه الحالة مركبة من همزة الاستفهام و(ما) الحجازية فلا تحتاج إلى تقدير فعل⁽⁸⁾.

قول أمير المؤمنين □: μ اللَّهُ أَنْتُمْ! أَمَا دِينَ يَجْمَعُكُمْ! وَلَا حَمِيَّةَ تَشْحَدُكُمْ⁹ v ، قال الشارح: μ ارتفاع (دين) على أنه فاعل فعل مقدر له، أي أما يجمعكم دين يجمعكم! اللفظ الثاني مفسر

(1) ظ: معاني القرآن، الفراء: 422/1؛ الإنصاف: 615/2-616؛ شرح الرضي على الكافية: 419-418/1؛ مغني اللبيب: 582/2؛ شرح شذور الذهب: 167؛ شرح ابن عقيل: 474/1؛ منحة الجليل: 475-474/1.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 226/7.

(3) المصدر نفسه: 230/7.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 479/1؛ حقائق الحقائق: 539/1.

(5) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 17/8.

(6) ظ: الإنصاف: 616/2؛ الباب: 149/1؛ منحة الجليل: 466-465/1.

(7) أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة السبائي النحوي المالقي الأريضي شيخ الأندلسيين في زمانه (ت 528هـ) ظ: معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله (ت 626هـ) 152/1؛ كشف الظنون: 399/1.

(8) ظ: مغني اللبيب: 55-54/1.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 67/10.

للأول كما قدرناه بعد (إذا) في قوله سبحانه: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ويجوز أن يكون (حمية) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: أما لكم حمية! ⁽¹⁾ وهذا الرأي محل اتفاق عند شراح النهج فقد أقره المجلسي ومحمد جواد مغنية ⁽²⁾، أما الخوئي فله كلام في الموضوع فهو يقول: μ لزوم تقدير الفعل بعد (أما) إنما هو مسلم إن جعل (أما) مركبة حرف عرض بمنزلة (لولا، لاختصاصها بالدخول على الفعل كما أن إذا مختصة بالدخول عليه ولذلك احتيج إلى تقديره في الآية الشريفة وأما إذا جعلنا الهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار التوبيخي أو على سبيل التقرير وما حرف نفي فلا حاجة إلى تقدير الفعل لأن (ما) على ذلك حجازية بمعنى ليس و(دين) اسمها و(يجمعكم) خبرها. والظاهر من قول الشارح: أي: ما يجمعكم انه لا يجعلها حرف عرض وحينئذ فتقديره للفعل باطل ثم إن تجويزه كون حمية مبتدأ والخبر محذوف، فيه أن الأصل عدم الحذف مع وجود الجملة الصالحة للخبرية، وإن أراد بالتجويز مجرد الصحة بالقواعد الأدبية فلا بأس به ⁽³⁾.

وقول الخوئي حق فإنه لو قرر أنها للعرض للزم أن يقدر فعلا محذوفاً وأما من لم يجعلها للعرض وجعلها مركبة من همزة الاستفهام و(ما) الحجازية فلا يلزمه ذلك. والواقع أن الكلام كأنه للاستفهام الاستنكاري التوبيخي فلا يلزم الفعل ولا تنحصر (أما) هنا بالعرض.

4. العامل فيه اسم فاعل:

يعمل في الفاعل ما أشبه الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر، وأسماء الأفعال ⁽⁴⁾، ويرفع الفاعل ظاهراً أو ضميراً بارزاً أو مستتراً ⁽⁵⁾، وقد أشار الشارح إلى عمل اسم الفاعل في الضمير المتصل عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ أمّا اللَّيْلَ فَصَافُونَ أَقْدَامَهُمْ، تَالِينَ لَأَجْزَاءَ الْقُرْآنِ ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ (تالين)، منصوب على أنه حال، إما من الضمير المرفوع بالفاعلية في (صافون) أو من الضمير المجرور بالإضافة في: (أقدامهم) ⁽⁷⁾. فالضمير المستتر في اسم الفاعل (صافون) جعل الشارح (تالين) حالاً منه أو من الضمير في (أقدامهم) وقال الخوئي: الأول أولى ⁽⁸⁾.

والحقيقة أن الضميرين المرفوع والمجرور عائدان على طرف واحد وهم العباد المتقون الذين يجري وصفهم في هذه الخطبة. ويصح أن يكون (تالين) حالاً من أيهما.

(1) المصدر نفسه: 70/10.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 183/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 15/3.

(3) منهاج البراعة، الخوئي: 277/10.

(4) ظ: الأصول في النحو: 52/1-53/1؛ المفضل: 285/1؛ اللباب: 440/1؛ شرح الرضي على الكافية:

186/1؛ شرح شذور الذهب: 491-530؛

(5) ظ: أوضح المسالك: 303/3.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 133/10.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 142/10.

(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 113/12.

وعمل اسم الفاعل هنا لأنه وقع خبراً لمبتدأ محذوف أي فهم صافون وهذا من مسوِّغات عمله فضلاً عن دلالاته على الحال والاستقبال.

المطلب الثاني: نائب الفاعل:

ويسميه سيبويه: **المفعول** الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل⁽¹⁾ إذ يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من أحكام كلزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وكونه عمدة⁽²⁾، وغير ذلك، ويسميه النحاة ما لم يسم فاعله⁽³⁾، وإنما يحذف الفاعل لأسباب كثيرة ذكرها النحاة⁽⁴⁾، وتغير صيغة الفعل لينبهوا على أن المرفوع بالفعل ليس فاعلاً بل الفاعل محذوف، وقام هذا المرفوع مقامه⁽⁵⁾، وعادة ما يقام المفعول مقام الفاعل ويتطلب هذا أن يكون الفعل متعدياً لواحد أو أكثر فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر بشروط ذكرها النحاة⁽⁶⁾، ومن المسائل التي طرقها الشارح فيه:

1. أسباب حذف الفاعل وإقامة المفعول:

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه لأغراض كثيرة معنوية ولفظية فاللفظية: منها الإيجاز، ومنها المحافظة على السجع، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم. والمعنوية: منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب لا يحتاج إلى ذكره له ومنها كونه مجهولاً للمتكلم لا يستطيع تعيينه، ومنها الرغبة في الإيهام على السامع ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيم الفاعل، أو تحقيره، أو لخوف المتكلم من الفاعل، أو لخوفه عليه⁽⁷⁾. وقد ذكر الشارح حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **يُنْذِعُوكَ حِينَ قَنَطِ الْأَنْامِ، وَمُنِعَ الْغَمَامُ، وَهَلَكَ السَّوَامُ**⁽⁸⁾، قال الشارح: **يُنْذِعُوكَ** (ومنع الغمام)، فبنى الفعل للمفعول به، لأنه كره أن يضيف المنع إلى الله تعالى، وهو منبع النعم، فاقتضى حسن الأدب أنه لم يسم الفاعل. وروى (منع الغمام)، أي ومنع الغمام القطر، فحذف المفعول⁽⁹⁾.

(1) الكتاب: 34/1؛ وظ: شرح شذور الذهب: 207.

(2) ظ: اللمع: 24؛ أوضح المسالك: 137/2؛ شرح قطر الندى: 187-188؛ شرح ابن عقيل: 499/1.

(3) ظ: الأصول في النحو: 77/1 و81 و140؛ الخصائص: 219/2؛ سر صناعة الأعراب: 131/1؛ المفصل: 343؛ وأسرار العربية: 95؛ الإنصاف: 81/1؛ اللباب: 157/1؛ مغني اللبيب: 659/1؛ شرح شذور الذهب: 95.

(4) ظ: أسرار العربية: 95؛ اللباب: 157/1.

(5) ظ: أسرار العربية: 97؛ اللباب: 157/1.

(6) ظ: الأصول في النحو: 77، 78/1؛ اللمع في العربية: 34؛ شرح قطر الندى: 189.

(7) ظ: أسرار العربية: 95؛ اللباب: 157/1؛ شرح قطر الندى: 187؛ أوضح المسالك: 135/2-137؛ منحة

الجليل: 499/1 و500.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 262/7.

(9) المصدر نفسه: 266/7.

وذكر الراوندي سببين لبناء الفعل لما لم يسم فاعله أولهما تأدبا وثانيهما: إعلاما بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فكأنهم هم المغيرون⁽¹⁾، وتابعه الكيدري ناقلا كلامه نصا⁽²⁾، وأما الخوئي فطابق الشارح في الرأي وكذلك نقله محمد أبو الفضل إبراهيم عن الشارح⁽³⁾.

لكن الشوشتري قال: (منع) مبني للمعلوم لكون ما قبله وما بعده كذلك⁽⁴⁾ فهو يستدل بأن الفعل الذي قبله وهو (قُنْط) مبني للمعلوم وكذلك الفعل الذي بعده وهو (هلك) وهو استدلال معقول، والمعنى معه أجمل لكن فيه أن هذا يستدعي حذف مفعول (منع) ولا حذف في جملة (قنط) ولا جملة (هلك) وقد أورد الجميع رواية البناء للمعلوم ولم يفاضلوا بينهما⁽⁵⁾.

والسبب الذي ذكره الشارح وذكره غيره من الشراح من أن الحذف هنا تأدبا وإن عدم ذكر الفاعل كراهة لإضافته إلى الله تعالى وجيه، وكذلك ما ذكره الراوندي وتابعة عليه الكيدري بأن العباد سبب في عدم نزول المطر أي بذنوبهم منعوا الغمام، فالله تعالى هو المانع ولكن العباد سبب في ذلك المنع فأبهم الأمر بالبناء للمجهول فهذا السبب وجيه أيضا، وفيه إشارة إلى فاعلين، كما أشير إليه في مباحث القضاء والقدر⁽⁶⁾.

ومثله قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)⁽⁷⁾، قال الشارح: فأسند النعمة إلى مخاطب حاضر. وقال في الغضب: (غير المغضوب عليهم)، فأسنده إلى فاعل غير مسمى ولا معين، وهو أحسن من أن يكون قال: (لم تغضب عليهم)، وفي (النعمة) الذين أنعمت عليهم⁽⁸⁾، قال السيد عبد الله شبر: «وإنما صرح بإسناد النعمة إليه تعالى على طريق الخطاب دون الغضب والضلال تأدبا وإشارة إلى تأسيس مباني الرحمة وإن الغضب كأنه صادر عن غيره تعالى ولحسن التصريح بالوعد والتعريض بالوعيد⁽⁹⁾». فقد ذكر السيد أن السبب هو التأدب من نسبة الغضب إلى الله تعالى مباشرة فكأنه صادر عن غيره، ولأن رحمته واسعة فقد قيل: (رحمته سبقت غضبه) وهنا إشارة إلى تأسيس مباني الرحمة، وكذلك بين أن التصريح بالوعد والتعريض بالوعيد أحسن فإن بناء الفعل للمجهول كأنه تعريض بعذابهم إذ لو أسند الفعل للفاعل وهو الله تعالى لكان تصريحاً بذلك. وهذا صحيح فالبناء للمجهول مع العلم

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 18/2.

(2) ظ: حقائق الحقائق: 555/1.

(3) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 75/8؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 269/1؛

(4) ظ: بهج الصباغة: 89/4.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 18/2؛ حقائق الحقائق: 555/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 75/8؛ بهج الصباغة: 89/4؛ ونهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 269/1؛ توضيح نهج البلاغة: 225/2.

(6) ظ: تصحيح اعتقادات الإمامية: الشيخ المفيد (ت413هـ): 56؛ الاحتجاج: 310/1-311؛ شرح التجريد: 341.

(7) سورة الفاتحة/ 7.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 196/7.

(9) تفسير القرآن الكريم، شبر: 39؛ وظ: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي (ت1230هـ): 34/1.

بالفاعل كناية عن الفاعل يفهمها السامع وهو تعبير باللازم عن الملزوم فالملزوم هو الفاعل المحذوف وصيغة البناء للمجهول ملازمة لفاعل محذوف، فهي إذن كناية عن الفاعل، وذكر جملة من المفسرين، ما ذكره شبر من أن السبب هو التأدب⁽¹⁾ وقال بعضهم هو تعليم للعباد انه لا يضاف إليه سبحانه الشر⁽²⁾. وكل ما ذكروا أسباب معقولة تؤثر بلاغة الكلام في هذا الإسناد للفاعل مرة وللمفعول أخرى بحسب ما يليق بجلاله تعالى وبحسن خطابه والتعبير عنه.

ومثله: قول أمير المؤمنين □ في عثمان: **مُ قَاتِيحَ لَهُ قَوْمٌ قَتَلُوهُ**⁽³⁾، قال الشارح: **م** ومن لطيف الكلام أيضا قوله (فأتيح له قوم قتلوه)، ولم يقل (أتاح الله له قوما) ولا قال: (أتاح له الشيطان قوما) وجعل الأمر مبهما⁽⁴⁾. وما ذكره الشارح معظمه قول الراوندي بلفظه فقد قال الراوندي: **م** ولم يقل □ (أتاح الله له قوما) ولا قال (أتاح له الشيطان قوما)، وإنما ذكر على ما لم يسم فاعله ليرضى عنه كل أحد وليسر به كل قلب⁽⁵⁾ ونقل هذا الكلام ابن ميثم وكأنه يفسر آخره بقوله: ليرضي عنه الفريقان⁽⁶⁾ أي الفريق الراضي بقتل عثمان المؤلب عليه، فانه يفهم من كلام أمير المؤمنين □ انه أتاح الله قوما قتلوه، والفريق الآخر الساخط لقتل عثمان وقد دخل في بيعة أمير المؤمنين □ فهو يفهم هذا الكلام: (أتاح الشيطان له قوما قتلوه) وقد ذكر النحاة الإبهام من أغراض حذف الفاعل⁽⁷⁾ وهو ما عناه الشارح فقال: وجعل الأمر مبهما وهو ما يفهم من كلام الراوندي أيضا.

لكن النحاة ذكروا أيضا أن الخوف من الفاعل والخوف على الفاعل من أغراض حذف الفاعل أيضا⁽⁸⁾ ويمكن أن يضاف اليهما الخوف من السامع وهو ما ينطبق على هذا الكلام.

2. الأفعال الملازمة للبناء للمفعول:

وقد جاء في كلام العرب أفعالاً مبنية للمجهول لا تتفك عن ذلك أي لا تبنى للفاعل، والأغلب في ذلك: الأدواء نحو: **جُنَّ وَسَلَّ، وزكَم، وحَمَّ، وفند** وقال سيبويه لو أردت نسبتها إلى الله تعالى لكان على أفعال، نحو: **أجنه الله، وأسله وهكذا**⁽⁹⁾، وقال العكبري: **م** إن من الأفعال ما لم يسم فاعله

(1) ظ: البرهان في علوم القرآن: 59/4.

(2) ظ: روح المعاني: 43/21.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 7/14.

(4) المصدر نفسه: 7/14.

(5) منهاج البراعة، الراوندي، 14/3.

(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 240/4.

(7) ظ: شرح قطر الندى: 260؛ همع الهوامع: 161/1؛ منحة الجليل: 500-499/1.

(8) ظ: شرح قطر الندى: 260؛ همع الهوامع: 161/1؛ منحة الجليل: 500-499/1.

(9) ظ: الصحاح: 1943/5؛ شرح الرضي على الكافية: 134/4؛ مجمع البحرين: 281/2؛ تاج العروس: 326/8.

بحال نحو عنيت بحاجتك وبابه، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح فدل على انه أشبه الفاعل⁽¹⁾. وقال ابن السراج: لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقالوا: أنيخت الناقة وقد وضع زيد في تجارته ووكس وأغري به وأولع به وما كان من نحو هذا مما أخذ منهم سماعا وليس بباب يقاس عليه⁽²⁾. وقال الجوهري: للعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به وإن كانت بمعنى الفاعل مثل قولهم زُهي الرجل، وعني بالأمر ونتجت الناقة⁽³⁾. فهو يشير إلى أن هذه الأفعال تبنى للمفعول، لكن هذا المفعول بمعنى الفاعل في الحقيقة. وقال ابن الأعرابي: لم اسمع نتجت ولا أنتجت على صيغة فعل الفاعل⁽⁴⁾.

وقد ذكر الشارح أن بعض الأفعال تبنى للمجهول ومن أمثلته على ذلك، قول أمير المؤمنين □: μ فَهِيَ تَبْهَجُ بِزِيْنَةٍ رِيَاضِيَّهَا، وَتَزْدَهِي بِمَا أَلْبَسَتْهُ مِنْ رِيْطٍ أَزَاهِيْرَهَا⁽⁵⁾. قال الشارح: μ وتزدهي، أي تتكبر، وهي اللغة التي حكاها ابن دريد، قال: تقول: زها الرجل يزهو زهوا أي تكبر، وعلى هذه اللغة تقول: ازدهى الرجل يزدهي، كما تقول من (علا) اعتلى يعتلى، ومن (رمى) ارتمى يرتمي، وأما من رواها (وتزدهي بما ألبسته) على ما لم يسم فاعله، فهي اللغة المشهورة. تقول: زهى فلان علينا، وللعرب أحرف تتكلم بها على سبيل المفعول به، وإن كانت بمعنى الفاعل، كقولهم: عني بالأمر، ونتجت الناقة، فتقول على هذه اللغة: فلان يزدهي بكذا⁽⁶⁾.

نحن أمام روايتين الأولى على البناء للفاعل (تزدهي) والثانية على البناء للمفعول (تَزْدَهِي) وآراء شراح النهج متقاربة فقد أورد معظمهم الروايتين⁽⁷⁾ وقال إن معنى تزدهي: تتكبر بزهو ك وهو المنظر الحسن⁽⁸⁾ وقال بعضهم تعجب وتبخر⁽⁹⁾ وقال الخوئي: هو الكبر والفخر⁽¹⁰⁾. والذي أراه أن الشارح اعتمد على الجوهري في المعنى وفي تصحيح الروايتين فالجوهري عنده (زُهي) على ما لم يسم فاعله تكبر وافتخر وهو من قال: للعرب أحرف تتكلم بها على سبيل المفعول به... والذي ذكره الشارح نص ما قاله الجوهري وهو الذي نقل ما حكاه ابن دريد أن (زها) يكون مبنيا للمعلوم أيضا. واستدل عليه بقولهم: (ما أزهاه)! لأن ما لم يسم فاعله

(1) ظ: اللباب: 159/1.

(2) الأصول في النحو: 81/1.

(3) الصحاح: 2370/6.

(4) ظ: لسان العرب: 374/2.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 438/6.

(6) المصدر نفسه: 445/6.

(7) ظ: منهاج البراعة الراوندي: 413/1؛ حقائق الحقائق: 467/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 8/7.

(8) ظ: منهاج البراعة الراوندي: 413/1؛ حقائق الحقائق: 467/1.

(9) ظ: توضيح نهج البلاغة: 78/2.

(10) ظ: النهاية: 323/2 منهاج البراعة، الخوئي: 8/7.

لا يتعجب منه⁽¹⁾. وكلام الإمام □ جاء بروايتين على اللغتين: التي تقتصر على البناء للمجهول وعلى اللغة التي حكاها ابن دريد والتي أجازت البناء للمعلوم. لذلك لم يتردد العلماء في قبولهما معا.

3. بناء الفعل المعتل العين للمجهول:

الفعل الثلاثي المعتل العين في فائه ثلاثة أوجه عند بنائه للمجهول:

الأول: إخلاص الكسر مثل قيل وبيع وهو الأجود.

الثاني: إخلاص الضم نحو قول، وبوع وهو لغة بني دببر فقعس من فصحاء بني أسد.

الثالث: الإشمام وهو حركة ما بين الضم والكسر تظهر لفظا لا خطأ⁽²⁾.

وأشار الشارح إلى الفعل الثلاثي المعتل العين على الوجه الأول عند شرحه قول الإمام □:

﴿سُرُورُهَا مَشُوبٌ بِالْحُزْنِ، وَجَلَدُ الرَّجَالِ فِيهَا إِلَى الضَّعْفِ وَالْوَهْنِ﴾⁽³⁾، قال الشارح: μ ومشوب:

مخلوط. شبيهة أشوبه فهو مشوب، وجاء (مشيب) في قول الشاعر:

وماءٌ قُدُورٌ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبٌ

فبناه على (شيب) لم يسم فاعله⁽⁴⁾. وهذا الفعل الماضي منه (شاب) يشوب شوبا فهو

مشوب⁽⁵⁾ والمعروف أن اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين إذا كان أصل عينه واوا حذفت

واو مفعول وبقيت عينه فـ (شاب) اسم المفعول منه (مشوب) ولكنه جاء مسموعا (مشيب)⁽⁶⁾ فلم

يأت على الأصل⁽⁷⁾، وفي كلام أمير المؤمنين □: جاء على القياس، والمهم انه ذكر الفعل على

إخلاص الكسر في فائه وهو الأحسن⁽⁸⁾. وهذا أخذه الشارح من الصحاح وحاكاه حتى في

اللفظ⁽⁹⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ الدُّلِّ، وَشَمِلَهُ الْبَلَاءُ،

وَدُيْتُ بِالصَّغَارِ وَالْقَمَاءَةِ، وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْأَسْهَابِ، وَأَدِيلَ الْحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الْجِهَادِ، وَسِيمَ

الْخَسْفِ، وَمُنِعَ النَّصْفُ⁽¹⁰⁾، قال الشارح ناقلا عن المبرد قوله: μ: (وسيم الخسف)، هكذا

(1) ظ: الصحاح: 237/6.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 131/4؛ أوضح المسالك: 155/2؛ شرح ابن عقيل: 502-505.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 105/7.

(4) المصدر نفسه: 106/7.

(5) ظ: لسان العرب: 510/1؛ تاج العروس: 160/3.

(6) ظ: الكتاب: 348/4؛ إصلاح المنطق: 143؛ أدب الكاتب: 490.

(7) ظ: أدب الكاتب: 490؛ المفصل: 528؛ لسان العرب: 456/2؛ و محاضرات في علم الصرف، د. علي جابر

المنصوري وعلاء الدين هاشم: 29.

(8) ظ: شرح الرضي على الكافية: 131/4.

(9) ظ: الصحاح: 158/1.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 74/2.

حدثونا به وأظنه (سيم الخسف)، من قوله تعالى: (يَسْأَلُكُمْ سَاءَ الْعَذَابِ)⁽¹⁾ وقال: فإن نصرنا ما سمعناه، (فسيما الخسف)، تأويله علامة الخسف، قال الله تعالى (سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ)⁽²⁾، وقال: (يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ سَيِّمَاهُمْ)⁽³⁾ وسيما مقصور، وفي معناه (سيمياء) ممدود، قال الشاعر:

عَلَامَ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْحُسْنِ يَافِعًا لَهُ سَيِّمِيَاءٌ لَا تَشُقُّ عَلَى الْبَصَرِ

ونحن نقول: إن السماع الذي حكاه أبو العباس غير مرض والصحيح ما يتضمنه (نهج البلاغة) وهو (سيم الخسف) فعل ما لم يسم فاعله، و (الخسف) منصوب لأنه مفعول، وتأويله أولي الخسف وكلف إياه والخسف: الذل والمشقة. وأيضا فإن في (نهج البلاغة) لا يمكن أن يكون إلا كما اخترناه، لانه بين أفعال متعددة بنيت للمفعول به، وهي: (ديث) و (ضرب) و (أديل) و (منع)⁽⁴⁾. فواضح أن الرواية التي اعتمدها الشارح (سيم) بالبناء للمجهول وهذا الفعل معتل العين ففي فائه ثلاث لغات وهي (سيم) بكسرها و (سوم) بضمها والإشمام⁽⁵⁾. وواضح أيضا أن المبرد لم يختار رواية (وسيم الخسف) وإنما نصرها بتأوله إياها واستشهاده بالآيتين المتقدمتين ليسوع هذه الرواية وإن (السيما) بالقصر والمد بمعنى العلامة، فهو قبلها قد اختار الرواية بـ (سيم) المبني للمجهول واستشهد له بالقرآن أيضا.

أما شرح النهج فقد أورد بعضهم الروايتين كالبيهقي الخراساني والكيدري والشوشنري ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁶⁾، لكن الخراساني رواها (وسيم الخسف) بالمد ثم قال يمد ويقصر⁽⁷⁾، والشوشنري: رد على الشارح قوله: (سماع المبرد غير مرض) وقال رواية المبرد رواها الصدوق أيضا، وإسنادها عن ابن عائشة هكذا (ألبسه الله الذل وسيماء الخسف) وقال: إنما يكون سماعه غير مرض إذا كان بلفظ النهج وليس في روايته أيضا بعده (ومنع منه النصف) فاستدلالة بالأفعال قبله وبعده كما ترى⁽⁸⁾، أي قبله (ألبسه) مبني للمعلوم وبعده لا يوجد (منع) المبني للمجهول فيسقط احتجاج الشارح: إذا احتج بالسياق وإن الأفعال مبنية للمجهول فيقتضي أن يكون هذا منها. أما باقي شرح النهج فاكتفوا برواية البناء للمجهول (وسيم الخسف)⁽⁹⁾، وقالوا

(1) سورة البقرة: 49.

(2) سورة الفتح/ 29.

(3) سورة الرحمن: 41.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 76/2.

(5) ط: شرح ابن عقيل: 505-502/1.

(6) ط: معارج نهج البلاغة: 166؛ حدائق الحقائق: 537/1؛ بهج الصباغة: 501/10؛ نهج البلاغة، محمد أبو

الفضل إبراهيم: 76/1.

(7) ط: معارج نهج البلاغة: 166.

(8) ط: بهج الصباغة: 501/10.

(9) ط: أعلام نهج البلاغة: 63؛ منهاج البراعة، الراوندي: 213/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 392/3.

معناه وكلف الذل⁽¹⁾، وقال بعضهم أي كلفه الباطل ما يذله⁽²⁾، وقال الشوشتري ناقلا عن الصحاح و(سامه الخسف) أي أولاه الذل⁽³⁾، ونقل الرواية أيضا عن الجاحظ والدينوري والكليني وعلى كل حال فرواية البناء للمجهول هي رواية النهج وعليها الأغلبية والمعنى معها أكثر انسجاما واختارها المبرد ومن ذكرنا من شراح النهج واحتج لها الشارح بالسياق وحسن توافق المعنى وجمال الدلالة.

4. بناء الفعل الثلاثي المضعف للمجهول:

أوجب الجمهور ضم فاء الفعل الثلاثي المضعف عند بنائه للمجهول، وجوز بعض الكوفيين كسرها، وقال ابن هشام هو حق⁽⁴⁾، وأجاز ابن مالك فيها الإشمام أيضا، وقال:

وما لباع قد يرى لمثل حب

ومعلوم أن (باع) يجوز فيها كسر الفاء وضمها والإشمام⁽⁵⁾. وقال ابن هشام الكسر لغة بني ضبة وبعض بني تميم⁽⁶⁾.

وقد ذكر الشارح فعلا من هذا النوع أي الماضي الثلاثي المبني للمجهول عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ بَيْنَ قَتِيلٍ مَطْلُولٍ، وَخَائِفٍ مُسْتَجِيرٍ⁽⁷⁾. قال الشارح μ يقال: طل دم فلان فهو مطلول، أي مهدور لا يطلب به، ويجوز أطل دمه، وطله الله وأطله: أهدره، ولا يقال: طل دم فلان بالفتح، وأبو عبيدة والكسائي يقولانه⁽⁸⁾. وهذا الكلام الذي ذكره الشارح هو كلام الجوهري فهو من ذكر (طلّ) و(أطلّ) بمعنى واحد، وهو من نقل عن أبي عبيدة والكسائي أنهما يجيزان (طلّ دمه) بعد أن منع ذلك، وذكر أيضا أن أبا عبيدة ذكر فيه ثلاث لغات: طلّ دمه، وطلّ دمه وأطلّ دمه⁽⁹⁾، واكتفى شراح النهج بذكر معنى (مطلول) فقالوا هو مهدور لا يطلب به⁽¹⁰⁾، ويلاحظ أن (طلّ) مثل (حبّ) من المضعف فيجوز عند بنائه للمجهول أن نقول (طلّ) أو (أطلّ) أو إشمام فاء الفعل وهذا قول ابن مالك⁽¹¹⁾ وأوجب الجمهور ضم الفاء⁽¹²⁾.

(1) ظ: معارج نهج البلاغة: 166؛ منهاج البراعة، الخوئي: 392/3؛ توضيح نهج البلاغة: 150/1.

(2) ظ: توضيح نهج البلاغة: 150/1.

(3) ظ: بهج الصباغة: 501/10.

(4) ظ: أوضح المسالك: 158/2.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 505-506.

(6) ظ: أوضح المسالك: 158/2.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 145/9.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 146/9.

(9) ظ: الصحاح: 1752/5.

(10) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 86/2؛ حقائق الحقائق: 257/1 ومصباح السالكين (الكبير): 227/3؛ وأعلام

نهج البلاغة: 140؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 70/2؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 293/1؛ توضيح

نهج البلاغة: 372/2.

(11) ظ: شرح ابن عقيل: 505-506.

(12) ظ: أوضح المسالك: 158/2.

5. نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل:

الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول، ولكن يجوز أن تقام المصادر والظروف من الأزمنة والأماكن مقام الفاعل إذا جعلت مفعولات على السعة⁽¹⁾، ويجوز أيضا أن يقام الجار والمجرور مقام الفاعل فيكون موضعه رفعا ويشترط في الظرف والمصدر النائبين عن الفاعل أن يكون كل منهما متصرفا مختصا، وفي الجار والمجرور أن يكون المجرور مختصا بتعريف ونحوه، وان لا يكون الجار جاريا على طريقة واحدة، وان لا يكون مفيدا للتعليل. ومذهب البصريين انه إذا وجد المفعول وجب إقامته دون غيره، والكوفيون قالوا بأولوية تقديم المفعول به الصريح على المجرور وأجاز الأخفش نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما، وأجاز سيبويه أن ينوب عن الفاعل المصدر غير الملفوظ بناء على قرينة التوقع نحو: قد قعد، وقال ابن الحاجب: إذا لم يوجد المفعول به (فالجميع سواء) أي المصدر والظرف والجار والمجرور، وهو قول الأكثرين⁽²⁾.

وقد أشار الشارح إلى فعل مبني للمجهول وهو لازم لا بدّ من إقامة غير المفعول به مقام الفاعل بعده عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَذْهَبَ عَنْ قَوْلِكَ، أَوْ نُفْتَنَ عَنْ دِينِكَ**⁽³⁾، قال الشارح: **وَنُفْتَنَ** على ما لم يسم فاعله نصاب بفتنة تضلنا عن الدين وروى (نفتنت) بفتح حرف المضارعة على (نفتعل) افتتن الرجل أي فتن ولا يجوز أن يكون الافتتان متعديا كما ذكره الراوندي ولكنه قرأ في (الصحاح) للجوهري (والفتون الافتتان يتعدى ولا يتعدى) فظن أن ذلك للافتتان وليس كما ظن وإنما ذلك راجع إلى الفتون⁽⁴⁾.

وقد ذكر معظم شراح النهج الروائين ببناء (نفتنت) للمفعول، وللفاعل وقدم ابن ميثم رواية البناء للفاعل وقال: **وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الْفَتْنَةُ مِنَ النَّفْسِ الْأَمَارَةِ وَرَوَى بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فَيَكُونُ الْمُسْتَعَارُ مِنْهُ الْفَتْنَةُ بِالْغَيْرِ**⁽⁵⁾.

وهذا الكلام يفهم منه انه على رواية البناء للمفعول يكون هناك فاعل محذوف هو غيرنا وقد أقيم المفعول به مقامه والذي تقديره (نحن). وهذا المعنى يؤكد قول الشيرازي: **وَبَأْنُ خَرَجَ مِنَ الدِّينِ بِاِفْتَتَانِ النَّاسِ وَإِضْلَالِهِمْ**⁽⁶⁾ فالمفتتن الناس والمفتتن نحن، ولم يصرح بان الفعل يتعدى ولا

(1) ظ: الأصول في النحو: 79-77/1؛ اللع في العربية: 34-35.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 221-213/1.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 84/11.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 87/11؛ وظ: الصحاح: 2176/6.

(5) مصباح السالكين (الكبير): 37/4.

(6) توضيح نهج البلاغة: 330/3.

يتعدى غير الراوندي⁽¹⁾ الذي اعترضه الشارح بما ذكرنا، وما قاله محمد أبو الفضل إبراهيم
يخلص إلى النتيجة نفسها فهو يقول: «أي نصاب بفتنة تضلنا عن الدين»⁽²⁾. فمن قال: أصاب
فلان فلانا بفتنة قد اثبت فاعلا ومفعولا وفعلا متعديا، ونص الزبيدي على انه يتعدى ولا
يتعدى⁽³⁾.

أما الشارح فقد نفى وجود المفعول بقوله: إن الفعل لازم فإن ينبغي أن يكون هناك ما يقوم مقام
الفاعل فالجار والمجرور أو الظرف المتصرف المختص أو المصدر المتصرف المختص هي ما
يمكن أن يقوم مقامه ولعل الشارح أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وهو جائز شريطة أن يكون
المجرور مختصا وان لا يكون حرف الجر دالا على التعليل أو ملازما لطريقة واحدة⁽⁴⁾،
والشروط هنا متوافرة فـ(دينك) مختص لأنه معرفة و(عن) ليست هنا للتعليل ولا هي مختصة
بطريقة واحدة بل تتعدد استعمالاتها ومعانيها .

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 348/2.

(2) نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 87/11.

(3) ظ: تاج العروس: 298/9.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 220/1.

الفصل الثاني: المنصوبات من الأسماء:

تنقسم المنصوبات على قسمين: مفعول وشبيه بالمفعول، والمفعول خمسة أقسام مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول فيه، ومفعول لأجله، ومفعول معه⁽¹⁾. ولم يترجم الكوفيون للمفعول لأجله وجعلوه من باب المصدر النوعي⁽²⁾، وجعل الزجاجي المفعول معه من باب المفعول به⁽³⁾.

المبحث الأول: المفعولات:

المطلب الأول: المفعول به:

هو الذي يقع عليه فعل الفاعل⁽⁴⁾ وقد ذكره سيبويه إذ قال: هو هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول⁽⁵⁾ وعرفه الرضي في الكافية بأنه: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المفعول مثبتا⁽⁶⁾ وينصب الفعل مفعولا أو مفعولين أو ثلاثة⁽⁷⁾، وناسب المفعول به الفعل أو شبهه عند البصريين، وقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل، ورجح هذين القولين الرضي الاستراباذي، وقال خلف الأحمر: إن عامله كونه مفعولا⁽⁸⁾؛ ومن مباحثه التي أثارها الشارح:

1- تقديم أحد المفعولين على الآخر:

الأصل أن يقدم المفعول الذي هو فاعل في المعنى في الأفعال من باب (أعطى) التي تنصب مفعولين، ويجب تقديمه إذا خيف اللبس كأن يكون المفعولان يصلح كل منهما أن يكون فاعلا في المعنى⁽⁹⁾، وقد أشار الشارح إلى ذلك فقال: هو وفسر الراوندي قوله X (وَبَصَّرْنِيكُمْ صِدْقُ النِّيَّةِ) قال: معناه أنكم إذا صدقتكم نياتكم، ونظرتكم بأعين لم تطرف بالاحسد والغش وأنصفتموني، أبصرتكم عظيم منزلتي. وهذا ليس بجيد، لأنه لو كان هو المراد لقال: وبصركم إياي صدق النية، ولم يقل ذلك، وإنما قال: (بصرنيكم) فجعل صدق النية مبصرا له لا لهم. وأيضا فإنه حكم بان صدق النية هو علة التبصير، وأعداؤه لم يكن فيهم صادق النية، وظاهر الكلام الحكم والقطع لا

(1) ظ: الأصول في النحو 159/10 واللمع في العربية 47 وشرح قطر الندى 201.

(2) ظ: أسرار العربية 175 وجمع الهوامع 133/2.

(3) ظ: شرح قطر الندى 201.

(4) الفصل 58؛ ظ: شرح الرضي على الكافية 333/1 وشرح قطر الندى 201 وشرح شذور الذهب 278 وجمع الهوامع 5/2.

(5) الكتاب 34/1.

(6) شرح الرضي على الكافية 334/1.

(7) ظ: الكتاب 34/1 – 41 واللمع في العربية 52 وشرح الرضي على الكافية 135/1.

(8) ظ: شرح الرضي على الكافية 335/1 و336.

(9) ظ: الكتاب 43/1 الأصول في النحو 246/2 أوضح المسالك: 183/2، شرح شذور الذهب 462 شرح ابن عقيل 541/1 و542، وجمع الهوامع: 15؛ ومنحة الجليل 11/3.

التعليق بالشرط⁽¹⁾.

فكل من الإمام X والقوم المخاطبين يصلح أن يكون فاعلا في المعنى فذلك كان اعتراض الشارح على الراوندي وجيها فان (ياء) المتكلم العائدة على الإمام X تقدمت على كاف الخطاب العائدة على القوم فتبين انه هو الفاعل في المعنى وهو الذي بصرته صدق النية بهم لا العكس، لأنه سيلزم لو كانوا هم الذين بصرتهم صدق النية به أن يتقدم ضميرهم على الضمير العائد إليه، ثم ينفصل وجوبا لأنه يجب إذا كان الضميران منفصلين أن يتقدم الأخص – وهو هنا ضمير المتكلم – على غيره وهو ضمير المخاطب⁽²⁾، وما ذكره الشارح لاحقا من أن صدق النية تخص الإمام X ولا تخصهم جيد لكن جوابه الاول كاف لإثبات ما أراده وان لم يفصل فيه وأجمل واختصر لكنه أفاد وبلغ ما أراد.

2- حذف المفعول به:

يجوز حذف المفعول به⁽³⁾ لغرض: إما لفظي كتناسب الفواصل القرآنية أو للإيجاز، وإما معنوي كاحتقاره أو استهجانه⁽⁴⁾، أو لبيان حال الفعل أو الفاعل، أو للإيهام أو لأنه معلوم⁽⁵⁾، وقد يتمتع حذفه كأن يكون محصورا، أو جوابا⁽⁶⁾، وحذف المفعول كثير وهو على نوعين أحدهما أن يحذف ويراد معنى وتقديرا معا كقوله تعالى: (اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ)⁽⁷⁾ والثاني أن يجعل نسيا منسيا بعد الحذف كأن فعله غير متعد⁽⁸⁾ نحو قوله تعالى: (وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي)⁽⁹⁾. والمفعول مستغنى عنه بمنزلة ما ليس في الكلام فهو فضلة⁽¹⁰⁾، ولا يشترط الدليل لحذفه، ولكن يشترط الا يكون في حذفه ضرر⁽¹¹⁾،

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جواباً أو حُصِر⁽¹²⁾.

وقد عرض الشارح إلى حذف المفعول به عند شرحه قول أمير المؤمنين X μ أيها الناس، لا يجرمكم شِقَاقِي، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمْ عَصِيَانِي⁽¹³⁾ فقال: μ في الكلام محذوف، وتقديره (لا يجرمكم

(1) شرح نهج البلاغة /الشارح 210/1.

(2) ظ: شرح ابن عقيل 106/1.

(3) ظ: الخصائص 372/2 و 373.

(4) ظ: أوضح المسالك: 182 – 185.

(5) ظ: البلاغة والتطبيق: 188 و 189.

(6) ظ: أوضح المسالك: 182 – 185.

(7) سورة الرعد 26.

(8) ظ: المفصل 79.

(9) سورة الأحقاف 15.

(10) ظ: الأصول في النحو: 242/2.

(11) ظ: مغني اللبيب: 603/2 و 604.

(12) شرح ابن عقيل: 543/1.

(13) شرح نهج البلاغة /الشارح: 98/7.

شقاقي على أن تكذبوني)، والمفعول فضلة وحذفه كثير، نحو قوله تعالى: { اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ }، فحذف العائد إلى الموصول، ومنها قوله سبحانه: { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ }⁽¹⁾ أي من رحمه، ولا بد من تقدير العائد إلى الموصول، وقد قرئ قوله: { وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ }⁽²⁾ و (ما عملت أيديهم)⁽³⁾، بحذف المفعول⁽⁴⁾ v. قال السرخسي: لا يجر منكم: لا يكسبنكم، والجزم يتعدى ولا يتعدى، وها هنا حذف أحد المفعولين لأنه أشار بهذا إلى قوله تعالى: { وَيَأْقُومُ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمُ نُوحٍ }⁽⁵⁾ وقال الشاعر:

ولقد طَعَنْتُ أَبَا عُبَيْتَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ قَرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَعْضِبُوا⁽⁶⁾ v⁽⁷⁾

وقال الراوندي: أي: لا يكسبنكم خلافي الإثم⁽⁸⁾، وقدره محمد عبده بـ: لا تشاقوني فيكسبكم شقاقي خسرا⁽⁹⁾، وعموما فشراح النهج يقدرّون هنا مفعولا محذوفا⁽¹⁰⁾.

ويلاحظ أن الشارح ذكر شواهد قرآنية على حذف المفعول، وذكر حذف المفعول به الضمير العائد على الموصول وهو كثير، وقد أشار الشارح إلى حذف المفعول به وأنه فضلة يجوز حذفه وأنه كثير في مواضع كثيرة من كتابه.⁽¹¹⁾

3- نصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً:

من الأفعال ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، ولذلك أحكام منها ما يتعلق بتقديم أحد المفعولين أو حذفه أو حذف كليهما⁽¹²⁾.

وقد ذكر الشارح بعض هذه الأفعال عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ وَأَوْطَأُوكُمْ إِثْخَانَ الْجَرَّاحَةِ⁽¹³⁾ v. قال: μ أي جعلوكم واطئنين لذلك، والإثخان مصدر أثخن في القتل، أي أكثر منه وبالغ حتى كثف شأنه، وصار كالشيء الثخين، ومعنى ايطاء الشيطان ببنى آدم ذلك إلقاؤه إياهم

(1) سورة هود: 43.

(2) سورة يس: 35.

(3) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم (وما عملته) (بالهاء) وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمة والكسائي > وما عملت أيديهم < بغير هاء . ظ: السبعة في القراءات: 540.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 98/7.

(5) سورة هود: 89.

(6) نسب في اللسان إلى شاعر اسمه أبو أسماء بن الضريبة ونسب في تاج العروس إلى الحوفزان أو عطية بن عفيف أيضاً. ظ: لسان العرب 93/12؛ تاج العروس: 390/31.

(7) أعلام نهج البلاغة: 105.

(8) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 441/1.

(9) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 211/1.

(10) ظ: أعلام نهج البلاغة: 105؛ منهاج البراعة، الراوندي: 441/1؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 211/1؛ نهج

البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 225/1؛ توضيح نهج البلاغة: 130/2.

(11) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 228/6 و 98/7 و 173 و 266 و 246/8 و 165/11 و 113/13 و 124 و 139 و 164 و 112/15

(12) ظ: الكتاب 37/1 واللمع في العربية 52-54 وشرح الرضي على الكافية 334/1.

(13) شرح نهج البلاغة/ الشارح 142/13.

فيه، وتوريطهم وحمله لهم عليه. فالإثخان على هذا منصوب لأنه مفعول ثان؛ لا كما زعم الراوندي انه انتصب بحذف حرف الخفض⁽¹⁾.

هكذا كان رأي الراوندي أن (إثخان) منصوب على نزع الخافض⁽²⁾، وقال المجلسي: أي جعلكم واطنين لإثخانها، وهو كثرتها كما قيل، فهو مفعول ثان للإيطاء، ويحتمل أن يكون مفعولا أولا وهو أظهر⁽³⁾.

ورأى الخوئي أن (إثخان الجراحة) مفعول أول لأوطنوكم كما في قوله: أعطيت درهما زيدا، أي جعلوا إثخان الجراحة واطنا لهم، لا أنه جعلهم واطنين له على أنه مفعول ثان، كما توهمه الشارح المعتزلي؛ أو أنه منصوب بنزع الخافض، أي جعلوهم موطنين بإثخان الجراحة قهرا وغلبة⁽⁴⁾، ويرى الشوشتري المعنى تقديره جعلوكم موطنين للإثخان، كما تقول أوطأته دابتي، وإن كون الإثخان واطنا استعارة، ولكنه يرى أن (الإثخان) مفعول ثان لا أول⁽⁵⁾ كما قال المجلسي والخوئي، فيما طابق محمد أبو الفضل إبراهيم قول الشارح⁽⁶⁾.

اذن فالنزع في هذه المسألة من الواطئ ومن الموطوء؟ الواطئ هم فيكونون فاعلا في المعنى أم الواطئ هو إثخان الجراحة؟ والواقع أن الأمرين ممكنان فالأول: أي جعلوكم تطؤون جراحكم أي تنامون عليها فتكون تحتكم والثاني: أن جراحكم تطؤون فتكون فوقكم، وهو أظهر كما قال المجلسي والوجه الذي ذهب إليه الراوندي واحتمله الخوئي ممكن أيضا كما قدره الخوئي ولكنه ليس بالوجهة والقبول الذي عليه الوجهان السابقان لأن (وطأ) متعد، وبالهزمة تعدى إلى اثنين فعلام الذهاب إلى نزع الخافض اذن؟

4- حذف عامل المفعول به:

ويأتي المفعول به منصوبا بعامل مضمر يجوز إظهاره أو يلزم إضماره فالمضمر الجائز الإظهار كقولك للمستهلين إذا كبروا: الهلال والله أي أبصروا الهلال⁽⁷⁾، وقال سيبويه: سمعت بعض العرب يقولون اللهم ضبعا وذئبا وإذا قيل لهم ما يعنون قالوا: اللهم اجعل فيها ضبعا وذئبا وأما ما يلزم إضماره ففي أبواب منها الأمثال: كقولهم: (الطباء على البقر)⁽⁸⁾ ومنها باب

(1) شرح نهج البلاغة/ الشارح 142/13.

(2) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 240/2.

(3) ظ: البحار 478/14 وشرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 336/2.

(4) ظ: منهاج البراعة/ الخوئي 284/11.

(5) ظ: بهج الصبغة 368/14.

(6) ظ: نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم 92/2.

(7) ظ: المفصل 58.

(8) ظ: الكتاب 255/1 و 256 والخصائص 250/1 والمفصل 59 وهذا المثل يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة ولطلاق المرأة والبقر كناية عن النساء، ظ: مجمع الأمثال: 444/1.

الاشتغال، والنداء، والاختصاص، والإغراء، والتحذير إذا تكرر أو عطف عليه⁽¹⁾. وقد ذكر الشارح حذف عامل المفعول به.

فقال: μ قوله X: (فَاتَّقُوا اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ جِهَةً مَا خَلَقَكُمْ لَهُ) نصب (جهة) بفعل مقدر، تقديره: (واقصدوا جهة ما خلقكم له) يعنى العبادة، لأنه تعالى قال □ (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)⁽²⁾ فحذف الفعل، واستغنى عنه بقوله: (فاتقوا الله) لأن التقوى ملازمة لقصد المكلف العبادة فدللت عليه واستغنى بها عن إظهاره⁽³⁾.

وقد نقل الخوئي قول الشارح هذا ثم قال: يجوز انتصابها على الظرفية أي اجعلوا تقواكم في تلك الجهة أي نظرا إلى تلك الجهة لا للرياء والسمعة⁽⁴⁾، وجعلها محمد عبده ظرفا متعلقا بمحذوف حالا من واو (واتقوا) أي متوجهين جهة ما خلقكم لأجله⁽⁵⁾ وذهب إلى هذا الرأي أيضا محمد جواد مغنیه⁽⁶⁾ أما الشيرازي فقال: أي توجهوا إلى الناحية التي خلقت لها وهي جهة العمل الصالح.

فكأنه قال: اعملوا متقين لتلك الجهة⁽⁷⁾، فيما وافق محمد أبو الفضل إبراهيم الشارح لفظا ومعنى⁽⁸⁾. ويلاحظ الآتي:

أولا: ما قدره الشارح من إضمار فعل تقديره (واقصدوا) فقد قدر مع الفعل حرف عطف وهو غير مقصود في الكلام فهل يقصد أنها جملة عطفت على جملة، ولا أرى المقام مقام عطف بل هي جملة واحدة متصلة ببعضها.

ثانيا: ما ذكره الخوئي ومحمد عبده ومحمد جواد مغنیه من انتصابها على الظرفية أما بتقدير فعل أو تقدير حال محذوف تتعلق به (جهة) فيه تكلف أيضا وأرى في الكلام تعثرا وابتعادا عن المراد.

ثالثا: ما ذكره الشيرازي غير واضح فمرة يقول توجهوا إلى الناحية مقدرها فعلا وحرف جر، ومرة يقول اعملوا متقين لتلك الجهة، مقدرها فعلا وجاعلا موضع (واتقوا) حالا ومقدرها حرف جر.

مما تقدم أقول لو قدروا: اتقوا الله من جهة ما خلقكم له: فيكون المقدر يسيرا وهو حرف جر

(1) ظ: أوضح المسالك: 185/2 وشرح شذور الذهب 282 – 291 وجمع الهوامع 16/2.

(2) سورة الذاريات 56.

(3) شرح نهج البلاغة/ الشارح 256/6 و257.

(4) ظ: منهاج البراعة/ الخوئي 383/5.

(5) ظ: نهج البلاغة/ محمد عبده 150/1.

(6) ظ: في ظلال نهج البلاغة 391/1.

(7) ظ: توضيح نهج البلاغة 323/1.

(8) ظ: نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم 156/1.

(من) ولما حذف انتصب (جهة) على نزع الخافض ولها أمثلة في اللغة كثيرة⁽¹⁾ وقد وردت (من) تجر (جانب) وهو بمعنى (جهة) في قوله تعالى: (أَنسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا)⁽²⁾ وكذلك يقال: من جهة كذا وهو مستعمل وكثير⁽³⁾. وان كان نزع الخافض سماعيا⁽⁴⁾ فيقال هذا ما سمع من أمير المؤمنين X وهذا معناه، لكن الرضي الإستراباذي قال ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناها من جهة، ووجه، وكنف وذرى، فانه لا يقال: زيد جانب عمر وكنفه، بل في جانبه أو إلى جانبه، فانه يرى أنها لا تنصب على الظرفية لكن ورود جهة بهذا الشكل في كلام أمير المؤمنين X حجة لا أدري ما يقول فيها.

5- المفعول به مؤول بمصدر:

يأتي المفعول به غير صريح متكونا من (أن) واسمها وخبرها أو (أن) والفعل مؤولة بمصدر لأن (أن) والفعل تقع في كل موضع تقع فيه الأسماء إلا الحال⁽⁵⁾ وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X:

μ فاحذروا... عَدُوَّ اللَّهِ أَنْ يُعَدِّيَكُمْ بِدَائِهِ⁽⁶⁾ قال الشارح: μ موضع (أن يعديكم) نصب على البذل من (عدو الله) وقال الراوندي: يجوز أن يكون مفعولا ثانيا، وهذا ليس بصحيح لان (حذر) لا يتعدى إلى المفعولين⁽⁷⁾؛ فهو إذن منع من أن يكون المصدر المؤول مفعولا به لأن الفعل هنا لا يتعدى إلى مفعولين ولم يمنع منه لذاته، أما احتمال الراوندي أنه مفعول ثان، فقد احتمله الكيدري أيضا⁽⁸⁾ لكن ابن ميثم قال: هو سهو⁽⁹⁾، واحتمل الشوشثري أن يكون مفعولا ثانيا بنزع الخافض والأصل من أن يعديكم بدائه⁽¹⁰⁾، واقتصر على هذا الرأي محمد جواد مغنية وقال: أي احذروا من عدواه لكم⁽¹¹⁾.

لكن الجميع إلا مغنية قالوا انه بدل اقتصارا أو احتمالا⁽¹²⁾ وعليه فالظاهر أنه بدل لأن الفعل لا

(1) ظ: الكتاب 38/1.

(2) سورة القصص 29.

(3) ظ: الفروق اللغوية، ابو هلال العسكري (ت395هـ): 487؛ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد (ت487هـ) 129/1 والنهاية: 67/1؛ وشرح الرضي على الكافية 54/2؛ ولسان العرب 173/1.

(4) ظ: الكتاب 39/1 و159.

(5) ظ: المقتضب 5/3.

(6) شرح نهج البلاغة/ الشارح 136/13.

(7) المصدر نفسه: 138/13.

(8) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 237/2 وحدائق الحقائق 354/2.

(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 249/4.

(10) ظ: بهج الصباغة 361/14.

(11) ظ: ظلال نهج البلاغة 114/3.

(12) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 237/2 وحدائق الحقائق 354/2 ومصباح السالكين 249/4 ومنهاج البراعة، الخوئي: 284/11 وبهج الصباغة 361/14.

يتعدى إلى مفعولين وأما نزع الخافض فلا بأس به لو لم يوجد وجه آخر وهو نصبه على البذل واستقامة المعنى عليه فلا حاجة إلى التقدير معه.

6- قيام الجار والمجرور مقام المفعول:

يتعدى الفعل اللازم أحيانا بحرف الجر نحو: مررت بزيد، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب جميعا⁽¹⁾، لأنه في المعنى كأنك قلت جاوزت زيدا، ولأنه قد عطف على الجار والمجرور في مثله بالنصب كقول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودون معد فلتزك العواذل⁽²⁾.

فعطف دون على موضع من دون⁽³⁾ فقول أمير المؤمنين X: μ اللهم إليك أفضت القلوب⁽⁴⁾ قال فيه الشارح: μ أفضت القلوب: أي دنت وقربت، ومنه أفضى الرجل إلى امرأته أي غشيها، ويجوز أن يكون (أفضت) أي بسرها فحذف المفعول⁽⁵⁾؛ فالشارح يقرر أن هذا الفعل في احد احتمالين متعد به (إلى) فحسب، وفي الاحتمال الثاني يثبت له مفعولا محذوفا وهو مجرور بحرف الجر أيضا.

وإلى الاحتمال الثاني ذهب الراوندي وقال: أفضيت إلى فلان بسري أي شافهته وإلى ذلك ذهب الكيدري والسرخسي، واحتمله الخوئي، وهو ما يفهم من كلام الشيرازي أيضا⁽⁶⁾، وقال ابن ميثم: أي وصلت إليك خارجه عن كل شيء⁽⁷⁾، ونقله المجلسي عن الخليل أيضا، واحتمل أن يكون من (أفضيت) إذا خرجت إلى الفضاء وقال: أي خرجت إلى فضاء رحمتك⁽⁸⁾، واحتمل الخوئي أيضا أن يكون الفعل متعديا مباشرة فقال: إليك أفضت القلوب سرها أو بسرها⁽⁹⁾، وعن ابن الأعرابي: الإفضاء في الحقيقة الانتهاء⁽¹⁰⁾، وقال ابن فارس: أفضى إلى فلان بسره إفضاء⁽¹¹⁾. ومما تقدم يتبين أن الاحتمالين الذين ذكرهما الشارح ممكنان وما تقدم فقله إليك قربت القلوب، وقول غيره وصلت وانتهت بدون الجار والمجرور مقبول ومعقول ويستقيم به

(1) ظ: للمع في العربية 51 وسر صناعة الإعراب 130/1 والخصائص 102/1 و 130 وأسرار العربية 124 و 159 واللباب 68/1 و 267 وأوضح المسالك: 178/2.

(2) في الديوان (من دون عدنان باقيا) ظ: ديوان لبيد: 131.

(3) ظ: الكتاب 68/1 والمقتضب 152/4 وسر صناعة الإعراب 131/1.

(4) شرح نهج البلاغة / الشارح 112/15.

(5) المصدر نفسه 112/15.

(6) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 43/3 وحقائق الحقائق 408/2 وأعلام نهج البلاغة 233 ومنهاج البراعة،

الخوئي: 174/18 وتوضيح نهج البلاغة 455/3.

(7) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 484/1.

(8) ظ: شرح نهج البلاغة/ المقتطف من البحار 49/3.

(9) ظ: منهاج البراعة/ الخوئي 174/18.

(10) ظ: تهذيب اللغة 54/12.

(11) ظ: معجم مقاييس اللغة 508/4.

الكلام، وقوله: بحذف المفعول المتكون من الجار والمجرور يستقيم به المعنى أيضا وهو وارد في اللغة وهو أقرب من الوجه السابق لأنه المتبادر من كلام أمير المؤمنين X.

7- نزع الخافض:

يصل الفعل المتعدي إلى المفعول به بنفسه فينصبه، ولكن بعض الأفعال اللازمة تتعدي بحرف الجر كقوله: مررت به ثم نرى بعض هذه الأفعال المتعدية بحرف الجر، وقد نصبت ما كان مجرورا بحرف الجر بعد أن سقط ذلك الحرف⁽¹⁾ وقسمه بعضهم إلى ثلاثة أقسام⁽²⁾:

الاول: سماعي جائز في المنثور نحو شكرته، قال سيبويه: μ فإنما تدخل في سميت وكنيت على حد ما دخلت في عرفته بزيد، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة، وليس كل الفعل يفعل به هذا⁽³⁾.

الثاني: سماعي خاص بالشعر كقول المتلمس:

آليتُ حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ ... والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسِ⁽⁴⁾

أي: آليت على حب العراق⁽⁵⁾.

الثالث: قياسي في (أن) و(أن) نحو (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)⁽⁶⁾ ونحو (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)⁽⁷⁾ واشترط ابن مالك عدم اللبس فمنعه في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل، ولكن ورد في القرآن الكريم⁽⁸⁾ (وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)⁽⁹⁾.

أما نحو دخلت البيت، وذهبت الشام، فهي أيضا من هذا الباب على الصحيح، وقال المبرد والجرمي هي أفعال متعدية⁽¹⁰⁾، وعن ابن مالك أن (البيت والشام) نصبت هنا على التشبيه بالمفعول به⁽¹¹⁾، وقيل هي ظروف شاذة لأنها ظروف مكانية مختصة⁽¹²⁾ وقد ذكر الشارح نزع الخافض عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ يَمْشُونَ الْخَفَاءَ، وَيَذُبُّونَ الضَّرَاءَ⁽¹³⁾ قال الشارح:

(1) ظ: الكتاب 38/1 وشرح ابن عقيل 533/1 و 534.

(2) ظ: أوضح المسالك: 180/2.

(3) الكتاب 39/1 وظ: اللمع في العربية 51.

(4) جمهرة أشعار العرب: 174/1؛ خزانة الأدب 323/6.

(5) ظ: الكتاب 38/1.

(6) آل عمران 18.

(7) الأعراف 36، 68.

(8) ظ: أوضح المسالك: 183/2.

(9) النساء 127.

(10) ظ: الكتاب 159/1 و 414، والمقتضب 337/4 والأصول في النحو 170/1 و 171 وأسرار العربية 169.

(11) ظ: شرح ابن عقيل 580/1.

(12) ظ: منحة الجليل 585/1.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 163/10.

μ يمشون الخفاء، أي في الخفاء، ثم حذف الجار فنصب، وكذلك يدبون الضراء⁽¹⁾.

وقد اختلف شراح النهج في إعراب (الخفاء) فقال السرخسي: انها تنتصب نصب المصادر كقولهم العراك أي أرسلها العراك، وقولهم الجماء الغفير⁽²⁾؛ والمعروف أنهما حالان وليس كما ذكر بانهما مصدران نعم هما مصدران ولكن في تاويل حال⁽³⁾، وأما الراوندي فقال: أي في المكان الخافي، ثم قال ويجوز نصبه على المصدر وعلى انه مفعول به وعلى الظرف⁽⁴⁾، وقال الكيدري: (الخفاء) حال من باب قولهم: أرسلها العراك، وجوز أن يكون ظرفا أو صفة لمصدر محذوف أي يمشون المشي الخافي، ورد زعم الراوندي انه يكون مصدرا أو مفعولا به⁽⁵⁾.

أما الخوئي فقال: يمشون في الخفاء، وقال أيضا (الخفاء والضراء) منصوبان على الظرفية المجازية⁽⁶⁾، ويفهم من كلام محمد عبده أنهما حالان⁽⁷⁾، وقال الشوشنري بعد أن نقل رأي الشارح: الظاهر انه مفعول مطلق كما في قولهم: (رجعت القهقري)⁽⁸⁾، يعني أن الخفاء لما كان نوعا من المشي فان (مشى) لما عمل في الجنس يعمل في النوع⁽⁹⁾، وطابق محمد أبو الفضل إبراهيم قول الشارح⁽¹⁰⁾، فيما ذكر محمد جواد مغنية وجهين الاول هو ما قاله الشارح والثاني: انه نائب عن المفعول المطلق⁽¹¹⁾، مما تقدم يتبين:

أولا: أن النصب على الحالية جائز كقولهم أرسلها العراك ويكون الحال معرفه وهو منكر معنى أي متخفين.

ثانيا: من قال انه نائب عن المصدر وان التقدير يمشون المشي الخفي تقديره جميل جدا، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.

ثالثا: من قال انه منصوب على نزع الخافض وهو قول الشارح وغيره ممكن أيضا ومقبول ولكن يفضل اللجوء إليه مع عدم وجود وجوه محتمله كما تقدم، ولعل الذين قالوا: انه ظرف هم ممن يرون⁽¹²⁾ انه على شاكلة دخلت البيت، الذين يذهبون إلى انه ظرف.

رابعا: من قال انه مصدر ربما قصد انه نائب عن المصدر فكثيرا ما يعرب النائب عن

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 166/10.

(2) ظ: أعلام نهج البلاغة 172.

(3) ظ: الكتاب 394/1 والمقتضب 237/3 والأصول في النحو 164/1 و 298/2 والمفصل 91.

(4) ظ: منهاج البراعة/1 الراوندي 283/2.

(5) ظ: حقائق الحقائق 139/2.

(6) ظ: منهاج البراعة/ الخوئي 172/2 و 177.

(7) ظ: نهج البلاغة/ محمد عبده 146/1.

(8) ظ: بهج الصباغة 578/12.

(9) ظ: أسرار العربية 165 وأوضح المسالك: 213/2.

(10) ظ: نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم 450/1.

(11) ظ: في ظلال نهج البلاغة 175/3.

(12) ظ: شرح الرضي على الكافية 369/2 ومنحة الجليل 585/1.

المصدر بالقول هو مفعول مطلق تجوزاً أما الشوشثري فتمثيله بـ(رجعت القهقري) دل أنه يريد أنه نائب عن المصدر لأن هذا من مواضع النيابة عن المصدر بالنوع⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المفعول المطلق:

المفعول المطلق، ويعنى به المصدر⁽²⁾ ويسميه سيبويه الحدث والحدثان⁽³⁾ ويعرف بأنه: مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه⁽⁴⁾، أو هو μ المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده⁽⁵⁾ وسمي مفعولاً مطلقاً لأنه يصدق عليه قولنا (مفعول) صدقاً غير مقيد بالجار⁽⁶⁾ ولذا قدمه ابن السراج وابن جني والزمخشري وابن الحاجب⁽⁷⁾، وقال بعضهم بل سمي مطلقاً لتعدي جميع الأفعال إليه⁽⁸⁾، وقد عرض الشارح إلى جملة من مسائل المفعول المطلق منها.

1- المصدر المؤكد لعامله:

المصدر المؤكد، وهو مصدر يساوي معنى عامله من غير زيادة وهو لمجرد التأكيد⁽⁹⁾، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في أنه لا يثنى ولا يجمع⁽¹⁰⁾، وقال ابن جني: إنه من قبيل التأكيد اللفظي، وقيل أنه من التوكيد المعنوي لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وهو رأي الآمدي وغيره، وقسموه على قسمين: ما لإزالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لإزالته عن المحدث عنه وهو بالنفس والعين⁽¹¹⁾. ولعل الشارح يذهب هذا المذهب فعند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا⁽¹²⁾ قال الشارح: μ والمراد هاهنا من ذكر المصدر تأكيد الأمر وإزالة لبس عساه يصلح للسامع، فيعتقد أنه أراد المجاز، وأنه لم يكن كلام على الحقيقة⁽¹³⁾.

فهو هنا قد بين فائدة المصدر المؤكد وهو تأكيد الفعل، وإزالة اللبس إذ قد يتوهم السامع أن

(1) ظ: أسرار العربية: 161 وأوضح المسالك: 205/2.

(2) ظ: الأصول في النحو 159/1 واللمع في العربية 48 والمفصل 55 وأسرار العربية: 161 وشرح قطر الندى

201.

(3) ظ: الكتاب 34/1 والمفصل 55.

(4) ظ: شرح قطر الندى 224.

(5) شرح شذور الذهب 292/1 وشرح ابن عقيل 557/1.

(6) ظ: أوضح المسالك: 205/2 وشرح شذور الذهب 292 وهمع الهوامع 94/2.

(7) ظ: الأصول في النحو 159/1 و 169 واللمع في العربية 48 والمفصل 55 وشرح الرضي على الكافية 295/1

وشرح شذور الذهب 292/1.

(8) ظ: المعجب: 88 و 89.

(9) ظ: الأصول في النحو 160/1 وهمع الهوامع 96/2.

(10) ظ: أوضح المسالك: 215/2 وشرح ابن عقيل 562/1 والاتقان 178/2.

(11) ظ: همع الهوامع 96/2.

(12) شرح نهج البلاغة الشارح 90/10 والآية (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) سورة النساء 164.

(13) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

الفعل مراد به المجاز، فبالمصدر المشتمل على حروف فعله يتأكد السامع انه مراد حقيقة وانه لم يرد التجوز، ولا سيما أن التكليم صادر من الله تعالى، وهو رأي جل المفسرين والشرح فقال الراوندي: μ أي بلا واسطة⁽¹⁾ وقاله السيوطي أيضا⁽²⁾، وقال القرطبي: هو لتأكيد بطلان من يقول: خلق لنفسه كلاما في شجرة⁽³⁾، وقال النحاس: μ اجمع النحويون على انك إذا أكدت بالمصدر لم يكن مجازا⁽⁴⁾، وقاله البغوي والشوكاني أيضا⁽⁵⁾، وهو رأي المجلسي أيضا، ولكن الشيرازي قال: إنما هو يخلق الصوت الذي يسمعه الطرف المقابل⁽⁶⁾، ولا تنافي فالمهم هو تكليم سواء اخلقه الله أم تكلم به بأية صورة.

2- اختصاص المصدر بالألف واللام:

يتصل المصدر بالألف واللام عهدية كانت أم جنسية، فينتصب على المصدرية ويكون بها مختصا لا مبهما⁽⁷⁾، ومنه حديث: μ لا يؤمن العبد الايمان كله حتى يترك الكذب من المزاحه...⁽⁸⁾، وقد ذكر الشارح مثل ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ فَأَرَادَ قَوْمُنَا قَتْلَ نَبِيِّنَا، وَاجْتِيَا حَ أَصْلِنَا، وَهَمُّوا بِنَا الْهُمُومَ، وَفَعَلُوا بِنَا الْأَفَاعِيلَ⁽⁹⁾ قال الشارح: μ وقال الراوندي (وهو ما بنا الهموم)، أي هموا نزول الهم بنا، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وليس ما قاله بجيد بل (الهموم) منصوب هاهنا على المصدر، أي هموا بنا هموما كثيرة، وهموا بنا أي أرادوا نهبنا، كقوله تعالى (وهم بها)، على تفسير أصحابنا، وإنما ادخل لام التعريف في الهموم، أي هموا بنا تلك الهموم التي تعرفونها، فأتى باللام ليكون أعظم وأكبر في الصدور من تنكيرها، أي تلك الهموم معروفة مشهورة بين الناس لتكرر عزم المشركين في أوقات كثيرة مختلفة على الإيقاع⁽¹⁰⁾.

واختلف شرح النهج فالراوندي قد ذكر الشارح رأيه ولكنه قال أيضا ولو كانت تلك الهممة منهم بخير لقال: وهموا بنا الهم⁽¹¹⁾، فهو إذن يرى أنها الأحران ولذلك قال التقدير نزول الهموم

(1) منهاج البراعة، الراوندي: 19/2.

(2) ظ: تفسير الجلالين 131.

(3) ظ: الجامع لأحكام القرآن 18/6.

(4) إعراب القرآن/ النحاس 507/1.

(5) ظ: تفسير البغوي 311/1 وفتح القدير 812/1.

(6) ظ: توضيح نهج البلاغة 95/3.

(7) ظ: اللمع في العربية 49 وجمع الهوامع 100/2 ومنحة الجليل 56/1.

(8) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت241هـ): 352/2 إعراب ما يشكل من ألفاظ

الحديث النبوي، الشيخ الامام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) 145 و 146.

(9) شرح نهج البلاغة/ الشارح 47/14.

(10) المصدر نفسه: 49/14.

(11) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 28/3.

كما تقدم، وعلى هذا الرأي محمد عبده والشيرازي، ومحمد جواد مغنية⁽¹⁾، وذهب ابن ميثم إلى تقديرها بـ(أرادوا بنا الإرادات)، ونقل أيضا القول بأن الهموم هي الأحزان، أي: هموا أن يفعلوا بنا ما يوجب الحزن⁽²⁾، وإلى رأيه الأول ذهب الشوشثري أيضا⁽³⁾، ويكاد هذا الرأي يتطابق مع رأي الشارح الذي اعتمده أيضا محمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁴⁾.

والظاهر أن (الهموم) يكون جمع (هم) وهو ما هم به في نفسه أي: نواه وأراده وعزم عليه، كما يكون جمع (هم) بمعنى الحزن⁽⁵⁾ قالت الخنساء:

هَمَمْتُ بِنَفْسِي بَعْضَ الْهُمُومِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا⁽⁶⁾

وهذا شبيهه بقول أمير المؤمنين X هذا، وقد أنابت (بعض) مناب المصدر بإضافتها إليه، وأيضا المصدر المختص يجوز جمعه وتثنيته ولذلك جاز أن يأتي بصيغة الجمع.

3- المصدر النائب عن فعله:

يجوز حذف عامل المصدر إن كان نوعيا أو عدديا لقريظة⁽⁷⁾، ولا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد على الأصح لأن حذف عامله ينافي الغرض منه وهو التأكيد⁽⁸⁾، ولكن جاءت مصادر قد نابت عن فعلها فلا يجوز ذكره معها منها ما هو مقيس، كالواقع موقع الأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو ما وقع منها بعد الاستفهام التوبيخي أو التعجبي أو التوجعي، أو المصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله، أو المصدر المؤكد لمضمون جملة قبله، وما أخبر به عن اسم عين وكان مكررا أو محصورا ومنها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها نحو سمعا وطاعة، وسبحان الله، وحمد الله وشكرا، ولييك، وسعديك، وحنانيك⁽⁹⁾ وقد أشار الشارح إلى بعضها:

أ- المصدر المحذوف عامله سماعا:

نحو قول أمير المؤمنين X: μ سُبْحَانَكَ خَالِقًا وَمَعْبُودًا! بِحُسْنِ بَلَائِكَ عِنْدَ خَلْقِكَ⁽¹⁰⁾ فقال: μ الباء هاهنا للتعليل بمعنى اللام، كقوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ)⁽¹¹⁾ أي لأنهم،

(1) ظ: نهج البلاغة محمد عبده 9/2 وتوضيح نهج البلاغة 439/3 وفي ظلال نهج البلاغة 398/3.

(2) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 394/4 ومصباح السالكين (الوسيط) 479.

(3) ظ: بهج الصباغة 357/2.

(4) ظ: نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم 137/2.

(5) ظ: تاج العروس 7941/1.

(6) ديوان الخنساء: 84؛ وخزانة الأدب 348/9 ولسان العرب 412/5.

(7) ظ: أوضح المسالك: 216/2 وهمع الهوامع 103/2.

(8) ظ: أوضح المسالك: 216/2.

(9) ظ: الكتاب 311/1 - 328 والمقتضب 317/3 - 332 وأوضح المسالك: 216/2 - 223 وهمع الهوامع 103/2 - 120.

(10) شرح نهج البلاغة/ الشارح 200/7.

(11) سورة غافر: 22.

فتكون متعلقة بما في (سبحانك) من معنى الفعل، أي أسبحك لحسن بلائك. ويجوز أن تتعلق بمعبود، أي يعبد لذلك⁽¹⁾. ويكاد شراح النهج يتفقون على أن في (سبحانك) معنى الفعل⁽²⁾، وجعل بعضهم خالفاً ومعبوداً حالين منصوبين بما في (سبحانك) من معنى الفعل⁽³⁾، وقال بعضهم بانتصابهما على التمييز⁽⁴⁾، وعلق معظمهم الباء في (بحسن) بـ(سبحانك) أيضاً⁽⁵⁾ كما احتمل الشارح، ومعنى (سبحان الله) تنزيهاً لله عما لا يليق به⁽⁶⁾، وقال الجوهري: وهو نصب على المصدر كأنه قال: أبرئ الله من السوء براءة⁽⁷⁾. وقال سيبويه: هو لا يتصرف في الكلام فلا يقع في موضع الجر والرفع ولا تدخله الألف واللام⁽⁸⁾، وقال المبرد: لا يكون إلا مضافاً، ولا يصلح فيه إلا النصب، وتقديره إذا مثلته فعلاً تسبيحاً لك⁽⁹⁾، وقال السيوطي قد يفرد في الشعر منونا كقول الشاعر:

سبحانهُ ثم سُبْحاناً نعوذُ به⁽¹⁰⁾، وغير منون كقوله:

أقولُ لما جاءني فخرُهُ سبحانَ من علقمة الفاجر⁽¹¹⁾

فحذف المضاف إليه، وعرف بـ(ال) في الشعر قال: سبحانك اللهم ذا السُّبْحان⁽¹²⁾.

ومن المصادر ما لا يظهر عاملها فهو مضمَر دائماً، ولم يستعمل إظهاره نحو سعيًا ورعيًا ونحو خيبة وذفراء، وجدعاء، وعقراء، وبؤساء، وبعداء وسحقاً وغيرها⁽¹³⁾. وقد استعمل أمير المؤمنين X بعضها فقال: μ بؤساً لكم، لَقَدْ ضَرَكْمَ مَنْ غَرَكْمَ⁽¹⁴⁾، قال الشارح: μ يقال بؤسى لزيد وبؤسا (بالتنوين) لزيد، فبؤسى نظيره نعمى، وبؤسا نظيره نعمة، ينتصب على المصدر⁽¹⁵⁾. ولم يختلف شراح النهج ولا غيرهم في أن (بؤسا) مصدر وان عامله مضمَر إقتداءً بما ذهب إليه سيبويه، وما سمع عن العرب فالبيهقي الخراساني ذكر ذلك وقال: وهذا عند الدعاء على

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 206/7.

(2) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 61/3 ومصباح السالكين (الوسيط) 265 ومنهاج البراعة/ الخوئي 327/7 وتوضيح نهج البلاغة 281/2 وفي ظلال نهج البلاغة 146/2.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 61/3 ومصباح السالكين (الوسيط) 265 ومنهاج البراعة، الخوئي: 327/7.

(4) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 327/7 وفي ظلال نهج البلاغة 146/2.

(5) ظ: مصباح السالكين (الوسيط): 265 وتوضيح نهج البلاغة: 281/2 وفي ظلال نهج البلاغة: 146/2.

(6) ظ: لسان العرب: 471/2.

(7) الصحاح: 372/1.

(8) ظ: الكتاب 322/1.

(9) ظ: المقتضب: 219/3.

(10) ظ: همع الهوامع 115/2 و 116 وخزانة الأدب 219/7 و 228.

(11) ظ: ديوان الأعشى: 94؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ):

49/1 وخزانة الأدب 359/3/3.

(12) ظ: خزانة الأدب 139/1 و 360/3.

(13) ظ: الكتاب 311/1 والأصول في النحو 252/2 والمفصل 56 والإنصاف 241/1.

(14) شرح نهج البلاغة / الشارح 235/19.

(15) المصدر نفسه: 235/19.

الإنسان ونصب بإضمار فعل: أي قدر الله لكم ذلك وقضى وألزم⁽¹⁾، وتابعه الكيدري لفظاً ومعنى⁽²⁾، وكذلك باقي الشراح⁽³⁾. واكتفى بعضهم ببيان المعنى وانه الشدة والفقر والضيق⁽⁴⁾، وكأن نصب (بؤسا) على المصدر من المسلمات وقال النحاس في حديثه عن (ويل): μ فان كان مشتقاً من فعل فالاختيار النصب عند النحويين نحو بؤسا له⁽⁵⁾، فهو يقصد طبعاً أن لهذا المصدر فعلاً موجوداً، ولا أدري هل يذهب إلى أن المصدر مشتق من الفعل على خلاف رأي البصريين، أم يقصد مجرد وجود فعل له؟ وعموماً فهو يذهب إلى أن (بؤسا) المختار فيها النصب على المصدر بعكس (ويل) التي لا فعل لها فيختار فيها الرفع ويرى الرضي الاستراباذي انه في مثل هذه الحالة مما يجب حذف عامله قياساً⁽⁶⁾.

ب- المصدر المحذوف عامله قياساً (الدعاء):

ومن نصب المصدر نائباً عن فعله المحذوف وهو في موقع الدعاء ولكنه دعاء عليه لا له وهو ما اقره سيبويه⁽⁷⁾، قول أمير المؤمنين X: μ بُعْداً لَهُمْ كَمَا بَعْدَتْ تُمُودُ⁽⁸⁾، قال الشراح: μ وانتصب (بعداً) على المصدر⁽⁹⁾ وهو رأي جميع من اطلعت عليه من شراح النهج⁽¹⁰⁾، وفصل بعضهم فقال: منصوب بفعل مقدر أي: اللهم أبعدهم بعداً⁽¹¹⁾؛ فأشار انه دعاء عليهم، وهو من مواضع حذف عامل المصدر وجوباً إذ جاء المصدر بدلاً من فعله⁽¹²⁾، وحذف الفعل ها هنا قياساً لأنه قد بين فاعله بحرف الجر فلم يحتج إلى ذكر الفعل⁽¹³⁾، وأما تقدير الفعل المحذوف فهو: بعدوا بعداً والفعل الماضي يكون للدعاء لا أبعدهم بعداً لأن (بعداً) مصدر الفعل الثلاثي (بعد) لا الرباعي (أبعد).

4- ما ينوب عن المصدر:

ينوب عن المصدر اشياء ذكرها النحاة منها:

- (1) ظ: معارج نهج البلاغة 452
- (2) ظ: حقائق الحقائق 689/2
- (3) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 412/21 وبهج الصباغة 468/5
- (4) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 404/5 وفي ظلال نهج البلاغة 409/4 وشرح نهج البلاغة، الموسوي 545/5
- (5) إعراب القرآن، النحاس 173/5
- (6) ظ: شرح الرضي على الكافية 306/1
- (7) ظ: الكتاب 312/1
- (8) شرح نهج البلاغة 74/10
- (9) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (10) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 176/2 وحقائق الحقائق 107/2 ومصباح السالكين (الكبير) 380/3 والبحار 316/4 شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 185/2 ومنهاج البراعة، الخوئي: 289/10 وتوضيح نهج البلاغة 87/3 وفي ظلال نهج البلاغة 20/3.
- (11) ظ: توضيح نهج البلاغة 83/3
- (12) ظ: الكتاب 311/1 والإنصاف 241/1 وشرح ابن عقيل 565/1 وهمع الهوامع 103/2
- (13) ظ: شرح الرضي على الكافية 305/1 و 306

أ: صفة المصدر:

نحو سرت أحسن السير ونحو قوله تعالى (وَإِذْ كَرُّوا اللَّهَ كَثِيرًا)⁽¹⁾⁽²⁾ ونسب لا بن كيسان قوله: إنه في هذه الحالة حال لا نائب عن المصدر،⁽³⁾ ومما ذكره الشارح في ذلك قول أمير المؤمنين X: μ وَالْحَظُّوا الْخَزَرَ، وَأَطْعُنُوا الشَّزَرَ⁽⁴⁾ قال الشارح: μ وخزرا وشزرا، صفتان لمصدرين محذوفين، تقديره: الحظوا لحظا خزرا، واطعنوا طعنا شزرا⁽⁵⁾؛ ويكاد يكون هذا الإعراب موضع اتفاق شراح النهج فهو ما افاده الراوندي فقال: μ والخزر والشزر صفتان لضميرين يدل عليها الحظوا⁽⁶⁾، وعليه الكيدري أيضا فقال: أي اللحظ الخزر، والطحن الشزر⁽⁷⁾، وهو ما وافقه المجلسي وقال: اللام للعهد، وطابقه الخوئي معنى ولفظا⁽⁸⁾، وقال مغنية: هو صفة لمفعول مطلق محذوف⁽⁹⁾.

وعلى العموم فالصفة قامت مقام الموصوف وهو المصدر المحذوف، فهي مفعول مطلق بنفسها بالنيابة عن المصدر⁽¹⁰⁾، لا نائب عن المفعول المطلق كما قال مغنية والمعروف أن (الخزر) نوع من أنواع اللحظ وهو أن ينظر الإنسان بمؤخرة عينه، أمانة للغضب⁽¹¹⁾، فربما يكون من إقامة ما يدل على النوع مقام الجنس وهو المصدر فيكون مثل رجع القهقري، وقعدت القرصاء⁽¹²⁾، وكذلك الشزر أيضا.

ومن نيابة الصفة عن المصدر أيضا قول الشريف الرضي: μ ومن دعاء كان يدعو به X كثير⁽¹³⁾ قال الشارح: μ (كثيرا) منصوب بأنه صفة مصدر محذوف أي دعاء كثيرا⁽¹⁴⁾. مما استشهد به النحويون على نيابة النعت عن المصدر قوله تعالى (وَإِذْ كَرُّ رَبِّكَ كَثِيرًا)⁽¹⁵⁾، قالوا: أي:

(1) سورة الانفال 45

(2) ظ: للمع في العربية 50 وأوضح المسالك: 13/2

(3) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 213/1 ومشكل إعراب القرآن 87/1.

(4) شرح نهج البلاغة/ الشارح 168/5

(5) المصدر نفسه 170/5

(6) منهاج البراعة / الراوندي 290/1

(7) ظ: حقائق الحقائق 339/1

(8) ظ: البحار 558/32 وشرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 193/1

(9) ظ: في ظلال نهج البلاغة 335/1

(10) ظ: شرح قطر الندى 198 وشرح شذر الذهب 541/1 ومنحة الجليل 561/1

(11) ظ: العين 206/4 ولسان العرب 236/4 ونهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم 132/1 وتوضيح نهج

البلاغة 261/1

(12) ظ: الكتاب: 35/1 واللمع: 49 والمفصل: 55 وأسرار العربية: 165 وأوضح المسالك: 213/2 وشرح شذور

الذهب 263/1

(13) شرح نهج البلاغة / الشارح 84/11

(14) المصدر نفسه 85/11

(15) سورة آل عمران 41

ذكرنا كثيرا، فحذف المصدر وأنشئت صفته عنه⁽¹⁾، وقد وردت كلمة (كثيرا) صفة لمصدر مذكور كقوله تعالى: (لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)⁽²⁾ أو محذوف كما تقدم وكقوله: (وَبَصَدَّهُمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا)⁽³⁾ وقوله: (يُذَكِّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا)⁽⁴⁾، وقوله (وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا)⁽⁵⁾، وقوله (كَيْ تُسَبِّحَكَ كَثِيرًا)⁽⁶⁾ هذا وما ورد في كلام العرب من ذلك أكثر.

فلذلك ذهب الشارح إلى انه صفة لمصدر محذوف نابت منابه، وقد احتمله الخوئي أيضا، لكنه رجح كونه، صفة لظرف محذوف أي: حينما كثيرا⁽⁷⁾، وقطع الشوشتري بذلك فقال: إن هذا الدعاء دعاء واحد لا كثير وإنما كان X يقرؤه في أوقات كثيرة، فهو مفعول فيه معينا ورفض قول الشارح واحتمال الخوئي⁽⁸⁾ والظاهر أن ما ذكره الشوشتري هو الراجح وتعليله واستدلالة قاطع بحجته فـ(كثيرا) صفة لظرف محذوف لا صفة لمصدر محذوف كما ذكر الشارح فلا معنى لتقديره: من دعاء كان يدعو به دعاء كثيرا.

ب- نيابة اسم المصدر عن المصدر:

قد ينبو عن المصدر اسم مصدر⁽⁹⁾ نحو: أعطى عطاء، وتكلم كلاما وقد ذكر الشارح هذا عند بيانه قول أمير المؤمنين X μ حَتَّى أَعْتَقُوا فِي حَنَادِسِ جَهَالَتِهِ، وَمَهَاوِي ضَلَالَتِهِ، ذُلًّا عَنْ سِيَاقِهِ، سُلْسًا فِي قِيَادِهِ، أَمْرًا تَشَابَهَتْ الْقُلُوبُ فِيهِ، وَتَتَابَعَتْ الْقُرُونُ عَلَيْهِ، وَكَبِيرًا تَضَايَقَتْ الصُّدُورُ بِهِ⁽¹⁰⁾ قال الشارح: (أمرًا) منصوب بتقدير فعل، أي اعتمدوا أمرا و(كبرا)، معطوف عليه، أو ينصب (كبرا) على المصدر بان يكون اسما واقعا موقعه، كالعطاء موضع الإعطاء⁽¹¹⁾.

فهو هنا يحتمل أن يكون (كبرا) اسم مصدر وقد حذف الفعل العامل فيه أي: تكبروا كبرا ولو ذكر المصدر لقال: تكبروا تكبرا فـ(كبرا) معناه عظمة ومثله (كبرياء)⁽¹²⁾ فهو اسم للمصدر كما تقدم، والاحتمال الاول الذي احتمله الشارح وهو كونه معطوفا على (أمرًا) احتمال وجيه، إذ سياق الكلام يساعد على ذلك، ولا مانع من عطفه على مفعول به، فيأخذ حكمه، ويكون المقدر

(1) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 309/3 ومشكل إعراب القرآن: 159/1 ومغني اللبيب: 856/1 وهمع الهوامع:

101/2

(2) سورة النساء 82

(3) سورة النساء 160

(4) سورة الحج 40

(5) سورة الشعراء 227

(6) سورة طه 33

(7) ظ: منهاج البراعة/ الخوئي 113/14.

(8) ظ: بهج الصبغة 7/7

(9) ظ: أوضح المسالك: 213/2

(10) شرح نهج البلاغة / الشارح 147/13

(11) المصدر نفسه 148/13

(12) ظ: الصحاح 2 / 801

فعلا واحدا بدل فعلين فعلية التقدير: اعتمدوا أمرا وكبرا، وعلى جعله نائبا عن المصدر فالتقدير اعتمدوا أمرا وتكبروا كبرا.

ج- نيابة المرادف عن المصدر:

وقد ينوب المرادف عن المصدر كقولك: قعدت جلوسا⁽¹⁾، فـ(جلوسا) نائب مناب (قعودا) لأنه متفق معه في المعنى، وقد عمل فيه الفعل الظاهر وعليه المازني وقيل بل عمل فيه فعل مقدر من لفظه، وهو رأي الجمهور، وقال ابن جني إن كان مؤكدا فيمضمر، وإن كان للنوع فبالظاهر⁽²⁾ وقيل هو مفعول لأجله إذا استكمل شروطه، وقيل هو حال بتأويل مشتق⁽³⁾، والأصوب الرأي الأول فهو أقرب إلى العقل وأسهل للمتعلم وخال من التقدير وقد عرض الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X وأحاط بكم الإحصاء⁽⁴⁾، قال الشارح: يمكن أن ينصب الإحصاء على أنه مصدر فيه اللام، والعامل فيه غير لفظه، كقوله: (يعجبه السخون)، ثم قال: (حبا)، وليس دخول اللام بمانع من ذلك، تقول: ضربته الضربة، كما تقول: ضربته ضربا. ويجوز أن ينصب بأنه مفعول به، ويكون ذلك على وجهين: أحدهما أن يكون من (حاط) ثلاثيا، تقول: حاط فلان كرمه، أي جعل عليه حائطاً، فكأنه جعل الإحصاء والعد كالحائط المدار عليهم، لأنهم لا يبعدون منه ولا يخرجون عنه. والثاني: أن يكون من حاط الحمار عانته يحوطها بالواو، أي جمعها، فأدخل الهمزة، كأنه جعل الإحصاء يحوطهم ويجمعهم، تقول: ضربت زيدا وأضربته: أي جعلته ذا ضرب، فلذلك كأنه جعل X الإحصاء ذاتحويط عليهم بالاعتبار الأول، أو جعله ذا جمع لهم بالاعتبار الثاني. ويمكن فيه وجه آخر، وهو أن يكون الإحصاء مفعولا له، ويكون في الكلام محذوف، تقديره: وأحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء، ودخول اللام في المفعول له كثير، كقوله:

والهول من تهول الهبور⁽⁵⁾ v⁽⁶⁾.

ذكر الشارح في (الإحصاء) ثلاثة أوجه من الإعراب وعلى الوجه الآتي:

أولا: أنه مصدر منصوب من غير لفظ فعله وعليه ابن ميثم وهو الأظهر عند الخوئي، وعليه محمد جواد مغنية أيضا⁽⁷⁾.

(1) ظ: المفصل 55 وشرح قطر الندى 173 وأوضح المسالك: 213/2 وشرح ابن عقيل 561/1

(2) ظ: همع الهوامع 99/2

(3) ظ: منحة الجليل: 561/1

(4) شرح نهج البلاغة/ الشارح 244/6.

(5) البيت للعجاج، وقبله: يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور (ظ: ديوان العجاج 230 وخزانة الأدب

110/3

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 244/6 و245.

(7) ظ: مصباح السالكين 234/2 ومنهاج البراعة/ الخوئي 351/5 وفي ظلال نهج البلاغة 382/1

ثانيا: انه مفعول به وعليه الراوندي، والسرخسي، والشوشثري⁽¹⁾.
ثالثا: انه مفعول له وعليه محمد أبو الفضل إبراهيم⁽²⁾ وما يقصده الشارح بقوله: (ودخول اللام...) هو دخول (أل).

رابعا: انه تمييز واحتمله ابن ميثم⁽³⁾ ورده الشوشثري بأنه معرفة والتمييز لا يكون إلا نكرة⁽⁴⁾.

الخامس: رواه محمد عبده والشيرازي: (وأحاطكم بالإحصاء) فلم يحتاجوا إلى هذه الوجوه⁽⁵⁾، وقطع الشوشثري بخطأ هذه الرواية⁽⁶⁾، لأن المثبت بخط الشريف الرضي في نسخة ابن ميثم وكذلك نسخة ابن أبي الحديد: (وأحاط بكم الإحصاء) ويلاحظ الآتي:
أولا: الإحاطة والإحصاء مترادفان لأن الإحاطة تستدعي الإحصاء، فعمل (أحاط) في (الإحصاء) وهو في معناه من غير لفظه والشارح يذهب هذا المذهب كما اتضح من كلامه، واستشهاده بأجزاء من بيت الشعر:

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والبرودُ والتَّمَرُ حُبًّا ماله مَزِيدُ

فقد استشهد به ابن جني: وقال: إن حبا انتصب بـ(يعجبه) لأنه مرادفه⁽⁷⁾. أما كون (الإحصاء) بالألف واللام فهو جائز سواء أكانت أل العهدية أم الجنسية وبها يختص المصدر⁽⁸⁾، وقال ابن مالك: وقد ينوبُ عنه ما عليه دلُّ كجَدَّ كلَّ الجدِّ وافرَحَ الجدُّ⁽⁹⁾
فنصب (الجدل) وهو مرادف لمصدر الفعل الظاهر، وهو أيضا بالألف واللام.

ثانيا: يجوز أن يكون (الإحصاء) مفعولا به على الوجهين اللذين ذكرهما الشارح وعليه بعض الشراح كما تقدم.

ثالثا: كونه مفعولا له رأي لم يتابع الشارح فيه إلا محمد أبو الفضل إبراهيم محقق كتابه⁽¹⁰⁾ وربما يكون على رأي من يذهب إلى انه إذا توافرت شروط المفعول له في المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور كان مفعولا له⁽¹¹⁾.

واستدل الشارح له بكثرة كون المفعول له بالألف واللام، واستشهد له بشاهد أيضا وليس هو

(1) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 323/1 وأعلام نهج البلاغة: 83/1 وبهج الصباغة 329/11

(2) ظ: نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم 151/1

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 234/2.

(4) ظ: بهج الصباغة 429/11

(5) ظ: نهج البلاغة / محمد عبده 144/1 وتوضيح نهج البلاغة 313/1

(6) ظ: بهج الصباغة 429/11

(7) ظ: اللمع في العربية 50؛ تاج العروس: 176/35 .

(8) ظ: الكتاب 35/1

(9) شرح ابن عقيل 560/1

(10) ظ: نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم 151/1.

(11) ظ: منحة الجليل 561/1.

بالرأي القوي إذ ليس المعنى بمستوى ما عليه الوجهان السابقان.

رابعاً: كونه تمييزاً مردود لأنه معرفة، ورواية محمد عبده مرجوحة بالنقل الصحيح الذي ذكره الشوشتري.

إذن فالراجح هو القول الأول الذي قدمه الشارح أي كونه مصدراً، وليس كونه مفعولاً به بضعيف ويعضده كون (المعاش) و(الجزاء) في الفقرتين قبل وبعد مفعولين، وأما باقي الوجوه فضعيفة كما تقدم.

ومن المصدر المنصوب والعامل فيه من غير لفظه على رأي الشارح وإن لم يصرح به. قول أمير المؤمنين X: μ وَأَنْشُرْ عَلَيْنَا رَحْمَتَكَ بِالسَّحَابِ الْمُنْبَعِقِ، وَالرَّيِّعِ الْمُغْدِقِ، وَالنَّبَاتِ الْمُؤْنِقِ، سَحًّا وَأَبْلًا تُحْيِي بِهِ مَا قَدْ مَاتَ...⁽¹⁾ فقال: μ وانتصب (سحا) على المصدر⁽²⁾. واختلف شراح النهج في إعراب (سحا) على وجوه:

الأول: أنه انتصب على الحال وعامله (انشر) وهو قول ابن ميثم واحتمله الخوئي والشوشتري أيضاً⁽³⁾، أي هو مصدر في تأويل حال.

الثاني: أنه انتصب على التمييز وهو رأي السرخسي وعامله (المنبعق) و(المغدق)⁽⁴⁾. الثالث: أنه مصدر والعامل فيه من غير لفظه وهو قوله (انشر) أو ما في معنى الفعل وهو (المنبعق) وهو قول الراوندي، والكيدري⁽⁵⁾.

الرابع: أنه نائب عن المصدر، والتقدير: انشر نشرًا سحاً، فنابت الصفة مناب الموصوف وهو قول الشوشتري⁽⁶⁾.

الخامس: أنه منصوب على أنه مصدر ناب عن فعله، وهو قول الخوئي ومحمد جواد مغنية⁽⁷⁾، ولعله يتحد مع رأي الراوندي المتقدم فعلى رأي الجمهور بأن المصدر المنصوب بفعل من غير لفظه يقدر له عامل يناسبه والفعل قبله دليل عليه⁽⁸⁾.

أما الشارح فذهب إلى أنه مصدر ولم يدخل في التفاصيل وكذلك فعل محمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁹⁾، والحقيقة أن (سحا) ليس مرادفاً لـ(نشر) لينتصب به، وتقدير الشوشتري أنه: انشر

(1) شرح نهج البلاغة/ الشارح 262/7 ؛ وفي مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري 200/6 هكذا (سحاباً وأبلاً).

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 266/7

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 106/3 ومنهاج البراعة/ الخوئي 76/8 وبهج الصباغة 92/14

(4) ظ: أعلام نهج البلاغة 116

(5) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 19/2 وحدائق الحقائق 555/1

(6) ظ: بهج الصباغة 92/14.

(7) ظ: منهاج البراعة/ الخوئي 76/8 وفي ظلال نهج البلاغة 195/2

(8) ظ: منحة الجليل 561/1

(9) ظ: نهج البلاغة/ محمد أبو الفضل إبراهيم 1/269

نشرا سحا فيه أولا انه قدر مصدرا محذوفا ثم انه يحتاج إلى تقدير آخر وهو جعل (سحا) في تقدير مشتق لأن الوصف بالمصدر عدول عن أصل. وجعله تمييزا ضعيفا أيضا فالأرجح كونه حالا في تأويل مشتق كما هو رأي سيبويه والجمهور⁽¹⁾.

ومن نيابة ما يقارب المصدر في المعنى عنه مما عرض له الشارح قول أمير المؤمنين X: *مِنْ فَإِنْ أَبَتْ نَفْسُكَ أَنْ تَقْبَلَ ذَلِكَ دُونَ أَنْ تَعْلَمَ كَمَا عِلْمُوا فَلْيَكُنْ طَلْبُكَ ذَلِكَ بِنَفْسِكَ وَتَعْلَمَ، لَا يَتَوَرَّطُ الشُّبُهَاتِ، وَعَلَى الْخُصُومَاتِ*⁽²⁾. قال الشارح: *مِنْ* هذا الموضع فيه نظر، لانا قد قلنا: إنهم لم يعلموا التفاصيل الدقيقة، فكيف يجعلهم عالمين بها؟ ويقول: (أن تعلم كما علموا) وينبغي أن يقال: إن الكاف وما عملت فيه في موضع نصب، لأنه صفة مصدر محذوف، وتقديره *فإن أبى نفسك أن تقبل ذلك علما كما علموا دون أن تعلم التفاصيل الدقيقة، وجاز انتصاب (علما) والعامل فيه (تقبل)* لان القبول من جنس العلم، لان القبول اعتقاد والعلم اعتقاد، وليس لقائل أن يقول: فإن كان قد فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، لان الفصل بينهما قد جاء كثيرا، قال الشاعر:

جزى الله كفا ملئها من سعادةٍ سرت في هلاك المال والمال نائم⁽³⁾

ويجوز أن يقال: كما علموا الآن بعد موتهم، فإنهم بعد الموت يكونون عالمين بجميع ما يشتهيه علمه على الناس في الحياة الدنيا، لان المعارف ضرورية بعد الموت، والنفوس باقية على قول كثير من المسلمين وغيرهم. واعلم أن الذي يدعو إلى تكلف هذه التأويلات أن ظاهر الكلام كونه يأمر بتقليد النبي 7 والأخذ بما في القرآن وترك النظر العقلي، هذا هو ظاهر الكلام⁽⁴⁾.

فالشارح يتأول كل ذلك ليوافق الكلام مذهبه في النظر العقلي فقد جعل (كما علموا) صفة لمصدر محذوف تقديره (علما) ثم وجد (علما) ليس من لفظ عامله ولا مرادفا له فعامله (تقبل) فقال إن (القبول) و(العلم) كلاهما اعتقاد فهما من جنس واحد فلذا جاز أن يعمل فيه، ثم رأى انه قد فصل بين الصفة والموصوف فهو قد جعل (دون أن تعلم) فاصلا بين (علما) المحذوف وصفته وهي (كما علموا) فجاء بشاهد على جواز أن يفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو قول الشاعر:

جزى الله كفا ملئها من سعادةٍ سعت في هلاك المال والمال نائم

والشارح يقصد أن (كفا) موصوف بجملة (سعت في هلاك المال) وجاء (ملئها من سعادة) فاصل بين الصفة والموصوف، وفي كل هذا تكلفات فان المعنى فان أبى نفسك أن تقبل الأخذ بما تعرف والإمساك بما لم تكلف دون أن تعلم سبب ذلك كما علم أبائك فإنهم اخذوا بما عرفوا وامسكوا عما لم يعرفوا فليكن طلبك ذلك بتفهم وتعلم... فان الإمام X لم يتعرض إلى علم آباء

(1) ظ: شرح ابن عقيل 632/1

(2) شرح نهج البلاغة/ الشارح 70/16

(3) لم اعثر على قائله ولم أجد أحدا من النحويين استشهد به على ذلك

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 72/16.

الحسن X وهل هو علم بالتفاصيل أم بالإجمال وإنما اقتصر على أنهم أخذوا بما يعرفون وتركوا ما لم يكفوا به، ثم انه لم ينهه عن النظر العقلي بل اشترط عليه شروطا في ذلك، وأما آباؤه فرسول الله 7 لا يحتاج إلى ذلك لأنه لا ينطق عن الهوى وأما حمزة وجعفر وعبيدة فقد أخذوا الدين من منبعه من رسول الله فلا معضلة إلا ورسول الله 7 لها، فتاويلات الشارح بناء على مذهبه في الكلام والنظر العقلي ويريد أن يفرض ذلك على الجيل الاول من أهل البيت وهم في غنى عنه لأن منهم من علمه من الله علما لدنياً، ومنهم من استشهد في عهد الرسول وهو يأخذ الدين من منبعه ولا يتكلف ما ليس من الدين في شيء.

د- نيابة النوع عن المصدر:

ينوب عن المصدر ما يكون ضرباً من فعله الذي أخذ منه⁽¹⁾ أي: كان نوعاً من جنس فعله، نحو رجع القهقري، وقعد القرفصاء، فالقهقري نوع من الرجوع، والقرفصاء نوع من القعود وهو يشتمل عليها⁽²⁾ وقيل: هو صفة لمصدر محذوف أي: قعد القعدة القرفصاء⁽³⁾ وعلى هذين الرأيين فالعامل هو الفعل نفسه وقيل العامل فيه فعل محذوف دل عليه (قعد) تقديره تقرّص وفيه تعسف⁽⁴⁾. وقد أشار الشارح إلى مثل هذا عند شرحه قول أمير المؤمنين X μ قَشْرَبَ نَهْلًا⁽⁵⁾ فقال: μ يجوز أن يكون أراد بقوله: (نهلا) المصدر من نهل ينهل نهلا، أي شرب حتى روى، ويجوز أن يريد بالنهل الشرب الأول خاصة، ويريد أنه اكتفى بما شربه أولاً، فلم يحتج إلى العلل⁽⁶⁾، وهذان الوجهان اللذان ذكرهما الشارح يدلان أن النهل نوع من الشرب فسواء أكان النهل الشرب حتى الارتواء، أم كان هو الشرب الاول فهو نوع من الشرب، وقد قام مقام المصدر على رأي سيبويه المتقدم وما ذكره الشارح هو ما اثبتته أصحاب المعجمات فالخليل ذكر أن: نهلت الإبل أي شربت في أول الورود وهو ما ذكره ابن منظور أيضاً⁽⁷⁾، وقيل رويت⁽⁸⁾.

وكذلك اختلف شراح النهج بين هذين الرأيين فالغالبية على أن المعنى الشرب في أول الورد وعليه ابن ميثم والمجسسي والشيرازي⁽⁹⁾ وذهب محمد أبو الفضل إبراهيم إلى أن المعنى: شرب حتى ارتوى⁽¹⁰⁾؛ ولم يثبت رأيه الإعرابي إلا محمد جواد مغنية إذ قال: (نهلا) مفعول مطلق مبين

(1) ظ: الكتاب 35/1؛ اللع في العربية 49 والمفصل 59.

(2) ظ: أسرار العربية: 165 وأوضح المسالك: 213/2 وهمع الهوامع 101/2

(3) ظ: أسرار العربية: 165 واللباب 264/1

(4) ظ: اللباب 265/1

(5) شرح نهج البلاغة/ الشارح 364/6

(6) المصدر نفسه 364/6

(7) ظ: العين 51/4 ولسان العرب 680/11

(8) ظ: الأفعال 237/3؛ المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر: 959/2

(9) ظ: مصباح السالكين 208/1 شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 242/1 وتوضيح نهج البلاغة 14/2.

(10) ظ: نهج البلاغة /محمد أبو الفضل إبراهيم 173/1

لنوع⁽¹⁾، وهو أيضا لم يبين انه نائب عن المصدر لأنه نوع من الشرب وكذلك الشارح قال انه مصدر ولم يبين التفاصيل.

المطلب الثالث: المفعول لأجله

قال سيبويه: μ هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر⁽²⁾ وقال الزمخشري μ هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب (لمه) ν⁽³⁾، وقال ابن هشام μ هو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفعلا ν⁽⁴⁾. وفيه شروط هي أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوقت⁽⁵⁾ وأن يكون علة للفعل وأن يكون المصدر قليبا ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وله⁽⁶⁾. وقد عرض الشارح إلى جملة من مسائل المفعول لأجله منها:

1: اشتراط أن يكون معللا:

واشترط النحاة أن يكون المفعول به عذرا وعلة للفعل⁽⁷⁾ قال سيبويه: μ هو عذر لوقوع الأمر فانصب لأنه موقوف له ولأنه تفسير لما قبله ν⁽⁸⁾ وهو الغرض الحامل على الفعل⁽⁹⁾ وقد عرض الشارح لذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ فَأَقْدَمَ عَلَى مَا نَهَا عَنْهُ - مُوَافَاً لِسَابِقِ عِلْمِهِ ν⁽¹⁰⁾ فقال: μ قوله: (موافاة لسابق علمه) لا يجوز أن ينتصب لأنه مفعول له، وذلك لان المفعول له يكون عذرا وعلة للفعل، ولا يجوز أن يكون إقدام آدم على الشجرة لأجل الموافاة للعلم الالهي السابق، ولا يستمر ذلك على مذاهبا، بل يجب أن ينتصب (موافاة) على المصدرية المحضة، كأنه قال: فوافى بالمعصية موافاة، وطابق بها (سابق العلم) مطابقة ν⁽¹¹⁾ وكلام أمير المؤمنين X هذا يتعلق بآدم وأن الله تعالى نهاه عن الأكل من الشجرة ثم ذكر إقدامه على الأكل منها فقال: μ موافاة لسابق علمه ν أي سابق علم الله تعالى فالشارح يقول كيف تكون موافاة سابق علم الله عذرا لإقدام آدم على المعصية فأنه تعالى عادل ولا يمكن أن يكون سابق علمه علة وعذرا لذنب آدم، ولذلك فسرهما السرخسي والراوندي بالقول: أي إثباتا بسابق علمه⁽¹²⁾، وفسرها

(1) ظ: في ظلال نهج البلاغة 430/1

(2) الكتاب: 367/1

(3) المفصل 87

(4) شرح قطر الندى 266

(5) ظ: المفصل 87

(6) ظ: أوضح المسالك: 225 /2

(7) ظ: الكتاب 367 /1؛ الأصول في النحو 206 /1؛ اللمع في العربية 68؛ المفصل: 87؛ أسرار العربية: 173؛

شرح شذور الذهب 278 و همع الهوامع 130/2

(8) الكتاب 367 /1

(9) ظ: للباب 277 /1

(10) شرح نهج البلاغة/الشارح 3/7

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 54/7

(12) ظ: أعلام نهج البلاغة 98 ومنهاج البراعة/ الراوندي 413/1.

الكيدري والشيرازي بموافقة سابق علمه⁽¹⁾، ونقل المجلسي رأي الشارح مكتفيا به⁽²⁾، وقال الخوئي بقول الشارح انه منصوب على المصدر بحذف العامل، ومنع أن يكون مفعولا له⁽³⁾ ومثله قول محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جواد مغنية⁽⁴⁾ ولكن الشوشتري بعد أن قدم القول بنصبه على المفعول المطلق كسابقه ولاحقيه قال: ويمكن أن يكون مفعولا له من باب (فَالنَّقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)⁽⁵⁾ لسابق علمه بجعله في الأرض خليفة⁽⁶⁾، ولكن هذه اللام تسمى لام العاقبة⁽⁷⁾ وبها يكون ما بعدها معلولا لا علة ليكون مفعولا له، ثم انه ليس في كلام أمير المؤمنين X مثل هذه اللام لييني عليها الشوشتري رأييه، والصحيح ما ذهب إليه الشارح وتضافر عليه شراح النهج قبله وبعده (موافاة) منصوب لأنه مصدر وعامله محذوف وتقديره: فوافى موافاة.

ومن ذكره لهذا الشرط أيضا: قوله عند شرحه قول أمير المؤمنين X فَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِمَّنْ جَمَعَ الْمَالَ وَحَذَرَ الْأَقْلَالَ، وَأَمِنَ الْعَوَاقِبَ - طُولَ أَمَلٍ وَاسْتِنْبَاعَ أَجَلٍ - كَيْفَ نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَأَزْعَجَهُ عَنْ وَطْنِهِ⁽⁸⁾ قال: μ وطول الأمل منصوب على أنه مفعول له. فإن قلت: المفعول له ينبغي أن يكون الفعل علة في المصدر وهاهنا ليس الأمن علة طول الأمل، بل طول الأمل علة الأمن؟ قلت: كما يجوز أن يكون طول الأمل علة الأمن: يجوز أن يكون الأمن علة طول الأمل، ألا ترى أن الإنسان قد يأمن المصائب فيطول أمله في البقاء ووجوه المكاسب، لأجل ما عنده من الأمن. ويجوز أن ينصب (طول الأمل) على البديل من المفعول المنصوب بـ(رأيت). وهو (من)، ويكون التقدير: قد رأيت طول أمل من كان. وهذا بدل الاشتمال، وقد حذف منه الضمير العائد كما حذف من قوله تعالى: (قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارَ ذَاتَ الْوُقُودِ)⁽⁹⁾ ν ⁽¹⁰⁾

وقد اختلف شراح النهج في إعراب (طول أمل) على وجوه:

الأول: أنه بدل من قوله (من) مفعول (رأيت) وهو قول الراوندي واحتمله الشارح، ونقله ابن ميثم، ونقله الخوئي عن الشارح وقال لا بأس به⁽¹¹⁾ ويرى الشارح انه بدل اشتمال واستشهد بالآية

(1) ظ: حقائق الحقائق 468/1؛ توضيح نهج البلاغة 79/2

(2) ظ: البحار 150/54؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 297/1

(3) ظ: منهاج البراعة/ الخوئي 33/7

(4) ظ: نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم 201/1؛ في ظلال نهج البلاغة 38/2

(5) سورة القصص 8

(6) ظ: بهج الصباغة 595/1

(7) ظ: فتح القدير 228/4

(8) شرح نهج البلاغة / الشارح 270/8

(9) سورة البروج 4 و5

(10) شرح نهج البلاغة / الشارح 270/8

(11) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 52/2؛ مصباح السالكين (الكبير) 152/3؛ منهاج البراعة / الخوئي 297/8

المتقدمة، واعترض الكيدري على ذلك وقال هذا بعيد جدا لأن (طول أمل) ليس (من كان قبله) ولا بعضه، ولو كان بدل اشتغال، لكان فيه ضميرا وما سد مسده⁽¹⁾. ورده الشوشثري أيضا⁽²⁾.
 الثاني: وهو قول الكيدري أنه منصوب على نزع الخافض أي لطول أمل فلما نزع الخافض وصل إليه الفعل الذي هو (جمع) وما بعده أي (وحذر، وأمن)⁽³⁾
 الثالث: أن يكون مصدرا سد مسد الحال وهو من احتمالات ابن ميثم⁽⁴⁾
 الرابع: أن يكون ظرفا والعامل (أمن) واحتمله ابن ميثم أيضا⁽⁵⁾.
 الخامس: أن تكون الرواية (بطول أمل) فتسقط كل هذه التأويلات، وقد نقلها ابن ميثم والخوئي⁽⁶⁾.

السادس: أن يكون مفعولا له أي لأجل طول الأمل وقد تقدم كيف استدلل له الشارح وعلى هذا معظم الشراح فهو احتمال ابن ميثم والخوئي الأول⁽⁷⁾، وهو قول محمد عبده والشوشثري⁽⁸⁾، واعترض عليه الكيدري وقال: إن من شرط المفعول له أن يكون فعلا لفاعل المعلن، وليس (طول) كذلك، ولو قال مقام (طول أمل) إطالة لكان كذلك لا محالة⁽⁹⁾ المفهوم من كلامه أنه يقول إن (أمن) و(طول) غير مشتركين في الفاعل، وليس كذلك، فالذي أمن العواقب، هو من طال أمه، وربما يقصد أن (طول) ليس بمصدر و(إطالة) مصدر (أطال) والحق أن (طول) هو مصدر (طال) ويلاحظ الآتي:

أولا: استدلال الشارح بأن (الأمن) علة لـ(طول الأمل) لا داعي له فالمعروف أن من شروط المفعول له أن يكون علة وعذرا للفعل⁽¹⁰⁾ لا أن يكون الفعل علة وعذرا للمفعول له كما ذكر الشارح فقله: فيطول أمه في البقاء ووجوه المكاسب، لأجل ما عنده من الأمن v قد جعل الأمن مفعولا لأجله؛ وهو فعل متقدم و(طول أمل) منصوب به، و(طول الأمل) هو المفعول لأجله.
 ثانيا: قول الشارح أن (طول أمل) مفعول له هو أرجح الآراء وعليه جل الشراح لتوافر شروط المفعول له فيه فهو مصدر وعلة لوقوع الفعل ومتحد معه في الوقت والفاعل، وهو أيضا من

(1) ظ: حقائق الحقائق 598/1

(2) ظ: بهج الصباغة 210/11

(3) ظ: حقائق الحقائق 598 / 1

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 152/3

(5) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(6) ظ: المصدر نفسه و الصفحة نفسها ؛ منهاج البراعة/الخوئي 297/8

(7) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 152/3؛ مصباح السالكين (الوسيط) 209 ومنهاج البراعة، الخوئي: 297 / 8

(8) ظ: نهج البلاغة /محمد عبده 268/1 ؛ بهج الصباغة 210/11

(9) ظ: حقائق الحقائق 598/1

(10) ظ: الكتاب 367 / 1؛ الأصول في النحو 206 / 1؛ اللمع في العربية 68؛ المفصل: 87؛ أسرار العربية: 173؛ شرح شذور الذهب 278 ؛ همع الهوامع 130 / 2

أفعال النفس الباطنه⁽¹⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين X: μ وَعَنْ ذَلِكَ مَا حَرَسَ اللَّهُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالصَّلَوَاتِ وَالزَّكَّوَاتِ، وَمُجَاهَدَةِ الصِّيَامِ فِي الْأَيَّامِ الْمَقْرُوضَاتِ، تَسْكِينًا لَأَطْرَافِهِمْ، وَتَخْشِيعًا لَأَبْصَارِهِمْ، وَتَذْلِيلًا لِنُفُوسِهِمْ، وَتَخْفِيزًا لِقُلُوبِهِمْ، وَإِذْهَابًا لِلْخِيَلَاءِ عَنْهُمْ⁽²⁾، قال الشارح: μ فجعل التسكين والتخشيع عذرا وعلة للحراسة، ونصب اللفظات على أنها مفعول له⁽³⁾.

وشرح النهج متفقون على هذا فهذه المصادر الخمسة: تسكينا وتخشيعا، وتذليلا، وتخفيضا، وإذهابا منصوبة لأنها علة لـ(حرس)فانصببت على المفعول له⁽⁴⁾، واحتمل محمد جواد مغنیه أن يكون العامل فيها (مجاهدة) وهو مصدر⁽⁵⁾، والأول أرجح لأن فاعلها واحد وهو الله، وأما فاعل (مجاهدة الصيام) فالعباد.

2: اشتراط اتحاده مع فعله في الفاعل

قال ابن مالك: وهو بما يعمل فيه متحدٌ وقتاً وفاعلاً وإن شرطُ فقد

فاجررهُ بالحرف وليس يمتنع مع الشروط: كلزهدٍ ذا قنع⁽⁶⁾

فهو يشترط في المفعول لأجله المنصوب أن يكون متحدا مع فعله في الوقت والفاعل وهذا شرط المتأخرين من النحويين⁽⁷⁾، ولم يشترطه سيبويه⁽⁸⁾، وذهب الرضي الاسترأبادي إلى جواز عدم اتحادهما في الفاعل⁽⁹⁾.

قال الشارح μ وفي كتب غريب الحديث في تنمة كلام عمر: فأیما رجل بايع رجلا بغير مشورة من الناس فلا يؤمر واحد منهما تغرة أن يقتلا قالوا: غرر تغريرا وتغرة، كما قالوا: حلل تحليللا وتحلة، وعلل تعليلا وتعلة وانتصب (تغرة) هاهنا لأنه مفعول له، ومعنى الكلام أنه إذا بايع واحد لآخر بغتة عن غير شوري، فلا يؤمر واحد منهما، لأنهما قد غررا بأنفسهما تغرة وعرضاهما لان تقتلا⁽¹⁰⁾. وقد اختلف العلماء في (تغرة) في معناها وإعرابها هنا فقال الخليل: μ أي لا يغرن نفسه⁽¹¹⁾. وقال ابن الأثير: μ وفي الكلام مضاف محذوف تقديره: خوف تغرة أن

(1) ظ: المفصل: 367؛ أوضح المسالك: 225/2؛ شرح ابن عقيل 1/ 574؛ همع الهوامع 130/2

(2) شرح نهج البلاغة /الشارح 13/ 163.

(3) المصدر نفسه: 13/ 164

(4) ظ:منهاج البراعة / الراوندي 255/2؛ مصباح السالكين(الكبير) 285/4 ومنهاج البراعة /الخوئي 357/11؛

نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم 103/2 وفي ظلال نهج البلاغة 3/ 134

(5) ظ:في ظلال نهج البلاغة 3 / 134

(6) شرح ابن عقيل 1/ 573.

(7) ظ: المفصل: 87؛ أوضح المسالك: 225/2؛ شرح ابن عقيل 1/ 574؛ همع الهوامع 130 / 2.

(8) ظ:الكتاب 1/ 367 - 370

(9) ظ:شرح الرضي علىالكافية 51/1

(10) شرح نهج البلاغة / الشارح 40/2

(11) العين 4/ 346

يقتلا: أي خوف وقوعهما في القتل، فحذف المضاف الذي هو الخوف، وأقام المضاف إليه الذي هو (تغرة) مقامه، وانتصب على أنه مفعول له، ويجوز أن يكون قوله (أن يقتلا) بدلا من (تغرة) ويكون المضاف محذوفا كالأول. ومن أضاف (تغرة) إلى (أن يقتلا) فمعناه خوف تغرته قتلها⁽¹⁾، وهذا الكلام يقول ابن منظور: هو من كلام الأزهري إذ يقول: لم يؤمر واحد منهما تغرة بمكر المؤمر منهما لنلا يقتلا أو أحدهما ونصب تغرة لأنه مفعول له وإن شئت مفعول من أجله وقوله أن يقتلا أي حذار أن يقتلا وكراهة أن يقتلا⁽²⁾، ونقل ابن سلام قول شعبه لسعد: ما تغرة أن يقتلا؟ قال عقوبتهما أن لا يؤمر واحد منهما، قال أبو عبيد ولكن التغرة في الكلام ليست بالعقوبة وإنما التغرير، وإنما أراد عمر أن في بيعتهما تغريرا بأنفسهما للقتل وتعرضا لذلك ففهاهما عنه لهذا⁽³⁾. وقال ابن الجوزي: μ أي حذار أن يقتلا وأراد أن في بيعتهما تغريرا بأنفسهما للقتل⁽⁴⁾. وقال العاملي: μ مخافة أن يقتلا بهذا الأمر الذي أصدره في هذه الخطبة⁽⁵⁾، ومثله قول الكوراني أيضا⁽⁶⁾، لأنه قال قبلها: فمن دعي إلى مثلها فاقتلوه ويقصد بيعة أبي بكر وقال الورداني: μ بحيث يوجب على صاحبه القتل تقديرا لخطورته وجسامته⁽⁷⁾ ويقصد مبايعة رجل لرجل الذي قاله عمر؛ والمهم أن الآراء كانت هكذا:

أولا: أن (تغرة) مفعول له وهو ما ذهب إليه الشارح وقبله الأزهري وهذا يقتضي على تفسيره أنهما غير متحدين في الفاعل لأن فاعل (يؤمر) محذوف قام مقامه المفعول به وهو (واحد)، والفاعل المحذوف هو الأمة، و(تغرة) فاعله الاثنان اللذان بايع أحدهما الآخر، وقد اشترط المتأخرون اتحادهما في الفاعل⁽⁸⁾، ولم يشترطه سيبويه⁽⁹⁾.

ثانيا: قول ابن الأثير أن المضاف محذوف وأقيم المضاف إليه مقامه يقتضي أن يكون المضاف والذي قدره بـ(خوف) هو المفعول له الحقيقي فلما حذف قام المضاف إليه وهو (تغرة) مقامه فصار هو المفعول له. ويكاد الكلام يكون مشكلا وغير مفهوم لذلك ذكره أصحاب غريب الحديث ولا أكاد أصل إلى فهم في كل ما ذكره العلماء من تأويلات، لأنها أما أن تضع مكان الكلمة غيرها ثم لا يستقيم حتى التقدير، أو تلجأ إلى تقديرات كثيرة ليس عليها دليل.

3- دخول الألف واللام على المفعول لأجله:

(1) النهاية: 3/ 356

(2) ظ: تهذيب اللغة 17/8 لسان العرب 11/5

(3) ظ: غريب الحديث / ابن سلام 3/ 355

(4) غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت597هـ) 151/2.

(5) الانتصار (أهم مناظرات الشيعة في شبكات الانترنت)، العاملي: 3/ 169

(6) ظ: تدوين القرآن، علي الكوراني العاملي: 109

(7) السيف والسياسة في الإسلام: صالح الورداني: 68

(8) ظ: أوضح المسالك: 225/2 و 226؛ شرح ابن عقيل 1/ 574؛ همع الهوامع 2/ 130 و ما بعدها

(9) ظ: الكتاب 1/ 367 - 370

تدخل الألف واللام على المفعول له فيكثر جره باللام ويقل نصبه، ومن نصبه قول الشاعر:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ وإن توالَتْ زمرُ الأعداءِ⁽¹⁾

وقد ذكر سيبويه بعض الشواهد وفيها جاء المفعول له معرفه فهو يجوز أن يأتي معرفه كما يأتي نكرة⁽²⁾، وكذلك فعل الزمخشري⁽³⁾ واشترط الجرمي وتبعه المبرد والرياشي أن يكون نكرة لأنه كالحال والتميز، وقالوا إن أل هنا زائدة، وإن ورد مضافا فإضافته لفظية، وكل هذا خلاف الأصل⁽⁴⁾؛ وقد ذكر الشارح دخول الألف واللام على المفعول له عند شرحه قول أمير المؤمنين X وَأَحَاطَ بِكُمْ الإحصَاءُ⁽⁵⁾، قال الشارح بعد أن احتمل أن يكون (الإحصاء) مصدرا ثم احتمل أن يكون مفعولا به قال: μ ويمكن فيه وجه آخر، وهو أن يكون الإحصاء مفعولا له، ويكون في الكلام محذوف، تقديره: وأحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء، ودخول اللام في المفعول له كثير، كقوله: والهل من تهول الهبور⁽⁶⁾ وقد مرت هذه المسألة عند بحث المفعول المطلق وعُرضت هناك آراء شراح النهج ويلاحظ هنا أمور:

أولا: قوله هذا يبين أنه على رأي سيبويه والجمهور بجواز أن يكون المفعول له معرفة⁽⁷⁾.

ثانيا: الشاهد الذي استشهد به الشارح هو من شواهد سيبويه وهو قول العجاج:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورُ والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهبور⁽⁸⁾

واستشهد به على جواز اتصال المفعول له بـ(أل) أيضا الزمخشري وأبو البركات الأنباري والعكبري⁽⁹⁾.

ثالثا: اضطر الشارح بعد أن احتمل أن يكون (الإحصاء) مفعولا له أن يقدر فاعلا محذوفا فقال: أي أحاط بكم حفظته وملائكته للإحصاء وبهذا التقدير يضعف هذا الاحتمال لذا لم يذكره من شراح النهج إلا محمد أبو الفضل إبراهيم⁽¹⁰⁾ محقق كتابه وليس في الكلام دليل عليه.

4- جره باللام:

يجوز جر المفعول له باللام وإن اجتمعت فيه شروطه، ويجب إن فقد واحدا من هذه الشروط،

(1) ظ: أوضح المسالك: 2/ 228 وشرح ابن عقيل 1/ 575؛ همع الهوامع 2/ 134

(2) ظ: الكتاب 1/ 368 و 369؛ الأصول في النحو 1/ 208

(3) ظ: المفصل: 87

(4) ظ: همع الهوامع 2/ 135 و 132

(5) شرح نهج البلاغة / الشارح 6/ 244

(6) المصدر نفسه: 6/ 245

(7) ظ: الكتاب 1/ 268 و 269 و همع الهوامع 2/ 132

(8) يصف ثورا، وعافر: الرملة التي لا تنبت، وجمهور: عظيمة، وزعل: نشاط، والهبور: ما تطامن من الأرض.

ظ: ديوان العجاج 230؛ والكتاب 1/ 269.

(9) ظ: المفصل: 87؛ أسرار العربية: 174؛ اللباب 1/ 277

(10) ظ: نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم 1/ 151

أن يجرب بها أو بـ(من) أو(الياء) أو(في)⁽¹⁾ ومن ذلك قول الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين $\mu:X$ وأوطأوكم إثنان الجراحة، طعناً في عيونكم، وحزاً في خلوقكم، ودقاً لمناخركم⁽²⁾ قال: μ فأما من روى (وأوطأوكم لإثنان الجراحة) باللام فانه يجعل (طعنا) منصوباً على انه مفعول به، أي أوطأوكم طعناً وحزاً، كقولك أوطأته ناراً، وأوطأته عشوة، ويكون (لإثنان الجراحة) مفعولاً له، أي أوطأوكم الطعن ليثنوا جراحكم⁽³⁾ وقد تقدم بحث هذه المسألة في مبحث المفعول به وعُرضت هناك آراء شراح النهج فيها وقد أعرب الشارح (إثنان) من دون اللام مفعولاً ثانياً لـ(أوطأوكم) لأن هذا المصدر ليس علة للإيطاء فيكون مفعولاً له من دون اللام، أما مع وجود اللام فيكون (لإثنان) في محل نصب مفعولاً له وذكر هذه الرواية أيضاً الراوندي، وابن ميثم، والخوئي⁽⁴⁾.

5- حذف عامله:

الذي عليه سيبويه والجمهور أن المفعول له منصوب نصب المفعول به المصاحب في الأصل لحرف الجر فعندما يحذف حرف الجر يصل إليه العامل فينصبه، فالمفعول له يصاحب اللام، ويجوز حذفها عند توافر الشروط التي ذكرها النحاة فينتصب نصب المفعول المذكور⁽⁵⁾ قال سيبويه: μ لما طرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في دأبَ يكار ما قبله حين طرح⁽⁶⁾ ونصبه الكوفيون على المصدرية ثم لم يترجموه في كتبهم ونصبه الزجاج بإضمار فعل من لفظه⁽⁷⁾، وقد ذكر الشارح المفعول له وعامله محذوف عند شرحه قول أمير المؤمنين μX أَكَلَّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ؟⁽⁸⁾ فقال: μ من رواه: (أكل ذلك) بالنصب فمفعول فعل مقدر، أي تفعل كل ذلك، وكراهية منصوب لأنه مفعول له ومن رواه (أكل ذلك) بالرفع أجاز في (كراهية) الرفع والنصب، أما الرفع فإنه يجعل (كل) مبتدأ، وكراهية خبره، وأما النصب فيجعلها مفعولاً له كما قلنا في الرواية الأولى، ويجعل خبر المبتدأ محذوفاً، وتقديره: أكل هذا مفعول! أو تفعله كراهية للموت!⁽⁹⁾ وقد تقدم بحث هذه المسألة في المبتدأ والخبر، وطرحت هناك آراء شراح النهج، ويلاحظ هنا أنه جعل عامل المفعول له محذوفاً في الروايتين ففي رواية النصب، حذف عامل المفعول به وهو نفسه

(1) ظ: أوضح المسالك: 2/ 228؛ شرح ابن عقيل 1/ 574؛ همع الهوامع 2/ 133 و 134

(2) شرح نهج البلاغة / الشارح 13/ 141

(3) المصدر نفسه: 13/ 143

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 2/ 240؛ مصباح السالكين (الكبير) 4/ 254؛ ومنهاج البراعة، الخوئي:

284/11

(5) ظ: الكتاب 1/ 369؛ اللمع: 58؛ أسرار العربية: 173؛ اللباب 1/ 277؛ همع الهوامع 2/ 133

(6) الكتاب 1/ 369؛ الأصول 1/ 206

(7) ظ: همع الهوامع 2/ 133

(8) شرح نهج البلاغة / الشارح 6/ 244

(9) المصدر نفسه: 6/ 245

عامل المفعول له. وفي رواية رفع (كل) جعل الخبر محذوفا وهو إما بتقدير فعل أو وصف ويكون هو العامل في المفعول له.

المطلب الرابع: المفعول فيه:

وهو المسمى ظرفا⁽¹⁾، ويسميه الكوفيون محلا⁽²⁾، وبعضهم يسميه صفة⁽³⁾ وهو لكل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه⁽⁴⁾ وقيل: هو لكل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى (في)⁽⁵⁾ وقيل هو ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له⁽⁶⁾ وقد عرض الشارح إلى مسائل الظرف في مواطن مختلفة من شرحه ومنها:

1- الظرف المتصرف:

من الظروف ما يتصرف فيستعمل ظرفا وغير ظرف ك(يوم) و(مكان) فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو: (سرت يوما وجلس مكانا) ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك، ومكانك حسن، فاعلا نحو: جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك، وغير ذلك⁽⁷⁾. وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه فمما لا يستعمل إلا ظرفا (سحر) إذا أردته من يوم بعينه⁽⁸⁾، ومن شبه ذلك وهو الذي لا يستعمل إلا ظرفا أو مجرورا بـ(من) نحو: عند⁽⁹⁾. وقد ألمح الشارح إليه عند شرحه قول أمير المؤمنين μ :X وَالْحَكَمُ اللَّهُ، وَالْمَعْوَدُ إِلَيْهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ⁽¹⁰⁾ فقال: μ إن الحكم هو الله، وإن الوقت الذي يعود الناس كلهم إليه هو يوم القيامة وروى: (يوم) بالنصب على أنه ظرف والعامل فيه (المعود) على أن يكون مصدرا⁽¹¹⁾. فالشارح على الرواية الأولى أقام الظرف مقام الفاعل في (المعود) اسم مفعول و(يوم) نائب فاعل لاسم المفعول وهو جائز عندما لا يكون هناك مفعول به لأن (عاد) فعل لازم. إذن فقد خرج (يوم) عن ظرفيته بهذا. وعلى الرواية الثانية يكون (يوم) ظرفا على أن يكون مصدرا ميميا ويكون الظرف متعلقا بمحذوف هو خبر المبتدأ الذي هو (المعود).

(1) ظ: الكتاب 1/ 84؛ المقتضب 4/ 352؛ اللمع: 55؛ المفصل: 81؛ شرح قطر الندى 229؛ همع الهوامع 2/

137

(2) ظ: معاني القرآن، الفراء: 1/ 28؛ الزاهر: 2/ 349؛ أسرار العربية: 166

(3) ظ: مكررات المدرس 2/ 113

(4) اللمع: 55 و ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 579

(5) شرح قطر الندى 229

(6) همع الهوامع 2/ 137

(7) ظ: الكتاب 1/ 84 - 87؛ أوضح المسالك: 2/ 238؛ همع الهوامع 2/ 139

(8) ظ: الكتاب 1/ 225 المقتضب 4/ 333 الأصول 190/1 و 192؛ همع الهوامع 2/ 139

(9) ظ: المقتضب 4/ 334؛ أوضح المسالك: 2/ 239

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 242/9.

(11) المصدر نفسه: 243/9.

2- العامل في الظرف:

ينصب الظرف والعامل فيه الفعل أو المصدر⁽¹⁾ أو الوصف قال الرضي الاسترأبادي: لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل⁽²⁾، قال ابن مالك:

فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان، وإلا فانوه مقدرًا⁽³⁾

وقد ذكر الشارح الظرف وناصبه اسم مصدر عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ فَإِنَّ التَّقْوَى فِي الْيَوْمِ الْحَرَزُّ وَالْجَنَّةُ، وَفِي غَدِ الطَّرِيقِ إِلَى الْجَنَّةِ، مَسَلُّهَا وَاضِحٌ، وَسَالِكُهَا رَابِحٌ، وَمُسْتَوْدَعُهَا حَافِظٌ، لَمْ تَبْرَحْ عَارِضَةً نَفْسَهَا عَلَى الْأَمَمِ الْمَاضِينَ وَالْغَابِرِينَ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا غَدًا، إِذَا أَعَادَ اللَّهُ مَا أَبَدَى، وَأَخَذَ مَا أُعْطِيَ، وَسَأَلَ عَمَّا أَسْدَى فَمَا أَقْلَ مَنْ قَبْلَهَا، وَحَمَلَهَا حَقَّ حَمْلِهَا! ν ⁽⁴⁾ قال الشارح μ وإذا في قوله (إذا أعاد الله)؛ ظرف لحاجتهم إليها، لأن المعنى يقتضيه، أي لأنهم يحتاجون إليها وقت إعادة الله الخلق؛ وليس كما ظنه الراوندي أنه ظرف لقوله (فما أقل من قبلها) لأن المعنى على ما قلناه، ولأن ما بعد الفاء لا يجوز أن يكون عاملاً فيما قبلها ν ⁽⁵⁾ وقول الراوندي الذي ذكره الشارح قال في توضيحه أي: μ ما أقل من كان قبل التقوى في الدنيا إذا أعاد الخلق وكان كذا وكذا ν ⁽⁶⁾. ولم يختلف شراح النهج في أن (إذا أعاد الله ما أبدى) المقصود به يوم القيامة به يعيد الله تعالى ما أبداه من خلقهم⁽⁷⁾، وابن ميثم يقول أنه بهذه القرينة قد أخرج (غدا) عن حقيقته إلى مجازة⁽⁸⁾ فقوله (غدا) على إطلاقه قد يقصد به (غدا) حقيقة وقد يقصد به يوماً في المستقبل بعد اليوم وبقوله X (إذا أعاد الله ما أبدى) عرف أنه يريد المجاز. والمفهوم من كلام الشراح من خلال شرحهم للمعنى أنهم يجعلون (إذا) ظرفاً والعامل فيه (حاجتهم)⁽⁹⁾ لا كما قال الراوندي بأن العامل فيه (فما أقل) والمعنى غير مستقيم على قول الراوندي، فالكلام واضح ومضمونه: التقوى اليوم حرز وغدا هي الطريق إلى الجنة فهي تعرض نفسها لحاجة الناس إليها غدا إذا أعاد الله ما أبدى، أي يوم القيامة، وحاجة الناس إليها يوم القيامة أي إلى نتائجها وثوابها ثم قال X فما أقل من قبلها! فتعجب من قلة قبول الناس لها وهذا الكلام لا يتعلق به (إذا)، لأن قلة قبولها في الدنيا وليس يوم القيامة. واحتجاج الشارح بأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وجيه

(1) ظ: شرح ابن عقيل 1/ 580

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية 2/ 221

(3) ظ: شرح ابن عقيل 1/ 580

(4) شرح نهج البلاغة / الشارح 13/ 115

(5) المصدر نفسه: 13/ 120.

(6) منهاج البراعة / الراوندي 2/ 222

(7) ظ: حدائق الحقائق 2/ 315؛ مصباح السالكين (الكبير) 4/ 220؛ توضيح نهج البلاغة 3/ 169

(8) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 4/ 220

(9) ظ: حدائق الحقائق 2/ 315؛ مصباح السالكين (الكبير) 4/ 220؛ توضيح نهج البلاغة 3/ 169

وعليه النحاة⁽¹⁾، فالفاء في جواب الشرط سببية إذ يكون الشرط علة لجوابه الكائن بعدها⁽²⁾، والفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها⁽³⁾، لكن العكبري قال عند إعرابه قوله تعالى: (فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَاقَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ)⁽⁴⁾ قال: (فإذا أفضتم) ظرف والعامل فيه (فاذكروا) ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها لأنه شرط⁽⁵⁾. وهذا شبيه بما نحن فيه وإذا صح ما قال: صح أن تعمل (فما أقل) في (إذا) هنا، ولكن المعنى لا يستقيم عليه كما تبين. إذن فالعامل في (إذا) هو (حاجتهم) وهو اسم مصدر على الأرجح لأنه (احتاج) مصدره (احتياج)، وورد (حاج) ثلاثياً ومصدره (حوجا) أو (حيجا)⁽⁶⁾ أما حاجة فلا تتضمن الواو وهو من حروف الفعل فهي اسم مصدر وقد أضيف إلى الفاعل وعمل في (إذا) كما بينا.

3- اسم الزمان المشتق:

اسم الزمان يجوز نصبه على الظرفية مبهماً كان أو مختصاً⁽⁷⁾، واسم الزمان المشتق داخل في هذا الإطلاق، فهو يقبل النصب على الظرفية وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين $\mu:X$ لَمْ تَخُلْ مِنْ لُطْفِهِ مَطَرَفَ عَيْنٍ ν ⁽⁸⁾ قال: μ قوله (مطرف عين) بفتح الراء أزمان طرف العين وطرفها إطباق أحد جفنيها على الآخر وانتصاب (مطرف) هاهنا على الظرفية كقولك وردت مقدم الحاج أي وقت قدومهم ν ⁽⁹⁾ وقد ذكر ذلك شراح النهج فقال الخرساني: يقال طرف بصره طرفاً، إذا أطبق أحد جفنيه على الآخر الواحد من ذلك طرفه يقال أسرع من طرفة عين⁽¹⁰⁾، ولعله نقل الكلام من صحاح الجوهري⁽¹¹⁾ فهو مطابق له، وجوز الخوئي أن يكون (مطرف) مصدراً أو زماناً ثم جزم بأنه ظرف⁽¹²⁾، وكذلك هو قول الشيرازي ومحمد جواد مغنية⁽¹³⁾. وتلاحظ هنا أمور:

أولاً: (مطرف) يجوز أن يكون مصدراً ميمياً كما يجوز أن يكون اسم زمان، فكلاهما يصاغ

(1) ظ: الأصول في النحو 2/ 183؛ إعراب القرآن / النحاس 3/ 219؛ إملاء ما من به الرحمن 1/ 171 وأوضح

المسالك: 2/ 165؛ شرح قطر الندى 194

(2) ظ: الأصول في النحو 2/ 183؛ إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري

(ت) 616هـ؛ 57؛ الباب 1/ 421

(3) ظ: شرح قطر الندى 198

(4) سورة البقرة 198

(5) ظ: إملاء ما من به الرحمن 1/ 87

(6) ظ: الأفعال 1/ 256

(7) ظ: الأصول في النحو 1/ 190؛ أسرار العربية: 167 وشرح الرضي على الكافية 1/ 488 وأوضح المسالك:

2/ 237؛ شرح شذور الذهب 301؛ همع الهوامع 2/ 137؛ شرح ابن عقيل 1/ 582 و 583

(8) شرح نهج البلاغة / الشارح 11/ 239

(9) المصدر نفسه: 11/ 241

(10) ظ: معارج نهج البلاغة: 327

(11) ظ: الصحاح 4/ 1395

(12) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 14/ 270

(13) ظ: توضيح نهج البلاغة 3/ 376 وفي ظلال نهج البلاغة 3/ 306

من الثلاثي على وزن (مفعّل) والقرينة هي التي تحدد المراد والقرينة هنا من السياق إذ المراد زمن مطرف عين، ولا يمكن أن يكون يريد المصدر لأن المعنى لا يستقيم عليه ويكون بلا طائل. ثانياً: لم يشر أصحاب المعجمات إلى مطرف عين ولم يستشهدوا بها من كلام العرب لكنهم ذكروا طرفة عين⁽¹⁾ فقالوا: أسرع من طرفة عين⁽²⁾. فتكون مطرف هكذا على القياس، وعلى السماع من كلام أمير المؤمنين X.

ثالثاً: قد استشهد النحاة على نيابة المصدر عن ظرف الزمان بـ(قدوم الحاج) أي وقت قدوم الحاج و(مقدم) تدل على (وقت قدوم) بنفسها لأنها اسم زمان ومثلها مطرف، ولكن النحاة عدوها مصدراً وقد حذف المضاف قبله⁽³⁾.

4- نيابة المصدر عن الظرف:

ينوب عن الظرف المصدر وهو سماعي في ظرف المكان⁽⁴⁾ وينقاس في ظرف الزمان نحو أتيتك طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس⁽⁵⁾، وتنبؤ أيضاً لفظاً كل وبعض⁽⁶⁾، وصفته⁽⁷⁾، واسم العدد المميز بالظرف، وألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى (في) كقولهم (أحقاً أنك ذاهب؟) والأصل: أفي حق؟⁽⁸⁾. وقد ذكر الشارح نيابة المصدر عن ظرف الزمان عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ هَيْهَاتَ أَنْ أَطْلَعَ بِكُمْ سَرَارَ الْعَدْلِ⁽⁹⁾ قال الشارح μ يفسره الناس بمعنى هيهات أن أطلعكم مضيئين ومنورين لسرار العدل. والسرار: آخر ليلة في الشهر، وتكون مظلمة ويمكن عندي أن يفسر على وجه آخر، وهو أن يكون السرار هاهنا بمعنى السرور، وهي خطوط مضيئة في الجبهة، وقد نص أهل اللغة على أنه يجوز سرر وسرار، وقالوا: ويجمع سرار على أسرة، مثل حمار وأحمره، قال عنتره:

بِزُجَاجَةٍ صَفْرَاءَ ذَاتِ أُسْرَةٍ قُرْنَتْ بِأَزْهَرٍ فِي الشَّمَالِ مُقَدَّمٌ⁽¹⁰⁾

يصف الكأس، ويقول: إن فيها خطوطاً بيضاء، وهي زجاج أصفر. ويقولون: برقت أسرة وجهه وأسارير وجهه، فيكون معنى كلامه X: هيهات أن تلمع بكم لوامع العدل، وتتجلى أوضاعه، ويبرق وجهه؛ ويمكن فيه أيضاً وجه آخر وهو أن ينصب (سرار) هاهنا على الظرفية،

(1) ظ: المحكم: 132/8؛ أساس البلاغة 388؛ لسان العرب 736/11

(2) ظ: الصحاح 1395/4؛ لسان العرب 213/9

(3) ظ: الكتاب 222/1؛ المقتضب 343/4؛ المفصل: 81

(4) ظ: شرح ابن عقيل 200/2 أوضح المسالك: 232/2

(5) ظ: الأصول 193/1؛ المفصل: 81؛ أوضح المسالك: 231/2

(6) ظ: أوضح المسالك: 231/2؛ همع الهوامع: 170/2.

(7) ظ: الأصول 193/1؛ المفصل: 81؛ أوضح المسالك: 231/2

(8) ظ: أوضح المسالك: 231/2

(9) شرح نهج البلاغة الشارح 263/8

(10) ديوان عنتره: 62 وظ: العين 188/7 والبيت أخذه الشارح من الصحاح وكذلك الكلام قبله ظ: الصحاح 2/

ويكون التقدير: هيهات أن أطلع بكم الحق زمان استسرار العدل واستخفائه، فيكون قد حذف المفعول، وحذفه كثير⁽¹⁾. فأعراب الشارح تبعا للمعنى فعلى المعنى الأول تكون (سرار) مفعولا به ولعله على المعنى الثاني كذلك، وعلى المعنى الثالث فهي ظرف أي نائب عن الظرف لأنها مصدر وقد حذف الظرف فناب عنه المصدر، وهكذا توزعت آراء شراح النهج وفق هذه المعاني وذكر البيهقي الخراساني المعنيين الأولين⁽²⁾، وذهب الكيدري إلى أنه منصوب على نزع الخافض⁽³⁾ واستشهد بمثله صاحب مجمع البحرين، واحتمل أيضا أن يكون المعنى هيهات أن أنور بسببكم سرار العدل⁽⁴⁾ واحتمل الخوئي أن تكون مفعولا به أو ظرفا⁽⁵⁾، وجعل الشيخ محمد عبده المعنى: أن أطلع بكم شارفا يكشف عما عرض على العدل من الظلمة⁽⁶⁾، وقال الشيرازي: أي حتى أشرفكم على العدل المضاع⁽⁷⁾، وقال مغنیه هو مفعول لـ(أطلع)⁽⁸⁾. والآراء بمجملها إلى أنه مفعول به على اختلاف التقديرات ولم يوافق احتمال الشارح أن يكون ظرفا إلا الخوئي⁽⁹⁾ في احتمال أيضا والشارح كما تقدم عندما جعله ظرفا اضطر أن يقدر (سرار) بـ(استسرار) ليكون مصدرا فينوب عن الظرف، إذ لم يذكر أحد بأن (سرار) مصدرا ثم اضطر أيضا أن يقدر مفعولا به محذوف. والظاهر أن سرار مفعول به كما ذهب إليه الأكثرون وأن هذه استعارة والمراد أطلع بكم ظلمة العدل. فعبر عن (الظلمة) بـ(سرار) وهي الليلة المظلمة في آخر الشهر التي لا قمر فيها⁽¹⁰⁾. ويكون معنى (اطلع): أنور وروي: (أن اطلع بكم ذروة العدل) وعليه يكون المعنى مستقيما وخاليا من التأويلات، ورواه مجاهد عن ابن عباس⁽¹¹⁾.

5- التوسع في الظرف:

قد يتوسع في الظرف بان يجعل مفعولا به على طريق المجاز⁽¹²⁾ ومن شواهد سيبويه قول الشاعر: **ويوم شهذناه سُلَيْمًا وَعَامِرًا**⁽¹³⁾

(1) شرح نهج البلاغة / الشارح 8 / 264

(2) ظ: معارج نهج البلاغة: 221

(3) ظ: حدائق الحقائق 1 / 594

(4) ظ: مجمع البحرين 2 / 363

(5) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 8 / 256

(6) ظ: نهج البلاغة / محمد عبده 1 / 267

(7) ظ: توضيح نهج البلاغة 2 / 288

(8) ظ: في ظلال نهج البلاغة 2 / 269

(9) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 8 / 256

(10) ظ: الصحاح 2 / 682؛ لسان العرب 4 / 357

(11) ظ: البحار 74 / 294

(12) ظ: همع الهوامع 2 / 167

(13) ظ: الكتاب 1 / 178

أي: شهدنا فيه، وقولهم الذي سرته يوم الجمعة⁽¹⁾.

ويضاف إليه كقولك: يا سارق الليلة أهل الدار⁽²⁾.

وقوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)⁽³⁾⁽⁴⁾. وينسب إليه كقولك: نهارك صائم وليلك قائم والمعنى أنك صائم في النهار وقائم في الليل⁽⁵⁾ وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين μ :X إِنَّ تَقْوَى اللَّهِ حَمَتُ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ مَحَارِمَهُ، وَأَلْزَمَتْ قُلُوبَهُمْ مَخَافَتَهُ، حَتَّى أَسْهَرَتْ لَيَالِيَهُمْ، وَأَظْمَأَتْ هَوَاجِرَهُمْ⁽⁶⁾ قال الشارح: μ من قول العرب (نهاره صائم، وليله قائم)، نقلوا الفعل إلى الظرف، وهو من باب الاتساع الذي يجرون فيه الظروف مجرى المفعول به، فيقولون: الذي سرته يوم الجمعة، أي سرت فيه، وقال: ويوم شَهْدُنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا أي شهدنا فيه سليمان، وقد اتسعوا فأضافوا إلى الظروف فقالوا: يا سارق الليلة أهل الدار وقال تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)⁽⁷⁾ فأخرجوا بالإضافة عن الظرفية⁽⁸⁾. ولم يختلف شراح النهج في أن هذا من التوسع والمجاز وأن الظرف أقيم مقام المفعول به مبالغة⁽⁹⁾، ومعظمهم قال هو مثل نهاره صائم وليله قائم⁽¹⁰⁾، وقالوا اسند الإسهار إلى الليالي والإظماء إلى الهواجر⁽¹¹⁾ ويلاحظ على أقوالهم:

أولاً: إن الظرف قام مقام المفعول به ومن ثم فهو ليس مسنداً إليه ولا منسوباً إليه كما قالوا وإنما يقصدون الإسناد في المعنى ف(الليالي) وإن كانت مفعولاً به في اللفظ فهي فاعل في المعنى أي: سهرت ليلاليهم وبدخول همزة التعديّة صارت مفعولاً به والفاعل (التقوى) المتقدمة في الكلام.

ثانياً: استشهدهم بقولهم: نهاره صائم وليله قائم لا يناسب المقام فهو وإن كان من باب التوسع ولكنه من باب الإسناد فعلاً ف(صائم) اسند إلى (نهاره) وكذلك ليله قائم مسند ومسند إليه، أما ما نحن فيه فقد توضح أنه توسع بجعل الظرف مفعولاً به، وإن كان هناك إسناد معنوي كما تبين، لذلك استشهد الشراح بهذا.

(1) ظ:المقتضب 105 / 3؛ المفصل: 82

(2) ظ:الكتاب 176 / 1؛ المفصل: 82

(3) سورة سبأ 33 .

(4) ظ: الكتاب 178 / 1؛ المقتضب 105 / 3.

(5) ظ:الأصول 255 / 2؛ همع الهوامع 167 / 2

(6) شرح نهج البلاغة / الشارح 250 / 7

(7) سورة سبأ 33

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 255 / 7

(9) ظ:منهاج البراعة، الراوندي: 10 / 2؛ حقائق الحقائق 549 / 1 ومصباح السالكين (الكبير) 370 / 1؛ بهج

الصباغة 503 / 11؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل 265 / 1 وتوضيح نهج البلاغة 217 / 2

(10) ظ:منهاج البراعة / الراوندي 10 / 2؛ حقائق الحقائق 549 / 1؛ مصباح السالكين 370 / 1؛ نهج البلاغة / أبو

الفضل إبراهيم 265 / 1

(11) ظ:حقائق الحقائق 549 / 1 ومصباح السالكين 370 / 1 وبهج الصباغة 503 / 11 وتوضيح نهج البلاغة 2 / 2

ثالثاً: شواهد الشارح التي ذكرها معظمها مما استشهد به سيبويه والنحويون بعده، فقولهم: نهاره صائم وليله قائم، استشهد به ابن السراج⁽¹⁾ وهو مما يستشهد به للإسناد إلى الظرف مجازاً كما وضعنا وقولهم: الذي سرته يوم الجمعة مما استشهد به الزمخشري⁽²⁾ واستشهد المبرد بما يشابهه فقال: اليوم سرته⁽³⁾. وقول الشاعر:

ويوم شَهْدَنَاه سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

مما استشهد به سيبويه والمبرد والزمخشري وابن هشام⁽⁴⁾ وهذا والذي سبقه مما يستشهد به على نصب الظرف مفعولاً به على التوسع وإسقاط حرف الجر وقول الشاعر:

يا سارقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ، هو من شواهد سيبويه وابن السراج والزمخشري والعكبري والسيوطي⁽⁵⁾، وكذلك الآية الكريمة (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فقد استشهد بها سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري وابن هشام⁽⁶⁾ والبيت والآية مما يستشهد بها على الإضافة إلى الظرف توسعاً فقد قيل في الآية الكريمة أي: بل مكرهم بنا الليل والنهار فحذف المضاف وأقيم الظرف مقامه اتساعاً⁽⁷⁾.

6- ظرف المكان المبهم:

لا ينصب من أسماء المكان إلا المبهم⁽⁸⁾: وهو μ الذي ليست له حدود معلومة تحصره⁽⁹⁾ وهو الجهات الست وما أشبهها⁽¹⁰⁾ وأسماء المقادير، وما صيغ من مصدر الفعل العامل فيه⁽¹¹⁾ وقال الشلوبين: المقادير ليست مبهمه⁽¹²⁾ وقد ذكر الشارح ظروف المكان المبهمة منها:

أ - وراء وأمام:

قول أمير المؤمنين μ : X فَإِنَّ الْغَايَةَ أَمَامَكُمْ، وَإِنَّ وَرَاءَكُمْ السَّاعَةَ تَحْدُوكُمْ، تَخَفُّوْا تَلْحَقُوا⁽¹³⁾

(1) ظ: الأصول في النحو 255/2

(2) ظ: المفصل: 82

(3) ظ: المقتضب 105 /3

(4) ظ: الكتاب 178 /1؛ المقتضب 105 /3؛ 331 /4؛ المفصل: 82؛ مغني اللبيب: 503/2.

(5) ظ: الكتاب 175 /1 و 193؛ الأصول في النحو 195 /1 و 255 /2؛ المفصل: 82؛ همع الهوامع 2 /168؛

اللباب 1 /274

(6) ظ: الكتاب 176 /1 و 212 والمقتضب 105/3 و 331 /4؛ الأصول 255 /2؛ المفصل: 82؛ أوضح المسالك:

86 /3

(7) ظ: المقتضب 331 /4؛ فتح القدير 467 /4

(8) ظ: أسرار العربية: 167 الباب 2 /83؛ شرح قطر الندى 229 و 230 شرح شذور الذهب: 301 أوضح

المسالك: 237 /2 همع الهوامع 2 /137

(9) الأصول 197 /1؛ ظ: اللمع في العربية: 56

(10) ظ: الأصول 197 /1؛ اللمع في العربية: 56؛ أسرار العربية: 167؛ المفصل: 81؛ الباب 2 /83؛ شرح قطر

الندى 229 و 230؛ همع الهوامع 2 /165.

(11) ظ: أوضح المسالك: 237 /2؛ شرح ابن عقيل 2 /194 - 196؛ شرح قطر الندى 229

(12) ظ: شرح ابن عقيل 1 /584؛ همع الهوامع 2 /149

(13) شرح نهج البلاغة / الشارح 1 /301

قال: μ ولا يجوز أن يقال: إنما سماها (وراءنا)، لأنها تكون بعد موتنا وخروجنا من الدنيا، وذلك أن الثواب والعقاب هذا شأنهما، وقد جعلهما أمامنا. وأما القطب الراوندي، فإنه قال: معنى قوله: (فإن الغاية أمامكم)، يعنى أن الجنة والنار خلفكم. ومعنى قوله: (وراءكم الساعة)، أي قدامكم. ولقائل أن يقول: أما الراء بمعنى القدام فقد ورد، ولكن ما ورد (أمام) بمعنى (خلف)، ولا سمعنا ذلك⁽¹⁾؛ فالشارح يذهب إلى أن (الغاية) هنا أما الثواب والعقاب، أو الموت لأن الإنسان كالسائر إليه فهو أمامه، أي بين يديه. (وان وراءكم الساعة) لأنها إذا وجدت ساقطت الناس إلى موقف الجزاء، فهي كالشيء يحفز الإنسان من خلفه، وذهب ابن ميثم إلى أن المراد بالغاية الثواب والعقاب، والساعة: الموت لأن الإنسان ينفر منه فكأنه وراءه،⁽²⁾ وذهب محمد عبده إلى أن الغاية: هي الثواب والعقاب والساعة بمنزلة السائق إلى ما تسيرون إليه⁽³⁾. ويرى الشيرازي ذلك أيضا ولكنه يقول: ويعبر عن المستقبل بالأمام وبالوراء باعتبارين⁽⁴⁾. أما محمد جواد مغنیه فيرى أن الغاية هي الموت⁽⁵⁾. فيما قال أحد الشراح من القرن الثامن الهجري (أن وراءكم الساعة) استعارة تخيلية مكنى بها عن أنهم يفرون من الموت والموت يتأخر عنهم يطلبهم تأخر المهروب عنه من الهارب⁽⁶⁾. وما ذكره الشارح بشأن مجيء (وراء) بمعنى قدام، وعدم مجيء (أمام) بمعنى (خلف) صحيح إذ لم تنقله المعجمات⁽⁷⁾، ولكن الراوندي لم يقله بل نص كلامه: μ (فإن الغاية) يعني الجنة والنار. (أمامكم) أي قدامكم. (والساعة) يعني القيامة (وراءكم) وفي اختصاص القدام بهذا والخلف بذلك لسر يكفيه أدنى نظر بعد التنبيه. وإنما نصب الأمام والوراء لكونهما ظرفين، وجعل الساعة اسم إن⁽⁸⁾ ولعل الشارح توهم أنه يقصد بقوله μ وفي اختصاص القدام بهذا والخلف بذلك لسر يكفيه أدنى نظر⁽⁹⁾ توهم أنه يقصد اختصاص القدام بالخلف والعكس فهو يقصد اختصاص (الغاية) وهي الجنة والنار بالأمام و(الساعة) بالوراء لا غير ذلك؛ وقد تعرض الشارح لهذا الموضوع في مسألة أخرى أيضا ولم يخرج عن هذا الإطار⁽¹⁰⁾.

ب - جانب:

(1) المصدر نفسه: 302 / 1

(2) ط: مصباح السالكين (الكبير) 330 / 1 و 331

(3) ط: نهج البلاغة / محمد عبده 65 / 1

(4) ط: توضيح نهج البلاغة 124 / 1

(5) ط: في ظلال نهج البلاغة 158 / 1

(6) ط: شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 264 .

(7) ط: تهذيب اللغة 219 / 15؛ المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن

المطرزي (ت610هـ) 348 / 2؛ لسان العرب 390 / 15؛ تاج العروس 193 / 40

(8) منهاج البراعة / الراوندي 187 / 1

(9) منهاج البراعة / الراوندي 187 / 1

(10) ط: شرح نهج البلاغة / الشارح 257 / 16

ومن ظروف المكان المبهمة (جانب) وهو ما يلحق بالجهات الست⁽¹⁾، لكن الرضي الأستراباذي قال: (جانب) وما هو بمعناه من: جهة، ووجه وحذو، وكنف، وذرى، لا ينتصب على الظرفية فلا يقال: زيد جانب عمرو وكنفه بل، في جانبه أو إلى جانبه⁽²⁾ لكن الشراح قال: μ قوله X: (فدع الناس جانباً) منصوب على الظرف⁽³⁾ وكذلك باقي شراح النهج قالوا بأن (جانباً) هنا منصوب على الظرفية⁽⁴⁾، والعامل فيه دع⁽⁵⁾ وقد وردت (جانباً) في الشعر وهي في موقع الظرف: كقول الشاعر:

إذا هم ألقى بين عيني عزمه ونكّب عن ذكر العواقب جانباً⁽⁶⁾

قيل μ و (نكب) إن كان بمعنى حرف فجانباً مفعول به له وإن كان بمعنى انحرف فجانباً ظرف له قال ابن جني لك في (جانباً) وجهان أحدهما أن يكون مفعولاً به أي نكب جانباً منه عن ذكر العواقب، والآخر أن يكون ظرفاً أي نكب عن ذكر العواقب في جانب⁽⁷⁾. ومن الأمثال: μ كن وسطاً وأمش جانباً⁽⁸⁾ واضح أن المعنى وامش في جانب؛ وهذا يرد قول الرضي الأستراباذي أن (جانب) تستثنى من ظرف المكان المبهم الذي ينتصب على الظرفية، لكن الحق أنه قال: لا يقال زيد جانب عمرو⁽⁹⁾، وهذا يختلف عن قول أمير المؤمنين X هذا بأنه مضاف وأنه واقع في خبر المبتدأ وفي قول أمير المؤمنين X نكرة وعامل الظرف ظاهر فـ (جانباً) في قول أمير المؤمنين X تشبه (قبلاً) في قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أعص بالماء الحميم

وقد ذكره النحويون شاهداً على حذف المضاف الذي لم ينو لفظاً ولا معنى⁽¹⁰⁾، فإن الجهات الست ونحوها تعامل معاملة (قبل وبعد) في حالاتها الأربع المعروفة لكن النحويين لم يذكروا (جانباً) فيما عدوا من ظروف تشابه (قبل وبعد) في حالاتها⁽¹¹⁾؛ والخلاصة أن القضية متعلقة بشيئين: الأول: أن (جانب) من ظرف المكان المبهم فهي من ألفاظ الجهات وهذا يقتضي أنه

(1) ظ: أوضح المسالك: 237 / 2

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية 1 / 489

(3) شرح نهج البلاغة 15 / 81

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 4 / 374؛ منهاج البراعة / الخوئي 18 / 27 وفي ظلال نهج البلاغة 3 / 405.

(5) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 18 / 27

(6) ظ: قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت285هـ) 45 و ديوان الحماسة 1 / 16 ونسبه الميداني

إلى سعد بن ناشب المازني ظ: مجمع الأمثال 2 / 104.

(7) خزنة الأدب 8 / 146 .

(8) جمهرة الأمثال 2 / 135 و 144؛ المستقصى في أمثال العرب 2 / 335.

(9) ظ: شرح الرضي على الكافية 1 / 489.

(10) ظ: المفصل: 210؛ أوضح المسالك: 3 / 156؛ شرح شذور الذهب: 136؛ شرح قطر الندى 21؛ همع الهوامع

2 / 196.

(11) ظ: المفصل: 210 وأوضح المسالك: 3 / 155 و 156؛ شرح شذور الذهب: 133-140 وشرح قطر الندى

20 - 25 و همع الهوامع 2 / 192 - 201

يجوز نصبه على الظرفية، وهو في قول الأمام X كذلك، ولذلك أجازته الشراح كما تقدم.
الثاني: انه لم يسمع (زيد جانب عمرو) بإضافة جانب فلذلك منعه الرضي الإستراباذي كمنع
سيبويه: هو خارج الدار أو داخل الدار أو جوف المسجد⁽¹⁾

7: أول:

ومن ظروف الزمان (أول) وهي متصرفة وتأتي صفة بمعنى أسبق أي اسم تفضيل وتأتي اسما
بمعنى مبدأ أو بمعنى السابق، وتأتي ظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس⁽²⁾ وقد تقطع عن الإضافة
فتبنى على الضم مثل (قبل)⁽³⁾ وعند شرحه قول أمير المؤمنين X وأومن به أولا باديا، وأستهديه
قريباً هادياً⁽⁴⁾ قال الشارح: μ (أولا) هاهنا منصوب على الظرفية، كأنه قال: قبل كل شيء
والأول نقيض الآخر أصله (أول) على (أفعل) مهموز الوسط، قلبت الهمزة واوا وأدغم، يدل
على ذلك قولهم: (هذا أول منك) والإتيان بحرف الجر دليل على أنه (أفعل)، كقولهم: هذا أفضل
منك، وجمعه على أوائل وأوال أيضا على القلب. وقال قوم: أصله (وول) على (فوعل) فقلبت
الواو الأولى همزة، وإنما لم يجمع على (ووال) لاستثقالهم اجتماع الواوين وبينهما ألف الجمع.
وإذا جعلت (الأول) صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاما أول، لاجتماع وزن الفعل، وتقول: ما
رأيت مذ عام أول، كلاهما بغير تنوين، فمن رفع جعله صفة لعام، كأنه قال: أول من عامنا، ومن
نصب جعله كالظرف، كأنه قال: مذ عام قبل عامنا. فإن قلت: (ابدا بهذا أول)، ضمته على
الغاية⁽⁵⁾ ويكاد شراح النهج يتفقون على أن (أولا) هنا و(باديا) حالان من الضمير في (به)⁽⁶⁾،
وقال الخوئي: μ إما منصوب على الظرفية فيكون متعلقا بأومن وعليه فيكون باديا من البداءة أي
أومن به ابتداء قبل كل شيء أو منصوبان على الحالية من الضمير في (به) فيكونان في المعنى
وصفين لله سبحانه، وهذا هو الأظهر من حيث السياق لأن المنصوبات الستة بعدهما من أوصاف
الله تعالى إلا أن الأول أقرب من حيث المعنى⁽⁷⁾ وقال الشوشثري: قول ابن أبي الحديد إنه
ظرف بلا معنى، فأى شيء يقوله في قول X (باديا)؟ والظاهر أنه جعله ظرفا، واستدل على
كونهما حالين بما استدل به الخوئي أي بالسياق⁽⁸⁾. والظاهر أن (أولا) هنا حال كما قالوا أي

(1) ظ: الكتاب 1/ 410؛ شرح الرضي على الكافية 1/ 489

(2) ظ: جمع الهوامع 1/ 103

(3) ظ: الكتاب 1/ 26؛ المقتضب 3/ 178؛ الخصائص 2/ 363؛ المفصل: 210

(4) شرح نهج البلاغة / الشارح 6/ 241

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 6/ 241 و 242 و ظ: الصحاح 5/ 1838 و 1839

(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 2/ 232؛ منهاج البراعة / الخوئي 5/ 342؛ نهج البلاغة / عبده 1/ 143؛ بهج

الصباغة / 1/ 391؛ توضيح نهج البلاغة / 1/ 311

(7) منهاج البراعة / الخوئي 5/ 342

(8) ظ: بهج الصباغة 1/ 391

أصدق بالله على انه سابق كل شيء في الوجود فهو البادي لأن دلالة السياق هنا قوية فالأمام X يقول: μ : وأومِنُ به أَوَّلًا بَادِيًا، وَأَسْتَهْدِيهِ قَرِيبًا هَادِيًا، وَأَسْتَعِينُهُ قَاهِرًا قَادِرًا، وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ كَافِيًا نَاصِرًا⁽¹⁾ فمن البعيد أن تكون (أولا) ظرفا وما بعدها أحوال، لأن السياق يأباه ثم كيف يكون (باديا) أهو ظرف أيضا وقد قرن بـ(أولا)؟ ويكون معناه أيضا قبل كل شيء كما قال الشارح أم يكون حالا وعلى الوجهين فالكلام غير مستقيم، نعم أولا تأتي ظرفا نحو قول الشاعر:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَّةً

قال سيبويه: قيل: μ : أي إذا كانت في ذلك الحين⁽²⁾ أما الكلام الذي ذكره الشارح في تصريح (أولا) وكونها صفة أو ظرفا فهو كلام الجوهري نصا⁽³⁾ لم يزد عليه إلا كلمات وهي (لا اجتماع وزن الفعل) وهي غير مستقيمة مع الكلام ولعله قال: لا اجتماعها مع وزن الفعل، أو لا اجتماع وزن الفعل معها، أي مع الصفة، ليستقيم كلامه ولعله من خطأ النساخ.

8: إذ:

من الظروف المبنية (إذ) وهي للزمان الماضي وقد تأتي للمستقبل، وبنائها على السكون في محل نصب، وتلزم الإضافة إلى الجمل، وقد تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها بالتثوين كقوله تعالى (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ)⁽⁴⁾. وتتصرف (إذ) فتأتي مضافا إليها اسم زمان، وتأتي مفعولا به أو بدلا منه، وتأتي تعليلية أيضا⁽⁵⁾، وقد ذكر الشارح (إذ) ظرفا عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : X: μ : بَصِيرٌ إِذْ لَا مَنْظُورَ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ، مُتَوَحِّدٌ إِذْ لَا سَكَنَ يَسْتَأْنِسُ بِهِ وَلَا يَسْتَوْحِشُ لِفَقْدِهِ⁽⁶⁾ قال الشارح: μ وأما قوله: (متوحد إذ لا سكن يستأنس به، ويستوحش لفقده)، فـ(إذ) هاهنا ظرف، ومعنى الكلام أن العادة والعرف إطلاق (متوحد) على من قد كان له من يستأنس بقربه ويستوحش ببعده فأنفرد عنه، والبارئ سبحانه يطلق عليه أنه متوحد في الأزل ولا موجود سواه، وإذا صدق سلب الموجودات كلها في الأزل صدق سلب ما يؤنس أو يوحش، فتوحده سبحانه بخلاف توحده غيره⁽⁷⁾. وقال الراوندي: μ إذ عبارته عن تقدير الوقت وقوله (ولا يستوحش) كلام مستأنف⁽⁸⁾ وهو ما تابعه عليه الكيدري⁽⁹⁾، وفصل الخوئي فقال: (إذ) في قوله (إذ لا منظور) ظرف زمان

(1) شرح نهج البلاغة / الشارح 6 / 241

(2) الكتاب 1 / 402

(3) ظ: الصحاح 5 / 1838

(4) سورة الواقعة 84

(5) ظ: المفصل: 213؛ مغني اللبيب 1 / 80 - 86؛ همع الهوامع 2 / 171

(6) شرح نهج البلاغة / الشارح 1 / 78

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 1 / 80

(8) منهاج البراعة / الراوندي 1 / 50

(9) ظ: حدائق الحقائق 1 / 127

وفي قوله (إذ لا سكن) كذلك، ولكن الأظهر كونها تعليلية على حد قوله تعالى: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)⁽¹⁾ لأن في جعلها ظرفاً تكلفاً⁽²⁾، وكذلك هو قول الشيرازي إذ قال: و(إذ) للعلة بخلاف (إذ) في الجملة السابقة فانها بمعنى الزمان⁽³⁾. والرأج ما ذهب إليه الخوئي والشيرازي في أن (إذ) هنا تعليلية كما في الآية التي استشهد بها الخوئي فان المفسرين يقولون أن (إذ) فيها تعليلية⁽⁴⁾، وقال ابن هشام: أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا⁽⁵⁾. وقيل هي بدل من (اليوم)⁽⁶⁾ ورده ابن هشام ولكنه قال: الجمهور لا يثبتون هذا القسم أي (إذ) التعليلية⁽⁷⁾.

9: بينا:

(بيننا) وزنها فعلى أشبعت بالفتحة فصارت ألفاً⁽⁸⁾، (بينما) زيدت عليها ما والمعنى واحد تقول: بيننا نحن نرقبه أئنا، أي: أئنا بين أوقات رقبتنا إياه وكان الأصمعي يخفض بعد (بيننا) إذا صلح في موضعه (بين) وغيره يرفع ما بعد بينا وبينما على الابتداء والخبر⁽⁹⁾. وقد ذكر الشارح ذلك بشيء من التفصيل عند شرحه قول أمير المؤمنين $\mu:X$ وَإِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا كَرَكَبَ بَيْنًا هُمْ حَلُّوا إِذْ صَاحَ بِهِمْ سَائِفُهُمْ فَأَرْتَحَلُّوا⁽¹⁰⁾ قال: μ روى: (بيناهم حلول) وبيننا هي بين نفسها، ووزنها (فعلى)، أشبعت فتحة النون فصارت ألفاً، ثم قالوا (بينما) فزادوا (ما)، والمعنى واحد، تقول: بيننا نحن نفعل كذا جاء زيد، أي بين أوقات فعلنا كذا جاء زيد، والجمل قد يضاف إليها أسماء الزمان نحو قولهم: (أتيتك زمن الحجاج أمير)، ثم حذفوا المضاف الذي هو أوقات، وولي الظرف الذي هو بين الجملة التي أقيمت مقام المحذوف. وكان الأصمعي يخفض بعد (بيننا) إذا صلح في موضعه (بين)، وينشد قول أبي ذؤيب بالكسر:

بَيْنَا تَعَنَّفَهِ الْكُمَاةَ وَرَوَّغَهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلَفُ

وغيره يرفع ما بعد (بيننا) و(بينما) على الابتداء والخبر، فأما إذ وإذا فإن أكثر أهل العربية يمتنعون من مجيئها بعد بينا وبينما، ومنهم من يجيزه، وعليه جاء كلام أمير المؤمنين، وأنشدوا:

(1) سورة الزخرف 39
(2) ط: منهاج البراعة / الخوئي 349 / 1
(3) ط: توضيح نهج البلاغة 17 / 1
(4) ط: تفسير أبي السعود 48 / 8؛ فتح القدير 292 / 4
(5) ط: مغني اللبيب 81 / 1
(6) ط: تفسير أبي السعود 48 / 8؛ فتح القدير 292 / 4
(7) ط: مغني اللبيب 82 / 1
(8) ط: الخصائص 122 / 3؛ سر صناعة الأعراب 25 / 1؛ خزنة الأدب 65 / 7؛ لسان العرب 65 / 13؛ همع الهوامع 206 / 2؛ تاج العروس 303 / 34
(9) ط: الصحاح 2084 / 5
(10) شرح نهج البلاغة / الشارح 52 / 20

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَائِهَا إِذْ هَوُوا فِي هُوَةٍ فِيهَا فَعَارُوا⁽¹⁾

وقالت الحرقه بنت النعمان بن المنذر:

وَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْفَهُ نَنْتَصِفُ⁽²⁾

وقال الشاعر:

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُعْتَبِطٌ إِذَا صَارَ فِي اللَّحْدِ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ⁽³⁾⁽⁴⁾

وقد ذكر ابن جني إشباع فتحة (بين) لتكون ألفا واستشهد عليه بقول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَقَصَّةٌ وَزَنَادُ رَاعِي⁽⁵⁾

وقال أراد بين نحن نرقبه أتاناً فاشبع الفتحة فحدثت بعدها ألف ثم قال: μ فان قيل فإلام أضاف الظرف الذي هو بين؟ وقد علمنا أن هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدل على أكثر من الواحد أو ما عطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف نحو المال بين القوم، والمال بين زيد وعمرو، وقوله نحن نرقبه جملة والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف⁽⁶⁾ ثم أجاب عن ذلك μ بان هاهنا واسطة محذوفة وتقدير الكلام بين أوقات نحن نرقبه أتاناً أي أتاناً بين أوقات رقبتنا إياه والجمال مما يضاف إليها أسماء الزمان نحو: أتيتك زمن الحجاج أمير... ثم انه حذف المضاف الذي هو أوقات وأولى الظرف الذي كان مضافاً إلى المحذوف الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها كقوله تعالى ذكره: (واسأل القرية)⁽⁷⁾ أي أهلها⁽⁸⁾ ثم استشهد على ذلك أيضا ببيت أبي ذؤيب: بَيْنَا تَعْلَفُهُ الْكُمَاةَ وَرَوْغَهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفُ⁽⁹⁾

إن فكلام الشارح إلى استشهاده بهذا البيت كله من كلام ابن جني كما رأينا. ومفاد الكلام أن بينا أضيفت إلى زمن محذوف فهي (بين) نفسها والألف للإشباع و(بين) للمكان لكنها بإضافتها إلى زمان وذلك الزمان أضيف إلى جملة ساغ أن تدخل عليها هكذا ورأي الجمهور: إن لحقتها (ما) أو الألف عرض عليها الزمان ولا محذوف، فتضاف إلى الجمل الاسمية، وإلى الفعلية

(1) لسان العرب 5/ 426؛ تاج العروس 1/ 8680

(2) مغني اللبيب 1/ 410؛ لسان العرب 9/ 330 و 10/ 166 و 13/ 62

(3) ظ: البيت في الكتاب 3/ 528؛ سر صناعة الأعراب 1/ 255؛ اللع في العربية: 199؛ شرح نهج البلاغة

الشارح 20/ 52

(4) شرح نهج البلاغة الشارح 20/ 52 و 53.

(5) هذا البيت قد استشهد به الشارح مع التفاصيل نفسها تقريبا في 5/ 144

(6) سر صناعة الأعراب 1/ 24

(7) سورة يوسف 82

(8) سر صناعة الأعراب 1/ 24

(9) ظ: سر صناعة الأعراب 1/ 25 و 2/ 719؛ الخصائص 3/ 122

بقلة⁽¹⁾، فالشارح إذن أخذ بمذهب ابن جني وهو رأي الفارسي. وقال غيرهم (ما) والألف كافة ولا موضع للجملة⁽²⁾ وقيل (ما) كافة والألف إشباع فالجملة بعده في محل جر واختاره المغاربة، وقال قوم الألف للتأنيث⁽³⁾. وقال الأزهري (ما) كافة عن الإضافه وحذفت الميم فصارت (بيننا)⁽⁴⁾ وتضاف (بيننا) إلى مصدر وبيت أبي ذؤيب: دليل على ذلك برواية الجر التي أقرها الأصمعي، وقال أبو حيان لا تضاف (بيننا) إلى مفرد غير مصدر وفاقا⁽⁵⁾، فهو إذن يجيز رواية الأصمعي، التي قالوا: إن غيره يرفع ما بعد (بيننا) في هذا البيت⁽⁶⁾. وأما أن أكثر أهل العربية لا يجيزون مجيء (إذ) و(إذا) بعد (بينما) و(بيننا)، فقد قال الزمخشري: كان الأصمعي لا يستفصح إلا طرحهما في جواب (بينما وبيننا) وانشد: فبيننا نحن نرُقُّبه أتاناً⁽⁷⁾

البيت المتقدم ذكره، لكن سيبويه انشد قول الشاعر:

استَقْدِرَ اللَّهُ خَيْراً وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ⁽⁸⁾

وكذلك رواه ابن جني عن شيوخه عن الأصمعي عن أبي عمرو⁽⁹⁾ وذكره أيضا ابن هشام والأزهري شاهداً على مجيء (إذ) للمفاجأة⁽¹⁰⁾ وبه استشهد الشارح أيضا وبالبيت التالي له وبه شاهد على الموضوع نفسه واستشهد قبله ببيت الحرقه بنت النعمان وبيت آخر قبله قد استشهد به ابن منظور ونسبه للأفوه⁽¹¹⁾ وكذلك بيت الحرقه واستشهد به أيضا ابن هشام⁽¹²⁾ وشارح النهج بين من اكتفى بذكر الروايتين وهو الراوندي⁽¹³⁾، وبين من دخل في التفاصيل وأن الألف للإشباع وبه دخلت على الجمل ثم عاد فقدر (أوقات) محذوفة كما فعل ابن جني وهو الكيدري⁽¹⁴⁾ أما الخوئي فاكتفى بإعرابها ظرفاً مضافاً إلى الجملة بعده⁽¹⁵⁾، لكن الشوشثري ذكر كلام الشارح وعلق عليه بقوله: لم أدر من صنع من أهل العربية ما قال⁽¹⁶⁾ أي: قوله وأكثر أهل العربية منع مجيء إذ وإذا بعد بينا وبينما ثم أورد كلام ابن هشام: أن (إذ) تكون للمفاجأة بعد

(1) ظ: مغني اللبيب 1/ 410؛ همع الهوامع 2/ 205

(2) ظ: مغني اللبيب 1/ 410؛ همع الهوامع 2/ 203

(3) ظ: همع الهوامع 2/ 203

(4) ظ: موصل الطلاب إلى قواعد الأعراب: 42

(5) ظ: همع الهوامع 2/ 207

(6) ظ: لسان العرب 13/ 62

(7) ظ: المفصل: 214

(8) الكتاب 3/ 528

(9) ظ: سر صناعة الأعراب 1/ 255؛ اللمع في العربية: 199

(10) ظ: شرح شذور الذهب: 164؛ مغني اللبيب 1/ 115؛ موصل الطلاب: 110

(11) ظ: لسان العرب 5/ 426؛ تاج العروس 1/ 8680

(12) ظ: مغني اللبيب 1/ 410؛ لسان العرب 9/ 330 و 10/ 166 و 13/ 62

(13) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 3/ 422

(14) ظ: حدائق الحقائق 2/ 697

(15) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 21/ 492

(16) بهج الصباغة 11/ 603

(بيناء، وبينما)⁽¹⁾ وقد تقدم كلام الزمخشري ونقله أن الأصمعي لا يستفصح ذلك⁽²⁾ فلعل الشارح بنى عليه كلامه لكنه لا يعذر في نسبته إلى أكثر أهل العربية إذ لم أجد من يقول بذلك غير ما ذكرت. ثم إن ما استشهد به هو من الشعر ينقض كلامه، وعلى العموم فـ(بين) ورد السماع بأنها تأتي للزمان⁽³⁾، فكيف بـ(بيناء) وعلى التقديرين هي للزمان فمن أضافتها إلى الجملة جعلها للزمان كظروف الزمان التي تضاف إلى الجمل، ومن إضافتها إلى (أوقات) محذوفة فقد جعلها للزمان أيضاً، وهو المعنى المفهوم منها، ورأي الجمهور بأنها تضاف إلى الجمل أسوة بظروف الزمان أقرب ومجيء إذ وإذا بعدها عليه من الشواهد ما يدفع غيره. وكلام الشارح هذا مأخوذ معظمه من الصحاح نصاً مع تغيير طفيف من البداية إلى قوله: μ على الإبتداء والخبر⁽⁴⁾ وما بعده من كلام الشارح أو منقولاته من غير الصحاح.

المطلب الخامس: المفعول معه

المفعول معه هو الاسم μ المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً⁽⁵⁾ أو هو μ اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم في معناه وحروفه⁽⁶⁾ واختلف في عامله فالبصريون يرون أن العامل فيه الفعل قبله بتوسط الواو، ويرى الكوفيون أنه انتصب على الخلاف، ويرى الأخفش أنه انتصب نصب الظرف، والزجاج يقول أنه على تقدير عامل محذوف⁽⁷⁾. وعن الجرجاني أنه قال: ناصبه الواو⁽⁸⁾، وقد ذكر الشارح بعض مباحث المفعول معه منها:

1 - وجوب النصب على المفعول معه:

منع النحاة العطف وأوجبوا النصب على المفعول معه في مثل قولك: ما صنعت وأباك لأنك إذا عطفت فقد عطفت على الضمير المتصل المرفوع من دون أن تؤكد بالمنفصل⁽⁹⁾ قال

(1) ظ: مغني اللبيب 1/ 83؛ بهج الصباغة 11/ 603

(2) ظ: المفصل: 214

(3) ظ: همع الهوامع 2/ 204

(4) الصحاح 5/ 2085

(5) المفصل: 83

(6) أوضح المسالك: 2/ 239 و ظ: شرح قطر الندى 231؛ همع الهوامع 2/ 237

(7) ظ: دلائل الإعجاز: 15 أسرار العربية: 170 و 171؛ الإنصاف 1/ 248

(8) ظ: الفصول المفيدة في الواو المزیدة: 196 و مغني اللبيب 2/ 36 و همع الهوامع 2/ 240

(9) ظ: الكتاب 2/ 378 و 379؛ اللمع في العربية: 96؛ المفصل: 162؛ الإنصاف 2/ 275 و 677؛ اللباب 1/ 431 و شرح قطر الندى 233.

سيبويه: μ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمّر $\nu^{(1)}$ لكنه أجاز ذلك في الشعر $\nu^{(2)}$ ، وجعل ابن هشام النصب أرجح $\nu^{(3)}$ ، وأوجه في كتاب آخر $\nu^{(4)}$ وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : X: μ وَكَانَ بَدْءُ أَمْرِنَا أَنَّا التَّقِينَا بِالْقَوْمِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَبَّنَا وَاحِدٌ... $\nu^{(5)}$ قال الشارح μ روى: (التقينا والقوم) بالواو، كما قال: قلت إذ أقبلت وزهر تهادي ومن لم يروها بالواو فقد استراح من التكلف $\nu^{(6)}$. وقال الراوندي: μ والقوم من أهل الشام عطف على الضمير في التقينا $\nu^{(7)}$ ومثله قول المجلسي $\nu^{(8)}$ ، أما الخوئي فبعد أن نقل قول ابن ميثم وهو كقول الراوندي ونقل قول الشارح المتقدم وقوله: μ فقد استراح من التكلف ν قال: μ الظاهر أن التكلف في العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون إعادة المنفصل $\nu^{(9)}$. في حين جزم محمد جواد مغنیه بالعطف ثم قال: μ أما القول لا يجوز العطف على الضمير المتصل إلا مع تأكيده بضمير منفصل أما هذا القول فيرده قوله تعالى: (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) $\nu^{(10)}$ $\nu^{(11)}$. وأحسبه توهم فالجمهور يرون أنه لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع $\nu^{(12)}$ لا المنصوب و(أصحاب السفينة) معطوف على الهاء وهي مفعول به فلا داعي للاستشهاد بها. أما الشارح فهو يعرف أن العطف في مثل هذا الموضع تكلف، لكنه استشهد ببيت من الشعر وهو قوله:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَن رَمَلًا

وهو من شواهد سيبويه $\nu^{(13)}$ على ذلك واستشهد به أيضا ابن جني والزمخشري وغيرهم على أنه يرد في الشعر $\nu^{(14)}$ ، وعده أبو البركات الأنباري والعكبري شاذًا $\nu^{(15)}$ وأوله بعضهم بأن الواو واو الحال $\nu^{(16)}$. وقد ورد في النثر أيضا في قولهم: مررت برجل سواء والعدم، وقال سيبويه هو

(1) الكتاب 298/1.

(2) ظ: الكتاب 379/2؛ اللمع في العربية: 96 والخصائص 386/2؛ المفصل: 162.

(3) ظ: أوضح المسالك: 244 / 2.

(4) ظ: شرح قطر الندى 232.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 141 / 17.

(6) المصدر نفسه: 142 / 17.

(7) منهاج البراعة / الراوندي 217 / 3.

(8) ظ: البحار 307 / 33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 281 / 3.

(9) منهاج البراعة / الخوئي 339 / 20.

(10) سورة العنكبوت 15.

(11) في ظلال نهج البلاغة 136 / 4.

(12) ظ: الأصول 78 / 2؛ الباب 149 / 1.

(13) ظ: الكتاب 289 / 2.

(14) ظ: الخصائص 366 / 2؛ اللمع في العربية: 96؛ المفصل: 161؛ الإنصاف 475 / 2؛ الباب 431 / 1.

(15) ظ: الإنصاف 475 / 2؛ الباب 431 / 1.

(16) ظ: الباب 432 / 1.

قبيح⁽¹⁾، ولكنه ورد في الشعر كثيرا⁽²⁾. والحقيقة انه إذا ورد هكذا في كلام أمير المؤمنين فلا شذوذ، ولكن قد تكون الكتب القديمة غير مشكولة ومن ثم قد تكون الكلمة منصوبة على المفعول معه.

2- وجوب العطف:

يجب العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه في نحو: كل رجل وضيعته⁽³⁾ لأنه وإن كان اسما بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه⁽⁴⁾ خلافا للصيمري الذي أجاز⁽⁵⁾ قول أمير المؤمنين X μ فأما الآن وقد اتسع نطاقه، وضرب بجرائه، فأمرؤ ومأ اختار⁽⁶⁾. قال الشارح: μ وامرؤ مبتدأ وإن كان نكرة، كقولهم: (شر أهرّ ذا ناب)، لحصول الفائدة، والواو بمعنى (مع)، وهي وما بعدها الخبر، وما مصدرية، أي امرؤ مع اختياره⁽⁷⁾. وقد سبق أن بحثت هذه المسألة في موضوع المبتدأ وهنا يشار إلى قول الشارح: الواو بمعنى مع، وهو ما قاله البيهقي الخراساني أيضا لكنه قال: μ أي دع امرأ مع ما يختار، وهذا كقولهم: استوى الماء والخشبة أي: مع الخشبة، وجاء البرد والطيلسه⁽⁸⁾ أما أن الواو بمعنى (مع) فمسلم ولكن أن يكون كقولهم: استوى الماء والخشبة وما بعده فذلك مما يستوجب النصب على المفعول معه، وهذا مما يستوجب العطف فلعله يرى رأي الصيمري في جواز النصب⁽⁹⁾، أو لعله أراد فقط أن يبين أن الواو بمعنى (مع). وقد صرح الراوندي انه مثل كل رجل وضيعته⁽¹⁰⁾ وكذلك الكيدري وابن ميثم والخوئي⁽¹¹⁾، وصرحوا بأن الخبر محذوف وتقديره (مقرونان) وهو ما خالفه الشارح فقال: إن الواو وما بعدها الخبر. وعلى العموم فهذا الكلام تماما مثل: كل امرئ وضيعته لذا استوجب العطف لأنه غير مسبوق بفعل ولا ما في معناه.

3: مجيء الاسم بعد الواو منصوبا ولم يسبقه فعل وتأويل ذلك:

من شروط نصب المفعول معه أن يتقدمه فعل أو شبهه في المعنى والحروف نحو: سرت

(1) ظ: الكتاب 2/ 31 و مغني اللبيب 2/ 660

(2) ظ: أوضح المسالك: 3/ 390؛ شرح ابن عقيل 2/ 239

(3) ظ: الكتاب 1/ 299 و 305؛ أوضح المسالك: 2/ 239؛ شرح قطر الندى 232

(4) ظ: الكتاب 1/ 300؛ شرح ابن عقيل 1/ 591

(5) ظ: الفصول المفيدة 1/ 189 وأوضح المسالك: 2/ 235؛ شرح قطر الندى 232 و همع الهوامع 2/ 243

(6) شرح نهج البلاغة / الشارح 18/ 122

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 18/ 123

(8) معارج نهج البلاغة: 403

(9) ظ: أوضح المسالك: 2/ 239؛ شرح قطر الندى 232؛ همع الهوامع 2/ 243

(10) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 3/ 269

(11) ظ: حدائق الحقائق 2/ 656؛ مصباح السالكين (الكبير) 5/ 247؛ منهاج البراعة / الخوئي 21/ 33

والنيل أو أنا سائر والنيل⁽¹⁾ وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: ما أنت وزيدا؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ فليل هو منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير: ما تكون وزيدا؟ وكيف تكون وقصعة من ثريد؟ لكن ذلك قليل⁽²⁾ وأجاز الصيمري نحو كل رجل وضيعته بالنصب ومنعه الجمهور⁽³⁾. وقد عرض الشارح لإعراب ما لم يسبقه الفعل عند شرحه قول أمير المؤمنين X μ عَظَمَ الْخَالِقُ فِي أَنْفُسِهِمْ فَصَغُرَ مَا دُونَهُ فِي أَعْيُنِهِمْ، فَهُمْ وَالْجَنَّةُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا، فَهُمْ فِيهَا مُنْعَمُونَ، وَهُمْ وَالنَّارُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا، فَهُمْ فِيهَا مُعَذَّبُونَ⁽⁴⁾ قال الشارح: μ والواو في (والجنة) واو (مع)، وقد روى بالعطف بالرفع على أنه معطوف على (هم). الاول أحسن⁽⁵⁾ وقد روى الراوندي الروائيتين وقدم رواية الرفع⁽⁶⁾، وكذلك فعل الكيدري⁽⁷⁾ واكتفى المجلسي بنقل قول الراوندي ثم قول الشارح ولم يفاضل بين الروائيتين⁽⁸⁾ وذكره من النحويين الرضي في شرح الكافية بعد أن قال: إن الكوفيين يرون انه إذا μ ولي معطوفا على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبرا عنهما، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل، أم لا، فالأول نحو زيد والريح يباريها، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان، والثاني نحو: زيد وعمرو يضربه⁽⁹⁾ قال الرضي: μ وقريب منه قول أمير المؤمنين علي (فهم والجنة كمن قد رآها)، وإنما جاز لتضمن الخبر ضميريهما⁽¹⁰⁾. أما البصريون فيمنعون مثل هذه، على أن يكون الفعل خبرا، إذ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال: زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق، ويجوزونها على أن يكون الفعل حالا لا غير، فزيد والريح عندهم مثل: كل رجل وضيعته، و(يباريها) حال⁽¹¹⁾، ولكن الفعل هنا جاء صلة للموصول فلا محل له من الإعراب، فلا يكون خبرا كما يرى الكوفيون ولا حالا كما يرى البصريون. والحقيقة أن هناك مفقودا ألا وهو الفعل أو ما هو بمعناه فهو الذي يجب أن يسبق الواو وما بعدها فيكون العامل في المفعول معه، وهنا السابق له (هم) وهو مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقديره: مقترنان والكاف ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف وهو من مواضع حذف الخبر وجوبا. لكن النصب رواية

(1) ظ: الكتاب 1/ 297؛ شرح قطر الندى 332

(2) ظ: الكتاب 1/ 303؛ شرح ابن عقيل 1/ 592 و 593

(3) ظ: أوضح المسالك: 2/ 239؛ شرح قطر الندى 232؛ همع الهوامع 2/ 242

(4) شرح نهج البلاغة / الشارح 10/ 133

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 10/ 142

(6) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 2/ 277

(7) ظ: حدائق الحقائق 2/ 133

(8) ظ: البحار 64/ 321؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 2/ 35

(9) شرح الرضي على الكافية 1/ 283

(10) شرح الرضي على الكافية 1/ 283.

(11) ظ: المصدر نفسه و الصفحة نفسها

وإذا صحت فيكون الخبر (كمن قد رآها) كما قال الراوندي⁽¹⁾، أي متعلق بمحذوف هو الخبر، أو الكاف كما قال الكيدري⁽²⁾ أي بجعلها اسما؛ ويرى الرضي انه وإن كان ما بعد الواو مرفوعا فيجوز أن لا يكون الخبر محذوفا لأنه على رأيه غالب لا واجب واستشهد عليه بقول لأمير المؤمنين X هو: μ وانتم والساعة في قرن واحد⁽³⁾ ويلاحظ أن الرضي ذهب في هذا إلى رفع (والجنة)، وقد تقدم أن الراوندي والكيدري قدما رواية الرفع، فلا موجب لقول الشارح النصب أحسن لمخالفته لرأي الجمهور كما تقدم.

ومن نصب المفعول معه ولم يسبقه فعل أيضا لتقدم (ما) الاستفهامية عليه وهو مما سمع عن العرب والمختار فيه العطف ويجوز النصب على انه مفعول معه أيضا إذ يقدر له فعل مضمّر مشتق من الكون عند النصب⁽⁴⁾، قول أمير المؤمنين μ : X وَمَا أَنْتَ وَالْفَاضِلَ وَالْمَفْضُولَ، وَالسَّائِسَ وَالْمَسُوسَ! وَمَا لِلطُّلُقَاءِ وَأَبْنَاءِ الطُّلُقَاءِ، وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ⁽⁵⁾ قال الشارح: μ : (وما أنت والفاضل والمفضول)، الرواية المشهورة بالرفع، وقد رواها قوم بالنصب، فمن رفع احتج بقوله: مَا أَنْتَ وَيَبِ أَبْيَكَ وَالْفَخْرُ وبقوله: فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ

ومن نصب فعلى تأويل (مالك والفاضل)، وفي ذلك معنى الفعل، أي ما تصنع، لان هذا الباب لا بد أن يتضمن الكلام فيه فعلا، أو معنى فعل، وأنشدوا: فَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ

والرفع عند النحويين أولى⁽⁶⁾ فنحن أمام روايتين الأولى برفع (الفاضل) والثانية بنصبها، وقد ذكر الخوئي الروايتين وقال: الفاضل وأترابه التالية على نسخة الشريف الرضي مشكولة بالنصب، كما أن كلمة (التمييز) وما بعدها في الجملة التالية منصوبة أيضا ثم ذكر رواية الرفع وأنها المثبتة في نسخة مخطوطة عنده ثم ذكر رأي الشارح وبعده قال: (وما للطلقاء وأبناء الطلقاء والتمييز) فيها (والتمييز) منصوب لا غير لأجل اللام في الطلقاء⁽⁷⁾. وقال الشيخ محمد عبده يريد أي حقيقة تكون لك مع هؤلاء أي ليست لك ماهية تذكر بينهم، وهي إشارة إلى وجود فعل

(1) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 277 / 2

(2) ظ: حقائق الحقائق 133 / 2

(3) شرح الرضي على الكافية 283 / 1

(4) ظ: الكتاب 299 / 1 - 303؛ شرح الرضي على الكافية 524 / 1؛ شرح ابن عقيل 593 / 1؛ همع الهوامع 244 و 243

(5) شرح نهج البلاغة / الشارح 181 / 15

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 190 / 15 و 191

(7) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 103 / 19

محذوف، وأن الواو واو المعية⁽¹⁾. وقال الشيخ محمد جواد مغنیه: (أنت) مبتدأ مؤخر، و(ما) خبر مقدم وهي للاستفهام الإنكاري والفاضل بالنصب مفعول معه لأن المعنى: ما تصنع مع الفاضل، والتمييز مفعول معه للطلاق⁽²⁾، فهو يجزم برواية النصب. والشارح: إذ استشهد بعجز البيت في قول الشاعر:

يا زبرقانُ أcha بني خَلَفٍ ما أنتَ ويبُ أبيعُ والفخرُ

وهو على ما هو مثبت في الشرح مختل الوزن فالواو في البداية زائدة وكذلك قوله (وبيت) الصحيح كما أثبت هنا من كتاب سيبويه (ويب)⁽³⁾، وروي (ويل)⁽⁴⁾ وهو من شواهد سيبويه على أن الواو هنا بمعنى (مع) ولكن ما بعدها يجب رفعه، وكذلك استشهاده بعجز البيت من قول الشاعر:

وكنْتَ هناك أنتَ كريمَ قيس فما القَيْسِيُّ بعدَكَ والفِخارُ

ففيه الدليل نفسه وهو من شواهد سيبويه أيضا وقال: μ إنما فرق بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسم والأول فعل⁽⁵⁾ ويقصد بالباب الأول الباب قبله باب: μ ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه⁽⁶⁾ لكن سيبويه استدرك فقال: μ وزعموا أن ناسا يقولون كيف أنت وزيدا؟ وما أنت وزيدا؟ وهو قليل في كلام العرب ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال كيف تكون أنت وقصعة من تريد؟ وما كنت وزيدا؟ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى⁽⁷⁾ ν ثم استشهد بقول الشاعر:

فما أنا والسَّيْرُ في مَثَلٍ يُبرِّحُ بالدَّكْرِ الضَّابِطِ⁽⁸⁾

وهو ما استشهد الشارح بصدوره على جواز النصب إذن فسيبويه يرى وجوب الرفع ولكنه ينزل عند زعم بعضهم أنه سمع عن العرب النصب ويقدر له فعلا محذوفا ليجري على قاعدته. ثم إن الشارح قال: μ ومن نصب فعلى تأويل: (مالك والفاضل) وفي ذلك معنى الفعل، أي ما تصنع⁽⁹⁾ ν . وكما تقدم من أن سيبويه قدر (كان) محذوفة وليس فعلا مثل تصنع وتقدير هذا الفعل يصلح في مثل ما قدره الشارح بقوله (مالك والفاضل)⁽¹⁰⁾ فإن العطف لا يجوز هنا لأنه يقتضي

(1) ظ: نهج البلاغة / محمد عبده 31 / 2

(2) ظ: في ظلال نهج البلاغة 464 / 3

(3) ظ: الكتاب 299 / 1؛ المفصل: 85

(4) ظ: الزاهر: 138 / 1.

(5) الكتاب 300 / 1 و ظ: المفصل: 85

(6) الكتاب 297 / 1

(7) الكتاب: 303 / 1

(8) الكتاب 303 / 1؛ المفصل: 86؛ مع الهوامع 244 / 2

(9) شرح نهج البلاغة / الشارح 190 / 15

(10) ظ: شرح الرضي على الكافية 517 / 1

العطف على الضمير المجرور بدون تكرار حرف الجر وقد منعه الجمهور⁽¹⁾، أما ما نحن فيه فليس من هذا الباب وهو من باب ما يختار فيه العطف، وهو ما انتهى إليه الشارح فقال: μ: الرفع عند النحويين أولى⁽²⁾ وهو الراجح وما ذهب إليه محمد جواد مغنیه من ترجيح النصب ترجيح بلا مرجح، واحتجاج الخوئي برواية النصب من نسخة الشريف الرضي إذا صح فهو المعتمد لأن السماع ورد بالنصب فلا مانع من ذلك.

(1) ظ: الإنصاف: 298/1؛ اللباب: 432/1.

(2) شرح نهج البلاغة / الشارح 15 / 191

المبحث الثاني: المشبهات بالمفعول:

والقسم الثاني من المنصوبات هو الشبيه بالمفعول، وقد عدّها ابن السراج صنفين هما الحال والتمييز⁽¹⁾، وزاد ابن جني عليه المستثنى⁽²⁾، وقال الرضي الاسترأباضي الحال مفعول مع قيد مضمونه، والمستثنى مفعول بشرط إخراج⁽³⁾، وقد عد المبرد الحال مفعولاً فيه⁽⁴⁾، أما المنادى فرأى الجمهور أنه مفعول به⁽⁵⁾ لكن الفارسي وابن جني ذهباً إلى أن حرف النداء نائب عن الفعل وعوض عنه لذلك فهو مشبه بالمفعول به لا مفعول به⁽⁶⁾ وقد عرض الشارح إلى المشبهات بالمفعول ويمكن أن تدرس على الوجه الآتي:

المطلب الأول: المستثنى:

الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره⁽⁷⁾ والمستثنى من المنصوبات في بعض أقسامه فمنها إذا كان المستثنى بـ(إلا) في كلام تام موجب فيجب نصبه على كل حال وإذا كان تاماً غير موجب فيجب في المنقطع النصب على لغة أهل الحجاز ويجوز فيه النصب والإتياع على لغة تميم، وفي المتصل فالمختار الإتياع فإذا تقدم المستثنى وجب النصب في الجميع⁽⁸⁾؛ وقال سيبويه: وانتصب لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت عشرون درهماً⁽⁹⁾، ويستثنى أيضاً بـ(غير وسوى) من الأسماء وعداء، وخلا، ولا يكون، وليس من الأفعال وبـ(حاشا) من الحروف⁽¹⁰⁾ وقيل هي من الأفعال⁽¹¹⁾ وقد تأتى (خلا) و(عدا) حرفين إن لم تسبقا بـ(ما)⁽¹²⁾ ولم يذكره سيبويه إلا في (خلا) وحدها من دون (عدا)⁽¹³⁾.

(1) ظ: الأصول في النحو 213/1؛ الإنصاف 251/1.

(2) ظ: اللع في العربية: 47؛ الإنصاف 261/1.

(3) ظ: شرح على الكافية 294/1 و 295.

(4) ظ: المقتضب 299/4.

(5) ظ: الكتاب 182/1؛ المقتضب 202/4.

(6) ظ: اللع في العربية: 106؛ همع الهوامع 32/2.

(7) اللع في العربية: 66.

(8) ظ: الكتاب 330-311/2؛ المقتضب 422-389/4؛ شرح قطر الندى: 244؛ شرح ابن عقيل: 603-597/1.

(9) الكتاب 303/2.

(10) ظ: الكتاب 309/1؛ الكشف: 229/2.

(11) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 226/2؛ مشكل إعراب القرآن: 385/1؛ إملاء ما من به الرحمن: 52/2.

(12) ظ: شرح ابن عقيل: 619-617/1.

(13) ظ: الكتاب 349/2.

1: الاستثناء المنقطع:

وهو أن يكون الثاني ليس من نوع الأول⁽¹⁾ أي المستثنى ليس من نوع المستثنى منه وهو ما لا يكون إلا على معنى ولكن⁽²⁾ وهذا قول البصريين، والكوفيون عندهم (إلا) بمعنى سوى⁽³⁾، وقال قوم (إلا) والاسم بعدها كلام مستأنف أي هي (لكن) ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر الأول اسمها والثاني خبرها⁽⁴⁾ وبنو تميم تجيز الإتيان⁽⁵⁾ في نحو قوله تعالى (إلا ابتغاء وجه ربك الأعلى)⁽⁶⁾ وقد عرض الشارح إلى هذا الاستثناء عند ذكره الملائكة وهل إبليس منهم أم لا؟ قال الشارح: قال شيخنا أبو عثمان وجماعة من أصحابنا أنه من الملائكة ولذلك استثناه الله تعالى فقال: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ)⁽⁷⁾ وقال أيضاً وقالوا: إن الاستثناء من غير الجنس خلاف الأصل⁽⁹⁾ وقال أيضاً: وقال قوم: إنه كان من الملائكة بدلالة هذه الآية، لكن الله مسخه حيث خالف الأمر، فهو بعد المسخ خارج عن الملائكة وقد كان قبل ذلك ملكاً، قالوا: ومعنى قوله: (كَانَ مِنَ الْجِنِّ)⁽¹⁰⁾ أي من خزان الجنة. وروي ذلك عن ابن عباس، قالوا: ويحمل ذلك على معناه أنه صار من الجن، فيكون (كان) بمعنى (صار)⁽¹¹⁾ وقال: وقال معظم أصحابنا إن إبليس ليس من الملائكة، ولا كان منها وإنما استثناه الله تعالى منهم، لأنه كان مأموراً بالسجود معهم، فهو مستثنى من عموم المأمورين بالسجود، لا من خصوص الملائكة⁽¹²⁾ وقال: ومن قال إنه لم يكن منهم احتج بقوله تعالى: (إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)⁽¹³⁾، وقال: وأجاب الأولون عن هذا فقالوا: إن الملائكة يطلق عليهم لفظ الجن لاجتنانهم واستتارهم عن الأعين، وقالوا: قد ورد ذلك في القرآن أيضاً في قوله تعالى □ (وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا)⁽¹⁵⁾، والجنّة هاهنا هم الملائكة، لأنهم قالوا: أن الملائكة

(1) المقتضب: 412/4.

(2) الكتاب: 325/2؛ ظ: المقتضب: 412/4؛ الأصول: 290/1.

(3) ظ: الأصول: 290/1.

(4) ظ: همع الهوامع: 248/2 و 250.

(5) ظ: الأصول: 290/1؛ شرح قطر الندى 244.

(6) سورة البلد: 20.

(7) سورة ص 73 و 74.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 435/6.

(9) المصدر نفسه: 110/1.

(10) سورة الكهف 50.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 35/1.

(12) المصدر نفسه: 436/6.

(13) الكهف 50.

(14) شرح نهج البلاغة / الشارح: 110/1.

(15) سورة الصافات 158.

بنات الله⁽¹⁾، ويتلخص من كلامه في كل هذه المواضع أن هناك ثلاثة آراء:

الأول: يرى أن الاستثناء متصل وأن إبليس من الملائكة أو أن الملائكة من الجن، ولذلك فلا تناقض في قوله تعالى: (كَانَ مِنَ الْجِنِّ)⁽²⁾ فهو ملك والملائكة من الجن، وأن الاستثناء المنقطع خلاف الأصل.

الثاني: يرى أنه كان من الملائكة ثم مسح فصار ليس منهم، و(كَانَ مِنَ الْجِنِّ) أي صار من الجن ف(كان) بمعنى (صار).

الثالث: وهو الرأي الذي يظهر أن الشارح يتبناه: أن إبليس من الجن وليس من الملائكة والاستثناء منقطع.

وقد ذكر الرأي الأول جملة من المفسرين منهم الطوسي وابن الجوزي والقرطبي والشوكاني من دون أن يتبنوه⁽³⁾.

ويظهر أن الرأي الثالث هو أرجح الآراء فهو رأي وجيه روي عن أئمة أهل البيت E وعن الحسن البصري وقال به الشيخ المفيد⁽⁴⁾ وقدمه مكي⁽⁵⁾ والعكبري⁽⁶⁾ واستشهد بالآية ابن هشام على الاستثناء المنقطع⁽⁷⁾، وتبناه صاحب الميزان⁽⁸⁾، فضلاً عن أنه رأي جمهور المعتزلة وهم أصحاب الكلام والتمحيص كما ذكر الشارح، وقد استدلوا بنص القرآن أنه من الجن. والتأويلات المختلفة في كونه كان من الملائكة ثم صار من الجن، أو بكون الملائكة من الجن والجن هو ما استتر عن الأعين، أو أنه كان من خزان الجنة، لا تنهض لإخراجه من الجن إلى جنس الملائكة، واحتج القائلون بأنه من الملائكة بقوله تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ*إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ)⁽⁹⁾ فلو كان من غير الملائكة لم يكن مأموراً بالسجود، لأن الأمر بالسجود وقع على الملائكة خاصة⁽¹⁰⁾.

وقال الزمخشري الاستثناء متصل لأنه كان أجنبياً واحداً بين أظهر الألوفا من الملائكة مغموراً بهم فغلبوا عليه ثم استثنى منهم استثناء واحدٍ منهم، ثم جوز أن يكون منقطعاً، فهو يذهب إلى أنه من الجن ويجوز الاستثناء المنقطع ولكنه يتأول جعل الاستثناء متصلاً على الأصل على

(1) شرح نهج البلاغة / الشارح: 110/1.

(2) الكهف: 50.

(3) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 56/7؛ زاد المسير: 52/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 296/1؛ فتح القدير: 66/1.

(4) ظ: مجمع البيان: 162/1.

(5) ظ: مشكل إعراب القرآن: 87/1.

(6) ظ: إملأ ما من به الرحمن: 104/2.

(7) ظ: شرح قطر الندى: 245.

(8) ظ: الميزان: 162/1.

(9) سورة الحجر: 30 و31.

(10) ظ: مشكل إعراب القرآن: 413/1.

التغليب⁽¹⁾.

وعلى كل حال يبقى الرأي الثالث هو الأقوى، لأن الاستثناء المنقطع جائز وقد ورد في القرآن الكريم كثيراً قوله تعالى: (لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيً) ⁽²⁾ وقوله: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) ⁽³⁾ وقوله: (وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوتُهَا بَيْنَكُمْ) ⁽⁴⁾ وقوله تعالى: (مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) ⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾ وورد في الشعر كثيراً أيضاً وذكر النحاة بعض هذه الشواهد تجنبت ذكرها هنا مخافة الإطالة ⁽⁷⁾.

ومثله قول أمير المؤمنين μX ثُمَّ لَا جَبْرَائِيلَ وَلَا مِيكَائِيلَ وَلَا مُهَاجِرِينَ وَلَا أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ إِلَّا الْمُقَارَعَةَ بِالسَّيْفِ ⁽⁸⁾ قال الشارح: μ والمقارعة منصوبة على المصدر وقال الراوندي هي استثناء منقطع، والصواب ما ذكرناه، وقد روى (إلا المقارعة) بالرفع، تقديره ولا نصير لكم بوجه من الوجوه إلا المقارعة ⁽⁹⁾ قد بحثت هذه المسألة في موضوع (لا) النافية للجنس وهنا خطأ الشارح الراوندي في أن (المقارعة) مستثنى منقطع عما قبله وصوب أنها منصوبة على المصدر. والمسألة موضع خلاف بين الشراح فالراوندي: قال إن (المقارعة) على النصب استثناء منقطع، وقبله قال: μ (المقارعة) مرفوعة، أي ذوو المقارعة فحذف المضاف، ويجوز أن يكون المعنى: لا يُنجيكم حينئذ إلا المقارعة، فلا يحتاج إلى إضمار مضاف ⁽¹⁰⁾ وذكر الكيدري الروائين: رواية النصب ورواية الرفع ولم يعلق عليهما ⁽¹¹⁾. واكتفى ابن ميثم برواية النصب وقال هو استثناء منقطع ⁽¹²⁾ وذكر الخوئي الروائين: وقال على رواية النصب (المقارعة) استثناء من الأسماء الواقعة بعد لا التبرئة لعمومها بعد تأويلها بالنكرة كما تقدم أو من الضمير المرفوع العائد إليها في (ينصرون) ثم ذكر أن الاستثناء متصل وليس منقطعاً كما قال الراوندي ثم قال إنها على رواية الرفع بدل من الأسماء المذكورة على رواية رفع تلك الأسماء ومن الضمير في (ينصرون) على رواية نصبها، وقال: الرفع هو المختار عند العلماء وجعله مثل: (مَا

(1) ظ: الكشف: 156/1.

(2) سورة البقرة 78.

(3) سورة الشورى 51.

(4) سورة البقرة 282.

(5) سورة الأنعام 111.

(6) ظ: مشكل إعراب القرآن: 145/1 و266؛ الكشف: 185/1؛ إملاء ما من به الرحمن: 45/1 و226/2.

(7) ظ: الأصول: 293/1؛ سر صناعة الإعراب: 303/1.

(8) شرح نهج البلاغة / الشارح: 179/13.

(9) المصدر نفسه: 182/13.

(10) منهاج البراعة / الراوندي 266/2.

(11) ظ: حدائق الحقائق 259/2.

(12) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 304/4.

فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ⁽¹⁾ وإلا قليلاً⁽²⁾، أي: على أنه استثناء تام منفي متصل فالمختار إبدال المستثنى من المستثنى منه، وقال إنه بدل اشتمال لأن نصره جبرائيل وميكائيل والمهاجرين والأنصار لما كان بمقارعة السيوف حسن ذلك، وقال إن الإبدال من هذه الأسماء أولى من الإبدال من الضمير في (ينصرون) العائد إليها⁽³⁾. ثم عدل عن كل هذا الكلام وقال: النظر الدقيق يقتضي أن تكون (المقارعة) كما قال ابن أبي الحديد أي: تكون مصدرا وعمله بأن النحاة قالوا: بأن المصدر إذا وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه إلا مجازاً لكونه صاحب هذا المصدر يحذف عامله قياساً نحو: ما زيد إلا سيراً، فإن (سيراً) لا يجوز جعله خبراً عن (زيد) لأن (زيد) صاحب السير لا نفس السير، فلا بد من أن يكون العامل محذوفاً أي ما زيدٌ إلا يسير سيراً، وفيما نحن فيه: لا أنصار ينصرونكم إلا تقارعوا المقارعة بالسيف، فإن أرادوا المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً نحو ما زيد إلا سيراً وكذلك الرواية برفع (المقارعة)⁽⁴⁾.

فهو إذن على الرأي الأول جعل الكلام تاماً والاستثناء متصلاً ورجح رواية الرفع على البديل ثم عدل عنه إلى رأي الشارح فجعل (المقارعة) مصدراً محذوف العامل وجوبا وعلى الرفع فهو استعمال للمصدر محل الوصف للمبالغة؛ أما الشوشطري فذهب إلى قول الراوندي بأنه استثناء منقطع، وقال لو أسقطنا الاستثناء فقلنا: ثم لا جبرائيل ولا ميكائيل ولا مهاجرين ولا أنصار ينصرونكم لكان الكلام تاماً، وإنما توهم المعتزلي والخوئي أن (ينصرونكم) وصفا فوقعا فيما وقعا ثم لو كان نظير (ما زيد إلا سيراً) ما هذا اللازم في (المقارعة)؟ ولم لم يقل (إلا مقارعة)⁽⁵⁾؟ وهذا كلام جميل لكنه عاب على الخوئي قوله أن هناك رواية برفع (المقارعة) فقال: بل اتفقوا على نصبها، ولعله تابع ابن ميثم الذي يميل إلى نسخته كثيراً لأنها بخط الشريف الرضي كما قيل، وفات الشوشطري أن الراوندي والكيدري والشارح ذكروا هذه الرواية كما تقدم⁽⁶⁾. وكونه استثناء منقطعاً هو ما أميل إليه لخلوه من كل هذه التأولات وعليه يكون الكلام قبله تاماً و(ينصرونكم) هو خبر (لا) والمستثنى منه (جبرائيل) وما بعده من الأسماء، ثم إن رواية النصب أقوى لأنها وردت في نسخة ابن ميثم وهي بخط الشريف الرضي وعليها يبنى هذا الإعراب، والاستثناء المنقطع واجب النصب إلا على لغة تميم فهم يجوزون الإتيان أيضاً، وإلا فيه بمعنى (لكن) فيكون التقدير: ثم لا جبرائيل... لكن المقارعة بالسيف فهو استدراك كما هو في لكن، والكلام يستقيم عليه. وعلى رأي الشارح فالاستثناء مفرغ ولذلك انتصبت (المقارعة) على

(1) سورة النساء 66.

(2) قرأ ابن عامر (إلا قليلاً) وقرأ الباقر (إلا قليل) بالرفع ظ: السبعة في القراءات 235.

(3) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 5/412.

(4) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 6/12.

(5) ظ: بهج الصباغة 309/2.

(6) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 266/2 و 359/2 وشرح نهج البلاغة / الشارح 182/13.

المصدر لان الإعراب عليه يكون بحسب موقعه من الكلام.

2. حاشا:

من أدوات الاستثناء (حاشا) وفيها لغات⁽¹⁾ ذكر الشارح أصلها ومعناها فقال: **حَاشَ اللَّهُ أَنْ** **تَلِيََ لِلْمُسْلِمِينَ بَعْدِي صَدْرًا أَوْ وَرْدًا**⁽²⁾ قال الشارح: **حَاشَ** أي معاذ الله، والأصل إثبات الألف في (حاشا) وإنما اتبع المصحف⁽³⁾، وهذا قول النحاة إذ قالوا: الأصل إثبات الألف، وفيها لغات أربع حاشاك وحاشا لك وحاش لك وحشالك⁽⁴⁾ وقال سيبويه: هي محرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء⁽⁵⁾ وروى النحاس عن المبرد أنها فعل بقولهم: حاش لزيد، لأن الحرف لا يحذف منه شيء على رأيه⁽⁶⁾ وروي أيضا عن الأخفش والجرمي والمازني وابن مالك وحكاه الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني⁽⁷⁾ وبه قال مكي: وقال وأجاز ذلك سيبويه ومنعه الكوفيون، واستدل عليه بمثل ما تقدم⁽⁸⁾. وقال الزمخشري هي حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى حاش لله براءة الله من السوء⁽⁹⁾. وهذا القول هو المشهور وعزا الرضي الاسترأباضي حذف الألف من (حاشا) لكثرة الاستعمال⁽¹⁰⁾ وقال ابن هشام هي في قوله تعالى: (حاش لله)⁽¹¹⁾ اسم والدليل قرأه بعضهم (حاشا) بالتثنية⁽¹²⁾، فهي ليست بحرف لدخولها على حرف وليست بفعل إذ ليس بعدها اسم منصوب بها⁽¹³⁾ وخصصها السيوطي بأنها مصدر مرادف للتنزيه⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: الحال:

-
- (1) ظ: الكتاب 249/2؛ الأصول 288/1؛ المفصل: 287؛ أوضح المسالك: 250/2؛ همع الهوامع 277/2.
(2) شرح نهج البلاغة / الشارح 22/18.
(3) المصدر نفسه 27/18.
(4) ظ: إعراب القرآن، النحاس 226/2؛ أوضح المسالك: 250/2.
(5) الكتاب 349/2.
(6) ظ: إعراب القرآن، النحاس 226/2.
(7) ظ: مغني اللبيب 121/1؛ شرح ابن عقيل 621/1.
(8) ظ: مشكل أعراب القرآن 386/1.
(9) ظ: المفصل: 387؛ شرح الرضي على الكافية 124/2.
(10) ظ: شرح الرضي على الكافية: 124/2 وروح المعاني: 230/12.
(11) سورة يوسف 31.
(12) هي قراءة أبي السمال ظ: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت665هـ): 534/2؛ والكشاف: 439/2. وأبو السمال هومعتب بن هلال له حروف شاذة ولا يعتمد على نقله. ظ: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ): 378/7 ومغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ): 789/2.
(13) ظ: مغني اللبيب 681/1.
(14) ظ: همع الهوامع 283/2.

ذكره سيبويه فقال: هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول⁽¹⁾ و μ هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه⁽²⁾؛ وقال السيوطي: μ هو فضله داله على هيئة صاحبه⁽³⁾ وأما لفظها فإنها نكرة⁽⁴⁾ ونصبه نصب المفعول به، أو المشبه به، أو الظرف، ويغلب كونه منتقلا⁽⁵⁾ والحال تعرفها وتختبرها بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل، وإنما سميت حالا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر ولا تكون لما بقى من الأفعال ولا لما يأتي منها⁽⁶⁾. والعامل في الحال على ضربين فعل أو شبهه أو معناه⁽⁷⁾. وقد عرض الشارح لبعض موضوعات الحال منها عند شرحه قوله μ X حَتَّى أَعْنَقُوا فِي حَنَادِسِ جَهَالَتِهِ، وَمَهَاوِي ضَلَالَتِهِ، دُلَّاءٌ عَنْ سِيَاقِهِ، سُلَّسَاءٌ فِي قِيَادِهِ، أَمْرًا تَسَابَهَتْ الْقُلُوبُ فِيهِ، وَتَنَابَعَتْ الْقُرُونُ عَلَيْهِ، وَكَبِيرًا تَضَايَقَتْ الصُّدُورُ بِهِ⁽⁸⁾ قال الشارح: μ (أمرًا) منصوب بتقدير فعل، أي اعتمدوا أمرًا و(كبرًا)، معطوف عليه، أو ينصب (كبرًا) على المصدر بأن يكون اسما واقعا موقعه، كالعطاء موضع الإعطاء... وقال الراوندي أيضا ويجوز أن يكون (أمرًا) حالا. وهذا أيضا ليس بشيء، لأن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، و(أمرًا) ليس كذلك⁽⁹⁾ فقد رد الشارح الراوندي بأن الحال وصف لهيئة الفاعل أو المفعول و(أمرًا) ليس بوصف أولا فهو مصدر ولا يمكن تأويله بمشتق وهو لم يسق للدلالة على هيئة الفاعل أو المفعول كما يجب أن تكون عليه الحال وقد مر بحث بعض هذه المسألة في موضوع المفعول المطلق، وقد قدر المجلسي فعلا كما فعل الشارح⁽¹⁰⁾ فيما ذهب الخوئي إلى أن أمرًا منصوب على نزع الخافض وهو متعلق بـ(أعنعوا) أي: أسرعوا إلى أمر وكبر⁽¹¹⁾، وما ذهب إليه الشارح أرجح والمعنى عليه أطف وأيسر.

ومن مسائل الحال التي ذكرها الشارح:

1: وقوع المصدر النكرة حالا:

(1) الكتاب 44/1.

(2) الأصول 213/1؛ ظ: اللمع في العربية: 62؛ اللباب 62/1.

(3) همع الهوامع 293/2.

(4) ظ: اللمع في العربية: 62.

(5) ظ: همع الهوامع 293/2.

(6) ظ: الأصول في النحو 213/1.

(7) ظ: المقتضب 168/4؛ الأصول في النحو 218/1؛ أسرار العربية: 177.

(8) شرح نهج البلاغة / الشارح 146/13.

(9) المصدر نفسه 148/13.

(10) ظ: البحار 479/14؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 2/337.

(11) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 302/11.

يقع المصدر النكرة في موضع الحال كثيرا⁽¹⁾ قال سيبويه: μ هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال⁽²⁾ ويرى سيبويه والجمهور انه مؤول بمشتق فقال: μ لأن المصدر هنا في موضع فاعل⁽³⁾، وهو عندهم لا يقاس عليه قال: μ وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع⁽⁴⁾ واختلف النحويون في مثل هذا فبعضهم يرى أنها مصادر على حذف مضاف والآخر يرى أنها أحوال على حذف مضاف⁽⁵⁾، ويرى الكوفيون أنها مفاعيل مطلقة نوعية⁽⁶⁾ ويرى الأخفش والمبرد أنها مفاعيل مطلقة لأفعال من لفظها والفعل هو الحال⁽⁷⁾. ولا يقاس عليه عند الجميع إلا المبرد فإنه أجازته في كل ما دلّ عليه فعل⁽⁸⁾. وقد ذكر الشارح بعض هذا الكلام عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : X μ ورَمَاكُمْ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ، فقال: {رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأَزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أَغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ}⁽⁹⁾ قَدْفًا بَغْيِبَ بَعِيدٍ، وَرَجْمًا بَظَنٍّ غَيْرٍ مُصِيبٍ⁽¹⁰⁾؛ قال الشارح: μ وانتصب (قدفا) على المصدر الواقع موقع الحال، وكذلك (رجما) وقال الراوندي انتصبا لأنهما مفعول له، وليس بصحيح، لأن المفعول له ما يكون عذرا وعله لوقوع الفعل، وإبليس ما قال ذلك الكلام لأجل القذف والرجم، فلا يكون مفعولا له⁽¹¹⁾، واختلف شراح النهج في هذا على وجوه:

الأول: ان (قدفا) و(رجما) مفعولان لأجله وهو ما احتمله الراوندي⁽¹²⁾ كما ذكره الشارح ورد عليه، وكذلك احتمله الكيدري⁽¹³⁾.

الثاني: إنهما مصدران في موضع الحال وهو ما اختاره الشارح وابن ميثم والخوئي⁽¹⁴⁾ واحتمله الراوندي والكيدري ومحمد جواد ومغنية⁽¹⁵⁾.

الثالث: إنهما مصدران والعامل فيهما من غير لفظهما أي قال قولاً قدفاً وهو قول

(1) ظ: شرح ابن عقيل 632/1.

(2) الكتاب 370/1.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) ظ: همع الهوامع 298/2 و299.

(6) ظ: شرح ابن عقيل 632/1؛ همع الهوامع 298/2.

(7) ظ: المقتضب 234/3؛ شرح ابن عقيل 632/1؛ همع الهوامع 299/2.

(8) ظ: المقتضب 234/3؛ الأصول 164/1؛ المفصل: 91/1؛ همع الهوامع 299/2.

(9) سورة الحجر 39.

(10) شرح نهج البلاغة / الشارح 136/3.

(11) المصدر نفسه 141/13.

(12) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 239/2.

(13) ظ: حدائق الحقائق 354/2.

(14) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 250/4 و251؛ منهاج البراعة/الخوئي 284/11.

(15) ظ: منهاج البراعة/الخوئي 239/2؛ حدائق الحقائق 354/2؛ في ظلال نهج البلاغة 115/3.

الشوشتري⁽¹⁾؛ والظاهر ان قول الشوشتري هو الأرجح لأن القذف والرجم نوعان من القول فصلح (قال) للعمل فيهما، فهما مصدران على أصلهما. ولكن رأي الشارح ومن شابه قوله ليس ببعيد فقد أجاز مثله سيبويه والجمهور لكثرة وروده في اللغة لكنه غير مقيس عندهم لأنه على خلاف الأصل وأما القول بأنه مفعول له فضعيف، لأن القذف والرجم ليسا بعلة للقول.

ومثله: قول أمير المؤمنين X: μ قَلَايَا بَلَايَ مَا نَجَا⁽²⁾ v ، وقال الشارح: μ أي بعد بطء وشدة، وما زائدة أو مصدرية، وانتصب (لأيا) على المصدر القائم مقام الحال، أي نجا مبطنًا، والعامل في المصدر محذوف أي أبطا بطنًا، والفائدة في تكرير اللفظة المبالغة في وصف البطء الذي نجا موصوفة به، أي لأيا مقرونا بلأي⁽³⁾ v . واختلف شراح النهج في هذا على وجوه:

الأول: ان (لأيا) نصب على المصدرية، والعامل فيه محذوف وهو رأي السرخسي وابن ميثم ومحمد عبده والشوشتري والشيرازي ومحمد جواد مغنية والمحمودي⁽⁴⁾ وقوله: (بلأي) أي لأيا مقرونا بلأي، وهو العسر والإبطاء ويكون تقدير الكلام أبطأت نجاته —من جيشي— إبطاءً⁽⁵⁾. الثاني: انه ظرف وهو رأي انفرد به الراوندي⁽⁶⁾.

الثالث: انه مصدر قائم مقام الحال وهو رأي الشارح وقبله الكيدري وبعده الخوئي⁽⁷⁾. وقد عرض سيبويه لمثل هذا اللفظ في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر⁽⁸⁾ v فأنشد قول زهير بن أبي سلمى:

قَلَايَا بَلَايَ مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا على ظَهْرٍ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلِهِ⁽⁹⁾

فقال: μ كأنه يقول: حملنا وليدنا لأيا بلأي، كأنه يقول: حملناه جهداً بعد جهدٍ، هذا لا يتكلم به بل تمثيل⁽¹⁰⁾ v فالمفهوم من كلامه أن المصدر هنا قائم مقام الحال ولأنه ذكره في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال⁽¹¹⁾ قال ابن سيده: μ اللأي من المصادر التي يعمل فيها ما ليس من لفظها كقولهم: قتلته صبراً، ورأيت عياناً⁽¹²⁾ v . كأنه يراه مفعولاً مطلقاً نوعياً.

(1) ظ: بهج الصباغة 364/14.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 148/16.

(3) المصدر نفسه: 150/16 و151.

(4) ظ: أعلام نهج البلاغة 254؛ مصباح السالكين 79/5؛ بهج الصباغة 614/4؛ توضيح نهج البلاغة 92/4؛ في

ظلال نهج البلاغة 545/3؛ نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، الشيخ محمد باقر المحمودي: 304/5.

(5) ظ: نهج السعادة 304/5.

(6) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 125/3.

(7) ظ: حدائق الحقائق 480/2؛ منهاج البراعة/ الخوئي 59/20.

(8) الكتاب 370/1.

(9) ديوان زهير 67.

(10) الكتاب 371/1.

(11) ظ: الكتاب 370/1 و371.

(12) المحكم 441/10؛ ظ: لسان العرب 237/15؛ تاج العروس 428/39.

فالشارح قد سلك مسلك سيبويه في هذا لكنه قال: العامل في المصدر محذوف وسيبويه كأنه قد أعمل فيه الفعل بعده وهو من نوعه. وعموما فالظاهر أن رأي سيبويه هو الراجح لأنه أول المصدر المشتق وأعمل فيه الفعل بعده والمعنى عليه متسق فالتقدير في كلام أمير المؤمنين X أي: نجا مبطناً ملتئماً معسراً. واختلف في (ما) على وجهين: الأول: إنها زائدة وهو ما احتمله الشارح وقال به السرخسي والكيدري، والخوئي⁽¹⁾. الثاني: أنها مصدرية وهو قول ابن ميثم ومحمد عبده والشوشثري والشيرازي ومحمد جواد مغنية⁽²⁾. والظاهر أنها زائدة لأن المعنى كما قُدِّرَ ولا نحتاج إلى تقدير مصدر آخر عامل في (لأياً بلأى).

2- الحال لا تكون إلا نكرة:

قال سيبويه: μ فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضَفْ⁽³⁾. فمذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفة لفظاً فهو منكر معنى كقولهم جاءوا الجماء الغفير وأرسلها العراك و(الـ) هنا زائدة عندهم وقد يأتي في لفظ المعرفة بالإضافة كقولهم: اجتهد وحدك⁽⁴⁾، وفي لفظ المعرفة بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد، أي: متبذدة⁽⁵⁾، وكل ذلك مؤول بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعاً، وأرسلها معتركة، واجتهد منفرداً، وهكذا، وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز مطلقاً، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت معنى الشرط فيجوز تعريفها وإلا فلا⁽⁶⁾، وقد أشار الشارح إلى أن الحال نكرة عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ وتَقَلَّتْ فِي الْأَرْضِ وَطَائُهُ، بَعِيدَ الْجَوْلَةِ، عَظِيمَ الصَّوْلَةِ⁽⁷⁾ قال الشارح: μ وبعيد منصوب على الحال، وإضافته غير محضة⁽⁸⁾، وقد أعربها شراح النهج كما أعربها الشارح فقال ابن ميثم: μ وبعيد وعظيم حالان ومن روى بالرفع فهما خبرا مبتدأ محذوف⁽⁹⁾، وكذلك كان كلام الخوئي ثم قال: وإضافته لفظية لأنها من إضافة الصفة إلى فاعلها⁽¹⁰⁾، وذكر محمد جواد مغنية كلاماً هو بمعنى كلام ابن ميثم تماماً⁽¹¹⁾ وما أشار إليه الشارح والخوئي بأن الإضافة غير

(1) ظ: أعلام نهج البلاغة 554 ؛ حدائق الحقائق 480/2؛ منهاج البراعة/الخوئي 59/20.

(2) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 79/5؛ نهج البلاغة محمد عبده 63/2؛ بهج الصباغة 614/4؛ توضيح نهج البلاغة: 92/4؛ فيظلال نهج البلاغة: 545/3.

(3) الكتاب 377/1.

(4) ظ: الكتاب 375/1؛ المفصل: 91؛ أوضح المسالك: 300/1-304؛ شرح شذور الذهب: 323 و324 وشرح ابن عقيل: 630/1 و631.

(5) ظ: شرح شذور الذهب: 324.

(6) ظ: شرح ابن عقيل 631/1؛ مع الهوامع 301/2.

(7) شرح نهج البلاغة/الشارح 46/9.

(8) المصدر نفسه 47/9.

(9) مصباح السالكين (الكبير) 173/3؛ مصباح السالكين (الوسيط) 299.

(10) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 359/8.

(11) ظ: في ظلال نهج البلاغة 297/2.

محضة أو لفظية مفاده أن الحال تكون نكرة في الغالب.

ومثله قول أمير المؤمنين $\mu:X$ وأَسْتَعِينُهُ عَلَى وَظَائِفِ حُقُوقِهِ، عَزِيزَ الْجُنْدِ، عَظِيمَ الْمَجْدِ⁽¹⁾ قال الشارح: μ وعزيز منصوب، لأنه حال من الضمير في (أستعينه)، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المجرور في (حقوقه) وإضافة (عزيز) إلى (الجند) إضافة في تقدير الانفصال، لا توجب تعريفه ليمتنع من كونه حالا⁽²⁾.

وقد اتفقت كلمة شراح النهج على أن (عزيز) و(عظيم) نصب على الحال⁽³⁾، أما صاحب الحال فقال الخوئي: هو الضمير في (أستعينه)⁽⁴⁾ وأما العامل فيه فأستعينه⁽⁵⁾. ولم يقل أحد منهم انه حال من الضمير المجرور في حقوقه كما قال الشارح، لأن كونه حالا من المفعول به الضمير في (أستعينه) مما لا اعتراض عليه عند النحاة⁽⁶⁾ ولكن كونه حالا من المضاف إليه الضمير في (حقوقه) مما أقره الأخفش وبعده ابن مالك وغيرهم⁽⁷⁾ لأن المضاف هنا كالجاء من المضاف إليه فلو قال: وأستعينه على وظائفه عزيز الجند، لصح الكلام وقد ردّهم أبو حيان بأن العامل في الحال وصاحبها واحد وعامل المضاف إليه اللام والإضافة⁽⁸⁾.

وأما كون الإضافة في نية الانفصال كما قال الشارح أو غير محضة كما قال ابن ميثم أو لفظية كما قال الخوئي فهي ألفاظ معناها واحد وغرضهم أن الحال نكرة كما ينبغي أن تكون⁽⁹⁾ فلم تعرف بهذه الإضافة وهذا ما لا غبار عليه.

3- مجيء صاحب الحال نكرة:

قال ابن مالك: ولم يُنكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر، أو يُخصَّص أو يبين

من بعد نفي أو مضاهيه كلا يبيغ امرؤ على امرئ مستسهلا⁽¹⁰⁾

فقد عد جملة من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة، ومنها أن يتقدم الحال على صاحبه، فيجوز نحو: (فيها قائماً رجلاً) و(لمية موحشاً طلل)⁽¹¹⁾ وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول

(1) شرح نهج البلاغة/الشارح 110/13.

(2) المصدر نفسه 112/13.

(3) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 448/2؛ مصباح السالكين (الكبير) 204/4؛ منهاج البراعة/الخوئي 187/11؛ في ظلال نهج البلاغة 94/3.

(4) ظ: منهاج البراعة/الخوئي 187/11.

(5) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 204/4.

(6) ظ: أوضح المسالك: 224/2 و225؛ شرح شذور الذهب: 316؛ شرح ابن عقيل 646/1؛ همع الهوامع 305/2.

(7) ظ: أوضح المسالك: 324/2؛ شرح ابن عقيل 646/1؛ همع الهوامع 305/2.

(8) ظ: همع الهوامع 305/2.

(9) ظ: الكتاب 377/1؛ المفصل: 91؛ أوضح المسالك: 300/2.

(10) شرح ابن عقيل: 632/1 و633.

(11) ظ: الكتاب 122/2 و123؛ المفصل: 91؛ الخصائص 492/2؛ أسرار العربية: 141؛ شرح قطر الندى 236؛ أوضح المسالك: 309/2.

أمير المؤمنين $\mu:X$ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً، مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشْتَتِ أَرَائِهِمْ، مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ $\nu^{(1)}$ قال الشارح: μ وقال الراوندي: الناس مبتدأ وأشد مبتدأ ثان، ومن تعظيم الوفاء خبره، وهذا المبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول، ومحل الجملة نصب لأنها خبر ليس، ومحل ليس مع اسمه وخبره رفع، لأنه خبر (فإنه)، و(شيء) اسم ليس، ومن فرائض الله حال، ولو تأخر لكان صفة لشيء. والصواب أن (شيء) اسم ليس، وجاز ذلك وإن كان نكرة لاعتماده على النفي، ولأن الجار والمجرور قبله في موضع الحال كالصفة، فتخصص بذلك وقرب من المعرفة، والناس: مبتدأ، وأشد: خبره، وهذه الجملة المركبة من مبتدأ وخبر في موضع رفع لأنها صفة (شيء) وأما خبر المبتدأ الذي هو (شيء) فمحذوف، وتقديره (في الوجود) $\nu^{(2)}$ ؛ وقد بحثت هذه المسألة في موضوع (كان) وهنا أشار الراوندي على أن صاحب الحال نكرة وهو (شيء) والحال (من فرائض الله) فهو حال وقد تقدم على صاحبه فساغ أن يكون صاحب الحال نكرة فهو كقول الشاعر وأنشده سيبويه:

وبالجسم مَيَّ بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ⁽³⁾

وقد أكد الشارح قول الراوندي أنه حال من (شيء) بقوله: μ والصواب أن (شيء) اسم ليس، وجاز ذلك وإن كان نكرة لاعتماده على النفي، ولأن الجار والمجرور قبله في موضع الحال كالصفة $\nu^{(4)}$ فهو يسوِّغ كون اسم ليس نكرة بأنه موصوف بالحال قبله.

4- مجيء الحال من المضاف إليه:

اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه فجوزه بعضهم دون شرط⁽⁵⁾ ومنعه آخرون⁽⁶⁾ وأجازه غيرهم بشرط أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما⁽⁷⁾ وجوزه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه⁽⁸⁾، وعليه ابن هشام وابن عقيل أيضا⁽⁹⁾، ورد هذا الكلام الأخير أبو حيان وقال تقرر أن العامل في الحال وصاحبها واحد وعامل المضاف إليه اللام والإضافة⁽¹⁰⁾، وعلى هذا فسيبويه عنده الجواز

(1) شرح نهج البلاغة / الشارح 106/17.

(2) المصدر نفسه 107/17.

(3) الكتاب 123/2؛ شرح ابن عقيل 634/1.

(4) شرح نهج البلاغة/الشارح 107/17.

(5) ظ: شرح ابن عقيل 646/1؛ مع الهوامع 305/2.

(6) ظ: مشكل إعراب القرآن: 89/1 و112.

(7) ظ: أوضح المسالك: 324/2 و325 وشرح شذور الذهب: 316 321.

(8) ظ: مع الهوامع 305/2؛ فتح القدير 203/3.

(9) ظ: أوضح المسالك: 324/2 و325؛ شرح شذور الذهب: 316.

(10) ظ: مع الهوامع 305/2.

المطلق لأنه يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها⁽¹⁾.

وقد ذكر الشارح الحال من المضاف إليه عند شرحه قول الأمام μX أمّا اللَّيْلَ فَصَافُونَ أَقْدَامَهُمْ، تَالِينَ لَأَجْزَاءِ الْقُرْآنِ يُرْتَلُّونَهَا تَرْتِيلاً⁽²⁾ قال الشارح: μ قوله: (تالين)، منصوب على أنه حال، إما من الضمير المرفوع بالفاعلية في (صافون) أو من الضمير المجرور بالاضافة في: (أقدامهم)⁽³⁾ ν واقتصر الراوندي على أنه حال من الضمير في (صافون)⁽⁴⁾، وأجاز الخوئي الأمرين كما فعل الشارح أي أن يكون حالا من الضمير المرفوع أو المجرور لكنه قال: والأول أولى⁽⁵⁾.

وواقع أن الأمرين جائزان فأن يكون حالا من الضمير المرفوع في (صافون) لا مانع له على الإطلاق، وأما أن يكون حالا من الضمير المجرور المضاف إليه في (أقدامهم) فقد تحقق فيه الشرط الذي اشترطه الأخفش وابن مالك وغيرهم فإن المضاف جزء من المضاف إليه فالأقدام جزء من أصحابها فيجوز أيضا وأما قول الخوئي: الأول أولى، بناء على منع أبي حيان أن يكون الحال من المضاف إليه وإن كان المضاف جزءا منه كما تقدم⁽⁶⁾، وتجوز الشارح الأمرين يدل على أنه يذهب مذهب الأخفش⁽⁷⁾ في جواز ذلك وعليه أغلب المتأخرين⁽⁸⁾.

5- توسط أفعال التفضيل بين حالين:

يصح بل يجب توسط افعال التفضيل بين حالين وهما لمختلّفي حال أو ذات، واختلف في العامل فيهما والأصح أنه افعال التفضيل⁽⁹⁾ وهو مذهب الجمهور⁽¹⁰⁾ وعليه سيبويه⁽¹¹⁾ والمازني والفارسي وابن كيسان وابن جني⁽¹²⁾ وابن هشام⁽¹³⁾، وقال المبرد: إنهما منصوبان على إضمار (كان) التامة صلة لـ(إذ) في الماضي و(إذا) في المستقبل وهما حالان من ضميرهما⁽¹⁴⁾ وعليه

(1) ظ: الكتاب 122/2 و 123.

(2) شرح نهج البلاغة / الشارح 133/10.

(3) المصدر نفسه 142/10.

(4) ظ: منهاج البلاغة الراوندي 278/2.

(5) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 113/12.

(6) ظ: همع الهوامع: 305/2.

(7) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(8) ظ: أوضح المسالك: 224/2 و 225؛ شرح شذور الذهب: 316؛ شرح ابن عقيل 643/1-646؛ همع الهوامع 305/2.

(9) ظ: أوضح المسالك: 331/2؛ همع الهوامع 311/2.

(10) ظ: شرح ابن عقيل 650/1.

(11) ظ: الكتاب 400/1.

(12) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 61/7.

(13) ظ: أوضح المسالك: 331/2 و 341؛ شرح شذور الذهب: 531؛ مغني اللبيب 574/1.

(14) ظ: المقتضب 251/3.

السراج⁽¹⁾ والسيرافي⁽²⁾. وقيل على إضمار (كان) و(يكون) الناقصة⁽³⁾. وهذا إنما يكون لمنع اللبس، والقياس أن لا يعمل اسم التفضيل فيما قبله⁽⁴⁾. وقد عرض الشارح لمثل هذا عند شرحه قول أمير المؤمنين $\mu:X$ وَأَنَا لَكُمْ وَزِيرًا، خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيرًا⁽⁵⁾ فقال: μ و(وزيرا) و(أميرا): منصوبان على الحال⁽⁶⁾. ولم يختلف شراح النهج في أنهما حالان، ولكن اختلفوا في العامل في الحال⁽⁷⁾، فقال ابن ميثم: والعامل فيهما ما تعلق بهما الجار والمجرور أي (لكم) وأراد الوزير اللغوي، وهو المعين والظهير الحامل لوزر من يظاها⁽⁸⁾، وذهب الخوئي إلى أن العامل إما أفعّل التفضيل (خير) وإما (كان) محذوفة وتامة صلة لـ (إذا)، والتقدير: أنا إذا كنت لكم وزيرا خير مني لكم إذا كنت أميراً⁽⁹⁾ ثم أخذ يفصل فقال: إن النحاة حكموا بعدم جواز تقديم الحال على عامله إذا كان اسم تفضيل لأنه ضعيف العمل لشبهه بالفعل الجامد في عدم قبوله علامة التأنيث والتثنية والجمع كما تقبلها أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فلا يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير، واستثنوا من ذلك ما إذا كان اسم التفضيل عاملا في حالين أحدهما مفضلة على الأخرى فيجب حينئذ تقديم الحال الفاضلة لخوف اللبس ونسب هذا القول إلى سيبويه والمازني والفرسي وابن كيسان وابن جني وابن هشام، بعد أن ذكر المثال المشهور: هذا بسرا أطيب منه رطباً وقال: قال سيبويه انتصب بسرا على الحال⁽¹⁰⁾ من الضمير في أطيب وانتصب رطباً على الحال أيضا من الضمير المجرور بـ(من) والعامل فيه أطيب بما فيه من معنى المفاضلة⁽¹¹⁾.

ثم قال: وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي إلى أن الناصب في المثال كان محذوفة تامة صلة لـ(إذا)، أو (إذا)، وصاحبها الحال في (كان) لا المضمّر في (أطيب)، والمجرور بـ(من) وقدم الظرف يعني: (إذا، وإذا) على (أطيب) لاتساعهم في الظروف. وقال أيضا: اتفق الفريقان على وجوب تقديم أحد الحالين على اسم التفضيل وتأخير الآخر لئلا يحدث التباس فان قيل إن جعل أحدهما تاليا لأفعل لا يحصل التباس، قلنا يؤدي إلى الفصل بين أفعل وبين مجرورها وهو غير جائز لكونهما بمنزلة الصلة والموصول فان قلت كيف فصل بالظروف في كلام أمير

(1) ظ: الأصول 139/1.

(2) ظ: شرح ابن عقيل 651/1؛ همع الهوامع 311/2.

(3) ظ: همع الهوامع 311/2.

(4) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) شرح نهج البلاغة / الشارح 33/7.

(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(7) ظ: معارج نهج البلاغة: 191؛ مصباح السالكين (الكبير) 397/2؛ مصباح السالكين (الوسيط): 232؛ منهاج

البراعة، الخوئي: 61/7؛ في ظلال نهج البلاغة: 48/2.

(8) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 397/2.

(9) ظ: منهاج البراعة / الخوئي: 61/7 و 232/1.

(10) ظ: الكتاب: 400/1.

(11) ظ: منهاج البراعة / الخوئي: 62/7.

المؤمنين μX يريد (لكم) v قلت: ذلك فصل جائز للاتساع في الظروف بما لا يتسع في غيره⁽¹⁾.

وهذا الذي ذكره الخوئي على المثال الذي يضربه النحويون وقول ابن مالك.

ونحو (زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو معاناً) مستجازٌ لن يهن⁽²⁾

لكن كلام أمير المؤمنين X تقدمت الحال فيه (لكم) ولا بد لها من متعلق، وهذا المتعلق يصلح للعمل في الحال، وهكذا ذهب ابن ميثم إلى أن العامل هو ما تعلق به الجار والمجرور⁽³⁾... ولكن (لكم) متعلق بـ(وزيرا) وليس متعلقه محذوفا كما توهم ابن ميثم ولهذا فما ذهب إليه الخوئي صحيح وهو على أحد التقديرين اللذين قدرهما النحاة، والشارح قد اكتفى بإعرابهما حالين، وهو على معرفة بتأويل النحاة في مثل هذا المقام.

6- الحال جملة اسمية:

قال ابن مالك:

وموضع الحال تجيء جملة (ك) جاء زيدٌ وهو ناور رحلة⁽⁴⁾

فالحال إذن تأتي جملة: فعلية أو اسمية والاسمية غالباً ما تقترب بالواو ويجوز أن تقترب بالضمير فقط أو بهما معاً⁽⁵⁾ وعد الفراء والزمخشري الانفراد بالضمير شذوذاً⁽⁶⁾ وذهب ابن جني إلى أنه لا بد من تقدير الضمير مع الواو، فهو محذوف دلت عليه الواو⁽⁷⁾ وقال ابن مالك أنه قد تخلو الجملة الاسمية من الواو والضمير معاً نحو: مررت بالبر ففيز بدرهم⁽⁸⁾ فقل هو على تقدير الضمير، وأحياناً بتقدير الواو⁽⁹⁾، وقد يمتنع دخول الواو عليها⁽¹⁰⁾ ومما جاءت الحال فيه جملة اسمية قول أمير المؤمنين μX : حَتَّى يَنْجَلِيَ لَكُمْ عَمُودُ الْحَقِّ {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَبْرَكَكُمْ أَعْمَالُكُمْ}⁽¹¹⁾ v ⁽¹²⁾ قال الشارح: μ والواو في قوله: (وأنتم الأعلون) واو الحال⁽¹³⁾ وهذا مما لا خلاف فيه بين شراح النهج فكلهم قال الواو واو الحال⁽¹⁴⁾ وهذا من كلام الله العزيز وقد رصع

(1) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 62/7.

(2) شرح ابن عقيل 650/1.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 397/2؛ مصباح السالكين (الوسيط): 232.

(4) الألفية في النحو 34؛ شرح ابن عقيل 655/1.

(5) ظ: شرح ابن عقيل 659/1؛ البرهان في علوم القرآن: 437/4؛ همع الهوامع 323/2.

(6) ظ: المفصل: 92؛ همع الهوامع 324/2.

(7) ظ: مغني اللبيب 466/2؛ همع الهوامع 324/2.

(8) ظ: همع الهوامع 324/2.

(9) ظ: مغني اللبيب 656/1؛ همع الهوامع 324/2.

(10) ظ: همع الهوامع 325/2.

(11) سورة محمد 35.

(12) شرح نهج البلاغة/ الشارح 168/5.

(13) المصدر نفسه 175/5.

(14) ظ: منهاج البراعة/ الراوندي 292/1؛ حقائق الحقائق 340/1؛ البحار 561/32؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 195/1؛ منهاج البراعة/ الخوئي 24/5؛ في ظلال نهج البلاغة 338/1.

الإمام X به خطبته وقال المفسرون والمعربون بذلك أيضاً بأن الجملة حالية مسبقة بالواو⁽¹⁾ ومثله قول أمير المؤمنين X: اَعْمَلُوا، رَحِمَكُمُ اللَّهُ، عَلَى أَعْلَامٍ بَيِّنَةٍ، فَالطَّرِيقُ نَهْجٌ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ⁽²⁾ قال الشارح: X ويروي: (والطريق نهج) بالواو: واو الحال v وذكر هذه الرواية وهذا الإعراب الراوندي في منهاجه⁽³⁾، والكيدري في حدائقه⁽⁴⁾، ومحمد أبو الفضل إبراهيم في نهجه⁽⁵⁾.

7- تقديم حال المجرور عليه:

لا يجوز تقديم حال المجرور عليه لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل فصار كالشيء الواحد فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف ولأن حرف الجر لا تصرف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به فامتنع مررت قائماً بزيد وهو رأي الجمهور⁽⁶⁾ وأجازه ابن مالك فقال: وسبق حال ما بحرف جرٍّ قد أَبَوْ ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

وهو قول الفارسي وابن كيسان وابن جني وابن برهان وأبو حيان وغيرهم لورود السماع به كقول الشاعر:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبٌ⁽⁷⁾

وقول الشاعر:

فإنَّ تَكَّ أدواءُ أُخِذْنَ ونِسْوَةٌ فلم يَذْهَبُوا فرغاً بقتلِ حِبَالٍ

وقيل في البيت الأخير أن الحال من الفاعل في (فلن يذهبوا)⁽⁸⁾؛ وعند شرحه قول أمير المؤمنين X: وَجَعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةُ الثَّوَابِ تَفْضُلاً مِنْهُ، وَتَوَسُّعاً بِمَا هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ أَهْلُهُ⁽⁹⁾، قال الشارح: X (بما هو من المزيد أهله) أي بما هو أهله من المزيد فقدم الجار والمجرور وموضعه نصب على الحال وفيه دلالة على أن حال المجرور تتقدم عليه كما قال الشاعر:

لئن كان بردُ الماءِ حرَّانَ صادياً إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبٌ⁽¹⁰⁾.

قال السرخسي: X كما هو أهله وذلك لعدله وجوده وكرمه ومنه وفضله⁽¹⁾ وقال

(1) ظ: مشكل إعراب القرآن 674/2؛ الكشف 446/1؛ روح المعاني 67/4.

(2) شرح نهج البلاغة/الشارح 65/7.

(3) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 428/1.

(4) ظ: حدائق الحقائق 481/1.

(5) ظ: نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم 213/1.

(6) ظ: اللباب 291/1 أوضح المسالك: 319/2.

(7) ظ: البحر المحيط 269/7؛ أوضح المسالك: 321/2؛ شرح ابن عقيل 641/1؛ أضواء البيان 270/6. وفتح

القدير 327/4

(8) ظ: اللباب 292/1.

(9) شرح نهج البلاغة/الشارح 88/11.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 91/11.

الراوندي: μ تقديره، بما هو تعالى أهله ومستحقه من زيادة التفضل ν (2) وقال الخوئي: توسعاً: منصوب على المفعول لأجله، و(ما) موصولة وجملة هو أهله مبتدأ وخبر صلة (ما) ومن المزيد بيان لـ(ما) (3)؛ وقال محمد جواد مغنية: μ (من المزيد) متعلق بـ(توسعاً) ν (4)

ولا أدري أين صاحب الحال، المجرور الذي تقدم عليه الحال؟ وأين الحال المتقدمة على صاحبها المجرور فلم يعرض شراح النهج لشيء من هذا وأما (من المزيد) فهو إن كان حالاً فمعناه أنه متعلق بحال محذوفة وليس فيه شيء مما استشهد له الشارح بالبيت المتقدم.

8- دخول واو الحال على الفعل المضارع:

يمنتع أن تسبق جملة الحال الواو في سبع صور ذكرها النحاة منها إذا كانت مبدوءة بفعل مضارع مثبت أو مسبوق بـ(لا) أو (ما) النافيتين (5)، لكن الزمخشري قال: وإن كان الفعل المضارع منفياً كنت مخيراً (6)، وعلله ابن كيكليدي بأنه يدل على المقارنة لكونه مضارعاً وليس فيه دلالة على الحصول لكونه منفياً (7) وقد ورد في لسان العرب ما ظاهره أنه مضارع وقد سبق بواو الحال مثل: قمت وأصك عينه، وقد أوله النحاة بأنه خبر لمبتدأ محذوف وقيل: الواو للعطف وقيل: شاذ، وإن كان شعراً فضرورة (8).

وذكر الشارح مثل هذا عند شرحه قول الإمام μX قَدْ كُنْتُ وَمَا أَهْدَدُ بِالْحَرْبِ، وَلَا أَرْهَبُ بِالضَّرْبِ ν (9) قال الشارح: μ (كان) هاهنا تامة والواو واو الحال ν (10) وقد بحثت هذه المسألة في موضوع (كان)، وهنا يشار إلى أن الشارح يحتمل أن (كان) تامة وعليه فالواو بعدها واو الحال وجملة الحال مسبوقة بـ(ما) النافية وفعلها مضارع، وقد تقدم أن ابن ميثم وأحد الشراح من القرن الثامن ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جواد مغنية يذهبون إلى أن (كان) هنا تامة وقد صرح بعضهم أن الواو للحال (11)، لكن ابن ميثم قدر بعد (ما) فعلاً ماضياً فقال: أي قد وجدت إلى هذه الغاية، وما هددت بالحرب (12).

-
- (1) أعلام نهج البلاغة 183.
(2) منهاج البراعة/الراوندي 354/2.
(3) ظ: منهاج البراعة/الخوئي 123/14.
(4) في ظلال نهج البلاغة: 367/3.
(5) ظ: أوضح المسالك: 353/2-356.
(6) ظ: المفصل: 92؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 172؛ روح المعاني 175/11.
(7) ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 172.
(8) ظ: أوضح المسالك: 356/2؛ شرح ابن عقيل 656/1 و 657.
(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 3/10.
(10) المصدر نفسه: 4/10.
(11) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 345/3؛ مصباح السالكين (الوسيط): 359؛ شرح نهج البلاغة/ من علماء ق8هـ: 273.
(12) ظ: مصباح السالكين (الوسيط): 359.

ولو لم يصرّح أن الواو للحال لقلنا انه عدّها عاطفة وأول المضارع بالماضي. وملخص الكلام أن الشارح يذهب إلى جواز أن يسبق المضارع المنفي بـ(ما) بواو الحال وهو ما ذهب إليه الكثيرون ومنهم الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وصلاح الدين كيكليدي العلائي والسيوطي والآلوسي⁽¹⁾، ومنعه الرضي الاسترأباضي وابن هشام وغيرهم⁽²⁾ وعلل الرضي المنع بأن المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو(ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير⁽³⁾ وهو تعليل جيّد والظاهر عدم جواز أن يسبق الواو (ما) وبعدها مضارع وقد رُجّح عندما بحث المسألة فيما تقدّم أن تكون (كان) ناقصة وعلى معناها.

9- تعدد الحال:

مسألة تعدد الحال مسألة خلاف بين النحويين⁽⁴⁾ فأجازه الأغلبية لشبهه بالخبر والنعت، مع اتحاد صاحب الحال ومع اختلافه⁽⁵⁾، وهو مذهب الجمهور وزعم الفارسي وابن عصفور وجماعة أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظروف واستثنى أفعال التفضيل فإنه يعمل في حالين كما تقدم وخرّجوا المنصوب الثاني على أنه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسبه أبو حيان إلى كثير من المحققين⁽⁶⁾. وقال ابن هشام مع اتحاد صاحب الحال يحتمل الأمرين التعدد والتداخل ومع اختلافه ذاتاً وإعراباً يجب أن يكون تعدداً لا تداخلاً⁽⁷⁾ ومنه قول أمير المؤمنين $\mu:X$ فَمَنْ ذَا أَحَقُّ بِهِ مِنِّي حَيًّا وَمَيِّتًا؟⁽⁸⁾ قال الشارح: μ انتصابهما على الحال من الضمير المجرور في (به)، أي: أي شخص أحق برسول الله 1 حال حياته وحال وفاته مني؟ ومراده من هذا الكلام، أنه أحق بالخلافة بعده وأحق الناس بالمنزلة منه حيث كان بتلك المنزلة منه في الدنيا، وليس يجوز أن يكونا حالين من الضمير المجرور في (منى)⁽⁹⁾. ولم يختلف شراح النهج في ذلك⁽¹⁰⁾، والحال ههنا متعدد وصاحبه واحد وهو مما أجازته الجمهور، فالضمير في (به) يعود على رسول الله 1 وهو صاحب الحالين (حيّاً،

(1) ظ:المفصل:92؛ شرح الرضي على الكافية 40/2؛ شرح ابن عقيل 660/1؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة:156 و172؛ همع الهوامع 322/2؛ روح المعاني 175/11.

(2) ظ:شرح الرضي على الكافية 43/2؛ أوضح المسالك: 254/2؛ منحة الجليل 658/1.

(3) شرح الرضي على الكافية 43/2.

(4) ظ:البحر المحيط 243/2.

(5) ظ:أوضح المسالك: 335/2؛ مغني اللبيب 360/2؛ شرح ابن عقيل 651/1؛ همع الهوامع 315/2.

(6) ظ:مغني اللبيب 562/1؛ همع الهوامع 315/2.

(7) ظ:مغني اللبيب 733/1.

(8) شرح نهج البلاغة/الشارح 179/10 .

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح:186/10.

(10) ظ:مصباح السالكين (الكبير) 441/3؛ منهاج البراعة/الخوئي 215/12؛ في ظلال نهج البلاغة 188/3.

ميتاً) وهما مختلفان لفظاً ومعنى فلزم التفريق بينهما بغير عطف⁽¹⁾. وعلى رأي من لا يجيز تعدد الحال يكون (ميتاً) صفة لـ(حيّاً) أو حالا من الضمير المستتر فيه ولم يتعرض الشارح لهذا وإنما جعله مسلماً به فقال: هما حالان من الضمير في (به) فهو ممن يجيز تعدد الحال موافقاً للجمهور وهو الرّاجح إذ هو كالنعت وقد اتفق على جواز تعدد النعت، وكالخبير والأرجح جواز تعدده⁽²⁾.

10- تثنية الحال وجمعه:

يثنى الحال ويُجمع إن اتحد لفظه ومعناه⁽³⁾، وإن اختلف فرق بغير عطف ك: لقيته مصعداً منحدرأ، ويقدر الأول بالثاني وبالعكس، وقد تأتي على الترتيب إن أمِن اللبس فهو في كل هذا يشبه الخبر والنعت⁽⁴⁾.

أ- تثنية الحال:

قول أمير المؤمنين $\mu:X$ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرْضَاتِهِ: يُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيدٍ، وَيُقَرَّبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ⁽⁵⁾، قال الشارح: μ وروى (دائبين) بالنصب على الحال ويكون خبر المبتدأ (يبليان)⁽⁶⁾، وكل من عرض لإعرابه من شراح النهج قال بقول الشارح: أن (دائبين) حال⁽⁷⁾ لكن الراوندي والكيدري احتملا أن يكون ظرفاً⁽⁸⁾ ولا أدري ما الوجه في ذلك وقال الخوئي: هو حال من (الشمس والقمر)⁽⁹⁾. ويلاحظ أن علامة الرفع أو النصب وهما الألف أو الياء تحددان الخبر أو الحال منهما فإن رفع (دائبان) فهو الخبر وجملة (يبليان) حال، وإن نصب، فهو الحال، وجملة (يبليان) الخبر. قال تعالى: (وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)⁽¹⁰⁾. قال المعربون: (دائبين) حال من الشمس والقمر⁽¹¹⁾، وغلب القمر لأنه مذكر⁽¹²⁾.

ب- جمع الحال:

قول أمير المؤمنين $\mu:X$ حَتَّى أَعْنَقُوا فِي حَنَادِسِ جَهَالَتِهِ، وَمَهَاوِي ضَلَالَتِهِ، ذُلًّا عَنْ سِيَاقِهِ،

(1) ظ: أوضح المسالك: 336/2.

(2) ظ: مغني اللبيب: 693/1.

(3) ظ: أسرار العربية: 176؛ أوضح المسالك: 235/2.

(4) ظ: أوضح المسالك: 238-235/2.

(5) شرح نهج البلاغة/الشارح 392/6.

(6) المصدر نفسه 394/6.

(7) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 373/1؛ حقائق الحقائق 438/1؛ البحار 311/4؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 250/1.

(8) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 373/1؛ حقائق الحقائق 438/1.

(9) ظ: منهاج البراعة/الخوئي 271/6.

(10) سورة إبراهيم 33.

(11) ظ: إعراب القرآن، النحاس 370/2؛ مشكل إعراب القرآن 406/1؛ إملاء ما من به الرحمن 69/2.

(12) ظ: مشكل إعراب القرآن 406/1.

سُلساً فِي قِيَادِهِ ⁽¹⁾ v، قال الشارح: μ قوله X: (ذلاً عن سياقه)، انتصب على الحال، جمع ذلول، وهو السهل المقادة ⁽²⁾ v. وهذا موضع اتفاق بين شراح النهج وذكروا أن صاحب الحال هو الضمير في (أعنفوا) ⁽³⁾ و مثله (سلساً) ⁽⁴⁾.

11- حذف الحال وتعلق الجار والمجرور به:

يقع الحال جاراً ومجروراً متعلقاً بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً ⁽⁵⁾ كقوله تعالى: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) ⁽⁶⁾ (7) أي متزيناً على تفسير المعنى وكأننا في زينته على تفسير الإعراب ⁽⁸⁾؛ قول أمير المؤمنين X: μ فَجَبَلَ مِنْهَا صُورَةً ذَاتَ أَحْشَاءٍ وَوُصُولٍ، وَأَعْضَاءٍ وَفُصُولٍ: أَجْمَدَهَا حَتَّى اسْتَمْسَكَتْ، وَأَصْلَدَهَا حَتَّى صَلَّصَتْ ⁽⁹⁾، لَوْقَتَ مَعْدُودٍ، وَأَجَلَ مَعْلُومٍ ⁽¹⁰⁾ قال الشارح: μ منها أن يقال: اللام في قوله: (لوقت معدود) بماذا تتعلق؟ والجواب، أنها تتعلق بمحذوف تقديره: (حتى صلصت كائنة لوقت)، فيكون الجار والمجرور في موضع الحال، ويكون معنى الكلام أنه أصلدها حتى يبست وجفت معدة لوقت معلوم، فننفخ حينئذ روحه فيها. ويمكن أن تكون اللام متعلقة بقوله: (فجبل) أي جبل وخلق من الأرض هذه الجثة لوقت، أي لأجل وقت معلوم، وهو يوم القيامة ⁽¹¹⁾ v ومعظم شراح النهج طرخوا هذين الوجهين اللذين رأهما الشارح، وهي أن يكون (لوقت معدود) متعلقاً بمحذوف هو حال من الضمير في (صلصت)، أو يتعلق بقوله (جبل) فتكون اللام للتعليل ⁽¹²⁾. ولكن ابن ميثم احتمل μ أن يراد به أن لكل مرتبة من مراتب تركيب بدن الإنسان، وانتقاله في أدوار الخلقة وقتاً معدوداً يقع فيه ⁽¹³⁾ v، واحتمل المجلسي زيادة على الوجهين اللذين قالهما الشارح أن يكون الوقت مدة الحياة والأجل منتهاها أو يوم القيامة ⁽¹⁴⁾، وقال الخوئي: واللام للتعليل أو بمعنى إلى ⁽¹⁵⁾. فيما ذهب محمد جواد مغنية إلى أن المجرور متعلق

(1) شرح نهج البلاغة/الشارح 146/13.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 148/13.

(3) ظ: منهاج البراعة، الراوندي 244/2؛ مصباح السالكين (الكبير) 260/4؛ منهاج البراعة، الخوئي 302/11؛ في ظلال نهج البلاغة 119/3.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 260/4؛ في ظلال نهج البلاغة 119/3.

(5) ظ: أوضح المسالك: 346/2؛ موصل الطلاب: 83؛ همع الهوامع 116/3.

(6) سورة القصص 79.

(7) ظ: إملاء ما من به الرحمن 180/2؛ روح المعاني 121/20.

(8) ظ: موصل الطلاب: 81.

(9) الصلصلة: صوت الحديد وكل صوت حاد. ظ: المزهرة: 453/2؛ القاموس المحيط: 1322.

(10) ظ: شرح نهج البلاغة الشارح 96/1.

(11) المصدر نفسه 98/1.

(12) ظ: البحار: 123/11؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 48/1؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 23/1.

(13) مصباح السالكين الكبير 187/1.

(14) ظ: البحار 123/11؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 48/1.

(15) ظ: منهاج البراعة/الخوئي 41/2.

بـ(صلصلت)، والمعنى أن طينة آدم بقيت جامدة لا حراك فيها إلى أمد معلوم وهو أمد النفخ⁽¹⁾. والظاهر أن ما ذهب إليه مغنية هو الراجح لأن الإمام X عطف على هذا الكلام بـ(ثم) فقال: ثم نفخ فيها من روحه فتمثلت إنساناً ذا أذهان يجليها v فـ (الصلصلة) وهو أن يسمع لها صوت إذا هبّت الريح إلى وقت معدود وأجل معلوم ثم نفخ فيها. فالوقت المعدود هو وقت النفخ والجسد قد خلقه الله حتى اكتمل ويبس وبقي مدّة تمر به الريح فيظهر له صوت إلى يوم النفخ فيه فيصير إنساناً.

ومثله قول أمير المؤمنين X: μ :أَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ الثَّوَامِ، وَآلِئِهِ الْعِظَامِ... مُبْتَدِعُ الْخَلَائِقِ بِعِلْمِهِ، وَمُنْشِئُهُمْ بِحُكْمِهِ⁽²⁾ قال الشارح: μ :ليس يريد أن العلم علة في الإبداع، كما تقول هوى الحجر بثقله، بل المراد: أبداع الخلق وهو عالم، كما تقول: خرج زيد بسلاحه، أي خرج متسلحاً، فموضع الجار والمجرور على هذا نصب بالحالية، وكذلك القول في (ومنشئهم بحكمه) والحكم ههنا الحكمة⁽³⁾ واحتمل الراوندي أن يكون المعنى أي هو خالق الخلق بعلمه لا باستعانة من غيره، ثم احتمل ما قاله الشارح فقال: هو كقولهم: ركب بسلاحه أي متسلحاً، ورفع يديه بالتكبير أي مكبراً⁽⁴⁾. وربما ذهب الشارح إلى هذا لقضية عقائدية تتعلق بالعلة وصفات الله تعالى وذاته، وإلا فما الضير أن تكون الباء هنا للتعليل أي بسبب علمه لا بمعونة من غيره.

ومثله قول أمير المؤمنين X: μ :جَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعاً لِيُعَيَّ مَا عَنَّاها، وَأَبْصَاراً لِيَتَجَلَّوْا عَنْ عَشَاهَا، وَأَنْشَاءً جَامِعَةً لِأَعْضَائِهَا... بِأَبْدَانٍ قَائِمَةٍ بِأَرْقَاقِهَا، وَقُلُوبٍ رَائِدَةٍ لِأَرْزَاقِهَا، فِي مُجَلَّاتٍ نِعَمِهِ، وَمُوجِبَاتٍ مِنْهُ، وَحَوَاجِزٍ عَافِيَتِهِ⁽⁵⁾ قال الشارح: μ : ومجللات النعم، تجلّل الناس، أي تعمهم، من قولهم: (سحاب مجلل) أي يطبق الأرض، وهذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولك: أنا في سابع ظلك وعميم فضلك، كأنه قال: في نعمه المجللة، وكذلك القول في موجبات مننه، أي في مننه التي توجب الشكر. وفي هاهنا متعلقة بمحذوف، والموضع نصب على الحال⁽⁶⁾ ولم يختلف شراح النهج في هذا⁽⁷⁾ لكنهم اختلفوا في صاحب الحال، فقال الخوئي هو حال من فاعل (جعل) أو من ضمير الخطاب في (لكم) أي جعل لكم الإسماع حال كونكم في مجللات نعمه⁽⁸⁾.

(1) ظ: في ظلال نهج البلاغة 41/1.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة/الشارح 115/13.

(3) المصدر نفسه 118/13.

(4) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 221/2.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 257/6.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 259/6.

(7) ظ: البحار 350/57؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 233/1؛ منهاج البراعة/الخوئي 394/5؛ في ظلال نهج البلاغة 395/1.

(8) ظ: منهاج البراعة/الخوئي 394/5.

وقال محمد جواد مغنية هو حال من ضمير الخطاب في (لكم) أي كائنين في مجلات نعمه⁽¹⁾ والظاهر أن الثاني أرجح، لأن الحال من المخاطبين وليس من الله تعالى الذي هو فاعل (جعل).

12: الفصل بين الحال وصاحبه:

ومن مسائل الحال التي ذكرها الشارح الفصل بين الحال وصاحبه بفاصل فعند استشهاده بقوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا¹ قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهِ)⁽²⁾ قال الشارح: فإن (قَيِّمًا) حال من الكتاب وقد توسط بين الحال وذو الحال (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) والحال كالصفة⁽³⁾ ويقصد انه قد فصل بينهما بأجنبي. واختلف المفسرون في إعراب هذه الآية على وجوه:

الأول: أن يكون (قيما) حالا من (الكتاب) والعامل فيه (أنزل) وفي الكلام تقديم وتأخير أي: أنزل الكتاب قيما⁽⁴⁾، ولأن (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) معطوف على قوله (أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) فقد اعترض عليه بأنه يكون قد فصل بين الحال وصاحبه بـ (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) وهو بعض الصلة وذلك غير جائز⁽⁵⁾. وقالوا فيه ضعف⁽⁶⁾ وهو أردئ الوجوه⁽⁷⁾، وأجيب بأنه يجوز أن يجعل (وَلَمْ يَجْعَلْ) من تنمة الصلة الأولى على انه عطف بياني إذ قال (أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) الكامل في بابه عقبه بقوله سبحانه (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) فحين إذ لا يكون الفصل قبل تمام الصلة⁽⁸⁾، وقيل جملة (ولم يجعل...) معترضة⁽⁹⁾، وعليه جاز ذلك⁽¹⁰⁾.

الثاني: وقيل: إن جملة (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا) معطوفة على الصلة و(قيما) حال من الضمير في (له) والمعنى: والذي لم يجعل الكتاب حال كونه قيما عوجا⁽¹¹⁾ وقال الألوسي هو ركيك⁽¹²⁾.

الثالث: أن (قيما) منصوب بمقدر والمعنى الذي لم يجعل له عوجا وجعله قيما⁽¹³⁾ واختاره

(1) ظ: في ظلال نهج البلاغة 395/1.

(2) الكهف 1 و2.

(3) شرح نهج البلاغة/ الشارح 73/10.

(4) ظ: مشكل إعراب القرآن 437/1؛ مجمع البيان 308/6؛ إملاء ما من به الرحمن 98/2؛ البرهان في علوم القرآن 278/3؛ الميزان 227/13.

(5) ظ: جوامع الجامع، الشيخ لأبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ) 402/2.

(6) ظ: إملاء ما من به الرحمن 98/2.

(7) ظ: الميزان 227/13.

(8) ظ: روح المعاني 201/15.

(9) ظ: البرهان في علوم القرآن 278/3.

(10) ظ: البحر المحيط 94/6.

(11) ظ: إملاء ما من به الرحمن 98/2؛ البرهان في علوم القرآن 278/3؛ الميزان 227/3.

(12) ظ: روح المعاني 201/15.

(13) ظ: الكشاف 657/2؛ إملاء ما من به الرحمن 98/2؛ البرهان في علوم القرآن 278/3؛ روح المعاني

201/15؛ الميزان 227/3.

الزمخشري والطبري⁽¹⁾ وبه يكون (قيماً) مفعولاً به. ولازم الوجهين الثاني والثالث انقسام العناية بين أصل النزول وبين كون الكتاب قيماً لا عوج له⁽²⁾.

الرابع: ان يكون (قيماً) حالاً بعد حال⁽³⁾، فانه تعالى في مقام حمد نفسه من جهة تنزيله كتاباً موصوفاً بأنه لا عوج له وأنه قيم على مصالح المجتمع البشري وهو مفاد كونهما حالين من الكتاب⁽⁴⁾؛ وقال أبو حيان إن ذلك على مذهب من يجوز وقوع حالين من ذي حال واحد بغير عطف وكثير من أصحابنا على منعه⁽⁵⁾ واعترضه الألوسي بأنه خلاف المعول عليه عند الأكثرين⁽⁶⁾.

الخامس: انه بدل من (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَوْجًا) فيكون بدل مفرد من جملة⁽⁷⁾ والأرجح الوجه الرابع لما تقدم من تعليل صاحب الميزان ولأن السياق يساعد على ذلك؛ ووقوع حالين من ذي حال واحد بغير عطف جائز كما أفاده ابن هشام⁽⁸⁾ وإن كان الفارسي قد منع تعدد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة وعليه قياس الحال⁽⁹⁾.

المطلب الثالث – التمييز

يعرف التمييز بأنه اسم نكرة يأتي بعد الكلام يُراد به تبيين الجنس وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير⁽¹⁰⁾ وقيل هو اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة⁽¹¹⁾ ويسمى مميزاً وتمييزاً، ومبيناً وتبييناً⁽¹²⁾، ومفسراً وتفسيراً⁽¹³⁾. وقد عرض الشارح إلى جملة من المسائل ذكر فيها التمييز منها: قول أمير المؤمنين $\mu:X$ أَدْحَضُ مَسْئُولَ حُجَّةٍ، وَأَقْطَعُ مُعْتَرِّ مَعْذِرَةٍ، لَقَدْ أَبْرَحَ جَهَالَةً بِنَفْسِهِ⁽¹⁴⁾، قال الشارح: μ ويقال لقد أبرح فلان جهالة وأبرح لوماً وأبرح شجاعة وأتى بالبرح من ذلك أي: بالشديد العظيم ويقال هذا الأمر أبرح من هذا أي اشد وقاتلوه أبرح قتل، وجهالة منصوب على التمييز وقال القطب الراوندي مفعول به قال معناه جلب جهالة إلى نفسه

(1) ظ: الكشف 657/2؛ جوامع الجامع 402/2.

(2) ظ: الميزان 227/13.

(3) ظ: املاء ما من به الرحمن 98/2؛ البرهان في علوم القرآن 278/3؛ روح المعاني 201/15؛ الميزان 227/13.

(4) ظ: الميزان 227/13.

(5) ظ: البحر المحيط 94/6؛ روح المعاني 201/15.

(6) ظ: روح المعاني 201/15.

(7) ظ: البحر المحيط 94/6.

(8) ظ: أوضح المسائل 335/2؛ شرح ابن عقيل 651/1.

(9) ظ: مغني اللبيب 535/2.

(10) ظ: اللمع في العربية: 64؛ ظ: المفصل: 93.

(11) أوضح المسالك: 360/2.

(12) ظ: المفصل: 93؛ شرح ابن عقيل 663/1. ظ: الأصول 119/1 و 230/2.

(13) ظ: معاني القرآن/الفراء 166/2؛ الأصول: 230/2.

(14) شرح نهج البلاغة/الشارح 238/11.

وليس بصحيح وأبرح لا يتعدى هاهنا وإنما يتعدى (أبرح) في موضعين أحدهما أبرحه الأمر أي أعجبه والآخر أبرح زيد عمرا أي أكرمه وعظمه ⁽¹⁾ v. واختلف شراح النهج في (جهالة) على وجوه:

الأول: أن تكون تمييزاً، وهو رأي الشارح وابن ميثم والخوئي، والشيرازي ومغنية ⁽²⁾، ومثلها (حجة) و(معذرة) قبلها، ومثله قول الأعشى:

أقول لها حينَ جدَّ الرِّحْبِ لُ أْبْرَحْتُ رَبًّا وَأْبْرَحْتُ جَارًا ⁽³⁾.

ومثله قول العباس بن مرداس السلمي:

وَفَرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَمَدَّدُوا وَيَطْعُهُمْ شَزْرًا فَأْبْرَحْتُ فَارِسًا ⁽⁴⁾.

فقد أعربوا كلا من (رباً) و(جاراً) و(فارساً) تمييزاً بعد أبرحت..

الثاني: أن تكون مفعولاً به والتقدير جلب إلى نفسه جهالة واحتمله الراوندي والكيدري، والشوشنري ⁽⁵⁾ وردَّ على الشارح قوله: إن (أبرح) يتعدى في موضعين في معنى أعجب أو في معنى أكرم، ولا يتعدى هنا فهو بمعنى الشديد العظيم فقال: يمكن أن يكون مفعولاً به كما قال القطب الراوندي بأن يكون معنى (أبرح) أعظم أي أكبر جهالة بنفسه، ورد قول المعتزلي المتقدم وقال الأصل في كلامه (الصاح) فقد قال الجوهرى: وأبرحه أي: أعجبه ⁽⁶⁾.

الثالث: أنه مفعول لأجله وهو ما احتمله الراوندي والكيدري ⁽⁷⁾ وما يفهم من كلام محمد عبده ⁽⁸⁾، ورجحه الشوشنري ⁽⁹⁾. وهو الراجح والمتبادر إلى الذهن والظاهر من الكلام.

ومنها قول أمير المؤمنين $\mu:X$: يَا لَهُ مَرَامًا مَا أَبْعَدُهُ! وَزَوْراً مَا أَغْفَلُهُ! وَخَطِراً مَا أَفْطَعُهُ! ⁽¹⁰⁾ قال الشارح: μ (يا له مراماً) منصوب على التمييز ⁽¹¹⁾ v. قال الراوندي: μ ثم ميز ذلك العجب وقال: مراماً فنصبه على التمييز وعطف عليه شيئين آخرين ⁽¹²⁾ v. فاللام دخلت على المتعجب منه وهو كالمستغاث لأمه مفتوحة. وإن كانت هنا على أصلها لأنها دخلت على

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 240/11 وظ: الصاح 355/1 مادة برح.

(2) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 77/4؛ منهاج البراعة/الخوئي 271/14؛ توضيح نهج البلاغة 373/3؛ في ضلال نهج البلاغة 306/3.

(3) ديوان الأعشى: 82 وظ: الكتاب 175/2؛ الأصول 309/1؛ خزنة الأدب 284/3.

(4) ديوان العباس بن مرداس 71 وظ: الكتاب 174/2 والمقتضب 151/2؛ الأصول 35/1؛ خزنة الأدب 284/3.

(5) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 386/2؛ حقائق الحقائق 240/2؛ بهج الصباغة 187/12.

(6) ظ: الصاح 355/1؛ بهج الصباغة 187/12.

(7) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 386/2؛ حقائق الحقائق 240/2.

(8) ظ: شرح نهج البلاغة/محمد عبده 476/1.

(9) ظ: بهج الصباغة: 187/12.

(10) شرح نهج البلاغة/الشارح 145/11.

(11) شرح نهج البلاغة/الشارح 145/11.

(12) منهاج البراعة/الراوندي 367/2.

الضمير. ولم يختلف شراح النهج في أن (مراماً) تمييز من الهاء في (له)⁽¹⁾ واختلفوا في اللام على وجهين:

الأول: أنها لام التعجب وهي كاللام التي تدخل على المستغاث مفتوحة فالضمير في (له) هو المتعجب منه وعليه الراوندي والكيدري وابن ميثم في مصباح السالكين (الكبير) والخنوي والشوشنري⁽²⁾.

الثاني: أنها لام المستغاث لأجله وعليه ابن ميثم في مصباح السالكين (الوسيط)، والشيرازي وإن قالوا هي للتعجب لكنهما ذكرا أن المنادى محذوف تقديره: (يا قوم)⁽³⁾. وقال الخنوي: μ والضمير في (له) مبهم يفسره التمييز بعده، وهذه من جملة المواضع التي جوزوا فيها عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، كما في نعم رجلاً زيد... وجملة (ما أبعد) صفة لـ(مراماً)⁽⁴⁾؛ ونص الرضي في شرح الكافية على أن هذا من التمييز عن المفرد لأن الضمير مبهم لا يعرف المقصود منه⁽⁵⁾. والأرجح أن اللام داخلة على المتعجب منه كما عليه الغالبية من الشراح وهي ومجرورها في محل نصب لأنها المنادى، ولا يُحذف المنادى في مثل هذه الصورة لأنه ليس بعده أمر ولا دعاء وهو شرط ابن مالك لحذفه.

ومنها قول أمير المؤمنين $\mu:X$ وَيْلُ امَّةٍ، كَيْلًا بَغَيْرِ ثَمَنٍ! لَوْ كَانَ لَهُ وَعَاءٌ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ انتصب (كيلاً) لأنه مصدر في موضع الحال، ويمكن أن ينتصب على التمييز، كقولهم: لله دره فارساً! يقول: أنا أكيل لكم العلم والحكمة كيلاً ولا أطلب لذلك ثمناً. لو وجدت وعاء! أي حاملاً للعلم⁽⁷⁾ وقد اختلف الشراح على ثلاثة وجوه.

الأول: أن كيلاً مصدر محذوف الفعل وهو رأي غالبية الشراح⁽⁸⁾.

الثاني: أنه مصدر في موضع الحال وهو احتمال الشارح والمجلسي أيضاً⁽⁹⁾.

الثالث: أنه تمييز وهو قول ابن الأثير⁽¹⁰⁾ واحتمله

(1) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 367/2؛ حقائق الحقائق 224/2؛ مصباح السالكين (الكبير) 59/4؛ مصباح السالكين (الوسيط) 412؛ منهاج البراعة/الخنوي 210/14؛ توضيح نهج البلاغة 351/3؛ في ظلال نهج البلاغة 288/3.

(2) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 367/2؛ حقائق الحقائق 224/2؛ مصباح السالكين (الكبير) 59/4؛ منهاج البراعة/الخنوي 210/14؛ بهج الصباغة 221/11.

(3) ظ: مصباح السالكين (الوسيط) 412 توضيح نهج البلاغة 351/3.

(4) منهاج البراعة/الخنوي 210/14.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية 59/2؛ همع الهوامع 42/2.

(6) شرح نهج البلاغة/الشارح 127/6.

(7) المصدر نفسه: 34/6.

(8) ظ: حقائق الحقائق 382/1؛ مصباح السالكين (الكبير) 198/2؛ مصباح السالكين (الوسيط): 178؛ مجمع البحرين 569/4؛ نهج البلاغة / محمد عبدة 130/1؛ في ظلال نهج البلاغة 349/1.

(9) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 201/1.

(10) ظ: النهاية: 235/5.

المجلسي⁽¹⁾، وهو قول الشارح كما تقدم.

والظاهر انه تمييز كما شبهه الشارح بقوله: لله دره فارسا وأشبهه منه قولهم: ويحه رجلا قال سيبويه: μ وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول وعمل فيه الكلام الأول فصارت الهاء بمنزلة التنوين ومع هذا أنك إذا قلت ويحه فقد تعجبت وأبهمت⁽²⁾ ν (فويل امه) تعجب و(كيلا) تمييز لهذا المتعجب منه، قد نص ابن الأثير على انه في كلام أمير المؤمنين X للتعجب⁽³⁾، وبعدما اقتضى التعجب يأتي التمييز⁽⁴⁾ وهو من تمييز المفرد كما يظهر من كلام سيبويه وصرح به الزمخشري والسيوطي⁽⁵⁾، لأن الضمير ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، فافتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه⁽⁶⁾، لكن ابن هشام عده في تمييز النسبة⁽⁷⁾.

ومنها قول أمير المؤمنين μ X فَإِنِّي لَمْ أَلِكْ نَصِيحَةً⁽⁸⁾ ν قال الشارح: μ وقوله، (لم ألك نصحا) لم أقصر في نصحك، ألى الرجل في كذا يألو، أي قصر فهو آل والفعل لازم، ولكنه حذف اللام فوصل الفعل إلى الضمير فنسبه، وكان أصله: لا آلو لك نصحا، ونصحا منصوب على التمييز، وليس كما قاله الراوندي إن انتصابه على أنه مفعول ثان، فإنه إلى مفعول واحد لا يتعدى، فكيف إلى اثنين! ν ⁽⁹⁾ ولم يختلف شراح النهج أن (نصيحه) هنا تمييز من فعل (لم ألك)⁽¹⁰⁾ أي تمييز نسبه، ولكن الراوندي على الرغم من أنه جوز أن يكون تمييزا فقد قال: μ والصحيح أن يقال: الا في الأمر يألو إذا قصر فيه ثم استعمل، فعدى إلى مفعولين في قولهم: لا ألوك نصحا... على التضمين والمعنى لا أمنعك (نصحا) ولا أنقصكه⁽¹¹⁾ ν والحقيقة أن الراوندي لم يجعل الفعل متعديا بل ضمنه معنى فعل متعد إلى مفعولين، ومع ذلك فهو عدول عن معنى ظاهر لا مسوغ له. و(ألا) فعل لازم كقصر⁽¹²⁾ إذ هو بمعناه، والكاف في محل نصب على إسقاط اللام كما قال الشارح و(نصيحة) تمييز حصرا. لأنهم ذكروا له عدة معان ما منها إلا فعل لازم فقد ذكروا انه

(1) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 201/1.

(2) الكتاب 147/2.

(3) ظ: النهاية: 235/5.

(4) ظ: شرح ابن عقيل 667/1.

(5) ظ: الكتاب 174/2؛ المفصل: 94؛ همع الهوامع 336/2.

(6) ظ: شرح الرضي على الكافية 59/2؛ منحة الجليل 669/1.

(7) ظ: شرح شذور الذهب: 329 و 335.

(8) شرح نهج البلاغة الشارح 76/16.

(9) المصدر نفسه 76/16 وظ: الصحاح 227/6.

(10) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 22/5؛ منهاج البراعة، الخوئي: 11/20؛ توضيح نهج البلاغة: 55/4؛ في ظلال

نهج البلاغة: 495/3.

(11) منهاج البراعة / الراوندي 97/3.

(12) ظ: الصحاح 227/6؛ لسان العرب 39/14.

بمعنى: اجتهد، وفتر، وضعف، وقصر، وأبطأ⁽¹⁾.

وهناك مسائل أخرى ذكرها الشارح يمكن أن تكون تحت عناوين منها:

1: قد يأتي التمييز مشتقا، وقد يجر بـ(من):

أجاز سيبويه مجيء التمييز مشتقا إذ مثل للتمييز بقول عباس بن مرداس:

وَفَرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَمَدَّدُوا وَيَطْعُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا⁽²⁾

وكذلك المبرد، وقال: وأكرم به فارساً وما أشبه ذلك... ثم تقول: وأكرم به من فارس... ان الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز⁽³⁾ فهو يجيز كونه تمييزا ثم يجوز دخول (من) عليه. وأجازه ابن السراج وابن جني⁽⁴⁾ وغيرهم⁽⁵⁾ واشترط ابن هشام في تعريفه أن يكون جامدا إذ قال هو μ اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما أبهم من الذوات⁽⁶⁾ وقال في شرح شذور الذهب أن كون التمييز مشتقا قليل⁽⁷⁾؛ وفي قول أمير المؤمنين μ: X وَجَزَاكُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ أَحْسَنَ مَا يَجْزِي الْعَامِلِينَ بِطَاعَتِهِ⁽⁸⁾ قال الشارح: μ موضع قوله: (من أهل مصر) نصب على التمييز، ويجوز أن يكون حالا. فإن قلت كيف يكون تمييزا وتقديره: وجزاكم الله متمدين أحسن ما يجزى المطيع، والتمييز لا يكون إلا جامدا، وهذا مشتق. قلت إنهم أجازوا كون التمييز مشتقا في نحو قولهم: (ما أنت جاره)، وقولهم: (يا سيدا ما أنت من سيد)⁽⁹⁾. ولم يعرض غالبية شراح النهج إلى إعرابه بل قالوا: (من) لبيان الجنس من الضمير المنصوب في (جزاكم)⁽¹⁰⁾، لكن الخوئي صرح بأن (من أهل مصر) تمييز وقال: يجوز جر التمييز بـ(من) إذا لم يكن تمييزا لعدد أو فاعلا في المعنى⁽¹¹⁾ والظاهر أنه تمييز، وما احتمله الشارح من كونه حالا لا يستقيم لان الحال لا يجر بـ(من)⁽¹²⁾، وأما أنه مشتق فقد تقدمت أقوال النحاة وإجازتهم أن يكون التمييز مشتقا وإن كان الغالب فيه الجمود. ثم إن الشواهد التي ذكرها الشارح وأن النحاة أجازوا أن تكون (جارة) و(من سيد) تمييزين على الرغم من أنهما مشتقان، فقد ذكر الأول ابن

(1) ظ: لسان العرب 40/14؛ تاج العروس 88/37 المعجم الوسيط 25/1.

(2) ديوان العباس بن مرداس 71؛ ظ: الكتاب 174/2؛ خزائن الأدب 289/3.

(3) الأصول 226/1.

(4) ظ: الأصول 248/1؛ اللع في العربية: 65.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية 60/2 و 63؛ مغني اللبيب 215/1 و 463؛ شرح ابن عقيل 635/1.

(6) شرح قط الندي 237/1.

(7) ظ: شرح شذور الذهب: 330.

(8) شرح نهج البلاغة / الشارح 26/14.

(9) المصدر نفسه: 26/14.

(10) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 342/4؛ توضيح نهج البلاغة 428/2؛ نهج البلاغة / محمد أبو الفضل 129/2.

(11) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 9/17.

(12) ظ: شرح شذور الذهب: 336.

هشام وابن عقيل⁽¹⁾، وذكر البغدادي في الخزانة أن الفارسي أجازته وأنه من شواهد⁽²⁾ وقد ذكر الثاني ابن هشام والسيوطي، وذكره البغدادي في الخزانة أيضاً⁽³⁾.

2- التمييز لا يكون إلا نكرة:

قال سيبويه: μ إن هذا لا يكون إلا نكرة⁽⁴⁾ يعني التمييز وهو رأي جمهور البصريين⁽⁵⁾ وتأولوا قولهم: سفه زيد نفسه وغيره على التشبيه بالمفعول به⁽⁶⁾ أو على إسقاط حرف الجر، وقال العكبري: هو مفعول به على أن سفه بمعنى جهل⁽⁷⁾ وقال الفراء: هو تمييز⁽⁸⁾، وعللوا وجوب كون التمييز نكرة بأنه يبين ما قبله كما أن الحال تبين ما قبلها فلما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة مثله⁽⁹⁾ وقد ذكر هذا الخلاف الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : μ خَفْتُ عُقُولَكُمْ، وَسَفَهْتُ حُلُومَكُمْ⁽¹⁰⁾، قال الشارح: μ وسفه فلان، بالكسر، أي صار سفيهاً، وسفه بالضم أيضاً. فإذا قلت: سفه فلان رأيه أو حلمه أو نفسه، لم تقل إلا بالكسر، لان (فعل) بالضم لا يتعدى. وقولهم: سفه فلان نفسه، وغبن رأيه، وبطر عيشه، وألم بطنه، ورفق حاله، ورشد أمره، كان الأصل فيه كله: سفهت نفس زيد، فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بالمفعولية. هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين: وقال الفراء: لما حول الفعل إلى الرجل خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفاهة فيه، وكان حكمه أن يكون: سفه زيد نفساً، لان المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته، ونصب كنصب النكرة، تشبيهاً بها. ويجوز عند البصريين والكسائي تقديم المنصوب، كما يجوز: ضرب غلامه زيد، وعند الفراء لا يجوز تقديمه، لان المفسر لا يتقدم⁽¹¹⁾، فالشارح قد نقل آراء الفريقين من الصحاح حرفياً⁽¹²⁾ فالبصريون وأولهم سيبويه يرى أن التمييز لا يكون إلا نكرة وكذلك المبرد وابن السراج والنحاس ومكي والعكبري وغيرهم⁽¹³⁾

(1) ظ: شرح شذور الذهب: 335؛ شرح ابن عقيل 667/1.

(2) ظ: خزانة الأدب 290/3 و291.

(3) ظ: شرح شذور الذهب: 336؛ شرح قطر الندى 320؛ همع الهوامع 2/339؛ خزانة الأدب 285/1.

(4) الكتاب 44/1 و45.

(5) ظ: المقتضب 186/2 و91/3؛ الأصول 230/2؛ إعراب القرآن، النحاس 263/1؛ مشكل إعراب القرآن

111/1؛ الباب 163/1؛ شرح ابن عقيل 183/1؛ همع الهوامع 245/2؛ روح المعاني 387/1.

(6) ظ: أسرار العربية: 184؛ إملاء ما من به الرحمن 64/1؛ همع الهوامع 345/2.

(7) ظ: إملاء ما من به الرحمن 64/1.

(8) ظ: معاني القرآن/الفراء 79/1؛ إعراب القرآن، النحاس: 263/1؛ مشكل إعراب القرآن 111/1؛ الانتخاب

لكشف الأبيات المشكلة لإعراب، علي بن عدلان الموصلي النحوي (ت666هـ): 18 و19.

(9) ظ: أسرار العربية: 183.

(10) شرح نهج البلاغة/الشارح 267/1.

(11) المصدر نفسه: 267/1.

(12) ظ: الصحاح 2234/6 و2235؛ لسان العرب 309/13؛ تاج العروس 293/9.

(13) ظ: الكتاب 44/1 و45؛ المقتضب 198/2 و91/3؛ الأصول 230/2؛ إعراب القرآن، النحاس: 263/1؛

مشكل إعراب القرآن 111/1؛ الباب 163/1.

لكنهم اختلفوا في (نفسه) عندما تقول سفه زيد نفسه والآية الكريمة: {إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ} (1) على ثلاثة وجوه:

الأول: أنها مفعول به ويكون (سفه) بالكسر متعدياً وهو قول المبرد وثعلب (2) وأوله بعضهم بأنه سفه بمعنى جهل (3) وقال يونس والأخفش هو بمعنى سفه واستدلوا على أنه متعد بالحدیث: إنما الكبر أن تسفه الحق وتغمص الناس (4).

الثاني: أنها شبيهة بالمفعول به (5).

الثالث: أنها نصبت على نزع الخافض أي في نفسه (6).

أما الفراء فهو يرى أن (نفسه) هنا تمييز وإن كان معرفة فهو على التشبيه بالنكرة وهو ما نقله الشارح عنه (7)، وجوزه الزمخشري شاذاً واستدل له بقول الشاعر:

ولا بفزارة الشُّعر الرِّقاباً (8)

ونسب هذا القول إلى عامة الكوفيين (9) والظاهر أنه مفعول به كما قال المبرد وثعلب (10) ورجحه الزمخشري (11) وأما قول الشارح نقلاً من الصحاح: يجوز عند البصريين والكسائي تقديم المنصوب كما يجوز: ضرب غلامه زيد، وعند الفراء لا يجوز تقديمه لأن المفسر لا يُقدم (12) فإنه جزم بأن التمييز لا يجوز تقديمه، لكن الكسائي والمبرد والمازني وابن مالك أجازوا تقديمه إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً (13)، وخالفوا سيبويه والجمهور (14).

3- الإفراد والجمع في تمييز الجملة:

الذي عليه المبرد أنه في تمييز الجملة يجوز الإفراد والجمع فتقول أنت أفره الناس عبداً، وأنت

(1) سورة البقرة 130.

(2) ظ: فتح القدير 144/1؛ روح المعاني 387/1.

(3) ظ: إملأ ما من به الرحمن 64/1.

(4) كنز العمال 332/3 وظ: الكشف 216/1؛ روح المعاني 387/1 مع اختلاف في بعض الألفاظ وقد ورد هذا الحديث في كتب الحديث بالفاظ مختلفة والمعنى واحد ظ: مسند أحمد ابن حنبل 202/4؛ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354هـ) 281/12؛ المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405هـ) 202/4 وموارد الظمان 347.

(5) ظ: همع الهوامع 245/2.

(6) ظ: الكشف 23/1؛ إملأ ما من به الرحمن 64/1؛ فتح القدير 144/1؛ همع الهوامع 245/2.

(7) ظ: معاني القرآن/الفراء 79/1؛ الصحاح 2234/6 و2235؛ لسان العرب 309/13 و310.

(8) وصدر البيت: فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ظ: الكتاب 201/1؛ الكشف 215/1.

(9) ظ: همع الهوامع 244/2.

(10) ظ: الصحاح 2234/6 و2235؛ لسان العرب 309/3 و310.

(11) ظ: الكشف 216/1.

(12) ظ: شرح نهج البلاغة/الشارح 267/1 وظ: معاني القرآن/الفراء 79/1؛ الصحاح 2234/6 و2235؛ لسان العرب 309/13 و310.

(13) ظ: المقتضب 35/3؛ شرح ابن عقيل 670/1 و671.

(14) ظ: المقتضب 35/3.

أفره الناس عبيداً، لكنه اختار الأخير عند إرادة الجماعة كقوله تعالى: (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)⁽¹⁾، والأولى مطابقة التمييز اتحداً معنى نحو: كرم زيدٌ رجلاً، وكرم الزيدان رجلين، وكذا إن لم يتحداً من حيث المعنى نحو: حسن الزيدون وجوهاً، إلا أن يلزم إفراد الضمير لإفراد معناه نحو: كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً و(أصل) لم يتحد معنى مع الزيدين ولكن لإفراد مدلوله أفرد فالجمع يوهم اختلاف الأصول، وكذلك يفرد إذا كان التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: زكي الزيدون سعيًا، فإن قصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعاً نحو: (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)⁽³⁾ لأن أعمالهم مختلفة المحال، ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مبين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو نظف زيد ثياباً، إذ لو قيل ثوباً لأوهم أنه ثوب واحد نظيف⁽⁴⁾. وقد عرض الشارح إلى إفراد التمييز عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : X وَطَيَّبُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ نَفْساً⁽⁵⁾، قال الشارح: μ لما نصب (نفساً) على التمييز وحده، لأن التمييز لا يكون إلا واحداً، وإن كان في معنى الجمع، تقول: انعموا بالآ، ولا تضيقوا ذرعاً، وأبقى (الأنفس) على جمعها لما لم يكن به حاجة إلى توحيدها، يقول: وطنوا أنفسكم على الموت ولا تكرهوه، وهونوه عليكم، تقول: طببت عن مالي نفساً، إذا هونت ذهابه⁽⁶⁾ وقد ذكر شراح النهج إن (نفساً) هنا تمييز وهو مما لا خلاف فيه⁽⁷⁾ وفصل المجلسي فقال: μ وإفراده مع عدم اللبس أولى⁽⁸⁾، وقال الخوئي: μ ونفساً منصوب على التمييز ولذلك وحده لأن حق التمييز أن يكون فرداً مع الأمن من اللبس⁽⁹⁾ وقال الشوكاني: μ قد يوضع الجمع موضع الواحد في التمييز كقوله تعالى: (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)⁽¹⁰⁾ والجمع للدلالة على إرادة الأنواع منها⁽¹¹⁾، وقال الآلوسي: الأصل في التمييز الإفراد⁽¹²⁾؛ وفيما تقدم من الآراء نرى أنه لم يقل أحد من العلماء أنه يمتنع أن يكون التمييز جمعاً، نعم كثرت التأويلات في قوله تعالى: (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)⁽¹³⁾ إذن فالشارح قد خالف كل هؤلاء وأوجب توحيد التمييز والحقيقة أنه لا يمتنع أن يكون التمييز جمعاً بل يلزم في

(1) سورة الكهف 103.

(2) ظ: المقتضب 34/3؛ الأصول 223/1؛ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث 155.

(3) سورة الكهف 103.

(4) ظ: همع الهوامع 342/2.

(5) شرح نهج البلاغة/الشارح 168/6.

(6) المصدر نفسه 174/6.

(7) ظ: مصباح السالكين 181/2؛ البحار 560/32؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 194/1؛ منهاج البراعة/الخوئي 24/5؛ في ظلال نهج البلاغة 335/1؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد 229/4.

(8) البحار 560/32؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 194/1.

(9) منهاج البراعة/الخوئي 24/5.

(10) سورة الكهف 103.

(11) ظ: فتح القدير 279/3 و315.

(12) ظ: روح المعاني: 47/16.

(13) ظ: روح المعاني 47/16.

مواضع ويختار في أخرى كما يلزم الأفراد في مواطن ولكن الغالب فيه الأفراد وهذا واضح لمن يستقري اللغة وهو ما فصله السيوطي فيما تقدم.

المطلب الرابع: المنادى:

المنادى: μ وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقدير⁽¹⁾ وهذا هو تعريف ابن الحاجب، ولم يحده أغلب النحاة ربما لظهوره فإنه كل ما دخله (يا) وأخواتها⁽²⁾، و μ كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب⁽³⁾ فهو إذن عند البصريين مفعول به والفعل مقدر هو (أنادي) أو (أدعو)⁽⁴⁾، وهو عند ابن جني منصوب بحرف النداء لأنه ناب عن الفعل⁽⁵⁾ وقيل ان (يا) اسم فعل وهي العاملة في المنادى⁽⁶⁾ وقيل ناصبه القصد فهو ناصب معنوي⁽⁷⁾ وحروف النداء هي (يا وأيا وهيا وأي والألف)⁽⁸⁾ وقد عرض الشارح إلى جملة من مسائل النداء منها:

1: المنادى المضاف:

قال سيبويه: μ اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد⁽⁹⁾ وسواء أكانت الإضافة محضة أم غير محضة فالمنادى المضاف منصوب، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة⁽¹⁰⁾ ومثل المنادى المضاف الشبيه بالمضاف كقولك يا خيراً من زيد، ويا ضارباً زيداً، ويا حسناً وجهه، ويا ثلاثة وثلاثين⁽¹¹⁾. وعند شرحه قول أمير المؤمنين μ : X اللهم داحي المدحوات،

(1) شرح الرضي على الكافية 344/1 وظ: الإتيان في علوم القرآن 222/2.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 345/1.

(3) الكتاب 182/1.

(4) ظ: الكتاب 182/1؛ المقتضب 202/4؛ المفصل: 60؛ شرح قطر الندى 202؛ همع الهوامع 32/2؛ المعجب: 201.

(5) ظ: اللمع في العربية: 106 همع الهوامع 32/2؛ المعجب: 201.

(6) ظ: همع الهوامع 32/2؛ المعجب: 201.

(7) ظ: همع الهوامع 32/2.

(8) ظ: الكتاب 229/2؛ اللمع في العربية: 107؛ المفصل: 413.

(9) الكتاب 182/2 و183 وظ: اللمع في العربية: 107؛ المفصل: 60؛ أوضح المسالك: 20/4؛ شرح قطر الندى 202.

(10) ظ: أوضح المسالك: 20/4.

(11) ظ: المفصل: 60؛ شرح ابن عقيل 228/2.

وَدَاعِمَ الْمَسْمُوكَاتِ⁽¹⁾، قال الشارح: μ وداحى المدحوات، ينتصب لأنه منادى مضاف، تقديره: يا باسط الأرضين المبسوطات⁽²⁾، ولم يختلف شراح النهج في هذا⁽³⁾ لأنه من الواضحات، فالمنادى هنا منصوب لأنه مضاف ويُلاحظ أيضاً أن حرف النداء هنا محذوف أي يا داحي المدحوات.

2: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

إذا أضيف المنادى الصحيح إلى ياء المتكلم جاز فيه خمسة أوجه ذكرها النحاة وأجملها ابن مالك بقوله:

واجعلُ منادىً صحَّ إن يصفُ ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبداً عبدياً⁽⁴⁾،

وأكثرها شيوعاً في اللغة أن تحذف الياء⁽⁵⁾. ومنها أن تبدل الياء ألفاً⁽⁶⁾ قال سيبويه: μ لأنها أخف... وذلك قولك يا ربا... ويا غلاماً لا تفعل فإذا وقفت قلت يا غلاماً وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفية⁽⁷⁾ وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : X فيَا عَجَباً!! بَيِّنَا هُوَ يَسْتَقْبِلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لآخرَ بَعْدَ وَقَاتِهِ⁽⁸⁾ قال الشارح: μ : (فيا عجباً) أصله، فيا عجبى، كقولك: يا غلامى، ثم قلبوا الياء ألفاً، فقالوا: يا عجباً، كقولهم: يا غلاماً، فإن وقفت وقفت على هاء السكت، فقلت: يا عجباه! ويا غلاماه!⁽⁹⁾ وهذا الذي ذكره الشارح ذكره شراح النهج بين مفصل ومجمل وقالوا ينادي عجبه ويقول له: احضر فهذا أوان حضورك⁽¹⁰⁾، فهو نداء مجازى أي نداء من لا يجيب.

ومثله قول أمير المؤمنين μ : X يَا إِخْوَتَاهُ! إِنِّي لَسْتُ أَجْهَلُ مَا تَعْلَمُونَ⁽¹¹⁾ قال الشارح: μ والألف في (يا إخوانه) بدل من ياء الإضافة⁽¹²⁾ وهو موضع اتفاق الشراح في (يا) حرف نداء والألف بدل عن ياء الإضافة والأصل (يا أخوتي) والهاء للسكت⁽¹³⁾. وهذا من النداء وليس من

-
- (1) شرح نهج البلاغة/الشارح 138/6.
(2) المصدر نفسه 139/6.
(3) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 192/5؛ توضيح نهج البلاغة 278/1؛ في ظلال نهج البلاغة 352/1؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد 4/5.
(4) شرح ابن عقيل 274/2.
(5) ظ: الكتاب 209/2.
(6) ظ: الكتاب 210/2.
(7) الكتاب 210/2.
(8) شرح نهج البلاغة/الشارح 162/1.
(9) المصدر نفسه 168/1.
(10) ظ: البحار 519/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 67/1؛ منهاج البراعة/الخوئي 49/3؛ توضيح نهج البلاغة 63/1؛ نهج البلاغة / محمد أبو الفضل إبراهيم 32/1؛ في ظلال نهج البلاغة 86/1.
(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 291/9.
(12) المصدر نفسه / والصفحة نفسها.
(13) ظ: مصباح السالكين (الكبير) 321/3؛ منهاج البراعة / الخوئي 100/10؛ في ظلال نهج البلاغة 492/2.

الندبة، وقد وقع الخوئي في خلط عندما نقل قول الرضي في باب المنادى المندوب: أن سيبويه يقول: يا غلامياه⁽¹⁾، وان المبرد أجاز: يا غلاماه⁽²⁾ وأن ابن الحاجب رده ومنع حذف الياء وقال: (واغلاميه) أوجه⁽³⁾، ثم عقب الخوئي: بأن قول أمير المؤمنين X: (يا أخوتاه) مؤيد لقول المبرد وشاهد له⁽⁴⁾، ولو كان هذا من المندوب لصح استشهاده به ولكنه منادى مضاف إلى ياء المتكلم وقد حذفت وأبدلت ألفا وليس هذا ألف الندبة كما ظن. وهذا ما ذهب إليه الشارح وابن ميثم ومغنية، وقد عاد الخوئي فأثبت هذا الكلام مستشهدا بقول أمير المؤمنين X (يا أخوتاه) أن الألف مبدلة من الياء وقد لحقتها هاء السكت⁽⁵⁾، مؤيدا رد الرضي الاسترأباضي على من قال إن الهاء يجب إثباتها في المندوب لئلا يلتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المبدل ألفا⁽⁶⁾. وقد اشرنا إلى أن سيبويه قال: إن الألف المبدل من ياء المتكلم في المنادى إذا وقف عليه لحقته الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفية⁽⁷⁾.

3: حذف المنادى:

اختلف في حذف المنادى فقال سيبويه: قال أبو عمرو: يا ويل لك ويا ويح لك كأنه نبه إنسانا ثم جعل الويل له⁽⁸⁾ واستشهد أيضا بقول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

وقال: في غير اللعنة⁽⁹⁾ ولو كان واقعا عليها لنصبها لأنه نداء مضاف، فهو إذن يجوز حذفه.

وأجازه الزجاجي⁽¹⁰⁾ والزمخشري⁽¹¹⁾، وأجازه ابن مالك في الأمر والدعاء واشترط عدم حذف حرف النداء، ومنعه أبو حيان مطلقا لأن الجمع بين حذف المنادى وفعله إجحاف، ولعدم ورود السماع به من العرب وجعل (يا) في البيت المذكور وقوله تعالى: (أَلَا يَسْجُدُوا)⁽¹²⁾ للتنبيه⁽¹³⁾،

(1) ظ: الكتاب 223/2؛ الأصول في النحو 355/1.

(2) ظ: المقتضب 270/4؛ الأصول في النحو 356/1.

(3) ظ: شرح الرضي على الكافية 416/1.

(4) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 100/10.

(5) ظ: المصدر نفسه: 100/10.

(6) ظ: شرح الرضي على الكافية 419/1.

(7) ظ: الكتاب 210/2.

(8) المصدر نفسه: 219/2.

(9) المصدر نفسه 219/2 و 220.

(10) ظ: اللامات 37.

(11) ظ: المفصل: 72 و 79.

(12) سورة النمل 25.

(13) ظ: همع الهوامع 42/2.

وقد عرض الشارح إلى حذف المنادى عند شرحه قول أمير المؤمنين $\mu:X$ يا خَيْبَةَ الدَّاعِي! مَنْ دَعَا! وَالْأَمَّ أَجِيبَ! ⁽¹⁾ قال الشارح: μ وقوله: (يا خيبة الداعي)، هاهنا كالدعاء في قوله تعالى: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) ⁽²⁾، وقوله: (يَا حَسْرَتُنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا) ⁽³⁾ أي يا خيبة احضري، فهذا أوانك.... وقال الراوندي: يا خيبة الداعي، تقديره: يا هؤلاء، فحذف المنادى، ثم قال: خيبة الداعي، أي خاب الداعي خيبة. وهذا ارتكاب ضرورة لا حاجة إليها، وإنما يحذف المنادى في المواضع التي دل الدليل فيها على الحذف، كقوله:

يا فانظرا أيمن الوادي على إضم

وأیضا، فإن المصدر الذي لا عامل فيه غير جائز حذف عامله، وتقدير حذفه تقدير ما لا دليل عليه ⁽⁴⁾ ν . قال البيهقي: وهذا تعجب ⁽⁵⁾، ومثله قول ابن ميثم والخنوي: بأنه تعجب من عظم خيبة الداعي إلى قتاله ⁽⁶⁾، وقدر معظم شراح النهج الكلام بـ(يا خيبة احضري فهذا أوانك) ⁽⁷⁾. أما قول الراوندي: أن المنادى محذوف وتقديره يا هؤلاء خاب الداعي خيبة ⁽⁸⁾ فلم يؤيده أحد من الشراح كما تقدم ورد الشارح عليه جيد ويدل على أن الشارح يجوز حذف المنادى إذا دل عليه دليل، ولم يحدد هذا الدليل، كما لم يحدده من سبقه، ومثلوا له فحسب لكن ابن مالك أجاز له قبل الدعاء والأمر وخرج عليه قوله تعالى: (أَلَا يَسْجُدُوا) ⁽⁹⁾ وقول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

وقال: حق المنادى ألا يحذف لأن عامله حذف لزوما إلا أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرا أو دعاء لانهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضوع منبها على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك ⁽¹⁰⁾. إذن فقد وضع ابن مالك ضابطا للحذف وعليه قول الأمام X (يا خيبة الداعي) ليس مما حذف فيه المنادى كما قال الراوندي لأنه ليس بعده أمر ولا دعاء.

4: النداء المجازي:

قد يكون النداء مجازيا بأن ينادى من لا يجيب قال سيبويه:

(1) شرح نهج البلاغة / الشارح 303/1.

(2) سورة يس: 30

(3) سورة الأنعام: 31.

(4) شرح نهج البلاغة / الشارح 304/1.

(5) ظ: معارج نهج البلاغة: 109.

(6) ظ: مصباح السالكين 120/1؛ منهاج البراعة / الخوئي 308/3.

(7) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 308/3؛ توضيح نهج البلاغة 127/1؛ في ظلال نهج البلاغة 161/1.

(8) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 189/1.

(9) سورة النمل 25.

(10) ظ: همع الهوامع 42/2.

μ وقالوا: يا للعجب يا للماء لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً كأنه يقول تعال يا عجباً أو تعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك. ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي أي تعالين فإنه لا يستنكر لكن لأنه من إبانكن وأحيانكن⁽¹⁾ فسيبويه يجوز أن ينادى ما لا يستجيب لغرض التعجب وعليه خرجوا قوله تعالى: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)⁽²⁾ وقوله (يَا حَسْرَتُنَا)⁽³⁾ فقالوا: هو مجاز والتقدير يا حسرة احضري فهذا أوانك والمعنى تنبيه أنفسهم لتذكر أسباب الحسرة⁽⁴⁾، وقالوا إن قوله: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) من أصعب ما في القرآن الكريم وردوا بما قال سيبويه أنفاً⁽⁵⁾، وقد عرض الشارح لمثل هذا عند شرحه قوله X μ قِيلَ لَهَا حَسْرَةٌ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ يجوز أن يكون نادى الحسرة، وفتحة اللام على أصل نداء المدعو، كقولك: يا للرجال، ويكون المعنى: هذا وقتك أيتها الحسرة فاحضري. ويجوز أن يكون المدعو غير الحسرة، كأنه قال: يا للرجال للحسرة! فتكون لامها مكسورة نحو الأصل لأنها المدعو إليه، إلا أنها لما كانت للضمير فتحت، أي أدعوكم أيها الرجال لتقضوا العجب من هذه الحسرة⁽⁷⁾ فالشارح قد احتمل أمرين:

الأول: أن يكون قد نادى (الحسرة) أي نادى ضميرها بقوله (يا لها) فهو بحسب تعبيره (المدعو) أي المستغاث ويؤيد ذلك أن اللام مفتوحة ولكن فتحة هذه اللام ليست بدليل لأنها قد جرت الضمير وهذا أصل اللام الجارة وإنما عدل إلى كسرها مع الظاهر فرارا من اللبس⁽⁸⁾ إذ يصعب تمييزها من لام الابتداء المفتوحة لو لم تكسر، ويكون المنادى في هذه الحالة مجازياً لأنه نداء مالا يجيب واحتمل هذا الرأي الراوندي، والكيدري، وابن ميثم، والخوئي، ومدرس وحيد⁽⁹⁾، واختاره الشوشتري والشيرازي⁽¹⁰⁾.

الثاني: أن يكون المنادى محذوفاً وهو المستغاث، ويكون (لها) أي الحسرة مستغاثاً لأجله، واللام هنا مفتوحة على أصلها إذ هي مع الضمير مفتوحة دائماً، وإن كانت هنا قد جرت المستغاث لأجله ذا اللام المكسورة في العادة، والتقدير: يا قوم أدعوكم لتقضوا العجب من هذه الحسرة، أو يا قوم أدعوكم للحسرة، واحتمل هذا الرأي: الراوندي، والكيدري، وابن ميثم،

(1) الكتاب 217/2؛ ظ: الأصول: 345/1؛ إعراب القرآن، النحاس: 392/3.

(2) سورة يس 30.

(3) سورة الأنعام 31.

(4) ظ: إعراب القرآن، النحاس 392/3 و 17/2؛ مشكل إعراب القرآن 602/2؛ إملاء ما من به الرحمن 202/2 و 239/1.

(5) ظ: إعراب القرآن، النحاس 392/3.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 145/5.

(7) المصدر نفسه: 147/5.

(8) ظ: المقتضب 254/4.

(9) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 286/1؛ حدائق الحقائق 331/1؛ مصباح السالكين (الكبير) 166/2؛ مصباح السالكين (الوسيط): 170؛ منهاج البراعة / الخوئي 396/4؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد 184/4.

(10) ظ: بهج الصباغة 137/11؛ توضيح نهج البلاغة 253/1.

والخوئي، ومدرس وحيد⁽¹⁾، واختاره محمد جواد مغنية⁽²⁾. ويلاحظ أن من جوز الوجهين هم معظم شراح النهج لإمكان التقدير في كليهما، وقد انتقد الشوشتري قول بعض الشراح: مستغاث، ومستغاث لأجله فقال: الأحسن أن يسمى تعجبا كقول الشاعر: يا لك من قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ وعلق على قوله X (يا لها) فقال: وزيادة الضمير مع الجار هنا للتعظيم والتعجب، وهذا بناء على رأيه أن التقدير يا للحسرة بجعل الحسرة هي المستغاث مجازا⁽³⁾. وعموما فالأرجح الرأي الأول لأنه قد ورد مثله في القرآن الكريم قوله تعالى: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)⁽⁴⁾ فجاز أن يكون حسرة منادى بمعنى مستقيم خال من التقدير.

5. الاستغاثنة:

قال المبرد: μ فإذا دعوت شيئا على جهة الاستغاثنة فاللام معه مفتوحة... فان دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة ν ⁽⁵⁾ ومثل لام المستغاث لام المتعجب منه فهي مفتوحة أيضا⁽⁶⁾ وأما عله فتحها فقال المبرد: μ وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا... لأن أصل هذه اللام الفتح تقول هذا له وهذا لك وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس ν ⁽⁷⁾ ويقصد أنها فتحت للفرق بينها وبين لام المستغاث لأجله أي عادت إلى أصلها لذلك، وتتعلق لام المستغاث بفعل النداء وقال ابن جني بحرفه، وتتعلق لام المستغاث له بفعل مضمر على الأصح، وقد يحدث المستغاث أو المستغاث لأجله، ولام المستغاث حرف جر عند الجمهور وزعم الكوفيون أنها بعض (آل)⁽⁸⁾ وقد ذكر الشارح هذه اللام عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : X: μ فَيَا لِهَذَا وَلِلشُّورَى! مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ، حَتَّى صِرْتُ أُقَرَّنُ إِلَى هَذِهِ النَّظَائِرِ! ν ⁽⁹⁾ قال الشارح: μ اللام في (يا لله) مفتوحة، واللام في و(للشورى) مكسورة، لان الأولى للمدعو، والثانية للمدعو إليه، قال:

يَا لِلرَّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَمَا يَنْفَكُ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ اللَّهِ طَرَبًا

اللام في (للرجال) مفتوحة، وفي (ليوم) مكسورة ν ⁽¹⁰⁾ قال السرخسي في اللام الأولى إنها لام

(1) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 286/1؛ حقائق الحقائق 331/1؛ مصباح السالكين (الكبير) 166/2؛ مصباح السالكين (الوسيط) 170؛ منهاج البراعة / الخوئي 396/4؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد 184/4.

(2) ظ: في ظلال نهج البلاغة 326/1.

(3) ظ: بهج الصباغة 137/11.

(4) سورة يس 30.

(5) المقتضب 254/4 و ظ: الكتاب 218/2 - 220.

(6) ظ: شرح ابن عقيل 281/2؛ همع الهوامع 69/2.

(7) المقتضب 254/4 و ظ: سر صناعة الإعراب 329/1؛ همع الهوامع 69/2.

(8) ظ: همع الهوامع 69/2-72.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 184/1.

(10) المصدر نفسه والصفحة نفسها و ظ: الصحاح 2035/5.

التعجب⁽¹⁾. وقال الغالبية من الشراح فيها أنها مفتوحة وأنها لام المستغاث أو المدعو وزاد بعضهم أنها أدخلت للدلالة على اختصاصها بالنداء للاستغاثة⁽²⁾، وأما اللام الثانية فاختلف الشراح فيها على وجهين:

الأول: أنها لام التعجب، وهو قول البيهقي والكيدري⁽³⁾.

الثانية: أنها لام المستغاث لأجله وهو قول المجلسي والخنوي ومدرس وحيد⁽⁴⁾، واختلفوا في الواو في (وللشورى) على وجهين فقال بعضهم زائدة وقال آخرون عاطفة⁽⁵⁾، وقالوا في المعطوف عليه إذا كانت عاطفة هي عاطفة على مستغاث له أيضا قيل كأنه قال: فيا لعمر وللشورى، أو لي وللشورى ونحوه⁽⁶⁾، ورجح المجلسي والخنوي أن التقدير فيا لله لما أصابني عنه، أو لنوائب الدهر عامة وللشورى خاصة وأما الشاهد الذي استشهد به الشراح فهو من شواهد المبرد وابن السراج وابن جني والجوهري⁽⁷⁾.

6. الإختصاص:

وأفرد له سيبويه بابا سماه باب من الإختصاص يجري على ما جرى عليه النداء⁽⁸⁾ وينصب بتقدير أعني⁽⁹⁾ أو أخص⁽¹⁰⁾، وهو أن تأتي بـ(أي) وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بـ(ها) التنبيه ثم بذى لام وذلك بعد ضمير المتكلم نحو أنا أكرم الضيف أيها الرجل⁽¹¹⁾ وقد يقوم مقام (أي) اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور إما معرف بالألف اللام أو مضاف⁽¹²⁾ وقد يسبق هذا الاسم ضمير المخاطب نحو: سبحانك الله العظيم، ولو سبق ضمير الغائب أو الظاهر أو كان المختص نكرة فليس من هذا الباب بل يُنصب على المدح أو الذم أو الترحم، وقيل يجوز أن يحمل هذا كله على الإختصاص⁽¹³⁾، والإختصاص كالنداء إلا أنه بلا

(1) ظ: اعلام نهج البلاغة 48.

(2) ظ: معارج نهج البلاغة: 84؛ حدائق الحقائق: 168/1؛ البحار: 530/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من

البحار: 72/1؛ منهاج البراعة، الخوني: 73/3.

(3) ظ: معارج نهج البلاغة: 84؛ حدائق الحقائق: 168/1.

(4) ظ: البحار 530/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 72/1؛ منهاج البراعة/الخوني 73/3؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد 279/2.

(5) ظ: حدائق الحقائق: 168/1؛ المقتطف من البحار 72/1؛ منهاج البراعة / الخوني 73/3.

(6) ظ: البحار 530/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 72/1.

(7) ظ: المقتضب 256/4؛ الأصول 352/1؛ سر صناعة الإعراب 329/1؛ الصحاح 2035/5.

(8) الكتاب 233/2.

(9) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها؛ مع الهوامع 28/2.

(10) ظ: أوضح المسالك: 72/4.

(11) ظ: المفصل: 70؛ شرح الرضي على الكافية 431/1؛ أوضح المسالك: 73/4.

(12) ظ: المفصل: 70؛ شرح الرضي على الكافية: 432/1؛ أوضح المسالك: 74/4.

(13) ظ: شرح الرضي على الكافية 433/1 و434.

حرف نداء وانه لابد من أن يُسبق بشيء⁽¹⁾، ومنه قول أمير المؤمنين X: μ : نَحْنُ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْهَا بمنجاة⁽²⁾، قال الشارح: μ : (وأهل البيت) منصوب على الاختصاص، كقولهم: نحن معشر العرب نفعل كذا، ونحن آل فلان كرماء⁽³⁾. وهذا من باب الاختصاص ولم يخالفه فيه أحد من شراح النهج وقدروا الفعل المحذوف أخص، أو أعني أهل البيت⁽⁴⁾، ومثله قول أمير المؤمنين X: μ : وَعِنْدَنَا - أَهْلَ الْبَيْتِ - أَبْوَابُ الْحُكْمِ⁽⁵⁾، قال الشارح: μ : (أهل البيت) منصوب على الاختصاص⁽⁶⁾، وهذا أيضا لم يختلف فيه شراح النهج لكن الراوندي قال: μ : ونصب أهل البيت على المدح⁽⁷⁾، وقال الخوئي في أكثر النسخ بالجر، وفي بعضها بالنصب أما الثاني فعلى الاختصاص، وأما الأول فعلى كونه بدلاً من ضمير المتكلم أو على أنه عطف بيان كما هو الأظهر⁽⁸⁾. والحق أنه منصوب على الاختصاص كما ذكره معظم الشراح ولم أجد غير الخوئي يروي (أهل) بالجر، وأما قول الراوندي أنه منصوب على المدح، فالمدح من بواعث الاختصاص، فالاختصاص أما للفخر أو للتواضع أو لبيان المقصود بالضمير⁽⁹⁾. وعلى رواية الجر فالأمران اللذان ذكرهما الخوئي محتملان، وكونه عطف بيان أرجح كما قال لأنه يكون توضيحاً للضمير وبياناً له فهو يشبه الاختصاص من جانب لأنه إيضاح وبيان المقصود بالضمير، وإن اختلفا في الحكم الإعرابي.

7- الإغراء والتحذير:

ومن المنصوب باللائم إضماره⁽¹⁰⁾ ما نصب تحذيراً إن كان (إيا) أو مكرراً أو متعاطفاً⁽¹¹⁾ قال سيبويه: μ : هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت⁽¹²⁾ فإن لم يكن كما وصفنا فيجوز إظهاره، ومثله ما نصب إغراء بتقدير الزم إن عطف أو كرر لزوم إضمار فعله ويجوز إظهاره دونهما، ولا يكون ضميراً والعطف في التحذير والإغراء بالواو فقط ويجوز كون تاليهما مفعولاً معه⁽¹³⁾. وقد ذكر الشارح الإغراء عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ : قَالَهُ اللَّهُ أَيُّهَا النَّاسُ، فِيمَا

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية 431/1؛ شرح ابن عقيل 298/2.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 56/7.

(3) المصدر نفسه 56/7.

(4) ظ: في ظلال نهج البلاغة 58/2؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد 317/6.

(5) شرح نهج البلاغة/الشارح 288/7.

(6) المصدر نفسه 289/7.

(7) منهاج البراعة/الراوندي 25/2.

(8) ظ: منهاج البراعة/الخوئي 110/8.

(9) ظ: الكتاب 234/2؛ شرح الرضي على الكافية 431/1؛ منحة الجليل 298/2.

(10) ظ: المفصل: 73.

(11) ظ: المفصل: 74؛ همع الهوامع 22/2.

(12) الكتاب 273/1.

(13) ظ: همع الهوامع 26/2.

اسْتَحْفَظْكُمْ مِنْ كِتَابِهِ⁽¹⁾. قال الشارح: μ ونصب (الله الله) على الإغراء، وهو أن تقدر فعلا ينصب المفعول به، أي اتقوا الله، وجعل تكرير اللفظ نائبا عن الفعل المقدر ودليلا عليه⁽²⁾ واختلف شراح النهج في هذا على وجهين:

الأول: انه من باب الإغراء كما قال الشارح، وقدر الفعل المحذوف بـ(اتقوا الله) وعلى هذا الرأي أيضا الخوئي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽³⁾.

الثاني: انه من باب التحذير، والتقدير: (خف الله) أو (اتقوا الله) أو (احذروا الله) وهو ما يفهم من كلام الراوندي والكيدري وابن ميثم ومحمد جواد مغنية⁽⁴⁾، والثاني أرجح لأن كل التقديرات قريبة من معنى: احذروا، فقول الشارح: أي اتقوا الله، معناها خافوا الله وهو بمعنى احذروا الله وجعله إغراء أبعد إلا إذا قصدوا انه باب واحد إذ أحكامهما واحدة.

ومثله قول أمير المؤمنين μ :X الله الله في أعزّ الأنفس عليكم، وأحبّها إليكم⁽⁵⁾، قال الشارح: μ وانتصب (الله، الله) على الإغراء⁽⁶⁾، وخالفه هذه المرّة كل شراح النهج الذين اطلعت عليهم فقالوا: انتصب على التحذير وتقديره احذروا الله⁽⁷⁾، وقال الشوشتري بعد أن عرض رأي الشارح: ومثله يسمى تحذيراً لا إغراء⁽⁸⁾ وهو الصحيح والمستفاد من المعنى وإن كانت أحكامهما متشابهة فهما متقابلان من حيث المعنى فالإغراء أمر والتحذير نهي⁽⁹⁾.

ومثله قول أمير المؤمنين μ :X العمل العمل، ثمّ النّهاية النّهاية، والاستقامة الاستقامة، ثمّ الصبر الصبر، والورع الورع!⁽¹⁰⁾. قال الشارح: μ النصب على الإغراء، وحقيقته فعل مقدر، أي الزموا العمل، وكرر الاسم لينوب أحد اللفظين عن الفعل المقدر، والأشبه أن يكون اللفظ الاول هو القائم مقام الفعل، لأنه في رتبته⁽¹¹⁾، وقد اتفق شراح النهج بين مصرح وملح انه من باب الإغراء وأن الفعل المحذوف تقديره: إلزموا⁽¹²⁾، وقال الخوئي: إن أول اللفظين المكررين

(1) شرح نهج البلاغة/الشارح: 350/6.

(2) المصدر نفسه: 352/6.

(3) ظ:منهاج البراعة/الخوئي 126/6؛ نهج البلاغة/محمد أبو الفضل إبراهيم 170/1.

(4) ظ:منهاج البراعة/الراوندي 357/1؛ حقائق الحقائق 83/1؛ مصباح السالكين (الكبير) 282/2؛ في ظلال نهج البلاغة 423/1.

(5) شرح نهج البلاغة الشارح 209/9.

(6) المصدر نفسه 214/9.

(7) ظ:منهاج البراعة/الراوندي 180/2؛ مصباح السالكين (الكبير) 270/3؛ منهاج البراعة/الخوئي 214/9؛ بهج الصباغة 171/12؛ في ظلال نهج البلاغة 410/2.

(8) ظ:بهج الصباغة 171/12.

(9) ظ:الكتاب 253/1؛ الأصول 247/2.

(10) شرح نهج البلاغة/الشارح 24/10.

(11) المصدر نفسه: 25/10.

(12) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 165/2؛ حقائق الحقائق: 85/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 192/10؛ في ظلال نهج البلاغة: 529/2.

ناب مناب الفعل المحذوف⁽¹⁾، وهذا ما قاله النحويون في هذا الباب⁽²⁾، وعلمه أبو البركات الأنباري بأن كون الأول أولى بالقيام مقام الفعل لأن الفعل يجب أن يكون مقدما على الاسم الثاني لأنه مفعول وكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدما⁽³⁾.

ومثله قول أمير المؤمنين X: μ الفرائض الفرائض! أدوها إلى الله تؤدكم إلى الجنة⁽⁴⁾، قال الشارح: μ ثم أمر بلزوم الفرائض من العبادات والمحافظة عليها، كالصلاة والزكاة، وانتصب ذلك على الإغراء⁽⁵⁾، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه⁽⁶⁾ وفصل بعض الشراح بأن (الفرائض) الأولى مفعول لفعل محذوف، أي أدوا الفرائض والثانية تأكيد⁽⁷⁾.

ومثله مناداة أمير المؤمنين X في الناس μ الصلاة جامعة⁽⁸⁾، قال الشارح: μ وقوله: (الصلاة جامعة) منصوب بفعل مقدر، أي احضروا الصلاة، وأقيموا الصلاة، و(جامعة) منصوب على الحال من الصلاة⁽⁹⁾ وعد ابن هشام هذا من باب الإغراء وأنه من باب حذف العامل جوازا لأنه ليس ثم عطف ولا تكرار فيوجب حذف العامل⁽¹⁰⁾، وجوز المجلسي وجهين آخرين على روايتين مغايرتين.

الأولى: برفع (الصلاة)، ونصب (جامعة) على الحالية وقال أي عليكم الصلاة.
والثانية: برفعهما على الابتداء والخبر وهذا النداء كان شائعا في الخطوب الجلييلة وإن كان أصله للصلاة⁽¹¹⁾. والظاهر أنه من باب الإغراء كما ذهب إليه ابن هشام وإنه منصوب بفعل مقدر، ولكن لجريان هذا الكلام في الخطوب والمناسبات فهو يجري مجرى المثل كقولهم: الكلاب على البقر وهو مما يجب حذف عامله⁽¹²⁾، ثم لا أدري هل سمع: احضروا الصلاة جماعة.
ومن التحذير ما يكون بـ(إياك) وأخواته⁽¹³⁾، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك والأسد، كأنك

(1) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 192/10.

(2) ظ: أسرار العربية: 155؛ الباب 463/1؛ همع الهوامع 22/2.

(3) ظ: أسرار العربية: 155.

(4) شرح نهج البلاغة/الشارح 288/9.

(5) المصدر نفسه: 289/9.

(6) ظ: منهاج البراعة/الراوندي 150/2؛ حدائق الحقائق 510/2؛ مصباح السالكين (الكبير) 319/3؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 149/2؛ منهاج البراعة/الخوئي 91/10؛ توضيح نهج البلاغة 26/3؛ في ظلال نهج البلاغة 487/2؛ شرح نهج البلاغة القزويني 160/2.

(7) ظ: توضيح نهج البلاغة 26/3؛ شرح نهج البلاغة، القزويني 160/2؛ في ظلال نهج البلاغة 26/3.

(8) شرح نهج البلاغة / الشارح 398/6.

(9) المصدر نفسه 399/6.

(10) ظ: أوضح المسالك: 80/4؛ شرح شذور الذهب: 289؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت770هـ): 346/1.

(11) ظ: بحار الأنوار 115/54؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 265/1.

(12) ظ: أوضح المسالك: 185/2؛ همع الهوامع 16/2.

(13) ظ: شرح ابن عقيل 300/2.

قلت: إياك فاتقين والأسد⁽¹⁾، أو اتق نفسك والأسد فايك منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان⁽²⁾، فالواضح من هذا التقدير وهو تقدير سيبويه والمبرد أن (الأسد) معطوف على (إياك) والناصب لهما فعل واحد وهو رأي السيرافي وأجازه ابن عصفور وابن مالك، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير إياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين، وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير إياك باعد من الشر والشر منك⁽³⁾ وقيل أصله: إياك احذر من الشر فموضع الجار والمجرور نصب فلما حذف حرف الجر صار النصب فيما بعده⁽⁴⁾. وقال العكبري: جاءوا بالواو ليدلوا على الفعل المحذوف، ويقدر فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: جنب نفسك الشر، ف(نفسك) في موضع (إياك)⁽⁵⁾. وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين μ X μ ثُمَّ إِيَّاكُمْ وَتَهْزِيعَ الْأَخْلَاقِ⁽⁶⁾ قال الشارح: μ وانتصاب (تهزيغ) على التحذير، وحقيقته تقدير فعل، وصورته: جنبوا أنفسكم تهزيغ الأخلاق، ف(إياكم) قائم مقام أنفسكم، والواو عوض عن الفعل المقدر، وأكثر ما يجي بالواو، وقد جاء بغير واو في قول الشاعر:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ⁽⁷⁾ v⁽⁸⁾.

ذكر شراح النهج معنى تهزيغ فقالوا هو الاضطراب والسرعة، وهزعت الشيء إذا كسرتة⁽⁹⁾. وذكر بعضهم انه انتصب على التحذير⁽¹⁰⁾، وقال محمد جواد مغنية: μ (إياكم) الأصل أحذركم ثم حذف الفعل وانفصل الضمير، وتهزيغ مفعول أحذركم، أما الواو فقليل أنها عوض عن الفعل المحذوف⁽¹¹⁾. والذي ذهب إليه الشارح ومحمد جواد مغنية هو قول العكبري المتقدم عينه⁽¹²⁾. والحقيقة أن كل التقديرات التي قدرها النحاة فيها بعض التعسف، فايك والأسد وغيره كلام تداولته العرب وفهمت معناه وهو التحذير من الأسد ثم جاء النحاة ليختلفوا في هذين المنصوبين اللذين بينهما واو، والواو لمطلق الجمع، على وجوه عرضت مجملة وهنا تناقش مع بعض التفصيل وهي:

-
- (1) ظ: الكتاب 274/1.
 - (2) ظ: المقتضب 212/3.
 - (3) ظ: همع الهوامع 23/2.
 - (4) ظ: أسرار العربية: 159.
 - (5) ظ: الباب 463/1.
 - (6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 28/10.
 - (7) هذا البيت نسبته أبو بكر محمد التاريخي في طبقات النحاة وكذلك ابن بري وتلميذه ابن خلف نسبوه إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي بقوله لابنه القاسم: ظ: خزانة الأدب 64/3.
 - (8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 29/10.
 - (9) ظ: منهاج البراعة / الراوندي 166/2؛ توضيح نهج البلاغة 65/3.
 - (10) ظ: منهاج البراعة / الخوئي 214/10.
 - (11) في ظلال نهج البلاغة 533/2.
 - (12) ظ: الباب 463/1.

الأول: أن (إياك) و(الأسد) متقيان كما قال سيبويه والمبرد⁽¹⁾ أي كلاهما محذر منه والتقدير: اتق نفسك والأسد ولا أدري لماذا يتقي نفسه؟ فالمفترض أن تكون نفسه محذرة لا محذر منها فالفعل المقدر هنا يناسب (الأسد) أي اتق الأسد فهو المتقى المحذر منه.

الثاني: أن يقدر لكل واحد من المفعولين فعل يناسبه والتقدير إياك باعد من الشر واحذر من الشر⁽²⁾، فيكون الواو قد عطف جملة على جملة، وهو أيضا كلام لاتكاد النفس تركز إليه فهو تقدير متعسف لا أعتقد أن المتكلم يقصده.

الثالث: وقيل أصله: إياك أحذر من الشر فحذف حرف الجر ونصب ما بعده على نزع الخافض. ويُسأل صاحب هذا الرأي عن الواو أين ذهبت وما موقعها، وهو أيضا مخالف لرأي المبرد إذ قال: لم ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر لأن الأمر كله لا يقع إلا بفعل⁽³⁾

الرابع: وهو قول العكبري وعليه الشارح أن الواو عوض عن الفعل المحذوف وهي دليل عليه وأن الفعل المقدر يتعدى إلى مفعولين⁽⁴⁾ والتقدير جنب نفسك الشر وقدره محمد جواد مغنية بـ: أحذركم الشر⁽⁵⁾ وهذا فعل مضارع والمعروف أن يقدر هنا فعل أمر كما تقدم من قول المبرد، ويرد على هذا الوجه أن جعل (نفسك) مقام (إياك) تقدير محذوف آخر فـ(إياك) ضمير فحسب وأما (نفسك) فمضاف إلى ضمير فهما كلمتان.

الخامس: وهو مما أجازته سيبويه أن الواو للمعية وأن ما بعدها مفعول معه⁽⁶⁾، وهو رأي صحيح وهو على تقدير الوجه الأول الذي قدره سيبويه والمبرد ولكن معنى الواو المعية فيكون ما بعدها متقى إذا اجتمع مع (إياك) لا أنهما محذر منهما كل على انفراد. وإن كان لابد من ترجيح رأي فرأي العكبري⁽⁷⁾ والشارح وإن اجتمع فيهما تقديران وإخراج للواو عن معناه بغير دليل، وما ترجيحي له إلا لأن المعنى يستقيم عليه، وأما قول الشارح: ما يكثر ما يجيء بالواو واستشهاد بالبيت المذكور، فالشاهد من شواهد سيبويه والمبرد والزجاجي وابن جني والعكبري⁽⁸⁾ ومحل استشهاد سيبويه به على أن حذف الواو شاذ، فقد قال: ما أعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيدا كما لا يجوز أن تقول رأسك الجدار حتى تقول: من الجدار أو والجدار... إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في الشعر:

(1) ظ: الكتاب 274/1؛ المقتضب 212/3.

(2) ظ: همع الهوامع 32/2.

(3) المقتضب 212/3.

(4) ظ: الكتاب 463/1.

(5) ظ: في ظلال نهج البلاغة 533/2.

(6) ظ: الكتاب 274/1.

(7) ظ: اللباب 463/1.

(8) ظ: الكتاب 279/1؛ المقتضب 213/3؛ اللامات 70؛ الخصائص 102/3؛ اللباب 463/1.

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

كأنه قال إِيَّاكَ ثم أضمر بعد إِيَّاكَ فعلا آخر فقال اتق المراء⁽¹⁾ وأجازته المبرد في الشعر واستشهد بالبيت⁽²⁾ واستشهد به العكبري على أن الأصل أن تكون بلا واو ولكن جاؤوا به ليدلوا على الفعل⁽³⁾

(1) الكتاب 279/1 وظ:الأصول 251/2.

(2) ظ:المقتضب 213/3.

(3) ظ:اللباب 463/1.

الفصل الثالث: المجرورات والتوابع

المبحث الأول: المجرورات:

الاسم المجرور عرفه ابن الحاجب بأنه: μ ما اشتمل على علم المضاف إليه⁽¹⁾، ويقصد بعلم المضاف إليه الكسرة وما ناب عنها وهو قول الزمخشري في الأصل، فعلى رأيه أن الإضافة هي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب⁽²⁾. والجر ينقسم على قسمين الجر بالحرف، والجر بالإضافة⁽³⁾.

المطلب الأول: الجر بالحرف:

قال ابن الحاجب سميت حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم وقال الرضي الاسترأبادي بل لأنها تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم⁽⁴⁾، ويسميتها الكوفيون حروف الإضافة، وحروف الصفات⁽⁵⁾، وتعمل لأنها مختصة بالأسماء⁽⁶⁾، وسأدرس حروف الجر ومعانيها عند دراستي للأدوات ولكن هناك مباحث تتعلق بالجار والمجرور الأليق أن تدرس هنا منها:

1: تعلق الجار والمجرور:

لابد من تعلق الظروف والجار والمجرور بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فان لم يكن شيء منها موجودا قدر⁽⁷⁾، وزعم الكوفيون انه لا تقدير في نحو: (زيد عندك)، و(عمرو في الدار)، وقالوا الناصب هنا أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ⁽⁸⁾.

أ: تعلق الجار والمجرور بالفعل:

فمن تعلق الجار والمجرور بالفعل مما عرض له الشارح: قوله μ : قَلَّا اسْتِعْلَاؤُهُ بِأَعْدَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا قُرْبُهُ سَاوَاهُمْ فِي الْمَكَانِ بِهِ⁽⁹⁾، قال الشارح: μ والباء في (به) متعلقة بـ(ساواهم)، معناه: ولا قربه ساواهم به في الحاجة إلى المكان، أي لم يقتض قربه مماثلته ومساواته إياهم في ذلك⁽¹⁰⁾ وقد ذكر هذا التعلق الخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽¹¹⁾ من

(1) شرح الرضي على الكافية: 201/2.

(2) ظ: المفصل: 113.

(3) ظ: همع الهوامع: 413/2.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 261/4؛ همع الهوامع: 413/2.

(5) ظ: معاني القرآن، الفراء: 2/1؛ شرح الرضي على الكافية: 261/4؛ همع الهوامع: 414/2.

(6) ظ: همع الهوامع: 214/2.

(7) ظ: سر صناعة الإعراب: 125/1 ومغني اللبيب: 433/2؛ موصل الطلاب: 75.

(8) ظ: شرح الرضي على الكافية: 243/1-244؛ مغني اللبيب: 433/2.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 216/3.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 217/3.

(11) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 275/4؛ ونهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 113/1.

الشارح وهو مفهوم من المعنى الذي ذكره الآخرون⁽¹⁾ والجار والمجرور ها هنا متعلقان بالفعل.

ب: تعلقهما بالمصدر:

ومن تعلقهما بما يشبه الفعل تعلقهما بالمصدر وقد مر به الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: مَا عَزَّتْ دَعْوَةُ مَنْ دَعَاكُمْ، وَلَا اسْتَرَّاحَ قَلْبُ مَنْ قَاسَاكُمْ، أَعَالِيلُ بِأَضَالِيلٍ...⁽²⁾ قال الشارح: و(ب) الباء في قوله: (بأضاليل) متعلقة بـ(أعاليل) نفسها، أي يتعللون بالأضاليل التي لا جدوى لها⁽³⁾.

وهذا المعنى يفهم من كلام الراوندي وابن ميثم والشيرازي⁽⁴⁾ وصرح به المجلسي ومحمد عبده والخوئي فقد نقلوا كلام الشارح بألفاظه⁽⁵⁾؛ وقالوا في (أعاليل): أنها جمع (إعلال) جمع (علة) أو جمع (اعلولة) وأضاليل: جمع أضلولة⁽⁶⁾؛ فـ(أعاليل) مما يفهم من كلامهم أنها مصدر وهو مما يصح تعلق الجار والمجرور به.

ج: هل يتعلقان بالمصدر المتأخر عنهما؟

من الناحية من منع تعلق الجار والمجرور بالمصدر إذا تأخر عنهما وقال الزمخشري: و(ب) صلة المصدر لا تتقدم عليه⁽⁷⁾ ومنهم من سمح بذلك على أن الظرف والجار والمجرور تكفيهما رائحة الفعل فيجوز تعلقهما بالمصدر المتأخر⁽⁸⁾. والظاهر أن الشارح من المانعين فعند شرحه قول أمير المؤمنين □: وَمِنْ قَبْلُ مَا مَثَّلُوا بِالصَّالِحِينَ كُلَّ مَثَلَةٍ، وَسَمَّوْا صِدْقَهُمْ عَلَى اللَّهِ فَرِيَةً⁽⁹⁾ قال الشارح: و(و) (على) في قوله: (وسموا صدقهم على الله فريية)، ليست متعلقة بصدقهم، بل بفريية، أي وسموا صدقهم فريية على الله، فإن امتنع أن يتعلق حرف الجر به لتقدمه عليه، وهو مصدر، فليكن متعلقا بفعل مقدر دل عليه هذا المصدر الظاهر⁽¹⁰⁾.

ولم يختلف شراح النهج في هذا المعنى ولكنهم اختلفوا في تعلق الجار والمجرور على وجوه:

(1) ظ: منهاج البراعة الراوندي: 268/1؛ وحائق الحقائق: 301/1؛ بهج الصناعة: 139/1؛ توضيح نهج البلاغة: 220/1.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 111/2.

(3) المصدر نفسه: 112/2.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 222/1؛ مصباح السالكين (الكبير) 51/2؛ مصباح السالكين (الوسيط) 134؛ توضيح نهج البلاغة: 162/1.

(5) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 135/1؛ نهج البلاغة، محمد عبدة: 82/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 17/4.

(6) ظ: معارج نهج البلاغة: 119؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 82/1.

(7) الكشف: 55/4؛ ظ: المفصل: 283؛ تفسير البيضاوي: 20/5؛ تفسير النسفي: 24/4؛ مغني اللبيب: 531/2؛ تفسير أبي السعود: 200/7.

(8) ظ: شرح الرضي على الكافية: 47/3؛ روح المعاني: 127/23.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 104/9.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 106-105/9.

الأول: انه متعلق بفرية وهو احتمال الشارح الأول واحتمله أيضا المجلسي، الخوئي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جواد مغنية⁽¹⁾.

الثاني: انه متعلق بفعل دل عليه (فرية) وهو احتمال الشارح الثاني المتقدم.

الثالث: أن يكون متعلقا بـ(صدقهم) واحتمله المجلسي⁽²⁾.

الرابع: أن يتعلق بحال محذوف من (فرية) وجاز أن يكون صاحب الحال نكرة لأنه متأخر وهو ما احتمله محمد جواد مغنية⁽³⁾.

وا احتمال الشارح انه يمتنع تعلق حرف الجر بالمصدر عنه ينطلق من أن المصدر عامل ضعيف لا يعمل في ما قبله⁽⁴⁾ ولكنهم أيضا قالوا: أن الظرف تكفيه راحة الفعل ليعمل فيه⁽⁵⁾ لذلك تساهل الشارح في جعله متعلقا بالمصدر المتأخر عنه للاتساع.

وهو ما أقره الرضي الاسترأبادي فقال: «أنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه»⁽⁶⁾.

ولكن الشارح في موضع آخر مشابه لهذا لم يذكر إلا وجها واحدا ولم يجعل الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قال: «قوله: (وافترض من ألسنتكم الذكر)، افترض عليكم أن تذكروه وتشكروه بألسنتكم، و(من) متعلقة بمحذوف دل عليه المصدر المتأخر، تقديره: (وافترض عليكم الذكر من ألسنتكم الذكر»⁽⁷⁾ مما يدل على انه الوجه الأرجح عنده. ثم عاد الشارح فصرح بمنع تقدم حرف الجر على المصدر المتعلق به وذلك عند ذكره قول أمير المؤمنين □: «فَإِذَا أَنْتَ فِيمَا رُقِيَ إِلَيَّ عَنْكَ لَا تَدْعُ لِهَوَاكَ انْقِيَاداً»⁽⁸⁾ فقال الشارح: «واللام في (لهواك) متعلقة بمحذوف دل عليه (انقيادا)، ولا يتعلق بنفس (انقياد) لان المتعلق من حروف الجر بالمصدر لا يجوز أن يتقدم على المصدر»⁽⁹⁾. وأراه في قوله الأول: أن الجار والمجرور متعلق بـ(فرية) قد تنزل ليمنع تعلقه بـ(صدقهم) ثم عاد فقرر القاعدة النحوية ولكن بالشرط فقال: (فان امتنع أن يتعلق حرف من الجر به لتقدمه عليه...»⁽¹⁰⁾. وهو يقصد المنع لا الشرط لأن الشرط لا معنى له ها هنا.

(1) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 56/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 64/9؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 335/1؛ في ظلال نهج البلاغة: 336/2.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 56/2.

(3) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 336/2.

(4) ظ: المفصل: 283؛ شرح الرضي على الكافية: 402/3؛ أوضح المسالك: 172/2.

(5) ظ: الكليات: 816/1.

(6) ظ: الرضي على الكافية: 407/3.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 119/10.

(8) المصدر نفسه: 54/18.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 58/18.

(10) المصدر نفسه: 106/18.

2: حذف متعلق الجار والمجرور:

قد يحذف متعلق الجار والمجرور جوازا إذا دل عليه دليل ووجوبا في ثمانية مواضع ذكرها ابن هشام⁽¹⁾، وقد يكون المتعلق المحذوف فعلا كما في الصلة والقسم⁽²⁾ واختلف في الخبر والصفة والحال فقدر بعضهم الفعل لأنه الأصل في العمل، وقدر غيرهم الوصف لأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد ولأن الفعل في ذلك لا بدّ من تقديره بالوصف⁽³⁾.

أ: حذف المتعلق الذي لا يدل على كون عام:

فقد يحذف متعلق الجار والمجرور وهو غير مقدر بـ(استقر أو مستقر) أو ما أشبهها مما يدل على كون عام بل كون خاص ولكن هناك دليلا يفهم منه السامع المراد دون ذكر المتعلق⁽⁴⁾ ومنعه جماعة منهم أبو حيان⁽⁵⁾، وقد ذكر الشارح كلاما معناه الجواز عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَمِمَّا خَيْرُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ وَمِنْكُمْ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ، فِي كَثِيرٍ مِّمَّا لَنَا وَعَلَيْكُمْ! ν ⁽⁶⁾ قال الشارح: μ فَإِنْ قُلْتَ: فَبِمَاذَا يَتَعَلَّقُ (فِي) فِي قَوْلِهِ (فِي كَثِيرٍ)؟ قُلْتَ: بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هَذَا الْكَلَامُ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةٍ كَلَامٍ كَثِيرٍ تَتَضَمَّنُ مَا لَنَا وَعَلَيْكُمْ ν ⁽⁷⁾؛ والظاهر أن الشارح يجعله متعلقا بخبر محذوف هو (داخل)، وجرى على هذا التقدير المجلسي⁽⁸⁾ أيضا، ولكن ابن ميثم قدره: قليل في كثير مما لنا وعليكم وتابعه فيه محمد عبده والموسوي⁽⁹⁾، وهو أنسب للمعنى من تقدير الشارح وهذا كون خاص، والحذف هنا جائز لا واجب، ولولا وضوح الدلالة هنا لما جاز حذف المتعلق.

ب: حذف المتعلق وجوبا:

فمن مواضع حذف المتعلق وجوبا إذا كان الجار والمجرور في موضع الحال⁽¹⁰⁾ وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَأَسْفَرَتِ السَّاعَةُ عَنْ وَجْهَهَا ν ⁽¹¹⁾ قال الشارح: μ وَأَسْفَرَتِ السَّاعَةُ: أَضَاءَتْ وَأَشْرَقَتْ، وَعَنْ مَتَعَلِّقَةٍ بِمَحذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: كَاشَفَتْ عَنْ وَجْهَهَا ν ⁽¹²⁾.
وشراح النهج وان لم يشيروا إلى محذوف لكن المعنى الذي ذكروه هذا مؤداه فقال ابن ميثم:

(1) ظ: مغني اللبيب: 447-445/2؛ وموصل الطلاب: 82
(2) ظ: أسرار العربية: 83؛ شرح الرضي على الكافية: 244/1؛ مغني اللبيب: 447/2؛ شرح ابن عقيل: 213/1.
(3) ظ: مغني اللبيب: 447/2؛ مختصر المعاني: 101؛ موصل الطلاب: 63؛ همع الهوامع: 375/1.
(4) ظ: الكشف: 1: 299؛ مغني اللبيب: 448/2 و 449؛ روح المعاني: 215/18.
(5) ظ: البحر المحيط: 277/8؛ مغني اللبيب: 449/2.
(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 182/15.
(7) المصدر نفسه: 197/15.
(8) ظ: البحار: 70/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 85/3.
(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 441/4؛ نهج البلاغة محمد عبده: 33/2؛ شرح نهج البلاغة الموسوي: 4: 235.
(10) ظ: مغني اللبيب: 445/2.
(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 187/7.
(12) المصدر نفسه: 187/7.

أي: بدت⁽¹⁾، وقال المجلسي والشوشتری: كشفت عن وجهها،⁽²⁾ وقال الشيرازي: أي: أظهرت عن نفسها⁽³⁾، والظاهر أن (أسفر) هنا أعطى معنى (كشف) مجازاً ولذلك عدل الشراح عن تقدير محذوف وهو الأحسن ولم يوافق الشارح في هذا إلا محمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁴⁾.

ومن تعلقها بالنعته المحذوف قول أمير المؤمنين □: μ وَحَزَمًا فِي لِينٍ⁽⁵⁾ قال الشارح: μها هنا لا يتعلق حرف الجر بالظاهر، لأنه لا معنى له ألا ترى أنك لا تقول: فلان حازم في اللين، لأن اللين ليس أمراً يحزم الإنسان فيه، وليس كما تقول فلان حازم في رأيه أو في تدبيره: فوجب أن يكون حرف الجر متعلقاً بمحذوف، تقديره وحزماً كائناً في لين⁽⁶⁾.

وقد ذكر هذا المعنى المجلسي والخوانساري⁽⁷⁾ لكن ابن ميثم قدره: ممزوجاً في لين ولم يشر إلى محذوف بل ذكر المعنى هكذا⁽⁸⁾، ولعله أقرب لأنه المقصود ولكن وعلى كل حال فإن الجار والمجرور لا يتعلقان بالمصدر هنا. ويذكر أن الشارح قد أشار إلى أن المحذوف هنا صفة بقوله: μ هذه الألفاظ... بعضها يتعلق بمحذوف فيكون موضعه نصباً على الصفة⁽⁹⁾ والمراد هذا الذي ذكر وغيره في مجموعة من الجمل.

3: حذف الجار والمجرور:

أ: حذف حرف الجر:

قد يحذف حرف الجر سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به، ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض، ويحذف قياساً قبل (أنّ) و(أنّ) و(كي)⁽¹⁰⁾ وقد مر بحثه في المفعول به ومما ذكره الشارح في هذا قول أمير المؤمنين □: μ وَتَفَرَّقَتْ بِشُعْبَاهَا، تَكِيلُكُمْ بِصَاعِهَا⁽¹¹⁾ قال الشارح: μ وتقدير (تكيلكم بصاعها) تكيل لكم، فحذف اللام، كما في قوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ)⁽¹²⁾ أي: كالوا لهم، أو وزنوا لهم، والمعنى تحملكم على دينها ودعوتها، وتعاملكم بما يعامل به من استجاب لها، ويجوز أن يريد بقوله: (تكيلكم بصاعها) يقهركم أربابها على الدخول في أمرهم، ويتلاعبون بكم، ويرفعونكم ويضعونكم كما يفعل كيال البر به إذا كاله

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 43/3.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 374/1؛ بهج الصباغة: 459/1.

(3) ظ: توضيح نهج البلاغة: 167/2.

(4) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 243/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 148/10.

(6) المصدر نفسه: 150/10.

(7) ظ: البحار: 327/64؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 357/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 113/12.

(8) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 184/3.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 150/10.

(10) ظ: الكتاب: 38/1؛ الأصول في النحو: 179/1؛ أوضح المسالك: 182-179/2.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 188/7.

(12) سورة المطففين: 3.

بصاعه⁽¹⁾ . فالشارح هنا ذهب إلى معنيين:

الأول: أن يكون المكيل شيئاً آخر والمكيل له هؤلاء المخاطبون، فتكون اللام محذوفة والضمير في محل نصب على نزع الخافض، واحتمله المجلسي أيضاً⁽²⁾.

الثاني: أن يكون المكيل هم أي: هؤلاء المخاطبون، إذ الفعل متعد بنفسه وتعدى باللام بعد ذلك لمن شاء، فلا يكون هناك محذوف، لكن تقدير الشارح الثاني قد جاء المجلسي بغيره إذ قال: أي: تأخذكم للإهلاك زمرة بعد زمرة كالكيال يأخذ ما يليه جملة بعد جملة⁽³⁾، ووافقه عليه محمد عبده والشيرازي⁽⁴⁾.

ثم احتمل المجلسي أيضاً تقدير الشارح⁽⁵⁾، وقال الشوشتري: أي: تعمل معكم كيف شاءت كما يأخذ الكيال ما يكيله⁽⁶⁾. والمعنى الثاني الذي ذهب إليه الشارح أرجح إذ اللام هنا غير محذوفة والتقدير أن التي ذكرها الشراح كلها ممكنة والمعنى عليها منسجم.

ومثله ولكن المحذوف (عن) قوله □: فأحفظها السؤال، واستخبرها الحال⁽⁷⁾. قال الشارح: واستخبرها الحال، أي عن الحال، فحذف الجار، كقولك: اخترت الرجال زيدا، أي من الرجال⁽⁸⁾. وقد وافق هذا القول الشيرازي ومحمد جواد مغنية⁽⁹⁾ لكن الخوئي بعد أن نقل رأي الشارح قال: لا يظهر أن يجعل الحال مفعولاً به والجار محذوفاً قبل الضمير أي: استخبر عنها الحال⁽¹⁰⁾، وتقدير الشارح ومن وافقه أرجح والمعنى عليه أقرب، وقد ذكر الشارح حذف الجار في مواضع أخرى مشابهة⁽¹¹⁾.

ب: حذف الجار والمجرور معا:

قد يحذف الجار والمجرور معا⁽¹²⁾ كقوله تعالى: (خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا): أي بسيء و} آخر شيئاً⁽¹³⁾ أي بصالح وكذلك بعد اسم التفضيل كقولك: الله اكبر أي من كل شيء⁽¹⁴⁾ وقد ذكر

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 189/7.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 374/1.

(3) ظ: البحار: 327/64؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 374/1.

(4) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 225/1؛ توضيح نهج البلاغة: 169/2.

(5) ظ: البحار: 327/64؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 374/1.

(6) ظ: بهج الصباغة: 163/6.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 265/10.

(8) المصدر نفسه: 270/1.

(9) ظ: توضيح نهج البلاغة: 388/3؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: 470/1؛ في ظلال نهج البلاغة:

218/3.

(10) منهاج البراعة، الخوئي: 4/13.

(11) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 270/10 و60/16.

(12) ظ: اللباب: 126/2؛ البرهان في علوم القرآن: 153/3.

(13) سورة التوبة: 102.

(14) ظ: البرهان في علوم القرآن: 154-153/3؛ الإتقان: 171/2.

الشارح حذف الجار والمجرور عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَتَحَبَّبْتُ بِالْعَاجِلَةِ v (1) قال الشارح: μ أي تحببت إلى الناس بكونها لذة عاجلة، والنفوس مغرمة مولعة بحب العاجل، فحذف الجار والمجرور القائم مقام المفعول v (2). وقد أشار الشراح إلى ذلك من دون تصريح به فقال الشيرازي: μ و (تحببت) أي تقربت إلى الناس (بالعاجلة) v (3)، ونقل محمد أبو الفضل إبراهيم قول الشارح (4) وقيل أن قوله تعالى: (خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا) (5) أي بعمل آخر سيء ووضع الواو موضع الباء (6).

4: زيادة حرف الجر:

أ: زيادة (من) في الموجب:

يرى سيبويه أن (من) تأتي زائدة للتوكيد في قولك ما أتاني من رجل ونحوه (7). ويرى المبرد أن (من) لا تكون زائدة، لأن قولهم: ما جاءني من رجل قد نفى فيه الجنس كله، وقولك ما جاءني رجل يجوز أن ينفي به مجيء رجل واحد، لكنه عاد فقال: وتكون زائدة لكنها للنكرات دون المعارف (8). ويجب أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام ب(هل) أو شرط، وأن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ (9) وأجاز الأخفش زيادتها في الإيجاب (10) وجوزه الكوفيون (11) والفارسي وابن جني (12) أيضاً.

وقد ذكر الشارح (من) الزائدة عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَالْهَجْرَةُ قَائِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا الْأَوَّلِ، مَا كَانََ اللَّهُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ حَاجَةً مِنْ مُسْتَسِرِّ الْأُمَّةِ وَمُعْلِنِهَا v (13). قال الشارح μ فان قلت فما معنى قوله (من مستسر الأمة ومعلنها)، وبما ذا يتعلق حرف الجر قلت معناه ما دام الله في أهل الأرض المستسر منهم باعتقاده والمعلن حاجة، ف(من) على هذا زائدة، فلو حذفت لجر المستسر بدلاً من أهل الأرض، ومن إذا كانت زائدة لا تتعلق نحو، قولك: ما جاءني من احد v (14).

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 226/7.

(2) المصدر نفسه: 228/7.

(3) توضيح نهج البلاغة: 197/2.

(4) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 257/1.

(5) سورة التوبة: 102.

(6) ظ: تفسير البغوي: 323/2؛ زاد المسير: 495/3؛ تفسير البيضاوي: 169/3.

(7) ظ: الكتاب: 225/4.

(8) ظ: المقتضب: 45/1 و 137/4.

(9) ظ: رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت384هـ): 50؛ مغني

اللبيب: 323/1.

(10) ظ: المفصل: 380.

(11) ظ: معاني القرآن الفراء: 140/2؛ مغني اللبيب: 323/1.

(12) ظ: الخصائص: 106/3؛ مغني اللبيب: 323/1.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 101/13.

(14) المصدر نفسه: 104/13.

وقال ابن ميثم وتبعه المجلسي: (من) لبيان الجنس، وبهذا القول قال الشيرازي ومحمد جواد مغنية⁽¹⁾ لكن المجلسي احتمل أن تكون زائدة وكذلك محمد جواد مغنية⁽²⁾ إذ انها واقعة بعد النفي، ويكون (مستسر) و(معلن) بدل مفصل من مجمل والمبدل منه (أهل الأرض)، لكن الشارح رفض أن تكون (ما) في: (ما كان لله في أهل الأرض... v نافية وجعل (من) زائدة بعد الإيجاب⁽³⁾ وهو مما جوزة الأخفش⁽⁴⁾ والكسائي⁽⁵⁾ وسيبويه يرى أنها تزداد في النفي خاصة⁽⁶⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: **وَأَكْفَفُ عَلَيْهِنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ** v⁽⁷⁾ قال الشارح: **μ** من هاهنا زائدة، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش في زيادة من في الموجب، ويجوز أن يحمل على مذهب سيبويه، فيعنى به: فأكفف عليهن بعض أبصارهن v⁽⁸⁾ وابن ميثم أيضا قد ذكر أنها زائدة أو للتبعية⁽⁹⁾، وهذا كلام شبيه بقوله تعالى: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ...) ⁽¹⁰⁾ فقد قال المفسرون في (من) ها هنا أقوال:

الأول: أنها للتبعية والمراد غض البصر عما يحرم والاقتصار به على ما يحل واليه ذهب الأكثرون⁽¹¹⁾.

الثاني: أنها مزيدة وهو قول الأخفش في أنها زائدة في الإيجاب وأباه سيبويه⁽¹²⁾.

الثالث: أن المعنى: يعضوا من أبصارهم، أي: ينقصوا من نظرهم فالبصر إذا لم يكن من عمله فهو مغضوض ممنوع عنه وعلى هذا فر(من) ليست بزائدة ولا للتبعية بل هي من صلة الغض يقال غضضت من فلان إذا أنقصت من قدره⁽¹³⁾.

الرابع: أن (من) لبيان الجنس⁽¹⁴⁾ واعترض على هذا القول بأنه لم يتقدم مبهم يحتاج إلى تفسير

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 196/4؛ البحار: 231/66؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 251/2؛ توضيح نهج البلاغة: 155/3؛ في ظلال نهج البلاغة: 87/3.

(2) ظ: البحار: 231/66؛ في ظلال نهج البلاغة: 87/3.

(3) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 103/13.

(4) ظ: المفصل: 380 و 424؛ الإنصاف: 376/1؛ التفسير الكبير: 170 / 12.

(5) ظ: همع الهوامع: 463/2.

(6) ظ: الكتاب: 425/42؛ المفصل: 424.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 122/16.

(8) المصدر نفسه: 124/16.

(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 66/5.

(10) سورة النور: 30 و 31.

(11) ظ: الكشف: 234/3؛ التفسير الكبير: 175/23؛ أسرار العربية: 235؛ الجامع لأحكام القرآن: 222/12؛ تفسير أبي السعود: 169/6؛ فتح القدير: 22/4.

(12) ظ: الكتاب: 225/4؛ أسرار العربية: 234؛ الإنصاف: 376/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 222/12؛ الإتقان: 422/1؛ فتح القدير: 22/4.

(13) ظ: التفسير الكبير: 175-176؛ الجامع لأحكام القرآن: 222/12؛ فتح القدير: 22/4.

(14) ظ: معاني القرآن، النحاس: 520/4؛ مشكل إعراب القرآن: 511/2؛ فتح القدير: 2/4.

ب(من)⁽¹⁾.

الخامس: أن (من) لا ابتداء الغاية ونسب هذا القول لابن عطية⁽²⁾.

والظاهر أنها في الآية وفي قول أمير المؤمنين □: للتبويض فالمراد بعض أبصارهن، وهو النظر المحرم، فلو قال اكفف عليهن أبصارهن لاستلزم أن يكف بصرهن على عمومهم بدون تخصيص فيدخل فيه كف النظر الحلال وما لا بد منه.

ومثله: □: μ ثم أهل النجدة والشجاعة، والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من الكرم، وشعب من العرف⁽³⁾. قال الشارح: μ من هاهنا زائدة، وإن كانت في الإيجاب على مذهب أبي الحسن الأخفش، أي جماع الكرم، أي يجمعه كقول النبي 1: (الخير جماع الإثم)⁽⁴⁾. والعرف: المعروف. وكذلك (من) في قوله: (وشعب من العرف) أي وشعب العرف، أي هي أقسامه وأجزأؤه، ويجوز أن تكون (من) على حقيقتها للتبويض، أي هذه خلال جملة من الكرم وأقسام المعروف، وذلك لأن غيرها أيضا من الكرم والمعروف، ونحو العدل والعفة⁽⁵⁾. ولم يشر الشراح إلى معنى (من)⁽⁶⁾ إلا ما كان من محمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁷⁾ محقق كتابه فانه نقل قول الشارح. وكلام الشارح هذا يبين بوضوح انه يقول بقول الأخفش ولا يتابع سيبويه في هذه المسألة، وإن كان جوز أن تكون للتبويض.

ب: زيادة الباء:

وتأتي الباء زائدة⁽⁸⁾ في مواضع ستة ذكرها النحاة وهي الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد⁽⁹⁾.

وقد ذكر الشارح زيادتها قبل المفعول به عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ لقد استهَامَ بِكُمْ الْخَبِيثُ⁽¹⁰⁾ قال الشارح: μ واستهَامَ بك الخبيث يعنى الشيطان أي جعلك هائما ضالا والباء زائدة⁽¹¹⁾ وقال الراوندي: الباء للتعدية وتبعه الكيـدري على

(1) ظ: فتح القدير: 22/4.

(2) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 51/17.

(4) روى في الحديث هكذا: (والخير جماع الإثم) ظ: السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت303هـ): 247/4؛ كنز العمال: 388/15.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 53/17.

(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 161/5؛ البحار: 621/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 255/3؛ منهاج البراعة، الخوئي: 22/20؛ توضيح نهج البلاغة: 162/4.

(7) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 249-248/2.

(8) ظ: الكتاب: 225/4؛ المقتضب: 208/4؛ المفصل: 347.

(9) ظ: مغني اللبيب: 1006/1؛ همع الهوامع: 421/2.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 32/11.

(11) المصدر نفسه: 33/11.

ذلك⁽¹⁾ وتبع الشارح في قوله: أن الباء زائدة، المجلسي والخوئي⁽²⁾؛ وقال الزمخشري في أساس البلاغة ويقال: مستهام بها⁽³⁾، وعليه فالباء تكون للتعدية لا زائدة كما ذكر الشارح.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ الزموا الأرض، وأصبروا على البلاء، ولا تحركوا بأيديكم وسيوفكم [في] هوى ألسنتكم⁽⁴⁾. قال الشارح: μ وروى بإسقاط الباء من قوله (بأيديكم) ومن روى الكلمة بالباء جعلها زائدة، ويجوز ألا تكون زائدة، ويكون المعنى ولا تحركوا الفتنة بأيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم، فحذف المفعول⁽⁵⁾.

إذن الوجوه التي ذكرها الشارح:

الأول: أن تكون الرواية (أيديكم) من دون (باء) وقد رواها أيضا الخوئي لكن الرواية المشهورة (بأيديكم) وهي المثبتة في المخطوطة⁽⁶⁾.

الثاني: أن تكون الباء زائدة وقد احتملها السرخسي وابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁷⁾ والتقدير: ولا تحركوا أيديكم.

الثالث: أن لا تكون زائدة ويكون مفعول (تحركوا) محذوفا تقديره: لا تحركوا الفتنة⁽⁸⁾ أو شيئا⁽⁹⁾ وتكون الباء حينئذ للسببية⁽¹⁰⁾، وذكر هذا الوجه ابن ميثم والخوئي⁽¹¹⁾. والظاهر أن الباء زائدة كقوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ أنا وضعت بكلاكل العرب⁽¹⁴⁾، قال الشارح μ الباء في قوله (بكلاكل العرب) زائدة والكلاكل الصدور⁽¹⁵⁾. واختلف شراح النهج في هذه الباء على أقوال:

الأول: أن تكون زائدة كما قال الشارح، وقد احتمله ابن ميثم، والخوئي وهو رأي محمد جواد

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 230/2؛ حقائق الحقائق: 176/6.

(2) ظ: البحار: 337/40؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 398/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 123/13.

(3) ظ: أساس البلاغة: 709.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 111/13.

(5) المصدر نفسه: 113/13.

(6) ظ: مخطوطة النهج خطبة 232.

(7) ظ: أعلام نهج البلاغة: 206/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 210/4؛ مصباح السالكين (الوسيط): 231؛

ومنهاج البراعة، الخوئي: 189/11؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 83/2.

(8) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 113/13.

(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 210/4.

(10) ظ: منهاج البراعة الخوئي: 11:198.

(11) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 210/4؛ مصباح السالكين (الوسيط): 231؛ ومنهاج البراعة، الخوئي:

189/11

(12) سورة البقرة: 195.

(13) ظ: الكشف: 264/1؛ المفصل: 367؛ الخصائص: 282/2؛ أوضح المسالك: 38/3؛ موصل الطلاب: 76؛

جمع الهوامع: 11/2.

(14) شرح نهج البلاغة، الشارح: 197/13.

(15) المصدر نفسه: 197/13.

مغنية أيضا⁽¹⁾.

الثاني: أن تكون الباء للإلصاق، وهو ما احتمله ابن ميثم ونقله عنه الخوئي أيضا أي فعلت بهم الوضع والاهانة⁽²⁾.

الثالث: أن تكون للتعديّة وهو قول الشوشتري لأن معنى وضعت بالشيء غير معنى وضعت الشيء⁽³⁾. والظاهر أنها زائدة فالمعنى بدونها تام لكنها تفيد التوكيد وتبرز المعنى.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ وَلَا تُخَدِّجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ ν ⁽⁴⁾ μ وروي: (ولا تحدج بالتحية) والباء زائدة⁽⁵⁾.

ويلاحظ أن النسخة الخطية فيها: (ولا تحدج التحية)⁽⁶⁾ فيما هي في نسخة ابن أبي الحديد: (ولا تحدج بالتحية)، والرواية الأخرى التي ذكرها (ولا تحدج بالتحية)، وهذه الرواية لم يشر إليها أحد من الشراح فلعل الشراح قد نقل في نسخته: (ولا تحدج التحية) ثم روى الرواية الثانية بالباء وسقطت نقطة الخاء من النسخ كما زادت الباء في أصل الخطبة وإلا فالكلام لا يستقيم إلا بهذا والذي نقله الشراح روايتان فقط بالباء وعدمها⁽⁷⁾ ثم إن الشراح لم يبين ما معنى (تحدج) كما بين معنى (تحدج) مما يدل على أنه لم يقصدها وإنما هي من قلم الناسخ. وقد ذكر الراوندي: أن (أخدج) من أخدمت السحابة إذا قل مطرها ثم تعدى بالباء، فالباء عنده للتعديّة لا زائدة⁽⁸⁾. ولكن المجلسي ذكر أن الباء زائدة⁽⁹⁾. والفعل الرباعي مزيد فهو يتعدى، والظاهر أنه يتعدى بنفسه لأنه قال: أخدمت المرأة ولدها⁽¹⁰⁾ وأخدج أمره وأخدج الصلاة⁽¹¹⁾ فالباء على هذا زائدة ولم يرد في المعجمات تعديته بالباء ثم إن رواية المخطوطة تعضد هذا الكلام وهي رواية ابن ميثم بخط الشريف الرضي⁽¹²⁾.

المطلب الثاني: الجر بالإضافة:

- (1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 312/4؛ منهاج البراعة، الخوئي: 21/12؛ في ظلال نهج البلاغة: 151/3.
- (2) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 312/4؛ منهاج البراعة، الخوئي: 21/12.
- (3) ظ: بهج الصباغة: 496/4.
- (4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 151/15.
- (5) المصدر نفسه: 15: 154؛ وظ: طبعة مؤسسة الاعلمي: 103 / 15.
- (6) ظ: مخطوطة النهج رسالة 25.
- (7) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 58/3؛ البحار: 526/33، شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 63/3؛ منهاج البراعة الخوئي: 385 / 18؛ بهج الصباغة: 553/6؛ و صوب الرواية بإسقاط الباء.
- (8) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 58/3.
- (9) ظ: البحار: 526/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 63/3.
- (10) ظ: لسان العرب: 249/2.
- (11) ظ: تهذيب اللغة: 24/7؛ أساس البلاغة: 154؛ المعجم الوسيط: 220/1.
- (12) ظ: المخطوطة رسالة 25؛ مصباح السالكين (الكبير): 412/4.

الإضافة هي: النسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر⁽¹⁾ هكذا عرفها السيوطي وقد عرض الشارح إلى جملة من موضوعات الإضافة منها:

1: الإضافة تفيد الاختصاص:

الإضافة تفيد الاختصاص وقد لا تفيد الملك قال أبو حيان: الإضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة تعرف بالاستعمال فإذا قلت: غلام زيد ودار عمرو فالإضافة للملك، أو سرج الدابة فالاستحقاق، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص⁽²⁾، وقيل تفيد أموراً أربعة أصلها جميعاً الاختصاص فتفيد الملك، والنسب، والفعل، والمفعول⁽³⁾. ومما ورد في هذا الشرح مما يتعلق بفائدة الإضافة؛ قول الشريف المرتضى وهو يرد على القاضي عبد الجبار: μ فأما استدلاله على أن حجر أزواج النبي \square كانت لهن بقوله تعالى: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)⁽⁴⁾ فمن عجيب الاستدلال لأن هذه الإضافة لا تقتضي الملك بل العادة جارية فيها أن تستعمل من جهة السكنى ولهذا يقال: هذا بيت فلان ومسكنه ولا يراد بذلك الملك وقد قال تعالى: (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ)⁽⁵⁾ ولا شبهة في أنه تعالى أراد منازل الرجال التي يسكنون فيها زوجاتهم ولم يرد بهذه الإضافة الملك⁽⁶⁾، قال الشارح: μ فأما احتجاج قاضي القضاة بقوله: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)⁽⁷⁾، فاعتراض المرتضى عليه قوى، لأن هذه الإضافة إنما تقتضي التخصيص فقط لا التملك، كما قال: (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ)⁽⁸⁾.

وهذا الكلام موضع اتفاق معظم المفسرين؛⁽⁹⁾ فقد قال الجصاص: μ كما قال الله تعالى: (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ)⁽¹⁰⁾ وقال في موضع آخر: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)⁽¹¹⁾ فأضاف البيوت تارة إلى النبي \square وتارة إلى أزواجه ومعلوم أنها لم تخل من أن تكون ملكاً له أو لهن لأنه لا يجوز أن تكون لهن وله في حال واحدة لاستحالة كونها ملكاً لكل واحد منهم على حدة فنثبت أن الإضافة إنما صحت لأجل التصرف والسكنى كما يقال هذا منزل فلان وإن كان ساكناً فيه غير مالك وهذا

(1) همع الهوامع: 46/2.

(2) ظ: البحر المحيط: 278//8؛ همع الهوامع: 503/2.

(3) ظ: منازل الحروف: 177.

(4) سورة الأحزاب: 33.

(5) سورة الطلاق: 1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 279/16 وظ: 216/17.

(7) سورة الأحزاب: 33.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 218/17.

(9) ظ: أحكام القرآن: 158/3؛ الكشف: 557/4؛ الجامع لأحكام القرآن: 154/8؛ البحر المحيط: 279/1 و278/8؛ تفسير أبي السعود: 260/8؛ فتح القدير: 241/5؛ روح المعاني: 133/28 و212/12 و7/22.

(10) سورة الأحزاب: 53.

(11) سورة الأحزاب: 33.

مسجد فلان ولا يراد به الملك⁽¹⁾ وهذا كلام سليم وصحيح كمن قال لجام الفرس، فهو لا يعني أن اللجام ملك للفرس البتة بل من مختصاتهما.

ومثله قول أمير المؤمنين □: «وَمَرُّ أَهْلِ مَكَّةَ أَلَا يَأْخُذُوا مِنْ سَاكِنٍ أَجْرًا، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: (سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)»⁽²⁾ فَالْعَاكِفُ: الْمُقِيمُ بِهِ، وَالْبَادِي: الَّذِي يَحُجُّ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ»⁽³⁾.
قال الشارح: «ثم أمره أن يأمر أهل مكة ألا يأخذوا من أحد من الحجيج أجره مسكن، واحتج على ذلك بالآية، وأصحاب أبي حنيفة يتمسكون بها في امتناع بيع دور مكة وإجارتها، وهذا بناء على أن المسجد الحرام هو مكة كلها، والشافعي يرى خلاف ذلك، ويقول: إنه الكعبة، ولا يمنع من بيع دور مكة ولا إجارتها، ويحتج بقوله تعالى: (الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ)⁽⁴⁾ وأصحاب أبي حنيفة يقولون: إنها إضافة اختصاص لا إضافة تملك، كما تقول: جل الدابة⁽⁵⁾.

وهذا الذي ذكره الشارح في الخلاف بين أصحاب أبي حنيفة والشافعي قد ذكرته كتبهم فقال النووي وهو شافعي المذهب: وقد استدلل بالآية المتقدمة: «الإضافة تقتضي الملك فان قيل قد تكون الإضافة لليد والسكنى لقوله تعالى: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)⁽⁶⁾ فالجواب إن حقيقة الإضافة تقتضي الملك ولهذا لو قال هذا الدار لزيد حكم بملكها لزيد ولو قال أردت به السكنى واليد لم يقبل⁽⁷⁾ واستدل أيضا بحديث: (وهل ترك لنا عقيل من دار)⁽⁸⁾ وذكر قول الشافعي واستدلاله بقول رسول الله [«من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»⁽⁹⁾ بإضافة الدار إلى أبي سفيان، وأيضا استدلاله بجواز إنشاد الشعر في مكة والنحر وإلقاء الأرواث وهذا لا يجوز في المسجد الحرام خاصة⁽¹⁰⁾.

وقال الحصكفي وهو من الحنفية: كان أبو حنيفة يفتي لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى: (سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)⁽¹¹⁾ ورخص فيها غير أيام الموسم واستدل الحصكفي لأبي حنيفة بمناداة عمر أيام الموسم: «يا أهل مكة لا تتخذوا لبوتكم أبوابا»⁽¹²⁾ واختلف الشيعة أيضا

(1) أحكام القرآن: 158/3.

(2) سورة الحج: 25.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 30/18.

(4) سورة الحج: 40.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 32/18 و33.

(6) سورة الأحزاب: 33.

(7) المجموع، محيي الدين: يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت676هـ): 249/9.

(8) ظ: صحيح البخاري: 157/2 بلفظ (من رباع أودور) و92/5 (بلفظ من منزل).

(9) ظ: مسند أحمد: 538/2؛ صحيح مسلم: 108/4؛ السنن الكبرى، النسائي: 383/6.

(10) ظ: المجموع: 250/9.

(11) سورة الحج: 25.

(12) ظ: الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي علاء الدين الحصكفي (ت1088هـ): 712/6.

فمنع الشيخ الطوسي بيع بيوت مكة⁽¹⁾ وقال ابن العلامة: تسمية مكة بالمسجد الحرام مجاز للحرمة والشرف والضمير هنا راجع إلى المسجد الحرام حقيقة⁽²⁾. وقال الشهيد الثاني: المشهور الجواز وعليه العمل، وتسمية مكة مسجدا مجاز واستدل أيضا بالإضافة وأنها للملك في قوله تعالى: (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ)⁽³⁾⁽⁴⁾، وكذلك هو قول صاحب الجواهر، وقال انه لم يقف على شيء من طرق الشيعة يدل على المنع⁽⁵⁾. وضعف الخوئي: استدلال أبي حنيفة بالآية التي استشهد بها أمير المؤمنين □ وقال: استدلال الشافعي بقوله تعالى: (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ)⁽⁶⁾ أضعف⁽⁷⁾.

والظاهر الجواز، وإن كلام أمير المؤمنين □ محمول على الإضافة المستحبة لاستدلاله بالآية وهي هكذا: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)⁽⁸⁾، فهي خاصة بالمسجد الحرام ولم يقل أحد بجواز بيع المناسك ولا إجبارها⁽⁹⁾ ولا حاجة للاستدلال بقوله تعالى: μ من ديارهم v ولا حصر الإضافة بالملك.

2: الإضافة غير المحضة:

تنقسم الإضافة على ضربين إضافة محضة وإضافة غير محضة⁽¹⁰⁾ وغير المحضة لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وإنما تفيد التحقيق أو رفع القبح⁽¹¹⁾ وقد ذكر الشارح الإضافة غير المحضة عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ كأني به قد نَعَقَ بِالشَّامِ... بَعِيدَ الْجَوْلَةِ، عَظِيمَ الصَّوْلَةِ⁽¹²⁾ قال الشارح: μ وبعيد منصوب على الحال، وإضافته غير محضة⁽¹³⁾. وقال الخوئي: μ وإضافته لفظية لأنها من إضافة الصفة إلى فاعلها⁽¹⁴⁾ و(بعيد) صفة مشبهة، وإنما كانت إضافة الصفة المشبهة غير محضة لأن التقدير في مثل قولك: مررت برجل حسن الوجه، مررت برجل حسن

(1) ظ: مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين العاملي (الشهيد الثاني) (ت 911هـ): 168/3.

(2) ظ: إيضاح الفوائد: 319/1.

(3) سورة الحج: 40.

(4) ظ: مسالك الإفهام: 168/3.

(5) ظ: جواهر الكلام: الشيخ محمد حسن النجفي (ت 1266هـ): 353/22.

(6) سورة الحج: 40.

(7) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 386/20.

(8) سورة الحج: 25.

(9) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 173/4.

(10) ظ: الأصول في النحو: 5/3.

(11) ظ: أوضح المسالك: 92/3.

(12) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 46/9.

(13) المصدر نفسه: 47/9.

(14) منهاج البراعة، الخوئي: 359/8.

وجهه فلما كان التنوين أيضا ها هنا مقدرا كانت إضافته أيضا غير محضة⁽¹⁾.

ومثله قول أمير المؤمنين □ μ أَحْمَدُهُ شُكْرًا لِأَنْعَامِهِ، وَأَسْتَعِينُهُ عَلَى وَطَائِفِ حُقُوقِهِ، عَزِيزَ الْجُنْدِ، عَظِيمَ الْمَجْدِ⁽²⁾ قال الشارح: μ وإضافة (عزيز) إلى (الجند) إضافة في تقدير الانفصال، لا توجب تعريفه ليمتنع من كونه حالا⁽³⁾ و(عزيز) صفة مشبهة أيضا.

3: إضافة الشيء إلى نفسه:

لا يضاف الشيء إلى نفسه⁽⁴⁾، لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص والشيء إنما يعرفه غيره لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أن يعرف بغيره لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير معتقدة ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها لأنها ليس فيها إلا ما فيه فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها⁽⁵⁾، فان ورد شيء من ذلك كقولهم جاءني سعيد كرز فتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالتالي الاسم أي جاءني مسمى هذا الاسم⁽⁶⁾، والكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه⁽⁷⁾ إن اختلفا في اللفظ لوروده كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب⁽⁸⁾ كقوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)⁽⁹⁾ وقوله: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ)⁽¹⁰⁾ وقوله: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ)⁽¹¹⁾⁽¹²⁾، وقد ذكر الشارح مثل إضافة الشيء إلى نفسه عند شرحه قوله □: μ إِنَّهَا عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ كَفَيَّ الظِّلِّ...⁽¹³⁾ قال الشارح: μ وإنما قال: (كفى الظل) لان العرب تضيف الشيء إلى نفسه، قال تأبط شرا:

إذا حاصَ عينيه كرى النوم لم يزل له كالي من قلب شَيْحَانَ قَاتِكِ⁽¹⁴⁾

ويمكن أن يقال: الظل أعم من الفئ، لان الفئ لا يكون إلا بعد الزوال، وكل فئ ظل، وليس كل

(1) ظ: أسرار العربية: 252.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 110/13.

(3) المصدر نفسه: 112/13.

(4) ظ: المقتضب: 241/3؛ الأصول في النحو: 52/1 و8/2؛ والخصائص: 24/3 و334؛ سر صناعة الإعراب: 34/1؛ المفصل: 122؛ أسرار العربية: 43؛ أوضح المسالك: 347/3 والبرهان في علوم القرآن: 34/3.

(5) ظ: الخصائص: 24/3؛ الإنصاف: 438/2؛ همع الهوامع: 508/2.

(6) ظ: أوضح المسالك: 108/3.

(7) ظ: معاني القرآن الفراء: 56/2 و168 و330/1؛ إعراب القرآن، النحاس: 348/4.

(8) ظ: الإنصاف: 436/2؛ همع الهوامع: 509/2.

(9) سورة الواقعة: 95.

(10) سورة ق: 16.

(11) سورة يوسف: 109.

(12) ظ: لسان العرب: 307/15.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 140/5.

(14) ومطلع القصيدة: واني لمهد من بناء فقاصد به لأبن عم الصدق شمس بن مالك وفي الديوان (خاط) بدل (حاص) والشيحان: الحازم. ظ: ديوان تأبط شرا: 53؛ ديوان الحماسة: 23/1؛ وروي (خاط) بدل (حاص) ظ: الأملالي في لغة العرب: 140/2.

ظل فيئا، فلما كان فيهما تغاير معنوي بهذا الاعتبار صحت الإضافة⁽¹⁾.

وقد توزعت آراء شراح النهج في وجهين:

الأول: انه من إضافة الخاص إلى العام، كما أوضح الشارح في الوجه الثاني الذي احتمله وهو قول الراوندي والكيدري والخوانساري ومحمد عبده والشوشترى ومدرس وحيد،⁽²⁾ لكن الشيرازي قال: الفيء هو الظل الذي يفيء بعد الزوال أو الذي يفيء قبل الزوال مما تنسخه الشمس وقال هذا أقرب معنى والأول أقرب لفظاً⁽³⁾.

الثاني: أن يكون من إضافة الشيء إلى نفسه كقول الشاعر:

إذا حاصَ عينيه كرى النوم لم يزلْ له كالىُّ من قلب شَيْحَانٍ فَاتِكِ

وهو ما استشهد به الشارح، ومحقق كتابه محمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁴⁾ وقد احتمله الراوندي والكيدري⁽⁵⁾ فقالا هو مثل: كرى النوم، وقد ذكر الوجهين الشارح لكنه قدم انه من إضافة الشيء إلى نفسه وقد اختاره محقق كتابه عنه، فالشارح يقول برأي الكوفيين في هذه المسألة فقد أجاز الفراء ذلك⁽⁶⁾، في قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)⁽⁷⁾ وقوله: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ)⁽⁸⁾ وقوله: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ)⁽⁹⁾، وقوله (حَبِّ الْحَصِيدِ)⁽¹⁰⁾ فالشارح قال: لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه واستشهد بهذا البيت لتأبط شراً، والبصريون يتأولون كل ما من شأنه أن يكون من إضافة الشيء إلى نفسه فقالوا: التقدير: (دار الساعة الآخرة) و(حبل الشراب الوريد) و(الدم الوريد)، و(حب الزرع الحصيد)⁽¹¹⁾.

ومنها إضافة (ذات) إلى الله تعالى:

إذ يجوز أن يقال: مررت بزيد نفسه، وهذا نفس الحق. لأن الثاني هو ما أضيف إليه من المظهر وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها وأكثروا من ذكر التردد بينها وبينهم كقول الشاعر:

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 144/5.

(2) ظ: منهاج البراعة الراوندي: 284/1؛ حقائق الحقائق: 328/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 389/4؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 118/1؛ وبهج الصباغة 7/12؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 178/4.

(3) ظ: توضيح نهج البلاغة: 248/1.

(4) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 127/1.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 284/1؛ حقائق الحقائق: 328/1.

(6) ظ: معاني القرآن، الفراء: 330/1 و56/2 و168؛ لسان العرب: 307/15.

(7) سورة الواقعة: 95.

(8) سورة ق: 16.

(9) سورة يوسف: 109.

(10) سورة ق: 9.

(11) ظ: اللباب: 392/1.

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني⁽¹⁾

وأمثال هذا كثير جدا مما يدل على أن نفس الشيء عندهم غير الشيء⁽²⁾، ومثله جميع القوم، وكل الدراهم، وعين الشيء فهي ليست من إضافة الشيء إلى نفسه⁽³⁾، وقد عرض الشارح إلى إضافة لفظة (ذات) إلى الله تعالى عند شرحه قوله □: μ في حيث لا تَبْلُغُ الصِّفَاتُ لِتَنَاولَ عِلْمَ دَاتِهِ⁽⁴⁾. قال الشارح: μ ولفظة (ذات) لفظة قد طال فيها كلام كثير من أهل العربية، فأنكر قوم إطلاقها على الله تعالى وإضافتها إليه، أما إطلاقها فلأنها لفظة تأنيث، والباري سبحانه منزّه عن الأسماء والصفات المؤنثة، وأما إضافتها فلأنها عين الشيء، والشيء لا يضاف إلى نفسه وأجاز آخرون إطلاقها في الباري تعالى وإضافتها إليه، أما استعمالها فلوجهين: أحدهما أنها قد جاءت في الشعر القديم، قال خبيب الصحابي عند صلبه:

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو موزع⁽⁵⁾

ويروى (ممزغ) وقال النابغة:

مَحَلُّهُمْ ذَاتُ الْإِلَهِ وَدِيْنُهُمْ قَدِيمٌ فَمَا يَخْشَوْنَ غَيْرَ الْعَوَاقِبِ⁽⁶⁾

والوجه الثاني أنها لفظة اصطلاحية، فجاز استعمالها لا على أنها مؤنث (ذو) بل تستعمل ارتجالاً في مسماها الذي عبر عنه بها أرباب النظر الإلهي، كما استعملوا لفظ الجوهر والعرض وغيرهما في غير ما كان أهل العربية واللغة يستعملونها فيه. وأما منعهم إضافتها إليه تعالى، وأنه لا يقال: (ذاته)، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه فباطل بقولهم: أخذته نفسه وأخذته عينه، فإنه بالاتفاق جائز، وفيه إضافة الشيء إلى نفسه⁽⁷⁾ فالشارح موافق لكلام ابن جني المتقدم في أن النفس والعين ومثلها ذات يجوز إضافتها إلى الشيء⁽⁸⁾.

3: إضافة الصفة إلى الموصوف:

لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا دار الآخرة، وصلاة

(1) البيت لعمران بن حطان، ظ: خزنة الأدب: 330/5.

(2) ظ: الخصائص: 25-24/3.

(3) ظ: المفصل: 122.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 407/6.

(5) البيت روي هكذا: ... يبارك على أوصال شلو ممزغ ولم اجد من يرويه على رواية الشارح، ظ: مسند أحمد: 294/2؛ وصحيح البخاري: 1108/3 و2465/4؛ سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت458هـ): 145/9؛ السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد (ت213هـ): 130/4 والبداية والنهاية: 63/4؛ الاغانى: 47/4؛ المزهري: 413/1.

(6) رواية عجز البيت هكذا: (قويم فما يرجون غير العواقب) . ظ: ديوان النابغة الذبياني: 47؛ غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت285هـ): 126/1؛ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت321هـ): 91/1؛ المحكم: 7/ 206؛ الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ): 226/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 409/6.

(8) ظ: الخصائص: 25-24/3.

الأولى على تأويل دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى⁽¹⁾، وقالوا أيضا: عليه سحق عمامة وجرد قطيفة، وأخلاق ثياب، فقدرُوا موصوفاً محذوفاً وجعلوا الصفة مضافة إلى جنسها أي شيء سحق من جنس العمامة، وشيء جرد من جنس القطيفة⁽²⁾ كقولهم: خاتم فضة فتكون الإضافة بمعنى (من)⁽³⁾، وأما الكوفيون فيجيزونه من دون تقدير⁽⁴⁾ وقد ذكر الشارح مواضع على أنها من إضافة الصفة إلى الموصوف منها:

قول أمير المؤمنين □: μ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَمْتَنِعُ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَهَانَةً نَفْسِهِ، وَكَالِلَةُ حَدِّهِ وَنَضِيضُ وَقَرِهِ⁽⁵⁾. قال الشارح: μ قوله: (ونضيض وفره) أي قلة ماله، وكان الأصل (ونضاضة وفره) ليكون المصدر في مقابلة المصدر الأول، وهو (كلالة حده)، لكنه أخرجه على باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولهم: عليه سحق عمامة، وجرد قطيفة، وأخلاق ثياب⁽⁶⁾؛ ووافقه الخوئي⁽⁷⁾ ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁸⁾ أنه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ولم يذكر أحد من الشراح تأويل ذلك وأنه على حذف موصوف، وإضافة بمعنى (من) بل أرسلوه إرسال المسلمين هكذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف كأنهم يجيزونه دون شرط أو تأويل، ولعلمهم استغنوا عن ذكره لتعارف النحاة على تأويله فيفهم من مجرد إطلاقه والظاهر أنهم يوافقون الكوفيين في إجازة ذلك.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ بِأَبْدَانٍ قَائِمَةٍ بِأَرْقَاقِهَا، وَقُلُوبٍ رَائِدَةٍ لَأَرْزَاقِهَا، فِي مُجَلَّاتٍ نِعَمِهِ، وَمُوجِبَاتٍ مِنْهُ⁽⁹⁾، قال الشارح: μ ومجللات النعم، تجلج الناس، أي تعمهم، من قولهم: (سحاب مجلل) أي يطبق الأرض، وهذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولك: أنا في سابع ظلك وعميم فضلك، كأنه قال: في نعمه المجللة، وكذلك القول في موجبات مننه، أي في مننه التي توجب الشكر⁽¹⁰⁾. وهذا قول معظم شراح النهج⁽¹¹⁾ وقالوا أيضا (في مجلات نعمة) متعلق بمحذوف حال من ضمير الخطاب في لكم⁽¹²⁾ واحتمل الكيدري أن يكون التقدير: موجبات

(1) ظ: سر صناعة الإعراب: 34/1؛ المفصل: 123؛ الباب: 391/3؛ أوضح المسالك: 110-109/3.

(2) ظ: المفصل: 123؛ أوضح المسالك: 110/3.

(3) ظ: الكشف: 604/1؛ إبراز المعاني من حرز الأمان: 476/2.

(4) ظ: معاني القرآن، الفراء: 330/1 و56/2 و168.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 174/2.

(6) المصدر نفسه: 176/2.

(7) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 81/4.

(8) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 87/1.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 257/6.

(10) المصدر نفسه: 259/6.

(11) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 334/1؛ حدائق الحقائق: 391/1؛ توضيح نهج البلاغة: 324/1؛ شرح نهج

البلاغة، مدرس وحيد: 162/8.

(12) ظ: البحار: 350/75؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 233/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 394/8.

زوائد نعمته⁽¹⁾. وكونه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أولى والمعنى عليه مستقيم والكلام به بليغ وجميل.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ وَأَحْذَرُ أَنْ يُصِيبَكَ اللَّهُ مِنْهُ بِعَاجِلٍ قَارِعَةٍ تَمَسُّ الْأَصْلَ، وَتَقْطَعُ الدَّابِرَ، فَإِنِّي أُولِي لَكَ بِاللَّهِ أَلِيَّةً غَيْرَ فَاجِرَةٍ، لِيُنْ جَمَعْتَنِي وَإِيَّاكَ جَوَامِعُ الْأَقْدَارِ لَا أَزَالُ بِبَاحْتِكَ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ⁽²⁾ قال الشارح: μ قوله: (بعاجل قارعة، وجوامع الأقدار)، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف للتأكيد، كقوله تعالى: (وَأِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ)⁽³⁾ v⁽⁴⁾.

وهذا هو قول الراوندي فقد قال: μ وعاجل قارعة إضافة الصفة إلى الموصوف للتأكيد⁽⁵⁾ وقد طابق الخوئي قول الشارح في أن (بعاجل قارعة) وكذلك (جوامع الأقدار) من إضافة الصفة إلى الموصوف⁽⁶⁾. أما قول الشارح: μ كقوله تعالى: (وَأِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ) فقد قيل انه من إضافة الشيء إلى نفسه⁽⁷⁾ وقيل: هو من إضافة الصفة إلى الموصوف⁽⁸⁾ وقيل هو حق يقين أي حق لا بطلان فيه ثم أضيف أحد الوصفين إلى الآخر للتأكيد⁽⁹⁾ وقيل المعنى: لعين اليقين ومحض اليقين⁽¹⁰⁾ وقال ابن جني: الحق هنا غير اليقين وإنما هو خالصه وواضحه فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل نحو هذا ثوب خز⁽¹¹⁾ وقيل هو من إضافة الموصوف إلى صفته⁽¹²⁾.

ولعل رأي ابن جني هو الأقوى فالحق غير اليقين لكنه بعضه، وبه يندفع إشكال إضافة الشيء إلى نفسه أو الصفة إلى موصوفها أو العكس وأما كلام أمير المؤمنين □ فما ذكره الشارح وغيره صحيح وهو مما يجوز حمله على التأويل الذي ذكره النحويون.

5: الظروف المضافة إلى الجمل:

تضاف بعض الظروف المبهمة جوارا إلى الجمل⁽¹³⁾ فتضاف:

أولا: إلى الجملة الفعلية التي فعلها مبني كقول النابغة:

-
- (1) ظ: حدائق الحقائق: 391/1.
(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 135/17.
(3) سورة الحاقة: 51.
(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 137/17.
(5) ظ: منهاج البراعة الراوندي: 215/3.
(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 231/20؛
(7) ظ: معاني القرآن، الفراء: 168/2 والبحر المحيط: 215/8؛ أضواء البيان: 537/7.
(8) ظ: التفسير الكبير: 129/19.
(9) ظ: التفسير الكبير: 106/20.
(10) ظ: الكشف: 610/4.
(11) ظ: الخصائص: 334/3.
(12) ظ: البحر المحيط: 215/8.
(13) ظ: الكتاب: 117/3؛ المقتضب: 347/4.

على حين عَائِبَتُ الْمَشْيِبَ عَلَى الصَّبَا وَفُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ⁽¹⁾

قال سيبويه: μ كأنه جعل حين وعائبت اسما واحدا⁽²⁾ ويقصد أن حين مبنية هنا وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور⁽³⁾، وجواز الأمرين موضع اتفاق⁽⁴⁾.
ثانيا: إلى الجملة الفعلية التي فعلها معرب أو الجملة الاسمية: فقال البصريون يجب الإعراب⁽⁵⁾ وقال الكوفيون يجوز البناء⁽⁶⁾ والإعراب أرجح⁽⁷⁾، واعترض على البصريين بقراءة نافع: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ)⁽⁸⁾ بالفتح⁽⁹⁾ وقال الرضي الاستراباذي يحتمل أن يكون (يوم) ظرفا فلا حجة فيه⁽¹⁰⁾، وتبع الكوفيون في هذا أبو علي الفارسي وابن مالك⁽¹¹⁾ وابن هشام⁽¹²⁾.

وقد عرض الشارح إلى ظروف الزمان المضافة إلى الفعل المبني عند شرحه قوله □: μ وَمَا أَنْتُمْ الْيَوْمَ مِنْ يَوْمٍ كُنْتُمْ فِي أَصْلَابِهِمْ بِبَعِيدٍ⁽¹³⁾ قال الشارح: μ يروي بفتح الميم من (يوم) على أنه مبني، إذ هو مضاف إلى الفعل المبني ويروى بجرها بالإضافة على اختلاف القولين في علم العربية⁽¹⁴⁾. قال الراوندي: μ من يوم كنتم على الإضافة وروي (من يوم كنتم) مبنيًا على الفتح لأنه مضاف إلى مبني كيومئذ⁽¹⁵⁾ ومثله قول الكيدري⁽¹⁶⁾ فقد أجازا الروايتين بناء على تجويز النحاة ذلك. فهما والشارح مطلعون على أقوال النحاة والمسموع من لغة العرب، فجواز الإعراب لعدم لزوم الإضافة إلى الجملة، فعلة البناء إذن عارضه، وأما البناء فلتقوي العلة بوقوع المبني موقع المضاف إليه الذي يكتسب منه المضاف أحكامه من التعريف وغير ذلك⁽¹⁷⁾.
ومثله قوله □: μ عَلَى حِينٍ فَازَ أَهْلُ السَّبْقِ بِسَبْقِهِمْ⁽¹⁸⁾. قال الشارح: μ قال قوم من

(1) ديوان النابغة: 32.

(2) الكتاب: 230/2؛ ظ: إعراب القرآن، النحاس: 53/2.

(3) ظ: مغني اللبيب: 518/2؛ شرح ابن عقيل: 59/2.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 181/3.

(5) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 53/2؛ ومشكل إعراب القرآن: 245/1؛ شرح ابن عقيل: 59/2 و60.

(6) ظ: معاني القرآن، الفراء: 327/1؛ إعراب القرآن: 53/2؛ مشكل إعراب القرآن: 245/1.

(7) ظ: أوضح المسالك: 136/3.

(8) سورة المائدة: 119.

(9) في المصحف بضم الميم من يوم وهي قراءة السبعة إلا نافعًا فإنه قرأها بالفتح، ظ: السبعة في القراءات: 250؛

وحجة القراءات: 242؛ وإتحاف فضلاء البشر: 258/1.

(10) ظ: شرح الرضي على الكافية: 181/3.

(11) ظ: شرح ابن عقيل: 59/2.

(12) ظ: مغني اللبيب: 518/2.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 387/6.

(14) المصدر نفسه: 389/6.

(15) منهاج البراعة الراوندي: 372/1.

(16) ظ: حدائق الحقائق: 426/1.

(17) ظ: شرح الرضي على الكافية: 182/3.

(18) شرح نهج البلاغة، الشارح: 117/15.

النحاة: (حين) مبني هاهنا على الفتح. وقال قوم: بل منصوب لإضافته إلى الفعل⁽¹⁾.

وقد ذكر الراوندي الوجهين اللذين ذكرهما الشارح في (حين)⁽²⁾ وجزم الكيدري بأن (حين) مبني على الفتح لإضافته إلى الفعل الماضي⁽³⁾ وقد تقدم قول الرضي في الكافية أن جواز الأمرين موضع اتفاق بين النحاة⁽⁴⁾ فالظاهر أن الشارح يقصد أن قوما من النحاة رجحوا البناء وغيرهم رجع النصب على الأصل، ولكن (حين) هنا مجرورة بحرف الجر (على) فيتعين أن تكون الفتحة على آخرها فتحة بناء وإلا لظهرت الكسرة لو كانت معربة.

6: إضافة بين وتكرارها:

(بين) من الظروف الملازمة للإضافة، ولا تضاف إلا إلى اثنين فصاعداً أو ما قام مقامه، والأصل أن لا تكرر (بين) وقد تكرر تأكيداً كقولك: المال بين زيد وعمرو وتكرر وجوباً بعد الضمير المجرور لئلا يعطف على الضمير من غير إعادة الجار⁽⁵⁾، وعد الحريري تكرارها عند العطف على الظاهر من أوهام الخواص لأنها لا تدخل إلا على مثنى أو مجموع⁽⁶⁾، وقد ذكر الشارح إضافة (بين) وتكرارها عند شرحه قوله □: «فَأَوْعِزْ إِلَيْهِ: أَلَا يَحُولُ بَيْنَ نَاقَةِ وَبَيْنَ فَصِيلِهَا»⁽⁷⁾. قال الشارح: «قوله: (بين ناقة وبين فصيلها) الأفصح حذف بين الثانية، لأن الاسمين ظاهران، وإنما تكرر إذا جاءت بعد المضمرة، كقولك: المال بيني وبين زيد وبين عمرو، وذلك لأن المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة حرف الجر والاسم المضاف، وقد جاء: المال بين زيد وعمرو، وأنشدوا:

بينَ السحابِ وبينَ الريحِ ملحمةٌ قعاقُعٌ وظببٌ في الجوِّ تُخترَطُ

وأيضاً: بينَ الندى وبينَ برقةٍ ضاحكٌ غيثٌ الضريكِ وفارسٌ مقدامٌ

ومن شعر الحماسة: وإن الذي بيني وبين بني أبي وبين بني عمي لمختلفٌ جداً⁽⁸⁾

وليس قول من يقول: إنه عطف (بين) الثالثة على الضمير المجرور بأولى من قول من يقول:

بل عطف (بين) الثالثة على (بين) الثانية، لأن المعنى يتم بكل واحد منها⁽⁹⁾.

وقبله قال الراوندي: الأحسن أن يقال المال بين زيد وعمرو ولا يعاد (بين) ثانياً إذا كان الاسم

(1) المصدر نفسه: 119/15.

(2) ظ: منهاج البراعة الراوندي: 48/3.

(3) ظ: حدائق الحقائق: 415/2.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 181/3.

(5) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 213/1؛ وظ: البرهان في علوم القرآن: 11/3؛ روح المعاني: 9/1.

(6) ظ: درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت516هـ): 74-73.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 152/15.

(8) ظ: ديوان الحماسة: 38/2 وهو للمقنع الكندي؛ وظ: الزاهر: 23/1؛ الأمالي في لغة العرب: 284/1.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 156/15.

الأول مظهرا، وإذا كان أحدهما مضمرا فلا بد من تكراره⁽¹⁾ ويمكن أن ينظر إلى الموضوع من زاويتين:

الأولى: أن هناك رواية أخرى ذكرها الراوندي هي: (بين ناقة وولدها)⁽²⁾ وبها يندفع الإشكال. الثانية: أن العكبري قال الأصل أن لا تكرر (بين) وقد تكرر توكيدا⁽³⁾ والتوكيد غرض مفيد يستلزم الخروج عن الأصل إذا اقتضى ذلك فلهذا فالأفصح أن تكرر هنا في كلام الإمام □ لأن قوله: μ أن لا يحول بين ناقة وبين فصيلها v قد أحدثت فيه (بين) الثانية توكيدا مفيدا جميلا أعطى الكلام زخما وقوة وبيانا.

وما ذكره الحريري من أن مثل هذا من الوهم وهم منه، والأبيات التي ذكرها الشارح دليل على وهمه، فهذه لغة العرب وهم لا يخطئون في لغتهم.

7: إضافة المصدر الذي بمعنى الفاعل:

قول أمير المؤمنين □: μ الحمد لله الذي لا يبلُغ مدحُنا القائِلون، ولا يُحصي نِعْماءُ العَادُّون، ولا يُؤدِّي حقَّ المجتهدون، الذي لا يدركُه بُعدُ الهمم، ولا يَنَالُه غَوْصُ الفِطَن⁽⁴⁾ قال الشارح: μ قال الراوندي: ويجوز أن يقال: البعد والغوص مصدران هاهنا بمعنى الفاعل، كقولهم: فلان عدل، أي عادل وقوله تعالى: (إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)⁽⁵⁾ أي غائرا، فيكون المعنى: لا يدركه العالم البعيد الهمم فكيف الجاهل! ويكون المقصد بذلك الرد على من قال: إن محمدا رأى ربه ليلة الإسراء، وأن يونس X رأى ربه ليلة هبوطه إلى قعر البحر. ولقائل أن يقول: إن المصدر الذي جاء بمعنى الفاعل ألفاظ معدودة، لا يجوز القياس عليها، ولو جاز لما كان المصدر هاهنا بمعنى الفاعل، لأنه مصدر مضاف، والمصدر المضاف لا يكون بمعنى الفاعل. ولو جاز أن يكون المصدر المضاف بمعنى الفاعل لم يجز أن يحمل كلامه X على الرد على من أثبت أن الباري سبحانه مرئي، لأنه ليس في الكلام نفي الرؤية أصلا، وإنما غرض الكلام نفي معقوليته سبحانه، وإن الأفكار والأنظار لا تحيط بكنهه، ولا تتعقل خصوصية ذاته، جلت عظمتُه⁽⁶⁾. إذن فالشارح يرى أن المصدر الذي بمعنى الفاعل لا يضاف، ثم تنزل فقال: μ ولو جاز أن يكون المصدر المضاف بمعنى الفاعل لم يجز أن يحمل كلامه □... v وكأن الشارح غير مصر على ما قال أو انه يدرك أن هذا الكلام غير قاطع وبالفعل فقد قال الزمخشري في قوله تعالى: (وَعَلَى اللَّهِ

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 59/3.

(2) ظ: المصدر نفسه: 59/3.

(3) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 213/1.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 57/1.

(5) سورة الملك: 30.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 69/1.

قَصْدُ السَّبِيلِ⁽¹⁾ (القصد) مصدر بمعنى الفاعل⁽²⁾، وهو مصدر مضاف، وقال العكبري في قوله تعالى: (اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)⁽³⁾ (نور) مصدر بمعنى الفاعل⁽⁴⁾ وكذلك قال في قوله تعالى: (لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ)⁽⁵⁾ (طرفهم) مصدر بمعنى الفاعل⁽⁶⁾، وقال الشوكاني في قوله تعالى: (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)⁽⁷⁾ (حسب) مصدر وهو بمعنى الفاعل أي محسب⁽⁸⁾، ونقل الآلوسي عن بعضهم في قوله تعالى: (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي) ⁽⁹⁾ يجوز أن يكون (بث) بمعنى الفاعل أي الغم الذي بث الفكر والفرقة،⁽¹⁰⁾ وكل هذه المصادر مضافة، وعليه فرد الشارح على الراوندي غير سليم لورود مثله وإجازة العلماء ذلك، ثم أن الكيدري قد أجاز ذلك⁽¹¹⁾ مؤيدا للراوندي ومتبعاً له لكن الراوندي إذ أجاز هذا⁽¹²⁾ فقد احتمل غيره⁽¹³⁾، وكانت آراء شراح النهج على الوجه الآتي:

أولاً: الرأي الذي تقدم وهو قول الراوندي والكيدري⁽¹⁴⁾.

ثانياً: أن يكون (غوص) و(بعد) على مصدريتهما ويكون الإسناد هنا على سبيل المجاز أي: لا يدرك ببعد الهمم⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: أن يكون من باب إضافة الصفة إلى الموصوف والمصدر بمعنى الصفة أي لا تناله الفطن الغائصة ولا تدركه الهمم البعيدة وهو رأي ابن ميثم⁽¹⁶⁾ وضعفه الخوئي لأن الصفة يجب أن تطابق الموصوف⁽¹⁷⁾ ورده الشوشتري بأنها بدلت عن وصفها⁽¹⁸⁾.

وهذا الرأي هو الأقرب لأن المعنى يستقيم عليه على الرغم من أنه لا يخلوا من استعارة بإسناد النيل إلى الفطن، والإدراك إلى البعد ومثلها مستعمل في اللغة والكلام عليها جميل بليغ.

(1) سورة النحل: 9.

(2) ظ: الكشف: 557/2؛ وفتح القدير: 149/3؛ وروح المعاني: 103/14.

(3) سورة النور: 35.

(4) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 156/2.

(5) سورة إبراهيم: 43.

(6) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 70/2.

(7) سورة آل عمران: 173.

(8) ظ: فتح القدير: 400/1.

(9) سورة يوسف: 86.

(10) ظ: روح المعاني: 43/13.

(11) ظ: حقائق الحقائق: 118/1.

(12) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 30/1.

(13) ظ: المصدر نفسه: 28/1.

(14) ظ: المصدر نفسه: 30/1؛ حقائق الحقائق: 118/1.

(15) ظ: حقائق الحقائق: 118/1.

(16) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 69/1.

(17) ظ: منهاج البراعة الخوئي: 302/1.

(18) ظ: بهج الصبغة: 180/1.

8: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه:

قال سيبويه: μ تقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك إثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك أنك إذا قلت لا يدي لك ولا أبالك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء نحو لا مثل زيد فكما قبح أن تقول لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول لا يدي بها لك⁽¹⁾ وقد مرت مسألة (لا أبالك) في موضوع (لا) النافية للجنس وهذه المسألة كسابقتها تماما وقد ذكرها الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدِيْ لَكَ بِنِقْمَتِهِ⁽²⁾ قال الشارح: μ أي لا تبارزه بالمعاصي. فانه لا يدي لك بنقمته، اللام مقحمة والمراد الإضافة، ونحوه قولهم لا أبالك⁽³⁾. قيل في معناه: لا يدي لك: أي: لا طاقة ولا قدرة⁽⁴⁾ يقال: ما لي بهذا الأمر يدان لأن المباشرة والدفاع إنما يكون باليد فكانت يده معدومتين لعجزه عن دفعه⁽⁵⁾ قال السرخسي حذف النون لكثرة الاستعمال تخفيفا،⁽⁶⁾ وقال الراوندي: μ وحذفت النون من (لا يدي لك) لمضارعه للمضاف وقيل لكثرة الاستعمال⁽⁷⁾، وزيادة اللام لتوكيد معنى الإضافة ولأداء حق المنفي في التأكيد بالانفصال الظاهر⁽⁸⁾، و(يدي) مبني على علامة النصب وهي الياء⁽⁹⁾، وإذا كان قوله لك في حكم المضاف إليه فلا بد للمبتدأ من خبر والتقدير: لا يدان موجودتان⁽¹⁰⁾ وهذا الذي ذكره شراح النهج إنما هو مأخوذ من أقوال سيبويه في هذه المسألة وقد تقدمت في مسألة: (لا أبالك)⁽¹¹⁾.

9: إقامة الإضافة مقام التاء في (إقامة):

ورد في سياق كلام أمير المؤمنين □: قوله تعالى: (رَجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ)⁽¹²⁾. وفيه قال الشارح: μ فأما إقام الصلاة فإن التاء في (إقامة) عوض من العين الساقطة للإعلال، فإن أصله (إقوام) مصدر أقام، كقولك: أعرض إعراضا، فلما

(1) الكتاب: 279/2.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 32/17.

(3) المصدر نفسه: 33/17.

(4) ظ: أعلام نهج البلاغة: 225/1؛ حقائق الحقائق: 541/2؛ البحار: 615/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من

البحار: 249/3؛ نهج البلاغة محمد عبده: 87/2؛ بهج الصباغة: 484/8؛ توضيح نهج البلاغة: 145/4.

(5) ظ: النهاية: 293/5؛ ظ: حقائق الحقائق: 541/2؛ البحار: 615-614/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من

البحار: 249/3؛ نهج البلاغة محمد عبده: 87/2.

(6) ظ: أعلام نهج البلاغة: 225/1؛ بهج الصباغة: 484/8.

(7) منهاج البراعة، الراوندي: 173/3؛ البحار: 615/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 249/3؛ منهاج

البراعة، الخوئي: 184/20.

(8) ظ: حقائق الحقائق: 541/2.

(9) ظ: منهاج البراعة الخوئي: 184/20.

(10) ظ: حقائق الحقائق: 541/2.

(11) ظ: الكتاب: 206/2، 276، 277، 278، 284، 281، 282.

(12) سورة النور: 37؛ وظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 202/10.

أضيفت أقيمت الإضافة مقام حرف التعويض، فأسقطت التاء⁽¹⁾.

وذكر الرضي في الكافية أن حذف الهاء يكون عند أمن اللبس⁽²⁾، وذكر في شرح الشافية أن الفراء خص ذلك بحالة الإضافة ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء⁽³⁾، وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التعزية على حال كما جوز في (اقام الصلاة) ولم يسمع، وممن ذكر أن المضاف إليه هنا عوض عن الهاء الطبرسي والعكبري⁽⁴⁾، والظاهر أن مصدر هذا الكلام الفراء كما ذكر الرضي في شرح الشافية فقول هؤلاء العلماء وقول الشارح تبع لقوله.

10: حذف المضاف:

قال سيبويه وقد ذكر شواهد كثيرة كلها على حذف المضاف قال: μ وهو أكثر من أن أحصيه⁽⁵⁾ وقال ابن جني: إن في القرآن نيفا على ألف موضع على حذف المضاف وقلت آية تخلو من حذف مضاف⁽⁶⁾ ويشترط فيه أمن اللبس ويقام المضاف إليه مقام المضاف ويعرب بإعرابه⁽⁷⁾ وقد يترك المضاف إليه على إعرابه كقول أبي دؤاد:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً⁽⁸⁾

استغنيت عن تنثية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب⁽⁹⁾ وشرطه أن يكون المضاف المحذوف مماثلاً أو مقابلاً لما عليه قد عطف،⁽¹⁰⁾ وقد ذكر الشارح حذف المضاف في مواضع من كتابه منها:

قوله عند شرحه قول الأمام μ X μ ونُقِلَ إلى مُنْقَلِهِ⁽¹¹⁾، قال: μ فيه مضاف محذوف، تقديره: (إلى موضع منتقله)، والمنتقل بفتح القاف مصدر بمعنى الانتقال، كقولك: لى في هذا الأمر مضطرب، أي اضطراب، قال:

قد كان لي مضطرباً واسعٌ في الأرض ذات الطول والعرض⁽¹²⁾

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 205/10.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 16/2.

(3) ظ: شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت686هـ): 165/1.

(4) ظ: مجمع البيان: 254/7؛ إملأ ما من به الرحمن: 135/2.

(5) الكتاب: 215/1.

(6) ظ: الخصائص: 192/1.

(7) ظ: المفصل: 134.

(8) ظ: خزانة الأدب: 164-165/7.

(9) ظ: الكتاب: 66/1؛ المفصل: 137؛ أوضح المسالك: 168/3.

(10) ظ: شرح ابن عقيل: 77-78/2.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 139/1.

(12) وهو لحطآن بن المعلى، والبيت في الحماسة: لكان لي مضطرب واسع... وقبله: لولا بنيات كزغب القطا رددن من بعض إلى بعض. ومطلع القصيدة: انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال إلى خفض

وتقول: ما معتقدك؟ أي ما اعتقادك. قد رجع الأمر إلى نصابه، وإلى الموضع الذي هو على الحقيقة الموضع الذي يجب أن يكون انتقاله إليه⁽¹⁾. وأيده في هذا الكلام محقق كتابه محمد أبو الفضل إبراهيم⁽²⁾، ولكن الشوشتري قال: بل المنتقل اسم مكان ففي المزيد فيه المصدر الميمي، والمفعول، واسم المكان واحد فلا يحتاج إلى تكلف التقدير⁽³⁾ ومثله قول الشيرازي⁽⁴⁾. وهو الصحيح وحجته واضحة ودليله بين وهو ملزم وبه نطق النحاة⁽⁵⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ وَلَنْ يَتْرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ⁽⁶⁾⁽⁷⁾ قال الشارح: μ أي لن ينقصكم وها هنا مضاف محذوف تقديره: جزاء أعمالكم، وهو من كلام الله تعالى رصع به خطبته⁽⁸⁾ □. قال النحاس: μ قال الضحاك أي لن: يظلمكم وقدره أبو إسحاق على حذف أي: لن ينقصكم ثواب أعمالكم⁽⁹⁾ وعلى هذا قول معظم شراح النهج⁽¹⁰⁾ إلا الكيدري فإنه قال: μ أي ينتقصكم في أعمالكم كما نقول: دخلت البيت أي في البيت⁽¹¹⁾، وهو قول الجوهري⁽¹²⁾ والظاهر أن الراجح هو ما قدره الشارح فهناك مضاف محذوف، والكلام مفهوم على الرغم من حذفه وفيه من الجمال الشيء الكثير.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ وَأَتْرَكُم بِالنَّعَمِ السَّوَابِغِ، وَالرَّقْدِ الرَّوَافِغِ، وَأَنْدَرَكُم بِالْحُجَجِ الْبَوَالِغِ، فَأَحْصَاكُم عَدَدًا، وَوَضَّفَ لَكُم مَدَدًا، فِي قَرَارِ خَيْرَةٍ، وَدَارِ عِبْرَةٍ، أَنْتُمْ مُحْتَبَرُونَ فِيهَا، وَمُحَاسِبُونَ عَلَيْهَا⁽¹³⁾. قال الشارح: μ والضمير في (فيها) و(عليها) ليس واحدا، فإنه في (فيها) يرجع إلى الدار، وفي (عليها) يرجع إلى النعم والرغد، ويجوز أن يكون الضمير في (عليها) عائدا إلى الدار على حذف المضاف، أي على سكانها⁽¹⁴⁾.

ظ: ديوان الحماسة: 102-101/1؛ الأماشي في لغة العرب: 192/2.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 140/1.

(2) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 28/1.

(3) ظ: بهج الصباغة: 600/2.

(4) ظ: توضيح نهج البلاغة: 88/1.

(5) ظ: المفصل: 304؛ الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي

المعروف بان الحاجب (ت646هـ): 30/1؛ همع الهوامع: 326/3.

(6) سورة محمد: 35.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 168/5.

(8) المصدر نفسه: 175/5.

(9) إعراب القرآن النحاس: 192/4.

(10) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 294/1؛ مصباح السالكين: 183/2؛ البحار: 561/32؛ شرح نهج البلاغة

المقتطف من البحار: 198/1؛ نهج البلاغة محمد عبده: 128/1؛ توضيح نهج البلاغة: 264/1؛ شرح نهج

البلاغة، مدرس وحيد: 229/4.

(11) حقائق الحقائق: 338/1.

(12) الصحاح: 843/2.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 244/6.

(14) شرح نهج البلاغة، الشارح: 246/6.

ولكن الشوشثري بعد أن نقل كلام الشارح هذا قال: μ بل يرجع في (عليها) إلى الدار معينا كما في (فيها) بدون حذف مضاف بل من قبيل: (وَاسْأَلُ الْقَرْيَةَ)⁽¹⁾ والمراد فيه أهلها وهنا أعمالها⁽²⁾. ويلاحظ: أولا: أن تقدير الشارح: (على سكانها) غير مفهوم فما معنى انتم محاسبون على سكانها؟ فتقدير الشوشثري هو الأقرب أي على أعمالها.

ثانيا: قول الشوشثري: بدون حذف مضاف ثم استشهاده بقوله تعالى: (وَاسْأَلُ الْقَرْيَةَ) لا أدري ما وجهه فهو على حذف مضاف كما هو معروف⁽³⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ رَايَةُ ضَلَالٍ قَدْ قَامَتْ عَلَى قُطْبِهَا، وَتَفَرَّقَتْ بِشُعْبِهَا، تَكْيَلُكُمْ بِصَاعِهَا⁽⁴⁾. قال الشارح: μ والشعب: القبيلة العظيمة، وليس التفرق للراية نفسها، بل لأنصارها وأصحابها، فحذف المضاف، ومعنى تفرقهم، أنهم يدعون إلى تلك الدعوة المخصوصة في بلاد متفرقة⁽⁵⁾. وقال المجلسي: وتفرق شعبها كناية عن انتشار فتنها في الآفاق وتولد فتن أخرى عنها، ثم ذكر قول الشارح⁽⁶⁾، وقال الخوئي: على رواية شعبها بسكون العين لا حاجة إلى تقدير مضاف إذ نص معنى الكلام على ذلك أنه تفرقت الراية بقبيلتها⁽⁷⁾، وقال محمد عبده: أن شعبها: جمع شعبة أي انتشرت بفروعها⁽⁸⁾، وقال الشيرازي: أي وتفرقت تلك الضلالة بشعبها⁽⁹⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ مَا أَنْتُمْ بِوَثِيقَةٍ يُعْلَقُ بِهَا، وَلَا زَوَافِرَ عَزْ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا⁽¹⁰⁾ قال الشارح: μ قوله: (وما أنتم بوثيقة)، أي بذي وثيقة، فحذف المضاف⁽¹¹⁾. والذي عليه أغلب شراح النهج أن المحذوف موصوف و(وثيقة) صفته والتقدير ما انتم بعروة وثيقة⁽¹²⁾، ولم يحتمل القول الذي قاله الشارح إلا الخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽¹³⁾ والذي استند عليه الشارح أن

(1) سورة يوسف: 82.

(2) بهج الصباغة: 431/11.

(3) ظ: مشكل إعراب القرآن: 705/2؛ أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ): 362؛ إملاء ما من به الرحمن: 58/2؛ المثل السائر: 56/1 و351 و339؛ سر الفصاحة، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت466هـ): 132/1.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 188/7.

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 374/1.

(7) منهاج البراعة، الخوئي: 299/7.

(8) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 225/1.

(9) ظ: توضيح نهج البلاغة: 169/2.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 104/8.

(11) المصدر نفسه: 107/8.

(12) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 130/3؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 421/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 172/8؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 259/1؛ بهج الصباغة: 371/1؛ توضيح نهج البلاغة: 264/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 237/2.

(13) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 172/8؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 293/1.

الوثيقة معناها الثقة والثقة مصدر يقال: قد أخذت في أمر فلان بالوثيقة⁽¹⁾، والذي استند إليه أصحاب الرأي الآخر أن (وثيقة) بمعنى محكمة ورأيهم أرجح وتقديرهم أوفق.

ومثله: قوله □: μ وَلَا جَعَلُوا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ نِصْفًا⁽²⁾ قال الشارح: μ النصف: الإنصاف، قال الفرزدق: وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّبْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ⁽³⁾ وهو على حذف المضاف، أي ذا نصف، أي حكما منصفًا عادلًا يحكم بيني وبينهم⁽⁴⁾.
واختلف شراح النهج على أقوال:

الأول: أن (النصف): النصفة وهو اسم من الإنصاف أي: الذي ينصف⁽⁵⁾.
الثاني: أن يكون التقدير: ذا نصف على حذف مضاف أي: ذا إنصاف⁽⁶⁾.
الثالث: أن يكون النصف: الإنصاف أي جعلوا بيني وبينهم عدلا وإنصافا بأن ينصفوني⁽⁷⁾.
الرابع: وبه اعترض الخوئي الشارح بأن تقدير المضاف المحذوف ينبغي أن يكون لفظ الحكم أي: حكم نصف وعدل إذ على تقدير الشارح يحتاج إلى تقدير موصوف (ذا) وهو تكلف مستغنى عنه⁽⁸⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ وَابْتَلَى فِيهَا أَهْلَهَا، لِيَعْلَمَ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا⁽⁹⁾. قال الشارح: μ وهذا من ألفاظ القرآن العزيز، والمراد ليعلم خلقه، أو ليعلم ملائكته ورسله، فحذف المضاف⁽¹⁰⁾. قال الكيدري: μ أي ليصير العلم موجودا بحيث يصح أن يجازى عليه⁽¹¹⁾، أي يصير علمه خارجيا،⁽¹²⁾ وكلام الشارح هذا هو كلام الراوندي عينه⁽¹³⁾ ولعله استفاده منه، وقد ذكر الرازي سبعة وجوه منها هذان الوجهان المتقدمان⁽¹⁴⁾.

وثالثهما: ليميز ما في قلوبهم من الأخلاق والنفاق لأن التمييز أحد فوائد العلم والرابع: معناه: لنرى، والعرب تضع الرؤية مكان العلم وبالعكس.

(1) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 107/8.

(2) المصدر نفسه: 33/9.

(3) في ديوانه: (ولكن عدلا لو سببت وسبني) ظ: ديوان الفرزدق: 300/2؛ والكتاب: 77/1؛ أساس البلاغة: 636.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 33/9.

(5) ظ: معارج نهج البلاغة: 226؛ منهاج البراعة، الراوندي: 6/2؛ حقائق الحقائق: 610/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 165/3؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 273/1.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 36/2؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل: 315/1.

(7) ظ: أعلام بهج البلاغة: 130/1؛ البحار: 53/32؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 36/2.

(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 336/8.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 135/17.

(10) المصدر نفسه: 136-135/17.

(11) ظ: حقائق الحقائق: 550/2.

(12) ظ: توضيح نهج البلاغة: 204/4.

(13) ظ: منهاج البراعة الراوندي: 213/3.

(14) ظ: الكشف: 226/1؛ التفسير الكبير: 95/4.

والخامس: وهو قول الفراء وهو أن حدوث العلم راجع إلى المخاطبين ومثاله أن جاهلا وعاقلا اجتمعا فيقول الجاهل الحطب يحرق النار ويقول العاقل بل النار تحرق الحطب وسنجمع بينهما لنعلم أيهما يحرق صاحبه معناه لنعلم أينا الجاهل والغرض من هذا الاستمالة والترقيق للخطاب. والسادس: نعاملكم معاملة المختبر الذي كأنه لا يعلم. والسابع: أن العلم صلة زائدة والمعنى إلا ليحصل عملهم ونظيره الشيء الذي تنفيه عن نفسك فتقول ما علم الله هذا مني⁽¹⁾.

والراجع هو قول الكيدري أي ليحصل المعلوم فيصير موجودا فالمعنى إلا ليعلمه موجودا.

11: حذف المضاف إليه:

ويكثر حذف المضاف إليه في ياء المتكلم نحو: (.. رَبِّ اغْفِرْ لِي..)⁽²⁾⁽³⁾ وفي الغايات نحو: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)⁽⁴⁾⁽⁵⁾ ونحو قوله: (وَكُلُّ فِي قَلْبِكَ يَسْبَحُونَ)⁽⁶⁾⁽⁷⁾ وقوله: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)⁽⁸⁾⁽⁹⁾ وهو أقل استعمالا من حذف المضاف⁽¹⁰⁾ وقد عرض الشارح إلى حذف المضاف إليه في مواضع منها.

الغايات: وهي قبل وبعد والجهات الست وما شابهها مثل خلف، ودون، ومن عل، وأول، وحسب، وغير، وأول، فهي ملازمة للإضافة⁽¹¹⁾ ولها حالات أربع. الأولى: أن تضاف فتعرب منصوبة على الظرفية أو مجرورة بـ(من) نحو جئت بعدك أو من بعدك وهو الأصل⁽¹²⁾.

الثانية: أن تقطع عن الإضافة معنى لا لفظا فتبقى معربة من دون تنوين نحو قول الشاعر:

ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةً فما عَطَفْتُ مولىً عليه العواطفُ⁽¹³⁾

الثالثة: أن تقطع عن الإضافة لفظا ومعنى فتصبح نكرة فتعرب وتنون نحو قول الشاعر:

فساغَ لي الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلًا أكادُ أَغْصُ بالماءِ الحَمِيمِ⁽¹⁾

(1) ظ: التفسير الكبير: 95/4.

(2) سورة الأعراف: 151.

(3) ظ: الإتيان: 166/2.

(4) سورة الروم: 4.

(5) ظ: الأصول في النحو: 142/2؛ الخصائص: 363/2؛ المفصل: 138؛ البرهان في علوم القرآن: 152/3؛

الإتيان: 166/2.

(6) سورة الأنبياء: 33.

(7) ظ: الأصول في النحو: 141/2.

(8) سورة البقرة: 253.

(9) ظ: الأصول في النحو: 141/2؛ المفصل: 138.

(10) ظ: المثل السائر: 94/2؛ البرهان في علوم القرآن: 152/3.

(11) ظ: المفصل: 210؛ همع الهوامع: 195.210/2.

(12) ظ: المقتضب: 175/3؛ المفصل: 210؛ شرح قطر الندى: 19؛ أوضح المسالك: 154/3؛ همع الهوامع: 2/

192.

(13) ظ: شرح قطر الندى: 20؛ شرح شذور الذهب: 138؛ أوضح المسالك: 124/3؛ همع الهوامع: 192/2.

الرابعة: أن تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتبنى على الضم⁽²⁾ نحو قوله تعالى: (لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)⁽³⁾.

أ: القطع عن الإضافة:

وقد ذكر الشارح حذف المضاف إليه مع الغايات عند شرحه قوله □: μ ونَادَاهَا بَعْدَ إِذْ هِيَ دُخَانٌ⁽⁴⁾. قال الشارح: μروى بإضافة (بعد) إلى (إذ) وروى بضم (بعد)، أي وناداهها بعد ذلك إذ هي دخان، والأول أحسن وأصوب، لأنها على الضم تكون دخاناً بعد نظمه رهوات فروجها وملاحمة صدوعها، والحال تقتضي أن دخانها قبل ذلك لا بعده⁽⁵⁾. فبناء (بعد) على الضم استدل به الشارح على أن هناك مضافاً محذوفاً إذ أن (بعد) قطعت عن الإضافة لفظاً وقد نوي المضاف إليه فهو كما قدره الشارح، وعليه يكون النداء بعد أن نظم رهوات فروجها ولاحم صدوع انفراجها، ولذلك فضل الشارح رواية الإضافة إلى (إذ) لأن النداء يكون للسماء وهي دخان قبل هذه الأمور التي فعلها الله تعالى بها.

ب: حذف المضاف إليه ونياية اللام عنه:

ففي عرضه لقوله تعالى: (بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ)⁽⁶⁾ قال الشارح: μوالمعنى أنهم يتبعون قوله، ولا يقولون شيئاً حتى يقوله، فلا يسبق قولهم قوله، وأراد أن يقول (لا يسبقونه بقولهم)، فحذف الضمير المضاف إليه، وأناب اللام منابه⁽⁷⁾، ونسب الألوسي هذا القول للكوفيين وقال: μوأنيب اللام عن الإضافة إلى الضمير على ما ذهب إليه الكوفيون للاختصاص، والتجافي عن التكرار⁽⁸⁾. وهو قول الزمخشري أيضاً إذ قال: μوالمراد بقولهم فأنيب اللام مناب الإضافة أي: لا يقيمون قوله بقولهم⁽⁹⁾ ومثله قوله تعالى: (فِي أَدْنَى الْأَرْضِ)⁽¹⁰⁾ فالمراد في أدنى أرضهم على إنابة اللام مناب المضاف إليه⁽¹¹⁾.

(1) ظ: المقتضب: 180/2؛ شرح قطر الندى: 20؛ شرح شذور الذهب: 135؛ أوضح المسالك: 155/3؛ همع الهوامع: 192/2.

(2) ظ: المقتضب: 175/3؛ 210/1؛ شرح قطر الندى: 23؛ شرح شذور الذهب: 133؛ أوضح المسالك: 159/3؛ همع الهوامع: 192/2.

(3) سورة الروم: 4.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 419/6.

(5) المصدر نفسه: 420/6.

(6) سورة الأنبياء: 26 و27.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 427/6.

(8) روح المعاني: 32/17.

(9) الكشف: 113/3.

(10) سورة الروم: 3.

(11) ظ: الكشف: 471/3.

قول أمير المؤمنين □: μ وَوَصَلُوا غَيْرَ الرَّحِمِ ν (1) قال الشارح: μ أي غير رحم الرسول □، فذكرها □ ذكرًا مطلقًا غير مضاف للعلم بها، كما يقول القائل: (أهل البيت) فيعلم السامع أنه أراد أهل بيت الرسول ν (2).

وهذا موضع اتفاق شراح النهج (3) ويلاحظ أنه قال هنا حذف المضاف إليه للعلم في حين قال في (لا يسبقونه بالقول) وأتاب اللام مناب المضاف إليه، والمقام واحد إذ اللام لام العهد.

المطلب الثالث: الممنوع من الصرف:

لما كان الممنوع من الصرف قد تميز من بقية الأسماء المعربة بأنه يجر بالفتحة بدل الكسرة لذا ارتأيت بحثه هنا فقد ذكر الشارح بعض علله وما يتعلق به منها:

1: أسماء البقاع والأماكن:

قال سيبويه: μ إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثًا أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة قدر وشمس ودعد ν (4) وقد قدم القول إن هذه الأسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف والمنع أجود (5) ثم ذكر بعض أسماء البلدان يكثر فيها الصرف والتذكير وأخرى يكثر فيها المنع من الصرف والتأنيث، وأخرى لا يسمع فيها غير التأنيث وغيرها لم يسمع إلا التذكير، ومما سمع فيه الصرف والمنع (هجر) (6).

أ: هجر:

وقد ذكرها الشارح: فقال: μ قوله □: (كَتَائِلُ التَّمْرِ إِلَى هَجَرَ) مثل قديم وهجر: اسم مدينة لا ينصرف للتعريف والتأنيث. وقيل هو اسم مذكر مصروف، وأصل المثل (كمستبضع تمر إلى هجر) (7) ν (8).

وقال الخوئي: هو في نسخة الشريف الرضي مشكول بالفتحة وتنوين الكسر معاً (9). وهذا طبعاً

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 132/9.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 132-133/9.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 219/3؛ البحار: 620/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 63/2؛ بهج

الصباغة: 522/3؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: 344/1؛ توضيح نهج البلاغة: 364/2.

(4) الكتاب: 242/3.

(5) ظ: الكتاب: 240/3.

(6) المصدر نفسه: 243/3.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 188/15.

(8) في كتب الأمثال: (كمستبضع التمر إلى هجر) بالألف واللام قال أبو عبيدة: هذا من الأمثال المبتذلة وذلك أن هجر معدن التمر والمستبضع إليها مخطئ وهجر بفتحين اسم مدينة وهي قاعدة البحرين، وربما قيل الهجر بالألف واللام وقيل ناحية البحرين كلها هجر وهو الصواب وسميت باسم: هجر بنت المكف وكانت من العرب المتعربة. ظ: معجم ما استعجم: 1346/4؛ مجمع الأمثال: 152/2؛ المستقصى في أمثال العرب: 233/2؛ معجم البلدان: 393/5؛ مصباح السالكين (الوسيط): 499؛ القاموس المحيط: 638.

(9) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 96/19.

بناءً على أن سيبويه لم يبت في أمرها فقال: «هجر يؤنث ويذكر، قال الفرزدق:

منهنَّ أيامٌ صدقٌ قد عُرِفَتْ بها
أيامُ فارسَ والأَيَّامُ منْ هَجَرٍ⁽¹⁾

فهذا أنت وسمعنا من يقول كجالب التمر إلى هجر يا فتى⁽²⁾.

وقال ابن سيده: «وإنما قال: يا فتى، لئلا يقف على التنوين وذلك لأنه لو لم يقل له يا فتى، للزمه أن يقول: كجالب التمر إلى هجر، فلم يكن سيبويه يعرف من هذا أهو مصروف أم غير مصروف؟⁽³⁾ وقال الراوندي: وهجر: اسم بلد مذكر مصروف، وقيل هو مؤنث وغير منصرف بمعنى البلدة⁽⁴⁾، وقال الفيروزآبادي: مذكر مصروف وقد يؤنث⁽⁵⁾ فقدا التذكير على التأنيث، وقدم الشارح وغيره التأنيث ثم احتملوا التذكير⁽⁶⁾، وأما قول الشارح: «للتعريف والتأنيث» فمقصوده بالتعريف العلمية إذ قال ابن هشام: «والمراد تعريف العلمية لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب لأنها مبنيات كلها وهذا باب إعراب، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة⁽⁷⁾.

ب: (صفين):

إذ قال الشارح: «و(صفين)⁽⁸⁾ اسم غير منصرف للتأنيث والتعريف⁽⁹⁾.

ذكر النحاة فيها لغات: الأولى: أنها من أعلام الأماكن المنقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ومثلها: صريفون ونصيبون وقنسرون وبيرون ودارون وفلسطون وفي الأثر: شهدت صفين وبئست الصفون⁽¹⁰⁾. هذه اللغة الفصحى فيها.

(1) في ديوانه هكذا: (منهن أيام صدق قد بليت بها) وهو من قصيدة يرثي بها عمرو بن عبيد الله بن معمر التيمي أولها: أما قریش أبا حفص فقد رزئت بالشام إذ فارقتك السمع والبصرا. ظ: ديوان الفرزدق: 235/1

(2) الكتاب: 243/3، 244.

(3) المحكم: 159/4؛ لسان العرب: 267/5؛ تاج العروس: 406/14.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 70/3.

(5) ظ: القاموس المحيط: 638.

(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 436/4.

(7) شرح قطر الندى: 313.

(8) صفين بكسرتين وتشديد الفاء وتعرب إعراب الجموع وإعراب ما ينصرف وهو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس وبها كانت وقعه (صفين) بين الإمام علي □ ومعاولية سنة 37هـ. ظ: معجم ما استعجم: 837/3؛ معجم البلدان: 414/3.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 132/1.

(10) هذا الكلام لأبي وائل شقيق بن سلمة صاحب ابن مسعود أدرك النبي [ولم يلقه وهاجر بعده وروى عن أبي بكر وعمر وعلي وحذيفة وجناب وغيرهم. ظ: الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)؛ 710/2 و386/3.

الثانية: أن تجعل كـ(غسلين) في التزام الياء وجعل الإعراب في النون مصروفاً⁽¹⁾.
الثالثة: أن تجعل كـ(هارون) في التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف
للعلمية وشبه العجمة.

الرابعة التزام الواو وفتح النون مطلقاً.⁽²⁾

الخامسة: أن تعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية
والتأنيث⁽³⁾ وهي التي ذكرها الشارح،

و(صفين) هو الأكثر استعمالاً وشهرة في كتب اللغة والأدب، وأما اللغة الأولى فغاية ما
استشهدوا له به الحديث المتقدم، وأما منعه من الصرف فقد جاء في قول الشاعر:

إني أدينُ بما دانَ الوصيُّ به يومَ الخريبةِ من قتلِ المُحِلِّينا
وبالذي دانَ يومَ النهرِ دنتُ به وشاركتُ كفه كفي بصفيْنَا⁽⁴⁾

وهو ما استشهد به الشارح⁽⁵⁾. وقال رجل من أهل الشام:

لقد رأيتُ أموراً كلها عجبٌ وما رأيتُ كأيامِ بصيْنَا⁽⁶⁾

وقال آخر من أصحاب الإمام علي □:

يا عينُ جودي على قتلى بصفيْنَا أضحوا رفاتاً وقد ماتوا عرانيْنَا⁽⁷⁾

ج: منى:

قال الشارح: وقال أبو الفتح في (الدمشقيات) استدل أبو علي على صرف (منى) للموضع
المخصوص، بأنه مصدر (مَنَى يَمْنَى)، قال: فقلت له: أتستدل بهذا على أنه مذكر، لأن المصدر
إلى التذكير: فقال: نعم، فقلت، فما تنكر ألا يكون فيه دلالة عليه، لأنه لا ينكر أن يكون مذكراً
سمي به البقعة المؤنثة فلا يصرف، كامرأة سميتها بحجر وجبل وشبع ومعى، فقال: إنما ذهبت
إلى ذلك، لأنه جعل كإنه المصدر بعينه، لكثرة ما يعانى فيه ذلك، فقلت: الآن نعم⁽⁸⁾.

(1) ذكر هاتين اللغتين الأولى والثانية الخطابي والبكري والزمخشري وابن الأثير وابن منظور. ظ: غريب
الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان (ت388هـ): 30/3؛ ومعجم ما استعجم: 414/3؛
والفائق: 306/2؛ النهاية: 40/3؛ لسان العرب: 249/13.

(2) ذكر هاتين اللغتين الثالثة والرابعة ابن حجر والسيوطي والزبيدي. ظ: فتح الباري شرح صحيح البخاري،
أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ): 288/13؛ همع الهوامع: 194/1؛ تاج
العروس: 314/35.

(3) ظ: معجم البلدان: 414/13؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد
العياني (ت855هـ): 45/25؛ تاج العروس: 314/35.

(4) للسيد الحميري إسماعيل بن محمد أبو هاشم، شاعر إمامي متقدم (ت173هـ)؛ ظ: ديوان السيد الحميري:
418؛ الأغاني: 7:293.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 132/1.

(6) وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (ت212هـ): 357.

(7) المصدر نفسه: 364.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 199/7.

وقد قال سيبويه: ... وكذلك منى الصرف والتذكير أجود وإن شئت أنثت ولم تصرفه⁽¹⁾ وقال الجوهرى: أسماء البلدان الغالب عليها التأنيث وترك الصرف إلا منى والشام والعراق وواسطا ودابقا وفلجا وهجرا فإنها تذكر وتصرف، ويجوز أن تريد به البقعة أو البلدة فلا تصرفه⁽²⁾.

و(منى) من (منى يمني) أي: قدر، وسمي هذا الموضع (منى) لوقوع الأقدار فيه على الهدايا والضحايا بالمنيا⁽³⁾. فأبو علي الفارسي إذن يرى أنها مصدر والمصدر مذكر فلذلك خالفت الغالب في أسماء الأماكن وهو امتناع الصرف للعلمية والتأنيث إذ تؤول بالبقعة أو البلدة واعترض عليه ابن جني بأن المرأة إذا سميت باسم مذكر منع من الصرف فكذلك (منى) المصدر المذكر لو أطلق على البقعة المؤنثة، فتمنع من الصرف أيضا فأجابه أبو علي: بأنه جعل كأنه المصدر بعينه، لكثرة ما يعانى فيه ذلك، فعند ذاك اقتنع ابن جني، وكأن أبا علي يذهب إلى أن (منى) لا يجوز فيها منع الصرف وقد مر أن سيبويه يراه أجود ولم يجعله ملزما.

2: جر الممنوع من الصرف بالكسرة عند إضافته:

إنما منع الاسم من الصرف لشبهه بالفعل إذ الأفعال لا جر فيها ولا تنوين، فإذا دخل عليه ما لا يدخل على الفعل وما يؤمن معه التنوين وهما الألف واللام أو الإضافة⁽⁴⁾ فيجر حينئذ بالكسرة في موضع الجر⁽⁵⁾، وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قوله □: *يُتَهَوَّى إِلَيْهِ ثَمَارُ الْأَفْدَةِ، مِنْ مَقَاوِزِ قَفَّارٍ سَحِيقَةٍ وَمَهَاوِي فَجَاجٍ عَمِيقَةٍ*⁽⁶⁾ قال الشارح: *والمفاوز هي جمع مفازة، الفلاة سميت مفازة، أما لأنها مهلكة، من قولهم فوز الرجل أي هلك، وأما تفاؤلا بالسلامة والفوز، والرواية المشهورة (من مفاوز قفار) بالإضافة. وقد روى قوم (من مفاوز) بفتح الزاء، لأنه لا ينصرف، ولم يضيفوا جعلوا (قفار) صفة*⁽⁷⁾.

وقد ذكر الراوندي رواية الإضافة مستغنيا بها عن غيرها⁽⁸⁾، واكتفى الآخرون ببيان معنى (مفازة)، وأن (مفاوز) جمع لها⁽⁹⁾، والمهم أنها ممنوعة من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع فهو على وزن (مفاعل)⁽¹⁰⁾ وهذه علة تمنع الاسم من الصرف لوحدها.

(1) الكتاب: 243/3.

(2) الصحاح: 1167/3؛ وظ: لسان العرب: 432/7؛ تاج العروس: 168/20.

(3) ظ: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي (ت537هـ): 112.

(4) ظ: الأصول في النحو: 79/2؛ اللمع: 150.

(5) ظ: شرح قطر الندى: 52؛ همع الهوامع: 92/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 156/13.

(7) المصدر نفسه: 159/13.

(8) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 252/2.

(9) ظ: منهاج البراعة، الخوني: 332/11؛ بهج الصباغة: 126/13؛ توضيح نهج البلاغة: 199/3.

(10) ظ: اللمع: 157 و158؛ شرح ابن عقيل: 327/2.

المبحث الثاني: التوابع:

التوابع لها حكم متبوعاتها فهي ترفع وتنصب وتجر وتجزم تبعاً لها، ولكن لها أحكاماً وقواعد وتفرعات لذا فقد ذكرها ابن السراج لوحدها وأفردها ابن جني في اللمع وجعلها الزمخشري نوعاً خامساً، وكذلك من تبعه على ذلك كابن الحاجب وابن مالك والرضي الإستراباذي وابن هشام والسيوطي⁽¹⁾ جعلوها مفردة لوحدها، ولأن فيها مباحث تستحق أن تدرس بمعزل عن متبوعاتها لذلك ستدرس هنا في هذا الفصل للإلمام بتلك المباحث منها:

المطلب الأول: النعت:

ذكره سيبويه فقال: μ فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قَبْلُ فصار النعتُ مَجْرُوراً مثلاً المنعوت لأتئها كالاسم الواحد ν ⁽²⁾ وعرفه ابن هشام فقال: μ هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه ν ⁽³⁾ وقال السيوطي: هو μ تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به ν ⁽⁴⁾ والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة⁽⁵⁾ ومن مباحثه التي ذكرها الشارح:

1: تقديم الصفة على الموصوف:

لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف⁽⁶⁾، لكن الشارح قال كلاماً ظاهره أنه يجيزه وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ كَانَ كَالْفَالِجِ الْيَاسِرِ الَّذِي يَنْتَظِرُ أَوَّلَ فَوْزَةٍ... ν ⁽⁷⁾ قال الشارح: μ الفالج: الظافر الفائز، فلج يفلج، بالضم، وفي المثل: (من يأت الحكم وحده يفلج). والياسر: الذي يلعب بالقдах، واليسر مثله، والجمع أيسار. وفي الكلام تقديم وتأخير، تقديره: كالياسر الفالج، أي كاللاعب بالقдах المحظوظ منها، وهو من باب تقديم الصفة على الموصوف، كقوله تعالى: (وَعَرَابِيْبُ سُودٌ)⁽⁸⁾ وحسن ذلك هاهنا أن اللفظتين صفتان، وإن كانت إحداها مرتبة على الأخرى ν ⁽⁹⁾. وقد ذهب هذا المذهب الخوئي، ومحمد عبده، والشيرازي، ومحمد أبو الفضل

(1) ظ: الأصول في النحو: 19/2؛ اللمع: 81؛ المفصل: 143؛ شرح الرضي على الكافية: 277/2؛ شرح قطر الندى: 283؛ همع الهوامع: 139/3.

(2) الكتاب: 421/1

(3) شرح قطر الندى: 283/1

(4) همع الهوامع: 145/3

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(6) ظ: الأصول في النحو: 222/2-225؛ الخصائص: 213/1 و385/2؛ المفصل: 123؛ وإعراب لامية الشنفرى: 130؛ شرح الرضي على الكافية: 326/2.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 312/1.

(8) سورة فاطر: 27.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 314/1.

إبراهيم⁽¹⁾. وذهب أحد الشراح من القرن الثامن الهجري إلى أن (الياسر) صفة (الفالج)⁽²⁾ ويلاحظ هنا أمور: الأول: أن في نهج البلاغة روايتين وقد ذكرتا في النهج إحداهما في الخطبة 23 في البداية⁽³⁾ وهي التي نحن بصدددها وهي هكذا (كالفالج الياسر) ورواية أخرى في باب الحكم والمواعظ، الحكمة 265؛ وهي هكذا: كاللياسر الفالج⁽⁴⁾ وعلى الرواية الأخيرة فلا جدال؛ (الفالج) صفة لـ (الياسر) ولعلها الرواية الصحيحة والرواية الأولى رواية الكافي⁽⁵⁾، والثانية هي رواية كتب غريب الحديث وغيرها⁽⁶⁾.

ويلاحظ أيضا أن الشارح قال: وهو من باب تقديم الصفة على الموصوف كقوله تعالى: (وَعَرَّابِيبُ سُودٌ)⁽⁷⁾ وفيه.

أولا: إن المواضع التي تتقدم فيها الصفة تجعل مضافة لا موصوفة بالموصوف نحو: الليالي السود، فيقال: سود الليالي⁽⁸⁾ فهو مما لا يجيزه النحاة⁽⁹⁾.

ثانيا: إن (غرابيب سود) على التقديم والتأخير⁽¹⁰⁾، ولكن اختلف العلماء في إعرابه: فالزمخشري يقول (غرابيب) توكيد وقد أضمر المؤكد أي: سود غرابيب⁽¹¹⁾، وقال الجوهري (سود) بدل من (غرابيب) لأن توكيد الألوان لا تقدم⁽¹²⁾ وبهذا القول قال الشارح في موضع آخر من الكتاب⁽¹³⁾، وقيل جاء بـ (غرابيب) للزيادة في الوصف على (بيض وحمرة) ثم جاء بـ (سود) للمناسبة⁽¹⁴⁾، وقيل هو لمجرد والتأكيد لاختلاف اللفظ⁽¹⁵⁾.

فالشارح ذهب إلى أضعف الأقوال ثم ناقض نفسه وذهب إلى غيره في موضع آخر.

2: الفصل بين الصفة والموصوف:

ظاهر أقوال العلماء أنهم لا يجيزون الفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي⁽¹⁶⁾، ففي قوله

(1) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 3/3؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 23/1؛ توضيح نهج البلاغة: 1/130؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل: 65/2.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 285.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 312/1.

(4) المصدر نفسه: 115/19.

(5) ظ: الكافي، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت329هـ): 57/5.

(6) ظ: غريب الحديث، ابن سلام: 468/3؛ الغارات: 79/1؛ الفائق: 422/3؛ النهاية: 468/3.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 314/1.

(8) ظ: بهج الصباغة: 63/9.

(9) ظ: الأصول في النحو: 225/2؛ الخصائص: 213/1 و385/2؛ المحكم: 477/1.

(10) جامع البيان: 131/22؛ تفسير السمعاني: 356/4؛ الإتيان: 34/2.

(11) ظ: الكشف: 619/3؛ تفسير البيضاوي: 418/4؛ تفسير أبي السعود: 151/7؛ روح المعاني: 190/22.

(12) ظ: الصحاح: 1:192؛ شرح الرضي على الكافية: 326/2؛ البرهان في علوم القرآن: 456/2.

(13) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 60/10.

(14) ظ: البرهان في علوم القرآن: 245/2.

(15) ظ: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي (ت911هـ): 259.

(16) ظ: البحر المحيط: 395/2.

تعالى: (أَفِي اللّٰهِ شَكٌّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)⁽¹⁾ قالوا (شك) فاعل مرفوع بالظرف وليس مبتدأ والظرف خبره لأنه يستلزم الفصل بالأجنبي، فالمبتدأ هنا أجنبي وأما الفاعل فهو فاعل الظرف وهو كالجاء من عامله ففصله بين الموصوف وصفته جائز هنا⁽²⁾ وقد عرض الشارح إلى ذلك مجوزا الفصل بينهما عند شرحه

قول أمير المؤمنين □: μ وَأَقْرَبُ بِقَوْمٍ مِنَ الْجَهْلِ قَائِدُهُمْ مُعَاوِيَةُ! وَمُؤَدِّبُهُمْ ابْنُ النَّابِغَةِ⁽³⁾ قال الشارح: μ ثم قال: (أقرب بقوم!) أي ما أقربهم من الجهل! كما قال تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)⁽⁴⁾ أي ما أسمعهم وأبصرهم! فإن قلت: قد كان يجب أن يقول: (وأقرب بقوم قائدهم معاوية ومؤدبهم ابن النابغة من الجهل) فلا يحول بين النكرة الموصوفة وصفتها بفاصل غريب، ولم يقل ذلك، بل فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما. قلت: قد جاء كثير من ذلك، نحو قوله تعالى: (وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُتَافِفُونَ وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ)⁽⁵⁾ في قول من يجعل (مردوا) صفة أقيمت مقام الموصوف، لأنه يجعل (مردوا) صفة القوم المحذوفين المقدرين بعد (الأعراب) وقد حال بين ذلك وبين (مردوا) قوله: (ومن أهل المدينة). ونحو قوله تعالى: (أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِئْمًا)⁽⁶⁾ فإن (قيما) حال من الكتاب وقد توسط بين الحال وذو الحال (ولم يجعل له عوجا) والحال كالصفة، ولأنهم قد أجازوا: (مررت برجل - أيها الناس - طويل)، والنداء أجنبي، على أنا لا نسلم أن قوله: (من الجهل) أجنبي، لأنه متعلق بأقرب، والأجنبي مالا تعلق له بالكلام⁽⁷⁾ وأجمل الشراح القول في هذا الموضع فقال ابن ميثم: μ وقائدهم، جملة اسميه محلها الجر صفة لقوم وفصل بين الموصوف والصفة بالجار والمجرور كما في قوله تعالى: (وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُتَافِفُونَ وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ)⁽⁸⁾ فمحل (مردوا) الرفع صفة لـ (متاففون) وفصل بينهما بقوله: (ومن أهل المدينة)⁽⁹⁾، ونحو من هذا قول المجلسي: والفصل بالجار والمجرور مجوز⁽¹⁰⁾. لكنهم لم يذكروا أن هذا الفاصل أجنبي لا في الآية ولا في قول أمير المؤمنين □ والظاهر أنهم لا يعتقدون أنه أجنبي في قول أمير المؤمنين □ وهو ما خلاص إليه الشارح في نهاية كلامه. وقد ذكر هذا الفصل بين الموصوف وصفته في الآية

(1) سورة إبراهيم: 10.

(2) تفسير أبي السعود: 37/5؛ روح المعاني: 195/13.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/10.

(4) سورة مريم: 38.

(5) سورة التوبة: 101.

(6) سورة الكهف: 2 و1.

(7) شرح نهج البلاغة / الشارح 73/10.

(8) سورة التوبة: 101.

(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 379/3.

(10) ظ: ؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 184/2.

الكريمة جملة من المفسرين وقالوا (من أهل المدينة) عطف على (ممن حولكم من الأعراب) أي معطوف على خبر (منافقون) الذي هو مبتدأ مؤخر و(مردوا) صفة له⁽¹⁾، ومنعه أبو حيان لأنه فصل بين الموصوف وصفته بالمعطوف على خبر المبتدأ، فيصير مثل: في الدار زيدٌ، وفي القصر العاقل⁽²⁾. وفي الآية توجيهات منها:

أولاً: أن جملة (مردوا) وإن كان التفصيل على ما تقدم، فهي مستأنفة مسوقة لبيان غلوهم في النفاق اثر بيان اتصافهم به، وانقطعت الجملة الأولى بعد قوله (منافقون)⁽³⁾.

الثاني: أن يكون (ومن أهل المدينة) خبراً لمبتدأ محذوف (مردوا) صفته تقديره: ومن أهل المدينة قوم مردوا على النفاق وقامت الصفة مقام الموصوف لأنه بعض اسم مجرور بـ(من) مقدم عليه وهو مقيس⁽⁴⁾.

الثالث: أن التقدير: ومن أهل المدينة مَنْ مردوا على النفاق⁽⁵⁾.

وقد زاد شارحنا الأمر تعقيدا حين قال: (مردوا) صفة أقيمت مقام الموصوف المحذوف بعد الأعراب، وقد فصل بينهما بـ(ومن أهل المدينة) فهو يرى (منافقون) صفة أقيمت مقام الموصوف و(مردوا) صفة بعد صفة وعموما فتقدير مبتدأ محذوف يكون (مردوا) صفته أرجح الآراء وأيسرها. وأما استشهاد الشارح بأنه يجوز الفصل بين صاحب الحال والحال فضعيف لأن الحال ليس بتابع فهو يختلف عن صاحبه في الإعراب وفي انه نكرة وصاحبه معرفة ويجوز أن يتقدم على صاحبه⁽⁶⁾ وليس في الصفة من هذا شيء وقد بحثت هذه المسألة في موضوع الحال.

3: النعت بالجملة:

توصف النكرة بالجملة⁽⁷⁾، واشتراطوا أن تكون خبرية⁽⁸⁾ لأن الصفة تعرف المخاطب بالموصوف المبهم، ويلزم هذه الجملة الضمير الذي يربطها بالموصوف⁽⁹⁾.

وقد أعرب الشارح الجملة صفة عند شرحه قول أمير المؤمنين □: وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ عِبَادِهِ شَخْصٌ لَحْظَةٌ، وَلَا كُرُورٌ لَفْظَةٌ، وَلَا اِزْدِلَافٌ رَبْوَةٌ، وَلَا ائِبْسَاطٌ خُطْوَةٌ فِي لَيْلٍ دَاجٍ، وَلَا

(1) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 233/2؛ وزاد المسير: 492/3؛ الكشف: 291/2؛ التفسير الكبير: 137/16؛ وإملاء ما من به الرحمن: 21/2؛ تفسير البيضاوي: 169/3؛ فتح القدير: 98/2؛ روح المعاني: 10/11.

(2) ظ: البحر المحيط: 97/5.

(3) ظ: زاد المسير: 492/3؛ البحر المحيط: 97/5؛ فتح القدير: 98/2؛ روح المعاني: 10/11.

(4) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 233/2؛ مشكل إعراب القرآن: 335/1؛ تفسير البيضاوي: 169/3؛ إملاء ما من به الرحمن: 21/2؛ البحر المحيط: 97/5؛ روح المعاني: 10/11.

(5) ظ: زاد المسير: 492/3؛ التفسير الكبير: 137/16.

(6) ظ: همع الهوامع: 272/2.

(7) ظ: الكتاب: 88/1؛ شرح الرضي على الكافية: 297/2؛ أوضح المسالك: 306/3؛ همع الهوامع: 147/3.

(8) ظ: المفصل: 150؛ شرح الرضي على الكافية: 299/2؛ أوضح المسالك: 309/3؛ همع الهوامع: 147/3.

(9) ظ: شرح الرضي على الكافية: 301/2؛ أوضح المسالك: 308/3.

غَسَقَ سَاجٌ، يَتَقَيَّأُ عَلَيْهِ الْقَمَرُ الْمُئِيرُ، وَتَعَفُّبُهُ الشَّمْسُ ذَاتُ النُّورِ...⁽¹⁾ قال الشارح: μ (يتقيأ عليه القمر المنير) هذا من صفات الغسق ومن تنمة نعته، ومعنى: (يتقيأ عليه) يتقلب ذاهبا وجائيا في حالتها أخذته في الضوء إلى التبدر، وأخذته في النقص إلى المحاق... قوله: (يتقيأ عليه القمر المنير) في موضع جر، لأنه صفة (غسق) μ⁽²⁾. وقد ذكر المجلسي هذا وأن (تقيأ عليه) صفة الغسق والضمير في (عليه) للغسق⁽³⁾، لأن جملة النعت فيها ضمير يعود على المنعوت.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ قَدْغَا بَغْيَبٌ بَعِيدٌ، وَرَجْمًا بَظَنٍّ غَيْرٌ مُصِيبٌ، صَدَقَهُ بِهِ أَبْنَاءُ الْحَمِيَّةِ...⁽⁴⁾ قال الشارح: μ موضع (صدقه) جر، لأنه صفة (ظن) μ⁽⁵⁾. وقد ذكر بعض الشراح أن موضع (صدقة) الجر وأنه صفة (ظن).

4: مطابقة الصفة للموصوف في التعريف:

ويطابق النعت المنعوت في التعريف والتذكير وقد ذكر الشارح النعت معرفة عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ فَهُوَ أَمِينُكَ الْمَأْمُونُ، وَخَازِنُ عِلْمِكَ الْمُخْزُونُ⁽⁶⁾ قال الشارح: μ (المخزون) بالجر صفة (علمك) والعلم الالهي المخزون: هو ما أطلع الله تعالى عليه ورسوله من الأمور الخفية التي لا تتعلق بالأحكام الشرعية كالملاحم وأحكام الآخرة وغير ذلك، لان الأمور الشرعية لا يجوز أن تكون مخزونة عن المكلفين⁽⁷⁾.

وشرح النهج متفقون على أن هذا العلم لا يتعلق بالتكاليف الشرعية⁽⁸⁾، لأنها لو خزنت فلم يعلمها المكلف فلا ذنب عليه في ترك واجبها، وإتيان محرمها. لكن الشيرازي قال: μ لقد كان علم الله سبحانه بالشرعية وطريق السعادة مخزونا محفوظا لديه سبحانه ثم حمله تعالى الرسول⁽⁹⁾ فهو يرى أن هذه الصفة صفة هذا العلم قبل أن يحمله الله تعالى الرسول □ فالعلم المخزون قبل ذلك، فهو يدخل فيه العلوم الشرعية بناءً على ذلك.

ولم يشر من شراح النهج إلى أنها صفة إلا الخوئي ومدرس وحيد⁽¹⁰⁾. ويلاحظ هنا بان المعرف بالإضافة وصف بالمعرف بأل.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 252/9.

(2) المصدر نفسه: 255/9.

(3) ظ: البحار: 308/4.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 136/13.

(5) المصدر نفسه: 142/13.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 138/6.

(7) المصدر نفسه: 142/6.

(8) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 203/1؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 132/1؛ نهج البلاغة؛ محمد

أبو الفضل: 140/1.

(9) توضيح نهج البلاغة: 281/1.

(10) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 192/5؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 5/5.

5: المطابقة بالتأنيث:

وفي النعت الحقيقي تتبع الصفة موصوفها في التأنيث والتذكير وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **مُ فَاتَّعِظُوا عِبَادَ اللَّهِ بِالْعِبَرِ النَّوَافِعِ، وَاعْتَبِرُوا بِالْأَيِّ السَّوَاطِعِ، وَازْدَجِرُوا بِالنُّذُرِ الْبَوَالِغِ**⁽¹⁾ قال الشارح: **مُ** والنذر: جمع نذير، وهو المخوف، والأحسن أن يكون النذر هاهنا هي الإنذارات نفسها، لأنه قد وصف ذلك بالبوالغ، وفواعل لا تكون في الأكثر إلا صفة المؤنث⁽²⁾. وقال الراوندي: (النذر) جمع نذير وهو الإنذار أي الإنذارات، والمصدر يجمع لاختلاف أجناسه وعليه حمل قوله تعالى: (فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي)⁽³⁾⁽⁴⁾. ومثله قول الكيدري والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ولعله رأي الشيرازي أيضا⁽⁵⁾ فالشارح إذن متفقون على أنها جمع نذير بمعنى إنذار أي المصدر وليس نذير بمعنى فاعل كما احتمل الشارح ثم رجح غيره وهو ما قاله هؤلاء العلماء والحقيقة أن (النذير) اسم مصدر من الإنذار وجمعه: نذر⁽⁶⁾. وذهاب الشارح إلى أن (البوالغ) فواعل وهي في الغالب صفة المؤنث هذا ما قاله النحاة لأنه في الغالب جمع فاعله⁽⁷⁾. لذلك فإن تكون (النذر) جمع الانذار أحسن من أن تكون جمع نذير معناه إن جمع المصدر يجوز وصفه بالمؤنث، بخلاف جمع اسم الفاعل المذكر فقولنا: الإنذارات البوالغ جائز، ولكن قولنا: الرجال البوالغ فيه إشكال واضح.

6: تعدد النعوت:

قد تتكرر النعوت لواحد وأكثر فإذا تعددت لواحد فالأحسن إن تباعد معنى الصفات العطف، والا تركه⁽⁸⁾، فدخول العاطف يؤذن بأن كل صفة منها مستقلة⁽⁹⁾ وقد ذكر الشارح الصفة بعد الصفة عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **مُ ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ فَمَثَلَتْ إِنْسَانًا ذَا أَدْهَانٍ يُجِيلُهَا، وَفَكَرَ يَتَصَرَّفُ بِهَا، وَجَوَارِحَ يَخْتَدِمُهَا، وَأَدَوَاتٍ يُقَلِّبُهَا، وَمَعْرِفَةٍ يَفَرِّقُ بِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالْأَدْوَاقِ وَالْمَشَامِ، وَالْأَلْوَانِ وَالْأَجْنَاسِ، مَعْجُونًا بِطَبِئَتِهِ الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْأَشْبَاهِ الْمُؤْتَلِفَةِ...**⁽¹⁾

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 346/6.

(2) المصدر نفسه: 347/6.

(3) سورة القمر: 16.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 356/1.

(5) ظ: حقائق الحقائق: 410/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 113/6؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 167/1؛

توضيح نهج البلاغة: 346/1.

(6) ظ: لسان العرب: 201/5.

(7) ظ: الكتاب: 615/3، 632؛ المقتضب: 120/1 و 218/2 و 219؛ أوضح المسالك: 320/4؛ همع الهوامع: 392/3.

(8) ظ: البرهان في علوم القرآن: 446/2؛ الإتيان: 188/2؛ همع الهوامع: 155/3.

(9) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 128/1؛ البرهان في علوم القرآن: 446/2؛ تفسير النسفي: 145/1؛ همع الهوامع: 155/3.

المؤتلفة...⁽¹⁾ قال الشارح: μ(معجونا) صفة (إنسانا)⁽²⁾ v. واختلف شراح النهج في ذلك على قولين:

الأول: انها صفة كما قال الشارح واحتمله الراوندي وابن ميثم والمجلسي والخوئي والشوشنري⁽³⁾ واقتصر على هذا القول محمد عبده ومحمد جواد مغنية⁽⁴⁾.

الثاني: أنها حال من (إنسان) واحتمله ابن ميثم والمجلسي والخوئي، والشوشنري⁽⁵⁾ واقتصر عليه الشيرازي ومدرس وحيد⁽⁶⁾، لكن الراوندي عده حالا من ضمير (إنسانا)⁽⁷⁾ ومعلوم انه يريد أن يجعل صاحب الحال معرفة، لأنه في الغالب كذلك ولكن النحاة جوزوا في مثل هذا أن يكون صاحب الحال نكرة لأنه مخصص بوصف⁽⁸⁾، فـ(إنسانا) قد وصف بـ(ذا أذهان) فإذا ما ذهب إليه الشراح من جواز أن يكون (معجونا) حالا من (إنسانا) سائغ بهذا.

ويلاحظ انه لو كان (معجونا) صفة لكانت صفة بعد صفة⁽⁹⁾ لأنها مسبوقه بـ(ذا أذهان) وهي صفة (إنسانا) الأولى. والظاهر أن هذين الوجهين جائزان والمعنى عليهما قريب، لأن الحال في حقيقته وصف ولذلك جوزهما معظم الشراح. ويبدو أن كونه حالا أرجح لأنه لا مانع من ذلك كون صاحبه مسوِّغا، أما كونه صفة فقالوا: إن تباعد معنى الصفات فالأحسن عطفها على بعضها لا اتباعها⁽¹⁰⁾، وهذا التباعد موجود بين (ذا أذهان) و(معجونا)، فالذهاب إلى انه حال يخرج كلام أمير المؤمنين □ من العدول عن الأحسن.

ومثله: قوله □: μ وَإِنَّ لَكَ فِي هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَصْيِيًّا مَقْرُوضًا، وَحَقًّا مَعْلُومًا، وَشَرَكَاءَ أَهْلِ مَسْكَنَةٍ، وَضَعَفَاءَ ذَوِي فَاقَةٍ⁽¹¹⁾ v. قال الشارح: μ وانتصب (أهل مسكنة) لأنه صفة (شركاء) وفي التحقيق أن (شركاء) صفة أيضا موصوفها محذوف، فيكون صفة بعد صفة. وقال الراوندي: انتصب (أهل مسكنة) لأنه بدل من (شركاء)، وهذا غلط، لأنه لا يعطي معناه ليكون بدلا منه⁽¹²⁾. وانقسم شراح النهج وفق هذين التوجيهين فقد ذهب ابن ميثم والمجلسي ومحمد جواد مغنية إلى

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 96/1 و97.

(2) المصدر نفسه: 99/1.

(3) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 74/1؛ مصباح السالكين، (الكبير): 189/1؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 45/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 41/2؛ بهج الصباغة: 582/1.

(4) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 23/1؛ في ظلال نهج البلاغة: 41/1.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 74/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 189/1؛ مصباح السالكين (الوسيط): 73؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 45/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 41/2؛ بهج الصباغة: 582/1.

(6) ظ: توضيح نهج البلاغة: 31/1؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 95/2.

(7) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 74/1.

(8) ظ: أوضح المسالك: 312/2؛ شرح شذور الذهب: 327؛ شرح قطر الندى: 236؛ همع الهوامع: 204/2.

(9) ظ: همع الهوامع: 401/1.

(10) ظ: البرهان في علوم القرآن: 446/2؛ الإقتان: 188/2.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 158/15؛ وظ: منهاج البراعة، الراوندي: 60/3.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 160/15.

انه صفة كما قال الشارح⁽¹⁾، لكن الخوئي بعد أن نقل تخطئة الشارح للراوندي دافع عن رأي الراوندي في أنه بدل، بان (ذوي فاقة) بدل من (ضعفاء) ولا ضير في كون (أهل مسكنة) بدلا لقوله (شركاء) فان (أهل مسكنة) هو المقصود بالذات، وهذا لا يستلزم أن يكون البديل منه ساقطا رأسا أو يجعل في حكم الساقط، وذلك لأن في ذكر المبدل منه فائدة لا محالة، لم تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو⁽²⁾، وتلك الفائدة هي تقوية الحكم وتقديره لأنه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين، ثم إن قول الشارح: لأنه لا يعطي معناه ليكون بدلا لا يجري في بدل الغلط، على أن بعض النحاة ذهب إلى أن اثنين في قوله تعالى: (لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْنَ اثْنَيْنِ)⁽³⁾ بدل كل معللا لقوله بعدم اشتراط بدل الكل أن يكون متحدا مع المبدل في المفهوم بل في المصداق فمن حكم انه بدل بعض متمسكا بأن مفهومه بعض من مفهوم (الهيّن) فقد أخطأ⁽⁴⁾.

والحقيقة أن (اثنتين) صفة جاء للتوكيد، هكذا قال النحاة⁽⁵⁾ وقوله أن في ذكر المبدل منه فائدة لا محالة لا جدال فيه، ولكن الكلام يتم مع سقوطه فإسقاطه يذهب بتلك الفائدة وهي التقرير والتوكيد ولكن الكلام لا ينقص من معناه شيء فـ(أهل مسكنة) صفة لـ(شركاء) كما قال الشارح ولا يمكن أن يكون بدلا فهو ليس بدل الكل من الكل إذ لا يسد أحدهما مكان الآخر ولا ضمير يربطه بالمبدل منه ليكون بدل بعض من كل .

7: الوصف ب(كلا ولا) مؤولا بالمشتق:

ومن المؤول بالمشتق (كلا ولا) أي زمانا قليلا قال الشاعر:

يكون نزولُ القوم فيها كلا ولا غشاشاً ولا يُدنون رحلاً إلى رحلي⁽⁶⁾

وقول الآخر:

فَلَبَّثْنَا الرَّاعِي قَلِيلاً كَلاَ وَلاَ بِلَوْذَانَ أَوْ مَا حَلَلْتُ بِالْكَرَاكِ⁽⁷⁾

وقد ذكرها الشارح عند شرحه قوله □: μ فَأَقْتَتَلُوا شَيْئاً كَلاَ وَلاَ v⁽⁸⁾ قال الشارح: μ أي شيئا قليلا، وموضع (كلا ولا) نصب لأنه صفة (شيئا) وهي كلمة تقال لما يستقصر وقته جدا، والمعروف عند أهل اللغة: (كلا وذا)، قال ابن هانئ المغربي:

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 418/4؛ البحار: 529/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 66/3؛ في ظلال نهج البلاغة: 451/3.

(2) هذا كلام الرضي في شرح الكافية نقله الخوئي. ظ: شرح الرضي على الكافية: 38/3.

(3) سورة النحل: 51.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 42/19.

(5) ظ: الخصائص: 105/3؛ شرح شذور الذهب: 557؛ همع الهوامع: 145/3.

(6) تهذيب اللغة: 331/15؛ الفائق: 38/3؛ وأساس البلاغة: 451؛ تاج العروس: 470/4.

(7) ظ: المحكم: 117/10؛ معجم البلدان: 117/1؛ لسان العرب: 503/3؛ تاج العروس: 471/9.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 148/16.

وأسرغ في العين من لحظةٍ وأقصر في السمع من لا وذا⁽¹⁾
وفي شعر الكميت: كلا وكذا تغميضة⁽²⁾

وقد رويت في نهج البلاغة كذلك، إلا أن في أكثر النسخ: (كلا ولا)، ومن الناس من يرويها: (كلا ولات)، وهي حرف أجرى مجرى (ليس)، وتجيئ (حين) إلا أن تحذف في شعر، ومن الرواة من يرويها (كلا ولأى)، ولأى فعل، معناه أبطأ⁽³⁾.

ومعظم الشراح استشهدوا بشعر ابن هانئ وشعر الكميت، وقالوا هي كلمة تقولها العرب إذا استقلت الشيء⁽⁴⁾، للمبالغة، كناية عن القصر والسرعة أي زمانا قليلا⁽⁵⁾ بمقدار لفظة لا ولا فان حرفين ثانيهما حرف اللين سريعا الانقضاء عند الاستماع فشبه بهما ما كان من محاربة العدو⁽⁶⁾ وقال المجلسي: يحتمل أن يكون المعنى: شيئا كلا شيء، أو يكون العطف للتأكيد⁽⁷⁾. وقد ذكر الإعراب الخوئي فقال: (كلا ولا) ظرف مستقر في محل نصب لأنه صفة (شيئا)⁽⁸⁾، فهو يرى أن الكاف حرف جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(شيئا)، ولكن محمد جواد مغنية يرى أن الكاف للتشبيه بمعنى مثل ومحلها نصب صفة لشيء و(لا ولا) محلها الجر بإضافة الكاف إليها⁽⁹⁾ فهو يرى الكاف اسما وهي الصفة، فصار عندنا وجهان الأول: منهما هو رأي الشارح عينه ولعله الأصوب لأنه لا حاجة إلى أن تكون الكاف هنا بمعنى (مثل)، لأن الصفة يجوز حذفها إذا دل عليها دليل وليس كالفاعل لا يجوز حذفه فاحتيج إلى جعل الكاف اسما⁽¹⁰⁾ في قول الشاعر:

هَلْ تَنْتَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقُلْتُ⁽¹¹⁾

وأما (كلا ولا) فكلمة معناها ما تقدم وورد لها ذكر في شعر العرب، وهو المعروف عند أهل اللغة لا ما ذكره الشارح أي (لا وذا) بل أن شعر ابن هانئ الذي استشهد به الشارح روايته كما

(1) الرواية هكذا: فأقصر في العين من لفظة وأقصر في السمع من ذا ولا. ظ: ديوانه 27.
(2) البيت بكامله هكذا: كلا وكذا تغميضة ثم هجئم لدى حين أن كانوا إلى التَّوَم أَفْقَرًا. ديوان الكميت: 187؛ وظ: تاج العروس: 469/40.
(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 149/16 و150.
(4) مصباح السالكين (الكبير): 79/5؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 63/2؛ بهج الصباغة: 613/4؛ توضيح نهج البلاغة: 91/4.
(5) ظ: معارج نهج البلاغة: 381؛ حدائق الحقائق: 480/2.
(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 79/5؛ توضيح نهج البلاغة: 91/4.
(7) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 127/3.
(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 58/20.
(9) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 545/3.
(10) ظ: المقتضب: 141/4؛ همع الهوامع: 450/2.
(11) البيت للأعشى ميمون بن قيس. ظ: ديوانه: 149؛ خزنة الأدب: 454/9 و455.

نقلها شراح النهج (لا ولا) وليس كما ذكر الشارح⁽¹⁾.

8: حذف الموصوف:

أجاز النحاة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن علم⁽²⁾ وجعل منه سيبويه قول من وثق بعربيته: μ ما منهم مات حتى رأيت في حال كذا وكذا وإنما يريد ما منهم واحد مات⁽³⁾ وقال ابن جني أكثر ذلك في الشعر لأن القياس يكاد يحظره، لأن الصفة من مقامات الإطناب لا الإيجاز، ثم انه إذا كانت الصفة جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يجوز حذف الموصوف⁽⁴⁾ إلا أن يكون بعض ما قبله المجرور بـ(من) ومنه شاهد سيبويه المتقدم⁽⁵⁾، ولكنه يجوز في الشعر⁽⁶⁾ وقد عرض الشارح إلى حذف الموصوف عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ بَكَرَ فَاسْتَكْتَرَ مِنْ جَمْعٍ مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ⁽⁷⁾ قال الشارح: μ وروى (من جمع) بالتثنية فتكون (ما) على هذا اسماً موصولاً، وهي وصلت في موضع جر لأنها صفة (جمع)، ومن لم يرو التثنية في (جمع) حذف الموصوف، تقديره: من جمع شيء ما قل منه خير مما كثر، فتكون (ما) مصدرية، وتقدير الكلام: قلته خير من كثرته، ويكون موضع ذلك جراً أيضاً بالصفة⁽⁸⁾.

فنحن إذن أمام روايتين ذكرهما الشارح: الأولى: (جمع) بالتثنية واختلف الشراح بناء على هذه الرواية على أقوال:

الأول: أن تكون (ما) موصولة وهي مبتدأ خبره (خير) وجملة (قل منه) صلتها، والجملة من الموصول وخبره صفة وقد احتمله الراوندي، والكيدري، وابن ميثم وأحد علماء القرن الثامن ومحمد عبده ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جواد مغنية⁽⁹⁾.

الثاني: أن يكون الإعراب هكذا ولكن (جمع) مصدر قام مقام المفعول أي: مجموع واحتمله ابن ميثم، وأحد الشراح من القرن الثامن الهجري والخوئي ومحمد عبده⁽¹⁰⁾.

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 79/5؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 63/2؛ بهج الصبغة: 613/4؛ توضيح نهج البلاغة: 91/4.

(2) ظ: المقتضب: 137/2؛ الخصائص: 366/2؛ المفصل: 152؛ شرح الرضي على الكافية: 324/2؛ مغني اللبيب: 604/2 و626.

(3) الكتاب: 345/2؛ ظ: المفصل: 155؛ شرح الرضي على الكافية: 325/2.

(4) ظ: الخصائص: 266/2.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية: 325/2.

(6) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها؛ مغني اللبيب: 160/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 283/1.

(8) المصدر نفسه: 286/1.

(9) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 177/1؛ حدائق الحقائق: 207/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 315/1؛ شرح نهج البلاغة: من علماء ق8هـ: 222؛ محمد عبده: 59/1؛ نهج البلاغة محمد أبو إبراهيم: 55/1؛ في ظلال نهج البلاغة: 141/1.

(10) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 315/1؛ شرح نهج البلاغة/ من علماء ق8هـ: 222؛ منهاج البراعة، الخوئي: 250/3؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 59/1.

الثالث. أن تكون (جمع) كما في القول الأول ولكن الصفة (ما) الموصولة وصلتها وهو رأي انفرد به الشارح⁽¹⁾ ولعله توهم.

الرابع. أن تكون الجملة من الموصول وخبره بدلا من (جمع) وانفرد به الخوئي⁽²⁾.

الخامس. أن تكون (ما) مصدرية أي: قلته خيرا من كثرتة وانفرد به محمد عبده⁽³⁾.

الرواية الثانية: أن تكون (جمع) مجرورة غير منونة مضافة إلى ما بعدها واختلف الشراح في إعراب المضاف إليه على وجوه:

الأول: أن تكون (ما) مضاف إليه وهناك (أن) محذوفة بعدها على طريقة تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي: من جمع ما أن قل منه خير مما كثر. واحتمله الراوندي والكيدري وابن ميثم وشارح من القرن الثامن والمجلسي والخوئي⁽⁴⁾

الثاني: وقيل أن (ما) ها هنا يحتاج في تمام الكلام إلى تقدير مثلها معها حتى تكون (ما) الأولى هي المضاف والثانية هي المبتدأ والتقدير: من جمع ما الذي قل منه خير مما كثر ولكنه لما كان إظهار (ما) الثانية يشبه التكرار ويوجب هجنة في الكلام، وكانت (ما) الواحدة تعطي المعنى عن المقدرة كان حذفها أولى واحتمله ابن ميثم وشارح من القرن الثامن الهجري والخوئي⁽⁵⁾.

الثالث: أن يكون الموصوف محذوفاً وهو المضاف إليه تقديره: من جمع شيء الذي قل منه خير... و(ما) موصولة واحتمله المجلسي والخوئي⁽⁶⁾.

الرابع: أن يكون الحال كما في الوجه الثالث و(ما) مصدرية أي: قلته خير من كثرتة وهو قول الشارح واحتمله الخوئي ومحمد عبده ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁷⁾؛ وقول الشارح على رواية التنوين: μ فتكون (ما) على هذا اسما موصولا وهي وصلتها في موضع جر لأنها صفة (جمع)⁽⁸⁾ يلاحظ عليه انه جعل الموصول وصلته في موضع جر، وهذا الكلام مردود لأن الموصول أما أن يكون هو الصفة وحده وصلة الموصول لا محل لها من الإعراب بدليل ظهور

(1) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 286/1.

(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 250/3.

(3) ظ: نهج البراعة محمد عبده: 59/1.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 177/1؛ حدائق الحقائق: 207/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 315/1؛ شرح نهج البلاغة: من علماء ق8هـ 222؛ البحار: 101/2؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 99/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 250/3.

(5) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 315/1؛ شرح نهج البلاغة، من علماء ق8هـ: 222؛ منهاج البراعة، الخوئي: 250/3.

(6) ظ: البحار: 101/2؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 99/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 250/3.

(7) ظ: البحار: 101/2؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 99/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 250/3؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 59/1؛ نهج البلاغة محمد أبو الفضل إبراهيم: 55/1.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 286/1.

الإعراب على الموصول في قوله تعالى: (رَبَّنَا أَرْنَا الدِّينَ أَضَلًّا)⁽¹⁾⁽²⁾ أو أن تكون الجملة من الموصول الذي هو مبتدأ وخبره الذي هو (خير)، هي الصفة وهو الواقع هنا والذي ذهب إليه الشراح غير شارحنا، ولعل أرجح الآراء على رواية التنوين الرأي الأول لأنه استغنى عن التقدير وقد استقام المعنى عليه ولم يخالف قواعد اللغة، وأما أن يكون (جمع) بمعنى مجموع فمجاز لا دخل للإعراب به وأما رواية الجر والإضافة فرأي الشراح فيه أقرب إذ جعل المحذوف هو الموصوف وتقديره (شيئ) فاستقام الكلام وانسجم المعنى وكانت مصدرية (ما) هنا أولى من موصوليتها، لبلوغ المراد ويسر الفهم وفصاحة الكلام والله أعلم.

ومثله: قول الشاعر:

الله يَعْلَمُ ما تركتُ قتالهم حتى علّوا فرسي بأشقر مُزِيدٍ⁽³⁾

إذ قال الشراح فيه: μ أراد بدم أشقر، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، كناية عنه، والعرب تقيم الصفة مقام الموصوف كثيرا، كقوله تعالى: (وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ)⁽⁴⁾ أي على سفينة ذات ألواح، وكقول عنتره: تمكو فريسته كشدق الأعلم⁽⁵⁾، أي كشدق الإنسان الأعلم، أو البعير الأعلم⁽⁶⁾. ويلاحظ أن الشراح عد هذا الحذف من باب الكناية إذ حذف اللازم وهو الدم وأقام مقامه الملزوم⁽⁷⁾ وهو اللون الأشقر والمراد الدم.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ فاستدركوا بغيّة أيامكم، واصبروا لها أنفُسكم، فإنها قليل في كثير الأيام التي تكون منكم فيها العفلة⁽⁸⁾ قال الشراح: μ وقوله: (فإنها قليل) فأخبر عن المونث بصيغة المذكر، إنما معناه فإنها شيء قليل بحذف الموصوف، كقوله: (وَحَسُنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا)⁽⁹⁾ أي قبيلا رفيقا⁽¹⁰⁾. وقال الراوندي: μ وقال قليل ولم يؤنثه كقوله: (وَحَسُنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا) فالفعل هذا ونحوه يكون مصدرا⁽¹¹⁾، فهو إذن يرى (قليل) مصدرا والمصدر إذا وصف به بقي على حاله

(1) سورة فصلت: 29.

(2) ظ: مغني اللبيب: 409/2.

(3) البيت منسوب إلى الحارث ابن هشام، وقاله لما عيره حسان بن ثابت عند هزيمته ببدر. ظ: ديوان الحماسة: 56/1؛ الحماسة البصرية: 28/1؛ وبعده وعلمت اني إن أقاتل واحدا أقتل ولا يضرر عدويّ مشهدي في 4 أبيات ظ: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ): 398؛ ونسب إلى عروة بن حزام أيضا ظ: ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، لسان الدين بن الخطيب (ت776هـ) 232/2.

(4) سورة القمر: 13.

(5) وقبله وحليل غانية تركت مجدلا، ظ: ديوان عنتره: 62.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 50/5.

(7) ظ: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت963هـ): 233/1.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 353/6.

(9) سورة النساء: 69.

(10) شرح نهج البلاغة: 355/6.

(11) منهاج البراعة، الراوندي: 358/1.

مع الموصوف المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث⁽¹⁾ فيما ذهب الخوئي إلى ما ذهب إليه الشارح من حذف الموصوف⁽²⁾ لكن الشوشتري قال: (القليل) يأتي للمؤنث كما يأتي للمذكر كما أتى للجمع في قوله تعالى: (وَإِذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)⁽³⁾⁽⁴⁾، فهو يرى أن لفظ (قليل) يستوي فيه المذكر والمؤنث.

ويلاحظ أن (قليل) هنا فعيل بمعنى فاعل⁽⁵⁾ وليس مصدرا كما قال الراوندي لأن المصدر (قلة)⁽⁶⁾.

وأما قول الشوشتري بأن (فعيل) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فإن (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) استوى فيه المذكر والمؤنث⁽⁷⁾ وأما (قليل) فهي بمعنى (فاعل) ولذلك فلا يستوي فيها المذكر والمؤنث لذا كانت الحاجة إلى تقدير موصوف مذكر قائمة وقول الشارح هو الأقرب للصواب.

ومثله: قوله □: μ أَيْنَ تَذْهَبُ بِكُمْ الْمَذَاهِبُ، وَتَتَّبِعُهُ بِكُمْ الْغِيَاهِبُ، وَتَخْدَعُكُمْ الْكَوَاذِبُ؟⁽⁸⁾ قال الشارح: μ والكواذب هاهنا: الأمانى، فحذف الموصوف وأبقى الصفة كقوله:
إلا بكفي كان من أرمى البشر⁽⁹⁾

أي بكفي غلام هذه صفته⁽¹⁰⁾، أما الكواذب فقد قال الشيرازي: أي الأقوال الكواذب⁽¹¹⁾، وكأنه يقول إن هناك موصوفا محذوفا وان اختلف تقديره عن تقدير الشارح. وأما الشاهد الذي استشهد به الشارح، فالموصوف المحذوف فيه قد وصف بالجملة وليس هو بعض ما قبله المجرور بـ(من) فهو مما لا يجوز إلا في الشعر وممن استشهد به المبرد وابن السراج وابن جني والزمخشري وأبو البركات الأنباري والرضي الاسترأبادي وابن هشام والسيوطي⁽¹²⁾، لكن ابن جني قال فيه رواية ثانية بفتح الميم من (من) أي: بكفي من هو أرمى البشر و(كان) زائدة فلا يكون من هذا الباب.

(1) ظ: أوضح المسالك: 312/3-313.

(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 126/6.

(3) سورة الأنفال: 26.

(4) ظ: بهج الصباغة: 347/11.

(5) ظ: الكشف: 279/3.

(6) ظ: تاج العروس: 273/30.

(7) ظ: شرح ابن عقيل: 138/2 و139.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 189/7.

(9) لم ينسب إلى قائل الرواية هكذا: ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر جادت بكفي كان

من أرمى البشر ظ: المقتضب: 139/2؛ الأصول في النحو: 178/2؛ الخصائص: 367/2؛ المحكم: 471/10.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 190/7.

(11) توضيح نهج البلاغة: 171/2.

(12) ظ: المقتضب: 139/2؛ الأصول في النحو: 178/2؛ الخصائص: 367/2؛ الكشف: 575/2؛ والإنصاف:

15/1؛ شرح الرضي على الكافية: 326/2؛ مغني اللبيب: 160/1؛ همع الهوامع: 158/3.

ومثله قوله □: μ يدعي بزعمه أنه يرجو الله، كذبَ والعَظيم! (1) قال الشارح: μ ثم أقسم على كذب هذا الزاعم، فقال: (والعظيم) ولم يقل: والله العظيم، تأكيداً لعظمة الباري سبحانه، لأن الموصوف إذا ألقى وترك واعتمد على الصفة حتى صارت كالاسم، كان أدل على تحقق مفهوم الصفة، كالحارث والعباس (2). وقال ابن ميثم: μ قال والعظيم دون الله لأن ذكر العظمة هنا انسب للرجاء (3). ونقل الخوئي قول الشارح (4)، وقال الشوشتري: μ أي قسماً بالرب العظيم (5). وقال الشيرازي: أي: والله العظيم (6). وبغض النظر عما قال النحاة في حذف الموصوف، فإن المطلع على هذا القول يتحسس ما فيه من بلاغة وجمال والذي اكتسبه بإقامة الصفة مقام الموصوف، فالعظيم على إطلاقها لا تناسب إلا الله تعالى ثم إنها صارت من أسماء الله تعالى الكثيرة، فالقسم به لا يعد حذفاً لموصوف بل قسماً باسم من أسمائه تعالى. ف(العظيم) من أسماء الله الإضافية فهو يدل على ذاته تعالى باعتبار تجاوزها حد الإدراكات الحسية والعقلية (7).

المطلب الثاني: التوكيد:

قال ابن الحاجب هو: μ تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول (8) وقيل: μ هو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (9). وفائدته دفع ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمل اللفظ على مدلوله لغفائه أو لظنه بالمتكلم الغلط أو لظنه التجوز (10) أي تقرير المؤكد في النفس (11) وهو قسمان لفظي ومعنوي (12)، وقيل صريح وغير صريح (13) وقلما ذكر الشارح التوكيد التابع هذا ومنه:

التوكيد اللفظي:

وهو تكرير اللفظ الأول بعينه (14) أو بمصادفه (15). ويجري في الألفاظ كلها اسماً وفعلًا وحرفاً وجملَةً (16) ولتوكيد الضمير المتصل والحرف شروط ذكرها النحاة (1) وفائدة هذا التوكيد تقرير

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 226/9.

(2) المصدر نفسه: 227/9.

(3) مصباح السالكين (الكبير): 282/3.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 360/9.

(5) بهج الصباغة: 434/14.

(6) ظ: توضيح نهج البلاغة: 426/2.

(7) ظ: مجمع البحرين: 426/2.

(8) شرح الرضي على الكافية: 357/2.

(9) همع الهوامع: 164/3.

(10) شرح الرضي على الكافية: 357/2.

(11) ظ: المفصل: 146.

(12) ظ: المفصل: 145.

(13) ظ: أوضح المسالك: 327/3؛ شرح قطر الندى: 289؛ شرح ابن عقيل: 206/2؛ همع الهوامع: 164/3.

(14) ظ: الأصول في النحو: 19/2؛ أسرار العربية: 253؛ شرح الرضي على الكافية: 363/2؛ شرح قطر الندى: 289؛ شرح ابن عقيل: 214/2.

(15) ظ: همع الهوامع: 172/3.

(16) ظ: شرح الرضي على الكافية: 363/2؛ همع الهوامع: 172/3.

أصل النسبة⁽²⁾ وسماه الزمخشري التأكيد الصريح⁽³⁾ وقد أشار الشارح إلى هذا التأكيد عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَأَخَذُوا بِأَطْرَافِ الْأَرْضِ زَحْفًا زَحْفًا وَصَقًّا صَقًّا⁽⁴⁾ قال الشارح □ μ وزحفا زحفا، منصوب على المصدر المحذوف الفعل، أي يزحفون زحفاً، والكلمة الثانية تأكيد للأولى. وكذلك قوله: (وصفا صفا)⁽⁵⁾.

واختلف شراح نهج البلاغة، في هذا على وجهين: الأول: وهو الوجه الذي ذهب إليه الشارح في أن (زحفا) الأول منصوب على المصدر والثانية تأكيد للأولى، وكذلك (صفا صفا) وهو قول ابن ميثم أيضاً، واحتمله المجلسي والخوئي ومدرس وحيد ومحمد جواد مغنية⁽⁶⁾.

الثاني: أنهما منصوبان على الحالية أي: زحفا بعد زحف، وصفا بعد صف وصاحب الحال فاعل (أخذوا) ولا يمنع الجمود لإمكان تأويله بالمشتق أو لعدم اشتراطه عند بعضهم، وذهب إلى هذا الوجه الراوندي والكيدري ومحمد أبو الفضل إبراهيم وأجازته المجلسي والخوئي ومدرس وحيد ومحمد جواد مغنية⁽⁷⁾، وجعلهما حالين مع انه يحتاج إلى تأويل بالمشتق على رأي جمهور النحاة⁽⁸⁾ أليق بالمعنى فالمراد ببيان حالهم لا الإخبار أنهم يزحفون زحفاً ويصطفون صفاً بل لتفصيل حالهم كقولهم: جاؤوني رجلاً رجلاً.

التأكيد بالمرادف:

ذكر السيوطي: أن التوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ أو مرادفه ثم لم يعرض لمرادفه إلا قوله: μ ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو قوله تعالى: (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُؤْيَاً)⁽⁹⁾ v⁽¹⁰⁾ وقد ذكر ذلك ابن الأثير فقال كقولك: أطعني ولا تعصني، فإن الأمر بالطاعة نهى عن المعصية⁽¹¹⁾، وقد ذكر الشارح مثل هذا كثيراً في كتابه لكنني أعرضت عن ذكره لأنه لا يتعلق بالنحو والإعراب ولكن لا بأس بذكر مثال على ذلك وهو قول أمير المؤمنين □: μ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ

(1) ظ: أوضح المسالك: 339-237/3؛ شرح ابن عقيل: 215/2 و216؛ همع الهوامع: 174/3.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 363/2.

(3) ظ: المفصل: 145.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 291/7.

(5) المصدر نفسه: 295/7.

(6) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 117/3؛ البحار: 365/33 و309/66؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 412/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 132/8؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 67/8-68؛ في ظلال نهج البلاغة: 218/2.

(7) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 32/2؛ حقائق الحقائق: 566/1؛ البحار: 365/33 و309/66؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 412/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 132/8؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 281/1؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 67/8-68؛ في ظلال نهج البلاغة: 218/2.

(8) ظ: شرح الرضي على الكافية: 32/2.

(9) سورة الطارق: 17.

(10) همع الهوامع: 172/3 و173.

(11) ظ: المثل السائر: 146/2.

مُشْفِقُونَ، إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ خَائِفُونَ⁽¹⁾ v. قال الشارح: μ هو الأول وإنما أكدته، والتأكيد مطلوب في باب الخطابة⁽²⁾ v.

المطلب الثالث: العطف:

وهو نوعان: عطف بيان لم أجد الشارح يشير إليه، وعطف نسق وهو أن يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد⁽³⁾، ويعرف بأنه: μ تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف⁽⁴⁾ v أي: حروف العطف أو μ هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف⁽⁵⁾ v وحروف العطف هي: (الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، بل، ولكن، وأم، وحتى، ومنهم، ومن عد (إما) معها⁽⁶⁾ ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة⁽⁷⁾ وعند الكوفيين نسقا، وهو المتداول⁽⁸⁾ وقد ذكر الشارح بعض مباحث عطف النسق ومنها:

1: العطف على الضمير المستتر المرفوع:

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل ومنه الضمير المستتر أيضا وجب أن تفصل بالضمير المنفصل للتأكيد أو بفاصل غيره هذا قول البصريين⁽⁹⁾، وأجازه الكوفيون بلا شرط. ولكل من المدرستين ما يحتج به لكن رأي البصريين فيه أرجح لأن ما استشهد به الكوفيون إما قابل لوجه آخر من الإعراب، أو لضرورة الشعر⁽¹⁰⁾، أو لشذوذ⁽¹¹⁾ وقد ذكر الشارح ذلك عند شرحه قوله □: μ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَتَنَاوَلُ الْمَرْأَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالْفَهْرِ أَوْ الْهَرَاوَةِ فَيُعَيَّرُ بِهَا وَعَقِبُهُ مِنْ بَعْدِهِ⁽¹²⁾ v. قال الشارح: μ وعطف (وعقبه) على الضمير المستكن المرفوع في (فيغير) ولم يؤكد للفصل بقوله: بها، كقوله تعالى: (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)⁽¹³⁾ لما فصل بلا عطف ولم يحتج إلى تأكيد⁽¹⁴⁾ v.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 160/9.

(2) المصدر نفسه: 163/9.

(3) ظ: المفصل: 161.

(4) شرح الرضي على الكافية: 331/2.

(5) شرح قطر الندى: 301؛ شرح ابن عقيل: 224/2.

(6) ظ: المقتضب: 12-10/1؛ المفصل: 403.

(7) ظ: الكتاب: 32/3 و 441/1؛ المقتضب: 17/2 و 399/4؛ منازل الحروف: 69؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 120؛ همع الهوامع: 185/3.

(8) ظ: معاني القرآن، الفراء: 208/2؛ والزاهر: 12 و 7/1 و 62؛ همع الهوامع: 185/3.

(9) ظ: الكتاب: 338/2؛ واللمع: 96؛ المفصل: 161؛ الإنصاف: 477-475/2؛ اللباب: 431/1؛ همع الهوامع: 220/3.

(10) ظ: الكتاب: 379/2؛ الخصائص: 386/2؛ المفصل: 162؛ الإنصاف: 477/2؛ اللباب: 432/1.

(11) ظ: الإنصاف: 477-475/2؛ اللباب: 432/1.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 104/15.

(13) سورة الأنعام: 148.

(14) شرح نهج البلاغة، الشارح: 105/15.

وهذا ما قاله الشراح وقالوا إن (بها) هو الفاصل ولولاه لم يحسن ترك التأكيد بالمفصل⁽¹⁾، وأما الآية التي ذكرها الشراح فقال سيبويه: μ حسن [أي العطف على الضمير المتصل] لمكان لا⁽²⁾ ν . فالشارح في هذا بصري الرأي.

2: عطف الجمع على المفرد:

لا يستحسن عطف جمع على مفرد ولذلك التمس المفسرون العذر للقراءة المشهورة: (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ)⁽³⁾ فقالوا وحد (إصر) لأنه مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه ويدل عليه إضافته إلى الكثرة ومثله: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ)⁽⁴⁾⁽⁵⁾ وقيل هو اسم جنس يراد به الجمع⁽⁶⁾ وقد عرض الشراح إلى عطف الجمع على المفرد عند ذكره قول ابن نباته: μ مما لا يعترض لذوي البصائر فيه شك ولا مرا⁽⁷⁾ ν . فقال: μ وتأمل لفظة (مرا) فإنها ممدودة في اللغة، فإن كان قصرها فقد ركب ضرورة مستهجنة، وإن أراد جمع (مرية)⁽⁸⁾ فقد خرج عن الصناعة، لأنه يكون قد عطف الجمع على المفرد، فيصير مثل قول القائل: (ما أخذت منه دينارا ولا دراهم)، في أنه ليس بالمستحسن في فن البيان⁽⁹⁾ ν . فالشارح جعل قول ابن نباته في الحاليين ضرورة غير مستحسنة فلا مد المقصور مستحسن ولا عطف جمع على مفرد.

3: عطف الجملة على الجملة:

وتعطف الجملة على الجملة⁽¹⁰⁾، وقيل أنت بالخيار إن

شئت عطفت الجملة وإن شئت تركت، ولا بدّ عند العطف أن تكون الجملتان كالنظيرتين والشريكين بحيث إذا عرف السامع حال الأولى عناه أن يعرف الثاني أو ما يقرب من ذلك⁽¹¹⁾، وقد ذكر الشراح عطف الجملة على الجملة عند شرحه قوله □: μ فلما مهدّ أرضه،

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 43/3؛ حقائق الحقائق: 406/2؛ البحار: 460/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 48/3؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 16/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 132/18؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 148/2.

(2) ظ: الكتاب: 379/2.

(3) سورة الأعراف: 157.

(4) سورة البقرة: 20.

(5) ظ: التفسير الكبير: 22/15.

(6) ظ: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ): 464/2.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 212/7.

(8) ظ: المرية: الشك وقيل التردد في الامر وهو أخص من الشك وقيل: الجدل والمراء: الجدل والملاحاة. ظ: تاج العروس: 524/39.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 213/7.

(10) ظ: المقتضب: 127/3؛ مشكل إعراب القرآن: 789/2؛ إملاء ما من به الرحمن: 143/2؛ البرهان في علوم القرآن: 181/4.

(11) ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيّدة: 129-130.

وَأَفْقَدَ أَمْرَهُ، اخْتَارَ آدَمَ X، خَيْرَةً مِنْ خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلَ حَبْلِئِهِ، وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ، وَأَرْغَدَ فِيهَا أَكْلَهُ، وَأَوْعَزَ إِلَيْهِ فِيمَا نَهَاهُ عَنْهُ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّ فِي الْأَقْدَامِ عَلَيْهِ التَّعَرُّضَ لِمَعْصِيَتِهِ...⁽¹⁾ قال الشارح: μ والواو في (وأعلمه) عاطفة على (وأوعز)، لا على (نهاه)⁽²⁾. وقد ذكر هذا الكلام عينه من شراح النهج مدرس وحيد⁽³⁾ وهذه الجمل لا محل لها من الإعراب فجاز عطف بعضها على بعض لأن بينها رابطا وعلاقة فكل واحدة منها نظيرة الأخرى فهي مشتركة في فاعل واحد ومفعول واحد، وأما الجملتان اللتان ذكرهما الشارح ففيهما زيادة على ما سبق أن جملة (وأعلمه) كالتفصيل لجملة (أوعز) وأما انه ليس معطوفا على (نهاه) فلأن المعنى لا يكون أوعز إليه في الذي اعلمه أن في الإقدام عليه التعرض لمعصيته. والمعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه، فلذلك لا يتم المعنى على ذلك.

4: الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه:

يجوز الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب⁽⁴⁾ وهو جار عند العرب مجرى التوكيد فلذلك لا يستنكر⁽⁵⁾، وذكر انه منه المفيد ومنه غير المفيد⁽⁶⁾. وقد ذكر الشارح الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه عند ذكره قوله تعالى: (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادًّا رَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ، فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا)⁽⁷⁾ قال الشارح: μ والله مخرج ما كنتم تكتمون v اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، والمراد أن يقرر في أنفس السامعين أنه لا ينفع البشر كتمانهم وإخفاؤهم لما يريد الله إظهاره⁽⁸⁾. وقد ذكر ابن الأثير هذه الآية وذكر ما ذكره الشارح من فائدة الاعتراض وأنه بين لبني إسرائيل انه لا ينفعهم إخفاء ما يريد الله إظهاره، وقال: لو جاء الكلام غير معترض فلا يخفى على البليغ الفرق بين الأمرين⁽⁹⁾. وقال الزركشي هو لزيادة الرد على الخصم⁽¹⁰⁾.

5: العطف على البعيد:

-
- (1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 3/7.
(2) المصدر نفسه: 4/7.
(3) شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 249/6.
(4) ظ: الخصائص: 337/1؛ الإتيان: 201/2.
(5) ظ: الخصائص: 335/1.
(6) ظ: المثل السائر: 172/2.
(7) سورة البقرة: 72 و 73.
(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 43/9.
(9) ظ: المثل السائر: 174/2؛ التفسير الكبير: 114/3.
(10) ظ: البرهان في علوم القرآن: 59/3.

الأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بأجنبي، مفردا كان الفاصل أو جملة⁽¹⁾ بل لا يجوز الفصل بمباين محض⁽²⁾، فلم يسلم ابن هشام بعطف (أرجلكم) على أيديكم) في قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)⁽³⁾(4)، على الرغم من مذهبه الفقهي المعروف، وقال الرازي بعد استعراضه أدلة القائلين بالمسح: وهذا لا جواب عنه فذهب إلى أن الغسل للاحتياط لأن فيه مسحا⁽⁵⁾، لكن الشارح أجاز له درجا على من قال به ليصح مذهبه⁽⁶⁾ وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: □ وَلْيَبْصُرُوا هُمْ عُيُوبَهَا، وَلْيَهْجُمُوا عَلَيْهِمْ بِمُعْتَبَرٍ مِنْ تَصَرُّفٍ مَصَاحَهَا وَأَسْقَامِهَا، وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا، وَمَا أَعَدَّ سُبْحَانَهُ لِلْمُطِيعِينَ مِنْهُمْ وَالْعَصَاةِ مِنْ جَنَّةٍ وَنَارٍ، وَكَرَامَةٍ وَهَوَانٍ⁽⁷⁾ قال الشارح: □ يجوز أن تكون (ما) معطوفة على (عيوبها)، فيكون موضعها نصبا، ويجوز أن يكون موضعها جرا، ويكون من تنمة أقسام ما يعتبر به، والأول أحسن⁽⁸⁾.

وظاهر كلامه أنها في حالة الجر معطوفة على (مصاحها وأسقامها، وحلالها وحرامها) والاولا فما هي تنمة أقسام ما يعتبر به، وقال ابن ميثم والخوئي العطف أما على (عيوبها) نصبا أو على (معتبر) جرا⁽⁹⁾، ووقف الشوشنري موقف المعارض من العطف على (عيوبها) بعد الفصل بـ(وليهمجوا) وانتقد الخوئي لموافقة الشارح في تجويز ذلك، وقال هذا شبيهه بأية الوضوء إذ جوزوا الفصل بـ(وامسحوا) فعطفوا (وأرجلكم) على (وجوهكم) وقال هذا خلاف تكلم العقلاء⁽¹⁰⁾، وكلامه صحيح إذ مثل هذا الفصل يوقع في اللبس ولا يتبادر إلى ذهن السامع.

والظاهر أن العطف هنا على (معتبر) كما قال ابن ميثم والخوئي إذ الذي جاء به الأنبياء □ قسمان: ما يعتبر به ويتعظ وهو الصحة والسقم والحلال والحرام، وقسم هو ما أعد الله تعالى للمطيعين والعصاة، وهذا القسم هو الوعد والوعيد والوجهان اللذان ذكرهما الشارح ضعيفان فلا يساعد عليهما المعنى ولا يسعفهما السياق.

6: عطف الخاص على العام:

(1) ظ: شرح شذور الذهب: 430.

(2) ظ: مع الهوامع: 143/3.

(3) سورة المائدة: 6.

(4) ظ: شرح شذور الذهب: 431.

(5) ظ: التفسير الكبير: 128/11.

(6) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 9/2؛ مشكل إعراب القرآن: 219/1 و220؛ الكشف: 645/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 113/10.

(8) المصدر نفسه: 115/10.

(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 397/3؛ منهاج البراعة، الخوئي: 376/10.

(10) ظ: بهج الصباغة: 53/2.

أجاز النحاة عطف الخاص على العام⁽¹⁾، وله شرطان: أن يكون بالواو⁽²⁾ وأن تكون، له
مزية⁽³⁾، وقيل يجوز أن يأتي بغير الواو⁽⁴⁾، وفائدة هذا العطف التنبيه على فضله حتى كأنه ليس
من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة للتغاير في الذات⁽⁵⁾.

وقيل إن ما جاء من ذلك يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لأن المعطوف
غير المعطوف عليه⁽⁶⁾. وقد ذكر الشارح ذلك عند إشارته إلى قوله تعالى: (رَجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تِجَارَةٌ
وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ)⁽⁷⁾. قال الشارح: هو التجارة في الآية، إما أن يراد بها: لا يشغلهم نوع من
هذه الصناعة عن ذكر الله. ثم أفرد البيع بالذكر، وخصه وعطفه على التجارة العامة، لأنه أدخل
في الإلهاء، لأن الربح في البيع بالكسب معلوم، والربح في الشراء مظنون، وإما أن يريد بالتجارة
الشراء خاصة إطلاقا لاسم الجنس الأعم على النوع الأخص، كما تقول رزق فلان تجارة رابحة،
إذا اتجه له شراء صالح⁽⁸⁾. وفي هذا العطف أقوال: الأول: أن التجارة جنس يدخل تحته أنواع
الشراء والبيع إلا أنه سبحانه خصه بالذكر لأنه في الإلهاء أدخل لأن الربح الحاصل في البيع يقين
وفي الشراء شك.

الثاني: أن البيع يقتضي تبديل العرض بالنقد والشراء بالعكس والرغبة في النقد أكثر⁽⁹⁾.
الثالث: قال الفراء: التجارة لأهل الجلب يقال اتجر فلان إذا جلبه من بلد آخر والبيع ما باعه
على يديه⁽¹⁰⁾.

وعلى الوجه الأخير فهما متغايران وعلى الأولين هو من عطف الخاص على العام وهذان
الوجهان يبينان مزية البيع عن التجارة.

7: العطف على المحل:

ومنه قول أمير المؤمنين □: وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ... أَنْ يُؤَقِّقَنِي وَإِيَّاكَ لِمَا فِيهِ رِضَاهُ مِنَ الْأَقَامَةِ
عَلَى الْعُذْرِ الْوَاضِحِ إِلَيْهِ وَإِلَى خَلْقِهِ، مَعَ حُسْنِ النَّتَاءِ فِي الْعِبَادِ، وَجَمِيلِ الْأَثَرِ فِي الْبِلَادِ، وَتَمَامِ
النُّعْمَةِ، وَتَضْعِيفِ الْكَرَامَةِ...⁽¹¹⁾. قال الشارح: ما فإن قلت: فقوله (وتمام النعمة) على ماذا تعطفه؟

(1) ظ: تهذيب اللغة: 19/6؛ والكشاف: 636/1 و220/2؛ والفصول المفيدة في الواو المزیدة: 117؛ البرهان في
علوم القرآن: 465-464/2؛ همع الهوامع: 187/3.

(2) ظ: البرهان في علوم القرآن: 465/2؛ همع الهوامع: 187/3.

(3) ظ: البرهان في علوم القرآن: 465/2.

(4) ظ: همع الهوامع: 187/3.

(5) ظ: البرهان في علوم القرآن: 464/2 و465؛ الإتقان: 191/2.

(6) ظ: همع الهوامع: 187/3.

(7) سورة النور: 37.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 205/10.

(9) ظ: التفسير الكبير: 5/24.

(10) ظ: معاني القرآن، الفراء: 253/2؛ التفسير الكبير: 5/24.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 117/17.

قلت، هو معطوف على (ما) من قوله (لما فيه)، كأنه قال: أسأل الله توفيقى لذا ولتمام النعمة، أي: ولتمام نعمته علي، وتضاعف كرامته لدي، وتوفيقه لهما هو توفيقه للأعمال الصالحة التي يستوجبها بها⁽¹⁾. وفي هذه المسألة ثلاثة آراء:

الأول: ما ذكره الشارح آنفا، وقد ذكره المجلسي أيضا⁽²⁾.

الثاني: أن يكون عطف على (حسن الثناء) وهو عند المجلسي أظهر⁽³⁾.

الثالث: أن يكون معطوفا على (الإقامة) لأن تمام النعمة وما بعدها مما فيه رضاه وعلى الأول يكون مما يوفق الله إليه، وعلى الثاني يكون من الإقامة على العذر والثاني أرجح هذه الأقوال وهو ما ذهب إليه المجلسي كما تقدم وذلك لأنه عطف على القريب والمعنى مستقيم عليه فلا داعي للعطف على البعيد.

8: العطف هل يقتضي التغاير؟

العطف يقتضي التغاير هكذا قال الأصوليون⁽⁴⁾ والمفسرون⁽⁵⁾ ولكن ورد في القرآن الكريم ما ظاهره عطف أحد المترادفين على الآخر ومنه: (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي)⁽⁶⁾، (لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى)⁽⁷⁾، (لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا)⁽⁸⁾، (سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ)⁽⁹⁾، (شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)⁽¹⁰⁾، (لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ)⁽¹¹⁾ فجعله بعضهم للتأكيد⁽¹²⁾، وأنكره المبرد وأوله على اختلاف المعنيين⁽¹³⁾ وقال آخرون أن مجموع المترادفين يحصل به معنى لا يوجد عند انفرادهما فان التركيب يحدث معنى زائدا كما أن كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ⁽¹⁴⁾، وقد عرض الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: «أرسله بالدين المشهور، والعلم المأثور، والكتاب

(1) المصدر نفسه: 118/17.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 268/3.

(3) ظ: المصدر نفسه: 268/3.

(4) ظ: الذريعة إلى أصول الشريعة: الشريف المرتضى (ت436هـ): 130/1؛ شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت747هـ): 88/2؛ المنثور في القواعد، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت794هـ): 82/3؛ التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج (ت879هـ): 138/1؛ إجابة السائل شرح بغية الأمل: 286-284؛ حاشية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار شيخ الأزهر (ت1250هـ): 26/1.

(5) ظ: التفسير الكبير: 153/3 و30/25؛ تفسير أبي السعود: 176/2؛ روح المعاني: 160/18.

(6) يوسف: 86.

(7) سورة طه: 77.

(8) سورة طه: 107.

(9) سورة التوبة: 78.

(10) سورة المائدة: 48.

(11) سورة المدثر: 28.

(12) ظ: مغني اللبيب: 357/2؛ الإتيان: 190/2؛ همع الهوامع: 187/3.

(13) ظ: المقتضب: 279/3؛ البرهان في علوم القرآن: 476/2؛ الإتيان: 191/2.

(14) ظ: البرهان في علوم القرآن: 477/2؛ الإتيان: 191/2.

المسطور⁽¹⁾ قال الشارح: μ قوله □: (والعلم المأثور)، يجوز أن يكون عنى به القرآن، لأن المأثور المحكي، والعلم ما يهتدى به، والمتكلمون يسمون المعجزات أعلاما. ويجوز أن يريد به أحد معجزاته غير القرآن، فإنها كثيرة ومأثورة، ويؤكد هذا قوله بعد: (والكتاب المسطور)، فدل على تغايرهما، ومن يذهب إلى الأول يقول: المراد بهما واحد، والثانية تؤكد الأولى على قاعدة الخطابة والكتابة⁽²⁾. فالشارح يجوز عطف المترادفين أحدهما على الآخر، وشرح النهج في هذه المسألة منهم من جعلهما مترادفين ومنهم من فرق بينهما في المعنى ومنهم من فسرهما على رواية: (العلم المأثور) بكسر العين وسكون اللام ومنهم من فسرهما على رواية: (العلم المأثور) بفتحيتين.

فالسرخسي قال: يعني ما علمه الله من أحوال من قبله وأسرارهم⁽³⁾ فتفسيره هذا على رواية الكسر، وقال الراوندي: أي المعجز الذي يذكر وينقل عنه⁽⁴⁾، وقال ابن ميثم: وأشار بالعلم المأثور إلى اعتبار كون ذلك الدين هاديا قائدا للخلق وكونه مأثورا إشارة إلى كونه مقدما على سائر الأديان، وأشار بالكتاب المسطور إلى القرآن⁽⁵⁾. وقال المجلسي: إما بالكسر أو بفتحيتين، أي: ما يهتدى به، المأثور: المقدم⁽⁶⁾، وقال محمد عبده: بالتحريك: ما يهتدى به وهو هنا الشريعة الحقة والمأثور المنقول⁽⁷⁾، ورجح الشوشتري رواية الكسر وقال: العلم بفتحيتين مع أن الظاهر كونه بالكسر، والمسطور القرآن⁽⁸⁾، ورأي الشيرازي: أنه ما يهتدى به وهو الإسلام الذي هو علم⁽⁹⁾، ونقل محمد أبو الفضل إبراهيم قولي الشارح وقال محمد جواد مغنية: العلم: ما يهتدى به، والمأثور: المختار وقيل المنقول وهو بعيد والملاحظ على هذه الآراء:

أولا: أن الغالبية منهم فسروا الكلام على رواية التحريك، ولعلها الرواية التي وجدوها مثبتة في النسخة الأصلية، وخصوصا أن نسخة ابن ميثم هي بخط الشريف الرضي، ولكن مخالفة السرخسي لها مع أنه معاصر للرضي يعدل كفة الترجيح ثم أن المعنى يشير أيضا إلى رواية الكسر ولذلك قال الشوشتري هو الظاهر من الكلام.

ثانيا: الكل فسر المعنى مغايرا لمعنى الكتاب المسطور وعلى الروایتين إلا متابعة محمد أبو الفضل إبراهيم للشارح في طرح رأيه، فالراجح إذن اختلاف المراد لا الترادف.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 135-136.

(2) المصدر نفسه: 136/1.

(3) ظ: أعلام نهج البلاغة: 44/1.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 111/1.

(5) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 240/1.

(6) ظ: البحار: 218/18؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 55/1.

(7) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 31/1.

(8) ظ: بهج الصباغة: 149/2.

(9) ظ: توضيح نهج البلاغة: 51/1.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ وَجَلَدُ الرَّجَالِ فِيهَا إِلَى الضَّعْفِ وَالْوَهْنِ⁽¹⁾. قال الشارح: μ والوهن: الضعف نفسه، وإنما عطف للتأكيد، كقوله تعالى: (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)⁽²⁾ وقوله: (لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ)⁽³⁾ ν ⁽⁴⁾. وبهذا القول قال محمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁵⁾ وقال الشيرازي: μ عطف، بيان للضعف⁽⁶⁾ وهذا لا يخرج عن دائرة عطف المترادفين، ولكن الشارح قال للتأكيد، والشيرازي قال للبيان، وقد مر استشهاد النحاة بالآيتين على عطف المترادفين، وفي الأولى روي عن ابن عباس انه قال: الشريعة والمنهاج، أي: السبيل والسنة، وعنه أيضا الطريق والدين⁽⁷⁾، وقيل في الثانية اللغوب: الإعياء والنصب: هو السبب للإعياء فهو التعب⁽⁸⁾.

ومثله ولكن المعطوف جملة مرادفة لأخرى - قول أمير المؤمنين □: μ إِنَّ الَّذِي أَمَرْتُمْ بِهِ أَوْسَعُ مِنَ الَّذِي تُهَيِّئُ عَنْهُ، وَمَا أَحَلَّ لَكُمْ أَكْثَرَ مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ⁽⁹⁾. قال الشارح: μ الجملة الأولى هي الجملة الثانية بعينها، وإنما أتى بالثانية تأكيدا للأولى وإيضاحا لها، ولأن فن الخطابة والكتابة هكذا هو، وينتظم كلتا الجملتين معنى واحد، وهو أن فيما أحل الله غنى عما حرم، بل الحلال أوسع، ألا ترى أن المباح من المأكَل والمشرب أكثر عددا وأجناسا من المحرمات!⁽¹⁰⁾

وقال الراوندي: المراد ما أبيح لكم من لذات الدنيا أو أمرتم بها لاستحبابها كالنكاح واشتراء الإماء⁽¹¹⁾. وقال الشيرازي: إن الإنسان إذا أخذ بالواجبات التي هي امتداد المحرمات كان في سعة بخلاف ما إذا أراد الأخذ بالمحرمات⁽¹²⁾. فالمقصود بـ(الذي أمرتم) به هنا ليس الواجبات وإنما المباحات والمندوبات ولذلك رادفت (ما أحل لكم) وقد بين الشارح ذلك لا حقا فقال: μ لقد سمى كثير من الأصوليين المباح مأمورا به وذلك لاشتراكه مع المأمور به في انه لا حرج في فعله، فاطلق عليه اسمه، وأيضا لما كان كثير من الأمور التي عددناها مندوبا أطلق عليه لفظ

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 105/7.

(2) سورة المائدة: 48.

(3) سورة فاطر: 35.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 106/7.

(5) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 229/1.

(6) توضيح نهج البلاغة: 139/2.

(7) ظ: تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (ت774هـ): 426/2؛ الدر المنثور،

عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت911هـ): 96/3.

(8) ظ: الكشف: 624/3؛ التفسير الكبير: 25/26.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 251/7.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 257/7.

(11) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 11/2.

(12) ظ: توضيح نهج البلاغة: 220/2.

الأمر⁽¹⁾.

ومثله: قوله تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)⁽²⁾ وقال في آية أخرى: (إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ)⁽³⁾ احتج به الخوارج على أن الفاسق مشرك لأنه غاو واتباع الشيطان وأجاب الشارح بقوله: μ والجواب أنا لا نسلم أن لفظة (إنما) تفيد الحصر وأيضا فإنه عطف قوله: (وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ) على قوله: (الذين يتولونه)، فوجب أن يثبت التغاير بين الفريقين وهذا مذهبا لأن الذين يتولونه هم الفاسق، والذين هم به مشركون هم الكفار⁽⁴⁾.

واختلف المفسرون في الضمير في (به) إلى ماذا يعود على قولين الأول: انه راجع إلى الله تعالى. والثاني: راجع إلى الشيطان والمعنى بسببه مشركون⁽⁵⁾، وقال السيد الطباطبائي: ضمائر الأفراد الثلاثة للشيطان أي ينحصر سلطان الشيطان في الذين يتخذونه وليا لهم يدبر أمورهم كما يريد وهم يطيعونه وفي الذين يشركون به إذ يتخذونه وليا من دون الله وربما مطاعا، كأن الطاعة عبادة كما يشير إليه قوله: (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ وَأَنْ اعْبُدُونِي)⁽⁶⁾ وبذلك يظهر.... أن ذيل الآية يفسر صدرها وأن تولى من لم يأذن الله في توليه شرك بالله وعبادة لغيره⁽⁷⁾.

والملاحظ انه على الرأيين السابقين لهذا الرأي يكون سلطان الشيطان على طائفتين: المشركين والذين يتولونه من الموحدين.

وهو ما دافع عنه الشارح إثباتا لرأي المعتزلة في أن مرتكب الكبيرة فاسق وليس بمشرك، ورأي الشيعة الإمامية ومعهم أهل السنة أن مرتكب الكبيرة مؤمن لبقاء التصديق في قلبه ما لم يستحل تلك الكبيرة وهو خلاف رأي الخوارج والمعتزلة⁽⁸⁾ وعليه يكون الذين يتولون الشيطان هم الذين يستحلون الكبائر فهم مشركون والعطف للبيان ولا يقتضي التغاير.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْظَ أَحَدًا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ حَبَلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَسَبَبُهُ الْأَمِينُ⁽⁹⁾ قال الشارح: μ وسببه الأمين، مثل حبله المتين، وإنما خالف بين اللفظين على

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 259/7.

(2) سورة الحجر: 42.

(3) سورة النحل: 100.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 116/8 و117.

(5) ظ: التفسير الكبير 93/20.

(6) سورة يس: 60 و61.

(7) تفسير الميزان: 344/12.

(8) ظ نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي، محمد بن سليمان الحلبي (ت1228هـ): 99.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 31/10.

قاعدة الخطابة⁽¹⁾.

ووافقه الخوئي والشوشتری⁽²⁾ وقال الشيرازي: إن السبب للشيء إذا كان أميناً يخشى من عدم الوصول إلى المسبب⁽³⁾، فغاير بينهما في المعنى.

ومثله قول أمير المؤمنين □: لم يتقدمه وقت ولا زمان⁽⁴⁾ قال الشارح: μ والوقت هو الزمان، وإنما خالف بين اللفظين كقوله تعالى: (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)⁽⁵⁾ وخالفه ابن ميثم والشوشتری فجعله من عطف العام على الخاص لأن الوقت جزء الزمان،⁽⁷⁾ لأن الوقت يأتي للزمان المعني كثيراً كقوله تعالى: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا)⁽⁸⁾ ولا يصح كتاباً مزماً⁽⁹⁾ لكن المجلسي احتمل الترادف واحتمل رأي ابن ميثم المتقدم واحتمل أيضاً أن يحمل أحدهما على الموجود والآخر على الموهوم⁽¹⁰⁾ وعموماً فالمغايرة بين المعنيين هنا أحسن والوجه التي ذكرها الشراح جيدة.

المطلب الرابع: البديل:

ذكره سيبويه فقال: μ هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم...⁽¹¹⁾. ويعرف بأنه μ تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه⁽¹²⁾، وقيل هو μ التابع المقصود بالحكم بلا واسطة⁽¹³⁾. والبديل μ يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتسديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص⁽¹⁴⁾ وهو على أربعة أضرب بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنسيان⁽¹⁵⁾ والإضراب⁽¹⁶⁾، ويسميه الكوفيون التبيين والتكرير⁽¹⁷⁾ وقد ذكر الشارح البديل في مواضع منها:

(1) المصدر نفسه: 32/10.

(2) منهاج البراعة، الخوئي: 175/10؛ بهج الصباغة: 45/12.

(3) ظ: توضيح نهج البلاغة: 70/3.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 81/10.

(5) سورة المائدة: 48.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 82/10.

(7) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 385/3؛ بهج الصباغة: 353/1.

(8) سورة النساء: 103.

(9) ظ: بهج الصباغة: 353/10.

(10) ظ: البحار: 315/4؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 187/2.

(11) الكتاب: 150/1.

(12) شرح الرضي على الكافية: 379/2.

(13) أوضح المسالك: 398/3؛ ظ: شرح قطر الندى: 308؛ همع الهوامع: 176/3.

(14) اللمع: 87.

(15) ظ: اللمع: 87؛ أسرار العربية: 264؛ أوضح المسالك: 401/3.

(16) ظ: أوضح المسالك: 401/3.

(17) ظ: معاني القرآن، الفراء: 207/1؛ همع الهوامع: 176/3.

قول أمير المؤمنين □: μ وَفَرَّقَهَا أَجْنَاساً مُخْتَلِفَاتٍ فِي الْحُدُودِ وَالْأَقْدَارِ، وَالْغَرَائِزِ وَالْهَيْئَاتِ،
بَدَايَا خَلَائِقَ أَحْكَمَ صُنْعَهَا، وَقَطَرَهَا عَلَى مَا أَرَادَ وَابْتَدَعَهَا! $\nu^{(1)}$. قال الشارح: μ وأما خلائق،
فيجوز أن يكون أضاف (بدايا) إليها، ويجوز ألا يكون أضافه إليها بل جعلها بدلا من (أجناسا).
ويروى (برايا) جمع برية $\nu^{(2)}$.

فظاهر كلامه انه يتحدث عن (خلائق) وأنها إما مضافا إليه أو بدلا من (أجناسا) وقال
الراوندي: أي: هذه بدايا فهي مضافة، أو يكون (بدايا) بدلا من أجناسا و(خلائق) عطف بيان $\nu^{(3)}$
وتبعه الكيدري، $\nu^{(4)}$ وقدره ابن ميثم والمجلسي والخوئي: هي بدايا $\nu^{(5)}$ ونقل الخوئي الوجه الثاني
الذي ذكره الشارح وقال: فعلى هذا الاحتمال يكون (بدايا) صفة لـ(أجناسا) ثم عاد فرجح
الإضافة $\nu^{(6)}$ ، واحتمل محمد جواد مغنية أن تكون (بدايا) صفة لـ(أجناسا)، أو خبر مبتدأ محذوف $\nu^{(7)}$
؛فإذن على غير رواية الإضافة (بدايا) صفة (أجناسا)، و(خلائق) بدلا منها عند الشارح. ومن
مسائل البذل الأخرى التي أشار إليها الشارح:

1: بدل بعض من كل:

وقد ذكره سيبويه بقوله: μ وذلك قولك رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثهم $\nu^{(8)}$ ، ولا بد
فيه من ضمير يعلقه بالمبدل منه مذكور كالمثال المتقدم أو مقدر، قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ
حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) $\nu^{(9)}$ $\nu^{(10)}$ أي: منهم، وقد أشار الشارح إلى ما إعرابه بدل وهو في
الحقيقة بدل بعض من كل عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَجَابِلَ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا:
شَقِيَّهَا وَسَعِيدِهَا $\nu^{(11)}$ ، قال الشارح: μ قوله: (شقيها وسعيدها) بدل من القلوب، وتقدير الكلام:
وجابل الشقي من القلوب والسعيد على ما فطرت عليه $\nu^{(12)}$.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 416/6.

(2) المصدر نفسه: 417/6.

(3) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 387/1.

(4) ظ: حدائق الحقائق: 453/1.

(5) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 244/2؛ البحار: 283/4 و 127/54؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من

البحار: 276/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 329/6.

(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 417/6.

(7) ظ: في ظلال نهج البلاغة، 16/2.

(8) الكتاب: 150/1.

(9) سورة آل عمران: 97.

(10) ظ: أسرار العربية: 264؛ اللباب: 413/1؛ همع الهوامع: 176/3.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 138/6.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 140/6.

وقد ذكر الشراح هذا الكلام⁽¹⁾ وقدر ابن ميثم الكلام: أي خالق شقي القلوب وسعيدها على فطرتها المكتوبة في اللوح المحفوظ⁽²⁾. وذكر بعضهم انه مجرور⁽³⁾ لأن المبدل منه مضاف إليه. ومن الواضح أن البديل هنا بدل البعض من الكل ولم يذكره الشراح ربما لوضوحه.

2: بدل الاشتمال:

بدل الاشتمال: وفائدته البيان والتخصيص بعد الإجمال⁽⁴⁾ وشرطه أن يكون الأول مشتملا على الثاني والثاني قائم به⁽⁵⁾ وهو نوع من الملابس غير الكلية والجزئية⁽⁶⁾ وقد ذكر الشراح هذا البديل عنه شرحه قول أمير المؤمنين □: **مُ قَدْ تَغَفَّلَكُمْ بِالرِّزْقِ، وَأَمَرْتُمْ بِالْعَمَلِ، فَلَا يَكُونَنَّ الْمَضْمُونُ لَكُمْ طَلْبُهُ أَوْلَى بِكُمْ مِنَ الْمَقْرُوضِ عَلَيْكُمْ عَمَلُهُ** ^v⁽⁷⁾. قال الشراح: **مُ** وقد يتوهم قوم أنه ارتفع (طلبه) بـ (المضمون)، كقولك: المضروب أخوه، وهذا غلط لأنه لم يضمن طلبه، وإنما ضمن حصوله، ولكنه ارتفع، لأنه مبتدأ وخبره أولى، وهذا المبتدأ والخبر في موضع نصب، لأنه خبر (يكونن) أو ارتفع لأنه بدل من (المضمون)، وهذا أحسن وأولى من الوجه الأول، وهو بدل الاشتمال^v⁽⁸⁾؛ ولكن الشيرازي يرى أنه مرفوع بـ (المضمون) لأنه يقول: **مُ** أي ما ضمن الله أن يطلبه لكم وهو الرزق^v⁽⁹⁾، وذهب محمد جواد مغنية إلى الوجه الأول الذي ذهب إليه الشراح ثم قال: **مُ** ولا يجوز أن يكون طلبه نائب فاعل لـ (مضمون) لأن المضمون نفس الرزق لا طلبه^v⁽¹⁰⁾. والحقيقة انه يمكن أن يكون كما قال الشيرازي: أن الله ضمن أن يطلب الرزق، ولكن على المجاز وهو أولى ويكون الكلام على رسله إذ تتابع اسما مفعول وتبع كلا منهما جار ومجرور ثم فاعل لهما هكذا: (فلا يكونن المضمون لكم طلبه أولى من المفروض عليكم عمله) وهذا أليق بسياق الكلام وخروجه إلى المجاز أبلغ من الوجهين اللذين ذكرهما الشراح وإن كان الكلام عليهما صحيحا من حيث المعنى، وجار على الحقيقة، لكن المعنى على الوجه الذي ذكره الشيرازي أليق إذ جعل الطالب للرزق هو الله، أي فلا يكونن اهتمامك أيها الإنسان في ما ضمن الله تعالى أن يطلبه أولى من اهتمامك بالمفروض عليك من العمل.

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 303/1؛ حقائق الحقائق: 355/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 198/2؛ مصباح السالكين (الوسيط): 179؛ منهاج البراعة، الخوئي: 192/5؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 130/1؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 71/5.

(2) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 198/2.

(3) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 192/5؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 71/5.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 382/2؛ البرهان في علوم القرآن: 455/2.

(5) ظ: اللباب: 413/1.

(6) ظ: شرح شذور الذهب: 569؛ شرح قطر الندى: 309.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 256/7.

(8) المصدر نفسه: 260/7.

(9) توضيح نهج البلاغة: 221/2.

(10) في ظلال نهج البلاغة: 195/3.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ وَيَحْتَلِبُونَ الدُّنْيَا دَرَّهَا بِالذِّينِ⁽¹⁾. قال الشارح: μ ودرها منصوب بالبدل (من الدنيا) ν ⁽²⁾. وقد ذكر هذا الكلام ابن ميثم والمجلسي⁽³⁾، وأوضح الخوئي ومحمد جواد مغنية أنه بدل اشتمال⁽⁴⁾، وهو واضح وقد استغنى الشارح عن التفصيل. ولكن الراوندي قال: μ يقال حلب الناقة واحتلبها وربما يقال: حلب اللبن واحتلبه وربما يقولون المفعولين ν ⁽⁵⁾ كأنه يرى أنهما مفعولان. والحقيقة أن (درها) بدل اشتمال كما قال الشارح.

3: حذف الضمير من بدل الاشتمال:

ومن شروط بدل الاشتمال أن يكون فيه ضمير يعود على المبدل منه ملفوظا كقولك: أعجبنى زيد علمه أو مقدرنا نحو: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ)⁽⁶⁾ أي النار فيه⁽⁷⁾، وقد ذكر الشارح حذف الضمير منه وكونه مقدرًا عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ فَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِمَّنْ جَمَعَ الْمَالَ وَحَذَرَ الْأَقْلَالَ، وَأَمِنَ الْعَوَاقِبَ - طُولَ أَمَلٍ وَاسْتَبْعَادَ أَجَلٍ - كَيْفَ نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ فَأَرْعَجَهُ... ν ⁽⁸⁾. قال الشارح: μ وطول أمل منصوب على أنه مفعول له... ويجوز أن ينصب (طول الأمل) على البدل من المفعول المنصوب بـ (رأيت) وهو (من)، ويكون التقدير: قد رأيت طول أمل من كان. وهذا بدل الاشتمال، وقد حذف منه الضمير العائد كما حذف من قوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ) ν ⁽⁹⁾ وقد تقدم بحث هذه المسألة عند ذكر المفعول لأجله، والمهم هنا أنه احتمال أن يكون (طول أمل) بدل اشتمال وقد حذف الضمير العائد على المبدل منه والقول بأنه بدل هو قول الراوندي⁽¹⁰⁾. ورد عليه الكيدري وقال: هذا بعيد جدا لأنه لا يكون بدل الكل من الكل ولا البعض من الكل لأن (طول أمل) ليس (من كان قبله) ولا بعضه، ولو جعل في حكم بعضه مجازا للزم أن يكون في الثاني ضمير الأول كما تقول ضربت زيدا رأسه، وكذلك بدل الاشتمال لوجب أن يكون فيه ضمير أو ما سد مسدّه وليس كذلك. ثم حكم البدل عند الأكثرين أن يجعل المبدل منه في حكم الساقط، وتقدير سقوطه هنا يفسد الكلام، إذ في البدل الغلط يكون المبدل منه أولى بالسقوط⁽¹¹⁾؛ وقال الشوشنري المتبادر من الكلام أنه مفعول لأجله لا بدل كما

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 138/6.

(2) المصدر نفسه: 139/6.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 73/5؛ البحار: 492/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 117/3.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 49/20؛ في ظلال نهج البلاغة: 536/3.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 122/3 و123.

(6) سورة البروج: 4 و5.

(7) ظ: أسرار العربية: 294؛ اللباب: 413/1؛ أوضح المسالك: 403/3؛ همع الهوامع: 176/3.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 269/8.

(9) المصدر نفسه: 270/8.

(10) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 52/2.

(11) ظ: حقائق الحقائق: 598/1.

احتمله ابن أبي الحديد⁽¹⁾.

ويلاحظ أولاً: أن شارحنا لم يقل إلا أنه بدل اشتمال فقد استبعد غيره من أنواع البديل.

ثانياً: أنه قال حذف منه الضمير العائد كقوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ النَّارِ)⁽²⁾ وهو يعني أنه مقدر للعلم به.

ثالثاً: سقوط المبدل منه هنا لا يوجب الوقوع في بدل الغلط فهو مثل أعجبنى زيدا علمه أي علم زيد فلا ترد على الشارح اعتراضات الكيدري على الراوندي.

رابعاً: وأما قول الشوشثري أن المتبادر أنه مفعول لأجله فهو كذلك وهو الأقرب وقد قدم القول فيه وترجيح كونه مفعولاً لأجله.

4: المصدر المؤول بدلاً:

يكون المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع أو (أن) واسمها وخبرها بدلاً فيكون بدل كل من كل نحو: μ بلغني قصتك أنك فاعل^{v(4)} ويكون بدل اشتمال نحو: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)⁽⁵⁾⁽⁶⁾ وقد ذكر الشارح هذا البديل عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ فاحذروا ... عَدُوَّ اللَّهِ أَنْ يُعْدِيَكُمْ بِدَائِهِ^{v(7)}. قال الشارح: μ موضع (أن يعديكم) نصب على البديل من (عدو الله) وقال الراوندي يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً، وهذا ليس بصحيح لأن (حذر) لا يتعدى إلى المفعولين^{v(8)}.

وقد تقدم بحث هذه المسألة في المفعول به، وأن الراجح فيها هو قول الشارح وأن المصدر المؤول هنا بدل من (عدو الله) والحقيقة أنه يكون بدل اشتمال.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ وَمَا بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ إِلَّا الْمَوْتُ أَنْ يَنْزَلَ بِهِ^{v(9)} قال الشارح: μ وقوله: (أن ينزل به) موضعه رفع لأنه بدل من (الموت)^{v(10)}. وذكر معظم الشراح هذا الإعراب⁽¹¹⁾ وفصل بعضهم فقال هو بدل اشتمال من (الموت)⁽¹²⁾ لأن المعنى

(1) ظ: بهج الصباغة: 210/11.

(2) سورة البروج: 4.

(3) ظ: الكشف: 732/4؛ البرهان في علوم القرآن: 457/2.

(4) الكتاب: 132/3.

(5) سورة الأنفال: 7.

(6) الكتاب: 132/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 136/13.

(8) المصدر نفسه: 138/13.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 145/5.

(10) المصدر نفسه: 146/5.

(11) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 285/1؛ حقائق الحقائق: 331/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 396/4؛ نهج

البلاغة، محمد عبده: 120/1؛ شرح نهج البلاغة، مدرس وحيد: 183/4.

(12) ظ: بهج الصباغة: 128/11؛ في ظلال نهج البلاغة: 324/1.

نزول الموت فيكون مثل أعجبني زيد ثوبه والأصل أعجبني ثوب زيد⁽¹⁾. وهنا الذي وقع بدل اشتغال هو المصدر المؤول وقد ورد مثله في الحديث: أنتظر أمتي تعبر الصراط⁽²⁾ أي أن تعبر الصراط⁽³⁾.

وهذا كلام صحيح ولم يفصله الشارح هكذا ربما لوضوحه وغناه عن الإطناب .

5: إبدال المعرفة من النكرة:

لا يلزم التطابق بين المبدل منه والمبدل، فكما تبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة تبدل المعرفة من النكرة وبالعكس⁽⁴⁾، ومما جاء غير متطابق قول الشاعر:

فَدَغْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ⁽⁵⁾

قال الشارح: μ. وانتصب (حديثًا) بإضمار فعل، أي هات حديثًا أو حدثني حديثًا. ويروى: (ولكن حديث) أي ولكن مرادي أو غرضي حديث فحذف المبتدأ، وما هاهنا، يحتمل أن تكون إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته إبهاما وشياعا، كقولك: أعطني كتابا ما، تريد أي كتاب كان، ويحتمل أن تكون صلة مؤكدة كالتي في قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرَهُمْ بآيَاتِ اللَّهِ)⁽⁶⁾ فأما (حديث) الثاني فقد ينصب وقد يرفع، فمن نصب أبدله من (حديث) الأول ومن رفع جاز أن يجعل (ما) موصولة بمعنى (الذي) وصلتها الجملة، أي الذي هو حديث الرواحل، ثم حذف صدر الجملة كما حذف في (ثَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)⁽⁷⁾ ويجوز أن تجعل (ما) استفهامية بمعنى (أي)⁽⁸⁾. وقال ابن ميثم: μ وحديث الثاني مبتدأ والأول خبره و(ما) للتكثير وهي التي إذا دخلت على اسم زادته إبهاما كقولك: لأمر ما جدع قصير أنفه. والمعنى دع ذكر الإبل فانه مفهوم، ولكن حديث الرواحل حديث ما⁽⁹⁾ كأنه يثبت رواية الرفع في (حديث) الأول. وقال الشيرازي و(ما) خبر، و(حديث الرواحل) مبتدأ، و(حديث) الأولى عنده منصوبه⁽¹⁰⁾.

(1) ظ: ظلال نهج البلاغة: 324/1.

(2) ظ: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ): 373/10؛ فتح الباري: 436/11.

(3) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: 30.

(4) ظ: اللمع: 87.

(5) ديوان امرئ القيس: 171؛ تهذيب اللغة: 8301؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: 245/9؛ لسان العرب: 522/2.

وحجراته: نواصيه.

(6) سورة النساء: 155.

(7) سورة الأنعام: 154.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 245/9.

(9) مصباح السالكين (الكبير): 294/3؛ مصباح السالكين (الوسيط): 340.

(10) ظ: توضيح نهج البلاغة: 448/2.

وطابق المجلسي والخنئي كلام الشارح كأنهما ينقلان من كتابه⁽¹⁾ وواضح انه لو كانت رواية (حديث) الثاني بالنصب فهو بدل من الأولى وقول الشارح ومن تبعه صحيح، ويكون حينها قد أبدل المعرفة من النكرة.

⁽¹⁾ ظ: البحار: 489/29 و161/38؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 122/2؛ منهاج البراعة، الخوني: 4/10.

الفصل الرابع: الأفعال والأدوات

المبحث الأول: الأفعال

المطلب الأول: إعراب الفعل

رأى البصريين أنَّ الأصل في الأفعال البناء، ولا يعرب منها إلا المضارع⁽¹⁾ لأسباب ذكرها النحاة⁽²⁾، لعل أقربها أنه شابه الاسم، وهو قول سيبويه⁽³⁾، وقد ذكر الشارح المضارع مرفوعاً ومنصوباً ومجزوماً في كتابه، ويمكن عرض ما ذكر على الوجه الآتي:

1: رفع الفعل المضارع:

يرفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم، وفي رافعه أقوال ذكرها النحاة⁽⁴⁾، وقد ذكر الشارح المضارع المرفوع عند ذكره قول الشاعر:

ساءها ما لها تَبَيَّن في الأيـ
دي وإشناقها إلى الأعناق⁽⁵⁾

قال الشارح: μ ويروى (ما بنا تبين) بالرفع على أنه مضارع⁽⁶⁾. فهذه الرواية على أن الفعل هو (تتبين) فحذفت تاء التفعّل وبقيت تاء المضارعة⁽⁷⁾، وقيل العكس⁽⁸⁾؛ فيكون المعنى أنها أي ابنة الشاعر عدي بن زيد هي التي تتبين، أي تثبت وتتأكد مما بأبيها من القيود.

2: نصب الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع بأدوات نصبه المعروفة⁽⁹⁾، وينصب بـ(أن) مقدرة بعد بعض الحروف منها:

أ: نصبه بعد (لام) التعليل: ينصب الفعل المضارع بعد لام التعليل بـ(أن) مضمرة، ويجوز إظهارها مع اللام ومثلها (لام) العاقبة، واللام الزائدة ولام الجحود، ولكن الأخيرة لا يجوز إظهارها (أن) معها⁽¹⁰⁾. وقال الكوفيون إنَّ اللام هي الناصبة للفعل المضارع لا غيرها⁽¹¹⁾، وقد أشار الشارح إلى المضارع المنصوب بعد لام (كي) عند شرحه قول أمير المؤمنين \square : μ فَمَا خُلِفْتُ لِيَسْغَلَنِي أَكْلُ الطَّيِّبَاتِ، كَالْبَهِيمَةِ الْمَرْبُوطَةِ هُمُّهَا عَلْفُهَا، أَوْ الْمُرْسَلَةِ شُغْلُهَا نَقْمُهَا، تَكْتَرِشُ

(1) ظ: الأصول في النحو: 50/1؛ وأسرار العربية: 278.

(2) ظ: الإنصاف: 549/2؛ شرح قطر الندى: 57.

(3) ظ: الكتاب: 13/1؛ المقتضب: 1/2؛ الأصول في النحو: 51/1؛ المفصل: 321؛ أسرار العربية: 283.

(4) ظ: همع الهوامع: 591/1.

(5) روي: (ساء ما بنا تبين) ديوان عدي بن زيد العبادي: 150 وظ: لسان العرب: 188/10؛ تاج العروس: 537/25؛ وروي هكذا (ساءها ما تأملت في أياطينا). ظ: الخصائص: 267/1؛ معجم مقاييس اللغة: 151/6؛ المحكم: 363/9؛ لسان العرب: 419/15؛ تاج العروس: 340/4. ولم أجد (ما لها تبين).

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 172/1.

(7) ظ: الخصائص: 398/1؛ الإنصاف: 648/2.

(8) ظ: المفصل: 556؛ الإنصاف: 648/2.

(9) ظ: الكتاب: 5/3 و 12.

(10) ظ: المفصل: 325؛ شرح شذور الذهب: 383 و 384؛ همع الهوامع: 402/2.

(11) ظ: الإنصاف: 575/2؛ همع الهوامع: 402/2.

مِنْ أَعْلَافِهَا وَتَلْهُو عَمَّا يُرَادُ بِهَا، أَوْ أَثْرَكَ سُدًى، أَوْ أَهْمَلَ عَابِثًا، أَوْ أَجَرَ حَبْلَ الضَّلَالَةِ، أَوْ أَعْتَسِفَ طريقَ المَآهَةِ! ⁽¹⁾، قال الشارح: μ قوله: (أو اجر حبل الضلالة) منصوب بالعطف على (يشغلني) وكذلك (أترك) ν .. ⁽²⁾.

وقد صرح الراوندي بأن اللام في (ليشغلني) لام الغرض، أي: لام التعليل ⁽³⁾. وذكر الخوئي العطف كما ذكره الشارح ⁽⁴⁾.

ب: حذف لام التعليل: قال سيبويه: μ واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أن) كما حذف من أن جعلوها بمنزلة المصدر... ومثل ذلك إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه ν ⁽⁵⁾، فحروف الجر يجوز حذفها إذا كان المجرور (أن وصلتها، أو أن وصلتها) قياساً، ومنها لام التعليل وتختص أيضاً بالحذف عندما تجر (كي) المصدرية وصلتها ⁽⁶⁾، وقد ذكر الشارح حذفها عند جرها (أن) وصلتها عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ فإن الله سبحانه قد اصْطَنَعَ عِندَنَا وَعِندَكُمْ أَنْ نَشْكُرَهُ بِجُهِدِنَا، وَأَنْ نَنْصُرَهُ بِمَا بَلَّغَتْ قُوَّتُنَا ν ⁽⁷⁾. قال الشارح: μ أي لأن نشكره، بلام التعليل وحذفها، أي أحسن إلينا لنشكره، وحذفها أكثر نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَا قَدَمْتَ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ ⁽⁸⁾ ν ⁽⁹⁾ واختلف شراح النهج في تأويل هذا الكلام:

أولاً: ما ذكره الشارح من أن هناك لام تعليل محذوفة، ثم فسر (اصطنع) بـ (أحسن) وهو في الأصل قول السرخسي، واحتمله ابن ميثم والمجلسي والخوئي ⁽¹⁰⁾، وقد ذكر السرخسي والخوئي أن المصدر المؤول مفعول له ⁽¹¹⁾.

الثاني: إنه تعالى جعل شكرنا له صنيعاً عندنا ووفقنا لذلك، لأن ذلك من نعم الله تعالى، وهو قول ابن ميثم واحتمله المجلسي ⁽¹²⁾.

الثالث: أي أنعم علينا بما وجب علينا أن نشكره، وهو قول الشوشتري ⁽¹³⁾.

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 287/16.

(2) المصدر نفسه: 288/16.

(3) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 151/3.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 119/2.

(5) الكتاب: 154/3.

(6) ظ: شرح شذور الذهب: 418.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 19/17.

(8) سورة المائدة: 80.

(9) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 21/17.

(10) ظ: أعلام نهج البلاغة: 264/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 132/5؛ مصباح السالكين (الوسيط): 539؛

البحار: 472/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 225/3؛ منهاج البراعة، الخوئي: 148/20.

(11) ظ: أعلام نهج البلاغة: 264/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 148/20.

(12) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 132/5؛ مصباح السالكين (الوسيط): 539؛ البحار: 472/33؛ شرح نهج البلاغة

المقتطف من البحار: 225/3.

(13) ظ: بهج الصباغة: 581/6.

الرابع: أي الله سبحانه طلب إلينا أن نصنع له الشكر، وهو قول محمد عبده والشيرازي⁽¹⁾. وعموما فالقول الأول أرجح، وهو قول الشارح لأنه فسر اصطنع على المعنى المتبادر، والذي قال به أصحاب المعجمات، أي أحسن وقدم المعروف والخير⁽²⁾. وأما الآية التي استشهد بها الشارح فمختلف في إعرابها قيل بأنّ (أن نشكره) هو المخصوص، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وقيل هو بدل من (ما) التي هي نكرة بمعنى شيء، وقيل هناك لام محذوفة⁽³⁾، وهو ما أشار إليه الشارح. وقد ذكر الشارح مثل هذه المسألة في موطن آخر من كتابه أيضا⁽⁴⁾.

ج: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية لوقوعه في جواب نفي محض: وينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، إذا كان جوابا لنفي محض والناصب له (أن) مضمرة⁽⁵⁾، وأما إذا كان النفي الذي معناه الإيجاب، كالنفي بعد التقرير، نحو: (ألم تأتينا فتحدثنا)، والمثلو بنفي نحو: (ما تزال تأتينا فتحدثنا)، والمنقضى بـ(إلا) نحو: (ما تأتينا إلا فتحدثنا)، فلا يجوز النصب⁽⁶⁾، وعلى النفي المحض يجوز أيضا العطف على فعل يسبقه ذلك الفعل إن وجد أو الاستئناف على تقدير مبتدأ⁽⁷⁾. وقد ذكر الشارح النصب في جواب النفي عند شرحه قوله □: μ كُنْ فِي الْفَيْئَةِ كَائِنَ اللَّبُونِ، لَا ظَهْرٌ فَيْرُكَبَ، وَلَا ضَرْعٌ فَيُحْلَبُ⁽⁸⁾، قال الشارح: μ وقوله: (فيركب) (فيحلب) منصوبان لأنهما جواب النفي⁽⁹⁾.

وقد ذكر شراح النهج في هذه المسألة وجوها منها:
الأول: أن (فيركب) منصوب بـ(أن) مضمرة؛ لأنه جواب الأمر، والتقدير: إن كنت كذلك تركب، فلما دخلت الفاء التي هي للجزاء نصب الفعل بـ(أن) مضمرة، وهو قول الراوندي⁽¹⁰⁾.
الثاني: أنه عطف على الجملة، أي على جملة (لا ظهر) المحذوفة الخبر، فهو مرفوع، وهو قول ابن ميثم⁽¹¹⁾، وعليه يكون قد عطف الجملة الفعلية على الاسمية، ومنعه جماعة، واشترط

(1) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 84/2؛ توضيح نهج البلاغة: 139/4.
(2) ظ: المحكم: 444/1؛ لسان العرب: 284/6؛ تاج العروس: 194/36؛ المعجم الوسيط: 525/1.
(3) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 36/2؛ مشكل إعراب القرآن: 235/1؛ الكشف: 700/1؛ إملاء ما من به الرحمن: 223/1؛ تفسير ابن مسعود: 70/3.
(4) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 86/9.
(5) ظ: الكتاب: 28/3 وما بعدها؛ المقتضب: 16/2 و 17؛ الأصول في النحو: 180/2؛ المفصل: 325؛ أوضح المسالك: 184/4؛ شرح شذور الذهب: 390 و 391.
(6) ظ: شرح شذور الذهب: 393؛ أوضح المسالك: 184/4؛ شرح قطر الندى: 71.
(7) ظ: الكتاب: 30/3-40؛ المقتضب: 16/2 و 17؛ المفصل: 329؛ أوضح المسالك: 185/4؛ شرح شذور الذهب: 392.
(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 82/18.
(9) المصدر نفسه: 83/18.
(10) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 268/3.
(11) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 238/5.

آخرون أن يكون بالواو، وأغلب النحويين أنه جائز مطلقاً، لكن الأولى تناسب الجملتين⁽¹⁾.
الثالث: أن تكون الفاء للتفريع، و(يركب) مرفوع على الأصل، وهو قول الخوئي⁽²⁾.
الرابع: ما قاله الشارح، أي أنه جواب النفي واحتمله الراوندي، وهو رأي الكيدري وابن ميثم
ومحمد جواد مغنية⁽³⁾. وضعفه الخوئي⁽⁴⁾.

والرأيان الأول والرابع مبنيان على رواية النصب، والثاني والثالث على رواية الرفع،
والحقيقة أن الرأي في هذه المسألة يتبع مراد المتكلم، فالرفع جائز على الاستئناف، ولعله مراد
الخوئي، وجائز على العطف؛ لأنه من عطف جملة على جملة، فالفعل مرفوع على التجرد، وأما
النصب فجائز أيضاً على الوجهين فهو مسبوق بأمر (كن) ومسبوق بنفي (لا ظهر)، والراجح أنه
جواب النفي فهو القريب، فجواب الأمر قد تحقق بجملة (لا ظهر) فرأي الشارح أقرب، والله أعلم.
د: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية لوقوعه في جواب الطلب:

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بـ(أن) مقدرة بعد نفي محض أو طلب محض، وهو
قول البصريين⁽⁵⁾، وأما الكوفيون فيرون أنه منصوب بالخلاف⁽⁶⁾، وقيل تعمل الفاء بنفسها⁽⁷⁾.
ومن الطلب المحض الدعاء⁽⁸⁾. وقد ذكره الشارح من دون الإشارة إلى عامل النصب عند شرحه
قول أمير المؤمنين □: μ اللَّهُمَّ صُنْ وَجْهِي بِالْيَسَارِ، وَلَا تَبْذُلْ جَاهِي بِالْأَقْثَارِ، فَأَسْتَزِقَ طَالِبِي
رِزْقَكَ⁽⁹⁾، قال الشارح: μ قوله (فاسترزق) منصوب لأنه جواب الدعاء كقولهم ارزقني بغيرا
فأحج عليه⁽¹⁰⁾. وقد ذكر هذا المثال الذي ذكره الشارح ابن جني⁽¹¹⁾، وأبو البركات الأنباري⁽¹²⁾.
وأما شراح النهج فصرح الخوئي ومحمد جواد مغنية بأن هذا الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد
الفاء⁽¹³⁾.

هـ: نصبه بعد حتى: ومن نصبه بعد (حتى)، قول أمير المؤمنين □: μ أقضوا كما كنتم تقضون

(1) ظ: مغني اللبيب: 485/2 ؛ شرح قطر الندى: 194.

(2) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 7/21.

(3) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 268/3؛ حدائق الحقائق: 599/2؛ مصباح السالكين (الكبير): 238/5؛ ظلال نهج
البلاغة: 213/4.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 7/21.

(5) ظ: الكتاب: 28/3؛ المقتضب: 178/4؛ الأصول في النحو: 181/2؛ اللمع: 128؛ المفصل:

325؛ الباب: 37/2؛ شرح شذور الذهب: 387؛ شرح قطر الندى: 71.

(6) ظ: الإنصاف: 257/2 و 258؛ الباب: 38/2.

(7) ظ: الباب: 38/2.

(8) ظ: اللمع: 129؛ سر صناعة الإعراب: 271/1؛ شرح شذور الذهب: 395؛ شرح قطر الندى: 72.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 255/11.

(10) المصدر نفسه: 256/11.

(11) ظ: سر صناعة الإعراب: 271/1؛ اللمع: 129.

(12) ظ: الإنصاف: 558/2.

(13) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 309/14؛ في ظلال نهج البلاغة: 320/3.

حتى تكون للناس جماعة..⁽¹⁾، قال الشارح: μ فلفظة (حتى) - هاهنا مؤذنة بأنه فسح لهم في اتباع عاداتهم في القضايا والأحكام التي يعهدونها إلى أن يصير للناس جماعة، وما بعد (إلى) و(حتى) ينبغي أن يكون مخالفا لما قبلهما⁽²⁾.

فالشارح يقصد أن الغاية بعد(إلى) و(حتى) لا تدخل في حكم ما قبلها، والحقيقة أنه إذا دل دليل على دخوله أو عدمه فيعمل به وإلا فمختلف في الأمر على وجوه منها:
الأول: أن تدخل مع(حتى) دون(إلى) حملا على الغالب في البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع(إلى) والدخول مع(حتى).

الثاني: تدخل فيهما عليه.

الثالث: لا تدخل فيهما⁽³⁾. والشارح كما هو واضح يذهب إلى الرأي الأخير، والظاهر أن الخلاف في(حتى) الجارة ومنها الداخلة على الفعل المضارع لا العاطفة فإن ما بعدها يدخل فيما قبلها بلا خلاف⁽⁴⁾، وهي في هذا الموضع داخلة على الفعل المضارع وقد نصب ب(أن)مضمرة.
3: جزم الفعل المضارع:

أ: من علامات جزمه حذف حرف العلة: يجزم الفعل المضارع بإحدى أدوات الجزم ومن علامات جزمه حذف حرف العلة في المعتل الآخر، وفيها خلاف ذكره النحاة⁽⁵⁾، وقد أشار الشارح إلى الفعل المجزوم بهذه العلامة عند شرحه قوله □: μ فلم يجز في عدله وقسطه يومئذ خرق بصر في الهواء⁽⁶⁾. قال الشارح: μ قوله (فلم يجز) قد اختلف الرواة في هذه اللفظة فرواها قوم (فلم يجز) وهو مضارع (جرى يجرى).... ورواها قوم (فلم يجز) مضارع (جاز يجوز) أي لم يسغ ولم يرخص... ورواها قوم (فلم يجز) من (جار) أي عدل عن الطريق⁽⁷⁾.

فالشارح وإن لم يصرح فقد أشار إلى أن هذا مضارع حذف من آخره حرف العلة، وهو علامة جزمه، هذا على الرواية الأولى، وأما الروايتان الثانية والثالثة فعلامة جزمه السكون، وقد ذكر هذه الروايات شراح النهج، لكن الراوندي قال: μ(خرق بصر) اسم ما لم يسم فاعله⁽⁸⁾،

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 29/14. وهو ليس من نهج البلاغة ولم تنتقله كتب الشيعة، لكن نقله العامة. ظ:

مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت230هـ): 181؛ صحيح البخاري: 1359/3؛ فتح الباري: 73/7؛ كنز العمال: 57/33.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 161/19.

(3) ظ: الإتيان: 471/1.

(4) ظ: مغني اللبيب: 124/1.

(5) ظ: همع الهوامع: 206/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 239/11.

(7) المصدر نفسه: 243/11 و244.

(8) منهاج البراعة، الراوندي: 390/2.

فاعترضه الشارح وقال: لا أعرف لهذا الكلام معنى⁽¹⁾، وقال الشوشترى: لا يظهر أن الراوندي قرأ لم يُجزَ من الجزاء نظير قوله تعالى: ﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾، وهو الأقرب من سائر ما ذكر⁽³⁾. وهذا ما ذهب إليه محمد عبده واحتمله الخوئي⁽⁴⁾، وهو أرجح من الوجوه التي ذكرها الشارح، أي: لا تجازى لمحبة البصر تنفذ في الهواء ولا همسة القدم في الأرض إلا بحق، وذلك بعدل الله⁽⁵⁾.

ب: جزمه بلام الأمر: تأتي لام الأمر في الأكثر قبل المضارع الغائب، نحو: (ليقم زيد)، وتأتي أيضا مع المخاطب، وهي لغة جيدة على قول المبرد⁽⁶⁾، لأنها على الأصل، ومنها قراءة النبي □ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾⁽⁷⁾، وقوله: لا تأخذوا مضافكم⁽⁸⁾، وقيل هو ضعيف في العربية لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسم فاعله، كقولهم: (لتعن بحاجتي)⁽⁹⁾، وقد ذكر الشارح دخولها على المخاطب وذلك عند شرحه قوله □: لا تأخذوا مضافكم، ولتكنف أقراصك، ليكن من النار خلاصك⁽¹⁰⁾، قال الشارح: لا تأخذوا هاهنا للأمر عوض الياء وهي لغة لا بأس بها وقد قيل: إن رسول الله □ قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾ بالتاء⁽¹¹⁾.

والملاحظ أن الشارح ذهب إلى رأي المبرد من أنها لغة لا بأس بها، وقول المبرد أنها على الأصل، أي على أن أصل الأمر أن يكون بحرف وهو اللام. وقال الرضي في الكافية: عندما تدخل لام الأمر على الفعل المضارع المخاطب تكون التاء للخطاب، واللام للغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا⁽¹²⁾.

وذهب الزجاجي إلى أن هذه اللام في مثل هذه الحالة تدخل للتوكيد وإلا فلا حاجة لها لأن فعل

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 244/11.

(2) سورة الأعراف: 147.

(3) بهج الصباغة: 203/1.

(4) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 478/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 272/14.

(5) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 478/1.

(6) ظ: المقتضب: 44/2 و 45 و 131؛ الأصول في النحو: 157/2؛ اللامات: 92؛ إعراب القرآن، النحاس: 259/2؛

المفصل: 339؛ شرح الرضي على الكافية: 84/4؛ البرهان في علوم القرآن: 375/2؛ الإتيان: 499/1.

(7) في سورة يونس: 58 ﴿وَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾، وروي عن النبي ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾، وقرأ بها يعقوب في رواية

رويس، ووافقه الحسن والمطوعي في قراءة أنس وأبي. ظ: الحجة في القراءات السبع: 182؛ حجة القراءات:

333؛ إتحاف فضلاء البشر: 316/1.

(8) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد

الزيلي (ت 762 هـ): 127/2.

(9) ظ: الحجة في القراءات السبع: 182؛ مغني اللبيب: 224/1؛ همع الهوامع: 539/2؛ إتحاف فضلاء البشر:

316/1.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 295/16.

(11) المصدر نفسه: 296/16.

(12) ظ: شرح الرضي على الكافية: 84/4.

الأمر يستطيع أن يؤدي هذا الدور⁽¹⁾، وعموما فهي لغة لم ينكرها أحد وعليها شواهد ذكرها النحاة⁽²⁾، واستشهد بها الكوفيون على أن أصل فعل الأمر، المضارع المجزوم بلام الأمر فحذفت تاء المضارعة ولام الأمر فهو على قولهم مجزوم لا مبني⁽³⁾.

ج: حذف النون أو إثباتها في المعطوف على جواب الشرط:

قال النحاة بجواز الاستئناف بعد الأحرف المستعملة في العطف بعد جواب الشرط⁽⁴⁾، ولكن العطف أجود عند المبرد⁽⁵⁾ وقد ذكر الشارح ذلك عند مروره بقول الشاعر:

إن تسألوا الحقَّ نعطِ الحقَّ سائله والدرع محقبةً والسيفُ مقروبُ

أو تأنفونَ فإنَّا معشرٌ أنفُ لا نطعمُ الضيمَ إن السَّمَّ مشروبُ⁽⁶⁾

قال الشارح: واما إثبات النون في (تأنفون) فإن الأصوب حذفها لعطف الكلمة على المجزوم قبلها، ولكنه استأنف ولم يعطف، كأنه قال: أو كنتم تأنفون، يقول: وإن أنفتم وأبيتم إلا الحرب، فإننا نأنف مثلكم أيضا⁽⁷⁾.

وفي كلام الشارح إشارة إلى جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط، وفيه إشارة إلى أن حذف النون من الأفعال الخمسة علامة جزمها. وأما الاستئناف بعد احد الحروف المستعملة في العطف بعد جواب الشرط فله ما يماثله ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْذُرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْشَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾⁽⁸⁾، وفيها قراءة بجزم (فيغفر) و(يعذب) عطا على (يحاسبكم)⁽⁹⁾، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾⁽¹⁰⁾، وقرئ (ويذرهم) بالجزم عطا على محل جواب الشرط⁽¹¹⁾.

والظاهر أن العطف أجود كما قال المبرد وتبعه الشارح، لكن المعنى قد يقتضي الاستئناف

(1) ظ: اللامات: 92.

(2) ظ: المقتضب: 46/2؛ والإنصاف: 527-524/2.

(3) ظ: معاني القرآن، الفراء: 469/1؛ المقتضب: 131/2؛ المفصل: 339.

(4) ظ: الكتاب: 90/3؛ المقتضب: 67/2؛ شرح شذور الذهب: 454؛ همع الهوامع: 400/2.

(5) ظ: المقتضب: 67/2.

(6) هذا من أبيات نسبه المفضل إلى عبد الله بن عنمة أولها: ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم كم تراه بنو كوز ومرهوب وبعده البيتان المذكوران لكنه ذكر (وإن أبيتم) بدل (أو تأنفون) ظ: المفضليات: 382؛ ديوان الحماسة: 228/1؛ واستشهد بهذه الأبيات معاوية في كتاب بعثه إلى علي X ظ: وقعة صفين: 158؛ شرح نهج البلاغة: 313/3.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 316/3.

(8) سورة البقرة: 248، هكذا في المصحف برفع (فيغفر) و(يعذب).

(9) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي بالجزم، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع. ظ: إبراز المعاني من حرز الأماني: 379/1؛ حجة القراءات: 152.

(10) سورة الأعراف: 186.

(11) ظ: قرأ أبو عمرو (ويذرهم) بالرفع وكذلك عاصم وحفص وقرأ حمزة والكسائي: (ويذرهم) بالجزم، وهناك رواية عن عاصم مثل قراءة حمزة المقدمة. ظ: الكتاب: 90/3؛ السبعة في القراءات: 298؛ إملاء ما من به الرحمن: 290/1.

وعليه بعض القراءات. وعلى رواية المفضل وأبي تمام (وإن أبيتم) بدل (أو تأنفون)⁽¹⁾، وعليها لا يرد كل هذا الكلام.

د: الجزم باسم الشرط وحكم المعطوف على فعل الشرط:

عدّ سيوبه (متى) مع الظروف التي يجازى بها وهي: متى، وأين وأنى، وحيثما⁽²⁾، وتجزم أدوات الشرط فعلين لزوماً إن كان الشرط وجوابه مضارعين⁽³⁾ وقد أشار الشارح إلى الجزم بعد (متى) عند شرحه قوله □ لعمر: μ إِنَّكَ مَتَى تَسِرْ إِلَى هَذَا الْعَدُوِّ بِنَفْسِكَ، فَتَلْقَهُمْ فَنُكَبْ، لَا يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ كَهْفٌ دُونَ أَقْصَى بِلَادِهِمْ⁽⁴⁾. قال الشارح: μ وقوله: (فتنكب) مجزوم لأنه عطف على (تسر)⁽⁵⁾.

ولا أدري لِمَ لم يذكر الشارح (فتلقهم)؟ فقد ذكر الراوندي أنه و (فتنكب) عطف على (تسر)⁽⁶⁾، وقد فعل محمد جواد مغنية فعل الشارح فأهمّل (فتلقهم)⁽⁷⁾، ومن الجدير بالذكر أنه يجوز في (فتلقهم) و (فتنكب) النصب أيضاً لأنه معطوف على فعل الشرط⁽⁸⁾.

هـ: الفرق بين معنى الشرط والخبر:

الشرط عند النحاة: ما دخل عليه أحد الحرفين إن أو إذا وما يقوم مقامها مما يدل على سببية الأول ومسببية الثاني، وهو في اصطلاح المتكلمين ما يتوقف عليه المشروط، ولا يكون داخلاً في المشروط ولا مؤثراً فيه⁽⁹⁾.

قول أمير المؤمنين □: μ وَلَا يُحْصِي نِعْمَاءَ الْعَادُونَ⁽¹⁰⁾، قال الشارح: μ قال الراوندي: وفي قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾⁽¹¹⁾، وقول أمير المؤمنين □: (لا يحصي نعماء العادون)... في كون الآية واردة بلفظة (إن) الشرطية وكلام أمير المؤمنين □ على صيغة الخبر، تحته لطيفة عجيبة، لأنه سبحانه يريد أنكم إن أردتم أن تعدوا نعمه لم تقدروا على حصرها، وعلي □ أخبر أنه قد أنعم النظر، فعلم أن أحداً لا يمكنه حصر نعمه تعالى⁽¹²⁾، ثم

(1) ظ: المفضليات: 382؛ ديوان الحماسة: 228/1.

(2) الكتاب: 56/3؛ ظ: المقتضب: 46/2؛ اللمع: 133؛ و همع الهوامع: 546/2.

(3) ظ: اللمع: 133؛ المفصل: 439.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 296/8.

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(6) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 60/2.

(7) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 283/2.

(8) ظ: شرح شذور الذهب: 454؛ شرح ابن عقيل: 378/2.

(9) ظ: الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن (ت 631هـ): 78/3؛ إرشاد الفحول إلى تحقيق

علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ): 307.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 57/1.

(11) سورة إبراهيم: 34.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 65/1؛ وظ: منهاج البراعة، الراوندي: 26/1.

علق الشارح بقوله: μ أما اللطيفة الثانية فغير ظاهرة أيضا ولا مليحة، لأنه لو انعكس الأمر، فكان القرآن بصيغة الخبر، وكلام علي □ بصيغة الشرط، لكان مناسبا أيضا، حسب مناسبته، والحال بعكس ذلك، اللهم إلا أن تكون قرينة السجعة من كلام علي □ تنبؤ عن لفظة الشرط، وإلا فمتى حذفت القرينة السجعية عن وهمك لم تجد فرقا، ونحن نعوذ بالله من التعسف والتعجرف الداعي إلى ارتكاب هذه الدعاوى المنكرة⁽¹⁾.

ويلاحظ على اعتراض الشارح على الراوندي، أن هناك فرقا بين الجملتين، وأن كل كلمة في الآية تقابلها كلمة في كلام الإمام تعطي معناها أو ما يقاربه، (إن تعدوا) يقابلها (العادون) وهي بمعناها، لكن العادون تشير إلى غائب، و(تعدوا) تشير إلى مخاطب، و(إن تعدوا) شرط فإن ثبت ثبت به المشروط⁽²⁾، و(العادون) ليس بشرط وإن فهمنا منه الشرط فهو محذوف تقديره (إذا عدوا)، ثم أن للشرط مفهوما يسمى مفهوم الموافقة⁽³⁾، فالمنطوق: إن تعدوا لا تحصوها، والمفهوم: إن لم تعدوا لا تحصوها أيضا، لأن عدم العد أولى بعدم الإحصاء، وهو أيضا مفهوم من كلمة(العادون). وإجمالا فالمعنى واحد لكن كلا من الجملتين تناسب سياقها التي هي فيه.

و: الفرق بين(إن)و(إذا) الشرطيتين: قال سيبويه: μ إذا تجيء وقتا معلوما ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا أحمر البسر كان حسنا ولو قلت: آتيك إن أحمر البسر كان قبيحا فـ(إن) أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء... ν ⁽⁴⁾، فـ(إذا) تختص بما يتعين وجوده أو يرجح، و(إن) للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل ولا تدخل على متعين ولا راجح⁽⁵⁾، وقد ذكر الشارح موضحا جاءت فيه(إن) في موضع(إذا) وذلك في قول أمير المؤمنين □: μ فَوَاللَّهِ لَئِنْ جَاءَ يَوْمِي - وَلَيَأْتِيَنِي - لَيُفَرِّقَنَّ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأَنَا لَصُحْبَتُكُمْ قَالَ ν ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ ثم أقسم أنه إذا جاء يومه لتكونن مفارقتهم لهم عن قلى، وهو البغض، وأدخل حشوة بين أثناء الكلام، وهى (ليأتيني) وهى حشوة لطيفة، لان لفظة (إن) أكثر ما تستعمل لما لا يعلم حصوله، ولفظة (إذا) لما يعلم أو يغلب على الظن حصوله، تقول: إذا طلعت الشمس جئت إليك، ولا تقول: إن طلعت الشمس جئت إليك، وتقول: إذا أحمر البسر جئتكَ، ولا تقول: إن أحمر البسر جئتكَ، فلما قال: (لئن جاء يومي)، أتى بلفظة دالة على إن الموضع موضع (إذا) لا موضع (إن)، فقال: (وليأتيني) ν ⁽⁷⁾. وكلام الشارح

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 66/1.

(2) ظ: إجابة السائل شرح بغية الأمل: 245.

(3) ظ: البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي (ت473هـ): 300/1.

(4) الكتاب: 60/3.

(5) ظ: المقتضب: 56/2؛ إعراب القرآن، النحاس: 437/1؛ المفصل: 440؛ الباب: 56/2؛ البرهان في علوم

القرآن: 360/2؛ همع الهوامع: 179/2.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 76/10.

(7) المصدر نفسه: 69/1.

مما ذكره الشراح بعده، كابن ميثم والمجلسي والخوئي والشوشنري⁽¹⁾، وقد ذكر النحاة أنه قد يؤتى بـ(إن) في مقام اليقين إذا جهل الوقت، كقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَمَاتُ أَوْ قُتِلَ﴾⁽³⁾، لأن الموت أمر محقق ولكن وقته غير معلوم مورد المشكوك فيه المتردد بين الموت أو القتل⁽⁴⁾.

ز: الجزم بـ(إذا):

قال سيبويه: μ (إن) أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، وإذا توصل بالفعل فالفعل في(إذا) بمنزلته في(حين)، كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه... وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصرت أسياؤنا كان وصلها . خطانا إلى أعدائنا فنضارب⁽⁵⁾

وقد ذكر الشراح هذا البيت، ثم قال: μ قالوا: بكسر (نضارب)، لأنه معطوف على موضع جزاء الشرط، الذي هو (إذا) v⁽⁶⁾. فهذا البيت جاء لضرورة الشعر ليوافق بقية القوافي المطلقة المكسورة في القصيدة فجزم الفعل لذلك ثم كسر وأشبعت الكسرة لإقامة الوزن، ومثله قول الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْذِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ⁽⁷⁾

وقول بعض السلوليين:

إذا لم تزل في كلِّ دارٍ عرفتها لها واكفَّ من دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمُ⁽⁸⁾

وعدَّ سيبويه والمبرد الأجود أن لا يجازى بها وأن لا تجزم فعلاً⁽¹⁾، واشترط الرضي في

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 377/3؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 183/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 275/1؛ بهج الصباغة: 564/1.

(2) سورة النساء: 176.

(3) سورة آل عمران: 144.

(4) ظ: البرهان في علوم القرآن: 363/2 و364؛ مع الهوامع: 180/2.

(5) الكتاب: 60/3 و61؛ ظ: المقتضب: 56/2؛ حروف المعاني: 63؛ إعراب القرآن، النحاس: 379/3؛ ومشكل إعراب القرآن: 341/1. وهذا البيت من قصيدة مجرورة القوافي لقيس بن الخطيم الأنصاري، ومطلعها:

أُتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لَعْمَرَةٍ وَحِشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبٍ

وقد روي عجز البيت (إلى أعدائنا للتقارب) ظ: ديوان قيس بن الخطيم: 34 فلا شاهد فيه، وروي (فنضارب) بالرفع فلا شاهد فيه أيضاً. وهذا إما أن يكون على الإقواء أو يكون المقصود به بيت الأخنس بن شهاب التغلبي، وهي مرفوعة القوافي وهو هكذا برواية المفضل و(إن) بدل(إذا)، والمصراع الثاني(خطانا إلى القوم الذين نضارب)، ورواه أبو تمام بـ(إن) أيضاً، لكن الباقي على رواية سيبويه والشراح نفسها، فيكون قيس بن الخطيم قد أخذ من الأخنس بتغيير طفيف، وقد اضطرب محمد أبو الفضل إبراهيم محقق كتاب الشراح في نسبته إذ لم يتبين الأمر. ظ: المفضليات: 203 و207؛ ديوان الحماسة: 302/1؛ خزنة الأدب: 25/7 و26.

(6) شرح نهج البلاغة، الشراح: 241/1.

(7) ظ: الكتاب: 62/3؛ المقتضب: 56/2؛ خزنة الأدب: 20/7 و21 ولم أجده في ديوانه.

(8) ظ: الكتاب: 62/3؛ المقتضب: 57/2.

الكافية إذا جاءت (إذا) في الشعر جازمة أن تكون بمعنى (متى) مع إرادة معنى الشرط⁽²⁾.

ح: جزم جواب الأمر:

يجزم الفعل المضارع بعد الطلب وفي جازمه ثلاثة آراء:

الأول: وهو قول الخليل وسيبويه والمبرد أنه مجزوم بالطلب لتضمنه معنى (إن) الشرطية⁽³⁾ كما أن أسماء الشرط تجزم لذلك⁽⁴⁾.

الثاني: وهو ما نسب إلى السيرافي والفارسي من أن الجزم بالطلب لنيابته مناب الشرط المقدر كما أنّ النصب بـ(ضرباً) ناب مناب اضرب⁽⁵⁾.

الثالث: وهو قول الجمهور أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهو الأرجح⁽⁶⁾، وقد عرض الشارح لذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ قَمَسَكُوا بَوَائِقَهَا، وَاعْتَصِمُوا بِحَقَائِقَهَا، تَوَلَّ بِكُمْ إِلَى أَكْثَانِ الدَّعَةِ، وَأَوْطَانِ السَّعَةِ...⁽⁷⁾ ν ، قال الشارح: μ قوله: (تَوَلَّ) بالجزم، لأنه جواب الأمر، أي ترجع ν ⁽⁸⁾.

وهذا الذي ذكره الشارح من جملة أمور حذر منها ابن هشام في الإعراب وأنها متداولة خطأ بين المعربين، وذلك بأن تقول الفعل مجزوم لأنه في جواب الأمر لأنّ الصحيح أنه جواب لشرط محذوف⁽⁹⁾. لكن ابن ميثم والخوئي تبعوا الشارح في إعرابه وإن قال الخوئي: هو في أكثر النسخ مرفوع، والظاهر إنه على الاستئناف البياني، وكلام الشارح الذي اعترض على مثله ابن هشام ربما يكون اختصاراً رغبة في عدم التطرق إلى التفاصيل، أو أنه يذهب إلى أنه مجزوم بالأمر لتضمنه معنى الشرط، وفي المسألة التالية يتبين أنه أراد الأول.

ومثله قوله □: μ اَزْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُبَصِّرَكَ اللَّهُ عَوْرَاتَهَا⁽¹⁰⁾. قال الشارح: μ أمره بالزهد في الدنيا، وجعل جزاء الشرط تبصير الله تعالى له عورات الدنيا⁽¹¹⁾. وقد ذكر هذا الكلام أيضاً محمد أبو الفضل إبراهيم⁽¹²⁾. والملاحظ في كلام الشارح أنه يقرر هنا شرطاً وأن (يبصرك)

(1) ظ: الكتاب: 62/3؛ المقتضب: 57/2.

(2) ظ: شرح الرضي على الكافية: 187/3.

(3) ظ: الكتاب: 93/3 و 94؛ المقتضب: 82/2 و 135؛ الأصول في النحو: 176/2؛ المفصل: 333؛ همع

الهوامع: 396/2.

(4) ظ: مغني اللبيب: 226/1.

(5) ظ: مغني اللبيب: 226/1؛ همع الهوامع: 396/2.

(6) ظ: اللمع: 135؛ المفصل: 333؛ الباب: 65/2؛ شرح شذور الذهب: 446؛ شرح ابن عقيل: 356/2؛ همع

الهوامع: 396/2.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 171/10.

(8) المصدر نفسه: 175/10.

(9) ظ: مغني اللبيب: 653/2.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 339/19.

(11) المصدر نفسه: 339/19.

(12) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 395/2.

جزأؤه، وهذا يدل على أنه عندما قال في المسألة المتقدمة: μ لأنه جواب الأمر v فإن قصده الاختصار لا أنه يعتقد أنه مجزوم بفعل الأمر، بل بشرط محذوف كما قرره هنا.

ط: حذف النون في الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم:

قد تحذف النون من الأفعال الخمسة وهي في حالة الرفع على الرغم من أنها علامة رفعها وجعل منه سيبويه قوله تعالى: ﴿أُحَاجُّونِي﴾⁽¹⁾، بتخفيف النون وقوله تعالى: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾⁽²⁾، فهو يرى أن المحذوف نون الرفع⁽³⁾ ويراها غير نون الوقاية⁽⁴⁾، وقد ذكر الشارح من كلام أمير المؤمنين □ رواية تشابه هذا من دون أن يعلق عليها وذلك قوله □: μ والله ما تكفونني أنفسكم، فكيف تكفونني غيركم؟⁽⁵⁾ v ، قال الشارح: μ وروي (ما تكفوني) بحذف النون⁽⁶⁾.

وقد ذكر هذه الرواية الراوندي والكيدري ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁷⁾، وقال الراوندي: μ وروي ما تكفونني على الأصل وبحذف نون الجمع⁽⁸⁾ v ، وذكر الكيدري أنها حذفت للتخفيف⁽⁹⁾. والفعل لم يتقدمه ناصب ولا جازم فينبغي أن تثبت النون فيه فالمحذوف على الأرجح نون الوقاية لأنها لا تدل على إعراب، ولأنها جاءت لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع، ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه، وإن احتجوا لرأي سيبويه بأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب، ولأنها نائبة عن الضمة، ولأنها جزء من كلمة ونون الوقاية كلمة⁽¹⁰⁾.

ي: حذف جواب (لو): ومن أدوات الشرط غير الجازمة (لو)، ويحذف جواب (لو) كثيرا في

(1) سورة الأنعام: 80. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي (تحاجوني) مشددة وقرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون. ظ: السبعة في القراءات: 261؛ الحجة في القراءات السبع: 143. والتخفيف هو الذي استشهد به سيبويه. ظ: الكتاب: 414/1.

(2) سورة الحجر: 54. قرأ ابن كثير ونافع (تبشرون) كسرا، غير أن ابن كثير شدد النون وخففها نافع وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي (تبشرون) بفتح النون نصبا، وما استشهد به سيبويه (تبشرون) بالكسر مخففة، وهي قراءة نافع. ظ: السبعة في القراءات: 367؛ التيسير في القراءات السبع، الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت444هـ): 136؛ وابرار المعاني من حرز الأمان: 555/2.

(3) ظ: الكتاب: 511/3؛ إملاء ما من به الرحمن: 249/1؛ مغني اللبيب: 620/2؛ همع الهوامع: 201/1.

(4) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 414/1؛ شرح شذور الذهب: 78؛ مغني اللبيب: 620/2؛ الإتيان: 162/2؛ همع الهوامع: 201/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 145/19.

(6) المصدر نفسه: والصفحة نفسها

(7) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 373/3؛ حدائق الحقائق: 673/2؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 368/2.

(8) ظ: منهاج في البراعة، الراوندي: 373/3.

(9) ظ: حدائق الحقائق: 673/2.

(10) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 249/1؛ همع الهوامع: 202/1.

القرآن والشعر للعلم به⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾⁽²⁾ و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾⁽³⁾، و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾⁽⁴⁾، فالتقدير في هذه المواضع لرأيت عجباً أو أمراً عظيماً⁽⁵⁾، وقد ذكر الشارح حذف جواب (لو) عند شرحه قول أم سلمة لعائشة: μ لو أراد رسول الله ﷺ أن يعهد إليك عهداً علت علت⁽⁶⁾، قال الشارح: μ الجواب محذوف، أي لفعل ولعهد، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ﴾⁽⁷⁾، أي: لكان هذا القرآن⁽⁸⁾؛ ولم يشر من روى هذا الحديث إلى حذف جواب (لو) وهو واضح هنا، وتقدير الشارح صحيح وسليم.

المطلب الثاني: الفعل اللازم والمتعدي:

حد الرضي في الكافية الفعل المتعدي بأنه μ الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد⁽⁹⁾، وحد اللازم بأنه μ الذي لا يصح أن يشتق منه ذلك⁽⁹⁾. وقد ذكر الشارح من ذلك مسائل منها:

1: الفعل اللازم:

الفعل اللازم هو μ ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه، فإن اتصل به جار ومجرور، كان الجار والمجرور في موضع نصب⁽¹⁰⁾، وقد ذكره الشارح عند شرحه قوله: μ ولا يَسْبِقُكَ مَنْ طَلَبْتَ، وَلَا يُفْلِتُكَ مَنْ أَخَذْتَ⁽¹¹⁾، قال الشارح: μ فإن قلت: أفلت فعل لازم، فما باله عداه بالهمزة؟ قلت: تقدير الكلام: (لا يفلت منك) فحذف حرف الجر، كما قالوا: (استجبتك) أي استجبت لك...⁽¹²⁾.

والذي ذكره أصحاب المعجمات أن (أفلت) يرد لازماً وهو بمعنى فلت وتفلت⁽¹³⁾، فيعدي بالحرف فيقال: أفلت منه، ويرد متعدياً ولكن بمعنى آخر، قال الخليل: μ وقد يكون واقعاً يقال: أفلته

(1) ظ: المفصل: 441؛ الإنصاف: 460/2؛ وإملاء ما من به الرحمن: 64/2؛ البرهان في علوم القرآن: 183/3؛ همع الهوامع: 573/2؛ الإتيان: 353/2.

(2) سورة الأنعام: 27.

(3) سورة سبأ: 31.

(4) سورة السجدة: 12.

(5) ظ: البرهان في علوم القرآن: 183/3.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 220/6. قال معنى: علت علت، أي: ملئت وجرت.

(7) سورة الرعد: 31.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 222/6.

(9) شرح الرضي على الكافية: 135/4.

(10) اللباب: 267/1.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 194/7.

(12) المصدر نفسه: 197/7.

(13) ظ: العين: 123/8؛ تهذيب اللغة: 205/14؛ الصحاح: 260/1؛ أساس البلاغة: 480؛ المصباح

المنير: 480/2؛ القاموس المحيط: 201.

من الهلكة أي خلصته⁽¹⁾، وذكر آخرون أنه يرد على المعنى الأول متعديا أيضا⁽²⁾، وعليه جاء كلام أمير المؤمنين □ ومنه الحديث النبوي الشريف: إِنْ اللهُ لِيَمْلِكِ لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَفْلَتْهُ⁽³⁾، وقول الشارح: إنه من التوسع ونزع الخافض مبني على قول صاحب الصحاح بأن المتعدي بمعنى خلّص، وعدم ذكره المتعدي الذي هو بمعنى تفلّت⁽⁴⁾. وقول الشارح: هذا لم يذكره أحد بهذا التفصيل، ولعله على رأي الخليل والجوهري صحيح فعدم ذكرهما له متعديا بذلك المعنى يدل على أنه من التوسع وإسقاط حرف الجر.

وذكر الشارح أن الفعل اللازم لا يبنى منه اسم مفعول، فقال في اعتراضه على الراوندي إذ جعل (الإله) مصدرا بمعنى المألوه، قال: لم يسمع (مألوه) في اللغة، لأنه قد جاء: أله الرجل إذا دهش وتحير، وهو فعل لازم لا يبنى منه مفعول⁽⁵⁾. وورد في الصحاح (أله) بالفتح (إلهة) أي عبد عبادة، ومنه قولنا: (الله) وأصله إله على فعال بمعنى مفعول لأنه (مألوه)، أي معبود⁽⁶⁾، وكذا ورد في لسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس⁽⁷⁾، وبعض كتب التفسير⁽⁸⁾، فهو لاء قد أثبتوا كلمة (مألوه) في اللغة وبه يندفع قول الشارح بعدم ورودها، ثم إن (أله) بالفتح أي عبد متعد، وليس المقصود (أله) بالكسر بمعنى تحير، وإن قيل أنه مشتق منه⁽⁹⁾.

2: صيغة فعل فعلها لازم:

هنالك أمور لا يكون الفعل معها إلا قاصرا⁽¹⁰⁾، أي: لازما، أوصلها ابن هشام إلى عشرين أمرا منها أن يكون الفعل الماضي منه على (فَعَلَ) بضم العين⁽¹¹⁾، وقد ذكر ذلك الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: لَمْ يَسْفَهَتْ حُلُومُكُمْ⁽¹²⁾، قال الشارح: لم يفسه فلان، بالكسر، أي صار سفيها، وسفه بالضم أيضا. فإذا قلت: سفه فلان رأيه أو حلمه أو نفسه، لم تقل إلا بالكسر، لأن (فعل) بالضم لا يتعدى⁽¹³⁾. وهذا من كلام الجوهري أيضا وقد ذكر هاتين اللغتين في (سفه)،

(1) العين: 123/8؛ وظ: الصحاح: 260/1؛ المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي أبو عبد

الله (ت709هـ): 385؛ المصباح المنير: 480/2؛ القاموس المحيط: 201؛ تاج العروس: 28/5.

(2) ظ: تهذيب اللغة: 205/14؛ أساس البلاغة: 480؛ القاموس المحيط: 201؛ تاج العروس: 28/5.

(3) صحيح البخاري: 1726/4؛ السنن الكبرى، النسائي: 395/6.

(4) ظ: الصحاح: 260/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 65/1.

(6) ظ: الصحاح: 2223/6؛ الأفعال: 49/1.

(7) ظ: لسان العرب: 469/13؛ القاموس المحيط: 1603؛ تاج العروس: 469/13.

(8) ظ: زاد المسير: 9/1؛ وإملاء ما من به الرحمن: 5/1؛ المفردات في غريب القرآن: 21.

(9) ظ: لسان العرب: 467/13 و470؛ المصباح المنير: 20/1.

(10) ظ: أوضح المسالك: 233/3.

(11) ظ: مغني اللبيب: 519/2-522؛ شرح شذور الذهب: 458.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 267/1.

(13) المصدر نفسه: 267/1.

وذكر أن أحدهما متعد والآخر لازم⁽¹⁾، وذكره كثيرون أيضا⁽²⁾.

3: الفعل الذي يتعدى ولا يتعدى:

ذكر العلماء أفعالا قالوا إنها تتعدى ولا تتعدى⁽³⁾، قال الرضي في الكافية: لمواعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعد بنفسه مرة، ومرة أنه لازم، متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كل واحد منهما غالبا نحو: نصحتك ونصحت لك...والذي أرى: الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا، إذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام، والتعدي وال لزوم بحسب المعنى⁽⁴⁾، ثم عدّ اللام هنا زائدة إلا أنها مطردة الزيادة، فإن كان تعدي الفعل بنفسه قليلا أو مختصا بنوع من المفاعيل فهو لازم حذف منه حرف الجر وإن كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعدّ والحرف زائد⁽⁵⁾.

فعند ذكره قول الشريف الرضي: لمأجمعت بوفيق الله على الابتداء⁽⁶⁾، قال الشارح: لمأي: عزمت، وقال القطب الراوندي: تقديره: أجمعت عازما على الابتداء، قال: لأنه لا يقال إلا أجمعت الأمر، ولا يقال: أجمعت على الأمر، قال سبحانه: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾⁽⁷⁾، هذا الذي ذكره الراوندي خلاف نص أهل اللغة، قالوا: أجمعت الأمر، وعلى الأمر كله جائز، نص صاحب الصحاح على ذلك⁽⁸⁾.

وكلام الشارح صحيح فقد نص صاحب الصحاح على ذلك ونقله عن الكسائي⁽⁹⁾، وذكره أيضا ابن القطاع السعدي في الأفعال⁽¹⁰⁾ والزمخشري⁽¹¹⁾ في أساس البلاغة وموسى الملياني في الأفعال المتعدية بحرف⁽¹²⁾.

قال الشريف (□) ((مَحَقَّ أَهْلَ سَلْسَانٍ أَوْ، فَصَاحِبُهَا كَرَكَبِ الصَّعْبَةِ، إِنَّ أَشْنَقَ لَهَا حَرَمَ)) ومثله قول أمير المؤمنين (إصلاح) ذكر ذلك ابن السكيت في شنعها أيضا، أشنق الناقة إذا جذب رأسها بالزمام فرفعه: الرضي إن فكأنه قال (أسلس لها): لأنه جعله في مقابلة قوله (أشنقها) ولم يقل (أشنق لها): وإنما قال (المنطق

(1) ظ: الصحاح: 2235/6.

(2) ظ: تهذيب اللغة: 128/5؛ المحكم: 221/4؛ لسان العرب: 499/13؛ مجمع البحرين: 385/2؛ تاج

العروس: 398/36.

(3) ظ: الصحاح: 47/1 و 51 و 907/3؛ الأفعال: 57/1؛ الفائق: 387/2؛ النهاية: 251/5؛ اللباب: 268/1؛ شرح شافية

ابن الحاجب: 17/4 و 26 و 42.

(4) شرح الرضي على الكافية: 136/4.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية: 136/4 و 137.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 48/1.

(7) سورة يونس: 71.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 48/1.

(9) ظ: الصحاح: 1199/3.

(10) ظ: الأفعال: 152/1.

(11) أساس البلاغة: 100.

(12) معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد بن الملياني: 37.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 162/1.

خطب على ناقته وقد شئق لها فهي (وفي الحديث أن رسول الله ﷺ أَمَسَّكَ عَلَيْهَا بِالْزِمَامِ رَفَعَ لَهَا رَأْسَهَا بِ
بِمَعْنَى شَيْئَقَ قَوْلَ عَدَى بْنِ زَيْدٍ الْعَبَادِيِّ (أَشْنَقَ) وَمَنْ الشَّاهِدُ عَلَى أَنْ تَقْصَعَ بِجَرَّتِهَا
(□) سَاءَهَا مَا لَهَا تَبَيَّنَ فِي الْإِيْـمِ دِي وَإِشْنَقَهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ

وعلق الشارح على قول الشريف الرضي: μ لأنه جعل ذلك في مقابلة (أسلس لها) ν المتقدم فقال: μ وهذا حسن فإنهم إذا قصدوا الازدواج في الخطابة فعلوا مثل هذا ν (2). وعلى استشهاده بالحديث النبوي قال الشارح: μ وقد كان للرضي رحمه الله تعالى إذا كانت الرواية قد وردت هكذا أن يحتج بها على جواز (أشئق لها) فإن الفعل في الخبر قد عدى باللام لا بنفسه ν (3). وقال أيضا: μ واللغة المشهورة شئق، ثلاثية...أشئق البعير نفسه، إذا رفع رأسه، يتعدى ولا يتعدى، أصله من الشئاق، وهو خيط يشد به فم القربة ν (4).

وقد ذكر هذا الحديث ابن الأثير في النهاية وأجاز في شئق وأشئق التعدي باللام مرة وبدونها أخرى (5). لكن ابن قتيبة جعل (أشئق) غير متعدٍ، و(شئق) متعديا فجعله من باب: أفعل الشيء وفعلته أنا. فقال: μ وأشئق البعير: إذا رفع رأسه، و(شئقته) أنا مددته بالزمام حتى رفع رأسه ν (6). وذكر ابن جني: أن هذا من المعكوس وعلة ذلك أنه جعله كالعوض ل(فعلت) من غلبة (أفعلت) لها على التعدي (7)، وقد نسب هذا كله إلى ابن جني ابن سيده (8)، وقد تقدم أنه قول ابن قتيبة. وأما السعدي فجعلهما متعديين مرة ولازمين أخرى (9)، واقتصر موهوب الجواليقي على جعلهما متعديين وبمعنى واحد (10)، وجعل الفيومي هذا لـ(أشئق) دون(شئق) (11)، وأما السيوطي فبعد أن ذكر ما يوافق قول ابن قتيبة (12)، جعل(أشئق) متعديا وغير متعدٍ (13). ويلاحظ الآتي:
أولا: الظاهر أن قول ابن قتيبة المتقدم ليس المقصود منه وجوب كون(أشئق) لازما و(شئق) متعديا، بل إمكان ذلك فحسب.

(1) روي: (ساء ما بنا تبين) ديوان عدي بن زيد العبادي: 150 وظ: لسان العرب: 188/10؛ تاج العروس: 537/25؛ وروي هكذا (ساءها ما تأملت في أبيادينا). ظ: الخصائص: 267/1؛ معجم مقاييس اللغة: 151/6؛ المحكم: 363/9؛ لسان العرب: 419/15؛ تاج العروس: 340/4، ولم أجد (ما لها تبين).
(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 171/1 و172.
(3) المصدر نفسه: 173/1.
(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 171/1.
(5) ظ: النهاية: 506/2.
(6) أدب الكاتب: 353؛ ظ: المزهري: 86/2.
(7) ظ: الخصائص: 215/2.
(8) ظ: المحكم: 168/6.
(9) ظ: الأفعال: 178/2.
(10) ظ: ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت539هـ): 48.
(11) ظ: المصباح المنير: 324/1.
(12) ظ: المزهري: 86/2.
(13) ظ: المصدر نفسه: 206/2.

ثانياً: قول الشريف الرضي: إنّ (أشّـنق) إذ عداه الإمام باللام فلمقابلة (أسلس لها)، واستحسان الشارح ذلك كلام صحيح، فـ (أشّـنق) المتعدي عادة ما يتعدى بنفسه، وهو غير (أشّـنق) اللازم في المعنى، فـ (أشّـنقت البعير)، أي: كففته بزمامه، وأشّـنق البعير، أي: رفع رأسه.

ثالثاً: وأما كلام الشارح: فهو منقول من الصحاح بتصرف، فهو من قال: (أشّـنق) لغة في (شّـنق) وهو من قال: هو يتعدى ولا يتعدى⁽¹⁾.

الرابع: تعليق الشارح على الشريف الرضي أنه لم يقل أن الحديث الشريف شاهد على تعدي (شّـنق) باللام، ربما أعرض عنه الرضي لوضوح المقصد.

ومثله قول الشارح: يُقال بـارك الله لزيد وفي زيد وعلى زيد وبارك الله زيدا يتعدى بنفسه⁽²⁾، وقد ذكر هذا الكلام الزمخشري وابن منظور⁽³⁾، وغيرهم⁽⁴⁾.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ وأصبرُوا لها أُنفسَكُم⁽⁵⁾، قال الشارح: μ يقال: (صبر فلان نفسه على كذا) أي حبسها عليه. يتعدى فينصب، قال عنتره:

فصبرتُ عارفةً لذلك حُرَّةً ترسو إذا نفسُ الجبان تَطَّلَعُ⁽⁶⁾

أي حبست نفساً عارفةً⁽⁷⁾؛ قال الزمخشري: μ وقولهم: صبر عن كذا محذوف منه المفعول وهو النفس⁽⁸⁾، وقال الزركشي: μ هو مما يكثر حذف مفعوله، كقوله تعالى: ﴿أصبرُوا وَصَابِرُوا﴾⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾، وقال الألوسي: μ واصبر نفسك⁽¹¹⁾، أي احبسها وثبتها، واستعمال ذلك في الثبات على الأمر وتحمله توسع ومنه الصبر بمعناه المعروف، ولم يجعل هذا منه لتعدي هذا ولزومه⁽¹²⁾، فظاهر كلام الشارح أنه يتعدى ولا يتعدى. ويؤيده كلام الألوسي المتقدم، فهم على هذا يفرقون بين (صبر) بمعنى حبس، و(صبر) بالمعنى المعروف، فالأول متعدّ والثاني لازم.

4: التعدية بالهمزة:

ظاهر مذهب سيبويه أن التعدية بالهمزة قياس في اللازم سماع في المتعدي، وقيل هو سماع

(1) ظ: الصحاح: 4/1504.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 62/7.

(3) ظ: أساس البلاغة: 37؛ لسان العرب: 10/395.

(4) ظ: المعجم الوسيط: 1/51.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 6/353.

(6) ديوانه: 29؛ غريب الحديث، ابن سلام: 1/255؛ أساس البلاغة: 416.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 6/354.

(8) الكشف: 4/361؛ ظ: البرهان في علوم القرآن: 3/172.

(9) سورة آل عمران: 200.

(10) ظ: البرهان في علوم القرآن: 3/172.

(11) سورة الكهف: 28.

(12) ظ: روح المعاني: 15/261.

فيهما، وقال الأخفش هو قياس فيهما، وفيه أقوال أخرى⁽¹⁾، فهي تتصل باللازم فتصيره متعديا وبالمتعدي إلى واحد فتعديه إلى مفعولين والمتعدي إلى اثنين فتعديه إلى ثلاثة⁽²⁾.

وقد ذكر الشارح التعدية بالهمزة فقال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَحَالَ الْأَشْيَاءَ لِأَوْقَاتِهَا)... فهو من قولك: حال في متن فرسه، أي وثب، وأحاله غيره، أي أوثبه على متن الفرس، عداه بالهمزة، وكأنه لما أقر الأشياء في أحيائها وأوقاتها صار كمن أحال غيره على فرسه⁽³⁾» والملاحظ أن هناك أربع روايات في (أحال)⁽⁴⁾:

الأولى: (أجال) هكذا في الخطبة، وذكرها السرخسي والبيهقي والراوندي، وابن ميثم والمجلسي⁽⁵⁾.

الثانية: (أجل)، وقد ذكرها البيهقي وابن ميثم والمجلسي⁽⁶⁾.

الثالثة: (أحال)، ذكرها السرخسي والشارح والمجلسي ومحمد عبده والخوئي والشيرازي⁽⁷⁾.

الرابعة: (أحل)، ذكرها الشارح والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽⁸⁾.

وقال المجلسي رواية أحال في أكثر النسخ ورواية أجال في بعض النسخ الصحيحة⁽⁹⁾، وعلى العموم فالمعنى على رواية (أحال) على ثلاثة وجوه:

الأول: ما ذكره الشارح وذكره أيضا المجلسي ومحمد عبده والخوئي⁽¹⁰⁾.

الثاني: أن يكون من الإحالة بمعنى التحويل، أي نقل كلا منها إلى وقتها فاللام بمعنى (إلى)، وذكره المجلسي والخوئي⁽¹¹⁾.

الثالث: أي حولها من العدم إلى الوجود في أوقاتها، وذكره محمد عبده⁽¹²⁾ ولعله يتحد مع ما قبله.

الرابع: قيل أنه بمعنى الحوالة المعروفة، وذكره المجلسي⁽¹³⁾.

(1) ظ: مغني اللبيب: 523/2؛ همع الهوامع: 11/3.

(2) ظ: الخصائص: 214/2؛ المفصل: 341؛ أسرار العربية: 94؛ مغني اللبيب: 523/2.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 81/1.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 352/1.

(5) ظ: أعلام نهج البلاغة: 38/1؛ معارج نهج البلاغة: 55؛ منهاج البراعة، الراوندي: 52/1؛ مصباح

السالكين (الكبير): 135/1.

(6) ظ: معارج نهج البلاغة: 22؛ مصباح السالكين (الكبير): 135/1؛ البحار: 180/54.

(7) ظ: أعلام نهج البلاغة: 38/1؛ البحار: 180/54؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 18/1؛ منهاج البراعة،

الخوئي: 352/1؛ توضيح نهج البلاغة: 18/1.

(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 352/1؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 16/1.

(9) ظ: البحار: 180/54.

(10) ظ: البحار: 180/54؛ نهج البلاغة: محمد عبده: 18/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 352/1.

(11) ظ: البحار: 180/54؛ منهاج البراعة، الخوئي: 352/1.

(12) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 18/1.

(13) ظ: البحار: 180/54.

الخامس: أي أرادها بأوقاتها، وذكره السرخسي⁽¹⁾.

السادس: أي أحال كل شيء مما يحدث في الكون لوقته، فمثلا أحال الفواكه لفصل الصيف، والأمطار لفصل الشتاء، وهكذا، والحاصل أنه جعل لكل شيء وقتا خاصا به بحسب حكمته البالغة، وذكره الشيرازي⁽²⁾.

لكن الجوهر ي ذكر له معاني متعددة منها (أحال) الرجل: أتى بالمحال، و(أحال) الرجل، إذا حالت إبله فلم تحمل. و(أحال) عليه بالسوط يضربه أي: أقبل، و(أحال) عليه الحول: حال، و(أحال) عليه بدينه والاسم (الحوالة)، و(أحال) الماء من الدلو: صبه⁽³⁾، لكن أهم ما ذكره في هذا أنه يأتي بمعنى (حال) أي وثب⁽⁴⁾، يعني أنه غير متعدٍ بالهمزة، بل هو كمعناه بلا همزة، وبهذا يندفع ما ذهب إليه الشارح، وغيره من شراح النهج، فهذا الفعل غير متعدٍ بالهمزة، وأقرب الأقوال في هذا قول المجلسي، أنه من الإحالة بمعنى التحويل.

المطلب الثالث: الأمر بصيغة الماضي:

يأتي الفعل الماضي ويراد به الطلب والإنشاء لا الخبر وغالبا ما يكون ذلك في الدعاء نحو: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ} (5)(6)، وللأمر نحو: (عزمت عليك إلا فعلت، أو لما فعلت)، ونحو ألفاظ العقود كـ(بعت واشتريت)⁽⁷⁾، وقد ذكر الشارح أن الماضي يأتي ويراد به الأمر وذلك عند شرحه قوله □: «أَجْزَأُ امْرُؤُ قِرْنَهُ، وَأَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ»⁽⁸⁾، قال الشارح: «من الناس من يجعل هذه الصيغة وهي صيغة الإخبار بالفعل الماضي، في قوله: (أجزأ امرؤ قرنه) في معنى الأمر، كأنه قال: ليجز كل امرئ قرنه، لأنه إذا جاز الأمر بصيغة الإخبار في المستقبل جاز الأمر بصيغة الماضي، وقد جاز الأول، نحو قوله تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ»⁽⁹⁾، فوجب أن يجوز الثاني. ومن الناس من قال: معنى ذلك: هلا أجزأ امرؤ قرنه! فيكون تحضيضا محذوف الصيغة للعلم بها»⁽¹⁰⁾. وقال بقول الشارح الأول ابن ميثم ومحمد عبده والخوئي والشيرازي⁽¹¹⁾، وإن كان الخوئي قد نقل كلام الشارح بكامله لكنه لم يعترض على الأول واعترض على التحضيض فقال:

(1) ظ: أعلام نهج البلاغة: 38/1.

(2) ظ: توضيح نهج البلاغة: 18/1.

(3) ظ: الصحاح: 1680/4 و 1681.

(4) ظ: الصحاح: 1680/4.

(5) سورة المسد: 1.

(6) ظ: الإتقان: 205/2.

(7) ظ: الكتاب: 105/3 و 106؛ معجم مقاييس اللغة: 308/4؛ همع الهوامع: 43/1.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 4/8.

(9) سورة البقرة: 233.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 4/8.

(11) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 125/3؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 256/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 160/8؛ توضيح نهج البلاغة: 256/2.

معنى التحضيض في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، وفي المضارع الحض على الفعل والطلب له، وهذا الكلام له □ كما ترى، وارد في معرض الحث والترغيب لا اللوم والتوبيخ، فلا بد أن يجعل (هلا) هنا على تقدير حذفها حرف عرض⁽¹⁾، وقد ذكر الآية التي استشهد بها الشارح على أن الخبر يأتي بمعنى الأمر علماء الأصول⁽²⁾، وقالوا وإخبار الشارح أكد من الإنشاء لأنه أدل على الوجود وهو مجاز⁽³⁾. وقد ذكره أيضا أبو البركات الأنباري⁽⁴⁾، وقد استعمل الماضي في الدعاء كقولهم: غفر الله لك وعلاقته بالأمر معروفة، فاستعماله في الأمر ممكن، وقول العرب: (عزمت عليك إلا فعلت)⁽⁵⁾، هو أمر في الحقيقة وهو مؤيد لقول الشارح ومثله قول أمير المؤمنين □: μ فَأَخَذَ امْرُؤٌ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَأَخَذَ مِنْ حَيٍّ لِمَيِّتٍ، وَمِنْ قَانٍ لِيَاقٍ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ قوله: (فأخذ امرؤ) ماض يقوم مقام الأمر وقد تقدم شرح ذلك، والمعنى أن من يصوم ويصلي فإنما يأخذ بعض قوة نفسه مما يلقي من المشقة⁽⁷⁾.

وهذا ما ذكره معظم شراح النهج فقد قال به الكيدري وابن ميثم والخوئي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جواد مغنية⁽⁸⁾.

المطلب الرابع: من أفعال المدح (حبذا):

(حبذا) معناها المدح وتقريب المذكور بعدها من القلب، والأصل فيه (حبب)، فأسكنت الباء فأدغمت في الثانية⁽⁹⁾، وتدخل (حبذا) على المعرفة والنكرة بخلاف نعم وبئس، فلا يدخلان إلا على معرف بـ(أل)، أو مضاف إلى معرف بـ(أل) أو على المضمّر منهما⁽¹⁰⁾، وقد أشار الشارح إليها عند شرحه قوله □: μ لِشَدَمًا تَشْطَرًا ضَرَّ عَيْنَهَا⁽¹¹⁾، قال الشارح: μ شَدَّ أصله (شدد) كقولك: حبّ في (حبذا) أصله حبب، ومعنى (شدّ) صار شديدا ومعنى حبّ صار حبيبا⁽¹²⁾. فالشارح يشير إلى أن حبّ فعل ماض وقال بعضهم: (حبذا) كلها فعل، وقال ابن هشام: μ هذا أضعف ما قيل

(1) منهاج البراعة، الخوئي: 160/8.

(2) ظ: المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت606هـ): 52/2؛ الإحكام: 16/2؛ البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794هـ): 291/3.

(3) ظ: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح: 281/1.

(4) ظ: الإنصاف: 705/2.

(5) ظ: معجم مقاييس اللغة: 308/4.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 307/3.

(7) المصدر نفسه: 308/3.

(8) ظ: حقائق الحقائق: 369/2؛ مصباح السالكين (الكبير): 327/4؛ منهاج البرعة، الخوئي: 170/15؛ نهج البلاغة،

محمد أبو الفضل إبراهيم: 118/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 358/3.

(9) ظ: اللع: 142؛ الإنصاف: 79/1؛ الباب: 188/1.

(10) ظ: حروف المعاني: 16.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 162/1.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 170/1.

لجواز حذف المخصوص، كقوله:

أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَبِّمَا مَحَّتْهُ الْهَوَىٰ مِنْ لَيْسَ بِالْمُقَارِبِ⁽¹⁾

فالفاعل لا يحذف⁽²⁾.

المطلب الخامس: اسم الفعل:

اسم الفعل: هو لفظ قام مقام الفعل معنى وعملاً⁽³⁾، غير متصرف تصرف الأفعال إذ لا تختلف بنيته لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء إذ لا يسند إليه فيكون مبتدأ أو فاعلاً، ولا يخبر عنه فيكون مفعولاً به أو مجروراً⁽⁴⁾، وحكمه في التعدي واللزوم حكم فعله⁽⁵⁾ وذكر النحاة ثلاثة أقسام من أسماء الأفعال: اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر وهو الغالب⁽⁶⁾.

وسماها الكوفيون أفعالاً لدلالاتها على الحدث والزمان⁽⁷⁾، وعرض الشارح إلى بعض خصائص أسماء الأفعال تذكر هنا في مبحث الأفعال لأنها تقوم مقامها في المعنى والعمل ولأن الكوفيين حسموا أمرهم فجعلوها أفعالاً ومنها:

1: محله من الإعراب:

اسم الفعل ليس له محل من الإعراب، والمرفوع بعده فاعله⁽⁸⁾، لكن الزجاج أعربه مبتدأ وأعرب مرفوعه خبراً⁽⁹⁾، فذهب الشارح إلى قول الزجاج من دون أن يشير إليه وترك رأي جل العلماء وهو الأول.

فعند شرحه قوله X: μ فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا إِخْفَاءَهُ، هَيْهَاتَ! عِلْمٌ مَخْزُونٌ! ν قال الشارح: μ تقديره: هيهات ذلك! مبتدأ وخبره، هيهات اسم للفعل، معناها بعد، أي علم هذا الغيب علم مخزون مصون، لم أطلع عليه⁽¹⁰⁾، وقال في موضع آخر: μ هيهات اسم للفعل ومعناه بعد، يقال هيهات زيد فهو مبتدأ وخبر، والمعنى يعطى الفعلية، والتاء في (هيهات) مفتوحة مثل كيف، واصلها هاء، وناس يكسرونها على كل حال بمنزلة نون التثنية، وقد تبدل الهاء همزة، فيقال (ايهات) مثل هراق وراق، قال: ايهاات منك الحياة ايهاات. قال الكسائي فمن كسر التاء وقف عليها بالهاء، فقال

(1) روي: أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَبِّمَا. ظ: ديوان الحماسة: 163/2.

(2) ظ: مغني اللبيب: 558/2 و 559.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 302/2.

(4) ظ: همع الهوامع: 102/3.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية: 88/3.

(6) ظ: المفصل: 192 و 193.

(7) ظ: همع الهوامع: 104/3.

(8) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 255/2؛ شرح الرضي على الكافية: 346/1 و 347 و 86/3؛ شرح قطر الندى:

44؛ شرح ابن عقيل: 305/3؛ موصل الطلاب: 33/1.

(9) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 149/2؛ تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي (ت 676هـ):

359/3؛ تفسير البيضاوي: 154/4؛ تفسير أبي السعود: 134/6؛ فتح القدير: 483/3.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 120/9.

(هيهاه)، ومن فتحها وقف إن شاء بالتاء وإن شاء بالهاء⁽¹⁾.

ويلاحظ هنا أمور منها: أن الشارح حكم بأن هيهات مبتدأ والمرفوع بعده خبر له وهذا في الحقيقة هو قول الزجاج في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾⁽²⁾، قال: (هيهات) موضعها الرفع وتأويله البعد لما توعدون، ورده أبو علي الفارسي، وقال: لو كان كذلك لكان (شتان) أيضا مرتفعا لدلالته على ذلك، وليس للاسم الذي يسمى به الفعل موضع من الإعراب، كما لم يكن للفعل الذي جعل هذا اسما له موضع، والاسم بعده إذ يرتفع به لا يخلو أن يكون بمنزلة الفعل أو بمنزلة المبتدأ ولا يجوز أن يكون بمنزلة المبتدأ لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى، أو يكون له فيه ذكر وليس (هيهات) في (هيهات العقيق) هي العقيق، ولو كان اسما للمصدر لما وجب بناؤه لأن المعنى الواحد قد يسمى بعده اسما ويكون ذلك معربا، وأيضا تقول هيهات المنازل وهيهات الديار، فلو كانت (هيهات) مبتدأ لوجب أن يجمع إذ لا يكون المبتدأ واحدا والخبر جمعا، ثم احتمل أن الزجاج إذ لم يجد فاعلا ظاهرا مرتفعا فحملة على أن موضعه رفع كالبعد، ثم أجاب بأن في هيهات ضميرا مرتفعا وذلك أن الضمير عائد إلى قوله: ﴿إنكم مخرجون﴾⁽³⁾ الذي هو بمعنى الإخراج فصار في هيهات هذا الضمير العائد إلى الإخراج، والمعنى: هيهات إخراجكم للوعد، فإذا وجد دليل على فاعل مستكن فهو مرفوع (هيهات) وإذا ظهر فهو الفاعل⁽⁴⁾. وقال الرضي الاسترأبادي اسم الفعل لا معنى للاسمية فيه فلا يصح أن يكون مبتدأ⁽⁵⁾، وممن ضعف هذا الرأي أيضا العكبري⁽⁶⁾، وجل العلماء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب والمرفوع بعده فاعل له فإن عدمه فضمير مستتر⁽⁷⁾، وذكر بعضهم أن اسم الفعل منصوب على المصدرية وقال الرضي الاسترأبادي: ليس بشيء لأنه لو كان كذلك لكان الفعل قبله مقدرا فلم يقدّم مقام الفعل، ولم يكن مبنيا⁽⁸⁾.

ومما يلاحظ أيضا أن الشارح لم يقل أن هيهات مصدر كما فعل الزجاج بل أثبت أنه اسم فعل ومعناه بعد، ثم أعربه مبتدأ وأعرب مرفوعه خبرا. وأما التفاصيل التي ذكرها الشارح في (هيهات) فقد نقلها الشارح من الجوهرى بألفاظه نفسها تقريبا⁽⁹⁾، وقد ذكر غيره لغات كثيرة

(1) المصدر نفسه: 126/13.

(2) سورة المؤمنون: 36.

(3) سورة المؤمنون: 35.

(4) ظ: تهذيب الأسماء: 360/3.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية: 86/3.

(6) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 149/2.

(7) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 255/2؛ شرح الرضي على الكافية: 346/1 و347؛ شرح قطر الندى: 44؛ موصل

الطلاب: 33.

(8) ظ: شرح الرضي على الكافية: 86/3.

(9) ظ: الصحاح: 2258/6.

في(هيهات)⁽¹⁾ أوصلها الصنعاني إلى ست وثلاثين لغة؛ هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاه وأيهاه كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، وذكروا أيضا أيهاك وأيها وإيها وهيهاتا بالألف فزادت على الأربعين⁽²⁾، وقالوا: (هيهات) المفتوحة مفردة وتأوها للتأنيث مثل علقاة وغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاءً عند الوقف، وأصلها (هيهيه).

وأما المكسورة فجمع المفتوحة وأصلها(هيهيات) فحذف اللام والوقوف عليها بالتاء كمسلمات⁽³⁾. والكلام الذي نقله الشارح عن الكسائي على عكس هذا الكلام وهو من كلام الجوهري كما تقدم، وتبعه في نقله آخرون⁽⁴⁾، لكن الزبيدي نقل عن ابن بري تخطئة قول الكسائي لليلة المتقدمة⁽⁵⁾.

2: اسم الفعل الماضي(شتان):

وهو مأخوذ من شت، والشت التباعد ما بين الشينين⁽⁶⁾ فمعناه تباين⁽⁷⁾ واقترب⁽⁸⁾، تقول: شتان زيد وعمرو، وشتان ما زيد وعمرو⁽⁹⁾، ولا يجوز عند الأصمعي شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره⁽¹⁰⁾، وأما قول العامة: شتان بين فلان وفلان فخطأ لم تستعمله العرب⁽¹¹⁾، وقد ذكر الشارح شتان عند شرحه قول الشاعر الذي استشهد به الإمام □:

شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانٍ أَخِي جَابِرٌ⁽¹²⁾

قال الشارح: □ تقول: شتان ما هما، وشتان هما، ولا يجوز شتان ما بينهما، إلا على قول ضعيف. وشتان أصله شنتت، كوشكان ذا خروجا، من وشك⁽¹³⁾.

أما قول الشارح الأول فلا خلاف فيه فاستعمال(شتان) بعدها(ما) أو بغيرها لغة فصيحة⁽¹⁴⁾. ولكن أن تكون بعد (ما) (بين) فمنعه الأصمعي واحتجوا عليه بقول الشاعر:

(1) ظ: الخصائص: 42/3؛ المفصل: 203.

(2) ظ: همع الهوامع: 107/3؛ روح المعاني: 32/18.

(3) ظ: الكتاب: 291/3؛ المقتضب: 182/3 و 183؛ المفصل: 203.

(4) ظ: الصحاح: 2258/6.

(5) ظ: تاج العروس: 558/36.

(6) ظ: الأصول في النحو: 133/2.

(7) ظ: المفصل: 203.

(8) ظ: الباب: 457/1؛ شرح شذور الذهب: 516.

(9) ظ: المفصل: 203؛ الباب: 457/1؛ شرح شذور الذهب: 518.

(10) ظ: المفصل: 205؛ شرح شذور الذهب: 518.

(11) ظ: الخصائص: 401/2؛ الباب: 457/1؛ شرح شذور الذهب: 401.

(12) البيت للأعشى ميمون بن قيس الوائلي أبو بصير؛ ديوانه: 96 وظ: إصلاح المنطق: 282؛ أدب الكاتب: 312؛ عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي(ت322هـ): 160؛ شرح نهج البلاغة،

الشارح: 162/1؛ خزنة الأدب: 259/6.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 167/1.

(14) ظ: إصلاح المنطق: 281؛ أدب الكاتب: 312؛ المفصل: 203؛ شرح شذور الذهب: 517.

لَشْتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَ ابْنِ حَاتِمٍ⁽¹⁾

فقال: هو مولد لا يحتج بشعره⁽²⁾، و(شتان) إذ تقتضي فاعلين، فقد أجاز به أبو علي الفارسي، فقال: القياس لا يمنعه إذا جعلت (ما) بمنزلة الذي، وجعلت (بين) صلة لـ(ما) وهي لإبهامها قد تقع على الكثرة⁽³⁾، وقال غيره: (بين) في الأمور المعنوية تقتضي المشاركة في شيئين والمشاركة هنا لا تصح فإن مشاركة اليزيديين في كل من خصلتي الجود والبخل ضد مقصود الشاعر وإنما مراده انفراد أحدهما بالجود والآخر بالبخل⁽⁴⁾.

والحقيقة انه جائز فإن رد الأصمعي قول ذلك الشاعر فما يقول في قول قطري بن الفجاءة:

لَشْتَانِ مَا بَيْنَ ابْنِ جَعْدٍ وَبَيْنَنَا إِذَا نَحْنُ رَحْنَا فِي الْحَدِيدِ الْمَظَاهِرِ⁽⁵⁾

وقول الأحوص: شَتَانِ حِينَ يَنْتُ النَّاسُ فَعْلَهُمَا مَا بَيْنَ ذِي الذِّمِّ وَالْمَحْمُودِ إِنْ حَمَدَا⁽⁶⁾

وقول جميل بثينة: هِيَ الْبَدْرُ حُسْنًا وَالنِّسَاءُ كَوَاكِبُ فَشَتَانِ مَا بَيْنَ الْكَوَاكِبِ وَالْبَدْرِ⁽⁷⁾

وقد أجاز به الشارح نفسه في نظمه للفصيح لثعلب فقال:

وَهُوَ أَخُوهُ بَلْبَانُ أُمِّه شَتَانِ زَيْدٍ وَبَنِي عَمِّه

وإن تشأ شَتَانِ مَا هُمَا وَقَلُّ شَتَانِ مَا بَيْنَهُمَا كَذَا تَقَلُّ⁽⁸⁾

3: اسم فعل الأمر: وذكر الشارح منه:

أ: هَلَمْ: من أسماء أفعال الأمر (هَلَمْ) وقد جاء متعديا ولازما بمعنى تعال أو اقبل، فيتعدي بـ(إلى) قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾⁽⁹⁾، وبمعنى هات أو احضر نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شَهَادَةً كُمْ﴾⁽¹⁰⁾ وهي (لم) أي (أقرب) و(ها) للتنبيه إلا أن الألف حذفت منها لكثرة الاستعمال وأنهما جعلتا شيئا واحدا⁽¹²⁾. وأهل الحجاز يقولون للواحد والاثنين والجماعة والانشئ (هلم) على لفظ واحد كسائر أسماء الأفعال، وبنو تميم يصرفونها، فيقولون لل اثنين هلمما وللانشئ هلممي، وهكذا⁽¹⁾.

(1) ظ: البيت لربيعه الرقي مولى سليم ويكنى أبا أسامة، وهو شاعر عباسي من أبيات يمدح بها يزيد بن حاتم المهلب ويهجو يزيد بن أسيد السلمي. الحماسة البصرية: 266/2 و267؛ الحماسة المغربية، مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي (ت في حدود 595هـ): 1357/2.

(2) ظ: إصلاح المنطق: 281 و282؛ أدب الكاتب: 312.

(3) ظ: خزانة الأدب: 259/6.

(4) ظ: المصدر نفسه: 260/6.

(5) ظ: الوافي بالوفيات: 278/15.

(6) ديوانه: 62.

(7) ديوانه: 104؛ ظ: الأغاني: 160/8؛ الحماسة المغربية: 918/2.

(8) نظم الفصيح لثعلب، الشارح: الموسوعة الشعرية.

(9) سورة الاحزاب: 18.

(10) سورة الأنعام: 150.

(11) ظ: الكتاب: 253/2؛ المقتضب: 202/3؛ الأصول في النحو: 141/1؛ الزاهر: 372/1؛ حروف المعاني: 19.

و73؛ المفصل: 193.

(12) ظ: الكتاب: 529/3؛ حروف المعاني: 73؛ الخصائص: 35/3؛ المفصل: 193.

وهي عند الكوفيين مركبة من (هل) مع (أم) محذوفة همزتها⁽²⁾، والرجل يقال له (هلم) فيقول: لا أهلم⁽³⁾، وهي على لغة تميم فعل أمر⁽⁴⁾، وقد مر الشارح بهذه التفاصيل عند شرحه قول أمير المؤمنين □: «وَهَلَّمَ الْخَطْبُ فِي ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَلَقَدْ أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بَعْدَ ابْنِكَايِهِ»⁽⁵⁾، قال الشارح: «وَهلم، لفظ يستعمل لازما ومتعديا، فاللازم بمعنى (تعال) قال الخليل: أصله (لم) من قولهم: (لم الله شعثه) أي جمعه كأنه أراد (لم نفسك إلينا) أي اجمعها واقرب منا، وجاءت (ها) للتنبيه قبلها، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، وجعلت الكلمتان كلمة واحدة، يستوي فيها الواحد والاثنتان والجمع والمؤنث والمذكر في لغة أهل الحجاز قال سبحانه: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾⁽⁶⁾، وأهل نجد يصرفونها فيقولون للثنتين: (هلمما) وللجمع: (هلموا) وعلى ذلك. وقد يوصل إذا كان لازما باللام، فيقال: هلم لك، وهلم لكما، كما قالوا: هيت لك، وإذا قيل لك: هلم إلى كذا أي تعال إليه قلت: لا أهلم مفتوحة الألف والهاء مضمومة الميم، فأما المتعدية فهي بمعنى (هات) تقول: هلم كذا وكذا، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾⁽⁷⁾، وتقول لمن قال لك ذلك: لا أهلمه، أي لا أعطيكه، يأتي بالهاء ضمير المفعول ليطمئن من الأولى، يقول □: «هات ذكر الخطب، فحذف المضاف»⁽⁸⁾.

فحكم الشارح هنا بأنه متعدٍ وأنه بمعنى (هات) وأن المضاف محذوف وهو رأي معظم شراح النهج⁽⁹⁾ لكن المجلسي احتمل أيضا أن يكون بمعنى (تعال) وأن يكون لازما⁽¹⁰⁾ واختصر محمد عبده والشيرازي الأمر فقالا: تقديره: اذكر الخطب⁽¹¹⁾.

وأما التفاصيل التي ذكرها الشارح في (هلم) فمعظمها من كلام الجوهري وبألفاظه نفسها⁽¹²⁾، وما نسبته إلى الخليل لم أجده في العين في مادة (هلم)⁽¹³⁾، لكن سيبويه ذكره⁽¹⁴⁾، ونقله أيضا

(1) ظ: الكتاب: 252/1؛ المقتضب: 25/3؛ الأصول في النحو: 146/1؛ الزاهر: 372/1؛ حروف المعاني: 73؛

الخصائص: 35/3؛ شرح قطر الندى: 31.

(2) ظ: الزاهر: 253/2؛ حروف المعاني: 372؛ المفصل: 193.

(3) ظ: الخصائص: 230/3؛ المفصل: 193.

(4) ظ: الكتاب: 252/1؛ حروف المعاني: 73؛ شرح قطر الندى: 31.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 241/9.

(6) ظ: سورة الأحزاب: 18.

(7) ظ: سورة الأنعام: 150.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 246/9.

(9) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 124/2؛ حقائق الحقائق: 22/3؛ مصباح السالكين (الكبير): 295/3؛ البحار:

490/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 123/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 3/10؛ في ظلال نهج

البلاغة: 446/2.

(10) ظ: البحار: 490/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 123/2.

(11) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 318/1؛ توضيح نهج البلاغة: 448/2.

(12) ظ: الصحاح: 2060/5.

(13) ظ: العين: 56/4.

(14) ظ: الكتاب: 529/3 و 332.

الزجاجي وابن جني⁽¹⁾.

ب: إيه: اسم فعل معناه: زد من الحديث أو الفعل⁽²⁾، وهو إذ ينون فللتنكير⁽³⁾، وقيل للوصل⁽⁴⁾، وهو لازم لا يتعدى كـ(زد) الذي هو بمعناه⁽⁵⁾، ولا يظهر معه ضمير بل يستكن⁽⁶⁾، وأما إيهاً فللزجر منونا وغير منون أي بمعنى: أكفف واسكت⁽⁷⁾، فإذا أغريته بالشيء قلت ويها⁽⁸⁾، فإذا تعجبت قلت واها⁽⁹⁾. وقد ذكر الشارح بعضاً من هذا الكلام عند شرحه قوله □: إيه أباً وَدَحَة! ⁽¹⁰⁾، قال الشارح: إيه: كلمة يستزاد بها من الفعل، تقديره: زد وهات أيضاً ما عندك، وضدها إيه، أي كف وأمسك ⁽¹¹⁾.

(1) ظ: حروف المعاني: 74؛ الخصائص: 53/3 و230.
(2) ظ: العين: 104/4؛ إصلاح المنطق: 292؛ المقتضب: 25/3؛ الأصول في النحو: 130/2؛ الزاهر: 321/1؛
النهاية: 87/1؛ اللباب: 94/2؛ همع الهوامع: 103/3.
(3) ظ: الكتاب: 302/3؛ الأصول في النحو: 130/2؛ وسر صناعة الإعراب: 494/2 والمفصل:
205؛ اللباب: 94/2؛ أوضح المسالك: 14/1.
(4) ظ: الكتاب: 302/3؛ إصلاح المنطق: 292؛ النهاية: 87/1.
(5) ظ: خزانة الأدب: 198/6.
(6) ظ: همع الهوامع: 103/3.
(7) ظ: العين: 104/4؛ الكتاب: 302/3؛ إصلاح المنطق: 292؛ المقتضب: 25/3؛ الأصول في النحو: 131/2؛
الزاهر: 321/1؛ غريب الحديث للخطابي: 339/2.
(8) ظ: الكتاب: 302/3؛ المقتضب: 25/3 و180.
(9) ظ: إصلاح المنطق: 292؛ الزاهر: 321/1.
(10) قال الرضي: هذا القول يومي به إلى الحجاج وله مع الودحة حديث، والودحة الخنفساء، وقال الشارح: لم اسمع
هذا ولم أجده في كتب اللغة، ولكن ذكرها المتأخرون عن الرضي كابن الأثير. ظ: النهاية: 169/5؛ شرح نهج
البلاغة، الشارح: 277/7-279.
(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 279/7.

المبحث الثاني: الأدوات:

والمقصود بها الحروف وما تضمن معناها من أسماء وظروف، وقد شكلت جانباً مهماً من الدرس النحوي لمعانيها الخاصة ودلالاتها المباشرة وأحكامها النحوية الشاملة لشطر كبير من اللغة لتكرارها ودورانها في الكلام العربي، فقد صنف فيها جملة من النحاة⁽¹⁾، قال المرادي: لما كانت مقاصد كلام العرب - على اختلاف صنوفه - مبنية أكثرها على معاني حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها⁽²⁾.

ومما يثار في درس الأدوات ظاهرة التناوب بينها أي: أن يتضمن بعض الحروف معنى غيره، فقد أنكرها البصريون وما جاء منها يؤهم ذلك فعلى تضمين الفعل معنى غيره أو على المجاز أو الشذوذ، وأقرها الكوفيون⁽³⁾، والشارح يجيزها كما سيتبين من كلامه خلال هذا المبحث، ولاختلاف فوائد هذه الأدوات وأنماطها وعملها وموضوعاتها يدرس ما ورد من أحكامها خلال هذا المبحث وفق الترتيب الألف بائي على الوجه الآتي:

* (أ) التعريف:

(أ) المعرفة تنقسم على ثلاثة أقسام الأول: تعريف العهد بقسميه الذكري والذهني.
والثاني: تعريف الجنس⁽⁴⁾. والثالث: التي للاستغراق باعتبار الأفراد أو باعتبار الصفات⁽⁵⁾.

1: (أ) للجنس:

وهي على أقسام أحدها: للمبالغة في الخبر نحو زيد الرجل أي الكامل الرجولة وثانيها: لتعريف الماهية، وهو أن يقتصر جنس المعنى على الخبر به حقيقة نحو قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا)⁽⁶⁾ وثالثها أن يقصد بها الحقيقة باعتبار كلية ذلك المعنى وهي الاستغراقية⁽⁷⁾ وقد ذكر الشارح لام الجنس عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ والناس يستحلون الحريم، ويستذلون الحكيم⁽⁸⁾. قال الشارح: μ ويستذلون الحكيم: يستضيئون العقلاء، واللام للجنس،

(1) من هذه المصنفات: حروف المعاني للزجاجي (ت337هـ) وكتاب اللامات له أيضاً، ومنازل الحروف للرماني (ت384هـ) وكتاب الأزهية في الحروف للهروي (ت415هـ) ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي (ت702هـ) الجني الداني في حروف المعاني: حسن قاسم المرادي (ت749هـ).

(2) الجني الداني: 81.

(3) ظ: معاني القرآن، الفراء: 205/2؛ أدب الكاتب: 394؛ الإنصاف: 481/2؛ مغني اللبيب: 111/1؛ البرهان في علوم القرآن: 338/3؛ مدرسة الكوفة: 283 و284.

(4) ظ: اللامات: 43-44؛ شرح قطر الندى: 112.

(5) ظ: شرح قطر الندى: 113؛ الإتيان: 562/1.

(6) سورة الأنبياء: 30.

(7) ظ: البرهان في علوم القرآن: 88/4-89.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 137/9.

كقوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)⁽¹⁾ v⁽²⁾.

ولم يذكر هذا شراح النهج ربما لوضوحه ولكنه مفهوم من شرحهم لهذه الكلمات⁽³⁾، وقد فرق ابن هشام بين اسم الجنس النكرة وبين المعرفة بـ(ال) فقال: هو الفرق بين المطلق والمقيد وذلك لأن الأول يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد، والثاني يدل على الحقيقة بقيد في الذهن⁽⁴⁾.

2: (أل) الداخلة على اسم الجنس المفرد وإفادة العموم:

ذكر الشارح هذا عند شرحه قول أمير المؤمنين □: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ الْقَائِلُونَ⁽⁵⁾ v. قال الراوندي: μ والألف واللام في (القائلون) لتعريف الجنس، كمثلهما في (الحمد)⁽⁶⁾ v. قال الشارح: μ قوله: أن اللام في (القائلون) لتعريف الجنس، كما أنها في الحمد كذلك فعجيب، لأنها للاستغراق في (القائلون) لا شبهة في ذلك كالمؤمنين والمشركون، ولا يتم المعنى إلا به، لأنه للمبالغة، بل الحق المحض أنه لا يبلغ مدحته كل القائلين بأسرهم. وجعل اللام للجنس ينقص عن هذا المعنى إن أراد بالجنس المعهود، وإن أراد الجنسية العامة، فلا نزاع بيننا وبينه، إلا أن قوله: (كما أنها في الحمد كذلك) يمنع من أن يحمل كلامه على المحمل الصحيح، لأنها ليست في الحمد للاستغراق، يبين ذلك أنها لو كانت للاستغراق لما جاز أن يحمد رسول الله 1 ولا غيره من الناس، وهذا باطل وأيضاً فإنها لفظ واحد مفرد معرف بلام الجنس، والأصل في مثل ذلك أن يفيد الجنسية المطلقة، ولا يفيد الاستغراق، فإن جاء منه شيء للاستغراق، كقوله (إنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)⁽⁷⁾، واهلك الناس الدرهم والدينار، فمجاز، والحقيقة ما ذكرناه⁽⁸⁾.

والحقيقة أن ما قاله الشارح موضع خلاف بين الأصوليين فقد بنى الشارح كلامه أن (الحمد) (والقائلون) الألف واللام في كل منهما مختلفة عن الأخرى وإنها في (الحمد) للجنس وفي (القائلون) للاستغراق وإن الراوندي اخطأ إذ سوى بينهما، وإن (الحمد) لا يمكن أن تكون الألف واللام فيه للعموم، واستدل بأنه لو كان كذلك لما جاز الحمد لغير الله تعالى ولأنه مفرد، والأصل فيه إفادة الجنسية المطلقة لا العموم، وإن ما جاء منه يفيد العموم فهو من باب المجاز وهذا رأي جملة من الأصوليين بأن المفرد المحلى بالألف واللام لا يفيد العموم لأنه لا يتبادر إلى الذهن منه ذلك ولا يؤكد بالجمع ولا ينعت بنعوت الجمع وذهبوا إلى أن نحو أهلك الناس الدرهم البيض

(1) سورة الفجر: 22.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 139/9.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 222/3؛ توضيح نهج البلاغة: 366/2.

(4) ظ: مغني اللبيب: 51/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 57/1.

(6) منهاج البراعة، الراوندي: 25/1؛ ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 64/1.

(7) سورة العصر: 2.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 65-64/1.

والدنانير الصفر مجاز⁽¹⁾ وهو ما ذكره الشارح من دون أن يذكر النعت بالجمع.

وذهب الكثيرون إلى انه يفيد العموم جمعا كان المحلى بالألف واللام أم اسم جنس مفردا، واستدلوا للأخير بان اسم الجنس يدل على الجنس من دون الألف واللام فبدخلوها لا بدّ أن تفيد العموم لأنه على قول الشارح وغيره تصبح (أل) بلا فائدة، ثم انه نعت بالجمع كالمثال المتقدم، واستثنى منه⁽²⁾، كقوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)⁽³⁾، فالظاهر أن الراوندي ممن يذهب إلى أن الألف واللام الداخلة على اسم الجنس الذي ليس بمعهود تفيد العموم لذلك سوى بينها وبين الداخلة على الجمع التي لا نزاع في إفادتها العموم⁽⁴⁾.

وأما استدلاله بان (الحمد) يكون لغير الله وعليه فهو ليس بعام فاستدلال لطيف، وكذلك قوله أن (القائلون) بإفادتها العموم أبلغ من إفادتها الجنس.

3: (ال) العهد:

لام العهد تدخل على النكرات فتشير إلى معهود بعينه بان يذكر شيء فتعود لذكره كقوله تعالى: (فِيهَا مَصْبَاحٌ الْمَصْبَاحُ)⁽⁵⁾ وهذا يسمى العهد الذكري أو يكون بينك وبين مخاطبك عهد في قاض مثلا فتقول جاء القاضي ويسمى العهد الذهني⁽⁶⁾ وقد ذكر الشارح هذه اللام دون ذكر الاصطلاحات عند شرحه قوله Δ: μ وَإِنَّهَا لِلْفئةِ الْبَاغِيَةِ⁽⁷⁾ قال الشارح: μ لام التعريف في (الفئة) تشعر بأن نسا قد كان عنده أنه ستخرج عليه فئة باغية، ولم يعين له وقتها ولا كل صفاتها، بل بعض علاماتها، فلما خرج أصحاب الجمل ورأى تلك العلامات موجودة فيهم، قال: وإنها للفئة الباغية، أي وإن هذه الفئة، أي الفئة التي وعدت بخروجها على، ولولا هذا لقال: (وإنها لفئة باغية)، على التنكير⁽⁸⁾؛ وقد قال الراوندي: (الفئة الباغية): μ أي الجماعة التي قال رسول الله لي أنهم يبعون عليك بعدي ولهذا أدخل الألف واللام في الفئة وفي صفتها للتعريف

(1) ظ: المعتمد: 228/1؛ المحصول: 599/2؛ شرح قطر الندى: 112؛ البحر المحيط في أصول الفقه: 38/2.
(2) ظ: المقتضب: 449/1 و 143/2 و 138/4؛ سر صناعة الإعراب: 350/1؛ اللع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت476هـ): 26؛ التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت476هـ): 115؛ قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت489هـ): 168-167/1؛ روضة الناظر: 230؛ الإحكام: 227/2؛ كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام اليزدي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، (ت730هـ): 23/2؛ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد (ت772هـ): 216؛ البرهان في علوم القرآن: 7/2.

(3) سورة العصر: 2-3.
(4) ظ: الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي (ت756هـ): 203/1؛ الكوكب الدري: 227؛ البرهان في علوم القرآن: 7/2 التقرير والتحرير: 249/1.
(5) سورة النور: 35.

(6) ظ: شرح شذور الذهب: 195؛ شرح قطر الندى: 112؛ البرهان في علوم القرآن: 88/4.

(7) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 33/9.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 37/9.

ولم يقل وانها لفئة باغية⁽¹⁾؛ وذكر ابن ميثم كلام الشارح⁽²⁾، وقال محمد عبده: μ وكان النبي أخبر عليا أن سبيغي عليك فئة فيها بعض أحمائه وإحدى زوجاته⁽³⁾.

فالمعهود الذي بسببه جاءت اللام إذن ذهني وبه تعلقت اللام وهو حديث كان أخبره به النبي 1

4: (ألف) الزائدة:

والألف واللام قد تأتي زائدة، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، فاللازمة في الأسماء الموصولة، وفي الإعلام المنقولة نحو: اللات والمرجلة نحو السمائل، وللغلبة نحو: المدينة، وغير اللازمة منها ما هو كثير فصيح كالداخلة على الأعلام للمح الصفة وهو موقوف على السماع ومنها ما هو قليل نحو أم العمرو وبنات الأوبر⁽⁴⁾ وقد ذكر الشارح الألف واللام وقال هي زائدة في موضع لا يشبه شيئا مما تقدم وهو قول أمير المؤمنين μ : وَمِنْهُمْ الْمُكْرِبُ بِقَلْبِهِ وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ فَذَلِكَ الَّذِي ضَيَّعَ أَشْرَفَ الْخَصْلَتَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ وَتَمَسَّكَ بِوَاحِدَةٍ⁽⁵⁾ قال الشارح: μ وأما قوله (ضيع اشرف الخصلتين) فاللام زائدة، وأصله (ضيع أشرف خصلتين من الثلاث)، لأنه لا وجه لتعريف المعهود هاهنا في الخصلتين، بل تعريف الثلاث باللام أولى، ويجوز حذفها من الثلاث، ولكن إثباتها أحسن، كما تقول: قتلت أشرف رجلين من الرجال الثلاثة⁽⁶⁾، وقال محمد عبده: اشرف الخصلتين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الخصلتين الفائقتين في الشرف عن الثالثة، وليس من قبيل إضافة اسم التفضيل إلى متعدد⁽⁷⁾.

ورد الشوشتري قول الشارح بقوله: μ بل التعريف واجب فيهما أما (الثلاث) فلأنه ليس الكلام في كل ثلاث خصال بل الخصال الثلاث المعهودة من الإنكار باليد واللسان والقلب وقد عرفت بالإضافة في قوله قبل (لخصال الخير)⁽⁸⁾ وقوله (من خصال الخير)⁽⁹⁾ وعرفت هنا باللام وأما (الخصلتين) فلو نكروا قيل (اشرف خصلتين) لصار المعنى: واحدة أشرف مع أن المراد كون الخصلتين أشرف، وأيضا الخصلتان معهودتان كالثلاث فلا وجه لترك التعريف، وما ذكره من المثال من صنعه لا تتكلم العرب بمثله⁽¹⁰⁾.

(1) منهاج البراعة، الراوندي: 61/2.

(2) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 166/3.

(3) نهج البلاغة، محمد عبده: 273/1.

(4) ظ: شرح الرضي على الكافية: 51/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 306/19.

(6) المصدر نفسه: 311/19.

(7) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 235/2.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 306/19.

(9) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(10) بهج الصناعة: 191/13.

وكلام الشوشثري جميل ومعقول فإن الألف واللام للعهد والمعهود مذكور في كلامه X المتقدم.

* إلى

لها معان كثيرة ذكرها النحاة⁽¹⁾ منها أن تكون (إلى) بمعنى الباء نحو قوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ)⁽²⁾ ونسب هذا القول إلى الأخفش⁽³⁾ وقد ذكر الشارح أن (إلى) تأتي بمعنى الباء عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ مَا أَنْتُمْ بَوَاقِيَّةٌ يُعَلَّقُ بِهَا، وَلَا زَوَافِرَ عَزِ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا⁽⁴⁾، قال الشارح: μ وقوله: (يعتصم إليها) أي بها، فأنايب (إلى) مناب الباء كقول طرفة:

وإن يلتق الحَيُّ الجميْعُ تلاقني إلى ذروة البيت الرفيع المصمِّد⁽⁵⁾ ν ⁽⁶⁾

وقد اعرض عن هذا القول ابن هشام فلم يذكره وعد من معاني (إلى) انتهاء الغاية، والمعية والتبيين، ومرادفة اللام، ومرادفة (في)، وابتداء الغاية، وموافقة عند، والتوكيد وأهمل أنها تكون بمعنى الباء⁽⁷⁾، وأما البيت الذي استشهد به الشارح فقد قال ابن قتيبة: أن (إلى) فيه بمعنى (في) μ أي في ذروة البيت الكريم الذي يصمد إليه ويقصد⁽⁸⁾ ν ، وهو قول ابن السكيت والثعلبي في تفسيره والأعلم الشنتمري، وقال النحاس والتبريزي هي بمعنى (مع)⁽⁹⁾. ولكن ابن السراج رفض أن تكون إلا على أصلها فقال: لا يجوز أن تكون إلى هنا بمعنى (من)⁽¹⁰⁾ وكذلك الرضي في شرح الكافية⁽¹¹⁾. وأما ما ذكره الشارح فلا أصل له عند غيره ولعله توهم أنها بمعنى الباء فاستشهد بالبيت سهواً.

* أم

لا يكون الكلام بـ(أم) إلا استفهاماً⁽¹²⁾ وعدوها في حروف العطف وهي على ضربين متصلة ومنقطعة، فالمتصلة بمعنى (أي) والمنقطعة بمعنى (بل) والمتصلة على ضربين: للتعديل،

(1) ظ: الكتاب: 231/4؛ المفصل: 380؛ مغني اللبيب: 75/1؛ الإتيان: 444/1.

(2) سورة البقرة: 14.

(3) ظ: همع الهوامع: 416/2.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 104/8.

(5) في الديوان هكذا: إلى ذروة البيت الشريف المصمِّد ديوان طرفة: 32 ؛ ولكنه مروي هكذا أيضاً ظ: جمهرة

أشعار العرب: 130.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 107/8.

(7) مغني اللبيب: 75/1.

(8) أدب الكاتب: 395.

(9) ظ: تفسير الثعلبي: 76/3؛ خزنة الأدب: 472/9.

(10) ظ: الأصول في النحو: 415/1.

(11) ظ: شرح الرضي على الكافية: 272/4.

(12) ظ: الكتاب: 169/3؛ المقتضب: 286/3؛ اللمع: 93.

وللتسوية⁽¹⁾، وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر⁽²⁾، وقيل أنها ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام⁽³⁾ وقد ذكر الشارح (أم) بضربها المتصلة والمنقطعة عند شرحه قوله X: *مُأْمَ هَذَا الَّذِي أَنْشَأَهُ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْحَامِ... حَتَّى إِذَا قَامَ اعْتِدَالُهُ، وَاسْتَوَى مِثَالُهُ، نَفَرَ مُسْتَكْبِرًا...v*⁽⁴⁾؛ قال الشارح: *مُأْمَ* (أم) هنا إما استفهامية على حقيقتها، كأنه قال أعظمكم، وأذكركم بحال الشيطان وإغوائه، أم بحال الإنسان منذ ابتدأ وجوده إلى حين مماته، وأما أن تكون منقطعة بمعنى (بل) كأنه قال: عادلا وتاركا لما وعظهم به: بل أتلو عليكم نبأ هذا الإنسان الذي حاله كذا⁽⁵⁾v، واختلف شراح النهج في (أم) هذه على ثلاثة وجوه:

الأول: أن تكون متصلة فهي للاستفهام ويكون المعنى كما ذكر الشارح أو المعنى فليُنظر الإنسان فيما تقدم ذكره أم في هذا⁽⁶⁾، أو المعنى: أذكركم وأعظمكم بما ذكرته لكم وشرحته أم أذكركم بهذا الذي حاله كذا⁽⁷⁾.

الثاني: أنها للاستفهام في معرض التقرُّيع وأمر باعتبار حال نفسه، وكأن (أم) معادلة لهمزة قبلها، والتقدير: أليس فيما أظهره الله لكم من عجائب مخلوقاته عبرة؟ أم هذا الإنسان الذي أنشأه.... وهو قول ابن ميثم⁽⁸⁾ واعترضه الخوئي بأنها إذا كانت للاستفهام التقرُّيعي تكون منقطعة لا متصلة⁽⁹⁾، والغريب أن ابن ميثم لم يذكر أنها متصلة ولا منقطعة، فاعتراض الخوئي لا محل له. وقال بهذا الوجه محمد جواد مغنية أيضا⁽¹⁰⁾.

الثالث: أنها منقطعة بمعنى (بل) وتقدم تقدير الشارح، وقيل التقدير أتغفلون عن هذا الذي أنشأه الله⁽¹¹⁾، وقيل هي (بل) الانتقالية بعد وصف الشيطان انتقل لبيان صفة الإنسان⁽¹²⁾.

والمعيار في (أم) أنها بعد الأخبار وبعد الاستفهام بغير الهمزة مستأنفة، وتكون مع الهمزة مستأنفة أيضا أحيانا، فإذا أردت معنى أيهما عدلتها بالهمزة، وتدخل عليها ما كان للتسوية أيضا

(1) ظ: الكتاب: 170-169/3؛ المقتضب: 286/3؛ والأصول في النحو: 339/1؛ وحروف المعاني: 48؛ ومنازل الحروف: 58؛ اللع: 94-93؛ المفصل: 437؛ أسرار العربية: 270؛ همع الهوامع: 202-196/3.

(2) ظ: المقتضب: 12/1.

(3) ظ: همع الهوامع: 196/3.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 269/6.

(5) المصدر نفسه: 270/6.

(6) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 343/1؛ حدائق الحقائق: 397/1.

(7) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 28/6.

(8) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 261/2.

(9) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 28/6.

(10) ظ: في ظلال نهج البلاغة: 406/1.

(11) ظ: حدائق الحقائق: 397/1.

(12) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 156/1؛ توضيح نهج البلاغة: 333/1.

هذا ما قرره المبرد⁽¹⁾، و(أم) هنا مسبوقة بكلام خبري ليس فيه الهمزة إلا أن يقال إنها مقدرة، فكونها مستأنفة أولى، والمستأنفة (المنقطعة) لا تخرج عن الاستفهام فهي تفيده لكن ما قبلها قد لا يفيد الاستفهام وقد يفيد، فقول الشارح: «استفهامية على حقيقتها ربما يقصد أنها بمعنى (أي)». ويلاحظ أيضا أن (أم) جاءت هنا في بداية كلام مقتطع من خطبة لأمير المؤمنين □ وأعله كلمة (ومنها) فقد لا يكون لها علاقة مباشرة بالكلام في المقطوعة التي قبلها فتكون بحسب ما قبلها ولا يعرف حالها، وهذا مما يؤكد الشارح في مواطن كثيرة من كتابه إذ يرى أن الرضي لا كان يلتقط الكلام التقاطا ومراده أن يأتي بفصيح كلام الإمام X⁽²⁾، ولكنه هنا اعرض عنه، وتنبه له الخوئي فأشار إليه⁽³⁾، لكن تقديرات الشارح هذه قد اكتفى بها المجلسي فلم يذكرها، واستصوبها الخوئي على الرغم من تقديره غيرها فهي محل اعتبار الشارح وتقديرهم.

* إما

(إما) الثانية المكسورة الهمزة عدها أكثر النحويين من حروف العطف⁽⁴⁾ وذكرها لها معاني منها الشك وهي فيه أبلغ من (أو) لأن الشك معها من البداية و(أو) تبدأ جملتها باليقين ثم عندما تذكر يسري الشك من آخر الكلام إلى أوله ومن معانيها التخيير⁽⁵⁾، والإبهام⁽⁶⁾، والإباحة⁽⁷⁾، والتفصيل⁽⁸⁾.

ورد هذا يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان وبرهان⁽⁹⁾ وغيرهم لاجتماعها مع الواو لزوما ولا يدخل حرف العطف على مثله⁽¹⁰⁾ ولا خلاف في (إما) الأولى في أنها غير عاطفة⁽¹¹⁾. وقد ذكرها الشارح في معرض كلامه عن منهجه في كتابه بعدم تفصيل أمور النحو التي أتقنها أربابها وإنما يذكر ما يحتاجه باقتضاب.

قال الشارح: «و لو أخذنا في شرح مثل ذلك لوجب أن نشرح لفظه (أما) المفتوحة، وأن نذكر

(1) ظ: المقتضب: 299/3.

(2) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 298/2 و 153/3 و 188/7 و 288/8 و 97/13 و 73/15.

(3) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 28/6.

(4) ظ: المقتضب: 11/1؛ الأصول في النحو: 56/2؛ منازل الحروف: 57؛ اللمع في العربية: 95؛ المفصل:

405؛ واللباب: 425/1.

(5) ظ: المقتضب: 11/1؛ الأصول في النحو: 56/2؛ منازل الحروف: 57؛ اللمع: 95؛ اللباب: 425/1 شرح

الرضي على الكافية: 398/4؛ مغني اللبيب: 60/1؛ همع الهوامع: 208/3.

(6) منازل الحروف: 57؛ مغني اللبيب: 60/1؛ همع الهوامع: 208/3.

(7) ظ: منازل الحروف: 57؛ اللمع: 5؛ اللباب: 455/1؛ مغني اللبيب: 60/1؛ شرح ابن عقيل: 234/2؛ همع

الهوامع: 208/3.

(8) ظ: مغني اللبيب: 60/1؛ شرح ابن عقيل: 234/2؛ همع الهوامع: 208/3.

(9) مغني اللبيب: 60/1؛ همع الهوامع: 208/3.

(10) ظ: أسرار العربية: 271؛ مغني اللبيب: 60/1؛ وأوضح المسالك: 380/3-382؛ شرح ابن عقيل: 234/2؛

همع الهوامع: 208/3.

(11) ظ: أسرار العربية: 271؛ مغني اللبيب: 60/1؛ همع الهوامع: 208/3.

الفصل بينها وبين (إما) المكسورة، ونذكر: هل المكسورة من حروف العطف أو لا؟ ففيه خلاف، ونذكر هل المفتوحة مركبة أو مفردة؟ ومهملة أو عاملة؟⁽¹⁾ v.

و(إما) المكسورة الهمزة مركبة من (إن) و(ما) عند سيبويه⁽²⁾. ورد هذا القول العكبري وقال هي مفردة،⁽³⁾ و(إما) المتكونة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة غيرها، كقوله تعالى: (فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي)،⁽⁴⁾ وقد اختزن الشارح رأيه في كل هذا لنفسه لكنه أشار إليها فحسب.

* أو

وتأتي (أو) لمعان مختلفة منها الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والجمع المطلق والاضراب والتقسيم، وبمعنى إلا، وبمعنى إلى، والتقريب، والشرطية⁽⁶⁾، لكن ابن هشام قال: هي موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد تخرج إلى معنى (بل) أو الواو وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها⁽⁷⁾ وفيها قال الشارح: أمأما قول عمر: (من أرخى سترا أو أغلق بابا فقد وجب عليه المهر)⁽⁸⁾. فيمكن أن يكنى بذلك عن الجماع نفسه، ويمكن أن يكنى به عن الخلوة فقط، وهو مذهب أبي حنيفة، وهو الظاهر من اللفظ لأمرين: أحدهما قوله: (أغلق بابا) فإنه لو أراد الكناية لم يحسن الترديد ب (أو)، وثانيهما أنه قد كان مقررا عندهم أن الجماع نفسه يوجب كمال المهر، فلم يكن به حاجة إلى ذكر ذلك⁽⁹⁾ v.

أما دليله الثاني فمغن عن ذكر الأول وأما دليله الأول فهو قوي أيضا، فوقع (أو) هنا يفيد أن وقوع أحد الشيئين يوجب المهر لأن معناها هنا الشك⁽¹⁰⁾ فهي مع جملة خبرية .

*الباء:

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 43/1

(2) ظ: الكتاب: 267/1؛ مغني اللبيب: 59/1.

(3) ظ: اللباب: 426/1.

(4) سورة مريم: 26؛

(5) ظ: حروف المعاني: 64.

(6) ظ: المقتضب: 10/1 و11؛ الأصول في النحو: 55/2 و56؛ حروف المعاني: 51؛ اللمع: 92؛ شرح قطر

الندى: 305؛ مغني اللبيب: 62/1-67؛ همع الهوامع: 203-208.

(7) ظ: مغني اللبيب: 67/1؛ همع الهوامع: 203/3.

(8) روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة بما هذا معناه ونسبه البعض إلى علي X وآخر إلى احد الصحابة؛ ظ: سنن البيهقي: 255/7؛ المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ): 289-288/6؛ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ): 520-519/3؛

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 41/5.

(10) ظ: المقتضب: 10/1؛ حروف المعاني: 51؛ اللمع: 92؛ مغني اللبيب: 67/1.

تأتي الباء بمعان مختلفة منها:

1: باء القسم:

والباء هي أصل حروف القسم، ثم تبدل الواو منها⁽¹⁾. والدليل على أنها هي الأصل أنها للتعدية وليس غيرها من حروف القسم مثلها ولأن فعل القسم لازم فهو يحتاجها ويجوز ذكره معها دون غيرها،⁽²⁾ وهي أيضا تدخل على المضمر والمظهر⁽³⁾ وتستعمل في القسم الإستعطافي نحو بالله هل قام زيد؟⁽⁴⁾ وقد عرض الشارح لذكر باء القسم عند شرحه قوله تعالى: (رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأَزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أَغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ)⁽⁵⁾، قال الشارح: «والباء في قوله: (بما أغويتني) متعلق بفعل محذوف تقديره أجازيك بما أغويتني تزييني لهم القبيح فـ(ما) على هذا مصدرية، أي: أجازيك بأغوائك لي تزييني لهم القبيح، فحذف المفعول ويجوز أن تكون الباء قسما، كأنه أقسم بأغوائه إياه ليزينن لهم⁽⁶⁾؛ وللمفسرين والشارح وجوه في هذه الباء:

الأول: الباء للسببية، أي بسبب إغوائك لي لأزينن، وقيل هناك قسم محذوف⁽⁷⁾.

الثاني: الباء للقسم وقد ذكر الوجهين جملة من المفسرين وشرح النهج⁽⁸⁾. ونسب الوجه الثاني إلى أبي عبيدة⁽⁹⁾ وهو قسم بفعل الله تعالى أي بأغوائك إياي لأزينن لهم... واللام في (لأزينن) لام جواب القسم و(ما) مصدرية⁽¹⁰⁾ وقيل يجوز أن تكون بمعنى (الذي)⁽¹¹⁾.

الثالث: أن تكون بمعنى اللام⁽¹²⁾.

الرابع: أن تكون بمعنى من أجل،⁽¹³⁾ ولعله يتحد مع ما قبله.

الخامس: أن تكون بمعنى (مع).⁽¹⁴⁾

والشارح في وجهه الأول غير واضح فهو قد قدر الكلام: أجازيك بأغوائك لي، فهو قد ذكر في حالة مثلها أنها للمجازاة ولعله يعني السببية فيكون موافقا لآراء العلماء في المسألة الأولى،

(1) ظ: الكتاب: 217/4؛ المقتضب: 40/1؛ إعراب القرآن، النحاس: 187/5؛ المفصل: 383؛ همع الهوامع: 477/2.

(2) ظ: أسرار العربية: 247.

(3) ظ: الأصول في النحو: 430/1.

(4) ظ: مغني اللبيب: 106/1؛ همع الهوامع: 477/2.

(5) سورة الحجر: 39.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 139/3.

(7) ظ: التفسير الكبير، 32/14؛ مصباح السالكين (الكبير): 250/4.

(8) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 239-238/2؛ تفسير البيضاوي: 9/3 و370؛ مصباح السالكين (الكبير):

250/4؛ فتح القدير: 192/2؛ روح المعاني: 94/8؛ منهاج البراعة، الخوئي: 284/11.

(9) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 239/2؛ ومصباح السالكين (الكبير): 250/4.

(10) ظ: التفسير الكبير: 32/14.

(11) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 250/4.

(12) ظ: فتح القدير: 192/2.

(13) ظ: توضيح نهج البلاغة: 181/3.

(14) ظ: فتح القدير: 192/2.

وهذا القول هو الأرجح لأن المعنى عليه منسجم فالغواية سبب التزيين، وأما القسم بالإغواء فمما لا يناسب وكل التعليقات التي ذكرها العلماء لا تسوغ هذا ولا ترجحه.

2: الباء السببية:

من معاني الباء السببية وهي التي تدخل على سبب الفعل نحو (فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنْبِهِ)⁽¹⁾⁽²⁾ ويعبر عن هذا المعنى بالتعليل أيضا⁽³⁾ وقال الرضي الاسترأبادي السببية فرع الاستعانة⁽⁴⁾ وهي التي تكون بمعنى اللام⁽⁵⁾ وقد ذكر الشارح الباء السببية عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **وَدَيْتَ بِالصَّغَارِ وَالْقَمَاءَةِ، وَضُرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْإِسْهَابِ، وَأَدِيلَ الْحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الْجِهَادِ**⁽⁶⁾، قال الشارح: **□ قوله: (وأديل الحق منه بتضييع الجهاد)**، قد يظن ظان أنه يريد: وأديل الحق منه بأن أضيع جهاده، كالباءات المتقدمة، وهي قوله: (وديت بالصغار)، و(ضرب على قلبه بالإسهاب). وليس كما ظن، بل المراد: وأديل الحق منه لأجل تضييعه الجهاد، فالباء هاهنا للسببية كقوله تعالى: (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَعْغِهِمْ)⁽⁷⁾⁽⁸⁾؛ وهذا الكلام موضع اتفاق شراح النهج⁽⁹⁾ والآية التي استشهد بها الشارح قال المفسرون الباء فيها للسببية⁽¹⁰⁾.

وقد ذكر الشارح أيضا أن الباء تكون للتعليل وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **□ سُبْحَانَكَ خَالِقًا وَمَعْبُودًا! بِحُسْنِ بِلَائِكَ عِنْدَ خَلْقِكَ**...⁽¹¹⁾ قال الشارح: **□ الباء هاهنا للتعليل بمعنى اللام، كقوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ)**⁽¹²⁾ أي: لأنهم، فتكون متعلقة بما في (سبحانك) من معنى الفعل، أي أسبحك لحسن بلائك. ويجوز أن تتعلق بمعبود، أي يعبد لذلك⁽¹³⁾. أما تعلق (بحسن بلائك) فقال ابن ميثم: هو متعلق بـ(خلقت) وتابعه في ذلك الخوئي والشوشثري⁽¹⁴⁾.

(1) سورة العنكبوت: 40.

(2) ط: مغني اللبيب: 103/1.

(3) ط: مغني اللبيب: 310/1؛ وخزانة الادب: 301/1؛ والإتقان: 462/1؛ مع الهوامع: 133/2.

(4) ط: شرح الرضي على الكافية: 281/4؛ مع الهوامع: 417/2.

(5) ط: حروف المعاني: 87.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 74/2.

(7) سورة الأنعام: 146؛

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 77/2.

(9) ط: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 130/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 392/3؛ وبهج الصباغة:

501/10؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 76/1؛ توضيح نهج البلاغة: 15/1.

(10) ط: الكشف: 71/2؛ تفسير البيضاوي: 461/2؛ تفسير أبي السعود: 195/3؛ تفسير الجلالين: 189/1؛ روح

المعاني: 49/8.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 200/7.

(12) سورة غافر: 22.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 206/7.

(14) ط: مصباح السالكين (الكبير) 61/3؛ مصباح السالكين (الوسيط) 260؛ منهاج البراعة، الخوئي: 327/7؛

بهج الصباغة: 367/11.

واحتمل ابن ميثم أن يكون الجار والمجرور متعلقا بـ(معبود)⁽¹⁾ كما احتمل أن يكون متعلقا بـ(سبحانك) وعلى هذا الرأي أيضا الشيرازي ومحمد جواد مغنية⁽²⁾.

وأما معنى (الباء) فقال الخوئي والشيرازي بأنها للسببية أي بسبب حسن بلائك⁽³⁾، ولا يختلف المعنى كثيرا فابن هشام عد أن (الباء) تكون للسببية⁽⁴⁾، وذكر في موضع آخر بأنها تكون للتعليل⁽⁵⁾، والمفسرون حيث وجدت (بأنهم) قالوا للسببية⁽⁶⁾، أو للتعليل⁽⁷⁾، أو ذكروا الأمرين⁽⁸⁾.

ومثله: قول أمير المؤمنين □: μ : لئن كان ذلك حقا لتجدن لك علي هوانا، ولتخفن عني ميزانا⁽⁹⁾ قال الشارح: μ وروى: (ولتجدن بك عندي هوانا) بالباء، ومعناها اللام، ولتجدن بسبب فعلك هوانك عندي، والباء ترد للسببية: كقوله تعالى: (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم)⁽¹⁰⁾ ν ⁽¹¹⁾.

والرواية التي ذكرها الشارح (بالباء) هي الرواية التي اثبتها الراوندي وابن ميثم ومحمد عبده⁽¹²⁾. وللشارح في رواية الباء تأويلان:

الأول: انها بمعنى اللام وهو ما ذكره الشارح والمجلسي والخوئي⁽¹³⁾.

الثاني: انها للسببية أي بسبب فعلك وهو ما احتمله الراوندي والمجلسي والخوئي⁽¹⁴⁾.

والظاهر من كلام الشارح انه لم يفصل بين معنى اللام ومعنى السببية التي في الباء، فهو قد قال: μ بالباء، ومعناها اللام، ولتجدن بسبب فعلك هو انك عندي... ν ⁽¹⁵⁾ وكأنه يفسر الباء التي بمعنى اللام، وان السببية عنده والتعليل واحد وان الباء السببية هي التي تكون بمعنى اللام، وقد اختلف العلماء في هذا فقال قوم: انهما مختلفان لغة ونحوا وشرعا ففي اللغة: السبب هو ما يتوصل به إلى غيره وقد سمي الحبل لذلك سببا، والعلة: هي المرض أو هي أمر يكون عنه أمر

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 61/3.

(2) ظ: مصباح السالكين: 260/1؛ توضيح نهج البلاغة: 181/2؛ وفي ظلال نهج البلاغة: 146/2.

(3) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 327/7؛ توضيح نهج البلاغة: 181/2.

(4) ظ: مغني اللبيب: 103/1.

(5) مغني اللبيب: 310/1.

(6) ظ: إملاء ما من به الرحمن: 220/1؛ تفسير أبي السعود: 107/1 و 111/4؛ روح المعاني: 61/24.

(7) ظ: التفسير الكبير: 48/20؛ كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي

الكلبي (ت758هـ): 111/1؛ فتح القدير: 238/2.

(8) ظ: المحرر الوجيز: 155/1؛ روح المعاني: 36/9.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 175/16.

(10) سورة النساء: 160.

(11) شرح نهج البلاغة: 176/16.

(12) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 140/3؛ مصباح السالكين (الكبير): 95/5؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 70/2؛ وفي نسخة: 68/3.

(13) ظ: البحار: 516/33؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 148/3؛ منهاج البراعة، الخوئي: 81/2.

(14) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 140/3؛ البحار: 516/33؛ منهاج البراعة، الخوئي: 81/20.

(15) شرح نهج البلاغة، الشارح: 176/16.

آخر⁽¹⁾، وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا تصريح بأنهما غيران⁽²⁾، وقال النحاة إن اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية⁽³⁾ وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل،⁽⁴⁾ وعرف أهل الشرع السبب بأنه ما يحصل الشيء عنده لا به، والعلة ما يحصل به.

وقال أبو حيان كأن التعليل والسببية عند أصحابنا شيء واحد، والمعنى الذي سمى به ابن مالك باء السبب موجود في باء التعليل لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل وباء السبب وقال السيوطي هذا هو الحق لأن السبب هو المعبر عنه في القياس العلة⁽⁵⁾. وهذا الكلام صحيح إذ باء السببية هي التي تكون بمعنى لام التعليل وعليه كلام الشارح.

3:الباء للمجازاة:

وقال أيضا أن الباء تكون للمجازاة فعند شرحه قول أمير المؤمنين □: **وَسَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِمَّنْ ظَلَمَ، مَأْكَلًا بِمَأْكَلٍ، وَمَشْرَبًا بِمَشْرَبٍ**⁽⁶⁾، قال الشارح: **والباء هاهنا للمجازاة الدالة على الصلة، كقوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)**⁽⁷⁾ وكقول أبي تمام: **فَبِمَا قَدْ أَرَاهُ رِيَّانَ مَكْسُوٍّ** الـ معاني من كل حسن وطيب⁽⁸⁾

وقال سبحانه: **(قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ)**⁽⁹⁾.

وقال ابن ميثم: **وَمَأْكَلًا وَمَشْرَبًا** منصوبان بفعل مضمر والتقدير: **ويبدلهم مأكلًا بمأكل**⁽¹¹⁾ وعلى قوله هذا فالباء معناها البدلية وهو ما بينه الشارح بقوله: **ووسيبدل الله مآكلهم اللذيذة الشهية بمأكل حريره علقمية**⁽¹²⁾، لكنه قال الباء للمجازاة، وهو ما رفضه الخوئي وقال **والباء سببية لا للمجازاة، وان كان مراده بالمجازاة السببية فلا مشاحة**⁽¹³⁾ ورأي الخوئي هذا صحيح إذ لم يذكر أحد أن الباء للمجازاة بل قالوا للسببية وحتى الآية التي استشهد بها الشارح وهي قوله تعالى:

(1) ظ: خزانة الأدب: 301/1.

(2) ظ: همع الهوامع: 420/2؛ خزانة الادب: 301/1.

(3) ظ: الكشف: 574/3؛ البحر المحيط: 463/4؛ شرح شذور الذهب: 280؛ أوضح المسالك: 29/3؛ موصل

الطلاب: 100؛ خزانة الادب: 301/1.

(4) ظ: اللباب: 361/1؛ وأوضح لمسالك: 38/3؛ وخزانة الادب: 301/1.

(5) ظ: همع الهوامع: 420/2؛ خزانة الادب: 301/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 218/9.

(7) سورة النساء: 155.

(8) روايته هكذا: وبما قد أراه ريان مكسو. ظ: ديوان أبي تمام: 119/1.

(9) سورة القصص: 17.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 219/9.

(11) مصباح السالكين (الكبير): 275/3؛ مصباح السالكين (الوسيط): 334.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 219/9.

(13) منهاج البراعة، الخوئي: 333/9.

(قَبِمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ) قالوا الباء فيها للسببية⁽¹⁾ وان كان في مقدمة كلام الإمام ما يدل على المجازاة وهي قوله: (وسينتقم الله ممن ظلم)⁽²⁾ لكن الظاهر أن لا فرق بين الأمرين فالمجازاة نتيجة لسبب أفادته الباء، وقد وجدت عند العكبري إشارة إلى المجازاة فهو يقول في إعراب قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ)⁽³⁾ قال: ذلك مستحق بأنهم في الأميين⁽⁴⁾؛ لكن المعنى لا يخرج عن السببية.

4: الباء بمعنى (من):

ترد الباء بمعنى (من) وجعل ابن قتيبة منه قول الشاعر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ متى لَجَجَ خَضِرٌ لَهُنَّ نَبِيحٌ⁽⁵⁾
وجعلوا منه أيضا قول الشاعر:

وَكأنَّ حَيًّا قَبْلَكُمْ لَمْ يَشْرَبُوا فيها بأقليةٍ أجنَّ زُعَاقٌ⁽⁶⁾

وقوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)⁽⁷⁾⁽⁸⁾ وقد ذكر الشارح هذه الباء عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَعَلَّمُوا أَنَّ دَارَ الْهَجْرَةِ قَدْ قَلَعَتْ بِأَهْلِهَا وَقَلَعُوا بِهَا⁽⁹⁾ قال الشارح: μ الباء هاهنا زائدة في احد الموضعين، وهو الاول، وبمعنى (من) في الثاني، يقول فارقت أهلها وفارقوها، ومنه قولهم (هذا منزل قلعة) أي ليس بمستوطن⁽¹⁰⁾، ولم يعرض الشارح لمعنى الباء لكنهم بينوا المعنى فقال السرخسي: أي أزعجتهم وارغبتهم عنها، ومعنى قلعوا بها أنهم إذا ارتحلوا منها واطوها وخربت ديارهم فيها فكأنهم قد أجلوها⁽¹¹⁾؛ وقال الراوندي: أي رحلت بأهلها، وأزعجوا بتلك الدار⁽¹²⁾، وقال ابن ميثم: كنى بذلك عن اضطراب أمورهم بها وعدم استقرار قلوبهم من ثورات هذه الفتنة⁽¹³⁾؛ قال محمد عبده: قلع المكان بأهله نبذهم فلم يصلح لاستيطانهم⁽¹⁴⁾. والحقيقة أن الفعل (قلع) يدل على انتزاع شيء من شيء، تقول قلعت الشيء قلعا فانا قالع وهو

(1) ط: أوضح المسالك: 38/3؛ مغني اللبيب: 738؛ تفسير أبي السعود: 250/2؛ تفسير الجلالين: 130؛ فتح

القدر: 21/2؛ روح المعاني: 8,89/6.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 218/9.

(3) سورة آل عمران: 75.

(4) ط: إملاء ما من به الرحمن: 140/1.

(5) ط: أدب الكاتب: 408؛ خزنة الادب: 91/7.

(6) ط: خزنة الادب: 310/4.

(7) سورة الإنسان: 6.

(8) ط: حروف المعاني: 47؛ مغني اللبيب: 105/1؛ المصباح المنير: 54/1؛ القاموس المحيط: 1740؛ هـ مع

الهوامع: 418/2؛ الإتيان: 463/1.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 6/14.

(10) المصدر نفسه: 7/14.

(11) ط: أعلام نهج البلاغة: 236/1.

(12) ط: منهاج البراعة، الراوندي: 15/3.

(13) ط: مصباح السالكين (الكبير): 341/4.

(14) ط: نهج البلاغة، محمد عبده: 3/2.

مقلوع⁽¹⁾، ولا شك في أن المعنى كناية عن الاضطراب والرحيل، والا فلو كانت الباء في الموضوعين على معناها وانصرف المعنى إلى الحقيقة لكان معنى آخر لا ينسجم مع المراد من كلام أمير المؤمنين □، فقلعت بهم ماذا؟ وقلعوا بها ماذا؟.

5: الباء بمعنى (في):

قال ابن مالك: وزيدَ والظرفية استبنَ بيا وفي وقد يبينان السببا⁽²⁾
فالباء قد تفيد الظرفية نحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ)⁽³⁾⁽⁴⁾. وقد ذكرها الشارح عند ذكره قول أمير المؤمنين □: «صَدَّقَهُ بِهِ أُنْبَاءُ الْحَمِيَّةِ»⁽⁵⁾، قال الشارح: «وقد روى (صدقه أبناء الحمية) من غير ذكر الجار والمجرور، ومن رواه بالجار والمجرور كان معناه صدقه في ذلك الظن أبناء الحمية، فأقام الباء مقام (في)»⁽⁶⁾.
وقد أشار ابن ميثم إلى قول الشارح هذا⁽⁷⁾، وهو قول الخوئي أيضا⁽⁸⁾.

*ثم:

ثم حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة، فالترتيب⁽⁹⁾ خالف قطرب في اقتضائها إياه واحتج بقوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)⁽¹⁰⁾. وقول الشاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وأجيب عن ذلك بأجوبة كثيرة⁽¹¹⁾، وخالف الفراء في المهلة وقال إنها تتخلف بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس والظاهر أنها واقعة موقع الفاء⁽¹²⁾، وقيل إن من معانيها معنى الواو، وتأتي للاستئناف أيضا، والتعجب⁽¹³⁾، وأما في عطف المفردات فلا تكون إلا

(1) ظ: معجم مقاييس اللغة: 21/5.

(2) الألفية في النحو: 36؛ شرح ابن عقيل: 19/2؛ همع الهوامع: 418/2.

(3) سورة آل عمران: 123.

(4) ظ: مغني اللبيب: 104/1؛ المصباح المنير: 67/1؛ والقاموس المحيط: 1740؛ والإتقان: 463/1؛ مجمع

البحرين: 145/1؛ المعجم الوسيط: 35/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 137/13.

(6) المصدر نفسه: 142/13.

(7) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 252/4.

(8) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 284/11.

(9) ظ: حروف المعاني: 16؛ اللباب: 422/1؛ مغني اللبيب: 118/1؛ البرهان في علوم القرآن: 266/4؛ همع

الهوامع: 196/3؛ الإتقان: 468/1.

(10) سورة الزمر: 6.

(11) ظ: مغني اللبيب: 118/1؛ همع الهوامع: 195/3.

(12) ظ: معاني القرآن، الفراء: 415/2؛ مغني اللبيب: 118/1.

(13) ظ: البرهان في علوم القرآن: 266-268/4.

للترتيب⁽¹⁾.

1: ثم للجمع المطلق:

وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **لَمْ تُنْشَأْ - سُبْحَانَهُ - فَتَقَ الْأَجْوَاءَ، وَشَقَّ الْأَرْجَاءَ، وَكَأَنَّكَ الْهَوَاءُ**⁽²⁾؛ قال الشارح: **لَمْ** لسائل أن يسأل فيقول: ظاهر هذا الكلام أنه سبحانه خلق الفضاء والسموات بعد خلق كل شيء، لأنه قد قال قبل: (فطر الخلائق، ونشر الرياح، ووتد الأرض بالجبال)، ثم عاد فقال: (أنشأ الخلق إنشاءً، وابتدأه ابتداءً)، وهو الآن يقول: (ثم أنشأ سبحانه فتق الأجواء)، ولفظة (ثم) للتراخي. فالجواب أن قوله: (ثم) هو تعقيب وتراخي، لا في مخلوقات البارئ سبحانه، بل في كلامه 9، كأنه يقول: ثم أقول الآن بعد قلبي المتقدم: إنه تعالى أنشأ فتق الأجواء. ويمكن أن يقال: إن لفظة (ثم) هاهنا تعطي معنى الجمع المطلق كالواو، ومثل ذلك قوله تعالى: (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى)⁽³⁾؛ واختلف شراح النهج في (ثم) هنا على أقوال:

الأول: أنها للترتيب والتراخي لا في مخلوقات الله تعالى بل في كلامه X ولم يعاضد الشارح على هذا القول الا محمد عبده⁽⁵⁾، وقال الخوئي: وأنت خير بما فيه ضرورة انه لتراخي بين الإخبارين، والأولى أن يعتذر بان (ثم) هنا لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم⁽⁶⁾.

الثاني: أنها بمعنى الواو المفيدة لمطلق الجمع، واحتج الشارح بقوله تعالى: (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى)، واحتمله المجلسي والخوئي⁽⁷⁾.

الثالث: أنها للتفصيل بعد الإجمال فانه X أشار في الفصل المتقدم إلى قدرة الله سبحانه وانه يخلق بلا حركة ولا همامة نفس، ونسبه خلق العالم إلى قدرته، وبعدها شرع في تفصيل الخلق وهو رأي ابن ميثم وذكره المجلسي والخوئي والشوشنري واختاره محمد جواد مغنية⁽⁸⁾. فهو عطف مفصل على مجمل.

الرابع: أن التراخي، والترتيب تتخلف عنها أحيانا حين استدل الفراء بقول العرب. أعجبني ما

(1) البرهان في علوم القرآن: 269/4.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 83/1.

(3) سورة طه: 82.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 84/1.

(5) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 19/1.

(6) ظ: منهاج البراعة الخوئي: 371/1.

(7) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 84/1؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 33/1؛ منهاج البراعة،

الخوئي: 471/1 و472.

(8) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 138/1؛ مصباح السالكين (الوسيط): 65؛ البحار: 181/54؛ شرح نهج

البلاغة المقتطف من البحار: 33/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 371/1؛ وفي ظلال نهج البلاغة: 31/1.

صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب.⁽¹⁾ حيث لا تراخي بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)⁽²⁾ حيث لا ترتيب، وقوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً)⁽³⁾. حيث لا تراخي، وهو من احتمالات الخوئي⁽⁴⁾.

الخامس: انه لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم كما اعتذروا عن الآية المتقدمة: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ...) وجعلوا معنى المثال السابق: ثم أخبرك أن ما صنعت أمس أعجب، وهو ما نقله الخوئي⁽⁵⁾.

السابع: أن المعنى هكذا ثم بعد العلم والعرفان أنشأ سبحانه فتق الأجواء... وهو توضيح الشيرازي⁽⁶⁾.

وعلى كل حال فالعلماء متشددون في (ثم) ولا يقبلون أن تكون بمعنى الواو ويجزمون أنها تفيد الترتيب والتراخي ويتأولون ما ورد من الآيات والشعر بتأويلات مختلفة⁽⁷⁾ منها: أولاً: أنها تفيد ترتيب الإخبار لا الحكم، وهو قول الفراء وقد تقدم المثال الذي ضربه لذلك⁽⁸⁾، ورده ابن هشام بأنه يصحح الترتيب فقط لا المهلة⁽⁹⁾.

ويندرج تحت هذا الكلام قول الشارح الأول ولكنه جعلها على تأويله تفيد الترتيب في كلام أمير المؤمنين □ والتراخي وهو ضعيف إذ لا تراخي في الإخبار وما قاله ابن هشام صحيح، ولعل التفصيل الذي ذكره الشراح في أولاً ورابعاً وخامساً المتقدم يندرج تحت هذا التأويل، ولا معنى لاعتراض الخوئي على الشارح فالمقصود واحد.

الثاني: أن العطف هنا على مقدر فمثلاً قوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)⁽¹⁰⁾. تقديره: أنشأها ثم جعل منها زوجها.

الثالث: هناك تأويلات كثيرة تخص كل موضع منها ما يتعلق بمعنى المعطوف ومنها ما يتعلق بتحديد المعطوف عليه لا مجال للتوسع فيها فمثلاً الآية التي استشهد بها الشارح على أن (ثم)

(1) ظ: معاني القرآن، الفراء: 415-414/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 371/1.

(2) سورة الزمر: 6.

(3) سورة المؤمنون: 14-12.

(4) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 371/1.

(5) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 371/1.

(6) ظ: توضيح نهج البلاغة: 19/1.

(7) ظ: معاني القرآن، الفراء: 415/2؛ الكشف: 115/4؛ التفسير الكبير: 213/26؛ تفسير البيضاوي: 59/5؛

مغني اللبيب: 118/1؛ البرهان في علوم القرآن: 266/4؛ مع الهوامع: 195/3؛ الإتيان: 468/1.

(8) ظ: معاني القرآن، الفراء: 415/2؛ وزاد المسير: 163/7؛ مغني اللبيب: 118/1؛ خزنة الأدب: 39/11؛

روح المعاني: 59/8.

(9) ظ: مغني اللبيب: 118/1.

(10) سورة الزمر: 6.

أعطيت معنى الواو وهي: { وَإِنِّي لَعَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى }⁽¹⁾، فيها ثمانية تأويلات ذكرها المفسرون⁽²⁾، واستبعد أن تكون بمعنى الواو⁽³⁾.

2: ثم للتراخي:

وقد ذكر الشارح هذا المعنى عند ذكره قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا)⁽⁴⁾، قال الشارح: «ولفظه (ثم) للتراخي، والاستقامة مفضلة على الإقرار باللسان»⁽⁵⁾. وقال الزمخشري: (ثم) هنا لإظهار التفاوت فالاستقامة على الإيمان خير من الدخول فيه⁽⁶⁾. وقيل إن فيها دلالة على دوام الفعل المعطوف بها وإرخاء الطول في استصحابه وعلى هذا يخرج عن الإشعار ببعد الزمن ولكن معناها الأصلي التراخي زمن وقوع الفعل وحدوثه، ومعناها المستعارة له: دوام وجود الفعل، وتراخي زمن بقاءه، فالمعنى: وداوموا على الاستقامة دواما متراخيا ممتد الأمد⁽⁷⁾، وقال البيضاوي: ثم استقاموا في العمل لتراخيه عن الإقرار في الرتبة⁽⁸⁾. ولا أظن أن في منطوق هذه الآية ما يشير إلى تفضيل الاستقامة على الدخول في الإيمان كما ذكر الزمخشري، ولكن أن تكون فيها دلالة على الدوام مجازا ممكن وهو المفهوم من الآية، وأما تفسير البيضاوي للاستقامة بالعمل فهو يشبه قول أمير المؤمنين □ أن معناها: أدوا الفرائض⁽⁹⁾. أما شارحنا فقد حمل ثم على معناها.

* عن:

(عن) ولها معان كثيرة ذكر منها الشارح:

1: عن بمعنى (على):

وتستعمل (عن) بمعنى (على) للاستعلاء نحو قوله تعالى: (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَفْسِهِ)⁽¹⁰⁾، وقول الشاعر:

(1) سورة طه: 82.

(2) ظ: تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ): 20/3؛ جامع البيان: 195/16؛ السمعاني: 346/3؛ المفصل: 404؛ الكشف: 81/3؛ التفسير الكبير: 84/22؛ وتفسير البيضاوي: 64/4؛ الجامع لأحكام

القرآن: 231/11؛ وروح المعاني: 241/16.

(3) ظ: البرهان في علوم القرآن: 267/4.

(4) سورة الاحقاف: 13.

(5) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 26/10.

(6) ظ: الكشف: 81/3 و 204/4؛ فتح القدير: 284/1.

(7) ظ: روح المعاني: 33/3.

(8) ظ: تفسير البيضاوي: 114/5.

(9) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 26/10.

(10) سورة محمد: 38.

لاهُ ابْنُ عَمِكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي⁽¹⁾

وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: «وَلَمْ يَضِنَّ بِهَا عَنْ أَعْدَائِهِ»⁽²⁾. قال: «وَيُرَوَّى: (ولم يضمن بها على أعدائه)، والرواية المشهورة (عن أعدائه)، وكلاهما مستعمل»⁽³⁾، وقد ذكر الراوندي وتبعه الخوئي أن رواية (عن أعدائه) تقتضي أن يتعلق (عن) بحال أي قابضا عنهم⁽⁴⁾، فهما يقدران محذوفا يناسب (عن) وأما الشارح فالظاهر أنه يجيز التناوب بين الحروف من دون الحاجة إلى تقدير.

2: عن بمعنى (بعد) أو زائدة:

وقد ذكر ذلك الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين X «جَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعًا لِنَعِي مَا عَنَّاها، وَأَبْصَارًا لِنَجْلُو عَنْ عَشَائِها»⁽⁵⁾. قال الشارح: «وَلْتَجْلُو، أي لتكشف. وعن هاهنا زائدة، ويجوز أن تكون بمعنى (بعد) كما قال:

لَقَحَتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنْ حِيَالٍ⁽⁶⁾

أي بعد حيال، فيكون قد حذف المفعول، وحذفه جائز، لأنه فضلة، ويكون التقدير: لتجلو الأذى بعد عشاها»⁽⁷⁾؛ لكن ابن ميثم: ذهب إلى أن (عن) ليست بزائدة، وقال: إن الجلاء يستدعي مجلوا ومجلوا عنه فذكر X المجلو وأقامه مقام المجلو عنه فكأنه قال لتجلو عن قواها عشاها»⁽⁸⁾، وعاضده على قوله هذا المجلسي في بحاره والخوئي أيضا بعد أن ذكر الوجهين اللذين احتملهما الشارح وقال المجلسي: بعيد أن تكون بمعنى (بعد)⁽⁹⁾ وقال الخوئي: الأظهر ما قاله ابن ميثم⁽¹⁰⁾ وذهب محمد عبده إلى أن التقدير: التخلص من عماها»⁽¹¹⁾ وقال الشيرازي: أي تفارق الظلمة»⁽¹²⁾، وقال المحمودي: لتكشف عن عدم اهتدائها»⁽¹³⁾ وقال الراوندي: أي لتجلو تلك الأبصار ما يؤذيها

(1) ظ: أدب الكاتب: 404؛ حروف المعاني: 79؛ تهذيب اللغة: 197/3؛ مغني اللبيب: 147/1؛ شرح ابن عقيل:

242:23؛ لسان العرب: 295/13؛ همع الهوامع: 443/2؛ تاج العروس: 422/35.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 246/7.

(3) المصدر نفسه: 247/7.

(4) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 8/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 43/8.

(5) شرح نهج البلاغة/الشارح: 257/6.

(6) وهو عجز بيت للحارث بن عباد حين قتل مهلهل ابنه بجيرا وقال هذا بشسع كليب فقال الحارث في قَرْسِهِ النَّعَامَةُ: قَرْبًا مَرْبُطَ النَّعَامَةِ مَنِّي لَقَحَتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنْ حِيَالٍ فِي قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ. ظ: جمهرة

الأمثال: 133/1؛ تاج العروس: 300/19.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 258/6.

(8) ظ مصباح السالكين الكبير 251/2.

(9) ظ البحار 349/57 وشرح نهج البلاغة المقتطف من البحار 232/1.

(10) ظ منهاج البراعة/الخوئي 393/5.

(11) ظ نهج البلاغة/محمد عبده 151/1.

(12) ظ توضيح نهج البلاغة 323/1.

(13) ظ نهج السعادة 302/3.

من الظلمة⁽¹⁾، وعموما فالوجهان اللذان ذكرهما الشراح ضعيفان وإن كانا محتملين وسيبويه يرى أن (عن) لا تكون زائدة⁽²⁾، والتقدير الذي ذكره الشراح بعد أن جعل (عن) بمعنى (بعد) غير مناسب لمعنى الكلام، وهو تقدير لا دليل عليه، واستعمال لـ(عن) في أبعد مضانها، وما ذهب إليه ابن ميثم أرجح فقد استعمل (عن) على ظاهرها على الرغم من أنه قدر محذوفا بين (عن) ومجرورها، وما ذهب إليه محمد عبده والشيرازي بعد أن جعلاً معنى (تجلو) من جلا عن المكان أي فارقه بمعنى أن الأبصار تفارق عشاها وظلمتها أي تذهب عنه، مقبول أيضا.

*الفاء:

1: الفاء للترتيب والتعقيب:

الفاء للترتيب، وللتعقيب وهو في كل شيء بحسبه، والسببية غالبا⁽³⁾ وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقا محتجا بقوله تعالى: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)⁽⁴⁾(5) وأجيب بأجوبة كثيرة منها أن المعنى أردنا إهلاكها، أو أنها للترتيب الذكري وقال الجرمي: إنها لا تفيد في الأماكن والأمصا⁽⁶⁾ وقد ذكر الشراح الترتيب والتعقيب ها هنا عند شرحه قول أمير المؤمنين □: فَأَهْبَطَهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ⁽⁷⁾ أي آدم قال الشراح: □ قد اختلف الناس في ذلك فقال قوم: بل اهبطه قبل التوبة وقال قوم تاب قبل الهبوط، وهو قول أمير المؤمنين □. ثم استشهد لقول أمير المؤمنين □ بمجموعة من الآيات الكريمة ثم قال: □ واحتج الأولون بقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ * فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ)⁽⁸⁾ قالوا: فآخبر سبحانه عن أمره لهم بالهبوط عقيب إزالال الشيطان لهما، ثم عقب الهبوط بفاء التعقيب في قوله (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ)، فدل على أن التوبة بعد الهبوط ويمكن أن يجاب عن هذا فيقال: إنه تعالى لم يقل: (فقلنا اهبطوا) بالفاء، بل قال: (وقلنا اهبطوا) بالواو والواو لا تقتضي الترتيب، ولو كان عوضها فاء لكانت صريحة في أن الإهباط كان عقيب الزلة، فاما الواو فلا تدل على ذلك، بل يجوز أن تكون التوبة قبل الإهباط، ويخبره عن الإهباط بالواو قبل أن يخبر عن

(1) ظ منهاج البراعة الراوندي 332/1.

(2) ظ الكتاب 38/1.

(3) ظ: اللع: 91؛ دلائل الاعجاز: 192؛ المفصل: 404؛ أسرار العربية: 269؛ أوضح المسالك: 361/3؛ مغني اللبيب: 161/1-163؛ شرح شذور الذهب: 596؛ البرهان في علوم القرآن: 294/4؛ همع الهوامع: 192/3؛ الإتيان: 484/1.

(4) سورة الأعراف: 4.

(5) ظ: معاني القرآن: الفراء: 371-372؛ مغني اللبيب: 161/1؛ همع الهوامع: 192/3.

(6) ظ: مغني اللبيب: 161/1؛ البرهان في علوم القرآن: 494/4؛ همع الهوامع: 192/3.

(7) شرح نهج البلاغة: 3/7.

(8) سورة البقرة: 37-35.

التوبة⁽¹⁾ و احتجاج الشارح لطيف فان العطف بالواو هنا يجوز عليه أن المعطوف متقدم زمنا على المعطوف عليه فهي لا تقتضي الترتيب، ويكون: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ) عطف على فأزلهما الشيطان، ولكن ظاهره أنه معطوف على (وقلنا اهبطوا) لذلك قال الراوندي: وتوبة آدم هو رجوعه إلى الله وانقطاعه إليه تعالى⁽²⁾. وقال المجلسي عن كلام أمير المؤمنين □: هو صريح في أن الإهباط كان بعد التوبة فيما يظهر من كثير من الآيات والأخبار من عكس ذلك لعله محمولة على التوبة الكاملة أو على القبول ويقال بتأخره عن التوبة⁽³⁾ فالتوبة في اللغة هي الرجوع وهي توبتان، توبة العبد: أي عودته إلى الله ورجوعه وإنابته، وتوبة الله عليه أي عودته عليه بالمغفرة⁽⁴⁾.

فهنا المتأخر هو توبة الله على آدم لا توبة آدم ورجوعه وإنابته فلا تعارض بين قول أمير المؤمنين □ والآية.

2: الفاء للتفصيل:

ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: فَتَرَوُّوْا فِي الدُّنْيَا مِنَ الدُّنْيَا مَا تَحْزُرُونَ بِهِ نَفْسَكُمْ غَدًا. فَأَتَقَى عَبْدُ رَبِّهِ، نَصَحَ نَفْسَهُ، قَدْ تَوَبَّيْتُ⁽⁵⁾، قال الشارح: والفاء في قوله: (فاتقى عبد ربه)، لبيان ماهية الأمر الذي يحرز الإنسان به نفسه ولتفصيل أقسامه وأنواعه، كما تقول: فعل اليوم فلان أفعالا جميلة، فأعطى فلانا، وصفح عن فلان، وفعل كذا. وقد روى: (اتقى عبد ربه) بلا فاء، بتقدير (هلا)، ومعناه التحضيض⁽⁶⁾.

فالشارح يشير إلى أن الفاء أفادت تفصيل أقسام الأمر وبيان ماهيته.

*في:

ولها معان كثيرة ذكر منها الشارح:

1: في بمعنى (على):

تأتي (في) بمعنى (على) نحو قوله تعالى: (وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ)⁽⁷⁾⁽⁸⁾. وعند شرحه

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 6-5/7.

(2) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 414/1.

(3) البحار: 150/54؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 297/1.

(4) ظ: تاج العروس: 78/2.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 145/5.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 147/5.

(7) سورة طه: 71.

(8) ظ: العين: 221/8؛ المقتضب: 319/2؛ حروف المعاني: 12؛ جمهرة اللغة: 1316/3؛ والمحكم: 333/8؛

مغني اللبيب: 168/1؛ لسان العرب: 529/1؛ همع الهوامع: 445/2؛ تاج العروس: 262/3.

قول أمير المؤمنين X μ وَحَرُصاً فِي عِلْم⁽¹⁾ v قال الشارح: μ حرف الجر هاهنا متعلق بالظاهر و(في) بمعنى (على) كقوله تعالى: (وَلَا صَلْبًا بَكْم فِي جُدُوع النَّخْل)⁽²⁾ v⁽³⁾. وهذه الآية التي ذكرها الشارح قوله فيها هو قول أكثر المفسرين⁽⁴⁾ والنحويين⁽⁵⁾ وقيل (في) تدل على بقائهم عليها مدة طويلة تشبيها لاستمرارهم عليها باستقرار الظرف في المضروف المشتمل عليه، وقيل لأن فرعون نقر جذوع النخيل وصلبهم في داخلها ليموتوا جوعاً وعطشاً⁽⁶⁾ وقيل (في) على بابها لأن الجذع مكان للمصلوب⁽⁷⁾ ولتمكن المصلوب من الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه⁽⁸⁾ وأما كلام أمير المؤمنين □ فلم يشر الشراح إلى معنى (في) فيه⁽⁹⁾؛ لكن الشيرازي قال: أي: في التعلم والتعليم⁽¹⁰⁾، والحقيقة أن (حرص) لا يتعدى إلا بـ(على)⁽¹¹⁾ فكلام الشارح صحيح و(في) بمعنى (على).

2: (في) بمعنى (اللام):

ترد (في) للتعليل بمعنى (اللام)⁽¹²⁾ نحو قوله تعالى: (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)⁽¹³⁾ وقول رسول الله □: μ عذبت امرأة في هرة سجننتها⁽¹⁴⁾، وقد ذكر الشارح (في) التي هي بمعنى اللام عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَطَلَباً فِي حَلَالِ v⁽¹⁵⁾ قال الشارح: μ حرف الجر هاهنا يتعلق بالظاهر، و(في) بمعنى (اللام) v⁽¹⁶⁾. والملاحظ أن الفعل (طلب) يتعدى باللام و(إلى)⁽¹⁷⁾، و(من)⁽¹⁸⁾، ولا يتعدى بـ(في) لذلك فالشارح محق في جعله (في) بمعنى (اللام) وقيل أن (طلب) لا يتعدى بالحرف على رأي الجمهور فقولك: طلب إلي تقديره: طلب

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 148/10.

(2) سورة طه: 71.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 150/10.

(4) ظ: تفسير البغوي: 224/3؛ وزاد المسير: 307/5؛ التفسير الكبير: 9/15؛ ابن كثير: 418/1 و239/2؛ تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي (ت860هـ): 405/2؛ تفسير الجلالين: 412؛ تفسير أبي السعود: 29/6؛ فتح القدير: 234/2.

(5) ظ: المقتضب 319/2؛ حروف المعاني: 12.

(6) ظ: روح المعاني: 232-231/16.

(7) ظ: إملأ ما من به الرحمن: 124/2.

(8) المفصل: 381؛ شرح الرضي على الكافية: 279/4، همع الهوامع: 44/2.

(9) ظ: مصباح السالكين: 184/3 و150/10؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 357/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 113/12.

(10) ظ: توضيح نهج البلاغة: 238/3.

(11) ظ: أساس البلاغة: 122؛ معجم الأفعال المتعدية بحرف: 51.

(12) ظ: معني اللبيب: 168/1؛ همع الهوامع: 446/2؛ روح المعاني: 216/4 و10/7.

(13) سورة يوسف: 32.

(14) ظ: صيغ البخاري: 1284/3؛ صحيح مسلم: 1760/4.

(15) شرح نهج البلاغة، الشارح: 148/1.

(16) المصدر نفسه: 151/1.

(17) معجم الأفعال المتعدية بحرف: 217.

(18) ظ: أساس البلاغة: 392.

راغبا إلي⁽¹⁾.

* قد:

1: (قد) تقرب الماضي من الحال:

تدخل (قد) على الفعل الماضي فتقربه من الحال⁽²⁾ وتشبهه بالمضارع⁽³⁾. وقد ذكر الشارح تقريب الماضي من الحال بـ(قد) عند شرحه قول أمير المؤمنين مَنَعَهَا «مُنْدُ» الْقُدْمَةَ، وَحَمَّهَا «قُدُ» الْأَزَلِيَّةَ، وَجَبَّبَهَا «لَوْلَا» التَّكْمِلَةَ⁽⁴⁾، قال الشارح: إطلاق لفظة (قد) على الآلات والأدوات تحميها وتمنعها من كونها: أزلية لأن (قد) لتقريب الماضي من الحال تقول: قد قام زيد، فقد دل على أن قيامه قريب من الحال التي أخبرت فيها...⁽⁵⁾.

فالإمام: يشير إلى أن هذه الأدوات التي هو في معرض الحديث عنها فانية وغير أزلية فهي قريبة من الحال فهي مما يدخل عليه (قد)، فالفعل الماضي من دون (قد) يحتمل البعيد والقريب، وبدخولها يختص بالقريب، ولذلك لا تدخل على ليس، وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال، وقيل إن الحال الذي تقربه (قد) عند دخولها على الماضي هو حال الزمان لا حال الصفات، ولذلك يجوز أن لا تدخل عليه وهو في موضع الحال⁽⁶⁾.

2: الفصل بينها وبين الفعل:

و(قد) الحرفية المختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس⁽⁷⁾، لا تنفصل عنه بشيء لقوة اتصالها بالفعل فتعد مع الفعل كالجزم منه وقد يفصل بينهما بالقسم⁽⁸⁾، نحو قول الشاعر.

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأَتْ عَشْوَةً وما قائلُ المعروفِ فينا يَعْنَفُ⁽⁹⁾

وسمع أيضا: قد لعمرى بت ساهرا، وقد والله احسنت⁽¹⁰⁾.

(1) تاج العروس: 274/3.

(2) ظ: سر صناعة الإعراب: 641/2؛ المفصل: 433؛ البرهان في علوم القرآن: 306-305/4؛ الإتيان: 487/1.

(3) ظ: أوضح المسالك: 346/1.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 75/13.

(5) المصدر نفسه: 76/13.

(6) ظ: الإتيان: 487/1.

(7) مغني اللبيب: 171/1.

(8) ظ: الخصائص: 390/2؛ المثل السائر: 178/2؛ مغني اللبيب: 171/1؛ همع الهوامع: 227/1.

(9) هذا البيت على هذا الوجه لم يروه إلا ابن هشام والصحيح أن عجزه: (وما العاشق المسكين فينا بسارق). ونسبوه لشخص وجدوه في دار قوم فادعوا عليه السرقة فأخذ لتقطع يده فكتب أبياتا فيها هذا البيت إلى خالد بن عبد الله القسري والي الكوفة يبين انه في تلك الدار لهواه ابتهم؛ والعجز الذي ذكره ابن هشام للفرزدق في بيت هو هكذا وما حل من جهل حبي حلمائنا وما فاعل المعروف فينا يعنف؛ ظ: الكتاب: 118/4؛ جمهرة أشعار العرب: 265؛ تاريخ مدينة دمشق: 151-150/16؛ البداية والنهاية: 20/10؛ المستطرف في كل فن مستظرف، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبهسي (ت850هـ): 453/1.

(10) ظ: مغني اللبيب: 171 / 1.

وقد ذكر الشارح الفصل بينهما فقال: μ وقد يأتي الاعتراض على غاية من القبح والاستهجان، وهو على سبيل التقديم والتأخير، نحو قول الشاعر:

فقد والشكُّ بين لي عناءٌ بوشكِّ فراقهم صردٌ يصيحُ

تقديره: فقد بين لي صرد يصيح بوشكِّ فراقهم، والشكِّ عناء، فلأجل قوله: (والشكِّ عناء) بين (قد) والفعل الماضي، وهو (بين) عد اعتراضاً مستهجناً. وأمثال هذا للعرب كثير⁽¹⁾.

وهذا البيت نقله ابن جني في الخصائص وكلام الشارح يطابق كلام ابن جني في التقدير واستهجان الفصل وتقيحه وعزا ابن جني هذا القبح إلى أن (قد) قوية الاتصال بالفعل فتعد كالجزم منه، ولذلك دخلت اللام المراد بها تأكيد الفعل على (قد) في نحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)⁽²⁾ ثم ذكر ابن جني في هذا البيت هنات أخرى⁽⁴⁾، وقد ذكر هذا الكلام ابن الأثير في المثل السائر أيضاً⁽⁵⁾ ولعل الشارح استفاده منه إذ ألف كتاباً في الرد على (المثل السائر) اسمه (الفلك الدائر) ولكنه هنا يوافقه، لكن ابن هشام ذكر هذا البيت مستشهداً لجواز الفصل بالقسم بين (قد) والفعل فأورده هكذا:

فقد والله بين لي عنائي بوشكِّ فراقهم صردٌ يصيحُ⁽⁶⁾

*الكاف:

ذكر الشارح منها الكاف المتصلة باسم الإشارة إذ لا خلاف بين النحويين في أن اسم الإشارة المجرد من اللام والكاف للقريب،⁽⁷⁾ واختلف في المصاحب للكاف وحدها والمصاحب للكاف واللام فقيل هما للبعد،⁽⁸⁾ وقال الأكثرون الأول للمتوسط البعد والثاني للبعيد فجعلوها ثلاث مراتب⁽⁹⁾ وصححه ابن الحاجب،⁽¹⁰⁾ وقد ذكر الشارح كاف الخطاب هذه عند شرحه قوله: μ وَيَكُونُ هُنَاكَ اسْتِحْرَارُ قَتْلٍ ν ،⁽¹¹⁾ قال الشارح: μ فأتى بالكاف، وهي إذا وقعت عقيب اسم الإشارة أفادت البعد، تقول للقريب: هنا، وللبعيد هناك، وهذا منصوص عليه في العربية، ولو كان

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 46/9.

(2) سورة الزمر: 65.

(3) ظ: الخصائص: 391/2.

(4) ذكر أن المبتدأ والخبر (الشكِّ عناء) فصل بينهما بقوله (بين لي)، وفصل بين الفعل والفعل (بين صرد) بخبر المبتدأ (عناء) وقدم قوله (بوشكِّ فراقهم) وهو معمول (يصيح) ويصيح صفة لـ (صرد) على (صرد) وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف قبيح ظ: الخصائص: 391/2؛ والمثل السائر: 41/2.

(5) ظ: المثل السائر: 178/2.

(6) ظ: مغني اللبيب: 171/1؛ همع الهوامع: 227/1.

(7) ظ: شرح الرضي على الكافية: 480/2؛ همع الهوامع: 296/1.

(8) ظ: شرح الرضي على الكافية: 480/2؛ شرح شذور الذهب: 181-182؛ شرح قطر الندى: 100؛ شرح ابن

عقيل: 134/1؛ همع الهوامع: 297-296/1.

(9) ظ: المفصل: 181/1؛ شرح الرضي على الكافية: 271/2؛ شرح ابن عقيل: 136/1.

(10) ظ: شرح الرضي على الكافية: 271/2.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 215/8.

لهم استحرار قتل في العراق لما قال: (هناك)، بل كان يقول: (هنا). لأنه عليه السلام خطب بهذه الخطبة في البصرة، ومعلوم أن البصرة وبغداد شيء واحد وبلد واحد، لأنهما جميعاً من إقليم العراق، وملكهما ملك واحد، فيلمح هذا الموضع، فإنه لطيف⁽¹⁾.

والموضع لطيف فعلاً إذ أخطأ الشارح التوقع وأخطأ في الجغرافية أو في تعيين القوم المرادين بقول أمير المؤمنين □: فدخل المغول بغداد⁽²⁾، ولم يخطأ علماء العربية إذ قالوا الكاف للبعد فإن للنداء مرتبتين فقط⁽³⁾ وقيل أن لغة بني تميم لا تستعمل لام البعد مع الكاف وأهل الحجاز لا يستعملون الكاف بلا (لام)، فلزم من ذلك أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان،⁽⁴⁾ وكلام الشارح على هذا الرأي قد صححه ابن مالك⁽⁵⁾.

*كلا:

(كلا) عند سيبويه والمبرد وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر⁽⁶⁾ لا معنى له غيره، وقال الكسائي ومن تابعه يكون لها معنى آخر غير الردع واختلفوا في ذلك المعنى فقال الكسائي تكون بمعنى (حقاً) وقال أبو حاتم تكون بمعنى (ألاً) الاستفتاحية وقال الفراء: تكون حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم) وحملوا عليه: (كلا والقمر)⁽⁷⁾ فقالوا معناه: إي والقمر⁽⁸⁾ وقد ذكر الشارح (كلا) عند شرحه قول أمير المؤمنين □: كلاً وآله⁽⁹⁾ قال الشارح: مأي: لا والله: وقيل: إن (كلا) بمعنى (حقاً) وإنه إثبات⁽¹⁰⁾. ومن الواضح أن الشارح احتمل قول الكسائي بأن معناها (حقاً) وهو على قول ابن هشام لا يطرد بل يطرد أنها بمعنى (ألاً) الاستفتاحية لأن (أن) تكسر بعد (ألاً) الاستفتاحية ولا تكسر بعد (حقاً) فلو كان معناها (حقاً) لفتحت همزة (إن) في قوله تعالى: (كلاً إن كتاب الأبرار)⁽¹¹⁾، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، ثم قرر ابن هشام أنها يجوز الوقوف عليها والابتداء بها، لأنها تكون للردع ولغيره والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب⁽¹²⁾.

(1) المصدر نفسه: 241/8.

(2) أشار الشارح إلى أن المقصود بهم المغول ثم استشهد بهذا الدليل ولكن بغداد سقطت والشارح حي، ظ: نهج

البلاغة: 218/8.

(3) ظ: المفصل: 413؛ همع الهوامع: 32/2.

(4) ظ: همع الهوامع: 296/1.

(5) شرح ابن عقيل: 134/1؛ همع الهوامع: 296/1.

(6) ظ: الكتاب: 235/4؛ الأصول في النحو: 179/3؛ واللامات: 40؛ حروف المعاني: 11؛ المفصل: 447.

(7) سورة المدثر: 32.

(8) ظ: مغني اللبيب: 189-188/1؛ موصل الطلاب: 110؛ همع الهوامع: 602-601/2.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 127/6.

(10) المصدر نفسه: 133/6.

(11) سورة المطففين: 18.

(12) ظ: مغني اللبيب: 189/1 و190.

*اللام:

ولها معان ذكر منها الشارح:

1: لام الملك:

وهي موصلة لمعنى الملك إلى المالك ومتصلة بالمالك لا المملوك كقولك: هذه الدار لزيد⁽¹⁾ وهي فرع من لام الإضافة⁽²⁾ التي معناها الاختصاص على عمومته⁽³⁾. وقد ذكر الشارح هذه اللام عند شرحه قول أمير المؤمنين X: μ وقد سمع رجلاً يقول: (إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) فقال: إِنَّ قَوْلَنَا: (إِنَّا لِلّٰهِ) إِقْرَارٌ عَلَى أَنْفُسِنَا بِالْمُلْكِ⁽⁴⁾ قال الشارح: μ قوله: إِنَّا لِلّٰهِ اعتراف باننا مملوكون لله وعبيد له، لأن هذه اللام لام التملك، كما تقول الدار لزيد⁽⁵⁾.

واعترضه الخوئي بان من معاني اللام الملك، وبينه وبين التملك فرق جلي⁽⁶⁾، وقال الشيرازي: اللام هنا للملك⁽⁷⁾.

وهو مقصود الشارح في الحقيقة ولكن اللفظة خرجت منه غير مقصودة إذ بقولنا: (إِنَّا لِلّٰهِ) لا نملك الله أنفسنا بل نقر بأننا ملكه).

2: لام العاقبة:

سماها الرماني لام العاقبة⁽⁸⁾ وتسمى لام المآل⁽⁹⁾، ويسمى الكوفيون لام الصيرورة⁽¹⁰⁾ وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها⁽¹¹⁾، وأنكرها البصريون ومن تابعهم وقال الزمخشري: التحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل⁽¹²⁾ وقد سبقه إلى هذا القول النحاس⁽¹³⁾، وقد ذكر هذه اللام الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين μ : μ لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَاجْمَعُوا لِلْفَنَاءِ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِ⁽¹⁴⁾، قال الشارح: μ هذه اللام عند أهل العربية تسمى لام العاقبة، ومثل هذا قوله تعالى: (فَالنَّقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ

(1) ظ: المقتضب: 39/1؛ اللامات: 62؛ تاج العروس: 448-447/33.

(2) ظ: اللامات: 148؛ تهذيب اللغة: 293/15.

(3) ظ: اللباب: 360/1.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 255/18.

(5) المصدر نفسه: 255/18.

(6) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 147/21.

(7) ظ: توضيح نهج البلاغة: 305/4.

(8) ظ: منازل الحروف: 22؛ والصاح: 2037-2036/5.

(9) ظ: شرح شذور الذهب: 383؛ مغني اللبيب: 214/1.

(10) ظ: اللامات: 32 و 119؛ شرح شذور الذهب: 383؛ ظ: أوضح المسالك: 32/3؛ المعجم الوسيط: 809/2.

(11) ظ: شرح شذور الذهب: 383.

(12) ظ: الكشف: 398/3؛ مغني اللبيب: 214/1.

(13) ظ: إعراب القرآن، النحاس: 94/2.

(14) شرح نهج البلاغة، الشارح: 328/18.

لَهُمْ عَذُوبًا وَحَزَنًا⁽¹⁾، ليس أنهم التقطوه لهذه العلة، بل التقطوه فكان عاقبة التقاطهم إياه العداوة والحزن، ومثله:

فَلَمَمْتُ مَا تَلَدُ الْوَالِدَةَ⁽²⁾

ومثله قوله تعالى: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ)⁽³⁾. ليس أنه ذرأهم ليعذبهم في جهنم، بل ذرأهم وكان عاقبة ذرئهم أن صاروا فيها، وبهذا الحرف يحصل الجواب عن كثير من الآيات المتشابهة التي تتعلق بها المجبرة⁽⁴⁾. وعلى هذا القول كل شراح النهج الذين أطلعت عليهم⁽⁵⁾ وقال الراوندي والكيدري ليست اللام للعرض وإنما هي لام العاقبة⁽⁶⁾.

وأما الآية التي استشهد بها الشارح وهي قوله تعالى: (فَالنَّقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذُوبًا وَحَزَنًا)⁽⁷⁾ فهي موضع الاستشهاد على هذه اللام عند النحويين⁽⁸⁾، والمفسرين⁽⁹⁾ وغيرهم⁽¹⁰⁾، وأما البيت الذي ذكره الشارح فقد استشهد به جملة من المفسرين وغيرهم⁽¹¹⁾، فيما قال الزمخشري، إنها لام كي سواء بسواء ولكن معنى التعليل ورد مجازاً، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني. غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل، وإن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد⁽¹²⁾.

والواقع أن هذه اللام تختلف عن اللام التي للتعليل فلام التعليل تتصل بها العلة، وهذه اللام قد سبقتها العلة، فالالتقاط هو سبب كونه عدوا وحزنا فلو لم يلتقطوه ربما لم يكن كذلك.

3: اللام بمعنى (في):

-
- (1) سورة القصص: 8.
(2) هذا البيت قائله شُتيم بن خويلد الفزاري وصدرة: فإن يكن الموت أفناهم، ظ: تاج العروس: 451/33.
(3) سورة الأعراف: 179.
(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 328 / 18.
(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 318/3؛ حقائق الحقائق: 642/2؛ مصباح السالكين (الكبير): 316/5؛ منهاج البراعة، الخوئي: 205/21؛ بهج الصباغة: 334/11؛ وتوضيح نهج البلاغة: 328/4.
(6) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 318/3؛ حقائق الحقائق: 642/2.
(7) سورة القصص: 8.
(8) ظ: اللامات: 119؛ منازل الحروف: 22؛ مغني اللبيب: 214/1؛ شرح شذور الذهب: 383؛ شرح قطر الندى: 66؛ همع الهوامع: 453/2.
(9) ظ: جامع البيان: 33/20؛ تفسير السمعاني: 123/4؛ التفسير الكبير: 94/4؛ التسهيل لعلوم التنزيل: 102/3؛ تفسير ابن كثير: 381/3؛ أضواء البيان: 462/2.
(10) ظ: القاموس المحيط: 1497؛ تاج العروس: 450/33؛ والمعجم الوسيط: 809/2.
(11) ظ: تفسير السمعاني: 234/2؛ تفسير النسفي: 227/3؛ مغني اللبيب: 214/1؛ تاج العروس: 451/33.
(12) ظ: الكشف: 198/3.

تأتي اللام بمعنى (في) كقوله تعالى: (فَطْلُقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ)⁽¹⁾⁽²⁾، وهو قول الكوفيين⁽³⁾ فقد قال الفراء في قوله تعالى: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)⁽⁴⁾، أي في يوم القيامة⁽⁵⁾، وقد ذكرها الشارح عند قول أمير المؤمنين □: صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا الْمُؤَقَّتِ لَهَا وَلَا تُعَجِّلْ وَقْتُهَا لِفَرَاغِ⁽⁶⁾، قال الشارح: □ ثم أمره بأن يصلي الصلاة لوقتها، أي في وقتها⁽⁷⁾؛ وقال الراوندي: □ أي المعين لأدائها فيه ولم يقل في وقتها فاللام فيه تخصيص، والوقت حادث معلوم أو جار مجرى حادث معلوم يعرف به المؤقت وهو حادث غير معلوم أو جار مجرى حادث غير معلوم⁽⁸⁾. وقال ابن ميثم، لوقتها المؤقت لها أي: المعين. واللام للتخصيص والتعليل⁽⁹⁾؛ ويلاحظ الآتي:

أولاً: أن كون اللام للتخصيص مفهوم من الكلام فالمعنى صل الصلاة لوقتها المخصص لها فهي لا تفيد هنا الملك بل مطلق التخصيص.

ثانياً: كون اللام للتعليل غير مناسب فهل المعنى؟ صل الصلاة لأجل وقتها إلا على تقدير محذوف أي: لأجل حلول وقتها.

الثالث: قول الشارح هي بمعنى (في) أكثر وجاهة من القولين السابقين فالمعنى المراد الظرفية وتناسبها (في) وقد نابت اللام منابها.

4: اللام بمعنى (على):

وتأتي اللام بمعنى (على) كقوله تعالى: (وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ)⁽¹⁰⁾ وقوله: (دَعَانَا لِجَنبِهِ)⁽¹¹⁾، وقوله: (وَتَلَّ لِلْجَبِينِ)⁽¹²⁾، وهذا استعلاء حقيقي، وترد بمعنى (على) للاستعمال المجازي كقوله تعالى: (وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا)⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾ وقد عرض الشارح إلى ذكر هذه اللام عند شرحه قوله X: □ فَكَانَ إِحْكَامُ ذَلِكَ عَلَى مَا كَرِهْتُمْ مِنْ تَنْبِيهِكَ لَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِسْلَامِكَ إِلَيَّ أَمْرٌ لَا أَمْنٌ عَلَيْكَ بِهِ

(1) سورة الطلاق: 1.
(2) ظ: مغني اللبيب: 212/1؛ المصباح المنير: 369/2؛ همع الهوامع: 454/2.
(3) ظ: أضواء البيان: 160/4.
(4) سورة الأنبياء: 47.
(5) ظ: معاني القرآن، الفراء: 205/2؛ مغني اللبيب: 212/1.
(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 164/15.
(7) المصدر نفسه: 168/15.
(8) منهاج البراعة، الراوندي: 64/3.
(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 428/4.
(10) سورة الاسراء: 109.
(11) سورة يونس: 12.
(12) سورة الصافات: 103.
(13) سورة الاسراء: 7.
(14) ظ: مغني اللبيب: 212/1؛ التفسير الكبير: 107/11؛ القاموس المحيط: 1496؛ همع الهوامع: 453/2؛ المعجم الوسيط: 809/2.

الهلكة⁽¹⁾، قال الشارح: μ وينبغي أن يكون له من قوله: (تنبيهك له) بمعنى عليه أو تكون على أصلها، أي ما كرهت تنبيهك لأجله⁽²⁾.

ولم يتطرق شراح النهج إلى ذلك وناقشوا الكلام وكأن (له) على أصلها⁽³⁾، والواقع أن أصحاب المعجمات ذكروا أن (نبّه) المضعف العين يتعدى بنفسه ثم بر (على) تقول: نبهته من غفلته، وعلى الشيء⁽⁴⁾ وزاد بعض المحدثين تعديته باللام تقول: تنبه للشيء⁽⁵⁾.

ومثله قول أمير المؤمنين □: μ وَالسَّلَامُ لِأَهْلِهِ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ لم يستجز في الدين أن يقول له (والسلام عليك) لأنه عنده فاسق لا يجوز إكرامه، فقال (والسلام لأهله) أي على أهله⁽⁷⁾. ولم يشر الشراح إلى ذلك إلا ما كان من محمد أبو الفضل إبراهيم محقق كتابه فانه قال بقول الشارح المتقدم⁽⁸⁾. والظاهر أن كلام الشارح صحيح إذ لم يرد استعمال اللام مع السلام في اللغة، فاستعمال أمير المؤمنين □ هذا خروج باللام عن أصلها إلى معنى (على) لفائدة يشعر بها السامع ويستلذها ويتأكد بها الكلام.

5: اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه:

قوله X: μ وَلَا تُنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدِي لَكَ بِنِقْمَتِهِ⁽⁹⁾، قال الشارح: μ اللام مقحمة، والمراد الإضافة، ونحوه قولهم لا أبا لك⁽¹⁰⁾. وقد بحثت هذه المسألة في مطلب المضاف إليه.

6: لام التعجب:

قال سيبويه: μ وبعض العرب يقول: (الله) فيجئ باللام ولا تجئ إلا أن يكون فيها معنى التعجب⁽¹¹⁾، ومقصود سيبويه هنا مجئ اللام للقسم، وأما نحو (الله درك) فهي لام التعجب أيضا وإن كان دعاء؛ وتأتي أيضا مع النداء في نحو يا للماء، ويا لزيد فارسا ولكنها هناك مفتوحة⁽¹²⁾،

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 68/16.

(2) المصدر نفسه: 70-69/16.

(3) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 18/5؛ مصباح السالكين (الوسيط): 508؛ بهج الصباغة: 353/8؛ توضيح نهج البلاغة: 50/4.

(4) ظ: أساس البلاغة: 616؛ لسان العرب: 547/13؛ معجم الأفعال المتعدية بحرف: 364.

(5) ظ: المعجم الوسيط: 899/2.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 48/14.

(7) المصدر نفسه: 51/14.

(8) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 139/2.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 32/17.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 33/17.

(11) الكتاب: 497/3؛ المقتضب: 324/2؛ الأصول في النحو: 109/1؛ اللامات: 80؛ المفصل: 484؛ الباب:

375/1؛ شرح قطر الندى: 320؛ وأوضح المسالك: 250/3.

(12) ظ: اللامات: 82-81.

وقيل منها اللام في (لَايْلَافِ قُرَيْشٍ)⁽¹⁾، أي اعجبوا لايلاف قريش⁽²⁾. وقد ذكر الشارح هذه اللام عند شرحه قول أمير المؤمنين □: ﷺ اللَّهُ أَنْتُمْ! أَنْتَوَقَّعُونَ إِمَامًا غَيْرِي يَطَأُ بِكُمْ الطَّرِيقَ⁽³⁾، قال الشارح: ﷺ في موضع رفع، لأنه خبر عن المبتدأ الذي هو (أنتم)، ومثله: ﷺ در فلان! وﷺ بلاد فلان! وﷺ أبوك! واللام هاهنا فيها معنى التعجب، والمراد بقوله: (ﷺ أنتم) ﷺ سعيكم، أو ﷺ علمكم، كما قالوا: (ﷺ درك!) أي عملك، فحذف المضاف وأقيم الضمير المنفصل المضاف إليه مقامه. فإن قلت: أفجاءت هذه اللام بمعنى التعجب في غير لفظ (ﷺ)؟ قلت: لا، كما أن تاء القسم لم تأت إلا في اسم الله تعالى⁽⁴⁾؛ ويلاحظ أمور:

الأول: أن بعض الشراح وافق كلامهم الشارح⁽⁵⁾، وآخرون قالوا جاءت هنا للذم وقد تأتي للمدح⁽⁶⁾ والظاهر أنها قد تفيد أحدهما مع التعجب.

الثاني: أن قول الشارح: أن هذه اللام لم تأت مع غير لفظ (ﷺ) هذا في غير النداء وأما في النداء فقد جاءت لام التعجب نحو: يا لزيد فارساً أي: اعجبوا لزيد فارساً⁽⁷⁾.

*لما:

(لما) ترد على ثلاثة وجوه، الداخلة على الفعل المضارع، والداخلة على الفعل الماضي، وإن تكون حرف استثناء بمعنى (إلا)⁽⁸⁾.

1:لما بمعنى إلا:

وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)⁽⁹⁾ وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو أنشدك الله لما فعلت⁽¹⁰⁾؛ وقال الجوهري: (لما) بمعنى إلا غير معروفة⁽¹¹⁾ وقد ذكر الشارح (لما) التي بمعنى (إلا) عند شرحه قول أمير المؤمنين □: ﷺ وَأَنَا أُذَكِّرُ اللَّهَ مَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي هَذَا لَمَّا نَفَرَ إِلَيَّ، فَإِنْ كُنْتُ مُحْسِنًا أَعَانَنِي، وَإِنْ كُنْتُ مُسِيئًا اسْتَعْتَبَنِي⁽¹²⁾، قال الشارح: ﷺ و(لما) هنا بمعنى (إلا) كقوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) في قراءة من قرأها

(1) سورة قريش: 1.

(2) ظ: اللامات: 81؛ إعراب القرآن، النحاس: 293/5.

(3) شرح نهج البلاغة: الشارح: 67/10.

(4) المصدر نفسه: 69/10.

(5) مصباح السالكين (الكبير): 377/3.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 183/2؛ توضيح نهج البلاغة: 84/3.

(7) ظ: اللامات: 80.

(8) ظ: حروف المعاني: 11؛ مغني اللبيب: 282-279/1؛ البرهان في علوم القرآن: 386-381/4؛ الإتيان:

506-505/1؛ همع الهوامع: 291/2.

(9) سورة الطارق: 4.

(10) ظ: حروف المعاني: 11؛ مغني اللبيب: 282-279/1؛ البرهان في علوم القرآن: 386-381/4؛ الإتيان:

506-505/1؛ همع الهوامع: 291/2.

(11) ظ: الصحاح: 2033/5.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 140/17.

بالتشديد⁽¹⁾.

قال أبو حيان: وهي لغة مشهورة في هذيل وغيرهم تقول العرب أقسمت عليك لما فعلت⁽²⁾، وأما شرح النهج فانقسموا وفق روايتين:

الأولى: بتشديد (لما) وعليها تكون بمعنى (إلا) إلا ما كان من إنكار الجوهرى لها أصلاً كما تقدم، وقد ذكر هذه الرواية والمعنى الراوندي وابن ميثم والمجلسي ومحمد عبده والخوئي والشوشترى ومحمد جواد مغنية⁽³⁾.

الثاني: أن تكون مخففة فتكون متكونة من لام التأكيد و(ما) الزائدة وقد ذكره ابن ميثم والمجلسي، ومحمد عبده والخوئي⁽⁴⁾.

2: (لما) الداخلة على الفعل الماضي:

وهي التي يكون لها جواب قيل هي حرف وجود لوجود ونسب ذلك إلى سيبويه⁽⁵⁾، وقال ابن السراج والزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري هي ظرف بمعنى (حين)⁽⁶⁾ وقال ابن مالك هي بمعنى (إذ) واستحسنه ابن هشام لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجمل⁽⁷⁾. ويعمل فيها فعل جوابها⁽⁸⁾ وقد ذكر الشارح (لما) هذه عند شرحه قوله X: μ فَلَمَّا سَكَنَ هَيْجُ الْمَاءِ مِنْ تَحْتِ أَكْثَافِهَا، وَحَمَلَ شَوَاهِقَ الْجِبَالِ الْبُذْخَ عَلَى أَكْثَافِهَا، فَجَرَّ يَنَابِيعَ الْعُيُونِ مِنْ عَرَانِينَ أُتُوفِهَا، وَفَرَّقَهَا فِي سُهُوبٍ بِيَدِهَا وَأَخَادِيدِهَا، وَعَدَّلَ حَرَكَاتِهَا بِالرَّاسِيَّاتِ مِنْ جَلَامِيدِهَا⁽⁹⁾، قال الشارح: μ وذلك لان العامل في (لما) يجب أن يكون أمراً مبيناً لما أضيفت إليه، مثاله: لما قام زيد قام عمرو، فقام الثانية هي العاملة في (لما)، فيجوز أن تكون أمراً مبيناً لما أضيف (لما) إليه، وهو قيام زيد وهاهنا قد قال X: لما حمل الله تعالى شواهِقَ الجبال على الأرض عدل حركات الأرض بالجبال، ومعلوم أن أحد الأمرين هو الآخر. والجواب أنه ليس أحد الأمرين هو الآخر بعينه، بل الثاني معلول الأول، وموجب عنه لان الأول هو حمل الجبال عليها، والثاني تعديل حركاتها

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(2) ظ: البحر لمحيط: 449/8.

(3) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 216/3؛ مصباح السالكين (الكبير): 193/5؛ مصباح السالكين (الوسيط): 558؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 279/3؛ نهج البلاغة محمد عبده: 218/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 336/20؛ في ظلال نهج البلاغة: 133/4.

(4) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 193/5؛ مصباح السالكين (الوسيط): 558؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 279/3؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 218/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 316/20.

(5) ظ: الكتاب: 234/4؛ شرح الرضي على الكافية: 231/3؛ مغني اللبيب: 280/1.

(6) ظ: الأصول في النحو: 157/2 و 179/3؛ حروف المعاني: 11؛ الخصائص: 222/3؛ المفصل: 216؛ مغني اللبيب: 280/1.

(7) ظ: مغني اللبيب: 280/1؛ همع الهوامع: 222/2.

(8) ظ: الخصائص: 222/3؛ مغني اللبيب: 280/1.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 437/6.

بالجبال المحمول عليها، فكأنه قال: حمل عليها الجبال، فاقتضى ذلك الحمل تعديل حركاتها، ومعلوم أن هذا الكلام منتظم⁽¹⁾؛ ويتقرر من كلام الشارح:

أولاً: أن (لما) ظرف فهو موافق في هذا لابن سراج والزجاجي والفارسي وابن جني والزمخشري وغيرهم⁽²⁾.

ثانياً: العامل في (لما) الفعل الماضي في جوابها وهو ما يراه النحاة .

ثالثاً: أن هذا العامل ينبغي أن يكون مبيناً لما أضيفت إليه.

رابعاً: أنه لاحظ أن ثمة ترادفاً بين الجملة المعطوفة على ما أضيفت إليه (لما) وبين المعطوف على جوابها، ثم عاد فقال بتباينهما لأن أحدهما علة للثاني. وهي أمور واضحة لا تحتاج إلى بيان.

*لولا:

تأتي (لولا) لوجوه ذكرها النحاة أحدها أن تكون حرف امتناع لوجود، فتدخل على الجملة الاسمية وفي جوابها تفاصيل ذكرها النحاة⁽³⁾، والثاني أن تكون بمعنى (هلا) للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله، وللتوبيخ والتنديم في الماضي وقيل تأتي أيضاً للاستفهام، وللنفي⁽⁴⁾؛ وقد ذكر الشارح (لولا) عند شرحه قول أمير المؤمنين □: «وَجَبَّئَهَا «لَوْلَا» التَّكْمِلَةُ»⁽⁵⁾، قال الشارح: «لولا» على الأدوات والآلات يجنبها التكملة، ويمنعها من التمام المطلق، لأن لفظة (لولا) وضعت لامتناع الشيء لوجود غيره، كقولك لولا زيد لقام عمرو، فامتناع قيام عمرو إنما هو لوجود زيد، وأنت تقول في الأدوات والآلات وكل جسم ما أحسنه لولا أنه.... فيكون المقصد والمنحى بهذا الكلام على هذه الرواية بيان أن الأدوات والآلات محدثة ناقصة⁽⁶⁾، فالشارح يبين أن (لولا) الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره جنبت هذه الأدوات الكمال وجعلتها ناقصة.

*ما:

(1) المصدر نفسه: 446/6 و 647.

(2) ظ: الأصول في النحو: 157/2 و 179/3؛ حروف المعاني: 11؛ الخصائص: 222/3؛ المفصل: 216؛ شرح الرضي على الكافية: 231/3؛ مغني اللبيب: 280/1.

(3) ظ: الأصول في النحو: 211/2؛ حروف المعاني: 43؛ مشكل إعراب القرآن: 384/1؛ المفصل: 431؛

اللباب: 132/1؛ أوضح المسالك: 237/4؛ الإتيان: 510/1.

(4) ظ: مغني اللبيب: 272-275/1؛ البرهان في علوم القرآن: 376-378؛ الإتيان: 510-511؛ همع الهوامع:

575/2-576.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 76/13.

(6) المصدر نفسه: 77/13.

ذكر المبرد (ما) وجعل لها خمسة مواضع⁽¹⁾، وجعلها الرماني عشرة⁽²⁾ وابن هشام ستة⁽³⁾ والأزهري اثني عشر⁽⁴⁾ ولم يختلف النحاة في أن هذه المواضع تتفرع من أصليين: وهما (ما) الاسمية، و(ما) الحرفية⁽⁵⁾. ولعل اختلافهم في عدد مواضعها ناشيء من الإجمال عند البعض، والتفصيل عند آخرين وقد عرض الشارح إلى جملة من مواضع (ما) منها:

1: ما بمعنى (أي):

تأتي (ما) نكرة موصوفة⁽⁶⁾ كقولهم: مررت بما معجب لك، أي شيء معجب لك⁽⁷⁾، ومنه عند بعضهم: نعم ما صنعت، وما أحسن زيدا، وقال أبو حيان استعمالها موصوفة قليل، وليس هناك دليل قاطع عليه؛ وقول العرب: مررت بما معجب لك يمكن أن تكون (ما) فيه زائدة، ولم يثبت في اللغة: سرني ما معجب لك، لتثبت ذلك⁽⁸⁾، وقد ذكر الشارح (ما) التي بمعنى (أي) عند شرحه قوله: μ : \square وَإِنْ شِئْتَ تَنَبَّئْتُ بِمُوسَى كَلِيمَ اللَّهِ— حَيْث يَقُولُ (رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ)⁽⁹⁾ وَاللَّهُ، مَا سَأَلُهُ إِلَّا خُبْرًا يَأْكُلُهُ⁽¹⁰⁾، قال الشارح: μ وما في (لما أنزلت) بمعنى أي، أي إني لأي شيء أنزلت إلى، قليل أو كثير، غث أو سمين، فقير. فإن قلت: لم عدى (فقيرا) باللام، وإنما يقال: (فقير إلى كذا)؟ قلت: لأنه ضمن معنى (سائل) و(مطالب) ومن فسر الآية بغير ما ذكره Δ لم يحتج إلى الجواب عن هذا السؤال، فإن قوما قالوا: أراد: إني فقير من الدنيا لأجل ما أنزلت إلى من خير، أي من خير الدين وهو النجاة من الظالمين، فإن ذلك رضا بالبدل السنّي، وفرحا به وشكرا له⁽¹¹⁾، فقد ذكر الشارح وجهين من التفسير أن يكون (خير) بمعنى طعام، فيضمن (فقير) معنى سائل أو مطالب أو يكون (خير) بمعنى خير الدين وهو النجاة من الظالمين فتكون اللام تعليلية وهذان الوجهان نقلهما الشارح من الرازي، لأنه طابقه في جل ألفاظه⁽¹²⁾ ولم يذكر معنى (ما) على الوجه الثاني ومن التفسيرات الأخرى:

(1) ظ: المقتضب: 41 و48.

(2) ظ: منازل الحروف: 40.

(3) ظ: مغني اللبيب: 296/1.

(4) ظ: موصل الطلاب: 148.

(5) ظ: المصادر المتقدمة نفسها بصفحاتها نفسها وظ: الكليات: 833-837/1؛ تاج العروس: 490/40.

(6) ظ: الصحاح: 2555/6؛ المحرر الوجيز: 210/3؛ شرح الرضي على الكافية: 51/3؛ مغني اللبيب: 297/1؛

القاموس المحيط: 1743؛ موصل الطلاب: 152؛ تاج العروس: 490/40.

(7) ظ: موصل الطلاب: 152.

(8) ظ: البحر المحيط: 180/1 و212؛ مغني اللبيب: 567/2.

(9) سورة القصص: 24.

(10) شرح نهج البلاغة، الشارح: 229/9.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 231/9.

(12) ظ: التفسير الكبير: 205/24.

أولاً: أن اللام بمعنى (إلى) وهو قول قطرب⁽¹⁾.

ثانياً: أن (ما) بمعنى الذي وهو قول الطوسي⁽²⁾.

ثالثاً: انه إذا قيل أن موسى طلب الطعام من الله تعالى، فانه طلب غير مباشر فانه طلب بـ(ما أنزلت) القوة البدنية التي كان يعمل بها الأعمال الصالحة كالدفاع عن الإسرائيليين، والسقي لابنتي شعيب وهو كناية عن إظهار الفقر إلى شيء من الطعام يستبقي بها هذه القوة الموهوبة، واللام بمعنى (إلى) وهو قول السيد الطباطبائي⁽³⁾ وهو وجه يتضح به مجيء (أنزلت) بالماضي.

الرابع: أن (أنزلت) جاءت بالماضي بدل المضارع للاستعطاف، كالاقتراح بـ(رب)⁽⁴⁾.

وأما (ما) فقال الألوسي هي على جميع الأوجه نكرة موصوفة والجملة بعدها صفتها والرباط محذوف، و(من خير) بيان لها والكلام تعريض⁽⁵⁾ وهذا القول ينطبق على الوجهين اللذين ذكرهما الرازي ثم الشارح بعده إذ ذكرهما الألوسي أيضاً، وطبعاً قول الألوسي المتقدم متعارض مع قول الطوسي أنها بمعنى (الذي)⁽⁶⁾.

والأرجح أنها بمعنى (الذي) كما قال الطوسي، وتفسير الطباطبائي المتقدم للآية جميل، وعليه تكون (ما) أيضاً بمعنى (الذي)، وأما جعلها نكرة موصوفة وإن كان ممكناً لكن فيه خلاف، وقد تقدم قول أبي حيان انه ليس عليه دليل

2: (ما) الموصولة هل تأتي للعاقل؟

فهي في الأصل لما لا يعقل وحده، نحو قوله تعالى: (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)⁽⁷⁾ وتكون للعاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)⁽⁸⁾ ولأنواع ما يعقل نحو قوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)⁽⁹⁾ وللمبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحاً انظر إلى ما ظهر⁽¹⁰⁾، وقيل أنها تقع على من يعقل واحتجوا بقوله تعالى: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ)⁽¹¹⁾ وقوله: (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)⁽¹²⁾ وقوله: (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ)⁽¹³⁾ وقد ذكر الشارح (ما) هذه عند شرحه قول أمير المؤمنين: μ : وَأَعْلَمُ أَنَّ لِكُلِّ ظَاهِرٍ بَاطِناً عَلَى مِثَالِهِ، فَمَا طَابَ

(1) ظ: تفسير الثعلبي: 244/7.

(2) ظ: البيان في تفسير القرآن 143/8.

(3) ظ: الميزان: 26/16.

(4) ظ: روح المعاني: 64/2.

(5) ظ: المصدر نفسه: 64/2.

(6) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 143/8.

(7) سورة النحل: 96.

(8) سورة الحشر: 1.

(9) سورة النساء: 3.

(10) ظ: المقتضب 41/1-42 و 52/2؛ أوضح المسالك: 150/1 البرهان في علوم القرآن: 4/399 و 400.

(11) سورة ص: 75.

(12) سورة الشمس: 5.

(13) سورة الكافرون: 3 و 5.

ظَاهِرُهُ طَابَ بَاطِنُهُ، وَمَا خَبِثَ ظَاهِرُهُ خَبِثَ بَاطِنُهُ⁽¹⁾ قال الشارح: μ فإن قلت: فلم قال: (فما طاب)؟ وهلا قال: (فمن طاب)؟! وكذلك في (خبث). قلت: كلامه في الأخلاق والعقائد وما تنطوي عليه الضمائر، يقول: ما طاب من هذه الأخلاق والملكات، وهي خلق النفس الربانية المريدة للحق، من حيث هو حق، سواء كان ذلك مذهب الآباء والأجداد أولم يكن، وسواء كان ذلك مستقبلا مستهجنا عند العامة أولم يكن، وسواء نال به من الدنيا حظا أو لم ينل. يستطيب باطنه يعني ثمرته، وهي السعادة، وهذا المعنى من مواضع (ما) لا من مواضع (من)⁽²⁾.

وشراح نهج البلاغة ذكروا تفسيرات مختلفة لهذا الكلام ولم يشيروا إلى (ما) وصلاحياتها لهذا الموضوع لكن تفسيراتهم مؤداها أن الموضوع يحتاج إلى (ما) وليس إلى (من) لأن الكلام في غير العاقل، وهي الأخلاق والملكات لا الإنسان كما يتوهم⁽³⁾.

ومثله ما ذكره من قول المفسرين في قوله تعالى: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ)⁽⁴⁾، انه خصص عمومها بآية أخرى وهي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)⁽⁵⁾⁽⁶⁾ قال الشارح: μ فان قلت فما قولك في اعتراض ابن الزبير على الآية هل هو وارد⁽⁷⁾. قلت لا لأنه قال تعالى: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ) و(ما) لما لا يعقل فلا يرد عليه الاعتراض بالمسيح والملائكة والذي قاله المفسرون من تخصيص العموم بالآية الثانية تكلف غير محتاج إليه⁽⁸⁾. وممن ذكر هذا من المفسرين وقال بأن الآية خصصت بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى)⁽⁹⁾، الثوري والطبري والزمخشري والرازي والبيضاوي والثعالبي وغيرهم⁽¹⁰⁾. وذكر الألوسي أدلة القائلين بأنها للعاقل: بأن جمهور أهل اللغة يقولون بذلك ودليله

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 178/9.

(2) المصدر نفسه: 179/9.

(3) ظ: أعلام نهج البلاغة: 147/1؛ معارج نهج البلاغة: 253؛ منهاج البلاغة الراوندي: 95/2؛ حقائق الحقائق: 677/1؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 81، 82/2؛ نهج البلاغة/ محمد عبده: 298/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 230/9؛ توضيح نهج البلاغة: 392/2؛ في ظلال نهج البلاغة: 390/2.

(4) سورة الأنبياء: 98.

(5) سورة الأنبياء: 101.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 243/11.

(7) اعتراض ابن الزبير قال: أنا أخصم محمدا في هذه الآيات فقالوا: كيف؟ فقال: إن اليهود عبدت العزيز والنصارى عبدت المسيح ومريم وقالوا: ثالث ثلاثة والمجوس عبدت النار والنور والشمس والقمر، والصابئة عبدت الملائكة والكواكب فان يكن هؤلاء مع من عبدوهم فقد رضينا أن نكون مع أصنامنا في النار، ظ: الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ (ت410هـ): 124.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 243/11.

(9) سورة الأنبياء: 101.

(10) ظ: تفسير سفيان الثوري، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله: 206؛ جامع البيان: 97/17؛ الكشف: 3-136؛ التفسير الكبير: 193/22؛ تفسير البيضاوي: 108/4؛ تفسير الثعالبي: 67/3؛ تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي: 531؛ الدر المنثور: 679/5.

النص، والإطلاق والمعنى، فالنص: قوله تعالى: (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى)⁽¹⁾، وقوله سبحانه: (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)⁽²⁾، وقوله سبحانه: (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ)⁽³⁾، وأما الإطلاق فمن وجهين الأول أن (ما) قد تطلق بمعنى (الذي) باتفاق أهل اللغة (والذي) يصح إطلاقه على من يعقل، والثاني: انه يصح أن نقول ما في داري من العبيد أحرار. وأما المعنى: فمن وجهين أيضا، الأول: أن مشركي قريش اعترضوا على هذه الآية بعيسى وعزير والملائكة⁽⁴⁾ وهم من فصحاء العرب فلو لم يفهموا العموم لما اعترضوا. الثاني: لأن (ما) مختصة بغير العالم احتيج إلى قوله تعالى (مِنْ دُونِ اللَّهِ)، فقيد إطلاقها وأجيب عن هذه الأقوال بأن الآيات التي استشهد بها أجازت استعمال (ما) للعاقل ولم تلزم به وليست ظاهرة فيه بل هي ظاهرة في غير العاقل ولا سيما هنا في هذه الآية وأما أن قريشا وهم فصحاء والعرب اعترضوا فليس لفهمهم العموم من (ما) وضعها لجواز أن يكون ذلك لفهمهم إياه من دلالة النص، وان سلمنا أنها حقيقة في من يعقل فلا نسلم أن بيان التخصيص لم يكن مقارنا للآية فان دليل العقل صالح للتخصيص⁽⁴⁾.

والحقيقة أن أدلة القائلين بكونها تأتي للعاقل قوية فالآيات الصريحة بذلك وكونها بمعنى (الذي) وهي تأتي للعاقل، ثم اعترض مشركي قريش وابن الزبعرى وهم فصحاء العرب وكذلك التقيد بـ(من دون الله)، فلذلك فقول المفسرين أن الآية بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِثْلَ الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)⁽⁵⁾ أرجح من قول الشارح، وقد رد المبرد الآيات التي جاءت (ما) فيها للعاقل بأنها مصدرية⁽⁶⁾، وذكر صاحب البرهان وجوها أخرى لتأويل هذه الآيات كلها متكلفة⁽⁷⁾، وقد أجاز السيوطي كونها للعاقل وجعلها لغير العاقل غالبا لا دائما⁽⁸⁾، وقد رد الراوندي ابن الزبعرى بوجوه:

الأول: قوله (إنكم) خطاب مشافهة وكان ذلك مع مشركي مكة وهم يعبدون الأصنام.

الثاني: مسألة (ما) أنها لغير العاقل.

الثالث: انه مردود بالدلائل السمعية والعقلية وان ثبت العموم في هذه الآية⁽⁹⁾.

3: (ما) إبهامية:

من أوجه (ما) الاسمية أن تأتي إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادت إبهاما وشياعا

(1) الليل: 3.

(2) سورة الشمس: 5.

(3) سورة الكافرون: 3-5.

(4) ظ: روح المعاني: 94/17-95.

(5) سورة الأنبياء: 101.

(6) ظ: المقتضب: 52/2؛ الأصول في النحو: 136/2؛ المفصل: 429.

(7) ظ: البرهان في علوم القرآن: 400/4.

(8) ظ: الإتيان: 512/1؛ همع الهوامع: 351/1.

(9) ظ: التفسير الكبير: 193/22.

وعموماً⁽¹⁾، وقيل هي التي يوصف بها ما قبلها كقولهم: μ لأمر ما جدع قصير أنفه⁽²⁾ ν . وقوله تعالى: (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ)⁽³⁾ وقولك: اضربه ضرباً ما⁽⁴⁾، وهو في المثل للتعظيم وفي الآية للتحقير وفي المثل للنوعية، وقد ذكر الشارح (ما) هذه عند شرحه قول امرئ القيس:

فَدَغْ عَنْكَ نَهَبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ⁽⁵⁾

قال الشارح: μ وما هاهنا، يحتمل أن تكون إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادت إبهاماً وشياعاً، كقولك: أعطني كتاباً ما، تريد أي كتاب كان، ويحتمل أن تكون صلة مؤكدة كالتى في قوله تعالى (فَبِمَا نَقُضُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرَهُمْ بآيَاتِ اللَّهِ)⁽⁶⁾، فأما (حديث) الثاني فقد ينصب وقد يرفع، فمن نصب أبدله من (حديث) الأول ومن رفع جاز أن يجعل (ما) موصولة بمعنى (الذي) وصلتها الجملة، أي الذي هو حديث الرواحل، ثم حذف صدر الجملة كما حذف في (ثَمَامًا عَلَى الْأَذَى أَحْسَنَ)⁽⁷⁾، ويجوز أن تجعل (ما) استفهامية بمعنى (أي)⁽⁸⁾ ν .

والملاحظ أنه احتمل في (ما) أربعة احتمالات اثنان منها على أن (حديث) الثانية منصوبة فتكون إما إبهامية أو زائدة والآخران على أنها مرفوعة، فتكون إما موصولة أو استفهامية ولم يذكر ابن ميثم إلا وجهاً واحداً وهي أن تكون (ما) إبهامية⁽⁹⁾، وذكر المجلسي والخوئي جميع الوجوه، وكأنهما ينقلان من كتاب الشارح⁽¹⁰⁾، مما يدل على أن هذه الوجوه معقولة وموافقة للمنطق ولسياق الكلام ويلاحظ: أن (ما) على الوجه الأول والثالث والرابع اسمية وعلى الوجه الثاني أي: الزائدة حرفية. وقد بحثت هذه المسائل عند الكلام على البدل.

4: (ما) المصدرية:

من أوجه (ما) الحرفية أن تكون مصدرية، ونقل عن الأخفش القول باسميتها⁽¹¹⁾ وقد ذكرها الشارح عند شرحه قوله μ : وَقَرِيبٌ مَّا يُطْرَحُ الْحَجَابُ⁽¹²⁾ ν ، قال الشارح: و(ما) في قوله (ما

(1) ظ: الكشف: 142/1؛ والتفسير الكبير: 125/2.

(2) مجمع الأمثال: 196/2.

(3) سورة البقرة: 26.

(4) ظ: شرح كافية ابن الحاجب: 188/4؛ موصل الطلاب: 153؛ الكليات: 835/1.

(5) ديوانه: 171؛ تهذيب اللغة: 301/8؛ لسان العرب: 522/2؛ شرح نهج البلاغة، الشارح: 245/9.

(6) سورة النساء: 155.

(7) سورة الأنعام: 154.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 245/9.

(9) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 294/3؛ مصباح السالكين (الوسيط): 341.

(10) ظ: البحار: 489/29 و161/38؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 122/2؛ منهاج البراعة، الخوئي:

5/10.

(11) مغني اللبيب: 305/1؛ موصل الطلاب: 154.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 298/1.

يطرح) مصدرية تقديره وقريب طرح الحجاب، يعني رفعه بالموت⁽¹⁾ وهذا موضع اتفاق بين شراح النهج فـ(ما) مصدرية والمصدر المنسبك منها مع الفعل مبتدأ (قريب) خبره⁽²⁾.

5: (ما) الزائدة:

ومن أوجه (ما) الحرفية (ما) الزائدة غير الكافة⁽³⁾ وفائدتها التأكيد وتسمى المؤكدة وتسمى أيضا صلة، وتقع في حشو الجملة أو في آخرها ولا تقع في بدايتها وتقع بين الشيين المتلازمين⁽⁴⁾، وتقع إما لعوض أو لغير عوض⁽⁵⁾، في تفصيل ذكره النحاة وقد ذكر الشارح (ما) زائدة عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَلَا تَكُونُوا كَالْمُتَكَبِّرِ عَلَى ابْنِ أُمِّهِ مِنْ غَيْرِ مَا فَضَّلَ جَعَلَهُ اللَّهُ فِيهِ ν ⁽⁶⁾، قال الشارح: μ وقوله (من غير ما فضل)، ما هاهنا زائدة، وتعطى معنى التأكيد ν ⁽⁷⁾.

وهذا ما أفاده شراح النهج بعد الشارح أيضا⁽⁸⁾ فـ(ما) زائدة للتأكيد وقد جاءت هنا بعد الجار. ومن (ما) الزائدة تلك الداخلة على بعض حروف الجر منها في قوله X: (فَأَيُّهَا وَاللَّهُ عَمَّا قَلِيلَ نُزِيلُ الثَّأْوِيَّ السَّاكِنَ...) ⁽⁹⁾، قال الشارح: μ وعما قليل: عن قليل، وما زائدة ν ⁽¹⁰⁾. وقد ذكر أنها زائدة الكيدري والشيرازي وقالوا إنها للتأكيد فأكد الكلام المتعلق بالآخرة بها⁽¹¹⁾ إذ أكد معنى القلة⁽¹²⁾، وذكرها أيضا محمد أبو الفضل إبراهيم⁽¹³⁾ وقد ذكر الشارح قبل هذا المورد في موطن آخر⁽¹⁴⁾.

ومثله: وقد تردد الشارح بين جعلها مصدرية، وبين جعلها زائدة ما قاله عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَعَلَى أَثَرِ الْمَاضِي مَا يَمْضِي الْبَاقِي ν ⁽¹⁵⁾ قال الشارح: μ و(ما) في قوله: (على اثر

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(2) ظ: حدائق الحقائق: 217/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 329/1؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 64/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 292/3؛ في ظلال نهج البلاغة: 156/1.

(3) ظ: المفصل: 424.

(4) ظ: مغني اللبيب: 312/1؛ البرهان في علوم القرآن: 409/4؛ الإتيان: 1، 514.

(5) ظ: مغني اللبيب: 312/1.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 137/13.

(7) المصدر نفسه: 145/13.

(8) البحار: 478/14؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 336/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 285/11؛

توضيح نهج البلاغة: 186/3.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 105/7.

(10) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(11) ظ: حدائق الحقائق: 505/1؛ توضيح نهج البلاغة: 138/2.

(12) ظ: توضيح نهج البلاغة: 138/2.

(13) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 229/1.

(14) ظ: شرح نهج البلاغة، الشارح: 215/9.

(15) المصدر نفسه: 80/7.

الماضي ما يمضي الباقي) إما زائدة أو مصدرية⁽¹⁾.

وانقسم شراح النهج في هذا على وجهين:

الأول: أنها صلة زائدة قاله البيهقي الخراساني وأحتمله الخوئي⁽²⁾.

الثاني: أنها مصدرية وقاله الراوندي والكيدري وابن ميثم والشوشتري ومحمد أبو الفضل إبراهيم والشيرازي واحتمله الخوئي⁽³⁾.

والشارح طرق الاحتمالين دون أن يرجح أحدهما والظاهر أنها مصدرية لأن المعنى: وعلى اثر الماضي مضي الباقي، ولأن جل الشراح ذهبوا إلى هذا الوجه ولم يعرضوا لغيره بل رد الشوشتري القول بأنها زائدة وقال: هي مصدرية⁽⁴⁾.

6: (ما) النافية:

من أوجه (ما) الحرفية أن تكون نافية وهي عاملة عمل (ليس) إن دخلت على جملة اسمية عند الحجازيين⁽⁵⁾ بشروط وإن دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل، وإذا نفت المضارع تخلص للحال عند الجمهور⁽⁶⁾ وقد ذكرها الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَالْهَجْرَةُ قَائِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا الْأَوَّلِ، مَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَهْلِ الْأَرْضِ حَاجَةً مِنْ مُسْتَسِرِّ الْأُمَّةِ وَمُعْلِنِهَا⁽⁷⁾، قال الشارح: μ وقال الراوندي (ما) ها هنا نافية، أي لم يكن لله في أهل الأرض من حاجة، وهذا ليس بصحيح، لأنه ادخال كلام منقطع بين كلامين متصل أحدهما بالآخر⁽⁸⁾.

ويذكر أن الشارح جعلها مصدرية ظرفية إذ قال: μ أنها قائمة على حدها الأول ما دام التكليف باقيا⁽⁹⁾. وقد مر بحث هذه المسألة في موضوع (من) الزائدة وهنا يقال انه انقسم شراح النهج في (ما) على قسمين:

الأول: أنها نافية وهو قول البيهقي الخراساني وبعده الراوندي ثم ابن ميثم والشيرازي⁽¹⁰⁾، ودافع ابن ميثم عن رأي الراوندي ورد اعتراض الشارح عليه بقوله: μ غير بعيد أن تكون نافية

(1) المصدر نفسه: 83/7.

(2) ظ: معارج نهج البلاغة: 196؛ منهاج البراعة، الخوئي: 147/7.

(3) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 438/1؛ وحدائق الحقائق: 792/1؛ مصباح السالكين (الكبير): 5//3؛ مصباح السالكين (الوسيط): 241؛ منهاج البراعة، الخوئي: 147/7؛ وبهج الصباغة: 442/11؛ نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 222/1؛ وتوضيح نهج البلاغة: 124/2.

(4) بهج الصباغة: 442/11.

(5) ظ: مغني اللبيب: 303/1؛ موصل الطلاب: 153/1.

(6) ظ: مغني اللبيب: 303/1.

(7) شرح نهج البلاغة، الشارح: 101/13.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 103/13.

(9) ظ: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(10) ظ: معارج نهج البلاغة: 352؛ منهاج البراعة، الراوندي: 445/2؛ مصباح السالكين (الكبير): 197-196/4؛ توضيح نهج البلاغة: 155/3.

مع اتصال الكلام بما قبله، ووجهه انه لما رغب الناس في طلب الدين والعبادة، فكأنه أراد أن يرفع حكم الوهم بما عساه يحكم به عند تكرار طلب الله الدين والعبادة من حاجته تعالى إليها من خلقه حيث كرر طلبه منهم بتواتر الرسل والأوامر الشرعية، ويصير معنى الكلام أن الهجرة باقية على حدها الأول في صدقها... وليس ذلك لأن الله تعالى إلى أهل الأرض... حاجة⁽¹⁾.

الثاني: أنها مصدرية ظرفية وهو قول الشارح المتقدم وتبعه المجلسي وذكره الخوئي واعتمده الشوشترى⁽²⁾. وقال المجلسي: هو كناية عن بقاء التكليف، وإن هذا من التجوز واستشهد بكلام من الصحيفة السجادية يقول في بعضه: ولا ترسلني من يدك، إرسال من لا خير فيه، ولا حاجة بك إليه⁽³⁾، وقال أيضا: إن تأويلات من قالوا بأنها نافية ركيكة⁽⁴⁾.

وقال الشوشترى: الإنصاف انه لا مناسبة لـ(ما) النافية وليس المحل محل التوهم كما ذكر ابن ميثم حتى يحتاج إلى الدفع⁽⁵⁾.

والظاهر من الكلام أنها مصدرية ظرفية كما ذهب إليه الشارح ومن وافق كلامه واستشهد المجلسي بالصحيفة السجادية على انه يقال: (لله حاجة) مجازا مقنع، واعتراض الشوشترى كلام ابن ميثم جيد.

*من:

ذكر لها وجوها من المعنى منها:

1: (من للتعليل):

من معاني (من) التعليل كقوله تعالى: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)⁽⁶⁾⁽⁷⁾، ولم يذكر هذا المعنى الزجاجي ولا الرماني⁽⁸⁾ وقد ذكره الشارح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: μ وَيَكْثُرُ الْعَثَارُ فِيهَا وَالْاَعْتَذَارُ مِنْهَا⁽⁹⁾، قال الشارح: μ وأما (منها) في قوله عليه السلام: (والاعتذار منها)، فيمكن أن تكون (من) على أصلها، يعنى أن عمر كان كثيرا ما يحكم بالامر ثم ينقضه، ويفتى بالفتيا ثم يرجع عنها، ويعتذر مما أفتى به أولا. ويمكن أن تكون (من) هاهنا للتعليل والسببية، أي ويكثر

(1) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 196/4-197.

(2) ظ: البحار: 231/66؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 251/2؛ منهاج البراعة، الخوئي: 160/11؛ بهج الصباغة: 393/2.

(3) الصحيفة السجادية الكاملة، الإمام زين العابدين X (ت94هـ): 266.

(4) ظ: البحار: 231/66؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 251/2.

(5) ظ: بهج الصباغة: 393/12.

(6) سورة نوح: 25.

(7) ظ: أوضح المسالك: 28/3؛ مغني اللبيب: 120/1؛ همع الهوامع: 462/2؛ الإتيان: 517/1، مقدمة التسهيل

لعلوم التنزيل: 27/1.

(8) ظ: حروف المعاني: 50؛ منازل الحروف: 50-49.

(9) شرح نهج البلاغة، الشارح: 162/1.

اعتذار الناس عن أفعالهم وحركاتهم لأجلها، قال:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرَبَعٍ وَمَصِيفٍ لَعَيْنِيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤْنِ وَكَيْفُ! (1)

أي لأجل أن رسم المربع والمصيف هذه الدار، وكف دمع عينيك! (2)، وهذان الوجهان نقلهما الشراح عن ابن أبي الحديد (3)، وذكر المجلسي وجها آخر لبعض الشراح وهو أن الضمير في (منها) عائد إلى العثرات المستفادة من كثرة العثار و(من) صلة للاعتذار أو للصفة المقدرة للاعتذار أو حالا عن (يكثر) أي الناشيء أو ناشئا منها (4)، وأما الشاهد الذي ذكره الشراح فقد قال البغدادي أن (من) فيه تعليلية (5)؛ وكل هذه الوجوه محتملة وكونها تعليلية وجه جيد.

2: (من) بمعنى (عن):

قد ترادف (من) (عن) نحو قوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) (6)، وقوله: (يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) (7) (8) وفي ذلك خلاف، وقال صاحب المحرر الوجيز هذا غير معروف في أحكام (من) (9)، ولم يذكر هذا المعنى الزجاجي ولا الرماني (10) وقد ذكر ذلك الشراح عند شرحه قول أمير المؤمنين □: مِمَّا عَدَا مِمَّا بَدَا (11).

قال الشراح: مِمَّا عَدَا بمعنى صرف... و(من) هاهنا بمعنى (عن)، وقد جاءت في كثير من كلامهم كذلك، قال ابن قتيبة في (أدب الكاتب): قالوا: حدثني فلان من فلان، أي عن فلان، ولهيت من كذا، أي عنه (12) ويصير ترتيب الكلام وتقديره: فما صرفك عما بدا منك! أي ظهر، والمعنى: ما الذي صدك عن طاعتي بعد إظهارك لها! وحذف الضمير المفعول المنصوب كثير جدا، كقوله تعالى: (وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا) (13) أي أرسلناه، ولا بد من تقديره، كي لا يبقى الموصول بلا عائد. وقال القطب الراوندي: قوله: (فما عدا مما بدا) له معنيان: أحدهما ما الذي منعك مما كان قد بدا منك من البيعة قبل هذه الحالة؟ والثاني: ما الذي عاقبك؟ ويكون المفعول الثاني لـ(عدا) محذوفا، يدل عليه الكلام، أي ما عداك! يريد ما شغلك وما منعك مما كان بدا لك

(1) البيت مطلع قصيدة للحطيئة جروول بن أوس العبسي ظ: ديوان الحطيئة: 81؛ الحماسة البصرية: 139/1؛ خزنة الأدب: 123-122/8 و125 و128.

(2) شرح نهج البلاغة، الشراح: 171/1.

(3) ظ: البحار: 524/29؛ شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 69/1؛ منهاج البراعة، الخوئي: 49/3.

(4) ظ: البحار: 524/29؛ منهاج البراعة، الخوئي: 49/3.

(5) ظ: خزنة الأدب: 123/8.

(6) سورة الزمر: 22.

(7) سورة الأنبياء: 97.

(8) ظ: مغني اللبيب: 321/1؛ همع الهوامع: 462/2.

(9) ظ: المحرر الوجيز: 372/5.

(10) حروف المعاني: 50؛ منازل الحروف: 50-49.

(11) شرح نهج البلاغة، الشراح: 162/2.

(12) ظ: ادب الكاتب: 397.

(13) سورة الزخرف: 45.

من نصرتي! من البدا الذي يبدو للإنسان⁽¹⁾ ولقائل أن يقول: ليس في الوجه الثاني زيادة على الوجه الأول إلا زيادة فاسدة، أما إنه ليس فيه زيادة، فلأنه فسر في الوجه الأول (عدا) بمعنى منع، ثم فسره في الوجه الثاني بمعنى عاق، وفسر عاق بمنع وشغل، فصار (عدا) في الوجه الثاني مثل (عدا) في الوجه الأول. وقوله: (مما كان بدا منك) فسره في الأول والثاني بتفسير واحد، فلم يبق بين الوجهين تفاوت...⁽²⁾ وفي هذا الكلام أقوال:

الأول: أن المعنى ما منعك مما ظهر لك أولا أي ما صرفك عما كنت عليه من البيعة والنصرة والطاعة وهو قول ابن قتيبة والميداني واحتمله البيهقي والراوندي والكيدري⁽³⁾.

الثاني: المعنى: ما عداك مما بداك أي ما صرفك عني مما بدالك مني وهو قول أبي بكر بن الأنباري واحتمله البيهقي الخراساني والكيدري⁽⁴⁾.

الثالث: ما بدا لك مني فصرفك عني واحتمله ابن الأثير والبيهقي⁽⁵⁾.

الرابع: ما الذي صرفك ومنعك وحملك على التخلف بعد ما ظهر منك من الطاعة أي ما الذي ظهر منك من التخلف بعدما ظهر منك من الطاعة وهو قول ابن الأثير واحتمله البيهقي⁽⁶⁾.

الخامس: ما صرفك عما كان بدا لنا من نصرتك واحتمله البيهقي والراوندي وابن ميثم ومحمد أبو الفضل إبراهيم والشيرازي⁽⁷⁾ وهو قول الشارح المتقدم.

السادس: ما جاوز بك عن بيعتي مما بدا لك وظهر من الأمور وعليه تكون (من) لبيان الجنس وعليه تبقى الألفاظ على أوضاعها و(من) على حالها، وهو قول ابن ميثم واختاره محمد جواد مغنية⁽⁸⁾؛ ويلاحظ الآتي:

أولا: أن الوجهين الأول والخامس (من) فيهما بمعنى (عن) والوجهين الثاني والسادس (من) فيهما على حالها إذ من معانيها أنها تكون لبيان الجنس، والوجهين الثالث والرابع غير واضحة.

الثاني: أن الشارح توهم إذ قال إن الوجهين اللذين ذكرهما الراوندي متحدا، فالراوندي لم يشغل نفسه في معنى (عدا) وإنما في معنى (بدا) فهل المعنى: مما بدا منك أي ظهر لي وللناس أو مما بدا لك من الرأي؟، ولكن الشارح على حق في أن (عدا) لا تتعدى إلى مفعولين، والوجهان

(1) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 227/1.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 163/2.

(3) ظ: غريب الحديث، ابن قتيبة (ت276هـ): 362/2؛ مجمع الامثال: 296/2؛ معارج نهج البلاغة: 121؛

منهاج البراعة، الراوندي: 227/1؛ حقائق الحقائق: 252/1.

(4) ظ: الزاهر: 92/2؛ معارج نهج البلاغة: 121؛ حقائق الحقائق: 252/1.

(5) ظ: معارج نهج البلاغة: 121؛ النهاية: 194/3.

(6) ظ: معارج نهج البلاغة: 121؛ النهاية: 194/3.

(7) ظ: معارج نهج البلاغة: 12؛ منهاج البراعة، الراوندي: 227/1؛ مصباح السالكين (الوسيط): 136؛ نهج

البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 86/1؛ توضيح نهج البلاغة: 168/1.

(8) مصباح السالكين (الكبير): 40/2؛ مصباح السالكين (الوسيط): 116؛ في ظلال نهج البلاغة: 309/1.

الذان ذكرهما الراوندي هما الوجهان الأول والخامس فيما ذكرنا و(من) عليهما بمعنى (عن).
الثالث: هناك عدد من الشراح ذكروا أن (من) بمعنى (عن) ولم يتطرقوا إلى المعنى منهم
الخوئي ومحمد عبده ومحمد أبو الفضل إبراهيم⁽¹⁾.

الرابع: يلاحظ أيضا أن الوجه الذي ذكره الشارح هو الوجه الأول الذي ذكره الراوندي عينه
فلا فرق بين (صرف) و(منع)⁽²⁾ والآخر هو قول الراوندي الأول وقد رأينا بعض العلماء يفسر
الواحدة بالأخرى أو يعطف أحدهما على الآخر لبيان المعنى⁽³⁾.

3: (من) بمعنى (مذ):

تأتي (من) بمعنى (مذ) قال التبريزي في شرح قول الشاعر:

من عهد عادٍ كان معروفًا لنا أسرُ الملوك وقتلها وقتالها

قال: μ من هنا بمعنى مذ وإنما وضعت موضع مذ لقوتها وكثرة تصرفها وتمكنها في باب
الجر⁽⁴⁾ وفي قول أمير المؤمنين □: μ قَسَمَ أَرْزَاقَهُمْ، وَأَحْصَى آثَارَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ، وَعَدَدَ أَنْفُسَهُمْ،
وَحَائِثَةَ أَعْيُنِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ مِنَ الضَّمِيرِ، وَمُسْتَقَرَّهُمْ وَمُسْتَوْدَعَهُمْ مِنَ الْأَرْحَامِ
وَالظُّهُورِ⁽⁵⁾، قال الشارح: μ ومستقرهم، أي في الأرحام. ومستودعهم، أي في الأصلاب، وقد
فسر ذلك فتكون (من) متعلقة بمستودعهم ومستقرهم على إرادة تكررها، ويمكن أن يقال: أراد
مستقرهم ومأواهم على ظهر الأرض ومستودعهم في بطنها بعد الموت، وتكون (من) هاهنا
بمعنى (مذ) أي مذ زمان كونهم في الأرحام والظهور إلى أن تنتهي بهم الغايات...⁽⁶⁾

واختلف الشراح في (من) هذه على وجوه:

الأول: أن تكون (من) بمعنى في ولعله الوجه الأول الذي عرضه الشارح وقبله الراوندي⁽⁷⁾
وهو احد احتمالين ذكرهما محمد عبده⁽⁸⁾ أي في الأرحام والأصلاب.

الثاني: أن تكون (من) بمعنى (مذ) أو (مذ) وقد ذكره بعد الشارح محمد أبو الفضل إبراهيم
ولعله رأي مدرس وحيد إذ قال: ابتدائية⁽⁹⁾.

الثالث: أن تكون (من) للتبعيض، واحتمله محمد عبده أي الجزء الذي كانوا فيه من الأرحام

(1) ظ: منهاج البراعة، الخوئي: 43/4؛ نهج البلاغة، محمد عبده: 85/1؛ نهج البلاغة محمد عبده: 85/1؛ نهج

البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 86/1.

(2) ظ: مصباح السالكين (الكبير): 163/2.

(3) ظ: النهاية: 194/3.

(4) ديوان الحماسة: 150/1.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 394/6.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 395/6.

(7) ظ: منهاج البراعة: الراوندي: 373/1.

(8) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 173/1.

(9) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 183/1.

والأصلا⁽¹⁾؛ وكل هذه الآراء وجيهة والاختلاف تبعا لتفسير مستقر ومستودع فقد قال ابن مسعود: مستقر في الأرض ومستودع في القبور، وقال ابن عباس مستقر في الأرحام ومستودع في الأصلا⁽²⁾، وقال الحسن: مستقر في الآخرة ومستودع في الدنيا⁽³⁾. وقد فسر⁽⁴⁾ها الشارح في الوجه الأول على قول ابن عباس وفي الثاني على قول ابن مسعود وفيه قال بأنها بمعنى (مذ) والذي يظهر لي أنها إذا كانت بمعنى (مذ) فالمقصود أنها لا ابتداء الغاية الزمانية، وهو قول مختلف فيه والذي عليه البصريون⁽⁵⁾ إلا الأخفش والمبرد وابن درستويه⁽⁶⁾ أنها لا ابتداء الغاية المكانية ولا تكون لا ابتداء الغاية الزمانية.

4: (من) للتبعيض:

وتأتي (من) للتبعيض⁽⁷⁾، وأنكره المبرد وابن السراج والجرجاني⁽⁸⁾ وقالوا: هو راجع لا ابتداء الغاية ونسب المنع أيضا إلى الزمخشري⁽⁹⁾ ولكني وجدته يذكره في مواضع كثيرة⁽¹⁰⁾ وقد ذكر الشارح (من) هذه فقال: معترضا الخوارج: «وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ)»⁽¹¹⁾، وهذا يقتضي أن من لا يكون مؤمنا فهو كافر والفا⁽¹²⁾سق ليس بمؤمن، فوجب أن يكون كافرا. والجواب أن (من) هاهنا للتبعيض، وليس في ذكر التبعيض نفى الثالث، كما أن قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)⁽¹³⁾ لا ينفى وجود دابة تمشي على أكثر من أربع كبعض الحشرات⁽¹⁴⁾، واختلف العلماء في هذه المسألة فقال الحسن: في الكلام محذوف تقديره: ومنكم فاسق وقال غيره ليس فيه حذف لأن الغرض ذكر الطرفين لا المنزلة بين المنزلتين كما أن قوله (خلقكم) خطاب يتوجه إلى جميع الخلق. وإن كان منهم الأطفال والمجانين قال الزجاج: معناه فمنكم كافر بالله بان الله خلقكم (ومنكم مؤمن) بذلك⁽¹⁵⁾ وعن أبي سعيد الخدري: معناه كافر في حياته مؤمن في العاقبة⁽¹⁶⁾، وقيل معناه: فمنكم كافر في السر مؤمن في العلانية وهم المنافقون⁽¹⁷⁾ وما ذهب إليه الشارح صحيح ومن للتبعيض والكلام لا يقتضي انه لا

(1) ظ: نهج البلاغة، محمد عبده: 173/1.

(2) ظ: المفردات في غريب القرآن: 398.

(3) ظ: الكتاب: 224/4.

(4) ظ: المقتضب: 44/1؛ مع الهوامع: 461/2.

(5) ظ: الكتاب: 225/4؛ حروف المعاني: 50؛ أوضح المسالك: 21/3.

(6) ظ: المقتضب: 44/1 و 137/4؛ الأصول في النحو: 409/1؛ مع الهوامع: 462/2.

(7) مع الهوامع: 462/2.

(8) ظ: الكشاف: 577/4 و 676/4 و 521/1 و 702/1 و 202/2.

(9) سورة التغابن: 2.

(10) سورة النور: 45.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 118/8.

(12) ظ: التبيان في تفسير القرآن: 18/10؛ زاد المسير: 32/8؛ الجامع لأحكام القرآن: 133/18.

(13) ظ: زاد المسير: 32/8.

(14) ظ: مجمع البيان: 28/10.

ثالث للمؤمن والكافر.

5: (من) بمعنى الباء:

وتكون (من) بمعنى الباء كقوله تعالى: (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)⁽¹⁾ أي بأمر الله⁽²⁾ وقد ذكر الشارح هذا المعنى عند مروره بقول أمير المؤمنين □: «فَلَا يَغُرُّكَ سَوَادُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ»⁽³⁾، قال الشارح: «ومن هاهنا، إما بمعنى الباء، أي لا يغرنك الناس بنفسك وصحتك وشبابك، فتستبعد الموت اغترارا بذلك، فتكون متعلقة بالظاهر، وإما أن تكون متعلقة بمحذوف، تقديره: متمكنا من نفسك وراكنا إليها»⁽⁴⁾، ويرى الراوندي أنها على أصلها أي: عاذرا من نفسك،⁽⁵⁾ وذكر الخوئي رأي الشارح وعقب عليه بان (من) على قوله تكون بمعنى الباء السببية، ثم قال: الأرجح أن تكون (من) هنا بمعنى (عند) ثم جوز أن تكون بمعناها الأصلي وقدر المعنى: لا يغرنك الناس من إصلاح نفسك⁽⁶⁾ وذهب محمد أبو الفضل إبراهيم إلى أنها بمعنى الباء⁽⁷⁾؛ والظاهر أن الشارح يقول بجواز التناوب بين حروف الجر لكنه يحاول أن يذهب بها إلى معناها الأصلي ما أمكن ذلك ولو بالتقدير.

6: (من) لابتداء الغاية:

وتكون (من) لابتداء الغاية المكانية،⁽⁸⁾ وعده المبرد أصلا لكل المعاني الأخرى،⁽⁹⁾ وقال بهذا القول الزمخشري أيضا⁽¹⁰⁾، ويرى غيرهم أنها في الغالب كذلك ولا يلزم أن تكون لابتداء الغاية المكانية، وعدوا لها معاني شتى⁽¹¹⁾، وقال آخرون هي في المكان بمنزلة (مذ) في الزمان،⁽¹²⁾ وقد ذكر الشارح (من) هذه عند شرحه قول أمير المؤمنين □: «وَاحْذَرُ أَنْ يُصِيبَكَ اللَّهُ مِنْهُ بِعَاجِل قَارَعَةٍ»⁽¹³⁾، قال الشارح: «الضمير في (منه) راجع إلى الله تعالى، و(من) لابتداء الغاية. وقال الراوندي: منه، أي من البهتان الذي أتيت، أي من أجله، و(من) للتعليل، وهذا بعيد وخلاف

(1) سورة الرعد: 11.

(2) ظ: المقتضب: 319/2؛ حروف المعاني: 50 و76؛ تفسير الثعلبي: 114/10؛ الإتقان: 517/1؛ همع الهوامع:

462/2.

(3) شرح نهج البلاغة، الشارح: 269/8.

(4) المصدر نفسه: 270/8.

(5) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 52/2.

(6) منهاج البراعة، الخوئي: 297/8.

(7) ظ: نهج البلاغة، محمد أبو الفضل إبراهيم: 306/1.

(8) ظ: الكتاب: 224/4؛ المقتضب: 44/1؛ منازل الحروف: 49؛ الأصول في النحو: 409/1؛ المفصل: 379؛

الكشاف: 829/4؛ أوضح المسالك: 21/3.

(9) ظ: المقتضب: 44/1؛ الأصول في النحو: 409/1؛ التفسير الكبير: 88/1.

(10) ظ: القاموس المحيط: 1594.

(11) ظ: الكتاب: 224/4؛ الأصول في النحو: 173/3؛ حروف المعاني: 50-51؛ منازل الحروف: 49؛ أسرار

العربية: 233؛ مغني اللبيب، همع الهوامع: 466-460/2.

(12) ظ: الإنصاف: 371/1.

(13) شرح نهج البلاغة، الشارح: 137/17.

الظاهر⁽¹⁾؛ ونص كلام الراوندي: μفمعنى (منه) من أجل ذلك البهتان الذي وضعته علي من قتل عثمان، وليست (من) هذه للتبيين ولا للتبعيض، وإنما هي بمعنى [من] أجل ذلك كقوله تعالى: (وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ)⁽²⁾ أي قنوان دانية من النخل من أجل طلوعها...⁽³⁾؛ واكتفى الخوئي بنقل كلام الشارح ورده على الراوندي⁽⁴⁾، وكلام الشارح اقرب من كلام الراوندي لان البلاغة تقتضي أن الضمير عائد لله (من) لابتداء الغاية كما قال وقول الراوندي بعيد.

7: (من) للبدل:

قد تكون (من) للبدل، وتعرف بصحة قيام لفظ (بدل) مقامها⁽⁵⁾ نحو قوله تعالى: (أَرْضِيئُكُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)⁽⁶⁾، وأنكرها قوم وقالوا هي متعلقة بمحذوف هو كلمة (بدل)⁽⁷⁾. ومما ذكره الشارح من ذلك قول أمير المؤمنين □: μمَا مِنْ أَحَدٍ أَوْدَعَ قَلْبًا سُرُورًا إِلَّا وَخَلَقَ اللَّهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ السُّرُورَ لُطْفًا⁽⁸⁾. قال الشارح: μ فإن قلت: السرور عرض، فكيف يخلق الله تعالى منه لطفًا؟ قلت: من هاهنا هي مثل (من) في قوله: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ)⁽⁹⁾ أي عوضا منكم. ومثله:

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ شَرْبَةً مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانٍ⁽¹⁰⁾

أي ليت لنا شربة مبردة باتت على طهيان، وهو اسم جبل بدلا وعوضا من ماء زمزم⁽¹¹⁾. وهذا الكلام إنما تابع به الشارح الراوندي فقد ذكر أنها للعوض واستشهد بالبيت المتقدم الذكر⁽¹²⁾ واحتمله الكيدري أيضا، ونقل البيهقي الخراساني عن الوبري قوله: يحتمل هذا وجهين من المعنى أحدهما أن الله تعالى يقدر عند صنع العبد لطفًا ينقذه من المهلكة، وأراد بالخلق التدبير والكتابة في أم الكتاب. والثاني انه يخلق الله عند إحسانه ملكا يدعو له بالخير والمعونة من الله تعالى، ويكون ذلك الملك عونًا لذلك العبد بأمر الله، وقال غيره هذه استعارة والمراد من أعان

(1) المصدر نفسه: 136/17

(2) سورة الأنعام: 99.

(3) منهاج البراعة: الراوندي: 3/ 215 والكلمة بين معكو فتين لا يتم المعنى إلا بها.

(4) ظ: منهاج البراعة: الخوئي: 20/ 331.

(5) ظ: اللباب: 1/ 354؛ شرح الرضي على الكافية: 4/ 267؛ مغني اللبيب: 1/ 320.

(6) سورة التوبة: 38.

(7) ظ: مغني اللبيب: 1/ 321.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 19/ 99.

(9) سورة الزخرف: 60.

(10) البيت ليعلي الأحوال الأزدي، ومطلعها: أوبحكما يا واشيا أم معمر بمن وإلى من جئتما تشيان ظ: خزانة

الأدب: 5/ 270؛ ونسبه في اللسان إلى الأحوال الكندي واستبدل طهيان بـ(الطهيان) ظ: لسان العرب: 15/ 17.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 19/ 100.

(12) ظ: منهاج البراعة، الراوندي: 3/ 352.

أخاه المسلم عند اضطراره دفع الله عنه البلاء⁽¹⁾.

والحق أن (من) بمعنى العوض وقول الشارح والراوندي صحيح لأن المعنى يستقيم عليه؛ ولأننا لو أبد لنا (من) بكلمة (بدل) لصح المعنى.

* (منذ):

قال المبرد: م وأما (منذ) فمعناها إن جررت بها أو رفعت واحد وبابها الجر لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (من) في سائر الأسماء فإن رفعت فعلى أنك جعلت (منذ) اسما وذهبت إلى أنها (منذ)⁽²⁾، ثم ذكر أن ذلك قليل وإن (منذ) تكون اسما كثيرا لأنها محذوفة من (منذ) التي هي اسم لأن الحذف لا يكون في الحروف⁽³⁾، وقال الزمخشري إذا كانت اسما قد تكون لجميع المدة كقولك: ما رأيته منذ يومان أي مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعا⁽⁴⁾، وذكر لها النحاة معاني أخرى منها أن تكون بمعنى (في) وإن تكون بمعنى (من وإلى) بحسب ما يليها⁽⁵⁾، وقد ذكر الشارح معنى (منذ) عند شرحه قول أمير المؤمنين □: مَنَعَهَا «مُنْذُ» الْقِدْمَةِ⁽⁶⁾، قال الشارح: م لفظة (منذ) وضعت لابتداء الزمان كلفظة (من) لابتداء المكان، والقديم لا ابتداء له⁽⁷⁾ و(منذ) جاءت هنا محكية في كلام أمير المؤمنين □، وقد ذكر الشارح أن استعمالها هنا لبيان أن القديم لا ابتداء له، وهذه الأدوات والآلات التي يذكرها أمير المؤمنين □، ليست قديمة، وهو يشير إلى معناها الأساسي الذي ذكره النحاة وهو ابتداء الغاية الزمانية.

و(منذ) و(من) يفيدان ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضيا كقوله: أقوين مذ حجج ومذ دهر، والظرفية إن كان حاضرا أي بمعنى (في) نحو: (منذ يومنا) ومعنى (من) و(إلى) معا إن كان معدودا نحو (منذ يومين)⁽⁸⁾، وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه وترجيح رفع (منذ) للماضي على جره⁽⁹⁾.

* الواو:

(1) ظ: معارج نهج البلاغة: 442؛ حدائق الحقائق: 668/2.

(2) المقتضب: 31/3؛ ظ: المفصل: 213 و 386/1؛ أسرار العربية: 144؛ اللباب: 370-369/1؛ شرح الرضي

على الكافية: 210/3 .

(3) ظ: المقتضب: 31/3.

(4) ظ: المفصل: 213 و 386/1.

(5) ظ: مغني اللبيب: 335/1؛ أوضح المسالك: 50-48/3.

(6) شرح نهج البلاغة، الشارح: 76/13.

(7) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(8) مغني اللبيب: 335/1؛ أوضح المسالك: 50-48/3.

(9) مغني اللبيب: 335/1.

وهي اصل حروف العطف⁽¹⁾ لأن μمعناها اشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً v⁽²⁾ أي هي لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيباً ولا معية إلا بقريضة غيرها⁽³⁾ وادعى الإجماع على ذلك⁽⁴⁾ والناظر إلى قوله تعالى: (وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً)⁽⁵⁾ ثم إلى قوله: (وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا)⁽⁶⁾ يدرك ذلك وقد استدل عليه بأدلة كثيرة ذكرها الكيلدي⁽⁷⁾، وقيل هي للترتيب مطلقاً وقيل للترتيب عند استحالة الجمع وقيل هي للمعية فقط⁽⁸⁾.

1: هل تفيد الواو تفضيل المعطوف على المعطوف عليه؟

وتقترن الواو بـ(لا) بعد النفي فتكون عاطفة و(لا) زائدة لتوكيد النفي⁽⁹⁾. وقد ذكرها الشارح زاعماً أنها تفيد تفضيل المعطوف على المعطوف عليه إذ قال: μفإن قيل: فما الذي يقوله شيوخكم في آدم والملائكة: أيهما أفضل؟ قيل: لا خلاف بين شيوخنا رحمهم الله أن الملائكة أفضل من آدم ومن جميع الأنبياء Γ، ولو لم يدل على ذلك إلا قوله تعالى في هذه القصة: (إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مَلَكِينَ أَوْ تَكُونُوا مِنَ الْخَالِدِينَ)⁽¹⁰⁾: لكفى. وقد احتج أصحابنا أيضاً بقوله تعالى: (لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ)⁽¹¹⁾ وهذا كما نقول: لا يستنكف الوزير أن يعظمنى ويرفع من منزلتي، ولا الملك أيضاً. فإن هذا يقتضى كون الملك أرفع منزلة من الوزير، وكذلك قوله: (ولا الملائكة المقربون)، يقتضى كونهم أرفع منزلة من عيسى⁽¹²⁾.

إذن فالشارح يحتج لتفضيل الملائكة على عيسى X بعطف (الملائكة المقربون) على عيسى X بالواو المتبوع بـ(لا) الزائدة لتوكيد النفي وقد اختلف رأى المفسرين في هذه المسألة على أقوال: الأول: وهو قول الشارح تبعاً للمعتزلة وهو انه تدرج من الأدنى إلى الأعلى فهو كقوله تعالى: (لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ)⁽¹³⁾ وقوله: (لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا)⁽¹⁾ وقد ذكره الرازي

(1) ظ: أسرار العربية: 267.

(2) المقتضب: 10/1.

(3) ظ: اللمع: 91؛ المفصل: 403؛ مغني اللبيب: 354/2؛ همع الهوامع: 185/3.

(4) ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 73/1.

(5) سورة البقرة: 58.

(6) سورة الأعراف: 161.

(7) ظ: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 73-88.

(8) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 67-72؛ مغني اللبيب: 354/2.

(9) ظ: مغني اللبيب: 355/2؛ همع الهوامع: 188/3.

(10) سورة الأعراف: 20.

(11) سورة النساء: 172.

(12) شرح نهج البلاغة، الشارح: 110/1.

(13) سورة البقرة: 255.

صاحب كتاب حجج القرآن والبيضاوي وابن منظور والزركشي والسيوطي والشوكاني⁽²⁾.
 الثاني: أن المقصود التكثير دون التكبير كقولهم: أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مروض
 وذكره البيضاوي وأبو السعود⁽³⁾.
 الثالث: أن الملائكة اقدر على الاستنكاف من عيسى Γ لا أفضل منه لأن الاستنكاف هو
 الامتناع، وذكره ابن كثير⁽⁴⁾.
 الرابع: أن الملائكة بمجموعهم أفضل من عيسى وحده وذكره الزركشي⁽⁵⁾.
 الخامس: أن علو درجة الملائكة من حيث العلم بالمغيبات، ثم هم بلا أب ولا أم لا من حيث
 الثواب وذكره أبو السعود⁽⁶⁾.
 السادس: أنهم حملة العرش فقط فهم أفضل من عيسى وذكره ابن الجوزي⁽⁷⁾ والحقيقة أن لا
 دلالة للواو مع (لا) هنا على التفضيل إلا بقرينة وهي مفقودة هنا كأن يكون القول متوجها إلى قوم
 اعتقدوا أن الملائكة أفضل من الأنبياء □ وفي الوجوه من الثاني إلى السادس دفع لتفضيل
 الملائكة على الأنبياء.

2: الواو زائدة:

قول أمير المؤمنين □: μ لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَهْدَدُ بِالْحَرْبِ⁽⁸⁾، قال الشارح: μ والواو زائدة⁽⁹⁾.
 وقد مر بحث هذه المسألة في موضوع كان، والواو وفق آراء الشراح إما زائدة وإما واو
 الحال والأرجح أنها زائدة.

4: الواو للتراخي:

قال ابن هشام يجوز أن يكون بين متعاطفي الواو تقارب أو تراخ نحو قوله تعالى: (إِنَّا رَأَوُہُ
 إِلَيْنَا وَجَاءَ لَہُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ)⁽¹⁰⁾ فإن الرد بعيد إلقائه في اليم والإرسال على راس أربعين سنة⁽¹¹⁾
 هذا إذا لم تقيد بظرف أما الشارح فقد جعلها للتراخي على الرغم من تقييد المعطوف عليه

(1) سورة الكهف: 49.

(2) ظ: كتاب حجج القرآن، أبو الفضائل أحمد بن محمد بن مظفر بن المختار الرازي (ت631هـ): 80؛ الجامع
 لأحكام القرآن: 189/1؛ تفسير البيضاوي: 284/2؛ لسان العرب: 524/11؛ البرهان في علوم القرآن: 269/3؛
 الإتيان: 39/2؛ فتح القدير: 542/1.

(3) ظ: تفسير البيضاوي: 284/2-285؛ تفسير أبي السعود: 261/2.

(4) ظ: تفسير ابن كثير: 592/1.

(5) ظ: البرهان في علوم القرآن: 511/1.

(6) ظ: تفسير أبي السعود: 561/2.

(7) ظ: زاد المسير: 263/2.

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 303/1.

(9) المصدر نفسه: 305/1.

(10) سورة القصص: 7.

(11) ظ: مغني اللبيب: 354/2؛ القاموس المحيط: 1746.

بظرف وذلك عند شرحه قول أمير المؤمنين □: **حَتَّى إِذَا قَبَضَ اللَّهُ رَسُولَهُ، رَجَعَ قَوْمٌ عَلَى الْأَعْقَابِ، وَغَالَتْهُمْ السُّبُلُ، وَاتَّكَلُوا عَلَى الْوَلَائِجِ، وَوَصَلُوا غَيْرَ الرَّحِمِ، وَهَجَرُوا السَّبَبَ الَّذِي أَمَرُوا بِمَوَدَّتِهِ، وَنَقَلُوا الْبِنَاءَ عَنْ رِصِّ أُسَاسِهِ، فَبَنَوْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ**⁽¹⁾ فجعل الشارح الذي نقل البناء عن رص أساسه معاوية ثم أجاب عن ذلك بقوله: **فَإِنْ قُلْتَ: يَمْنَعُكَ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: (وَنَقَلُوا الْبِنَاءَ عَنْ رِصِّ أُسَاسِهِ، فَجَعَلُوهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ (إِذَا) ظَرْفٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا قَوْلُهُ: (رَجَعَ قَوْمٌ عَلَى الْأَعْقَابِ) وَقَدْ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَنَقَلُوا الْبِنَاءَ)، فَإِذَا كَانَ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَعْقَابِ وَاقِعًا فِي الظَّرْفِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ وَقْتُ قَبْضِ الرَّسُولِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ نَقْلُ الْبِنَاءِ إِلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَاقِعًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَيْضًا، لِأَنَّ أَحَدَ الْفَعْلَيْنِ مَعْطُوفٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْقَلْ أَحَدٌ وَقْتُ قَبْضِ الرَّسُولِ 1 الْبِنَاءَ إِلَى مَعَاوِيَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ X، وَإِنَّمَا نَقَلَ عَنْهُ إِلَى شَخْصٍ آخَرَ، وَفِي إِعْطَاءِ الْعَطْفِ حَقَّهُ إِبْطَاتُ مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ صَرِيحًا! قُلْتَ: إِذَا كَانَ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَعْقَابِ وَاقِعًا وَقْتُ قَبْضِ النَّبِيِّ 1 فَقَدْ قَمْنَا بِمَا يَجِبُ مِنْ وَجُودِ عَامِلٍ فِي الظَّرْفِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَقْلُ الْبِنَاءِ إِلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَاقِعًا فِي تِلْكَ الْحَالِ أَيْضًا، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا فِي زَمَانٍ آخَرَ، إِمَّا بَأَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلِاسْتِنْتَفَافِ لَا لِلْعَطْفِ، أَوْ بَأَنْ تَكُونَ لِلْعَطْفِ فِي مَطْلَقِ الْحَدَثِ لَا فِي وَقْعِ الْحَدَثِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا فَوَجَدْنَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ)⁽²⁾ فَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ (اسْتَطَعْنَا)، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْتَطَعْنَاهُمَا وَقْتُ إِيْتَانِهِمَا أَهْلَهَا لَا مُحَالَةً. وَلَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ الْمَعْطُوفَةِ وَاقِعَةً حَالِ الْإِيْتَانِ أَيْضًا، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ جَمَلَتِهَا (فَأَقَامَهُ) وَلَمْ يَكُنْ إِقَامَةُ الْجِدَارِ حَالِ إِيْتَانِهِمَا الْقَرْيَةَ بَلْ مَتَرَاخِيَا عَنْهُ بِزَمَانٍ مَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجِدَارِ فَقَامَ، أَوْ قَالَ لَهُ: قُمْ، فَقَامَ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ إِقَامَةَ الْجِدَارِ مُقَارِنًا لِلْإِيْتَانِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ، وَلَا قَالَهُ مَفْسَرٌ. وَلَوْ كَانَ قَدْ وَقَعَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَمَا قَالَ لَهُ: (لَوْ شِئْتُ لَأَتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا)⁽³⁾، لِأَنَّ الْأَجْرَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى اعْتِمَالِ عَمَلٍ فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ مَشَقَّةٌ إِذَا بَنَاهُ بِيَدِهِ، وَبَاشَرَهُ بِجَوَارِحِهِ وَأَعْضَائِهِ. وَاعْلَمْ أَنَا نَحْمِلُ كَلَامَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ X عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ سُؤْدَدُهُ الْجَلِيلُ، وَمَنْصِبُهُ الْعَظِيمُ، وَدِينُهُ الْقَوِيمُ، مِنْ الْإِغْضَاءِ عَمَّا سَلَفَ مِنْ سَلَفٍ، فَقَدْ كَانَ صَاحِبُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ بَرَهَةً مِنَ الدَّهْرِ...⁽⁴⁾.**

والحق انه صريح في إثبات رأي الإمامية في أن من نقل البناء عن أساسه هو أبو بكر،

(1) شرح نهج البلاغة، الشارح: 132/9

(2) سورة الكهف: 77.

(3) سورة الكهف: 77.

(4) شرح نهج البلاغة، الشارح: 135/9-136.

والعطف بالواو وهي لا تفيد إلا مطلق الجمع، وواضح أن العطف نقل إلى باقي الأفعال المعطوفة الظرف الذي تفيد به المعطوف عليه وأما الآية التي استشهد بها الشارح فالعطف فيها بالفاء وهي إن أفادت التعقيب فهو في كل شيء بحسبه⁽¹⁾ ومثله قوله تعالى: (أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)⁽²⁾ فاختصار الأرض وإن كان عقيب نزول الماء ولكنه بحسب الوقت المناسب لنموه، بل قال ابن هشام وقيل تأتي الفاء للمهلة أيضا⁽³⁾ فاحتجاج الشارح لا دليل فيه، ثم إن شراح النهج لم يصرفوا هذا العطف عن وجهه⁽⁴⁾ وسلموا به. نعم يجوز أن تكون هذه الجملة هي المتقدمة على جملة (رجع قوم على الأعقاب)، لأن العطف بالواو يحتمل ذلك. وأما احتمالها أنها للاستئناف فلا دليل عليه مع التناسب بين هذه الجمل واستدراكها بالفاعل، واتحاد الموضوع، بل السياق يفيد غيره.

5: الواو بمعنى (أو):

قال بعض النحاة والمفسرين تأتي الواو بمعنى (أو)⁽⁵⁾ في التقسيم نحو: الكلام اسم وفعل وحرف⁽⁶⁾، أو في الإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين⁽⁷⁾ أو في التخيير كقول الشاعر:

وقالوا نأت فاختَر لها الصَّبْرَ والبُكَاءَ⁽⁸⁾

وأنكره الأكثرون⁽⁹⁾، بل قال ابن هشام لا تعرف هذه المقالة لنحوي غير الزمخشري والقزويني وابن مالك⁽¹⁰⁾.

وقد ذكر الشارح الواو التي يراها بمعنى (أو) عند شرحه قوله: $\mu\omega\lambda\alpha$ لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ⁽¹¹⁾، قال الشارح: $\mu\omega\lambda\alpha$ لِقَائِلْ أَنْ يَقُولَ: قد يدخل النار من لم ينكرهم، مثل أن يكون إنسان يعتقد صحة إمامة القوم الذين يذهب أنهم أئمة عند المعتزلة، ثم يزني أو يشرب الخمر من

(1) ظ: مغني اللبيب: 161/1؛ البرهان في علوم القرآن: 294/4؛ الإتيان: 484/1.

(2) سورة الحج: 63.

(3) مغني اللبيب: 162/1.

(4) ظ: بهج الصباغة: 52/3؛ توضيح نهج البلاغة: 364/2.

(5) ظ: أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر (ت370هـ): 346/2؛ وتفسير الثعلبي: 241/1؛

الكشاف: 269/1؛ الرازي: 133/5؛ تفسير البيضاوي: 481/1؛ البرهان في علوم القرآن: 438/4؛ تفسير

النسفي: 96/1؛ الإتيان: 525/1.

(6) ظ: مغني اللبيب: 358/2؛ القاموس المحيط: 1746.

(7) ظ: الكشاف: 269/1؛ وتفسير النسفي: 96/1؛ الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت739هـ):

198؛ مغني اللبيب: 358/2؛ البرهان في علوم القرآن: 438/4؛ القاموس المحيط: 1746؛ تاج العروس:

519/40.

(8) ظ: مغني اللبيب: 358/2؛ القاموس المحيط: 1746؛ تاج العروس: 519/40.

(9) ظ: تفسير السمعاني: 122/6؛ المثل السائر: 163/2؛ مغني اللبيب: 358/2.

(10) ظ: مغني اللبيب: 64/1.

(11) شرح نهج البلاغة، الشارح: 152/9.

غير توبة، فإنه يدخل النار، وليس بمنكر للأئمة، فكيف يمكن الجمع بين هذه القضية وبين الاعتزال! فالجواب أن الواو في قوله: (وأنكروه) بمعنى (أو) كما في قوله تعالى □ (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)⁽¹⁾ فالإنسان المفروض في السؤال وإن كان لا ينكر الأئمة إلا أنهم ينكرونه، أي يسخطون يوم القيامة أفعاله، يقال: أنكرت فعل فلان أي كرهته، فهذا هو تأويل الكلام على مذهبنا، فأما الإمامية فإنهم يحملون ذلك على تأويل آخر، ويفسرون قوله: (ولا يدخل النار)، فيقولون: أراد ولا يدخل النار دخولا مؤبداً إلا من ينكرهم وينكرونه⁽²⁾ وكما قال الشارح فشرح النهج من الشيعة هذا رأيهم⁽³⁾ فقال الخراساني: □ قيل أن المعرفة بنصب الإمام لبيضة الإسلام واجبة على المسلمين، وإن نصبه واجب، ولا يصح نصبه إلا بمعرفة من يستحقها عند قوم معرفة بالأوصاف فذلك ركن من أركان الإسلام...⁽⁴⁾ وقال ابن ميثم: ثبت أن معرفتهم والمعرفة بهم ملازمة لدخول الجنة⁽⁵⁾.

وقال المجلسي: □ وعرفوه أي بالتشيع والولاية ومنكرهم من لم يعرفهم ولم يقر بما اتوا به من ضروريات الدين⁽⁶⁾، وجعل الشوشتري تفسير قوله X: □ إلا من أنكرهم وأنكروه إما بأنهم لا يدخلونها مخلصين فيها وإما أن يكون من عصى الله منكرهم لهم ومنكرين له لقولهم □ □ لا تتال ولا يتنا إلا بالعمل⁽⁷⁾؛ أما الشارح فقد ارتكب ضرورة ذلك أن النحاة قالوا أن من قال: جالس الحسن وابن سيرين، فلا يكون مصيباً إلا إذا جالسا معا⁽⁸⁾ وقال ابن الأثير: □ أن الواو العاطفة لا تجعل بمعنى (أو) أين ما وردت من الكلام إلا لضرورة وبمرجح⁽⁹⁾. وكذلك الآية التي استشهد بها الشارح قالوا ليس الواو فيها بمعنى (أو) لأنه لو كانت كذلك لوجب أن يلتزم المسلمون جميعهم أما بالزواج من اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وليس هذا مقصوداً فالمقصود طائفة تتكح اثنين اثنين وأخرى ثلاثة ثلاثة وهكذا ولأن هذه الأعداد لا تجمع بعضها إلى بعض لأنها ليست أعداداً أصولاً بل معدولة عنها⁽¹⁰⁾.

(1) سورة النساء: 3.

(2) شرح نهج البلاغة، الشارح: 155/9.

(3) ظ: أعلام نهج البلاغة: 145/1؛ منهاج البراعة، الراوندي: 91/2؛ توضيح نهج البلاغة: 338/2.

(4) معارج نهج البلاغة: 248؛ ظ: حقائق الحقائق: 664/1.

(5) ظ: مصباح السالكين (الوسيط): 321.

(6) ظ: شرح نهج البلاغة المقتطف من البحار: 75/2.

(7) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت 1104هـ).

247/15؛ وظ: بهج الصباغة: 380/9.

(8) ظ: تفسير السمعاني: 122/6؛ مغني اللبيب: 61/1.

(9) ظ: المثل السائر: 164/2 و 258/2.

(10) ظ: التفسير الكبير: 143/9؛ مغني اللبيب.

وقالوا: تأتي الواو بمعنى (أو) للتقسيم⁽¹⁾ وهو استيفاء المتكلم أقسام الشيء بحيث لا يغادر شيئاً وهو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء كقوله تعالى: (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ)⁽²⁾ فإنه لا يخلو العالم من هذه الأقسام الثلاثة ويختلف التقسيم بالواو عن التقسيم بأو تبعاً لمعنييهما⁽⁴⁾.

وقد جاءت للتقسيم في قول أمير المؤمنين □: μ يَضَعُ مِنْ ذَلِكَ حَيْثُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، مِنْ قُلُوبِ عُمِّي، وَآذَانِ صُمٍّ، وَالسِّنَّةِ بُكْمٍ؛ مُتَّبِعٌ بِدَوَائِهِ مَوَاضِعَ الْعَقْلَةِ..⁽⁵⁾ قال الشارح: μ ومن التقسيمات الفاسدة في الشعر قول البحري:

ذاكَ وادي الأراك فاحبس قليلاً مُقَصِّراً في ملامةٍ أو مطيلاً
قف مشوقاً، أو مسعداً، أو حزينا أو معيناً، أو عاذراً، أو عذولاً⁽⁶⁾

فالتقسيم في البيت الأول صحيح، وفي الثاني غير صحيح، لأن المشوق يكون حزينا، والمسعد يكون معينا، فكذلك يكون عاذرا، ويكون مشوقا، ويكون حزينا. وقد وقع المتنبي في مثل، ذلك، فقال:

فافخر، فإنَّ الناسَ فيكَ ثلاثة مستعظمٌ أو حاسدٌ أو جاهلٌ⁽⁷⁾

فإن المستعظم يكون حاسدا، والحاسد يكون مستعظما... فإن قلت: فإن ما عنيت به فساد التقسيم على البحري والمتنبي يلزمك مثله فيما شرحته، لأن الأعمى القلب قد يكون أبكم اللسان، أصم السمع. قلت: إن الشاعرين ذكرا التقسيم بـ(أو)، وأمير المؤمنين X قسم بالواو والواو للجمع، فغير منكر أن تجتمع الأقسام لواحد، أو أن تعطى معنى الانفراد فقط، فافترق الموضوعان⁽⁸⁾ وكلام الشارح في الشاعرين هو نص كلام ابن الأثير إذ أخذ على الشاعرين هذا التقسيم الفاسد⁽⁹⁾، وأما تفريقه بين التقسيم بالواو والتقسيم بـ(أو) فصحيح للفرق بين معنييهما.

(1) ظ: إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت403هـ): 94؛ مغني اللبيب: 65/1 و 358/2؛ البرهان في علوم القرآن: 471/3؛ همع الهوامع: 206/3.

(2) سورة فاطر: 32.

(3) البرهان في علوم القرآن: 471/3.

(4) ظ: البرهان في علوم القرآن: 3:473.

(5) شرح نهج البلاغة، الشارح: 183/7.

(6) في ديوانه (مقصرا من صباية) ظ: ديوانه: 1766/2.

(7) ديوانه: 259/3 وفيه (يا افخر) بدل (فافخر).

(8) شرح نهج البلاغة، الشارح: 186-185/7.

(9) ظ: المثل السائر: 291/2.

الخاتمة

من خلال هذا البحث تكشفت أمور وتوضحت خصائص ينبغي إيجازها هنا بالآتي:

1. أحكام الشارح النحوية موضوعها كلام أمير المؤمنين X في النهج وقد يخرج إلى آية قرآنية أو بيت من الشعر أو كلام الشريف الرضي في النهج أو غير ذلك من الكلام.
2. قسم الشارح كتابه على وفق الخطب والرسائل الواردة في نهج البلاغة ثم يقسم الخطبة على أجزاء ويقوم بتقديم الإيضاحات المختلفة عليها ومنها الإيضاحات النحوية.
3. آلى الشارح على نفسه ألا يتعرض إلى تفاصيل العلوم ومنها النحو لكن البحث وجد أنه دخل في بعض التفاصيل وإن لم تكن الحاجة ماسة إليها.
4. شملت مباحث الكتاب النحوية أبواب النحو المختلفة وأحاطت بجوانب مهمة من النحو العربي من أسماء وأفعال وأدوات، وحالات إعرابية، ومعان نحوية مختلفة.
5. الشارح نحوي بارع وإن كان الكتاب الذي وضعه كتاب أدب كما وصفه هو، وليس كتاب نحو، فالشارح يحفظ الكثير من الشواهد النحوية الشائعة في كتب النحو ويستحضر القاعدة النحوية عند الحاجة إليها، وكان مطلعاً على النحو المقارن بين المدارس النحوية، ويحفظ آراء العلماء في المسألة الواحدة، حتى اكتفى شراح النهج بعده بما قاله في كثير من المسائل بل نقلوا كلامه، بكامله أحياناً، منسوباً إليه مرة وغير منسوب أخرى، وانتصروا له في مواضع كثيرة على من اعترض عليه، لصحة أحكامه، واستدلالاته.
6. اعتقد الشارح أن الراوندي هو الوحيد الذي سبقه في شرح النهج ولم يعرف أن السرخسي والبيهقي الخراساني قد سبقوا الراوندي، ثم انبرى ينقض آراء الراوندي ومنها القضايا النحوية وقد أحسن في كثير من المواضع، ولم يفهمه في أخرى، وتحامل عليه في بعضها الآخر، فنبه عليها بعض الشراح، لكن البحث وجد أنه قد استفاد من الراوندي في مواضع كثيرة.
7. ذكر الشارح علماء كثيرين ومنهم نحاة ولغويون لكن أحكامه النحوية في الغالب تخلو من النسبة إلى من أخذها عنهم، ولكن اتضح أنه في بعض المسائل يتبع قولاً لنحوي معين لانفراد ذلك النحوي بذلك القول، فقد اتبع الأخفش مثلاً في مسألة زيادة (من) في الإيجاب ونسبها إليه واتبع الزجاج في إعراب اسم الفعل من دون أن ينسبه إليه، فيما نسب إلى الأخفش قولاً هو لغيره.
8. قد يذكر الشارح أقوال العلماء في مسألة من دون أن يبدي رأياً فيها فقد عرض أقوال بعض العلماء في (لات)، وفي جواز أن يأتي التمييز معرفة وغير ذلك من المسائل ولم يتبن قولاً من تلك الأقوال.

9. اعتمد الشارح في كثير من المسائل على صحاح الجوهري، والذي فيما يبدو قد وضعه بين يديه وأخذ يفسر مفردات كلام الإمام X منه؛ فإذا مرت مسألة فيها تفاصيل نحوية نقلها منه بالنص تارة وبالمعنى أخرى، وقد يوجزها، أو يزاوجها بكلام غيره، وكثيرا ما يردفها بتعليقاته، والأمثلة على ذلك كثيرة وقد أشار البحث إلى كثير من تلك المسائل.

10. كثيرا ما يستشهد الشارح على المسألة بشاهد قرآني أو شعري وأقل من ذلك أن يكون الشاهد حديثا نبويا أو من كلام الإمام علي X فهو ممن يجيز الاستشهاد بالحديث على شاكلة معاصريه ابن خروف وابن مالك ثم الرضي الإستراباذي، وشواهد الشعرية ضمت أبياتا لشعراء محدثين كأبي تمام، وقد يكون الشاهد نثريا من مثل أو قول للعرب، وشواهد معظمها من شواهد سيبويه وغيره من النحاة، وقد يستدل بالشاهد على رأي استشهد به غيره على ما يخالفه، أو يكون للنحاة فيه وجوه أخرى.

11. استعمل الشارح القياس والتعليل في كثير من المسائل واستدل بالإجماع واستصحاب الأصل أيضا، وغالبا ما يكون قياسه على الكثير المستعمل، وهو يجيد التعليل ويتفنن فيه بل يتأول ما لا يوافق مذهبه بأدلة بارعة والتفاتات جميلة.

12. الشارح بصري المذهب وآراؤه في الغالب آراء البصريين، لكنه قد يأخذ بأقوال الكوفيين، ومن ذلك ميله إلى القول بالتعاور بين الحروف، وإجازته إضافة الشيء إلى نفسه.

13. وهو بصري المصطلح أيضا وإن وردت بعض المصطلحات الكوفية في كلامه، مثل: الخفض، الصلة، الكناية، ما لم يسم فاعله، المستقبل، المفسر.

14. قد يرد كلام لأmir المؤمنين X فيعربه الشارح ثم يرد الكلام نفسه في موضع آخر فيذكر فيه وجهين من الإعراب ومنه مسألة (قَدْ كُنْتُ وَمَا أَهْدَدُ بِالْحَرْبِ، وَلَا أَرْهَبُ بِالضَّرْبِ) فقد عد (كان) بمعنى (ما زال) ثم عاد في موضع آخر فجوز أن تكون تامة.

15. قد يذكر الشارح في كلامه X روايتين ثم يعرب الكلام وفقا لكل منهما، وقد يضعف أو يرد إحداها بناء على عدم انطباق القاعدة النحوية عليها، وقد جرى هذا في مواضع كثيرة.

16. قد يذهب به اللفظ إلى غير ما يريد لغفلة أو لغيرها ومنها مسألة (وَأَمِنْ الْعَوَاقِبِ - طُولَ أَمَلٍ وَاسْتِيعَادَ أَجَلٍ) فقد قال: وطول الأمل: مفعول له. فإن قلت: المفعول له ينبغي أن يكون الفعل علة في المصدر وهاهنا ليس الأمن علة طول الأمل، بل طول الأمل علة الأمن؟ قلت: كما يجوز أن يكون طول الأمل علة الأمن: يجوز أن يكون الأمن علة طول الأمل.

ومقاله الشارح غير معروف إذ من شروط المفعول له أن يكون علة وعذرا للفعل وليس العكس، ومثلها مسألة: (عَلَى حِينَ فَازَ أَهْلُ السَّبْقِ بِسَبْقِهِمْ) إذ عد (حين) إما منصوبة على الظرفية أو مبنية على الفتح. ولا يجوز أن تكون منصوبة كما قال لتقدم حرف الجر، وغير ذلك.

17. قد ينسب الشارح القول إلى أكثر أهل العربية وهو قول الأقلين مثل قوله: أن أكثر أهل العربية لا يجيزون مجئ (إذ) و(إذا) بعد (بينما) و(بينما) وهو قول منسوب إلى الأصمعي وحده.

18. قد يرجح الشارح المرجوح ففي مسألة: (وَهُمْ وَالنَّارُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا) رجح نصب (النار) مفعولا معه والأرجح عند الجمهور العطف.

19. شراح النهج وافقوه في كثير من المسائل كما تقدم ولكنهم خالفوه في مسائل كثيرة أيضا، وذكروا أقواله وردوها، ونعتوه بالوهم أحيانا وبعدم الموضوعية أخرى، وبالذهاب إلى الوجه الأضعف، وبضعف الاستدلال، وغير ذلك، وقد أصابوا في بعض أقوالهم، وجانبوا الصواب في أخرى، ولكنهم كشفوا الكثير من جوانب شخصيته النحوية بمناقشاتهم تلك.

20. قد ينفرد الشارح ببعض الأقوال: ومنها مسألة: إنابة (إلى) مناب الباء ولم أجد من يقول بذلك.

21. يدافع الشارح عن عقيدته في الاعتزال، فإذا جاء في كلام أمير المؤمنين Δ ما يصطدم مع عقيدته ورأي شيوخه أطنب في التأول لذلك واختار أضعف الوجوه النحوية ليتلائم المعنى مع ما يذهب إليه من الرأي والعقيدة وقد مرت خلال البحث مسائل كثيرة تبرز فيها هذه الظاهرة منها مثلا مسألة: (حَتَّى إِذَا قَبَضَ اللَّهُ رَسُولَهُ، رَجَعَ قَوْمٌ عَلَى الْأَعْقَابِ... وَتَقَلُّوا الْبِنَاءَ عَنْ رَصٍّ أَسَاسِيَّةٍ، فَبَنَوْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) إذ عد أن معاوية هو من نقل البناء عن رص أساسه وجعل الواو يفيد التراخي على الرغم من تقييده بالظرف لكي لا يكون في الكلام قدح في أبي بكر ومن تبعه من الصحابة.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- 📖 أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي (ت 1307 هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت - 1978.
- 📖 إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت 665 هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
- 📖 الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي (ت 756 هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404 هـ.
- 📖 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت 1116 هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
- 📖 الإقتان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط1، 1416 هـ - 1996 م.
- 📖 إجابة السائل شرح بغية الأمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت 1182 هـ)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 - 1986 م.
- 📖 الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن (ت 631 هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 1404.
- 📖 أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر (ت 370 هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405.
- 📖 إحياء النحو العربي، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، 1937.
- 📖 اختيار مصباح السالكين (الوسيط)، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت 679 هـ)، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران، د.ت.
- 📖 أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـ)، السكوفي، المروزي، الدينوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة السعادة - مصر، ط4، 1963.
- 📖 الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت 256 هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط3، 1409 - 1989.
- 📖 إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت 982 هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
- 📖 إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250 هـ)، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1412 - 1992.
- 📖 أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت 538 هـ)، دار الفكر، بيروت، 1399 هـ - 1979 م.
- 📖 أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 474 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1415 هـ - 1995 م.
- 📖 أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة دار الجيل - بيروت، ط1، 1995.
- 📖 الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت 852 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412 - 1992.

- 📖 إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت (ت246هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر / وعبد السلام دار المعارف، القاهرة، ط4، د.ت.
- 📖 الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ 1988م.
- 📖 أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي (ت1230هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415هـ 1995م.
- 📖 إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت403هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف - القاهرة، د.ت.
- 📖 إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1409هـ 1988م.
- 📖 إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - بيروت، ط1، 1404هـ 1984م.
- 📖 إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، الشيخ الامام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي (ت616هـ)، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر/ القاهرة، ط1، 1420هـ 1999م.
- 📖 أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي (معاصر للشريف الرضي)، طهران، مؤسسة الطباعة والنشر، ط1، 1366هـ.
- 📖 الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني (ت356هـ)، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، د.ت.
- 📖 الإغراب في جدل الأعراب، لكمال الدين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ 1957م.
- 📖 الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت515هـ)، عالم الكتب، بيروت - ط1، 1403هـ 1983م.
- 📖 الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا (ت487هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411هـ.
- 📖 الألفية في النحو، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ). مطبعة أمير، قم، ط2، 1421م.
- 📖 الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت356هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ 1978م.
- 📖 الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، ط1، انتشارات الشريف المرتضى، مطبعة أمير، قم، 1413هـ.
- 📖 إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، باكستان، 1979م 1399هـ.
- 📖 الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، علي بن عدلان الموصلي النحوي (ت666هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ 1985م.
- 📖 الانتصار (أهم مناظرات الشيعة في شبكات الانترنت)، العاملي، دار السيرة، بيروت، ط1، 1422هـ.
- 📖 إنصاف الأصناف والنحو المختزل، حميد الخالصي، مطبعة شفيق، بغداد، 1986م.

- 📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر، دمشق، د.ت.
- 📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الجيل، بيروت، ط5، 1399هـ - 1979م.
- 📖 الإيضاح، الفضل بن شاذان (ت260هـ)، تحقيق السيد جلال الدين الحسيني الارموي المحدث، نشر حيدر آباد دكن، 1972م.
- 📖 إيضاح الفوائد، فخر المحققين محمد بن الحسن يوسف بن المطهر الحلي (ت770هـ)، تحقيق الكرمانلي والاشتهاردي والبروجردي، ط1، طبع بأمر الشاهرودي على نفقة الحاج محمد كوشانبور، 1378هـ.
- 📖 الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت739هـ)، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي دار إحياء العلوم - بيروت، ط4، 1419هـ - 1998م.
- 📖 بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي (ت1111هـ)، ط2، مطبعة مؤسسة الوفاء، بيروت، 1403هـ - 1983م.
- 📖 البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- 📖 بحوث في تاريخ القرآن، أبو الفضل مير محمدي الزرندي، مطبعة مؤسسة دار الفكر الإسلامي، قم، ط1، 1420هـ.
- 📖 البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (ت774هـ)، مكتبة المعارف - بيروت، د.ت.
- 📖 البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي (ت473هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، مصر - ط4، 1418.
- 📖 البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391.
- 📖 البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب ود. كامل حسن، وزارة التعليم العالي، العراق، 1402هـ - 1982.
- 📖 البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، ط1، 1407.
- 📖 بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الشيخ محمد تقي الشوشنري، دار أمير كبير، طهران، ط1، 1376هـ.
- 📖 البيان والتبيين، الجاحظ (ت255هـ)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1968.
- 📖 تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، لبنان. د.ت.
- 📖 تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي، لبنان/ بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م.
- 📖 تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت463هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت.

- 📖 تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت 571هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري دار الفكر، بيروت - 1995.
- 📖 التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق (ت 476هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو دار الفكر - دمشق، ط 1، 1403.
- 📖 التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، ط 1، 1409.
- 📖 تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت 762هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد دار ابن خزيمة - الرياض، ط 1، 1414هـ.
- 📖 تدوين القرآن، علي الكوراني العاملي، مطبعة باقري، دار القرآن الكريم، قم، ط 1، 1418هـ.
- 📖 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، (ت 672هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1387هـ - 1967م.
- 📖 تصحيح اعتقادات الإمامية: الشيخ المفيد (ت 413هـ) تحقيق: حسين دكاهي، دار المفيد، بيروت، ط 2، 1414هـ - 1993م.
- 📖 تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون. دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط 1، 1422هـ - 2001م.
- 📖 تفسير البغوي (المسمى معالم التنزيل)، أبو محمد حسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 تفسير البيضاوي (المسمى أنوار التنزيل)، القاضي أبوسعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت 685هـ)، دار الفكر - بيروت، د.ت.
- 📖 تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الحديث، القاهرة، ط 1، د.ت.
- 📖 تفسير سفيان الثوري، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1403.
- 📖 تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي (ت 860هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي دار الفكر، بيروت، د.ت.
- 📖 تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم دار الوطن، الرياض - السعودية، ط 1، 1418هـ - 1997م.
- 📖 تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ)، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1410.
- 📖 تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (ت 774هـ)، دار الفكر، بيروت، 1401.
- 📖 تفسير القرآن الكريم، السيد عبد الله شبر (ت 1242هـ)، ط 3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1397هـ - 1977م.
- 📖 التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت 606هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421هـ - 2000م.
- 📖 تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت 710هـ) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د.ت.

- 📖 تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت1104هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، 1414هـ.
- 📖 التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج (ت879هـ)، دار الفكر، بيروت، 1417هـ - 1996م.
- 📖 تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ط1، 1406 - 1986.
- 📖 تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي (ت911هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1389 - 1969.
- 📖 تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي (ت676هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات دار الفكر - بيروت، ط1، - 1996.
- 📖 تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزني (ت744هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1400 - 1980.
- 📖 تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- 📖 توضيح نهج البلاغة: السيد محمد الحسيني الشيرازي، دار تراث الشيعة، طهران، 1385هـ.
- 📖 التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1030هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط1، 1410.
- 📖 التيسير في القراءات السبع، الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت444هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ - 1984م.
- 📖 تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: ابن عثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- 📖 الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط1، 1395 - 1975.
- 📖 ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت429هـ)، دار المعارف، القاهرة.
- 📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر (ت310هـ)، دار الفكر، بيروت - 1405.
- 📖 الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت256هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط3، 1407 - 1987.
- 📖 الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، دار الشعب - القاهرة، د.ت.
- 📖 الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (ت327هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1271 - 1952.
- 📖 الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي (ت488هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط2، - 1423هـ - 2002م.
- 📖 جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي (ت170هـ)، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم - بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 جمهرة الأمثال، الشيخ الأديب أبو هلال العسكري (ت395هـ)، دار الفكر - بيروت، 1408هـ - 1988م.

- 📖 جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين – بيروت، ط1، - 1987م.
- 📖 الجني الداني في حروف المعاني: حسن قاسم المرادي (ت749هـ) تحقيق: د. طه محسن، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1396هـ - 1976م.
- 📖 جوامع الجامع، الشيخ لأبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط1، 1418 .
- 📖 جواهر البلاغة في المعاني والبديع والبيان: السيد أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ط2، 1379هـ - 1960م.
- 📖 الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت875هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت.
- 📖 جواهر الكلام: الشيخ محمد حسن النجفي (ت1266هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، دار الكتب الإسلامية، مطبعة خورشيد، ط3، 1367.
- 📖 حاشية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار شيخ الأزهر (ت1250هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط1، 1420هـ - 1999م.
- 📖 الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق – بيروت، ط4، 1401.
- 📖 حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1402 – 1982.
- 📖 حقائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي (قطب الدين الكيدري) (فرغ منه 576 هـ)، مؤسسة نهج البلاغة ونشر عطار، قم، ط1، 1375هـ.
- 📖 الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (ت926هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1، 1411.
- 📖 الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري (ت656هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ - 1983م.
- 📖 الحماسة المغربية، مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي (ت في حدود 595هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1، 1991م.
- 📖 خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادى (ت1093هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي/أميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.
- 📖 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار عالم الكتب – بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 دراسات في نهج البلاغة، محمد مهدي شمس الدين، دار الزهراء، بيروت لبنان، ط2، 1392هـ - 1972م.
- 📖 الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي الحسيني (ت1120هـ)، مكتبة بصيرتي، قم، إيران، ط2، 1397 هـ.
- 📖 الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي علاء الدين الحصكفي (ت1088هـ)، دار الفكر، بيروت – 1415.
- 📖 الدر المنثور، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الفكر، بيروت – 1993م.
- 📖 درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1418/1998هـ.

- 📖 دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ)، تحقيق: د. التنجي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1415هـ 1995م.
- 📖 ديوان ابن هانئ الأندلسي، دار بيروت للطباعة، بيروت، 1400هـ 1980م.
- 📖 ديوان أبي تمام، تقديم وشرح: د. محيي الدين صبحي، دار صادر بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
- 📖 ديوان الأحوص، تحقيق: د. سعيد ضناوي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.
- 📖 ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ 1994م.
- 📖 ديوان تأبط شرا، إعداد: طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، لبنان، 1414هـ 1993م.
- 📖 ديوان جميل بثينة، تحقيق: د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، مصر، د.ت.
- 📖 ديوان حاتم الطائي، تقديم: د. مفيد محمد قميحة، دار الهلال، بيروت، لبنان، 1406هـ 1986م.
- 📖 ديوان الحطيئة، دار صادر بيروت، لبنان، 1387هـ 1967م.
- 📖 ديوان الحماسة، شرح أبي زكريا: يحيى بن علي الشهير: بالخطيب التبريزي (ت502هـ)، دار القلم - بيروت، د.ت.
- 📖 ديوان الخنساء بنت عمرو بن الشريد، شرح ثعلب، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، 1409هـ، 1988م.
- 📖 ديوان ذي الرمة، تحقيق: د. واضح الصمد، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1417هـ 1997م.
- 📖 ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، لبنان، 1384هـ 1964م.
- 📖 ديوان السيد الحميري، تحقيق: شاعر هادي شكر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 ديوان طرفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 ديوان طرفة بن العبد، شرح وضبط: د. عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: د. يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والنشر، دار الجمهورية، بغداد، العراق، 1388هـ 1968م.
- 📖 ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1971م.
- 📖 ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعبيد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق، 1965م.
- 📖 ديوان العرجي، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 ديوان عنتر، تحقيق: الأستاذ خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1997م.
- 📖 ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 ديوان قيس بن الحطيم، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، عراق، 1381هـ 1962م.
- 📖 ديوان الكميت الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، 2000م.
- 📖 ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
- 📖 ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت د.ت.
- 📖 ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977م.
- 📖 ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1285هـ 1965م.
- 📖 ديوان امرئ القيس، تحقيق: د. محمد رضا مروة، الدار العالمية، بيروت، لبنان، 1413هـ 1993م.

- ❏ الذريعة إلى أصول الشريعة: الشريف المرتضى (ت436هـ)، تحقيق: د. أبو القاسم كرجي، دانتشكاه، طهران، 1348هـ.
- ❏ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أغا بزرك الطهراني (ت1389هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط2، 1403هـ.
- ❏ الذكرى: الشهيد الأول محمد بن مكي (ت786هـ) طبعة حجرية غير مرقمة.
- ❏ الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947م.
- ❏ رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984.
- ❏ رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي دار الفكر، عمان، د.ت.
- ❏ رسالة في أصول الفقه، أبو علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري الحنبلي (ت428هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1413هـ، 1992م.
- ❏ رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984.
- ❏ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
- ❏ روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت620هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط2، 1399.
- ❏ ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، لسان الدين بن الخطيب (ت776هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1980م.
- ❏ زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط3، 1404.
- ❏ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1412 هـ 1992.
- ❏ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط1، 1405 هـ 1985م.
- ❏ سر الفصاحة، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت466هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1402 هـ 1982م.
- ❏ سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414 - 1994.
- ❏ سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت385هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، 1386 - 1966.
- ❏ السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت303هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1991.
- ❏ السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد (ت213هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت ط1، 1411.
- ❏ سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله (ت748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413.
- ❏ السيف والسياسة في الإسلام: صالح الورداني، دار الجسام، القاهرة، ط1، 1415هـ.

- 📖 الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بان الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان المكتبة المكية - مكة، ط، 1415هـ 1995م.
- 📖 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406هـ.
- 📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وأسماء (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر، 1384هـ 1964م.
- 📖 شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت747هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ 1996م.
- 📖 شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، 1398هـ 1978م.
- 📖 شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت686هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ.
- 📖 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، 1404هـ 1984م.
- 📖 شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة، ط1، 1383.
- 📖 شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت792هـ)، دار المعارف النعمانية - باكستان، ط1، 1401هـ 1981م.
- 📖 شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للمجلسي، استخراج وتنظيم: علي أنصاريان، وزارة الثقافة والإرشاد، الدائرة العامة للنشر، ط1، 1408هـ.
- 📖 شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1378هـ 1959م.
- 📖 شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تقديم: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت لبنان، 1425هـ 2004م.
- 📖 شرح نهج البلاغة، السيد عباس علي الموسوي، دار الرسول ودار الحجة البيضاء، بيروت، 1418هـ.
- 📖 شرح نهج البلاغة، شارح من القرن الثامن الهجري، تحقيق الشيخ عزيز الله العطاردي، بنياد نهج البلاغة وانتشارات عطارد، طهران، ط1، 1375هـ.
- 📖 شرح نهج البلاغة (فارسي)، ميرزا أحمد مدرس وحيد، وزارة الثقافة والإرشاد، الدائرة العامة للنشر، دت.
- 📖 شرح نهج البلاغة، (مصباح السالكين الكبير)، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت679هـ)، مطبعة خدمات جابي، طهران، 1396هـ.
- 📖 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1407هـ 1987م.
- 📖 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1414 - 1993.

- 📖 صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- 📖 الصحيفة السجادية الكاملة، الإمام زين العابدين X (ت94هـ)، جامعة المدرسين، مطبعة جابخانة دفتر انتشارات إسلامي، قم المقدسة، د.ت.
- 📖 صفوة شروح نهج البلاغة، جمعه ونسقه: أركان التميمي، دار الاعتصام، القاهرة، د.ت.
- 📖 طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبه (ت851هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1407.
- 📖 طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1992 م.
- 📖 الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري (ت203هـ)، دار صادر - بيروت، د.ت.
- 📖 طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت945هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ط1، 1417هـ، 1997م.
- 📖 طرائف المقال، العلامة السيد علي أصغر الجابلق (ت1313هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، مطبعة بهمن، قم، ط1، 1410هـ.
- 📖 طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي (ت537هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، عمان، 1416هـ 1995م.
- 📖 عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
- 📖 عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي (ت322هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- 📖 غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت285هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1405.
- 📖 غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1405 - 1985.
- 📖 غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان (ت388هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - 1402.
- 📖 غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد (ت224هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1396.
- 📖 غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد (ت276هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط1، 1397.
- 📖 الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، د.ت.
- 📖 فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- 📖 فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، دار الفكر - بيروت، د.ت.
- 📖 الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، نشر جامعة المدرسين، قم، ط1، 1412هـ.
- 📖 الفصول المفيدة في الواو المزيادة، صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلاني (ت761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط1، 1410هـ 1990م.

- 📖 الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم (ت385هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1398
1978.
- 📖 الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم)، السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت1212هـ)،
تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، ط1، 1363هـ.
- 📖 في ظلال نهج البلاغة، الشيخ محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1،
1418هـ.
- 📖 في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده، مصر، ط1، 1386هـ 1966م.
- 📖 في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت،
لبنان، 1402هـ 1986م.
- 📖 القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت،
د.ت.
- 📖 قضايا لغوية قرآنية، د. عبد الأمير زاهد، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، عراق، 1424هـ
2003م.
- 📖 قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار
السمعاني (ت489هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية،
بيروت، 1418هـ 1997م.
- 📖 قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت285هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب،
مكتبة الخانجي، القاهرة، 1995م.
- 📖 الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي
الدمشقي (ت748هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة،
ط1، 1413 - 1992.
- 📖 الكافي، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت329هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري،
دار الكتب الإسلامية لأخوندي، طهران، ط3، 1388هـ.
- 📖 كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبلي (ت758هـ)، دار
الكتاب العربي - لبنان، ط4، 1403هـ 1983م.
- 📖 كتاب حجج القرآن، أبو الفضائل أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي
(ت631هـ)، تحقيق: أحمد عمر المحمصاني الأزهرري، دار الرائد العربي - لبنان، ط2،
1402هـ 1982م.
- 📖 كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)،
تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.
- 📖 كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد
البغدادي (ت334هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط2، 1400هـ.
- 📖 كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام
محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت.
- 📖 كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل
العسكري (ت395هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،
بيروت، 1406هـ 1986م.
- 📖 كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي / د
إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
- 📖 كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: مازن
المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1405هـ 1985م.

- 📖 الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1409.
- 📖 الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- 📖 كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، (ت730هـ) تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ - 1997م.
- 📖 كشف الحجب والأستار، العلامة السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت1286هـ)، مكتبة المرعشي، قم، مطبعة بهمن، ط2، 1409هـ.
- 📖 الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.
- 📖 الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت 1419هـ - 1998م.
- 📖 كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت957هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
- 📖 الكنز اللغوي في اللسان العربي، عن نسخ قديمة برواية ابن السكيت (ت246هـ)، نشر وتعليق: د. أوغنست هفنز، طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، 1903م.
- 📖 الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد (ت772هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1405.
- 📖 اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ - 1995م.
- 📖 لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1.
- 📖 لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ط3، 1406 - 1986.
- 📖 لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق سعد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1377هـ - 1957م.
- 📖 اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت476هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م.
- 📖 اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- 📖 ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت539هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، 1402هـ - 1982م.
- 📖 المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، الإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام المصري (ت761هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق / بيروت، ط1، 1408هـ - 1987م.

- 📖 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير (ت632هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1995م.
- 📖 مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت518هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- 📖 مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحي (ت1085هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، ط2، 1408هـ.
- 📖 مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، 1415هـ - 1995م.
- 📖 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ)، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت - 1407.
- 📖 المجموع، محيي الدين: يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت676هـ)، دار الفكر، بيروت، 1997م.
- 📖 محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم، بيروت، 1420هـ - 1999م.
- 📖 محاضرات في علم الصرف، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم، الدار الجامعية للطباعة والنشر فرع البصرة، مطبعة جامعة الموصل، عراق، 1989م.
- 📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م.
- 📖 المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت606هـ)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1400.
- 📖 المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2000م.
- 📖 مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني (ت792هـ)، دار الفكر، مطبعة قدس، قم، ط1، 1411هـ.
- 📖 المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1410هـ - 1990م.
- 📖 المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1401.
- 📖 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مصطفى البابي وأولاده، مصر، 1377هـ - 1958م.
- 📖 مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت768هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1413هـ - 1993م.
- 📖 مرآة الكتب، ثقة الإسلام التبريزي (ت1330هـ)، تحقيق: محمد علي الحائري، مكتبة المرعشي، مطبعة صدر، قم، ط1، 1414هـ.
- 📖 المزهري في علوم اللغة والأدب، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.
- 📖 مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين العاملي (الشهيد الثاني) (ت911هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط1، 1413هـ.
- 📖 مستدرک سفينة البحار، الشيخ علي النمازي (ت1405هـ)، تحقيق: حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، 1419هـ.

- 📖 المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ 1990م.
- 📖 مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت، قم، ط1، 1408هـ 1987م.
- 📖 المستقصى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1413.
- 📖 المستطرف في كل فن مستظرف مجلدين، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبيشي (ت850هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1406هـ 1986م.
- 📖 المستقصى في أمثال العرب، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1987م.
- 📖 مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهرى البغدادي (ت230هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت، ط1، 1410 - 1990.
- 📖 مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت241هـ)، مؤسسة قرطبة - مصر، د.ت.
- 📖 مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1405.
- 📖 مصباح المتعبد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ 1991م.
- 📖 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، د.ت.
- 📖 المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي، الطباعة العربية، الرياض، 1981م.
- 📖 المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة الإسلامية - بيروت، ط2، 1403.
- 📖 المطلع على أبواب الفقه / المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي أبو عبد الله (ت709هـ)، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1401 - 1981.
- 📖 معارج نهج البلاغة، ظهير الدين أبو الحسن علي بن زيد البيهقي فريد خراسان (ت565هـ)، مكتبة المرعشي، قم، ط1، 1409هـ.
- 📖 معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.
- 📖 معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409.
- 📖 معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت963هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، 1367هـ 1947م.
- 📖 المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين (ت463هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1403.
- 📖 المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1398هـ.
- 📖 معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411هـ 1991.
- 📖 معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد بن الملياني الأحمدى الجزائري، 1977.
- 📖 معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله (ت626هـ)، دار الفكر - بيروت، د.ت.

١١ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد(ت487هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط3، 1403.

١٢ معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط2، 1420هـ - 1999م.

١٣ المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، د.ت.

١٤ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله(ت748هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404.

١٥ المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي(ت610هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط1، 1979.

١٦ المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، بيروت. د.ت.

١٧ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المرعشي، قم، 1405هـ.

١٨ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد(ت502هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان، د.ت.

١٩ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993.

٢٠ المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي(ت168هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاکر وعبد السلام محمد هارون، بيروت، د.ت.

٢١ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت286هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٢٢ مكانة الخليل بن أحمد في النحو، د. جعفر عباينة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984م.

٢٣ مكررات المدرس شرح السيوطي، الشيخ محمد علي الأفغاني، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط2، 1389هـ - 1990م.

٢٤ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج(ت597هـ)، دار صادر - بيروت، ط1 - 1358.

٢٥ منتهى المطلب، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلبي(ت726هـ)، نشر الحاج أحمد، تبريز، إيران، 1955م.

٢٦ المنثور في القواعد، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله(ت794هـ)، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، ط2، 1405.

٢٧ منحة الجليل في تحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، وهو هامش شرح ابن عقيل المتقدم.

٢٨ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي(ت573هـ)، مكتبة المرعشي، طهران، 1406هـ.

٢٩ منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي(ت1325هـ)، مكتبة الإسلامية، طهران، ط4، 1405هـ.

٣٠ موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، علي بن أبي بكر الهيثمي أبو الحسن(ت807هـ)، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- 📖 موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط1، 1415هـ 1996م.
- 📖 ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1995.
- 📖 الميزان في تفسير القرآن، العلامة محمد حسين الطباطبائي (ت1402هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، 1424هـ.
- 📖 الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ (ت410هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، محمد كنعان، المكتبة الإسلامية - بيروت، ط1، 1404.
- 📖 نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي، محمد بن سليمان الحلبي (ت1228هـ)، مكتبة الحقيقة، اسلامبول، 1407هـ.
- 📖 نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت476هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388هـ.
- 📖 النفي والتغريب في مصادر التشريع الإسلامي، الشيخ نجم الدين الطبسي، مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة مؤسسة الهادي، قم، ط1، 1416هـ.
- 📖 النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ 1979م.
- 📖 نهج البلاغة، الشيخ محمد عبده، مؤسسة الأعلمي، طهران، د.ت.
- 📖 نهج البلاغة، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1416هـ.
- 📖 نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، الشيخ محمد باقر المحمودي، دار التعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1396هـ.
- 📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- 📖 الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ 2000م.
- 📖 الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن (ت468هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط1، 1415.
- 📖 وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، د.ت.
- 📖 وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (ت212هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والتوزيع والنشر، القاهرة، 1382هـ.
- 📖 يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت429هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1403هـ 1983م.